معاني النحو

تأليف
الدكتور فاضل صالح السامرائي

الجزء الأول

دار ابن كثير



مَعَانِي النَّحْوِ

الجُزْءُ الأَوَّلُ

- الموضوع: لغة عربية
- العنوان: معاني النحو ٤١١
- تأليف: الدكتور فاضل صالح السامرائي

الطَّبْعَةُ الثَّانِيَةُ

١٤٤١ هـ - ٢٠٢٠ م

ISBN 978-614-415-238-6

- الطباعة : مطابع يوسف بيضون - بيروت / التجليد: شركة فؤاد البعينو للتجليد - بيروت
- الورق: كريم / الطباعة: لونان / التجليد: كرتونيه
- القياس: 17×24 / عدد الصفحات: 1816 / الوزن: 3500 غ

ISBN 978-614-415-238-6

دمشق - سورية - ص.ب: 311
حلبوني - جادة ابن سينا - بناء الجابي
تلفاكس: 2225877 11 963+
2228450 11 963+

بيروت - لبنان - ص.ب: 113/6318
برج أبي حيدر - شارع أبو شقرا
تلفاكس: 817857 1 961+
705701 1 961+
جوال: 204459 3 961+

website: www.ibn-katheer.com / e-mail: info@ibn-katheer.com

/daribnkatheer @daribnkatheer daribnkatheer daribnkatheer

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة المؤلف

اللهم انفعني بما علمتني وزدني علمًا.

وبعد:

فإنه من المعلوم أن علم (النحو) يُعنى ، أول ما يعنى ، بالنظر في أواخر الكلم ، وما يعتريها من إعراب وبناء ، كما يعنى بأمور أخرى على جانب كبير من الأهمية ، كالذكر والحذف ، والتقديم والتأخير ، وتفسير بعض التعبيرات ، غير أنه يولي العناية الأولى للإعراب.

وهناك موضوعات ومسائل نحوية كثيرة لا تقل أهمية عن كل ما بحثه النحاة ، بل قد تفوق كثيرًا منها ، لا تزال دون بحث ، لم يتناولها العلماء بالدرس ولم يولوها النظر.

قد أبدو مغاليًا في هذا الزعم ، ولكن هذا الزعم حقيقة. إننا نعجز عن فهم كثير من التعبيرات النحوية أو تفسيرها ، ولا نستطيع التمييز بين معانيها ، فمن ذلك على سبيل المثال:

ما الفرق في المعنى بين قولك: (لا رجلَ ـ بالفتح ـ في الدار) ، و(ما من رجلٍ في الدار) مع أن كلتا العبارتين لنفي الجنس على سبيل الاستغراق؟

ما الفرق بين قوله تعالى: ﴿فَٱعۡلَمۡ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [محمد: ١٩] ، وقوله:

﴿وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٦٢] لمَ نفى العبارة الأولى بـ (لا) والثانية بـ (ما)؟

ما الفرق في المعنى بين قولك: (ليس محمد حاضرًا) و(ما محمدٌ حاضرًا) و(إنْ محمدٌ حاضرًا)؟ أقول: ما الفرق في المعنى، وليس في الإعراب؟

ما الفرق بين قوله تعالى: ﴿قُل لَّسْتُ عَلَيْكُم بِوَكِيلٍ﴾ [الأنعام: ٦٦]، وقوله: ﴿وَمَا أَنَا عَلَيْكُم بِوَكِيلٍ﴾ [يونس: ١٠٨] لماذا نفى العبارة الأولى بليس، والثانية بـ(ما)؟

ما الفرق بين قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾ [الأحقاف: ٩]، وقوله: ﴿إِنْ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾ [الشعراء: ١١٥]؟ لماذا نفى العبارة الأولى بـ(ما) والثانية بـ(إنْ)؟

أهو لمجرد التغيير في التعبير، أم هو لمعنى مقصود؟

ما الفرق بين التعليل باللام، وكي؟ أهناك فرق في المعنى بين قولك: (جئت لأستفيدَ) و(جئت كي أستفيدَ) أم هما بمعنى واحد؟

قال تعالى: ﴿فَرَدَدْنَاهُ إِلَىٰ أُمِّهِ كَيْ تَقَرَّ عَيْنُهَا وَلَا تَحْزَنَ وَلِتَعْلَمَ أَنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ﴾ [القصص: ١٣] فجاء بالتعليل الأول بكي (كي تقر) والثاني باللام (لتعلم) فلم كان ذاك؟

أهذا التغيير لمعنى مقصود أم هو لمجرد التغيير؟

ثم ما الفرق بين أنواع التعليل المختلفة؟

هناك تعليل باللام مثل ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴿١١٨﴾ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمْ﴾ [هود: ١١٨ ـ ١١٩].

وتعليل بالباء مثل ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾ [البقرة: ١٠].

وتعليل بمن مثل ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُم مِّنْ إِمْلَاقٍ﴾ [الأنعام: ١٥١].

وتعليل بفي مثل ﴿لَمَسَّكُمْ فِي مَا أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١٤].

وتعليل بعن كقوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَآ إِيَّاهُ ﴾ [التوبة: ١١٤].

وتعليل بعلى كقوله تعالى: ﴿ وَلِتُكَبِّرُوا۟ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ ﴾ [البقرة: ١٨٥].

فهل التعليل بهذه الأدوات المختلفة واحد؟

هل هناك فرق في المعنى بين (مع)، و«واو» المعية، في نحو قولك: «جئت مع محمد» و«جئت ومحمدًا»؟

ما الفرق في المعنى بين «واو» ربّ، وربّ، في نحو قوله:

وليلٍ كأنّ الصبحَ في أخرَياتِهِ حشاشةُ نصلٍ ضمّ إفرنده غمدُ

وقوله:

رُبّ ليلٍ كأنه الصبحُ في الحسـ ـنِ وإن كان أسودَ الطيلسانِ

ما الغرض من الإتيان بواو الحال في نحو قوله: (جاء محمد وبيده حقيبة)؟ وما الفرق بين ذكرها وحذفها؟

ما الفرق في المعنى بين قولك: إنْ تسهرْ تتعبْ، إن تسهرْ تعبتَ، إن سهرتَ تعبتَ، إن سهرتَ تتعبْ (بالجزم)، إن سهرت تتعبُ (بالرفع)، إن سهرتَ فتتعب، إن سهرت فأنت تتعبُ، إن أنت سهرتَ تعبتَ، أنت إن سهرتَ تعبتَ، أنت تتعبُ إن سهرتَ؟

ما الفرق في المعنى بين قولك:

عندي سوارُ ذهبٍ ـ بالإضافة.

وعندي سوارٌ ذهبًا.

وعندي سوارٌ ذهبٌ ـ بالإتباع.

وعندي سوارٌ من ذهبٍ.

وعندي سوارٌ من الذهب؟

ما الفرق بين قولك: (جئت إكراماً لك)، و(جئت لإكرامٍ لك)؟

إنّ النحاة يقولون: كلاهما جائز. ونحن نقول: نعم، كلاهما جائز، ولكن هل ثمة فرق بينهما في المعنى؟

وغير ذلك وغيره، مما لا يخص موضوعًا دون موضوع، بل هو يعم جميع الموضوعات النحوية بلا استثناء. فهناك في كل موضوع سؤالات أكثر مما ذكرت لا تزال بها حاجة إلى الإجابة عنها.

ربما لا أكون مغاليًا إذا قلت: نحن لا نفهم اللغة كما ينبغي؛ لأن أكثر دراستنا تتعلق بالعلاقات الظاهرة بين الكلمات، أما المعنى فهو بعيد عن تناولنا وفهمنا. بل ربما لا أكون مغاليًا إذا قلت: إننا نجهل أكثر مما نعلم فيما نحسب أننا نعلم.

ومن هنا نحن محتاجون إلى (فقه) للنحو يصل إلى درجة الضرورة. صحيح أن قسمًا من المسائل المتعلقة بالمعنى عرض لها علم النحو، وعلم البلاغة، لكن لا يزال كثير منها دون نظر. ومن ذلك على سبيل المثال، ما عرضته قبل قليل، فإن أكثر هذه المسائل لم تبحث لا في كتب النحو، ولا في كتب البلاغة، ولا في غيرها من كتب اللغة، في حدود ما أعلم.

قد تكون هناك شذرات، أو عبارات متناثرة وردت عرضًا في كتاب تفسير، أو في بحث إعجاز، أو في كتاب أدب، ولكن أكثر هذه المسائل بقيت بلا جواب.

إن دراسة النحو على أساس المعنى، علاوة على كونها ضرورة فوق كل ضرورة، تعطي هذا الموضوع نداوة وطراوة، وتكسبه جدة وطرافة، بخلاف ما هو عليه الآن من جفاف وقسوة.

إن الدارس له على هذا النهج يشعر بلذة عظيمة وهو ينظر في التعبيرات ودلالتها المعنوية ، ويشعر باعتزاز بانتسابه إلى هذه اللغة الغنية الثرية الحافلة بالمعاني الدقيقة الجميلة ، ثم هو بعد ذلك يحرص على هذه اللغة الدافقة بالحيوية ، وهو وراء كل ذلك يحاول تطبيق هذه الأوجه في كلامه ، ويشعر بمتعة في هذا التطبيق.

إن الجهل بالمعنى أدى إلى أن تختفي وتموت ظواهر لغوية كانت شائعة مستعملة ، ومن ذلك على سبيل المثال ، ظاهرة «القطع» الجميلة الدلالة ، والتي كانت شائعة شيوعًا كبيرًا في الشعر والنثر ، في القرآن وغيره ، وذلك نحو قولك: «مررت بمحمد الكريمُ أو الكريمَ» واكتفي بالإتباع ، علمًا بأن دلالة القطع تختلف عن دلالة الإتباع ، وأن دلالة القطع إلى الرفع تختلف عن دلالة القطع إلى النصب.

إن الأوجه النحوية ليست مجرد استكثار من تعبيرات لا طائل تحتها ، كما يتصور بعضهم ، وإن جواز أكثر من وجه تعبيري ليس معناه أنّ هذه الأوجه ذات دلالة معنوية واحدة ، وأنّ لك الحق أنْ تستعمل أيها تشاء كما تشاء ، وإنما لكل وجه دلالته ، فإذا أردت معنى ما لزمك أن تستعمل التعبير الذي يؤدّيه ، ولا يمكن أنْ يؤدي تعبيران مختلفان معنى واحدًا ، إلاّ إذا كان ذلك لغة ، نحو قولك: «ما محمد حاضرًا» و«ما محمد حاضرٌ» ، فالأولى لغة حجازية ، والثانية تميمية ، ولا يترتب على هذا اختلاف في المعنى. وفيما عدا ذلك لا بدّ أن يكون لكل تعبير معنى ، إذ كل عدول من تعبير إلى تعبير ، لا بدّ أن يصحبه عدول من معنى إلى معنى ، فالأوجه التعبيرية المتعددة إنّما هي صور لأوجه معنوية متعددة.

إنّ هذا الكتاب محاولة في فقه النحو على النهج الذي أسلفته ، إنه محاولة للتمييز بين التراكيب المختلفة وشرح معنى كلّ تركيب .

فهو إذن يدور على المعنى أساسًا وبناء . وموضوع المعنى موضوع جليل ، وحسبك من جلالته أنّ اللغة ما وجدت إلا للإفصاح عنه .

إن تأليف أيّ كتاب في النحو أيسر من موضوع هذا الكتاب بكثير ؛ وذلك لأنّ الأحكام النحوية مذكورة مبينة في كتب النحو لا تكلفك إلا استخراجها وجمعها في كتاب واحد على حسب الخطة التي تريدها .

وأما هذا الموضوع فليس الأمر فيه أمر جمع أحكام نحوية ، ولا ذكر قواعد مبينة ، وإنما هو تفسير للجملة العربية ، وتبيين لمعاني التراكيب المختلفة ، مما لا تجد أغلبه في كتب النحو ، وقد تفزع إلى كتب البلاغة والتفسير وغيرها من المظان ، فلا تجد شيئًا مما تريد .

فلا بد من أن تضطلع بهذه المهمة أنتَ بنفسك ، تنظر في النصوص ، وتدقق في الصور التعبيرية المختلفة ، لاستنباط المعاني للتعبيرات المختلفة .

لقد أمضيت في هذا البحث أكثر من عشرة أعوام ، وكان شغلي الشاغل في الليل والنهار ، أتأمّل النصوص ، وأديم النظر فيها ، وأوازن بينها ، وأدقق فيما تحتمله من معان . وكان القرآن الكريم هو المصدر الأول لهذا البحث ، أفهرس آياته بحسب الموضوعات ، وأنظر في الفروق التعبيرية ، وفي السياق الذي ورد فيه كل تعبير ، إضافة إلى المظان الأخرى من كتب النحو والبلاغة واللغة والتفسير وعلوم القرآن وغيرها .

وأنا لا أدّعي أنّي وصلت إلى أمور نهائية في كل ما بحثت ، وإنّما هي ـ كما ذكرت ـ محاولة للسير في هذا الطريق ، فإن أكن قد أصبْت فمن الله ،

وإن أكنْ قد أخطأت فمن النفس والشيطان ، وأرجو ألا أُحرم أجر المجتهدين في الحالتين .

نسأل الله أن يلهمنا الرشد ، ويجنّبنا الزلل ، ويهدينا إلى الخير كله ، ويعصمنا من الشر كله ، إنه سميع مجيب .

فاضل السامرائي

الجملة العربية

عناصر الجملة العربية[1]:

تتألف الجملة العربية من عناصر ، وأبرز هذه العناصر هي :

١ ـ المفردة : ونعني بها الكلمة مثل : أسد ، سيف ، شجرة .

٢ ـ البناء الصرفي : (الصيغة) كأسماء الفاعلين ، والمفعولين ، والمبالغة ، واختلاف الجموع للاسم الواحد ، وغير ذلك ، مثل طاعن ومطعان وطعّان ، وحمِق وأحمق ، وسائد وسيّد ، وسنبلات وسنابل ، وأشهر وشهور ، ونحو ذلك .

وكل صيغة ـ في الغالب ـ لها دلالة تختلف عن أختها قليلاً أو كثيرًا ، وكما أنهم قالوا : «زيادة المباني دليل على زيادة المعاني» نرى أنّ «اختلاف المباني دليل على اختلاف المعاني» .

٣ ـ التأليف بنوعيه :

أ ـ التأليف الجزئي : نحو رغب إلى ، رغب في ، رغب عن . فرغب إليه بمعنى تضّرع إليه وابتهل ، ورغب فيه : أراده واستحبّه ، ورغب عنه عزف ومال عنه .

ب ـ التأليف التام : كالتقديم والتأخير ، والذكر والحذف ، والتوكيد وعدمه ، وما إلى ذلك ، نحو : زيد قائم ، وقائم زيد ، والقائم زيد ،

---

(١) انظر كتابنا «الجملة العربية تأليفها وأقسامها» ص ٣٣ وما بعدها .

وإنّ زيدًا قائم ، وما إلى ذلك .

٤ ـ **النغمة الصوتية**: وهي ذات دلالة على معنى ، فالجملة الواحدة قد يختلف معناها باختلاف النغمة ، كأن تقول: «زيد عنده مال» وتشد صوتك على «مال» وتفخم الصوت فيه فيكون المعنى أنه ذو مال كثير أو متعدد ونحو ذلك. وتقول: «عنده مال» وترقق الصوت وتكسره فيكون معناها أنّه ذو مال قليل لا يعتد به ونحو ذلك. قال أبو الفتح عثمان بن جني: «وذلك أنك تحس في كلام القائل لذلك من التطويح والتطريح ، والتفخيم والتعظيم ، ما يقوم مقام قوله: (طويل) أو نحو ذلك. وأنتَ تحس هذا من نفسك إذا تأملته ، وذلك أن تكون في مدح إنسان والثناء عليه فتقول: كان والله رجلاً ، فتزيد في قوة اللفظ بـ «الله» هذه الكلمة ، وتتمكن في تمطيط اللام ، وإطالة الصوت بها وعليها ، أي رجلاً فاضلاً ، أو شجاعًا ، أو كريمًا أو نحو ذلك.

وكذلك تقول: سألناه فوجدناه إنسانًا، وتمكن الصوت بـ «إنسان» وتفخمه ، فتستغني بذلك عن وصفه بقولك: إنسانًا سمحًا أو جوادًا أو نحو ذلك. وكذلك إنْ ذممته ووصفته بالضيق قلت: سألناه وكان إنسانًا! وتزوي وجهك وتقطّبه ، فيغني ذلك عن قولك: إنسانًا لئيمًا ، أو لحزًا ، أو مبخّلاً أو نحو ذلك»[١].

وقد «برهنت التجارب الحديثة على أنّ الإنسان حين ينطق بلغته لا يتبع درجة صوتية واحدة في النطق بجميع الأصوات. . . ومن اللغات ما يجعل لاختلاف درجة الصوت أهمية كبرى ، إذ تختلف فيها معاني الكلمات تبعًا لاختلاف درجة الصوت حين النطق بها. ومن أشهر هذه اللغات اللغة الصينية ، إذ قد تؤدي فيها الكلمة الواحدة عدة معان ، ويتوقف كل معنى من

---

(١) «الخصائص» (٢/ ٣٧٠ ـ ٣٧١).

هذه المعاني على درجة الصوت حين النطق بالكلمة... ففي اللغة الصينية كلمة (فان) تؤدي ستة معان لا علاقة بينها هي (نوم ، يحرق ، شجاع ، واجب ، نعم ، مسحوق) وليس هناك من فرق سوى النغمة الموسيقية في كل حالة»[١].

٥ ـ **التطور التاريخي للدلالة**: فدلالات التعبير الواحد قد تتغير ، والمعاني قد تتحول ، وربما كان من الصعوبة معرفة الأصل للدلالة ، وذلك نحو قولهم: «رفع عقيرته» بمعنى صاح ، إذ ليس هناك من علاقة لغوية بين «رفع عقيرته» و«صاح» «فلو ذهبت تشتق هذا ، بأن تجمعَ بين معنى الصوت وبين معنى «ع ق ر» لبعد عنك وتعسفت. وأصله أنّ رجلاً قطعت إحدى رجليه ، فرفعها ووضعها على الأخرى ، ثم صرخ بأرفع صوته ، فقال الناس: رفع عقيرته»[٢].

وكقولهم: «لله دره» للدلالة على التعجب ، فنحن حين نقول: «لله دره كاتبًا أو شاعرًا» لا نريد المعنى المعجمي لهذه العبارة ، بل ربما لم نفهم المعنى الأصلي لها. وقد اختلف اللغويون في أصل هذا التعبير ، وأشهر ما ذكر فيه أنّ الدر هو اللبن ، فمعنى قولهم: «لله دره» أنّ الله سقاه لبنًا خاصًّا. «أي ما أعجب هذا اللبن الذي نزل به مثل هذا الولد الكامل في هذه الصفة!»[٣].

بل ربما تكلم الناس بكلام لا يفهمون معناه ولا ألفاظه ، وإنما تعارفوا عليه ، أو نقل من لغة أخرى ، واختفى المعنى الدلالي واللغوي للأصل ، فنحن في العراق نستعمل مثلاً «قزل قرط» في التوبيخ والغضب والدعاء على

---

(١) «الأصوات اللغوية» لإبراهيم أنيس (١٠٣).

(٢) «الخصائص» (١/ ٦٦).

(٣) «التصريح» (١/ ٣٩٧).

المخاطب ، ولكن الناس لا يفهمون القصد الحقيقي من هذا التعبير ولا معناه ، وقد استفسرت من كثير من الناس عن معنى هذا التعبير الدارج فلم يعرفه منهم أحد(١).

ومن ذلك قولهم في الاستحسان وتحبيذ الأمر: «عَلُوّا» الذي فيه معنى التمني ، ولكن الأصل لهذا التعبير قد فقد ، وأظن أن أصله «ألا يا حبذا» فاقتصر على «ألا يا» تخفيفًا ، ثم أبدلت العامة الهمزة عينًا ، كقولهم: «القرعان» في «القرآن» ، ثم قلبت «يا» إلى «وا» فتغير التعبير إلى ما ترى. ومثل هذا التغيير كثير في اللغة.

ونحو ذلك قولهم: «حيّ الله» بمعنى «أيّا كان». تقول لصاحبك: ماذا تأخذ أهذا أم ذلك؟ فيجيبك «حيّ الله» أي: «أيّا كان». وبقيت مدة أفكر في أصل هذا التعبير وعلاقته بهذا المعنى ، إلى أن استقر رأيي على أنّ أصله «أيّا كان» ثم «أيّ اللي كان» ومعنى «اللي»: (الذي) عند العامة ، وأحياناً نقول: «هيّ اللي كان» بإبدال الهمزة هاء ، ثم حذفت «كان» اختصارًا ، وأبدلت الهمزة حاء لتقاربهما ، فكلتاهما من أحرف الحلق ، فصارت: حيّ اللي ، ثم حيّ الله.

٦ ـ القرينة: وهي عنصر مهم من عناصر الجملة تعرف بها الحقيقة من المجاز وتعين المعنى للفظ المشترك. ويعرف بها الذكر والحذف وغير ذلك

---

(١) ذكر أحد الفضلاء أن هذا التعبير دخل العامية العراقية من التركية وهو مركب من كلمتين:
١ ـ قِيزيل وهي لفظة تركية ومعناها مرض الحمى القرمزية.
٢ ـ كُورت وهي لفظة إيطالية الأصل دخلت اللغة التركية ومن معانيها القرين. فكأن الإنسان يدعو على مخاطبه بأن تلازمه الحمى القرمزية.

من أمور الجملة نحو قولك: (أقبل أسد شاكي السلاح) و(هو عين لنا) وغير ذلك[١].

٧ ـ الإعراب: وهو أبرز ظاهرة، أو من أبرز الظواهر في العربية، ومن أهم عناصر الجملة فيها، وسنفرد له بحثًا.

تأليف الجملة العربية[٢]:

الجملة العربية ـ كما يرى النحاة ـ تتألف من ركنين أساسيين، هما المسند والمسند إليه. فالمسند إليه هو المتحدث عنه ولا يكون إلا اسمًا، والمسند هو المتحدث به ويكون فعلاً أو اسمًا، وهذان الركنان هما عمدة الكلام وما عداهما فضلة أو قيد.

وليس المقصود بالفضلة عند النحاة أنها يجوز الاستغناء عنها من حيث المعنى، كما أنه ليس المقصود بها أنها يجوز حذفها متى شئنا. فإنّ الفضلة قد يتوقف عليها معنى الكلام، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ ﴾ [الأنبياء: ١٦] فإنه لا يمكن الاستغناء عن قوله «لاعبين»، وكقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَمْشِ فِي ٱلْأَرْضِ مَرَحًا ﴾ [الإسراء: ٣٧] فإنه لا يستغنى عن قوله: «مرحًا».

والحذف لا يكون في العمدة ولا في الفضلة إلا بالقرائن، فإن العمدة تحذف جوازًا ووجوبًا كالفضلة، وذلك كحذف كل من المبتدأ والخبر جوازًا ووجوبًا، وحذف عامل المفعول المطلق جوازًا ووجوبًا، وحذف عامل الإغراء والتحذير جوازًا ووجوبًا. وهذه كلها عمد. ويحذف المفعول به

---

(١) انظر موضوع القرينة في كتابنا (الجملة العربية والمعنى) ص ٦٧ وما بعدها.
(٢) انظر كتابنا (الجملة العربية تأليفها وأقسامها) ص ١١ وما بعدها.

والحال وغيرهما من الفضلات. فليس معنى الفضلة إذن إمكان الاستغناء عنها متى شئنا ، وإنما المقصود بـ (الفضلة) أنه يمكن أن يتألف كلام بدونها ، إذ كل كلام لا بد أن يكون فيه عمدة مذكورة أو مقدرة ، بخلاف الفضلة فإنه يمكن أن يتألف كلام بدونها نحو (محمد مسافر) و(فاض النهر).

وقد تخرج بعض التعبيرات على طريقة التأليف هذه ، ولكن النحاة يتأوَّلون ذلك ، كالنداء نحو (يا رجل) فإنهم أوّلوه بـ (أدعو رجلًا) على ما بين التعبيرين من تباين ، وكالتعجب نحو (ما أعذب الماء!) فإنهم أوّلوه بـ (شيء جعل الماء عذبًا).

ولا داعي لأن تخرّج كل التعبيرات الواردة في اللغة على هذا النمط من التأليف ، بل ينبغي الاعتراف بأن بعض التعبيرات تكون على غير هذا النمط ، وإنْ كان الأصل في تأليف الجملة العربية أن يكون على النمط الذي ذكروه.

وقد ذهب الخليل وسيبويه إلى أنه لا خبر لـ (ألا) التي تفيد التمني نحو قولهم (ألا ماءَ ماءً بارداً)[١] ، وذهب الأخفش والكوفيون إلى أنه لا خبر لنحو قولنا: (الإنسان وعمله)[٢].

ومعنى ذلك أنّ بعض التعبيرات يتألف من اسم وحرف ، وبعضها يتألف من اسم ومعطوف. وهذا خروج على الطريقة العامة التي يقول بها النحاة.

صورة تأليف الجملة:

يظهر تأليف الجملة العربية بصورتين تبعًا للمسند: فعل مع اسم ، واسم مع اسم. وبالتعبير الاصطلاحي فعل وفاعل أو نائبه ، ومبتدأ وخبر ، نحو

---

(١) انظر سيبويه ١/ ٣٥٩ ، الأشموني ٢/ ١٥ ، الهمع ١/ ١٤٧.
(٢) انظر الأشموني ١/ ٢١٧.

«أقبل سعيد» و«سعيد مقبل» وكل التعبيرات الأخرى إنّما هي صور أخرى لهذين الأصلين.

والصورة الأساسية للجمل التي مسندها فعل أن يتقدم الفعل على المسند إليه، كما في جملة «أقبل سعيد» ولا يتقدم الفاعل[١] على الفعل، أو بتعبير أدق: لا يتقدم المسند إليه على الفعل إلا لغرض يقتضيه المقام.

والصورة الأساسية للجمل التي مسندها اسم أَنْ يتقدم المسند إليه على المسند، أو بتعبير آخر: أن يتقدم المبتدأ على الخبر، ولا يقدم الخبر إلاّ لسبب يقتضيه المقام أو طبيعة الكلام.

والفرق بين هاتين الصورتين ـ أعني الجملة التي مسندها فعل، والجملة التي مسندها اسم ـ أنّ الجملة التي مسندها فعل إنّما تدل على الحدوث، تقدم الفعل أو تأخر، والجملة التي مسندها اسم تدل على الثبوت. تقول مثلاً: يجتهدُ زيدٌ وزيدٌ مجتهدٌ، ويحفظُ زيدٌ وزيدٌ حافظٌ، ويطّلعُ سعيدٌ وسعيدٌ مطّلعٌ، ويتعلّمُ سعيدٌ وسعيدٌ متعلّمٌ، ويجود مصعبٌ ومصعبٌ جوادٌ، ونحو ذلك. فأنت ترى في هذه الأمثلة جميعها أن الفعل يدلّ على التجدد والحدوث، والاسم يدلّ على الثبوت. تقول لصديقك: أتظن أنك تنجح في هذا العام؟ فيقول لك: (أنا ناجح) أي لوثوقه بنفسه ادعى أنّ الأمر منتهٍ وثابت، ولو لم يكن هذا الأمر قد تم فعلاً. فالفعل يدل على التجدد والحدوث، والاسم يدل على الثبوت. فإذا أردت الدلالة على الحدوث جئت بجملة مسندها فعل، تقدم الفعل أو تأخر. وإذا أردت الدلالة على الثبوت جئت بجملة مسندها اسم. فالجملتان يجتهد سعيد وسعيد يجتهد كلتاهما

---

(١) نقول هذا تجوزًا، وإلا فهو مبتدأ عند الجمهور.

تدلان على الحدوث[1] ، وإنما قدم المسند إليه لغرض من أغراض التقديم .

ثم إن الأصل أن يتقدم الفعل على المسند إليه ـ كما ذكرنا ـ فإذا جاء الفعل متقدمًا لم يسأل عن سبب تقدمه ؛ لأنه هو الصورة الأساسية . فإن تقدم المسند إليه سألنا عن سبب تقدمه .

وإذا جاء المسند إليه في الجملة التي مسندها اسم متقدمًا لم نسأل عن سبب تقدمه ؛ لأنه هو الصورة الأساسية لهذا التعبير ، فإنْ تقدم المسند سألنا عن سبب تقدمه . فالتأليف الطبيعي للجملة العربية هو نحو هذا :

يقبل سعيد .

سعيد مقبل .

فإنْ تقدّم «سعيد» في الجملة الأولى ، أو تقدم «مقبل» في الجملة الثانية نظرنا في سبب ذلك .

وكلا التعبيرين بدرجة واحدة بالنسبة إلى المخاطب ، فكلاهما إخبار أولي والمخاطب خالي الذهن عن الموضوع ، ويسمى هذا الضرب من الخبر «الخبر الابتدائي» إلاّ أنّ الفرق بينهما ـ كما ذكرت ـ أنّ الفعل يدل على الحدوث ، والاسم يدل على الثبوت .

* * *

---

(١) انظر «حاشية يس على التصريح» (١/ ١٧٣) ، «حاشية الصبان» (١/ ٢١٠) .

دلالة الجملة العربية[١]

ينظر إلى دلالة الجملة العربية من جهتين :

١ ـ الدلالة القطعية والاحتمالية .

٢ ـ الدلالة الظاهرة والباطنة .

وسننظر في هذين النوعين .

١ ـ الدلالة القطعية والاحتمالية :

المدقق في الجملة العربية ودلالتها على المعنى يرى أنها على ضربين :

أ ـ تعبير نصّي أو قطعي ، أي يدل على معنى واحد .

ب ـ تعبير احتمالي ، أي يحتمل أكثر من معنى .

وهذا خط واضح في طبيعة دلالة الجملة العربية يبرز للمستقري بصورة جلية ، فمن ذلك على سبيل المثال أنك تقول : (اشتريت قدح ماءٍ) بالاضافة و(اشتريت قدحًا ماءً) فالجملةُ الأولى تعبيرٌ احتمالي ؛ لأنها تحتمل أنّك اشتريت ماءً مقدار قدح ، وتحتمل أنك اشتريت القدح أي الإناء .

أمّا الجملةُ الثانية فدلالتها قطعيةٌ ؛ لأنّها لا تحتمل إلاّ أنّك اشتريت ماءً مقدار قدح .

جاء في (شرح الأشموني) : «النصب في نحو ذنوب ماءً ، وحب عسلاً ،

---

(١) انظر موضوع (دلالة الجملة العربية) في كتابنا (الجملة العربية والمعنى) ص ١٣ وما بعدها .

أولى من الجر ، لأن النصب يدل على أنّ المتكلم أراد أن عنده ما يملأ الوعاء المذكور من الجنس المذكور ، وأما الجر فيحتمل أن يكون مراده ذلك ، وأن يكون مراده بيان أن عنده الوعاء الصالح لذلك»[١] .

وتقول: (الذي يدخل الدار له جائزة) و(الذي يدخل الدار فله جائزة) فالجملة الأولى ذات دلالة احتمالية ؛ لأنها تحتمل أنك تعني بـ (الذي يدخل الدار) شخصًا معروفًا ، وأن الجائزة ليست مترتبة على دخول الدار ، بل هو مستحقها قبل ذلك ، كما تحتمل أن يكون الاسم الموصول هنا مشبهًا بالشرط ، فالجائزة مترتبة على دخول الدار ، فكل من يدخلها يستحق الجائزة .

وأما الجملة الثانية فذات دلالة قطعية ؛ لأنها لا تعني إلاّ المعنى الثاني ، أي فيها معنى الشرط والجزاء ، وهذه الفاء واقعة في جواب «الذي» كما تقع في جواب الشرط ، أي أنّ الجائزة مترتبة على دخول الدار[٢] .

وتقول: «اعبد ربّك خوفًا وطمعًا» و«اعبد ربّك خائفًا وطامعًا» فالمنصوب في الجملة الأولى يحتمل الحالية والمفعول لأجله والمفعولية المطلقة ، وفي الجملة الثانية حال ليس غير .

وتقول: (أنا ضاربُ زيدٍ) بالإضافة ، و(أنا ضاربٌ زيدًا) ، فالتعبير الأول يحتمل المضيّ والحال والاستقبال ، فهو تعبير احتمالي ، في حين أنّ الجملة الثانية هي نص في أنها بمعنى الحال أو الاستقبال ؛ لأنّ اسم الفاعل المضاف يحتمل المضي كقوله تعالى: ﴿ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ [الأنعام: ١٤] ، ويحتمل الاستمرار كقوله تعالى: ﴿ ۞ إِنَّ ٱللَّهَ فَالِقُ ٱلْحَبِّ وَٱلنَّوَىٰ ... فَالِقُ ٱلْإِصْبَاحِ ﴾ [الأنعام: ٩٥ ـ ٩٦] ، والحال كقولك: (أنا ضاربُ سعيدٍ الآن) ، والاستقبال

---

(١) «شرح الأشموني» (٢/ ١٩٧) .

(٢) انظر «شرح الرضي على الكافية» (١/ ١٠٩) .

كقوله تعالى: ﴿ رَبَّنَآ إِنَّكَ جَامِعُ ٱلنَّاسِ لِيَوۡمٍ لَّا رَيۡبَ فِيهِۚ ﴾ [آل عمران: ٩].

أما الذي ينصب مفعولاً به فلا يدل إلاّ على الحال أو الاستقبال[١].

وتقول: (لا رجلَ في الدار) و(لا رجلٌ في الدار)، فالأولى نص في نفي الجنس، أمّا الثانية فتحتمل نفي الجنس ونفي الوحدة[٢].

وتقول: (ما جاءني رجلٌ) و(ما جاءني من رجلٍ) فالأولى تحتمل نفي الجنس ونفي الوحدة، أي ما جاءني رجلٌ واحدٌ بل أكثر، والثانية لا تحتمل إلاّ نفي الجنس[٣].

وتقول: (كرم زيدٌ ضيفًا) و(كرم ضيفُ زيدٍ) فالجملة الأولى تحتمل أنْ يكون المقصود الثناء على ضيف زيد بالكرم، كما تحتمل أنْ يكون زيدٌ كريمًا حال كونه ضيفًا، أي زيد هو الموصوف بالكرم، أما الثانية فلا تحتمل إلاّ أنْ يكون الثناء على ضيف زيد[٤]. جاء في (شرح الرضي على الكافية) في (طاب زيد أبًا) «يجوز أن تريد بـ(أبًا) نفس زيد، وأن تريد به أباه»[٥].

إلى غير ذلك من الأمثلة.

وهذا خط واضح في التعبير العربي.

---

(١) «الأشموني» (٢/ ٢٩٢) وما بعدها، «التصريح» (٢/ ٦٥ ـ ٦٦).
(٢) «الأشموني» (٢/ ٢)، «حاشية الصبان» (١/ ٢٣٦ ـ ٢٣٧)، «الرضي على الكافية» (١/ ٢٧٩).
(٣) «حاشية الصبان» (٢/ ٢١٢)، «التصريح» (٢/ ٨)، «الرضي على الكافية» (١/ ٢٧٩).
(٤) انظر «مغني اللبيب» (٢/ ٤٦٣).
(٥) «الرضي على الكافية» (١/ ٢٣٩).

٢ ـ الدلالة الظاهرة والباطنة:

ونعني بالدلالة الظاهرة المعنى الذي يعطيه ظاهر اللفظ مثل: سافر محمد، ونام خالد، ونحو قوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْ﴾ [البقرة: ٢٧٥].

وأما الدلالة الباطنة فهي الدلالة التي تؤدّى عن طريق المجاز والكنايات والملاحن والإشارات وما إلى ذلك، كقوله: (رمتني بسهم ريشه الكحل) أي بنظرة من عين مكحولة، وقوله: (بعيدة مهوى القرط) أي طويلة العنق، وقولهم: (بنو فلان فلان يطؤهم الطريق) أي أهل الطريق

جاء في (دلائل الإعجاز): «الكلام على ضربين:

ضربٌ أنت تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده، وذلك إذا قصدت أنْ تخبر عن (زيد) مثلاً بالخروج على الحقيقة فقلت: (خرج زيد)، وبالانطلاق عن (عمرو) فقلت: (عمرو منطلق) وعلى هذا القياس.

وضربٌ آخر أنت لا تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده، ولكن يدلك اللفظ على معناه الذي يقتضيه موضوعه في اللغة، ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية تصل بها إلى الغرض. ومدار هذا الأمر على الكناية والاستعارة والتمثيل... أو لا ترى أنّك إذا قلت: (هو كثير رماد القدر)، أو قلت: (طويل النجاد)، أو قلت في المرأة: (نؤوم الضحى)، فإنك في جميع ذلك لا تفيد غرضك الذي تعني من مجرد اللفظ، ولكنْ يدل اللفظ على معناه الذي يوجبه ظاهره، ثم يعقل السامع من ذلك المعنى، على سبيل الاستدلال، معنى ثانيًا هو غرضك، كمعرفتك من (كثير رماد القدر) أنّه مضياف، ومن (طويل النجاد) أنّه طويل القامة، ومن (نؤوم الضحى) في المرأة أنها مترفة مخدومة، لها من يكفيها أمرها.

وكذا إذا قال: (رأيت أسدًا) ودلّك الحال على أنّه لم يرد السبع علمت أنّه أراد التشبيه، إلاّ أنه بالغ فجعل الذي رآه بحيث لا يتميز عن الأسد في شجاعته...

وإذْ قد عرفت هذه الجملة، فههنا عبارة مختصرة، وهي أنْ تقول: المعنى ومعنى المعنى. تعني بالمعنى المفهوم من ظاهر اللفظ، والذي تصل إليه بغير واسطة. وبمعنى المعنى أنْ تعقل من اللفظ المعنى، ثم يفضي بك ذلك المعنى إلى معنى آخر كالذي فسرت لك»[1].

* * *

(١) «دلائل الإعجاز» (٢٠٢ ـ ٢٠٣).

ظاهرة الإعراب[١]

وهو كما ذكرنا أبرز ظاهرة ، أو من أبرز الظواهر في العربية. وقد ورثت العربية ظاهرة الإعراب من اللغة السامية الأم ، وقد كانت اللغات السامية القديمة كلها معربة[٢].

وقال المستشرق الألماني نولدكه: إنّ النبط كانوا يستعملون الضّمة في حالة الرفع ، والفتحة في حالة النصب ، والكسرة في حالة الجر[٣].

«والنصوص في اللغة الأكدية ، وتشمل اللغتين البابلية والآشورية ، تدل على وجود الإعراب فيهما كاملاً.

وهذا قانون حمورابي (١٧٩٢ ـ ١٧٥٠ ق.م) المدون باللغة البابلية القديمة يوجد فيه الإعراب كما هو في اللغة العربية الفصحى تمامًا ، فالفاعل مرفوع ، والمفعول منصوب ، وعلامة الرفع الضمة ، وعلامة النصب الفتحة ، وعلامة الجر الكسرة ، تمامًا كما في العربية.

ولا يقتصر الأمر على ذلك ، بل إنّ المثنى والجمع المذكّر يماثلان في الإعراب المثنى والجمع في العربية. فيرفع المثنى بالألف ، وينصب ويجر

---

(١) انظر لهذا الموضوع كتابنا (الجملة العربية والمعنى) ص ٣٣ وما بعدها.

(٢) «العربية» ليوهان فك ٣٣ ، «التطور النحوي» برجستراسر ٧٥.

(٣) انظر «اللغات السامية» لنولدكه ٧٣.

باالياء . . . أما الجمع المذكر فإنّه يرفع بالواو وينصب ويجر بالياء»[١] .

ومعنى الإعراب لغةً : الإبانة عما في النفس ، وهو مصدر الفعل (أعرب) ، ومعنى أعرب : أبانَ ، يقال : أعرب الرجل عن حاجته ، أي أبان عنها . جاء في (أسرار العربية) : «أما الإعراب ففيه ثلاثة أوجه : أحدها : أن يكون سمي بذلك لأنه يبين المعاني ، مأخوذ من قولهم : أعرب الرجل عن حاجته ، إذا بينها ، ومنه قوله ﷺ : «الثيب تعرب عن نفسها» أي تبين وتوضح . . . فلمّا كان الإعراب يبين المعاني سمي إعرابًا .

والوجه الثاني : أنْ يكون سمي إعرابًا لأنّه تغيّر يلحق أواخر الكلم ، من قولهم : «عربت معدة الفصيل» إذا تغيرت .

فإن قيل : (العرب) في قولهم : (عربت معدة الفصيل) معناه الفساد ، وكيف يكون الإعراب مأخوذًا منه؟

قيل : معنى قولك : أعربت الكلام ، أي أزلت عربه ، وهو فساده ، وصار هذا كقولك : أعجمت الكتاب ، إذا أزلت عجمته ، وأشكيت الرجل ، إذا أزلت شكايته . . . وهذه الهمزة تسمى همزة السلب .

والوجه الثالث : أنْ يكون سمي إعرابًا لأنّ المعرب للكلام كأنه يتحبب إلى السامع بإعرابه ، من قولهم : امرأة عروب ، إذا كانت متحببة إلى زوجها»[٢] .

وجاء في (شرح شذور الذهب) : «للإعراب معنيان لغوي واصطلاحي . فمعناه اللغوي : الإبانة ، يقال : (أعرب الرجل عما في نفسه) إذا أبان عنه ،

---

(١) «قضية الإعراب في العربية بين أيدي الدارسين» مقال للدكتور رمضان عبد التواب في مجلة المجلة العدد ١١٤ يونيو ١٩٦٦ ص ١٠٥ وانظر «الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري» ٣٥٦ ـ ٣٥٨ .

(٢) «أسرار العربية» (١٨ ـ ١٩) .

وفي الحديث «البكر تستأمر وإذنها صماتها ، والأيّم تعرب عن نفسها» أي تبيّن رضاها بصريح النطق»[١] .

وجاء في (الإيضاح في علل النحو): «الإعراب أصله البيان ، يقال: (أعرب الرجل عن حاجته) إذا أبان عنها ، و(رجل معرب) أي مبين عن نفسه ، ومنه الحديث «الثيب تعرب عن نفسها. . .» هذا أصله ، ثم إنّ النحويين لما رأوا في أواخر الأسماء والأفعال حركات تدل على المعاني وتبين عنها سموها إعرابًا أي بيانًا ، وكأن البيان بها يكون. . .

والإعراب الحركات المبينة عن معاني اللغة. وليس كل حركة إعرابًا ، كما أنّه ليس كل الكلام معربًا»[٢] .

وهذا المعنى اللغوي للإعراب هو الأصل لمعنى الإعراب في النحو. فالإعراب «هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ ، ألا ترى أنّك إذا سمعت أكرم سعيدٌ أباه ، وشكر سعيدًا أبوه ، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول ، ولو كان الكلام شرجًا واحدًا لاستبهم أحدهما من صاحبه»[٣] .

«وإنما أُتي به للفرق بين المعاني ، وإذا أخبرت عن الاسم بمعنى من المعاني المفيدة احتيج إلى الإعراب ، ليدل على ذلك المعنى»[٤] .

وجاء في (شرح الرضي على الكافية): «الإعراب ما اختلف آخره. . . ليدل

---

(١) «شرح شذور الذهب» لابن هشام (٢٣).

(٢) «الإيضاح» (٩١) وانظر كتاب «الجمل» للزجاجي (٢٦١) ، «الخصائص» (١/ ٣٥ ـ ٣٦) ، «الرضي على الكافية» (١/ ٢٤ ـ ٢٥) ، «همع الهوامع» (١/ ١٣) ، «شرح الأشموني» (١/ ٤٧ ـ ٤٨).

(٣) «الخصائص» (١/ ٣٥).

(٤) «المفصل» (١/ ٨٤).

على المعاني المعتورة عليه. وقوله «ليدل على المعاني المعتورة عليه» بيان لعلة وضع الإعراب في الأسماء»[١].

قال الزجاجي في (الإيضاح): «فإن قال قائل: قد ذكرت أنّ الإعراب داخل عقب الكلام، فما الذي دعا إليه واحتيج إليه من أجله؟

فالجواب أنْ يقال: إنّ الأسماء لما كانت تعتورها المعاني، وتكون فاعلة ومفعولة ومضافة ومضافًا إليها، ولم يكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني، بل كانت مشتركة، جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني فقالوا: (ضرب زيدٌ عمرًا) فدلّوا برفع (زيد) على أنّ الفعل له، وبنصب (عمرو) على أنّ الفعل واقع به. وقالوا: (ضُرِب زيدٌ) فدلّوا بتغيير أول الفعل، ورفع (زيد) على أنّ الفعل لما لم يسمّ فاعله، وأن المفعول قد ناب منابه. وقالوا: (هذا غلامُ زيدٍ) فدلّوا بخفض زيد على إضافة الغلام إليه، وكذلك سائر المعاني، جعلوا هذه الحركات دلائل عليها، ليتسعوا في كلامهم ويقدموا الفاعل إذا أرادوا ذلك، أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه، وتكون الحركات دالة على المعاني.

هذا قول جميع النحويين إلا أبا علي قطربًا فإنّه عاب عليهم هذا الاعتلال، وقال: لم يعرب الكلام للدلالة على المعاني، والفرق بين بعضها وبعض... وإنما أعربت العرب كلامها لأنّ الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضًا لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل، فكانوا يبطئون عند الإدراج، فلمّا وصلوا وأمكنهم التحريك جعلوا التحريك معاقبًا للإسكان ليعتدل الكلام...

وقال المخالفون له ردًّا عليه: لو كان كما ذكر لجاز جر الفاعل مرة،

---

(١) «الرضي على الكافية» (١/ ١٨).

ورفعه أخرى ، ونصبه ، وجاز نصب المضاف إليه ؛ لأنّ القصد في هذا إنّما هو الحركة تعاقب سكونًا ليعتدل بها الكلام ، فأيّ حركة أتى بها المتكلم أجزأته ، فهو مخيّر في ذلك ، وفي هذا فساد للكلام ، وخروج عن أوضاع العرب وحكمة نظمهم في كلامهم»[١] .

وقد ذهب الأستاذ إبراهيم أنيس مذهب قطرب ، قال: «يظهر والله أعلم أنّ تحريك أواخر الكلمات كان صفة من صفات الوصل في الكلام ، شعرًا أو نثرًا ، فإذا وقف المتكلم أو اختتم لم يحتج إلى تلك الحركات ، بل يقف على آخر كلمة من قوله بما يسمى السكون. كما يظهر أنّ الأصل في كل الكلمات أنْ تنتهي بهذا السكون ، وأنّ المتكلم لا يلجأ إلى تحريك الكلمات إلا لضرورة صوتية»[٢] .

وقال أيضًا: «لم تكن تلك الحركات الإعرابية تحدد المعاني في أذهان العرب القدماء كما يزعم النحاة ، بل لا تعدو أنْ تكون حركات يحتاج إليها في الكثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضها ببعض»[٣] .

«وكون الإعراب علماً على المعاني هو الرأي المقبول الواضح البين ، إذ لو كانت الغاية منه الخفة عند درج الكلام ما التزمته العرب هذا الالتزام.

ومن أوضح الأمور على هذا أنّه لو قرأ أحدٌ قوله تعالى: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾ [التوبة: ٣] بالجر لاختل المعنى وفسد. وقيل: إنّ حادثة كهذه هي التي أدّت إلى وضع النحو[٤] .

---

(١) «الأشباه والنظائر» (١/ ٨٤ ـ ٨٦) ، «الإيضاح في علل النحو» (٦٩) وما بعدها.
(٢) «من أسرار اللغة» (١٤٢).
(٣) «المصدر نفسه» (١٥٨).
(٤) «الكشاف» ٢/ ٢٧.

وذكر لنا الزمخشري أن أعرابيًا مرّ فسمع مؤذنًا يقول: أشهد أنّ محمدًا رسولَ الله بالنصب فصاح به: ويحك ماذا يصنع؟

ثم... إنّ أوّل حكايات ظهور اللحن على زمن أبي الأسود الدؤلي تدلّ على أنّ الإعراب له أثرٌ في المعنى[١].

ومن يستطيع أنْ ينكر أنّ قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ ﴾ [فاطر: ٢٨] لو أبدلت فيه حركة (الله) إلى الرفع وحركة (العلماء) إلى النصب، لاختلّ المعنى وتغيّر إلى العكس تمامًا؟ وأنّ الجملة التالية ـ مثلاً ـ إذا كانت غفلاً احتملت معاني عدة، فإن شكلت نصت على معنى واحد.

أكرم الناس أحمد.

أكرم الناسُ أحمدَ.

أكرم الناسَ أحمدُ.

أكرمُ الناسِ أحمدُ.

أكرمِ الناسَ أحمدُ.

وهو من الوضوح بمكان»[٢].

معاني الإعراب:

ذهب كثير من النحويين إلى أن الرفع علم الفاعلية، وبقية المرفوعات مشبهة به، والنصب علم المفعولية، وبقية المنصوبات ملحقة بالمفاعيل، والجر علم الإضافة[٣].

---

(١) «دراسات في اللغة» إبراهيم السامرائي ٤٧.

(٢) «الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري» (٣٥٤ ـ ٣٥٥).

(٣) «المفصل» (١/ ٥٠)، «همع الهوامع» (١/ ٩٣)، «الرضي على الكافية» (١/ ٣٤).

وقيل: بل المبتدأ والخبر هما الأول والأصل في استحقاق الرفع، وبقية المرفوعات محمولة عليهما، ونسب هذا القول إلى سيبويه وابن السراج[١].

وقيل: المرفوعات كلّها أُصول[٢]، إلاّ إنّ ما عليه حذاق النحويين هو الأول[٣].

وذهب ابن مالك إلى أن الرفع علم العمدة، والنصب علم الفضلة، والجر لما بين العمدة والفضلة وهو المضاف إليه نحو (جاء عبد الله) و(أكرمت عبد الله)[٤]. وألحق من العمد بالفضلات المنصوب في باب كان وإنّ ولا[٥].

ورجح رضي الدين الإستراباذي ما قاله ابن مالك في الرفع والنصب، أما الجر فرجح أنه علم الإضافة فذكر أنّ الرفع علم العمدة، والنصب علم الفضلة، والجر علم الإضافة، جاء في (شرح الرضي على الكافية) تعقيبًا على قول المصنف: إنّ الرفع علم الفاعلية، والنصب علم المفعولية، والجر علم الإضافة، «والأولى - كما بيّنا - أنْ يقال: الرفع علم كون الاسم عمدة الكلام، ولا يكون في غير العمد، والنصب علم الفضلة في الأصل، ثم يدخل في العمد تشبيهًا بالفضلات كما مضى... وأمّا الجرّ فعلم الإضافة، أي كون الاسم مضافًا إليه معنى أو لفظاً، كما في غلام زيد وحسن الوجه»[٦].

وجاء فيه: «وجعل الرفع الذي هو أقوى الحركات للعمد، وهي ثلاثة: الفاعل والمبتدأ والخبر.

---

(١) «ابن يعيش» (١/ ٧٣)، «همع الهوامع» (١/ ٩٣).
(٢) «همع الهوامع» (١/ ٩٣)، «حدائق الدقائق» للبردعي.
(٣) «ابن يعيش» (١/ ٧٣)، «حدائق الدقائق» للبردعي.
(٤) «المساعد» (١/ ٢٠١ - ٢٠٢).
(٥) انظر «التسهيل» (٤٢ - ٤٣)، «المساعد» (١/ ٢٠١ - ٢٠٢).
(٦) «شرح الرضي على الكافية» (١/ ٢٤ - ٢٥).

وجعل النصب للفضلات ، سواء اقتضاها جزء الكلام بلا واسطة ، كغير المفعول معه من المفاعيل ، وكالحال والتمييز ، أو اقتضاها بواسطة حرف كالمفعول معه ، والمستثنى غير المفرغ ، والأسماء التي تلي حروف الإضافة ، أعني حروف الجر . وإنّما جعل للفضلات النصب الذي هو أضعف الحركات وأخفها لكون الفضلات أضعف من العمد وأكثر منها .

ثم أريد أنْ يميز بعلامة ما هو فضلة بواسطة حرف ، ولم يكن بقي من الحركات غير الكسر فميز به ، مع كونه منصوب المحل ؛ لأنه فضلة ، فصار معنى كون الاسم مضافًا إليه معنى العمدة بحرف معنى آخر منضمًا إلى المعنيين المذكورين علامته الجر ، فإنْ سقط الحرف ظهر الإعراب المحلي في هذه الفضلة ، نحو : «اللهَ لأفعلن» . فإذا عطف على المجرور فالحمل على الجر الظاهر أولى من الحمل على النصب المقدر . وقد يحمل على المحل كما في قوله تعالى : ﴿ وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ ﴾ بالنصب ، فإنْ سقط الجار مع الفعل لزومًا ، ـ كما في الإضافة ـ زال النصب المقدر . . .

فأصلُ الجر أنْ يكون علم الفضلة التي تكون بواسطة حرف ، ثم يخرج في موضعين عن كونه علم الفضلة ، ويبقى علمًا للمضاف إليه فقط :

أحدهما فيما أضيف إليه الاسم .

والثاني في المجرور المسند إليه نحو : مُرَّ بزيد .

والأصل فيهما أيضًا ذلك كما بينا»[1] .

والظاهر أنّ ما رجحه الرضي ، من أنّ الرفع دليل العمدة ، هو الأصل لقول إبراهيم مصطفى ومن تابعه : إنّ الضمة دليل الإسناد .

---

(١) «الرضي على الكافية» (١/ ٢١ ـ ٢٢).

والذي أراه في تعليل إعراب الاسم ما يأتي:

١ ـ إنّ الرفع دليل الإسناد أو العمدة، وليس في العربية اسم مرفوع إلّا وهو طرف في الإسناد، أي عمدة.

٢ ـ إنّ حق العمدة أنْ يرتفع ولكن قد يدخل على المسند أو المسند إليه ما يعدل حركته الأصلية إلى النصب أو إلى الجر، كالنصب بالأحرف المشبهة بالفعل، والجر بالحروف الزائدة.

٣ ـ النصب علامة الفضلة.

٤ ـ قد يدخل على قسم من الفضلات ما يعدّل حركتها إلى الجر كقولهم: ما رأيت من أحدٍ، ورب رجل أكرمت.

٥ ـ الجر دليل الإضافة، وأحيانًا يكون علامة لإسناد غير مباشر، أو مفعولية غير مباشرة[١].

دلائل العلامات[٢] على المعنى:

الأصل في العربية أنْ تكون العلامات ذوات دلالة على المعاني، وأنَّ اختلاف العلامات يؤدي إلى اختلاف المعاني، ويستثنى من ذلك أمور منها:

١ ـ **علامات البناء**: فليست علامات البناء أعلامًا لمعان كما هي في الإعراب، فـ(أين) مثلاً تقع عمدة نحو: أين دارك؟ وتقع فضلة محلها النصب نحو: أين ذهبت؟ وتقع في محل جرّ نحو: من أين جئت؟ وهي في جميع ذلك لها حركة واحدة هي الفتحة.

---

(١) انظر «الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري» (٣٥٦).
(٢) العلامات هي (الضمة، الفتحة، الكسرة، السكون) مع بقية العلامات الفرعية الأخرى.

ونعني بذلك علامات البناء الأصلي ، أما علامات البناء العارض فقد يكون لها معانٍ نحو: لا رجلَ ، ويا قائمُ.

٢ ـ اختلاف اللغات: من الواضح أنّ اختلاف العلامات في اللغة الواحدة يتبعه اختلاف في المعنى نحو: ما أحسن زيدٌ ، وما أحسن زيداً! ، وكما يذكر النحاة في نحو: لا رجلَ في الدار (بالفتح) ، ولا رجلٌ في الدار (بالرفع).

ولكن ليس من الضرورة أن يؤدي اختلاف العلامات في اللغتين إلى اختلاف المعنى في التعبير الواحد ، فنحن لا نستطيع أنْ نقول: إنّ معنى جملة (ما محمدٌ حاضرًا) في لغة الحجاز يختلف عن معنى جملة (ما محمدٌ حاضرٌ) في لغة تميم ، فـ(ما) كما هو معلوم يعملها الحجازيون إذا دخلت على الجملة الاسمية بشروط معروفة ويهملها التميميون[١].

أو أنّ جملة (ليس الطيبُ إلاّ المسكَ) بنصب (المسك) في لغة الحجاز يختلف معناها عن جملة (ليس الطيب إلاّ المسكُ) برفع (المسك) في لغة تميم ، فإنّ (ليس) إذا انتقض خبرها بإلاّ يبقى عملها عند الحجازيين ، ويهملها بنو تميم[٢].

أو أنّ جملة (لعل اللهِ فضلكم علينا) بجر لفظ الجلالة عند عقيل يختلف معناها عن جملة (لعل اللهَ فضلكم علينا) بالنصب في لغة سائر العرب ، فإنّ الجر بلعلّ لغة عقيل ، والنصب بها لغة سائر العرب[٣].

---

(١) «المغني» (١/ ٣٠٣) ، «ابن عقيل» (١/ ٣٠٢) ، «الأشموني» (١/ ٢٤٧) ، «التصريح» (١/ ١٩٦).

(٢) «المغني» (١/ ٢٩٤) ، «التصريح» (١/ ١٩٦).

(٣) «المغني» (١/ ٢٨٦) ، «ابن عقيل» (٢/ ٤) ، «الأشموني» (٢/ ٢٠٤) ، «التصريح» (٢/ ٢).

أو (أقبل أباك) في لغة بني الحارث وجماعة يختلف معناها عن جملة (أقبل أبوك) في لغة سائر العرب ، فإنّ بني الحارث وزبيدًا وخثعمًا وهمدان تجعل أبًا وأخًا وحمًا بالألف مطلقًا[١] .

فاختلاف اللغات في التعبير الواحد لا يؤدي إلى اختلاف المعنى في الغالب وإن كانت العلامات الإعرابية مختلفة .

٣ ـ الإتباع والمجاورة: وهو ظاهرة من ظواهر العربية تكون في الحركات والكلمات ، ويعود في حقيقته إلى الانسجام الموسيقي بين الأصوات ، كقراءة من قرأ: الحمدُ لُله بضم اللام إتباعًا لضمة الدال ، أو الحمدِ لِله[٢] بكسر الدال إتباعًا لكسر اللام .

ومن الإتباع في غير الأواخر قولهم: (حدُث أمر) بضم الدال ، حين يقرن الفعل بقدُمَ ، فإذا أفردت لفظة (حدث) قالوا: (حدَث) بفتح الدال ؛ لأنه زال السبب الذي أوجب ضم دالها[٣] .

ومن الإتباع في الكلمات قولهم: (الغدايا والعشايا) إذا قرنوا بينهما ، فجاؤا بكلمة الغدايا لموازنة العشايا ، فإنْ أفردوا الغدايا ردوها إلى أصلها فقالوا الغدوات . ومنه ما جاء في الحديث عنه ﷺ أنّه قال للنساء المتبرزات في العيد: «ارجعن مأزورات غير مأجورات» والأصل في (مأزورات): (موزورات) لاشتقاقها من الوزر[٤] .

---

(١) «الأشموني» (١/ ٧٠) ، «شرح شواهد الأشموني» للعيني (١/ ٧٠) ، «التصريح» (١/ ٦٥) ، «حاشية الخضري على شرح ابن عقيل» (١/ ٣٨) .

(٢) «الخصائص» (٣/ ١٧٩) .

(٣) انظر «درة الغواص» (٥١) .

(٤) «درة الغواص» (٥١ ـ ٥٢) .

ومن الإتباع أن يجاء بكلمات لا معنى لها أصلاً ، وإنّما ضمت إلى الكلمات التي قبلها لتزيين الكلام ، مثل قولهم حسن بسن(١) .

ومنه المجاورة كقول الحطيئة :

فإيَّاكُمْ وحَيَّةَ بَطْنِ وادٍ ... هَمُوزِ النَّابِ ليْسَ لَكُمْ بِسِيٍّ

فيمن جر هموز الناب . وقول الآخر :

● كأنّ نسجَ العنكبوتِ المُرمَلِ ●

وإنما صوابه المرملا(٢) .

ولا نستطيع أنْ نقول في حركات الاتباع : إنّها حركات ذات معنى خاص ، فلا فرق في المعنى بين القراءتين : الحمدُ لُلّه والحمدِ للهِ ، وإنّما هو أمر يعودُ إلى الانسجام الموسيقي بين الأصوات كما ذكرنا .

٤ ـ النقل وحذف الحركة لسبب غير اعرابي : فمن النقل قول الشاعر :

عجبتُ والدهرُ كثيرٌ عجبُهْ ... من عَنَزِيٍّ سَبَّني لم أضربُه

فضمة الباء منقولة من الهاء(٣) وإلا فهي ساكنة ؛ لأن الفعل مجزوم والضمة هنا ليست ذات دلالة على معنى ، ولا يقاس أمرها على ضمة المضارع الإعرابية .

ومنه في رأي بعض النحاة قراءة من قرأ : ﴿وَمَن يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِۦ مُهَاجِرًا إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ يُدْرِكُهُ ٱلْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِ﴾ [النساء : ١٠٠] بضم الكاف من

---

(١) «الرضي على الكافية» (١/ ٣٦٥) .

(٢) «الخصائص» (٣/ ٢٢٠ ـ ٢٢١) .

(٣) «حاشية على الكشاف لمجهول» ـ الورقة ١١٦ مخطوطة بمكتبة الأوقاف ببغداد برقم ٢٢٤٧ .

(يدركُه) ، قيل: ضم الكاف منقول من الهاء ، كأنه أراد أن يقف عليها ثم نقل حركة الهاء إلى الكاف كقوله:

عجبتُ والدهرُ كثيرٌ عَجَبُهْ مِن عَنَزيٍّ سَبَّني لم أضربُهْ

ومن ذلك في رأي بعض النحاة قول الشاعر:

من أي يوميّ من الموتِ أفِر أيومَ لمْ يقدرَ ام يومَ قُدِرْ

فقد ذهب إلى أن فتحة الراء في (يقدر) نقل عن همزة (أم)[1] وإلا فالفعل مجزوم.

ومن حذف الحركة بسبب غير إعرابي قوله تعالى: ﴿مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا عَلَىٰ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ١١] والأصل: لا تأمنُنا لأن الفعل مرفوع ، وإنما حصل هنا إدغام النونين فسكنت النون الأولى لأجل الإدغام.

٥ ـ **علامات الحكاية**: وذلك لأن المحكي لا تتغير حركاته وسكناته ، بل يحكى بلفظه وذلك نحو (أقبل جاد الحقُّ) و(رأيت جاد الحقُّ) و(مررت بجاد الحقُّ) فهو يلازم حالة تعبيرية واحدة مهما اختلفت حالاته الإعرابية ، فلا تدل علاماته على معنى ، وإن كان في أصله قد يكون جاريًا على الأسس التعبيرية العامة في الإعراب والبناء.

٦ ـ **الضرورة الشعرية**: وذلك لأن لغة الشعر خاصة ، فقد يضطر الوزن صاحبه إلى ما لا يجوز في سعة الكلام من حركة أو سكون أو غيرها ، كقول الشاعر:

● يومَ الصليفاءِ لم يوفون بالجارِ ●

---

(١) «الخصائص» ٢/ ٩٤ ـ ٩٥.

وقوله:

● أبيت أسري وتبيتي تدلكي ●

وقوله:

● فاليومَ أشربْ غيرَ مُسْتَحْقِبِ ●

ونحو ذلك.

وهذا كله مما لا علاقة له بدلالات الإعراب التي ذكرناها.

الغرض من الاعراب:

للإعراب أغراض وفوائد منها ما لا يمكن الاستغناء عنه، ومنها ما فيه نفع كثير للغة وأهلها، حرمت منه اللغات المبنية، وأهم هذه الأغراض هي:

١ ـ الإبانة عن المعاني: ذلك لأنّ الأصل في الإعراب أن يكون للإبانة عن المعاني كما ذكرنا، فإنه إذا كانت الجملة غفلاً من الإعراب احتملت معاني عدة، فإنْ أعربت تعين معناها «يدلك على ذلك أنك لو قلت: (ما أحسنَ زيدًا) لكنت متعجبًا، ولو قلت: (ما أحسنَ زيدٌ) لكنت نافيًا، ولو قلت: (ما أحسنُ زيدٍ) لكنت مستفهمًا عن أيّ شيءٍ منه حسن، فلو لم تعرب في هذه المواضع لالتبس التعجب بالنفي، والنفي بالاستفهام، واشتبهت هذه المعاني بعضها ببعض، وإزالة الالتباس واجب»[1].

ومن ذلك ما ذكرناه في جملة (أكرم الناس أحمد).

ويذكر النحاة أمثلة كثيرة لاختلاف المعاني باختلاف الاعراب، من ذلك قولهم: «بكم ثوبك مصبوغًا؟» و«بكم ثوبك مصبوغ؟» «وبينهما فرق يختلف

---

(١) «أسرار العربية» (٢٤ ـ ٢٥).

المعنى فيه ، وهو أنك إذا نصبت مصبوغًا كان انتصابه على الحال ، والسؤال واقع عن ثمن الثوب وهو مصبوغ ، وإن رفعت مصبوغًا رفعته على أنّه خبر المبتدأ الذي هو ثوبك ، وكان السؤال واقعًا عن أجرة الصبغ ، لا عن ثمن الثوب»[١] .

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ﴾ [القمر : ٤٩] بنصب (كل) إذْ لو تغيرت علامة إعرابها لتغير المعنى ، قال السيرافي ما ملخصه : «فإنْ قال قائل : قد زعمتم أنّ نحو : (إني زيدٌ كلمته) الاختيار فيه الرفع ؛ لأنه جملة في موضع الخبر ، فلم اختير النصب في ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ﴾ وكلام الله تعالى أولى بالاختيار؟

فالجواب أنّ في النصب ههنا دلالة على معنى ليس في الرفع ، فإنّ التقدير على النصب : إنا خلقنا كل شيء خلقناه بقدر ، فهو يوجب العموم . وإذا رفع فليس فيه عموم ، إذْ يجوز أنْ يكون (خلقناه) نعتًا لشيء ، و(بقدر) خبرًا لكل ، ولا يكون فيه دلالة على خلق الأشياء كلها ، بل إنما يدل على أنّ ما خلقه منها خلقه بقدر»[٢] .

وتوضيح ذلك أنّ قوله تعالى (كل) بالنصب معناه : إنّا خلقنا كل شيء بقدر ، ولو جاءت بالرفع لاحتمل المعنى أنْ تكون (خلقناه) صفة لشيء ، و(بقدر) خبرًا لكل ، فيكون المعنى : إن الشيء الذي خلقناه كان بقدر . ومعنى ذلك أن في الكون أشياء لم يخلقها الله وإنما خلقها غيره سبحانه .

ومن ذلك ما روي عن عتبان الحروري في قوله :

---

(١) «درة الغواص» (١٩٤) ، وانظر «منثور الفوائد» للأنباري (١١٣) .

(٢) «حاشية سيبويه» (١/ ٧٤) ، وانظر «التصريح» (١/ ٣٠٢) ، «الأشموني» (٢/ ٨٠) .

«فإنْ يكُ منكمْ كان مروانُ وابنُهُ وعمرو ومنكم هاشمٌ وحبيبُ
فمنّا حُصينٌ والبُطينُ وقُعنُبٌ ومنّا أميرُ المؤمنين شبيبُ

فإنه لما بلغ الشعر هشامًا وظفر به قال له: أنت القائل:

ومنا أميرُ المؤمنين شبيب.

فقال: لم أقل كذا، وإنما قلت:

ومنا أميرَ المؤمنين شبيب.

فتخلص بفتحة الراء بعد ضمها»[1].

فأنت تلاحظ أنّ فتح الراء من (أمير) أنجاه من هلاك محقق، وذلك أن المعنى برفع (أمير) أنّ شبيبًا هو أمير المؤمنين لا هشامًا، فـ (منا) خبر مقدم و(أمير) مبتدأ مؤخر، وشبيب بدل.

والمعنى بنصب (أمير) أن يكون على النداء، أي: ومنا ـ يا أمير المؤمنين ـ شبيب، فهو يقر بأنّ هشامًا أمير المؤمنين، وفرق بين التعبيرين.

ومن ذلك ما روي عن الكسائي أنّه قال: «اجتمعتُ وأبو يوسف القاضي عند هارون الرشيد، فجعل أبو يوسف يذمّ النحو ويقول: ما النحو؟ فقلت ـ وأردت أن أُعلّمه فضل النحو ـ: ما تقول في رجل قال لرجل: أنا قاتلٌ غلامَك، وقال له آخر: أنا قاتلُ غلامِك، أيهما كنت تأخذ به؟ قال: آخذهما جميعًا.

فقال له هارون: أخطأت، وكان له علم بالعربية، فاستحيا. وقال: كيف ذلك؟ فقال: الذي يؤخذ بقتل الغلام هو الذي قال: أنا قاتلُ غلامِك، بالإضافة، لأنه فعل ماضٍ، فأما الذي قال: أنا قاتلٌ غلامَك بلا اضافة فإنه

---

(١) «تحرير التحبير» (٢٤٩ ـ ٢٥٠).

لا يؤخذ ؛ لأنه مستقبل لمْ يكن بعد ، كما قال الله تعالى : ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْىْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا ۝ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الكهف : ٢٣ ـ ٢٤] .

فلولا أنّ التنوين مستقبل ما جاز فيه غدًا»[١] .

ومن ذلك قولك : «ما صنعت وأباك؟ ولو تُركت الناقةُ وفصيلَها لرضعها ، إنّما أردت : ما صنعت مع أبيك ، ولو تركت الناقة مع فصيلها .

فالفصيل مفعول معه ، والأب كذلك»[٢] .

ولو قلت : ما صنعت وأبوك ، لكان المعنى : ما صنعتَ وما صنع أبوك؟ لأنه عطف . جاء في كتاب سيبويه : «وكذلك ما أنت وعبدُ الله ، وكيف أنت وعبدُ الله ، كأنك قلت : ما أنت وما عبدُ الله؟ وأنت تريد أنْ تحقّر أمره . وكذلك : كيف أنت وعبد الله؟ وأنت تريد أنْ تسأل عن شأنهما ؛ لأنك إنّما تعطف بالواو إذا أردت معنى «مع» على «كيف» ، و«كيف» بمنزلة الابتداء ، كأنك قلت : وكيف عبد الله»[٣] .

ومن ذلك قولهم : (جاء البرد والطيالسة) «ترفع البرد بفعله وتنصب الطيالسة ، لأنك لست تريد جاءت الطيالسة ، وإنّما أردت جاء البردُ مع الطيالسة ، فأدّت الواو معنى مع ، وعمل الفعل الذي قبلها فيما بعدها فنصبه ، ولو أردت : (جاء البرد وجاءت الطيالسة) لرفع وكان ذلك جائزًا . وتقول : (استوى الماء والخشبة) بالنصب ، لا غير ؛ لأنك تريد ساوى الماء الخشبة واستوى مع الخشبة»[٤] .

---

(١) «الأشباه والنظائر» (٣/ ٢٢٤) ، وانظر «تأويل مشكل القرآن» (١١) .
(٢) «كتاب سيبويه» (١/ ١٥٠) .
(٣) «كتاب سيبويه» (١/ ١٥١ ـ ١٥٢) .
(٤) «الجمل» للزجاجي (٣٠٦) .

ونحو ذلك قولك: (كن أنت وزيدًا كالأخ) «وذلك لأنه لو عطفت زيدًا على الضمير في (كن) لزم أنْ يكون زيد مأمورًا، وأنت لا تريد أنْ تأمره، وإنّما تريد أنْ تأمر مخاطبك بأنْ يكون معه كالأخ»[(١)].

ومثل هذا الأمر يكون في الفعل المضارع فـ «العلة الموجبة لإعراب الاسم موجودة في الفعل، وذلك أنّا لو قلنا: (ضرب زيد عمرو، وزيدًا عمرًا) لم يتميز لنا الفاعل من المفعول، كذلك إذا قلنا: (لا يضرب زيدٌ عمرًا) لولا الرفع والجزم ما عرف النفي من النهي»[(٢)].

ومنه المثال المشهور (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) فإنه يجوز في (تشرب) الرفع والنصب والجزم، ولكن المعنى يختلف في كل حالة، فالجزم عطف على (تأكل) ويكون النهي عنهما جميعًا، فكأنه قال: لا تأكل السمك ولا تشرب اللبن. والنصب معناه النهي عن الجمع بينهما وإباحة كل واحد على حدة، فهو منهي عن الجمع بين أكل السمك وشرب اللبن، ولكن أكل السمك وحده مباح، وشرب اللبن وحده مباح.

ومعنى الرفع أنّه منهي عن أكل السمك على أية حالة، ومباح له شرب اللبن على أية حال، فكأنه قال: ولك شرب اللبن.

ومثله قولهم: (لا تُعنَ بالجفاء وتمدح عمرًا) «فإنه يحتمل المعاني الثلاثة في (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) ويغني عن الإعراب في ذلك وضع الاسم مكان كل من المجزوم والمنصوب والمرفوع فيقال: لا تعن بالجفاء ومدح عمرو، ولا تعن بالجفاء مادحًا عمرًا، ولا تعن بالجفاء ولك مدح عمرو»[(٣)].

---

(١) «قطر الندى» (٢٣٢ ـ ٢٣٣).

(٢) «الرد على النحاة» (١٥٥).

(٣) «الأشموني» (١/ ٦٠).

ونحوه قولك: «(حسبته شتمني فأثبَ عليه) إذا لم يقع الوثوب، ومعناه: لو شتمني لوثبت عليه، وإنْ كان الوثوب قد وقع فليس إلاّ الرفع»(١).

ومثله قولك: «أعطني فأمدحك» فإذا نصبت (أمدح) كان المعنى أنّه لم يقع المدح، وإنّما يقع بعد العطاء، فالمدح مسبب عن العطاء، ولو قلت: (أعطني فأمدحُك) بالرفع كان المعنى: فأنا أمدحك، أي أنا قائم بمدحك قبل العطاء، أي أعطني فأنا ممن يمدحك.

ومثله قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ [الحج: ٦٣] «فإن قلت: فما له رفع ولم ينصب جوابًا للاستفهام؟ قلت: لو نصب لأعطى ما هو عكس الغرض؛ لأن معناه إثبات الاخضرار فينقلب بالنصب إلى نفي الاخضرار، مثاله أن تقول لصاحبك: ألمَ ترَ أني أنعمت عليك فتشكر؟ إنْ نصبته فأنت نافٍ لشكره شاكٍ تفريطه فيه، وإن رفعتهُ فأنت مثبت للشكر، وهذا وأمثاله مما يجب أنْ يرغب له من اتسم بالعلم في علم الاعراب وتوقير أهله»(٢).

٢ ـ السعة في التعبير: وذلك أن يكون للمتكلم سعة في التقديم والتأخير، إذ إنّ الكلمة تحمل معها مركزها في الجملة بعلامتها الإعرابية، فالجملة الآتية مثلاً يمكن صوغها في عدة صور مع بقاء المعنى العام واحدًا:

أعطى محمدٌ خالدًا كتابًا.

محمدٌ أعطى خالدًا كتابًا.

خالدًا أعطى محمدٌ كتابًا.

---

(١) «الرد على النحاة» (١٤٧).
(٢) «الكشاف» (٢/ ٣٥٤).

كتابًا أعطى محمدٌ خالدًا.

كتابًا خالدًا أعطى محمد.

أعطى خالدًا كتابًا محمد.

أعطى خالدًا محمدٌ كتابًا.

إلى غير ذلك من الصور الأخرى دون أنْ يحصل لبسٌ بين المعطي والآخذ، فالمعطي في كل هذه الجمل هو محمد والآخذ خالد، وهو معلوم من حركة الاثنين، فالرفع يشير إلى الفاعل، والنصب إلى المفعول. في حين أنّك لا تستطيع مثل هذا في اللغات المبنية، بل أنت مقيد بصورة واحدة ضيقة لا تتعداها.

فهذه الجملة يقابلها في الإنكليزية:

Mohammad gave khalid a book

ولا نستطيع أنْ نصوغ لها صورة ثانية إلّا بتغير أساسي في الجملة، أو بتغيير في المعنى، في حين أننا ذكرنا لهذا التعبير سبع صور في العربية.

فالإعراب ـ كما ترى ـ يعطي المتكلم حرية وسعة، بعكس البناء.

٣ ـ **الدقة في المعنى**: للإعراب فائدة أخرى جليلة، وهي أنه يمنح اللغة غناء ودقة في التعبير عن المعاني، ويُمكن المتكلم من التعبير بدقة عن المعاني التي يريدها، مما لا نجد نظيره في اللغات المبنية.

لنعد إلى الجملة التي ذكرناها آنفًا، وهي (أعطى محمدٌ خالدًا كتابًا) نجد أنَّ لكل صورة ذكرناها معنى جديدًا لا نجده في الجملة الأخرى، مع أنَّ المعنى العام واحد. وتوضيح هذا الأمر بصورة مختصرة أنك تقول:

١ ـ أعطى محمدٌ خالدًا كتابًا ـ هذه الجملة الفعلية تقال والمخاطب خالي

الذهن عن الموضوع ، فهو إخبار بما لا يعلم عنه المخاطب شيئًا .

٢ ـ محمدٌ أعطى خالدًا كتابًا ـ المخاطب يعلم أنّ شخصًا ما أعطى خالدًا كتابًا ، ولكنه لا يعلم المعطي ، أو يظن أنه غير محمد ، فهو يعتقد أنّه سعيد مثلاً ، فتقدم المسند إليه لإزالة الوهم من ذهنه .

٣ ـ خالدًا أعطى محمدٌ كتابًا ـ المخاطب يعلم أنّ محمدًا أعطى كتابًا شخصًا ما ، ولكنه يجهل هذا الشخص ، أو يظن أنّه غير خالد ، فتقدم (خالدًا) لإزالة هذا الوهم من ذهنه .

٤ ـ كتابًا أعطى محمدٌ خالدًا ـ المخاطب يعلم أنّ محمدًا أعطى خالدًا شيئًا ما ، ولكنه لا يعلم الشّيء الذي أعطى ، أو يظن أنه أعطاه دفترًا مثلاً ، فقدمنا الكتاب لإزالة هذا الوهم ، أي أعطاه كتابًا لا شيئًا آخر .

٥ ـ كتابًا خالدًا أعطى محمدٌ ـ المخاطب يعلم أنّ محمدًا أعطى شيئًا ما شخصًا ما ، ولكنه لا يعلم الشيء ولا الشخص ، أو يظن أنهما غير المذكورين ، فقدمنا المفعولين لإزالة الوهم .

٦ ـ أعطى خالدًا كتابًا محمدٌ ـ هنا أخرنا الفاعل وقدمنا المفعولين ؛ ذلك لأن المفعولين أهم من الفاعل عند المخاطب ، ولأن محمدًا من شأنه أن يعطي ، فليس في الإخبار بأنه (أعطى) كبير فائدة ، لكن الغرابة أو المهم أنّه أعطى خالدًا كتابًا ، فهو ليس من شأنه أن يعطي خالدًا كتابًا ، إمّا لأنه لا علاقة بينهما تؤدي إلى مثل هذا ، أو لأمر آخر ، فقُدّم المفعولان لأنهما المهمان ، والعرب إنما «يقدمون الذي بيانه أهم لهم ، وهم ببيانه أعنى ، وإن كانا جميعًا يهمانهم ويعنيانهم»[١] .

---

(١) «كتاب سيبويه» (١/ ١٥) .

ومثل هذا التعبير قولك: أكرمت زيدًا، وزيدًا أكرمت. ففي الجملة الأولى أخبرت أنك أكرمت زيدًا ولم تتعرض لغير زيد، فقد يكون أنك أكرمت شخصًا آخر مع زيد أو لم يكن. أما الجملة الثانية (زيدًا أكرمت) فإنها تفيد أنك خصصت زيدًا بالإكرام ولم تكرم غيره.

وهذا ميدان واسع نكتفي منه الآن بهذا القدر القليل إلى أن نبحثه في مكانه الذي به أحرى.

* * *

النكـرة والمعرفـة

النكرة:

إذا اطلقت النكرة دلت على أحد أمرين:

إرادة الوحدة ، أو إرادة الجنس.

فإرادة الوحدة نحو قوله تعالى: ﴿ وَجَآءَ مِنْ أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَىٰ ﴾ [يس: ٢٠] ونحو: (زارني اليوم رجلٌ غريبٌ).

وإرادة الجنس نحو قوله تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ ﴾ [النور: ٤٥]، وقوله تعالى: ﴿ وَلَأَمَةٌ مُّؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ ﴾ [البقرة: ٢٢١].

وقد تحتمل الجنس والوحدة معًا كقولك: (جاءني اليوم رجلٌ) فهذا يحتمل أنّه جاءك رجلٌ واحدٌ، ويحتمل أنّه جاءك رجلٌ لا امراة.

فإذا كانت النكرة في حيز النفي أو شبهه كانت دلالتها على العموم أرجح، وذلك نحو قولك: (ما جاءني رجلٌ) فالراجح أنّك تريد: لم يجئك أحدٌ من هذا الجنس، وربما دلّ بوجه مرجوح على أنّ المعنى: لم يجئك رجلٌ واحدٌ بل أكثر. فإن قلت: (ما جاءني رجلٌ بل رجالٌ) دلّ ذلك على إرادة نفي الواحد نصًا.

جاء في (التصريح) أنّ «النكرة في سياق النفي تعم»[1]. وجاء في (الطراز): «النكرة إذا أطلقت في نحو قولك: رجل وفرس وأسد ففيها دلالة

---

(١) «التصريح» (١/ ١٦٨)، وانظر «الإتقان» (١/ ١٩٠).

على أمرين: الوحدة والجنسية. فالقصد يكون متعلقًا بأحدهما، ويجيء الآخر على جهة التبعية. فأنت إذا قلت: أرجل في الدار أم امرأة؟ حصل بيان الجنسية، والوحدة جاءت تابعة غير مقصودة. وإذا قلت: أرجلٌ عندك أم رجلان؟ فالغرض هاهنا الوحدة دون الجنسية»(١).

وقال سيبويه: «يقول الرجل: (أتاني رجلٌ) يريد واحدًا في العدد لا اثنين، فيقال: (ما أتاك رجلٌ) أي أتاك أكثر من ذلك، ثم يقول: (أتاني رجلٌ لا امرأة) فيقال: (ما أتاك رجل) أي: امرأة أتتك»(٢).

أغراض التنكير:

للتنكير أغراض أهمها:

١ - إرادة الواحد كما مرّ: نحو قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَآءَهُمْ رَسُولٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ﴾ [البقرة: ١٠١]، وقوله: ﴿ٱئْتُونِي بِأَخٍ لَّكُم مِّنْ أَبِيكُمْ﴾ [يوسف: ٥٩].

٢ - إرادة الجنس: نحو قوله تعالى: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢]، وقوله: ﴿فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة: ٣٨].

٣ - التعظيم: نحو قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ يَوْمٌ مَّجْمُوعٌ لَّهُ ٱلنَّاسُ وَذَٰلِكَ يَوْمٌ مَّشْهُودٌ﴾ [هود: ١٠٣]، وقوله: ﴿وَإِنَّكَ لَتُلَقَّى ٱلْقُرْءَانَ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ ۝٦﴾ [النمل: ٦].

وتقول: (لقيت اليوم شاعرًا) أي مجيدًا. قال سيبويه: «ويقول: (أتاني اليوم رجل) أي في قوته ونفاذه. فتقول: (ما أتاك رجلٌ) أي أتاك الضعفاء»(٣).

---

(١) «الطراز» للعلوي ج ٢/ ١٢.
(٢) «سيبويه» (١/ ٢٧).
(٣) «سيبويه» (١/ ٢٧).

٤ ـ **التهويل**: نحو قوله تعالى: ﴿ وَٱتَّقُواْ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا ﴾ [البقرة: ٤٨].

٥ ـ **التكثير**: نحو قوله تعالى: ﴿ كَم مِّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً بِإِذْنِ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة: ٢٤٩]، وقوله: ﴿ وَإِنَّ لَكَ لَأَجْرًا غَيْرَ مَمْنُونٍ ﴿٣﴾ ﴾ [القلم: ٣] أي كثيرًا غير منقطع، ونحو قولنا: (هو عنده مال) أي كثير.

٦ ـ **التقليل**: كقوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ ٱلنَّاسَ شَيْـًٔا ﴾ [يونس: ٤٤]، وقوله: ﴿ كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَ مَا يُوعَدُونَ لَمْ يَلْبَثُوٓاْ إِلَّا سَاعَةً مِّن نَّهَارٍ ﴾ [الأحقاف: ٣٥].

٧ ـ **التخصيص**: وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ مِّن قَبْلِ أَن نَّطْمِسَ وُجُوهًا فَنَرُدَّهَا عَلَىٰٓ أَدْبَارِهَآ ﴾ [النساء: ٤٧] والمراد بالوجوه ههنا وجوه الكفار، فالنكرة عامة والمراد بها التخصيص.

٨ ـ **التحقير**: نحو قوله تعالى: ﴿ مِنْ أَيِّ شَىْءٍ خَلَقَهُۥ ﴾ أي من شيء حقير، ثم بينه بقوله: ﴿ مِن نُّطْفَةٍ خَلَقَهُۥ ﴾(١). وكقوله تعالى: ﴿ وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ ﴾ [البقرة: ٩٦] بمعنى أية حياة كانت ولو كانت حقيرة مهينة.

٩ ـ **التجاهل والاستهزاء**: نحو قوله تعالى: ﴿ هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ ﴾ [سبأ: ٧] كأنهم لا يعرفونه(٢).

إلى غير ذلك من الأغراض.

* * *

---

(١) «الإتقان» (١/ ١٩٠) وانظر سورة عبس (١٨ ـ ١٩).

(٢) انظر «البرهان» (٤/ ٩١ ـ ٩٢)، «الإتقان» (١/ ١٨٩).

المعرفة

المعرفة: ما وضع لشيء معين[١]. والمعارف هي: الضمير، والعلم، واسم الإشارة، والمعرف بأل، والاسم الموصول، والمضاف إلى معرفة، والمعرف بالنداء، وقد ذكرها كلها سيبويه[٢].

وقد وردت أسماء معارف من غير هذه الأبواب، منها (أمس) لليوم الذي قبل يومك، و(سحر) المراد به سحر يوم بعينه، و(أجمع) وما تفرع منها نحو (أجمعين وجُمَع)، كقوله تعالى: ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾ [الحجر: ٣٠] وأسماء الأفعال والأصوات غير المنونة، نحو إيه، وصه، وغاق، وسيأتي بيان ذلك كل في بابه. كما سنذكر المعرف بالإضافة في باب الإضافة، والمعرف بالنداء في باب النداء، ونذكر الآن بقية المعارف.

* * *

(١) «الرضي على الكافية» (٢/ ١٦٣).
(٢) انظر «الكتاب» (١/ ٢١٩ ـ ٢٢٠، ١/ ٢٦٩، ١/ ٣١١).

الضمير

الضمير فعيل ، بمعنى اسم المفعول ، من أضمرت الشيء في نفسي ، إذا أخفيته وسترته ، فهو مضمر ، كالحكيم بمعنى المحكم.

والنحاة يقولون إنّما سمي بذلك لكثرة استتاره ، فإطلاقه على البارز توسع ، أو لعدم صراحته كالأسماء المظهرة[1].

والثاني هو الراجح فيما أرى ؛ وذلك لأنك بالضمير تستر الاسم الصريح فلا تذكره ، فإنّك إذا قلت: (أنا) فأنت لم تذكر اسمك وإنّما سترته بهذه اللفظة ، وكذا إذا قلت: (أنت وهو وهي). ألا ترى أنك تطرق على أحد بابه فيقول: من؟ فتقول: أنا، ويقول لك: ومن أنت؟ فتقول له: فلان. فأنت لم تذكر اسمك صراحة بقولك: (أنا)، فطلب منك ذكر اسمك الصريح. فأخذ مصطلح الضمير من هذا ؛ لأنه يُستر به الاسم الصريح.

والضمير مصطلح بصري ، ويسميه الكوفيون كناية ومكنيًّا ، وهو بالمعنى نفسه ، فإنّ الكناية تقابل التصريح ، ومنه قولهم: استعارة تصريحية ، واستعارة مكنية ، فالتصريحية ما صرح فيها بلفظ المشبه به ، والمكنية ما كني فيها لفظ المشبه به ، أي ما ستر وأخفي. ومنه الكنية في العلم لأنها تستر

---

(١) انظر «التصريح» (١/ ٩٥) ، «شرح شذور الذهب» (١٧٧) ، «حاشية الخضري» (١/ ٥٣) ، «حاشية الصبان» (١/ ١٠٩).

الاسم الصريح ، والكناية في الكلام أن تتكلم بشيء وأنتَ تريد غيره[١] .

جاء في (**التصريح**): «المضمر اسم مفعول ، من أضمرته إذا أخفيته وسترته ، وإطلاقه على البارز توسع. والضمير بمعنى المضمر ، على حد قولهم: (عقد العسل فهو عقيد) أي معقود. وهو اصطلاح بَصْري ، والكوفية يسمونه كناية ومكنيًا ؛ لأنه ليس باسم صريح ، والكناية تقابل الصريح. قال ابن هانئ:

فصرّحْ بمَن تهوى ودعْني من الكُنى   فلا خيرَ في اللذاتِ من دونها سترُ»[٢]

ألفاظه ودلالاته:

ألفاظ الضمائر كثيرة ، فهناك ضمائر الرفع المنفصلة والمتصلة ، وضمائر النصب المنفصلة والمتصلة. وضمائر الجر ، ولا تكون إلا متصلة.

أما ضمائر الرفع المنفصلة فهي:

أنا: للمتكلم نحو ﴿وَأَنَا ٱخۡتَرۡتُكَ فَٱسۡتَمِعۡ لِمَا يُوحَىٰٓ﴾ [طه: ١٣] .

ونحن: للمتكلم مع غيره نحو ﴿بَلۡ نَحۡنُ مَحۡرُومُونَ﴾ [القلم: ٢٧] ، أو للواحد معظمًا نفسه كقوله تعالى: ﴿نَحۡنُ خَلَقۡنَٰكُمۡ فَلَوۡلَا تُصَدِّقُونَ﴾ [الواقعة: ٥٧] .

أنتَ بفتح التاء للمخاطب ، وأنتِ بكسر التاء للمخاطبة ، وأنتما للمخاطبَين والمخاطبتَين ، وأنتم للمخاطِبين ، وأنتنّ للمخاطبات.

وهو للغائب، وهما للغائبين والغائبتين، وهم للغائبين العقلاء، ولا يكون لغير العاقل[٣] ، فتقول: هم الرجال ، ولا تقول: هم الجمال ، وتقول: (هم

---

(١) «القاموس المحيط» (كني) (٤/ ٣٨٤).
(٢) «التصريح» (١/ ٩٥) ، وانظر «ابن يعيش» (٣/ ٨٤).
(٣) انظر «المقتضب» (٢/ ١٨٦).

في الدار) وأنت تعني الرجال، ولا تقول: (هم في الدار) وأنت تعني الجمال[١].

و(هي) للغائبة، تقول: (هي أختك)، ويقع للجمع أيضًا عاقلاً أو غيره فتقول: هي الرسل، وهي الرجال، وهي الجمال، قال تعالى: ﴿إِن تُبْدُوا۟ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِىَ﴾ [البقرة: ٢٧١]، و(هنّ) للغائبات.

وأما ضمائر الرفع المتصلة فهي:

التاء المضمومة للمتكلم، و(نا) للمتكلم مع غيره، أو للمتكلم المفرد معظمًا نفسه عادًّا إيّاها كالجماعة[٢].

وللمخاطب التاء المفتوحة، وللمخاطبة التاء المكسورة، وللمخاطبَين والمخاطبتَين (تُما)، وللمخاطبين (تُم)، وللمخاطبات (تُنّ).

وللغائبَين والغائبتَين الألف، وللغائبين الواو. وتكون الألف والواو للخطاب أيضًا إذا اتصلتا بالفعل المضارع أو الأمر نحو: تذهبان، وتذهبون، واذهبا، واذهبوا.

ولا تكون الواو إلاّ للعاقل أو لما نزل منزلة العاقل مثل (هم) فتقول: الرجال حضروا، ولا تقول: الجمال ذهبوا.

وما نزل منزلة العاقل نحو قوله تعالى: ﴿وَكُلٌّ فِى فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ [يس: ٤٠]، وقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّمْلُ ٱدْخُلُوا۟ مَسَٰكِنَكُمْ﴾ [النمل: ١٨]. وجاء في كتاب سيبويه أن النمل صار «بتلك المنزلة حين حدثتْ عنه كما نحدّث عن الأناسي.

وكذلك ﴿فِى فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ لأنها جعلت في طاعتها، وفي أنّه لا ينبغي

---

(١) «سيبويه» (١/ ٢٣٥).

(٢) «الرضي على الكافية» (٢/ ٨).

لأحدٍ أنْ يقول: (مطرنا بنوء كذا) ولا ينبغي لأحد أنْ يعبد شيئًا منها، بمنزلة من يعقل من المخلوقين ويبصر الأمور»[١].

وللغائبات النون، نحو (النساء ذهبنَ)، وتكون للخطاب أيضًا إذا اتصلت بالمضارع والأمر نحو (تذهبنَ واذهبنَ).

وأما ضمائر النصب المنفصلة فهي:

إياي للمتكلم، وإيانا للمتكلم مع غيره، أو للواحد معظمًا نفسه.

إيّاكَ بفتح الكاف للمخاطب، وإياكِ بكسر الكاف للمخاطبة، و(إياكما) للمخاطبَين والمخاطبتَين، وإياكم للمخاطبين، وإياكنّ للمخاطبات.

إياه للغائب، وإياها للغائبة، وإياهما للغائبَين والغائبتَين، وإياهم للغائِبين العقلاء، وإياهنّ للغائبات.

وضمائر النصب المتصلة هي بحذف (إيّا) من الضمائر المذكورة آنفًا. وضمائر الجر بلفظ ضمائر النصب المتصلة.

وذكروا أنّ هذا التنوع في ألفاظ الضمائر، من ضمائر رفع إلى ضمائر نصب إلى ضمائر جرّ، أغناها عن أنْ تكون معربة. جاء في (شرح الرضي على الكافية): «وإنّما بنيت المضمرات إمّا لشبهها بالحروف وضعًا... وإمّا لعدم موجب الإعراب فيها، وذلك أن المقتضي لإعراب الأسماء توارد المعاني المختلفة على صيغة واحدة، والمضمرات مستغنية باختلاف صيغها، لاختلاف المعاني عن الإعراب، ألا ترى أنّ كلَّ واحدٍ من المرفوع والمنصوب والمجرور له ضمير خاص؟»[٢].

---

(١) «سيبويه» (١/ ٢٤٠).

(٢) «الرضي على الكافية» (٢/ ٣ ـ ٤)، وانظر «الأشموني» (١/ ١١٠ ـ ١١١).

تاء التأنيث الساكنة هل هي ضمير ؟[١]

ذهب النحاة عامة إلى أنّ تاء التأنيث الساكنة حرف وليس اسمًا[٢]. وذهب بعضهم إلى أنّها اسم[٣] ، كالتاء المتحركة. وقد ذهب إلى هذا الرأي قسم من المحدثين فقالوا: إنّها شبيهة بتاء الفاعل ، وذلك أنّ التاء المتحركة تكون للمتكلم أو للخطاب، والتاء الساكنة للغائبة. ثم إنها تقابل نون النسوة ، فإنّ التاء هذه للإفراد ، ونون النسوة للجمع ، ولما كانت نون النسوة اسمًا ، كانت التاء كذلك ؛ لأنها مفردها كالتاء المضمومة ، و(نا) ضمير المتكلمين ، فإنّ (نا) اسم، ومفرده وهو التاء المضمومة اسم أيضًا ، فلماذا لا تكون التاء الساكنة اسمًا؟

ومن أظهر ما يردّ هذا القول ، أنّك تأتي بعد هذه التاء بالفاعل ظاهرًا[٤] فتقول: ذهبتْ ليلى ، وخرجتْ سعاد ، في حين لا يصح ذلك مع بقية الضمائر ، فلا يؤتى بالفاعل بعد التاء المتحركة ، ولا بعد نون النسوة ، فلا يقال: (ذهبتُ خالدٌ) على أنّ خالدًا فاعل ، ولا (ذهبنَ الهنداتُ) على أنّ الهندات فاعل، في اللغة المشهورة، فاختلف الأمر بين هذه التاء، والتاء المتحركة. جاء في (شرح ابن يعيش): «والتاء مؤذنة بأن الفعل لمؤنث. والذي يدل أنها ليست اسمًا أشياء منها: أنّك تقول: (هند ضربتْ جاريتُها) فترفع الجارية بأنها فاعلة ، ولو كانت التاء اسمًا لم يجز رفع الاسم الظاهر ؛ لأن الفعل لا يرفع فاعلين أحدهما مضمر والآخر ظاهر.

---

(١) انظر كتابنا (تحقيقات نحوية) ص ٥٧ وما بعدها.
(٢) انظر «سيبويه» (١/ ٢٣٥)، «ابن يعيش» (٣/ ٨٨)، «الرضي على الكافية» (٢/ ٩).
(٣) انظر «الهمع» (٢/ ١٧٠).
(٤) انظر «الرضي على الكافية» (٢/ ٩).

ومنها أنّها لو كانت اسمًا لكنت إذا قلت: (قامت هند) قدمت المضمر على المظهر، وذلك لا يجوز.

ومنها أنّك تقول في التثنية: (قامتا) فتجمع بين التاء وضمير التثنية، فيلزم من ذلك أنْ يكون الفعل خبرًا عن ثلاثة من غير اشتراك»[١].

وأما الشبهة القائلة بأنّ نون النسوة جمع لتاء التأنيث الساكنة، فهي وهم، فإنّ نون النسوة ليست جمعاً لتاء التأنيث، وقد ذكرنا أنه لا يجوز ذكر فاعل ظاهر بعد نون النسوة، بخلاف تاء التأنيث. ثم إنّك قد تأتي مع الجمع بتاء التأنيث فتقول: (حضرت النساء)، قال تعالى: ﴿وَإِذَا ٱلْكَوَاكِبُ ٱنتَثَرَتْ﴾ [الانفطار: ٢]. وتستعمل تاء التأنيث لجماعة الذكور أيضًا، قال تعالى: ﴿وَإِذَا ٱلرُّسُلُ أُقِّتَتْ﴾ [المرسلات: ١١]، وقال: ﴿۞قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا﴾ [الحجرات: ١٤] فتاء التأنيث تستعمل للمفرد أو المثنى والجمع بنوعيه المذكر والمؤنث، في حين لا تستعمل نون النسوة إلا لجماعة الإناث.

ولو كانت النون جمعًا لتاء التأنيث لجمعنا قولنا: (حضرت الأم) بقولنا: (حضرنَ الأمهات) وهذا باطل غير صحيح.

فدل ذلك على رجحان رأي النحاة في هذا القول والله أعلم.

* * *

(١) «ابن يعيش» (٣/ ٨٨).

ضمير الفصل

ضمير الفصل يقع بين المبتدأ والخبر ، أو ما أصله مبتدأ وخبر ، واشترط الجمهور أنْ يكون الأول معرفة ، وأما الثاني فمعرفة ، أو كالمعرفة ، في أنه لا يقبل (أل) ، نحو (زيد هو المنطلق) ، وقوله تعالى: ﴿وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِندَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا﴾ [المزمل: ٢٠][١] .

ولوجوده في الكلام أغراض وفوائد أهمها:

١ ـ الإعلام بأن ما بعده خبر لا تابع: قال ابن هشام: «ولهذا سمي فصلاً ؛ لأنه فصل بين الخبر والتابع ، وعماداً ؛ لأنه يعتمد عليه معنى الكلام ، وأكثر النحويين يقتصر على ذكر هذه الفائدة»[٢] .

وقال سيبويه في (باب ما يكون فيه هو وأنت وأنا ونحن وأخواتهن فصلاً) : «اعلم أنّهن لا يكنّ فصلاً إلاّ في الفعل ، ولا تكون كذلك إلاّ في كل فعلٍ الاسمُ بعده بمنزلته في حال الابتداء واحتياجه إلى ما بعده كاحتياجه إليه في الابتداء ، فجاز هذا في هذه الأفعال التي الأسماء بعدها بمنزلتها في الابتداء، إعلامًا بأنه فصل الاسم، وأنّه فيما ينتظر المحدَث عنه ويتوقعه منه، مما لا بدّ له من أن يذكره للمحدث ؛ لأنك إذا ابتدأت الاسم فإنما تبتدئه لما بعده ، فإذا ابتدأت فقد وجب عليك مذكور بعد المبتدأ لا بد منه، وإلاّ فسد الكلام ولم يسغ لك، فكأنه ذكر (هو) ليستدل المحدَّث أنّ ما بعد الاسم ما يُخرجه مما

---

(١) «مغني اللبيب» (٢/ ٤٩٤ ـ ٤٩٥) وانظر «كتاب سيبويه» (١/ ٣٥٥).

(٢) «المغني» (٢/ ٤٩٦) وانظر «التفسير الكبير» للرازي (٢/ ٣٤) ، «المفصل» (٢/ ٢٦) ، «الكشاف» (١/ ١١٢) ، «الإتقان» (١/ ١٨٨).

وجب عليه ، وأن ما بعد الاسم ليس منه . هذا تفسير الخليل»[(١)] .

وهذا القول كسابقه ، أي الإعلام بأنّ ما بعده خبر لا تابع ، فضمير الفصل قد يفيد أنّ ما بعده خبر لا تابع ، ولولا (هو) لاحتمل أنْ يكون تابعًا ، وأن يكون خبرًا ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ ﴾ [آل عمران : ٦٢] فوجود الضمير عيّن أن يكون (القصص) هو الخبر ، ولولا الضمير لاحتمل أن يكون (الحق) هو الخبر ، والقصص بدلاً منه ، فيكون المعنى : إنّ هذا القصص هو الحق ، ولا تظننّ أنّ (إنّ) هي التي عينت الخبر برفعه ، فذلك صحيح في هذه الجملة ، ولكن لو حذفنا (إنّ) ما تعين الخبر إلاّ بالضمير . ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلضَّلَٰلُ ٱلْبَعِيدُ ﴾ [الحج : ١٢] فوجود الضمير عيّن أن يكون (الضلال) هو الخبر ، ولولا (هو) لاحتمل أنْ يكون البعيد هو الخبر ، والضلال تابعًا ، فيكون المعنى : ذلك الضلال هو البعيد . ونحوه قوله : ﴿ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْخُسْرَانُ ٱلْمُبِينُ ﴾ [الحج : ١١] ، ومنه ﴿ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَضْلُ ٱلْكَبِيرُ ﴾ [فاطر : ٣٢] ، وقوله : ﴿ إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْبَلَٰٓؤُا۟ ٱلْمُبِينُ ﴾ [الصافات : ١٠٦] ، وقوله : ﴿ وَذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴾ [التوبة : ١١١] . ويحتمل أن يكون منه قوله : ﴿ وَٱلْكَٰفِرُونَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴾ [البقرة : ٢٥٤] فلو حذف لاحتمل أن يكون (الظالمون) نعتًا ، والخبر محذوفًا .

٢ ـ الاختصاص والقصر : قد يأتي ضمير الفصل للدلالة على القصر ، وإذا ذهب ذهب معنى القصر ، جاء في (الإيضاح) : «وأما توسط الفصل بينه وبين المسند إليه فلتخصصه به كقولك : زيد هو المنطلق ، أو هو أفضل من عمرو ، أو هو خير منه ، أو هو يذهب»[(٢)] .

---

(١) «سيبويه» (١/ ٣٩٤) .

(٢) «الإيضاح» (١/ ٥٢) ، وانظر «المغني» (٢/ ٤٩٦) ، «شرح المختصر على تلخيص =

وجاء في (الكشاف) في قوله تعالى: ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥]: «و(هم) فصل، وفائدته الدلالة على أن الوارد بعده خبر لا صفة، والتوكيد، وايجاب أن فائدة المسند ثابتة للمسند إليه دون غيره»[١]. أي للقصر.

وجاء في (معترك الأقران في إعجاز القرآن): «وممن ذكر أنه للحصر البيانيون في بحث المسند إليه، واستدل له السهيلي بأنّه أُتي به في كل موضع ادّعي فيه نسبة ذلك المعنى إلى غير الله، ولم يؤت به حيث لم يدّع وذلك في قوله: ﴿وَأَنَّهُۥ هُوَ أَضۡحَكَ وَأَبۡكَىٰ ۝٤٣ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَمَاتَ وَأَحۡيَا ۝٤٤ وَأَنَّهُۥ خَلَقَ ٱلزَّوۡجَيۡنِ ٱلذَّكَرَ وَٱلۡأُنثَىٰ ۝٤٥ مِن نُّطۡفَةٍ إِذَا تُمۡنَىٰ ۝٤٦ وَأَنَّ عَلَيۡهِ ٱلنَّشۡأَةَ ٱلۡأُخۡرَىٰ ۝٤٧ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَغۡنَىٰ وَأَقۡنَىٰ ۝٤٨ وَأَنَّهُۥ هُوَ رَبُّ ٱلشِّعۡرَىٰ ۝٤٩ وَأَنَّهُۥٓ أَهۡلَكَ عَادًا ٱلۡأُولَىٰ﴾ [النجم: ٤٣ ـ ٥٠][٢] فلم يؤت به في ﴿وَأَنَّهُۥ خَلَقَ ٱلزَّوۡجَيۡنِ﴾ [النجم: ٤٥] ﴿وَأَنَّ عَلَيۡهِ ٱلنَّشۡأَةَ ٱلۡأُخۡرَىٰ﴾ [النجم: ٤٧] ﴿وَأَنَّهُۥٓ أَهۡلَكَ عَادًا ٱلۡأُولَىٰ﴾ [النجم: ٥٠]؛ لأن ذلك لم يُدّع لغير الله، وأتي به في الباقي لادعائه لغيره»[٣].

وجاء في (التفسير الكبير) في إفادة ضمير الفصل الحصر: «لو قلت: الإنسان ضاحك، فهذا لا يفيد أن الضاحكية لا تحصل إلاّ في الإنسان. أمّا لو قلت: الإنسان هو الضاحك، فهذا يفيد أنّ الضاحكية لا تحصل إلاّ في الإنسان»[٤].

= المفتاح» (٤١)، «حاشية الجرجاني على الكشاف» (١/ ١١٢).

(١) «الكشاف» (١/ ١١٢).

(٢) ويلاحظ أن هذا ليس من ضمائر الفصل عند الجمهور، وإنما هو توكيد أو مبتدأ.

(٣) «معترك الأقران» (١/ ١٨٦).

(٤) «التفسير الكبير» (٢/ ٣٤).

وأرى أنّ هذا ليس دليلاً ، فقد يقال : إنّ التخصيص جاء من التعريف لا من ضمير الفصل ، وإنّما جاء الضمير لتوكيد التخصيص الموجود .

ومن دلالته على القصر بنفسه قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَن تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَٰلُهُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُهُم مِّنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمْ وَقُودُ ٱلنَّارِ ﴾ [آل عمران : ١٠] فضمير الفصل هنا يفيد قصرًا حقيقيًا ، فالقول (أولئك وقود النار) قد يفيد مجرد الإخبار ، كما تقول : (هذا صديقك) ووضع ضمير الفصل عين القصر الذي كان محتملاً قبل دخوله .

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِـَٔايَٰتِنَا هُمْ أَصْحَٰبُ ٱلْمَشْـَٔمَةِ ﴾ [البلد : ١٩] فقد أفاد الضمير القصر ، ولو حذف لكان القصر محتملاً .

وإذا أخذنا بالرأي القائل : إنّ ضميرَ الفصل قد يقعُ بين المبتدأ وخبره الفعلي[1] ، كان منه قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ وَيَأْخُذُ ٱلصَّدَقَٰتِ ﴾ [التوبة : ١٠٤] فالضمير (هو) أفاد معنى القصر ، ولو حذف لكان القصر محتملاً لا متعينًا ، فإن قلت : (أن الله يقبل التوبة) كان إخبارًا بأنّ الله يقبل التوبة دون إفادة القصر .

ونحوه قوله : ﴿ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴾ [السجدة : ٢٥] ، وقوله : ﴿ وَمَكْرُ أُو۟لَٰٓئِكَ هُوَ يَبُورُ ﴾ [فاطر : ١٠] ، وقوله : ﴿ إِنَّهُۥ هُوَ يُبْدِئُ وَيُعِيدُ ﴾ [البروج : ١٣] ونحوها ، فوجود الضمير هاهنا أفاد معنى القصر ، ولو حذف لكان محتملاً .

٣ ـ التوكيد : ولهذا سماه بعض الكوفيين دعامة ؛ لأنه يدعم به الكلام ،

---

(١) هو رأي الجرجاني وجماعة ـ «المغني» (٢/ ٤٩٤ ـ ٤٩٥) وفيه : «وقد يستدل لقول الجرجاني بقوله تعالى ﴿ وَيَرَى ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ ٱلْحَقَّ وَيَهْدِىٓ ﴾ فعطف (يهدي) على (الحق) الواقع خبرًا بعد الفصل . ا هـ» .

أي يقوى ويؤكد[١]، جاء في (الكشاف) في قوله تعالى: ﴿وَأُولَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥]: «و(هم) فصل وفائدته الدلالة على أن الوارد بعده خبر لا صفة، والتوكيد، وإيجاب أن فائدة المسند ثابتة للمسند إليه دون غيره»[٢].

قال تعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۚ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾ [التوبة: ١٠٠].

وقال: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا وَمَسَٰكِنَ طَيِّبَةً فِى جَنَّٰتِ عَدْنٍ ۚ وَرِضْوَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ أَكْبَرُ ۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾ [التوبة: ٧٢].

فانظر إلى الفرق بين الآيتين، فقد جاء بإحداهما بضمير الفصل دون الأخرى، وذلك أنّه لمّا عدل عن قوله: ﴿رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ﴾ إلى قوله: ﴿وَرِضْوَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ أَكْبَرُ﴾ فجاء بالجملة الاسمية الدالة على الثبوت، والتي هي أقوى من الفعلية، ثم أخبر بأن رضوان الله أكبر من الجنات وملذاتها، وزاد المساكن الطيبة، ناسب عظم ذلك المجيء بضمير الفصل فقال: ﴿ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾.

وقال تعالى: ﴿وَلَن تَرْضَىٰ عَنكَ ٱلْيَهُودُ وَلَا ٱلنَّصَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ ۗ قُلْ إِنَّ هُدَى ٱللَّهِ هُوَ ٱلْهُدَىٰ ۗ وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم بَعْدَ ٱلَّذِى جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ ۙ مَا لَكَ مِنَ ٱللَّهِ مِن وَلِىٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ [البقرة: ١٢٠].

وقال: ﴿قُلْ أَنَدْعُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُنَا وَلَا يَضُرُّنَا وَنُرَدُّ عَلَىٰٓ أَعْقَابِنَا بَعْدَ إِذْ

---

(١) «المغني» (٢/ ٤٩٦).
(٢) «الكشاف» (١/ ١١٢).

هَدَىٰنَا ٱللَّهُ كَٱلَّذِى ٱسْتَهْوَتْهُ ٱلشَّيَٰطِينُ فِى ٱلْأَرْضِ حَيْرَانَ لَهُۥٓ أَصْحَٰبٌ يَدْعُونَهُۥٓ إِلَى ٱلْهُدَى ٱئْتِنَا ۗ قُلْ إِنَّ هُدَى ٱللَّهِ هُوَ ٱلْهُدَىٰ ۖ وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأنعام: ٧١] .

وقال: ﴿ وَقَالَت طَّآئِفَةٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ ءَامِنُوا۟ بِٱلَّذِىٓ أُنزِلَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَجْهَ ٱلنَّهَارِ وَٱكْفُرُوٓا۟ ءَاخِرَهُۥ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴿٧٢﴾ وَلَا تُؤْمِنُوٓا۟ إِلَّا لِمَن تَبِعَ دِينَكُمْ قُلْ إِنَّ ٱلْهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ أَن يُؤْتَىٰٓ أَحَدٌ مِّثْلَ مَآ أُوتِيتُمْ أَوْ يُحَآجُّوكُمْ عِندَ رَبِّكُمْ ۗ قُلْ إِنَّ ٱلْفَضْلَ بِيَدِ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ ۗ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ﴾ [آل عمران: ٧٢ ـ ٧٣] .

فأنت ترى أنه في الآيتين الأوليين قدم (هدى الله) وجاء بضمير الفصل ، وفي الثالثة قدم (الهدى) ولم يأت بضمير الفصل.

ولعل السبب أن الآيتين الأوليين في الأديان ، فالآية الأولى في اليهودية والنصرانية ، والثانية في الشرك ، فناسب الرد بتقديم (هدى الله) ، وهو (الإسلام) هنا ، فكأنه قال لهم: إن هدى الله، أي الإسلام، هو الهدى الكامل الصحيح التام لا هدايتكم وما أنتم عليه، فناسب تقديمه وحصر الهداية عليه والمجيء بضمير الفصل توكيدًا لهذا المعنى.

وناسب هذا التوكيد والقصر زيادة (من) في الآية الأولى ، وزيادة اللام في (لنسلم) في الثانية لتوكيد هذا المعنى.

جاء في (الكشاف) في تفسير آية البقرة: «يعني أن هدى الله هو الإسلام، وهو الهدى بالحق والذي يصح أن يسمى هدى ، وهو الهدى كله ليس وراءه هدى، وما تدعون إلى اتباعه ما هو بهدى، إنما هو هوى ، ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم﴾ أي أقوالهم التي هي أهواء وبدع»[1] .

أما الآية الثالثة فهي ليست في الموازنة بين أهل الأديان ، وإنما هي رد على

---

(١) «الكشاف» (١/ ٢٣٦) ، وانظر «الكشاف» (١/ ٥١٢).

تصرف سيّء ومكر ، إذ قالت طائفة من أهل الكتاب : آمنوا بما أنزل على محمد وجه النهار واكفروا آخره ، وقولوا نحن آمنا به ظنًّا بأنه حق ، ولكن استبان لنا أنه باطل ، فرجعنا عنه إلى ديننا الذي هو الحق لعلهم يرجعون عن دينهم ، فنزلت الآية ردًّا على مكرهم وكيدهم وادعائهم الهدى ، فقال تعالى : ﴿ قُلْ إِنَّ ٱلْهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ ﴾ أي إن الهدى أن يهديكم الله إلى الدين الصحيح وإلى الحق ، وليس الهدى أن تعملوا مثل هذا المكر والتبييت ، الهدى أن يشرح الله صدوركم لقبول الحق ، ويفتح قلوبكم للخير ، وليس الهدى ما تبيّتون وما تنوون ، فناسب هذا أن يقول : ﴿ قُلْ إِنَّ ٱلْهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ ﴾ وهو رد على تصرفهم وزعمهم ، وتبيان للهدى الصحيح . جاء في (الكشاف) في هذه الآية :

«معناه أنّ الهدى هدى الله ، من شاء أن يلطف به حتى يسلم أو يزيد ثباته على الإسلام كان ذلك ، ولم ينفع كيدكم وحيلكم وزيكم تصديقكم عن المسلمين والمشركين»(١) .

وقال تعالى : ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ هُوَ ٱلْبَٰطِلُ وَأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْكَبِيرُ ﴾ [الحج : ٦٢] .

وقال : ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِ ٱلْبَٰطِلُ وَأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْكَبِيرُ ﴾ [لقمان : ٣٠] .

فأنت تلاحظ تشابه الآيتين إلاّ في وجود ضمير الفصل في آية الحج (هو الباطل) وخلوها منه في آية لقمان (الباطل) ، وسياق الآيتين يوضح ذلك ، فآية الحج واقعة في سياق الصراع بعد ذكر الأمم السالفة وتكذيبهم لرسلهم بقوله تعالى : ﴿ وَٱلَّذِينَ سَعَوْاْ فِىٓ ءَايَٰتِنَا مُعَٰجِزِينَ أُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلْجَحِيمِ ﴾ [الحج : ٥١]

---

(١) «الكشاف» (١/ ٣٢٩).

فهنا سعي لإطفاء نور الله ، وقتل كلمة الحق ، ثم يسترسل إلى أن يقول: ﴿ وَٱلَّذِينَ هَاجَرُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ثُمَّ قُتِلُوٓاْ أَوْ مَاتُواْ لَيَرْزُقَنَّهُمُ ٱللَّهُ رِزْقًا حَسَنًاۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَهُوَ خَيْرُ ٱلرَّٰزِقِينَ ﴾ [الحج: ٥٨] .

وهذا من نتائج الصراع ، الهجرة من الأرض إلى أرض أخرى ، والقتل والموت إلى أنْ ينتهي إلى الآية .

فهنا أنصار الباطل ساعون لإطفاء نور الله معاجزون معاندون ، ولا تجد مثل هذا في سورة لقمان ، وإنما هو عرض لأصحاب الباطل من وجه آخر ليس فيه هذا الصراع ، قال تعالى: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّبِعُواْ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُواْ بَلْ نَتَّبِعُ مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَآۚ أَوَلَوْ كَانَ ٱلشَّيْطَٰنُ يَدْعُوهُمْ إِلَىٰ عَذَابِ ٱلسَّعِيرِ ﴾ [لقمان: ٢١] ، ﴿ وَمَن كَفَرَ فَلَا يَحْزُنكَ كُفْرُهُۥٓۚ إِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ فَنُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوٓاْۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمُۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ ﴿٢٣﴾ نُمَتِّعُهُمْ قَلِيلًا ثُمَّ نَضْطَرُّهُمْ إِلَىٰ عَذَابٍ غَلِيظٍ ﴿٢٤﴾ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُۚ قُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [لقمان: ٢٣ ـ ٢٥] ، ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يُولِجُ ٱلَّيْلَ فِي ٱلنَّهَارِ وَيُولِجُ ٱلنَّهَارَ فِي ٱلَّيْلِ وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى وَأَنَّ ٱللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿٢٩﴾ ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِ ٱلْبَٰطِلُ وَأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْكَبِيرُ ﴾ [لقمان: ٢٩ ـ ٣٠] .

فأنت ترى أن السياق مع أهل الباطل هنا يختلف ، فهم في الصورة الأولى ساعون معاجزون معاندون مصارعون ، نتيجته هجرة المؤمنين أو قتلهم أو موتهم ، فاحتاج الأمر إلى توكيد أنّ ما هم عليه هو الباطل لزيادة تثبيت المؤمنين. وفي الآية الثانية جدال ليس فيه صدام. فلما كان الموقف مختلفًا اختلف التوكيد في الآيتين حسب ما اقتضاه السياق.

وقال تعالى: ﴿ إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ثَانِيَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي ٱلْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَاۖ فَأَنزَلَ ٱللَّهُ

سَكِينَتَهُۥ عَلَيْهِ وَأَيَّدَهُۥ بِجُنُودٍ لَّمْ تَرَوْهَا وَجَعَلَ كَلِمَةَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلسُّفْلَىٰ ۗ وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ هِىَ ٱلْعُلْيَا ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ [التوبة: ٤٠] .

فانظر كيف قال سبحانه: ﴿وَجَعَلَ كَلِمَةَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلسُّفْلَىٰ ۗ﴾ ثم استأنف كلامًا جديدًا فقال: ﴿وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ هِىَ ٱلْعُلْيَا ۗ﴾ فجاء بضمير الفصل مع الاستئناف ، ولم يعطفها على كلمة الكفر ، أي إن كلمة الله هي العليا بدون جعل جاعل ، شأنها الارتفاع والعلو ، وهي المرتفعة دومًا بذاتها.

وهو ـ أي ضمير الفصل ـ يفيد توكيد معاني القصر المتعددة التي يدخل عليها ، فهو يفيد:

أ ـ **توكيد القصر الحقيقي**: فقد يكون الكلام دالاًّ على القصر من دون ضمير الفصل ، فيأتي ضمير الفصل مؤكدًا هذا المعنى ، قال تعالى: ﴿إِنَّهُۥ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ٣٧] فلو حذف الضمير لبقي معنى القصر ، ولكنه جاء بالضمير توكيدًا لهذا المعنى. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَتْلُونَهُۥ حَقَّ تِلَاوَتِهِۦٓ أُو۟لَٰٓئِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِۦ ۗ وَمَن يَكْفُرْ بِهِۦ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ﴾ [البقرة: ١٢١] ، وقوله: ﴿وَمَن يَتَوَلَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَإِنَّ حِزْبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْغَٰلِبُونَ﴾ [المائدة: ٥٦] ، وقوله: ﴿فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِى كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ ۚ﴾ [المائدة: ١١٧] ، وقوله: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِۦ ۖ وَهُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُهْتَدِينَ﴾ [النحل: ١٢٥] ، وقوله: ﴿فَمَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [المؤمنون: ١٠٢] ، وقوله: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ ٱلْقَوِىُّ ٱلْعَزِيزُ﴾ [هود: ٦٦] .

ب ـ **توكيد القصر الذي على جهة المبالغة**: وذلك كأن تقول: (زيد الشاعر) فتقصر الشعر عليه مبالغة ، كأنّ من عداه ليس بشاعر ، ثم تؤكد هذا المعنى فتقول: (زيد هو الشاعر) ، قال تعالى في المنافقين: ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلْمُفْسِدُونَ وَلَٰكِن لَّا يَشْعُرُونَ﴾ [البقرة: ١٢] ، وقال فيهم أيضًا: ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ

﴿ٱلسُّفَهَآءُ وَلَٰكِن لَّا يَعۡلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٣]. ومن المعلوم أنّ هناك مفسدين آخرين، وهناك سفهاء آخرين، قال تعالى: ﴿وَلَا تُؤۡتُواْ ٱلسُّفَهَآءَ أَمۡوَٰلَكُمُ﴾ [النساء: ٥] ولكنه قصر الإفساد والسفه عليهم مبالغة، على معنى أنّهم أولى من يسمى هذا الاسم، أو على أنّهم كاملون في هاتين الصفتين.

وقال: ﴿وَمَن لَّمۡ يَحۡكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡكَٰفِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤] وهذا القصر على جهة المبالغة، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكۡفُرُونَ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُواْ بَيۡنَ ٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيَقُولُونَ نُؤۡمِنُ بِبَعۡضٖ وَنَكۡفُرُ بِبَعۡضٖ وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُواْ بَيۡنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا ﴿١٥٠﴾ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡكَٰفِرُونَ حَقّٗاۚ وَأَعۡتَدۡنَا لِلۡكَٰفِرِينَ عَذَابٗا مُّهِينٗا﴾ [النساء: ١٥٠ ـ ١٥١] فقصر الكفر على الأولين مبالغة.

وقال: ﴿وَمَن لَّمۡ يَحۡكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [المائدة: ٤٥] وهذا القصر على جهة المبالغة أيضًا، كقوله تعالى: ﴿وَمَن يَتَوَلَّهُمۡ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [الممتحنة: ٩]، وقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا يَسۡخَرۡ قَوۡمٞ مِّن قَوۡمٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُونُواْ خَيۡرٗا مِّنۡهُمۡ وَلَا نِسَآءٞ مِّن نِّسَآءٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُنَّ خَيۡرٗا مِّنۡهُنَّۖ وَلَا تَلۡمِزُوٓاْ أَنفُسَكُمۡ وَلَا تَنَابَزُواْ بِٱلۡأَلۡقَٰبِۖ بِئۡسَ ٱلِٱسۡمُ ٱلۡفُسُوقُ بَعۡدَ ٱلۡإِيمَٰنِۚ وَمَن لَّمۡ يَتُبۡ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [الحجرات: ١١].

وقال تعالى: ﴿وَمَن لَّمۡ يَحۡكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡفَٰسِقُونَ﴾ [المائدة: ٤٧]، وقال: ﴿وَإِذۡ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ لَمَآ ءَاتَيۡتُكُم مِّن كِتَٰبٖ وَحِكۡمَةٖ ثُمَّ جَآءَكُمۡ رَسُولٞ مُّصَدِّقٞ لِّمَا مَعَكُمۡ لَتُؤۡمِنُنَّ بِهِۦ وَلَتَنصُرُنَّهُۥۚ قَالَ ءَأَقۡرَرۡتُمۡ وَأَخَذۡتُمۡ عَلَىٰ ذَٰلِكُمۡ إِصۡرِيۖ قَالُوٓاْ أَقۡرَرۡنَاۚ قَالَ فَٱشۡهَدُواْ وَأَنَا۠ مَعَكُم مِّنَ ٱلشَّٰهِدِينَ ﴿٨١﴾ فَمَن تَوَلَّىٰ بَعۡدَ ذَٰلِكَ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡفَٰسِقُونَ﴾ [آل عمران: ٨١ ـ ٨٢]، وقال: ﴿إِنَّ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ هُمُ ٱلۡفَٰسِقُونَ﴾ [التوبة: ٦٧]، وقال: ﴿وَٱلَّذِينَ يَرۡمُونَ ٱلۡمُحۡصَنَٰتِ ثُمَّ لَمۡ يَأۡتُواْ بِأَرۡبَعَةِ شُهَدَآءَ فَٱجۡلِدُوهُمۡ ثَمَٰنِينَ جَلۡدَةٗ وَلَا تَقۡبَلُواْ لَهُمۡ شَهَٰدَةً أَبَدٗاۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡفَٰسِقُونَ﴾ [النور: ٤].

ولا يمكن أنْ يكون هذا كله قصرًا حقيقيًا ، فهو قصر على جهة المبالغة ، أو على معنى الكمال في الصفة .

ج ـ توكيد معنى المقايسة : وذلك كقولك : (الشاعر هو البحتري) ، لم ترد أنْ تقصر الشعر عليه ، ولكن كأنّكَ قلت : هل سمعت بالشاعر وخبرت معرفته؟ فإنْ كنت قد عرفته حقًّا فهو البحتري ، وتؤكد هذا المعنى فتقول : الشاعر هو البحتري ، قال تعالى : ﴿ وَلَنَبْلُوَنَّكُم بِشَيْءٍ مِّنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِّنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَنفُسِ وَالثَّمَرَاتِ ۗ وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ ﴿١٥٥﴾ الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُم مُّصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ ﴿١٥٦﴾ أُولَٰئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ ۖ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُهْتَدُونَ ﴾ [البقرة : ١٥٥ ـ ١٥٧] فكأنه قال : هل سمعت بالمهتدين وخبرت حقيقتهم؟ إنهم هؤلاء .

ونحوه قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا يَفْتَرِي الْكَذِبَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ ۖ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَاذِبُونَ ﴾ [النحل : ١٠٥] فالكاذبون كثيرون ، ولكن هؤلاء أولى من يسمى بهذا الاسم ، فكأنه يقول : هل عرفت حقيقتهم؟ فهم هؤلاء .

جاء في (الكشاف) في قوله تعالى : ﴿ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ [البقرة : ٥٠] : «ومعنى التعريف في (المفلحون) الدلالة على أنّ المتقين هم الناس الذين عنهم بلغك أنهم يفلحون في الآخرة ، كما إذا بلغك أنّ إنسانًا قد تاب من أهل بلدك فاستخبرت من هو؟ فقيل : زيد التائب ، أي هو الذي أخبرت بتوبته .

أو على أنهم الذين إنْ حصلت صفة المفلحين ، وتحققوا ما هم ، وتصوروا بصورتهم الحقيقية فهم هم لا يعدون تلك الحقيقة ، كما تقول لصاحبك : هل عرفت الأسد وما جبل عليه من فرط الإقدام؟ إنّ زيدًا هو هو»(١) .

---

(١) «الكشاف» (١/ ١١٢ ـ ١١٤) .

د ـ توكيد معنى الكمال: جاء في (التفسير الكبير) في قوله تعالى: ﴿ إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴾ [البقرة: ١٢٧]: «فإن قيل: قوله: ﴿ إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴾ يفيد الحصر وليس الأمر كذلك فإن غيره قد يكون سميعًا، قلنا: إنّه سبحانه لكماله في هذه الصفة كأنّه هو المختص بها دون غيره»[١].

وجاء في (الكشاف) في قوله تعالى: ﴿ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰذِبُونَ ﴾ [النحل: ١٠٥] «أي أولئك هم الكاذبون على الحقيقة، الكاملون في الكذب، لأن تكذيب آيات الله أعظم الكذب، أو أولئك هم الذين عادتهم الكذب، لا يبالون به في كل شيء، لا تحجبهم عنه مروءة ولا دين»[٢].

وهذا النوع في الحقيقة من باب القصر الادعائي.

* * *

(١) «التفسير الكبير» (٤/ ٦٥).
(٢) «الكشاف» (٢/ ٢١٨).

ضمير الشأن

من عادة العرب أنّهم قد يقدمون على الجملة ضميرًا تفسره الجملة بعده ، يسمى ضمير الشأن ، ويسمّيه الكوفيون ضمير المجهول ، وذلك في مواضع التفخيم والتعظيم ، يقولون : (هو زيد منطلق) ، ومعنى (هو) : (زيد منطلق) ، أي معنى الضمير هو معنى الجملة ، فيكون المعنى هكذا : الشأن زيد منطلق ، أو الأمر زيد منطلق . ويعني بالأمر ما بعده .

جاء في (شرح التصريح) : «والجملة إمّا نفس المبتدأ في المعنى ، فلا تحتاج لرابط يربطها بالمبتدأ . . . نحو : (هو الله أحد) إذا قدر (هو) ضمير شأن ، فـ(هو) مبتدأ و(الله أحد) جملة خبره ، وهي عينه في المعنى ، لأنها مفسرة له والمفسِّر عين المفسَّر ، أي الشأن الله أحد ، ولا يكون ضمير الشأن لحاضر ، وإنّما يكون ضمير غيبة مفسرًا بجملة بعده خبرية مصرح بجزأيها ، فإنْ كان بلفظ التذكير سمي ضمير الشأن ، وإنْ كان بلفظ التأنيث سمي ضمير القصة ، وقد يسمى بهما»[(١)] .

ولا يكون ذلك إلاّ في مواضع التفخيم . جاء في (شرح المفصل) : «اعلم أنهم إذا أرادوا ذكر جملة من الجمل الاسمية أو الفعلية فقد يقدمون قبلها ضميرًا يكون كناية عن تلك الجملة ، وتكون الجملة خبرًا عن ذلك الضمير وتفسيرًا له ، ويوحدون الضمير لأنّهم يريدون الأمر والحديث ؛ لأن كل جملة شأن وحديث ، ولا يفعلون ذلك إلاّ في مواضع التفخيم والتعظيم ، وذلك قولك : (هو زيد قائم) فـ(هو) ضمير لم يتقدمه ظاهر ، إنّما هو ضمير الشأن

---

(١) «التصريح» (١/ ١٦٢ ـ ١٦٣) .

والحديث، وفسره ما بعده من الخبر وهو (زيد قائم) ولم يأت في هذه الجملة بعائد إلى المبتدأ ؛ لأنها هو في المعنى ، ولذلك كانت مفسرة له، ويسميه الكوفيون الضمير المجهول ؛ لأنه لم يتقدمه ما يعود إليه. . .

ويجيء هذا الضمير مع العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر نحو إنّ وأخواتها ، وظننت وأخواتها، وكان وأخواتها، وتعمل فيه هذه العوامل. . . تقول: إنّه زيد ذاهب ، فالهاء ضمير الأمر ، و(زيد ذاهب) مبتدأ وخبر في موضع خبر الأمر»[١] .

وجاء في (شرح الرضي على الكافية): «ويتقدم قبل الجملة ضمير غائب يسمى ضمير الشأن، يفسر بالجملة بعده، ويكون منفصلاً ومتصلاً، مستترًا وبارزًا ، على حسب العوامل. . . والمراد بهذا الضمير الشأن والقصة ، فيلزمه الإفراد والغيبة كالمعود إليه ، إمّا مذكرًا ، وهو الأغلب ، أو مؤنثاً ، كما يجيء. وهذا الضمير كأنه راجع في الحقيقة إلى المسؤول عنه بسؤال مقدّر ، تقول مثلاً: (هو الأمير مقبل) كأنّه سمع ضوضاء وجلبة فاستبهم الأمر فيسأل: ما الشأن والقصة؟ فقلت: (هو الأمير مقبل) ، أي الشأن هذا. . .

والقصد بهذا الإبهام ثم التفسير ، تعظيم الأمر وتفخيم الشأن ، فعلى هذا لا بد أن يكون مضمون الجملة المفسرة شيئًا عظيمًا يعتنى به ، فلا يقال مثلاً: (هو الذباب يطير)»[٢] .

وجاء في (الطراز): «إنّ ضمير الشأن والقصة على اختلاف أحواله ، إنّما يرد على جهة المبالغة في تعظيم تلك القصة وتفخيم شأنها وتحصيل البلاغة فيه من جهة إضماره أولاً وتفسيره ثانيًا ؛ لأنّ الشيء إذا كان مبهمًا فالنفوس متطلعة

---

(١) «شرح المفصل» لابن يعيش (٣/ ١١٤).

(٢) «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٢٧).

إلى فهمه ولها تشوّق إليه»[١].

فهناك فرق في المعنى بين قولنا: زيد منطلق ، وزيد هو منطلق ، وهو زيد منطلق. فالجملة الأولى إخبار أولي، والثانية فيها معنى التخصيص ، وليس في الثالثة معنى التخصيص ، وإنّما فيها معنى التفخيم والتعظيم.

تقول: أنا زيد، وأنا أنا زيد، وهو أنا زيد، فالأولى إخبار ابتدائي ، والثانية توكيد لمن يشك في أنّك زيد، وأمّا جملة (هو أنا زيد) فلتفخيم الأمر. تقول (هو) فتجعل السامع يذهب في الظن كلّ مذهب في هذا الضمير الذي لا يدري علام يعود وتجعله متشوقًا لخبره ، ثم تأتي بجملة تفسره.

وقد ذهب بعضهم إلى أنّ ضمير الشأن يفيد التوكيد إضافة إلى التفخيم[٢]. والذي يبدو لي أنّ الغرض الرئيس منه هو التفخيم.

وتقول: (زيد الحاضر) و(زيد هو الحاضر) و(زيد زيد الحاضر) و(هو زيد الحاضر). فالجملة الأولى إخبار بالمعرفة على معنى القصر ، والثانية لتوكيد القصر، والثالثة توكيد لمن شك في (زيد) ، أو ظن المتكلم أن المخاطب كان ساهيًا فلم يسمع كلمة (زيد) ، أو ظن أنه انصرف ذهنه إلى غيره ، فتكرر له زيدًا لتزول هذه الاحتمالات. وأما الرابعة فلغير ذلك، إنها لتفخيم الأمر وتعظيمه.

والضمير (هو) في الجملة الرابعة غيره في الجملة الثانية ، وهو ليس زيدًا. فهو في الجملة الثانية ضمير فصل يعود على الاسم السابق ويطابقه في التذكير والتأنيث ، والإفراد والتثنية والجمع ، والحضور والغيبة ، فتقول:

---

(١) «الطراز» (٢/ ١٤٢) وانظر (٢/ ٧٨) ، «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٧٦) ، «دلائل الإعجاز» (١٠٢) ، «البرهان» (٢/ ٤١٠).
(٢) «دلائل الإعجاز» (١٠٢).

إنني أنا السابق ، زيد هو السابق ، الرجلان هما السابقان ، هند هي السابقة ، الرجال هم السابقون ، إنّنا نحن السابقون ، إنك أنت السابق.

بخلاف ضمير الشأن الذي يكون بلفظ الإفراد والغيبة ، وإنّما هو قد يؤنث لما بعده ، قال تعالى: ﴿ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ ﴾ [الحج: ٤٦] ، وقال: ﴿ إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴾ [الأنعام: ٢١] ، وقال: ﴿ إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾ [المؤمنون: ١١٧].

ولا يدل الضمير على اسم بعينه ، بل على الجملة ، كما ترى في قوله: ﴿ إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴾ وغيرها ، فلا يقصد بـ (هو): (زيد) ، وإنّما يقصد به الأمر ، ولذلك يصح أنْ تقول: (هو أنا حاضر) ، ولا يصح أن تقول: (أنا هو حاضر) ، فلو كان الضمير يعود على الاسم بعده لكان الكلام متناقضًا ، إذ كيف يكون الغائب حاضرًا متكلمًا؟

قال تعالى: ﴿ فَلَمَّآ أَتَىٰهَا نُودِىَ يَٰمُوسَىٰٓ ﴿١١﴾ إِنِّىٓ أَنَا۠ رَبُّكَ فَٱخْلَعْ نَعْلَيْكَ ۖ إِنَّكَ بِٱلْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ طُوًى ﴿١٢﴾ وَأَنَا ٱخْتَرْتُكَ فَٱسْتَمِعْ لِمَا يُوحَىٰٓ ﴿١٣﴾ إِنَّنِىٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدْنِى وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِذِكْرِىٓ ﴾ [طه: ١١ ـ ١٤].

وقال: ﴿ فَلَمَّآ أَتَىٰهَا نُودِىَ مِن شَٰطِئِ ٱلْوَادِ ٱلْأَيْمَنِ فِى ٱلْبُقْعَةِ ٱلْمُبَٰرَكَةِ مِنَ ٱلشَّجَرَةِ أَن يَٰمُوسَىٰٓ إِنِّىٓ أَنَا ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٣٠﴾ وَأَنْ أَلْقِ عَصَاكَ ۖ فَلَمَّا رَءَاهَا تَهْتَزُّ كَأَنَّهَا جَآنٌّ وَلَّىٰ مُدْبِرًا وَلَمْ يُعَقِّبْ ۚ يَٰمُوسَىٰٓ أَقْبِلْ وَلَا تَخَفْ ۖ إِنَّكَ مِنَ ٱلْءَامِنِينَ ﴾ [القصص: ٣٠ ـ ٣١].

وقال: ﴿ فَلَمَّا جَآءَهَا نُودِىَ أَنۢ بُورِكَ مَن فِى ٱلنَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا وَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٨﴾ يَٰمُوسَىٰٓ إِنَّهُۥٓ أَنَا ٱللَّهُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿٩﴾ وَأَلْقِ عَصَاكَ ۚ فَلَمَّا رَءَاهَا تَهْتَزُّ كَأَنَّهَا جَآنٌّ وَلَّىٰ مُدْبِرًا وَلَمْ يُعَقِّبْ ۚ يَٰمُوسَىٰ لَا تَخَفْ إِنِّى لَا يَخَافُ لَدَىَّ ٱلْمُرْسَلُونَ ﴾ [النمل: ٨ ـ ١٠].

فأنت ترى أنه قال في الآية الأولى: ﴿ إِنَّنِىٓ أَنَا ٱللَّهُ ﴾ بلفظ المتكلم ، وفي الثانية: ﴿ إِنِّىٓ أَنَا ٱللَّهُ ﴾ بلفظ المتكلم أيضاً ، وفي الثالثة: ﴿ إِنَّهُۥٓ أَنَا ٱللَّهُ ٱلْعَزِيزُ

﴿ٱلْحَكِيمُ﴾ بلفظة ضمير شأن.

وأنت تلاحظ مقام التفخيم في الآية الثالثة من السياق ﴿أَنۢ بُورِكَ مَن فِى ٱلنَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا وَسُبْحَـٰنَ ٱللَّهِ رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾ فهو مسبوق بالتعظيم والتنزيه، مما ناسب ضمير الشأن.

ولضمير الشأن، إضافة إلى ما ذكرناه، وظيفة مهمة في الكلام، هي إدخال الحروف المشبهة بالفعل على الجمل الفعلية، ولولا هو ما أمكن ذلك، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَـٰرُ﴾ [الحج: ٤٦]، وقوله: ﴿إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلظَّـٰلِمُونَ﴾ [الأنعام: ٢١]، وقوله: ﴿يَـٰلَيْتَهَا كَانَتِ ٱلْقَاضِيَةَ﴾ [الحاقة: ٢٧]، وقوله: ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَـٰفِرُونَ﴾ [القصص: ٨٢] فتكون الجملة الفعلية مؤكدة بإنّ، وتكون متمنّاة ومترجّاة وغير ذلك، قال الليث: «تقول: بلغني أنْ قد كان كذا وكذا، تخفف من أجل (كان) لأنها فعل، ولولا (قد) لم تحسن على حال من الفعل، حتى تعتمد على (ما) أو على (الهاء) كقولك: (إنما كان غائبًا) و(بلغني أنه كان أخو بكر غنيًا)، وكذلك (بلغني أنه كان كذا وكذا) تشددها إذا اعتمدت»(١).

وجاء في (**التطور النحوي**) لبرجستراسر: «ومن خصائص العربية أنّ مبتدأ الجملة الاسمية المركبة ربما كان ضميرًا للغائب لا علاقة له بالجملة الخبرية، ولا راجع إليه فيها، وهذا ما سماه النحويون ضمير الشأن نحو ﴿إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلظَّـٰلِمُونَ﴾ [الأنعام: ٢١] وأكثر ذلك بعد (إنّ) كما هو في هذا المثال، أو بعد (أنّ).

وفائدة هذا التركيب أنه يمكّن الناطق من إدخال إنّ أو أنّ على الجمل الفعلية نحو (لا يفلح الظالمون). فهذا مما يشهد بمزية العربية شهادة مبينة،

---

(١) «لسان العرب» (١٦/ ١٧٠ ـ ١٧١).

فغيرها من اللغات السامية قد يقدم أمثال (إنّ) على الجمل الفعلية ، وإنْ كان موضعها الأصلي أول الجملة الاسمية فقط ، والعربية أعدمت الشواذ وأقصت قاعدة إلحاق (إنّ) وأخواتها بالجملة الاسمية فقط ، وهي مع ذلك اخترعت وسيلة لقلب الجملة الفعلية اسمية بغير تغيير تركيبها ، لكي يمكن إلحاق (إنّ) وأخواتها بالجمل الفعلية بواسطة لا مباشرة»[١] .

* * *

(١) «التطور النحوي» (٩١).

عود الضمير

وفيه مسائل أهمها:

١ ـ إنّ الأصل في الضمير أن يعود على الاسم المتقدم، نحو قوله تعالى: ﴿وَالشُّعَرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ﴾ [الشعراء: ٢٢٤]، وقوله: ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ﴾ [البقرة: ١٢٤].

٢ ـ وقد يعود على متأخر في اللفظ، متقدم في الرتبة، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَىٰ﴾ [طه: ٦٧]، ونحو قولهم: (في بيته يؤتى الحكم) فالضمير في الآية عاد على موسى، وهو متأخر لفظاً متقدم رتبة، وكذلك المثل.

٣ ـ قد يُستغنى عن المفسّر[١] في اللفظ بما يدل عليه حسًّا[٢] وذلك نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ هِيَ رَاوَدَتْنِي عَن نَّفْسِي﴾ [يوسف: ٢٦]، وقوله: ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ أَهْلِهَا﴾ [يوسف: ٢٦]. فالضمير يعود على امرأة العزيز ولم يتقدم لها ذكر صريح، فهو مدلول عليه حسًّا. وكقوله تعالى: ﴿قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ﴾ [القصص: ٢٦] فالضمير يعود على موسى؛ وذلك لأنّ الكلام يدور عليه، وهو مدلول عليه بالحس.

٤ ـ قد يدل على المفسّر العلم به[٣] وإن لم يتقدم له ذكر نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ [القدر: ١] فالضمير يعود على القرآن، وكقوله: ﴿حَتَّىٰ

---

(١) المفسر هو الاسم الذي يعود عليه الضمير.

(٢) «الهمع» (١/ ٦٥).

(٣) انظر «الهمع» (١/ ٦٥)، «الرضي على الكافية» (٢/ ٥).

تَوَارَتْ بِٱلْحِجَابِ﴾ [ص: ٣٢] يعني الشمس ، فهي مفهومة من السياق ، وكقوله تعالى : ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ ٱلنَّاسَ بِمَا كَسَبُوا۟ مَا تَرَكَ عَلَىٰ ظَهْرِهَا مِن دَآبَّةٍ﴾ [فاطر: ٤٥] أي على ظهر الأرض ؛ وذلك لأن الكلام على الناس ، والناس على الأرض.

٥ ـ قد يتقدم معنى المفسر ولا يتقدم لفظه صراحة وذلك كقوله تعالى : ﴿ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة: ٨] فالضمير (هو) يعود على العدل ولم يتقدم له ذكر ، بل تقدم الفعل (اعدلوا) الذي يدل عليه. وكقوله تعالى : ﴿إِن تُبْدُوا۟ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِىَ ۖ وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا ٱلْفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢٧١] والمعنى : فإخفاؤها خير لكم. فالضمير (هو) يعود على الإخفاء ، ولم يتقدم ذكره بل تقدم فعله. وكقوله :

إذا زجرَ السفيهُ جرى إليهِ

أي جرى إلى السفه[١].

٦ ـ قد يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ، وذلك كضمير الشأن نحو ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١] وكما إذا كان الضمير مجرورًا برب ، مفسرًا بتمييز نحو (ربه رجلاً أكرمت) وغير ذلك من المواضع[٢] والقصد من هذا هو التعظيم والتفخيم[٣] في الغالب.

٧ ـ إذا تقدم شيئان أو أكثر مما يصلح للتفسير فالأصل أن يعود الضمير على الأقرب نحو (جاء محمد وخالد فأكرمته) أي : فأكرمت خالدًا ، وكقوله تعالى : ﴿هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ ٱلشَّمْسَ ضِيَآءً وَٱلْقَمَرَ نُورًا وَقَدَّرَهُۥ مَنَازِلَ﴾ [يونس: ٥] أي : قدر

---

(١) «الرضي على الكافية» (٢/ ٥).
(٢) انظر «مغني اللبيب» (٢/ ٤٨٩).
(٣) انظر «الرضي على الكافية» (٢/ ٥ ـ ٦).

القمر ، وكقوله تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَا تَوَلَّوۡاْ عَنۡهُ وَأَنتُمۡ تَسۡمَعُونَ ﴾ [الأنفال: ٢٠] فالضمير عاد على القريب وهو الرسول(١) .

ويجوز أن يعود على الأول مع القرينة(٢) وذلك كقوله تعالى: ﴿ وَإِذَا رَأَوۡاْ تِجَٰرَةً أَوۡ لَهۡوًا ٱنفَضُّوٓاْ إِلَيۡهَا ﴾ [الجمعة: ١١] فعاد على التجارة ، وإعادة الضمير على أحد المذكورين إنما يكون بحسب ما يقتضيه المقام ، فقوله تعالى: ﴿ وَإِذَا رَأَوۡاْ تِجَٰرَةً أَوۡ لَهۡوًا ٱنفَضُّوٓاْ إِلَيۡهَا ﴾ إنّما أعاد الضمير فيه على التجارة ؛ لأنها كانت سبب الانفضاض وهو يخطب(٣) ، وقوله تعالى: ﴿ وَٱسۡتَعِينُواْ بِٱلصَّبۡرِ وَٱلصَّلَوٰةِۚ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى ٱلۡخَٰشِعِينَ ﴾ [البقرة: ٤٥] إنما أعاد الضمير فيه على الصلاة دون الصبر ، وختم الآية بالكلام عليها ؛ لأن الكلام على الصلاة ، فقد تقدم ذكر الصلاة والمطالبة بها ، قال تعالى: ﴿ وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱرۡكَعُواْ مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ ﴾ [البقرة: ٤٣].

بخلاف قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱسۡتَعِينُواْ بِٱلصَّبۡرِ وَٱلصَّلَوٰةِۚ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴾ [البقرة: ١٥٣] فقد ختم الآية بالكلام على الصبر ؛ وذلك لأن الكلام عليه والسياق يقتضيه ، فقد قال تعالى بعد هذه الآية: ﴿ وَلَا تَقُولُواْ لِمَن يُقۡتَلُ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمۡوَٰتُۢۚ بَلۡ أَحۡيَآءٞ وَلَٰكِن لَّا تَشۡعُرُونَ ﴿١٥٤﴾ وَلَنَبۡلُوَنَّكُم بِشَيۡءٖ مِّنَ ٱلۡخَوۡفِ وَٱلۡجُوعِ وَنَقۡصٖ مِّنَ ٱلۡأَمۡوَٰلِ وَٱلۡأَنفُسِ وَٱلثَّمَرَٰتِۗ وَبَشِّرِ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴿١٥٥﴾ ٱلَّذِينَ إِذَآ أَصَٰبَتۡهُم مُّصِيبَةٞ قَالُوٓاْ إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّآ إِلَيۡهِ رَٰجِعُونَ ﴾ [البقرة: ١٥٤ ـ ١٥٦] فلما كان السياق في الموطن الأول عن الصلاة أعاد الضمير عليها وختم الآية بها ، ولما كان السياق في الموطن الثاني عن الصبر ختم الآية بالكلام على الصابرين ، والله أعلم .

---

(١) انظر «البرهان» (٤/ ٣٠ ـ ٣١) ، «الإتقان» (١/ ١٨٧).
(٢) «الرضي على الكافية» (٢/ ٥).
(٣) «البرهان» (٤/ ٣١).

٨ ـ إذا كان في الكلام مضاف ومضاف إليه فالأصل أنْ يعود الضمير على المضاف نحو (جاء أخو خالد فأكرمته) أي فأكرمت الأخ ، وكقوله تعالى: ﴿ وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ ﴾ [إبراهيم: ٣٤] فالضمير عاد على المضاف.

وقد يعود على المضاف إليه مع القرينة ، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّي لَأَظُنُّهُۥ كَٰذِبًاۚ ﴾ [غافر: ٣٧] فالضمير عائد على المضاف إليه وهو موسى ، وكقوله تعالى: ﴿ وَٱشْكُرُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ ﴾ [النحل: ١١٤][١].

عود الضمير على الجمع:

الأصل في جمع العاقلات أن يعود الضمير عليه بصيغة الجمع ، ولا يعود عليه بغير ذلك إلاّ قليلاً ، فيقال: الهندات ذهبن ، قال تعالى: ﴿ ۞ وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ ﴾ [البقرة: ٢٣٣] وقلّ أن يقال: الهندات ذهبت[٢].

وأما جمع غير العاقل فالغالب أن يعود عليه الضمير في جمع الكثرة بالإفراد ، وفي القلة بالجمع[٣]. وجمع القلة يكون من الثلاثة إلى العشرة ، والكثرة ما زاد على العشرة ، تقول: (الأشجار سقطن) إذا كانت الأشجار قليلة ، وتقول: (الأشجار سقطت) إذا كانت كثيرة. جاء في (الهمع): «والأحسن في جمع المؤنث غير العاقل إن كان للكثرة أنْ يؤتى بالتاء وحدها في الرفع ، وها مع التاء في غيره. وإن كان للقلة أن يؤتى بالنون ، فالجذوع انكسرت وكسرتها أولى من انكسرنَ وكسرتهنّ ، والأجذاع بالعكس»[٤].

---

(١) انظر «البرهان» ٤/ ٣٩ ، «الإتقان» ١/ ١٨٧.
(٢) انظر «الهمع» (١/ ٥٩ ـ ٦٠).
(٣) انظر «معترك الأقران» (٣/ ٥٨١) ، «الهمع» (١/ ٥٩).
(٤) «الهمع» (١/ ٥٩).

وهذا ما نطق به القرآن الكريم واستعمله العرب في الكثير من كلامهم. قال تعالى: ﴿ إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَٰبِ ٱللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ مِنْهَآ أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ فَلَا تَظْلِمُوا۟ فِيهِنَّ أَنفُسَكُمْ ﴾ [التوبة: ٣٦] فجعل ضمير الأشهر بالإفراد، وهو الهاء؛ وذلك لأنها أكثر من عشرة فقال: (منها)، وجعل ضمير الأشهر الحرم بالجمع؛ لأنها أربعة فقال: ﴿ فَلَا تَظْلِمُوا۟ فِيهِنَّ أَنفُسَكُمْ ﴾[1].

وقال: ﴿ ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ ٱلْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ ﴾ [البقرة: ١٩٧] فأعاد الضمير عليهن بالجمع؛ لأنهن ثلاثة أشهر.

وقال تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَوْا۟ كَيْفَ خَلَقَ ٱللَّهُ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ طِبَاقًا ﴿١٥﴾ وَجَعَلَ ٱلْقَمَرَ فِيهِنَّ نُورًا وَجَعَلَ ٱلشَّمْسَ سِرَاجًا ﴾ [نوح: ١٥ ـ ١٦] فأعاد الضمير على السماوات بصيغة الجمع؛ لأنهن سبع.

ويدل على ذلك أيضًا استعمال العرب للضمير فيما يؤرخون، فإنّ «كلام العرب لما بين الثلاثة إلى العشرة تقول: لثلاث ليال خلون، وثلاثة أيام خلون إلى العشرة، فإذا جزت العشرة قالوا: خلتْ ومضتْ. ويقولون لما بين الثلاثة إلى العشرة (هن) و(هؤلاء) فإذا جزت العشرة قالوا: (هي وهذه) إرادة أن تعرف سمة القليل من الكثير»[2].

ويقولون: لأربع عشرة ليلة بقيت، ولثلاث عشرة ليلة بقيت، ولعشر بقين، ولتسع بقين، وكذا ما بعده[3]، فيجعلون التاء للكثير، والنون

---

(١) انظر «درة الغواص» ٧٥ ـ ٧٦، «التفسير الكبير» ١٦/ ٥٤، «الهمع» ١/ ٥٩.

(٢) «معاني القرآن» (١/ ٤٣٥).

(٣) انظر «الهمع» (٢/ ١٥٢)، «درة الغواص» (٧٥، ٧٦)، «ذيل فصيح ثعلب» (ص٣).

للقليل. قال الكسائي: «كنت أتعجب من العرب تقول: لعشر مضين ولإحدى عشرة مضت»[١].

وذكر الفراء تفسيرًا لهذه القاعدة فقال: «إنّ المميز مع جمع الكثرة، وهو ما زاد على العشرة، لما كان واحدًا وحد الضمير، ومع القلة، وهو العشرة وما دونها، لما كان جمعًا جمع الضمير»[٢].

ومن الواضح أن العرب تستعمل الجمع للقلة والمفرد للكثرة في مواطن منها:

١ ـ تمييز العدد كما ذكر الفراء، فإنّ العرب تستعمل الجمع مع القلة، والمفرد مع الكثرة، فيقال: خمسة رجال وعشر نسوة، ويقال: عشرون رجلاً، ومائة رجل، وألف امرأة.

٢ ـ الضمير في التاريخ وغيره كما ذكرنا، نحو (الجذوع انكسرت وانكسرن) ومنها ومنهن، وخلت وخلونَ.

٣ ـ صفة جمع ما لا يعقل، فإن الإفراد يستعمل للكثرة والجمع للقلة، نحو (أيام معدودات، وأيام معدودة)، فإن (معدودة) تدل على أنّ الأيام كثيرة، و(معدودات) للقلة. ونحو (أنهار جاريات، وأنهار جارية)، فإن (جارية) تدلّ على أنّ الأنهار كثيرة، و(جاريات) تدلّ على أنها قليلة.

جاء في (شرح الأشموني): «والأفصح في جمع القلة مما لا يعقل، وفي جمع العاقل مطلقًا المطابقة، نحو: الأجذاع انكسرنَ ومنكسرات، والهندات انطلقنَ ومنطلقات. والأفصح في جمع الكثرة مما لا يعقل الإفراد نحو:

---

(١) «مجالس ثعلب» (٢٢٧).
(٢) «معترك الأقران» (٣/ ٥٨١)، «البرهان» (٤/ ٢٣).

الجذوع انكسرت ومنكسرة»[١].

وجاء في (درة الغواص): «وكذلك اختاروا أيضًا أن ألحقوا بصفة الجمع الكثير الهاء فقالوا: (أعطيته دراهم كثيرة) و(أقمت أيامًا معدودة) وألحقوا بصفة الجمع القليل الألف والتاء فقالوا: أقمت أيامًا معدودات، وكسوته أثوابًا رفيعات»[٢].

٤ ـ اسم الإشارة لغير العاقل، فـ(هؤلاء) للقلة[٣] و(هذه) للكثرة، و(أولئك) للقلة و(تلك) للكثرة. جاء في (معاني القرآن) للفراء: «ويقولون لما بين الثلاثة إلى العشرة: (هن) و(هؤلاء) فإذا جزت العشرة قالوا: (هي) و(هذه) إرادة أن تعرف سمة القليل من الكثير... وقال الله تبارك وتعالى: ﴿إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ...﴾ [الإسراء: ٣٦] لقلّتهن، ولم يقل: (تلك)، ولو قيلت كان صوابًا»[٤].

وقد يعدل إلى غير هذا لضرب من البلاغة، كتنزيل القلة منزلة الكثرة وبالعكس مما يليق به المقام، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿١٨٣﴾ أَيَّامًا مَّعْدُودَٰتٍ﴾ [البقرة: ١٨٣ ـ ١٨٤] فقال: ﴿أَيَّامًا مَّعْدُودَٰتٍ﴾ لتقليلها مع أنها أكثر من عشرة، أي هي قليلة يسيرة بالنسبة إلى قدرتكم واستطاعتكم، ولذا قال بعدها: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥].

---

(١) «الأشموني» (١/ ١٩) وانظر «درة الغواص» (ص٧٦).

(٢) «درة الغواص» (٧٦).

(٣) استعمال (هؤلاء) لغير العاقل قليل، والأكثر استعماله للعاقل، انظر «التصريح» (١/ ١٢٧ ـ ١٢٨)، «حاشية يس على التصريح» (١/ ١٢٧)، «الأشموني» (١/ ١٣٩).

(٤) «معاني القرآن» (١/ ٤٣٥).

وهو من باب التلطف بعباده المؤمنين. وهذا نظير ما نستعمله في كلامنا فنقول لواحد منا وقد أعددنا له أمرًا فيه شيء من الكلفة نريد أن نهونه عليه فنقول: هذا بالنسبة إليك سهل ميسور ، ولا يمر وقت قليل إلا وأنت منجزه ، وبالعكس في مقام التقليل من شأن المخاطب فنقول له: هذا فوق طاقتك ، وأنت لا تستطيع مثل هذا. ولكل مقام مقال.

* * *

نون الوقاية

تلحق نون الوقاية قبل ياء المتكلم المنصوبة بواحد من ثلاثة:

أحدها: الفعل، سواء كان متصرفًا أم جامدًا نحو (أكرمني) و(ذهب الطلاب ما عداني) و(ما أفقرني إلى عفو الله).

الثاني: اسم الفعل نحو (دراكني) بمعنى أدركني، و(تراكني) بمعنى (اتركني)، و(عليكني) بمعنى الزمني.

الثالث: الحرف: نحو (إنّني ولكنّني) وهي جائزة الحذف والذكر مع إنّ وأنّ ولكنّ وكأنّ.

وتلحق أيضًا قبل الياء المجرورة بمن وعن، وقبل ما أضيف إليه لدن[١] نحو ﴿قَدْ بَلَغْتَ مِن لَّدُنِّى عُذْرًا﴾ [الكهف: ٧٦].

وقيل: إنها سميت نون الوقاية لأنها تقي الفعل الكسر[٢].

وقيل: بل سميت بذلك «لأنها تقي من التباس أمر المذكر بأمر المؤنث لو قيل: (أكرمني)، ومن التباس ياء المتكلم بياء المخاطبة فيه، ومن التباس الفعل بالاسم في نحو (ضربي) إذ الضرب اسم للفعل. وقد لحق الكسر الفعل في نحو (أكرمي) ولم يبال به»[٣].

---

(١) انظر «مغني اللبيب» (٣/ ٣٤٤)، «الهمع» (١/ ٦٤)، وانظر «سيبويه» (١/ ٣٨٢).

(٢) «سيبويه» (١/ ٣٨٦)، «الهمع» (١/ ٦٤).

(٣) «الهمع» (١/ ٦٤)، وانظر «حاشية يس على التصريح» (١/ ١١٠).

ولا شك أنّ لنون الوقاية أكثر من وظيفة لغوية ذكر بعضها النحاة ، وأبرز وظائفها هي :

١ - إزالة اللبس بين أمر المخاطب وأمر المخاطبة في نحو : أكرمْني وأكرمي ، واسمعني واسمعي ، وانصرْني وانصري . فإنّ (أكرمْني) أمر للمخاطب بإكرام المتكلم ، و(أكرمي) أمر للمخاطبة ، ولو حذفت نون الوقاية لالتبس أمر المخاطب بأمر المخاطبة .

٢ - إزالة اللبس بين أمر المخاطبة والفعل الماضي المتصل بياء المتكلم نحو : تداركي وتداركَني ، وتعاوري وتعاورَني ، وتحمّلي وتحَملَني ، فإنّ (تداركي) أمر للمخاطبة ، و(تداركَني) فعل ماض ، ولولا النون لالتبس الفعلان ، وكذلك ما بعده .

بل إنّ النون هنا أزالت اللبس بين أمر المخاطب وأمر المخاطبة والفعل الماضي ، فإنّ (تداركي) أمر للمخاطبة ، و(تداركْني) بسكون الكاف أمر للمخاطب ، و(تداركَني) بفتح الكاف فعل ماض ، ولولا النون لالتبست هذه الصيغ بعضها ببعض .

٣ - إزالة اللبس بين الاسم والفعل في نحو : حجري وحجرني ، ونابي ونابني ، وضَرَبي وضربني . فإنّ الحجر في (حجري) اسم مضاف إلى ياء المتكلم ، ونحوه نابي وضرَبي[1] . و(حجرني) فعل بمعنى حبسني ، وكذلك نابني وضربني ، ولولا النون لالتبس الفعل بالاسم .

٤ - إزالة اللبس بين اسم الفعل وغيره من الأسماء في نحو سماعِني وسماعي ، فإنّ (سماعِني) اسم فعل أمر بمعنى اسمعني ، و(سماعي) مصدر

---

(١) الضرب هو العسل الأبيض الغليظ .

للفعل (سمع) مضاف إلى ياء المتكلم ، ونحو قطني وقطي ، وقدني وقدي بمعنى يكفي وحسب ، فالتي بمعنى (يكفي) تكون بالنون وهي اسم فعل ، والتي بمعنى (حسب) هي اسم وتكون بغير نون[١].

٥ ـ إزالة اللبس بين حرف الجر والفعل في نحو خلاي وخلاني ، وعداي وعداني ، فإنّ التي بالنون فعل دون أختها.

٦ ـ ثم هي تفيد زيادة التوكيد في إنّ ، وأنّ ، ولكنّ ، وكأنّ ، نحو إنّي وإنني ، وكأني وكأنني. فقولك : «إنني مسافر غدًا» آكد من قولك : «إنّي مسافر غدًا». وسيأتي بيان ذلك في بابه من الأحرف المشبهة بالفعل. فتبين من ذلك أن لنون الوقاية وظيفة لغوية أهم من كونها تقي الفعل الكسر والله أعلم.

* * *

(١) انظر «التصريح» (١/ ١١٣).

العلم

يطلق العلم على الجبل ، قال تعالى: ﴿ وَلَهُ ٱلْجَوَارِ ٱلْمُنشَـَٔاتُ فِى ٱلْبَحْرِ كَٱلْأَعْلَـٰمِ ﴾ [الرحمن: ٢٤]. ويطلق على الراية وعلى العلامة. والظاهر أنه نقل إلى المصطلح النحوي من هذا المعنى الأخير ؛ لأن العلم علامة على مسماه[١] ، يميز به من غيره .

أقسامه:

ينقسم العلم باعتبار النقل والارتجال إلى منقول ومرتجل .

وباعتبار الإفراد والتركيب إلى مفرد ومركب .

وباعتبار الاسم وغيره إلى اسم وكنية ولقب .

وباعتبار شيوعه وتخصصه إلى علم شخص وعلم جنس .

١ ـ المرتجل والمنقول:

العلم المرتجل: هو ما أطلق أول ما أطلق علمًا ، ولم ينقل إلى العلمية من غيرها. وهو مأخوذ من قولهم: ارتجل الخطبة والقصيدة «إذا أتى بها عن غير فكرة وسابقة روية. واشتقاقه من الرِّجل ، كأن الشاعر والخطيب أنشأهما وهو على رجله في حال الإنشاء»[٢] .

---

(١) انظر «حاشية الصبان» (١/ ١٢٦) ، «حاشية الخضري» (١/ ١٢) ، «ابن يعيش» (١/ ٢٧).

(٢) «ابن يعيش» (١/ ٣٢) ، وانظر «الرضي على الكافية» (٢/ ١٥٥).

والمرتجل على قسمين:

أحدهما: ما لم تقع له مادة مستعملة في الكلام العربي، وذكروا من ذلك فقعسًا.

الثاني: ما استعملت مادته، لكن لم تستعمل تلك الصيغة بخصوصها في غير العلمية، بل استعملت من أول الأمر علمًا، وهذا الثاني هو الكثير[1] في العلم المرتجل وذلك نحو (سعاد) فإنّ مادة (سعاد)، وهي (سعد) موجودة في اللغة، ولكن كلمة (سعاد) لم تستعمل في غير العلم. ونحو (حمدان) فإنّ مادته اللغوية وهي (حمد) مستعملة في اللغة، ولكن هذه اللفظة لم تستعمل في غير العلم، فهو مرتجل.

وأما المنقول فكثير، فقد يكون منقولاً عن اسم جنس نحو صخر وبحر، وقد يكون منقولاً عن اسم مشتق نحو عامر وسليم وعباس، أو عن مصدر نحو فضل وإقبال، أو عن غير ذلك.

٢ ـ الاسم والكنية واللقب:

ينقسم العلم إلى ثلاثة أقسام: الاسم والكنية واللقب.

أما الاسم فهو ما أطلقه الأبوان ونحوهما ابتداء[2] نحو عمر وخالد وعبد الله. والكنية هي ما صدّر بأب، أو أم، أو أخ، أو أخت[3]، نحو أبي عبد الله وأم مازن. وربما أطلق العلم ابتداء كنية، كأن يسمي أب ابنه أبا اليقظان، أو أبا عبيدة.

---

(١) «التصريح» (١/ ١١٥)، وانظر «الرضي على الكافية» (٢/ ١٥٥).

(٢) «حاشية الصبان» (١/ ١٢٧ ـ ١٢٨).

(٣) «ابن عقيل» (١/ ٦٢)، «الصبان» (١/ ١٢٨).

«والكنية من كنيتُ ، أي سترت وعرَّضت ، كالكناية سواء ؛ لأنه يعرض بها عن الاسم. والكنية عند العرب يقصد بها التعظيم.

والفرق بينها وبين اللقب معنى أنّ اللقب يمدح الملقب به أو يذم بمعنى ذلك اللفظ ، بخلاف الكنية فإنه لا يعظم المكنّى بمعناها ، بل بعدم التصريح بالاسم ، فإن بعض النفوس تأنف من أنْ تخاطب باسمها»[١].

وربما كانت الكنية مفيدة للمدح والذم باعتبار معناها ، كأبي جهل وأبي لهب وأبي الفضل ، وأما اللقب فهو ما أشعر بمدح أو ذم[٢] ، فالمدح كزين العابدين ، والذم كأنف الناقة وقفة وقطنة.

الاسم واللقب:

إذا اجتمع الاسم واللقب أُخِّر اللقب عن الاسم نحو (خالد قفة). وإذا كان اللقب أشهر من الاسم جاز البدء به قبل الاسم نحو (المسيح عيسى بن مريم) فإنّ المسيح لا يقع على غير عيسى بن مريم، بخلاف (عيسى) فإنه يقع على عدد كثير ، ولذلك تقدم ألقاب الخلفاء ؛ لأنها أشهر من أسمائهم[٣].

ثم إذا كان الاسم واللقب مفردين أو أولهما مفردًا ، ولم يمنع مانع من الإضافة ، وجبت إضافة الاسم إلى اللقب عند جمهور البصريين[٤] ، فتقول فيمن اسمه (خالد) ولقبه (منشار) مثلاً: (خالدُ منشارٍ).

---

(١) «الرضي على الكافية» (٢/ ١٥٦) ، وانظر «ابن يعيش» (١/ ٢٧).
(٢) «الرضي على الكافية» (٢/ ١٥٦) ، «ابن عقيل» (١/ ٦٢ ـ ٦٣).
(٣) «التصريح» (١/ ١٢٠ ـ ١٢١) ، «حاشية يس على التصريح» (١/ ١٢٠).
(٤) انظر «سيبويه» (٢/ ٤٩) ، «الرضي على الكافية» (٢/ ١٥٦).

ويجوز عند الكوفيين مع الإضافة ، الإتباع والقطع إلى الرفع والنصب[١] ، فتقول عندهم :

هذا خالد منشارٍ ـ بالإضافة .

وهذا خالدٌ منشارٌ ـ بالإتباع .

وهذا خالدٌ منشارًا ـ بالقطع .

وهذا الراجح فيما نرى[٢] .

وأما إذا لم يكونا مفردين ، أو كان الأول غير مفرد ، أو كان مفردًا ولكنه ممتنع من الإضافة ، كأن يكون محلّى بأل ، امتنعت الإضافة ، وجاز لك في اللقب وجهان :

الإتباع على البدلية أو عطف البيان .

والقطع إلى الرفع على تقدير (هو) .

أو القطع إلى النصب على التقدير «أعني»[٣] .

فنقول مثلاً :

أقبل عبد الله فخرُ الدين ـ بالإتباع .

و مررت بعبد الله فخرُ الدين ـ بالقطع إلى الرفع .

و مررت بعبد الله فخرَ الدين ـ بالقطع إلى النصب .

---

(١) انظر «الأشموني» (١/ ١٣٠) .

(٢) انظر «الرضي على الكافية» (٢/ ١٥٦) ، «التصريح» (١/ ١٢٢) .

(٣) انظر «التصريح» (١/ ١٢٢) ، «الرضي على الكافية» (٢/ ١٥٦) .

الفرق بين هذه الأوجه :

تقول فيمن اسمه (خالد) ولقبه (قوس) :

أقبل خالد قوسٍ ـ بالإضافة .

وأقبل خالدٌ قوسٌ ـ بالإتباع .

و مررت بخالدٍ قوسٌ ـ بالقطع إلى الرفع .

و مررت بخالدٍ قوسًا ـ بالقطع إلى النصب .

فما الفرق بين هذه الأوجه في المعنى؟

١ ـ معنى الإضافة :

الذي يبدو أنّ إضافة الاسم إلى اللقب تفيد أنّ الاسم لا يتعين تمامًا إلا بإضافته إلى لقبه ، فهما معًا يعينان الاسم بصورة محددة ، فقولك : (خالد قوسٍ) هو الذي يميز خالدًا من غيره الذي قد يشترك معه في الاسم، فكأنك قلت : صاحب هذا اللقب ، كما تقول : خالدنا وخالدكم ، وسعدنا وسعدكم، ولذلك إذا نكّر اللقب أصبح الاسم نكرة ، فإذا قلت : (هذا خالد قفةَ) كان خالد معرفة ؛ لأنّ (قفة) ـ وهو اللقب ـ معرفة ، وإذا قلت : (هذا خالد قفةٍ) كان خالد نكرة ؛ لأن (قفة) ـ وهو لقبه ـ نكرة ، ويدل على تنكيره تنوينه، كما تقول : (رأيت إسماعيل وإسماعيلاً آخر) فإن (إسماعيل) الأول معرفة ، والثاني نكرة ، أي رأيت شخصًا من الشخوص اسمه إسماعيل .

فمعنى (رأيت خالد قفةَ) رأيت خالدًا الملقب بهذا الاسم .

ومعنى (رأيت خالد قفةٍ) رأيت شخصًا اسمه خالد ، ولقبه قفة ، وهذا الشخص لا يعرفه المخاطب . جاء في (كتاب سيبويه) : «إذا لقبت مفردًا بمفرد أضفته إلى الألقاب ، وهو قول أبي عمرو ويونس والخليل ، وذلك قولك :

هذا سعيدُ كُرْزٍ ، وهذا قيس قفةَ قد جاء ، وهذا زيد بطةَ. فإنما جُعلت (قفة) معرفة ؛ لأنك أردت المعرفة التي أردتها إذا قلت: (هذا قيسٌ) فلو نوّنت (قفة) صار الاسم نكرة ؛ لأن المضاف إنما يكون معرفة ونكرة بالمضاف إليه»[١].

وجاء في (شرح ابن يعيش): «فإذا أضفت الاسم إلى اللقب صار كالاسم الواحد وسلب ما فيه من تعريف العلمية ، كما إذا أضفته إلى غير اللقب نحو (زيدكم) فصار التعريف بالإضافة ، وجعلت الألقاب معارف ؛ لأنها قد جرت مجرى الأعلام ، وخرجت عن التعريف الذي كان لها بالألف واللام قبل التلقيب ، كما أنا إذا قلنا: (الشمس) كان معرفة بالألف واللام ، وإذا قلنا: (عبد شمس) كان من قبيل الأعلام.

فإن قيل: كيف جازت إضافة الاسم إلى اللقب وهما كشيء واحد ، وهل هو إلا إضافة الشيءِ إلى نفسه؟

فالجواب: أنّ العلم إذا أضيف إلى اللقب وابتزوا ما فيه من تعريف العلمية صار للمسمى لا غير ، والمسمى يضاف إلى الاسم نحو ذات مرة وذا صباح»[٢].

وجاء فيه: «فأما إضافة الاسم إلى اللقب نحو سعيد كرز ، وقيس بطة ، فذلك جائز غير ممتنع وإن كانا لعين واحدة ، وذلك من قبل أنّه لما اشتهر باللقب حتى صار هو الأعرف ، وصار الاسم مجهولاً كأنّه غير المسمى بانفراده ، اعتقد فيه التنكير ، وأضيف إلى اللقب للتعريف ، وجعلوا الاسم مع اللقب بمنزلة ما أضيف ، ثم سمي به ، نحو عبد الله ، وعبد الدار ، وكان

---

(١) «سيبويه» (٢/ ٤٩).

(٢) «ابن يعيش» (١/ ٣٣).

اللقب أولى أن يضاف إليه لأنه صار أعرف»[١].

فالإضافة تفيد أن المضاف والمضاف إليه معًا يعينان الاسم ويوضحانه.

٢ ـ معنى القطع:

يفيد القطع أنّ المسمى قد اشتهر باللقب المذكور، بحيث يعلمه كلّ أحد، فإذا قلت: (رأيت عليًا زينُ العابدين) علم من ذلك اشتهار علي بهذا اللقب شهرة لا تخفى على أحد.

ولا يراد من اللقب المقطوع مجرد تمام توضيح العلم؛ لأن العلم إذا كان لا يتعين إلّا باللقب فإنّه لا يجوز قطع لقبه؛ لأنّه لا قطع مع الحاجة، وهذا نظير الصفة المقطوعة، فإنّ النعت المقطوع يفيد أن المنعوت اشتهر بهذه الخصلة، وأنّ المخاطب يعلم من اتصافه بها ما يعلمه المتكلم، ولا يصح القطع في النعوت إذا كان المنعوت لا يتضح إلّا بالنعت[٢] كما سنوضحه في باب النعت.

وللقطع دلالة أخرى وهي الإشارة إلى معنى اللقب، وهو المدح أو الذم، فإذا قلت: (أقبل خالدٌ سيفَ الله) لم تُرد تعريف العلم أو تخصيصه، بل الإشارة إلى مدحه أيضًا، وقد ذكر هذا الرضي فقال: إنّ قطع اللقب إلى الرفع أو النصب إنّما هو لكونه متضمنًا للمدح أو الذم[٣].

فالقطع إذن يدلّ على أمرين:

الأول: اشتهار العلم باللقب اشتهارًا بينًا بحيث لا يخفى على أحد.

---

(١) «ابن يعيش» (٣/ ٩)، وانظر «الأصول لابن السراج» (٢/ ٧).
(٢) انظر «الرضي على الكافية» (١/ ٣٤٦).
(٣) انظر «الرضي على الكافية» (١/ ٣١٢ ـ ٣١٣، ٢/ ١٥٦).

الثاني : الإلماح إلى معنى اللقب وهو المدح والذم .

ثم إن القطع إما أن يكون إلى الرفع أو إلى النصب ، فتقول : «مررت بخالدِ سيفَ الله» بالنصب ، أو (سيفُ الله) بالرفع ، والقطع إلى الرفع أقوى من القطع إلى النصب ؛ لأنّ القطع إلى الرفع بتقدير اسم مبتدأ ، وأما القطع إلى النصب فيكون بتقدير فعل ، والاسم أقوى من الفعل وأثبت. فإذا كنت مادحًا باللقب كنت بالقطع إلى الرفع أمدح ، وإذا كنت ذامًّا كنت بالقطع إلى الرفع أذمّ .

فالقطع إلى الرفع يدل على زيادة اشتهار العلم بلقبه والزيادة في مدحه أو ذمه كما سنوضح ذلك في بابه .

٣ ـ معنى الإتباع :

وأما الإتباع فيراد به تمام التوضيح والتعيين. جاء في (شرح الرضي على الكافية) أنّ اللقب إنما يتبع الاسم عطف بيان لكونه أشهر(١) .

وهذا نظير الصفة والموصوف ، فإنّ الصفة إذا أتبعت لا تدلّ نصًّا على أنّ الصفة عرف بها الموصوف، وأنّ المخاطب يعلمها كما يعلمها المتكلم ، بل قد يؤتى بها لتوضيح الموصوف ، ولولا هي لالتبس بشخص آخر ، فإن قولك : (مررت بمحمد الخياط) قد يكون لفصل محمد هذا من شخص آخر اسمه محمد، وهو غير خياط، فلا يتعين محمد إلاّ بنعته ، وفي مثل هذه الحال لا يجوز القطع. وكذلك اللقب فإنه قد لا يتضح العلم ويتميز من شخص آخر إلاّ بلقبه ، وفي هذه الحال لا يصح قطعه .

ثم إن معنى المدح والذم في اللقب التابع قد يأتي من معنى اللقب اللغوي لا من قصد المدح والذم ، وإيضاح ذلك أنك تقول : (مررت بمحمد الفقيه)

---

(١) «الرضي على الكافية» (٢/ ١٥٦).

إذا أردت تمييز محمد هذا من محمد آخر غير فقيه، فيكون (الفقيه) نعتًا لغرض التوضيح ، ولا يجوز قطعه لأنه لا يتعين إلا به ، ثم إنك ههنا لم ترم إلى مدح محمد ، بل أردت تمييزه ، ولكنّ النعت فيه مدح محمد بطريقة غير مقصودة، وذلك بدلالة النعت اللغوية وهي الفقه، أما إذا قلت: (مررت بمحمد الفقيهُ) بالقطع ، فإنك أردت مدحه بصورة مباشرة بهذه الخصلة وجعلته مشهورًا بها ، وكذلك اللقب فإنّ القطع يرمي إلى الإشارة إلى المدح والذم ويدلّ أيضًا على اشتهاره بهذا اللقب.

ولا يفهم من قولنا هذا أن الإتباع يفيد دائمًا أنّ الموصوف غير مشتهر بالصفة ، أو أنّ الصفة تكون دومًا للتوضيح والتمييز بين الأشخاص ، بل قد يكون الموصوف مشهورًا بالصفة مع الإتباع ، وقد يكون غير معروف به.

وللنعت التابع أغراض أخرى غير التوضيح والتمييز بين المذكورين ، كالمدح والذم والتوكيد وغير ذلك من الأغراض مما سنوضحه في باب النعت ، ولكنّا نقول: إن القطع يفيد ذلك نصًا ، بخلاف الإتباع فإنه قد يفيده وقد لا يفيده.

يتبين من هذا:

١ ـ أنّ القطع يدلّ على أنّ العلم اشتهر باللقب أكثر من الإتباع.

٢ ـ أن القطع يراد به الإشارة إلى معنى اللقب بصورة مقصودة ، وأما الإتباع فقد يراد به ذلك ، وقد يراد به غير ذلك كالتوضيح وغيره ، فلا يكون المدح هو القصد الأول.

* * *

٣ ـ علم الشخص وعلم الجنس

العلم على قسمين: علم شخص وعلم جنس.

فعلم الشخص: هو ما وضع لواحد من أفراد الجنس نحو أحمد وإبراهيم وفاطمة وبغداد والنيل.

وعلم الجنس: هو ما وضع للجنس بأسره، كقولهم للأسد أسامة، وأبو الحصين وثعالة للثعلب. فأسامة علم على كل أسد، وأبو الحصين وثعالة علم كل ثعلب. وربما لم يعرف للجنس غير العلم كابن آوى وابن عرس.

وعلم الجنس شبيه بعلم الشخص من حيث الأحكام اللفظية، فهو يصح الابتداء به نحو (أسامة أشجع من الضبع)، ويصح مجيء الحال منه نحو (هذا ثعالة مدبرًا). ويمنع من الصرف إذا كان له سبب آخر مع العلمية نحو أسامة وثعالة، فهما ممنوعان من الصرف للعلمية وتاء التأنيث، وغير ذلك من الأحكام(١).

وأما من حيث المعنى فإن علم الجنس كالنكرة من حيث دلالته على أفراد الجنس عامة، فأسامة يطلق على كل أسد، وثعالة يطلق على كل ثعلب.

وفرقوا بين علم الجنس كأسامة، واسم الجنس كأسد، بأن قالوا إن (أسامة) تعني كلمة (أسد) معرّفة لا منكرة، فهي بمعنى (الأسد)، لا بمعنى (أسد)، فقولهم: (أسامة أجرأ من ثعالة) معناه (الأسد أجرأ من الثعلب) وليس معناه (أسد أجرأ من ثعلب). فأسامة إذن كالمعرّف بأل الجنسية؛ لأنها تطلق

---

(١) انظر «سيبويه» (١/ ٢٦٥)، «ابن يعيش» (١/ ٢٥).

على الجنس عمومًا ، وربما أطلقت على واحد من أفراده فتقول : (قتل أسامة) لأسد خاص يعرفه المخاطب .

جاء في (**شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ**) لابن مالك: «وقد وضعوا لبعض الأجناس أعلاماً أعطوها في اللفظ ما للأعلام الشخصية . . .

فمن ذلك قولهم للأسد: أسامة ، فإنهم يعنون به ما يعنى بالأسد العام إذا قيل : (الأسد مخوف) ، أو بالأسد الخاص إذا قيل : (قتل الأسد) لأسد معلوم .

فأسامة صالح للمعنيين ، إلاّ أنّ الأسد لا يدل على أحدهما إلاّ مقرونًا بأل أو ما يقوم مقامها ، وأسامة يدل عليهما بنفسه»[١] .

إن علم الجنس كالمعرف بأل ، فالمعرف بأل قد يكون للجنس كقولهم : (الحصان أسرع من الحمار) ، وقد يكون للعهد كقولك: (بعت الحصان) لحصان معهود معلوم ، وكذلك علم الجنس ، غير أنّ الأصل في علم الجنس أنْ يكون للجنس عمومًا ، وربما استعمل لواحد من أفراد الجنس ، ولذلك قالوا: إنّ اسم الجنس كأسد وحمار وثعلب إنّما هو موضوع لآحاد أفراد الجنس ، وأما علم الجنس فهو موضوع لحقيقة الجنس .

جاء في (**شرح الأشموني**): «قال بعضهم : والفرق بين أسد وأسامة أنّ أسدًا موضوع للواحد من آحاد الجنس لا بعينه في أصل وضعه ، وأسامة موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن. فإذا أطلقت أسدًا على واحد أطلقته على أصل وضعه ، وإذا أطلقت أسامة على واحد فإنما أردت الحقيقة»[٢] .

وقد أوضح الفرق بينهما سيبويه فقال: «ومن ذلك ابن قترة ، وهو ضرب من الحيات ، فكأنهم إذا قالوا : (هذا ابن قترة) فقد قالوا: هذا الحية الذي من

---

(١) «شرح عمدة الحافظ» (١٤٠) ، وانظر «الرضي على الكافية» (٢/ ١٤٩).
(٢) «الأشموني» (١/ ١٣٦ ـ ١٣٧) ، وانظر للتفريق بينهما «الهمع» (١/ ٧٠).

أمره كذا وكذا ، وإذا قالوا: (بنات أوبر) فكأنهم قالوا هذا الضرب الذي من أمره كذا وكذا من الكمأة»[١].

يريد بذلك أن يبين أن علم الجنس إنما يطلق على ما عرف واشتهر بأمر معين أو صفات معينة ، ويوضح ذلك قوله : «فكأنهم قالوا : هذا الضرب الذي من أمره كذا وكذا» أي هذا هو الحيوان المشهور بكذا وكذا. وكذا قولهم: (هذا أسامة) فكأنهم قالوا هذا هو الحيوان المشهور المعروف بالجرأة. فهو ـ أي علم الجنس ـ يحيلك إلى ما تعرفه عن هذا الحيوان.

استخلاص الأوصاف من الأعلام

قد يشتهر علم من الأعلام بصفة من الصفات فيذكر بقصد استحضار صفته، لا بقصد ذكر المسمى ، وذلك كاشتهار حاتم بالجود، وفرعون بالتجبر، وقارون بالغنى، وعنترة بالشجاعة، فيقال : (هو حاتم هذا العصر) أي هو جواد هذا العصر، ويقال : (هو فرعون الأمة) أي الظالم المتجبر فيها.

والنحاة في نحو هذا على تأويلين :

الأول: أن تقدّر كلمة (مثل) فيكون المعنى في قولنا (هو حاتم جودًا) هو مثل حاتم.

الثاني: أن تستخلص الصفة التي اشتهر بها صاحب العلم فيقال: هو جواد ، أو هو ظالم.

جاء في (الخصائص) في قول الشاعر :

أنا أبو المنهالِ بعضُ الأحيان ... ليس عليّ حَسَبي بضؤلانِ

«يحتمل أمرين :

---

(١) «سيبويه» (١/ ٢٦٤).

أحدهما: أن يكون أراد: أنا مثل أبي المنهال...

والآخر: أن يكون قد عُرف من أبي المنهال هذا الغناء والنجدة، فإذا ذكر فكأنه قد ذكرا، فيصير معناه إلى أنه كأنه قال: أنا المغني في بعض الأحيان... أفلا تراك كيف انتزعت من العلم الذي هو (أبو المنهال) معنى الصفة والفعلية... وقد مر بهذا الموضع الطائي الكبير فأحسن فيه واستوفى معناه فقال:

فلا تحسبنْ هندًا لها الغدرُ وحدها سجيةُ نفسٍ كلُّ غانيةٍ هندُ

فقوله: (كل غانية هند) متناه في معناه، وآخذ لأقصى مداه. ألا ترى أنه كأنه قال: كل غانية غادرة أو قاطعة أو خائنة أو نحو ذلك... ومنه قول الآخر:

إن الذئابَ قد اخضرّت براثنُها والناسُ كلُّهم بكرٌ إذا شبعوا

أي إذا شبعوا تعادوا وتغادروا لأن بكراً هكذا فعلها»[1].

وجاء في (شرح الرضي على الكافية) في تأويل العلم بالنكرة؛ «ولتأويله بالمنكّر وجهان:

إما أنْ يقدّر مضاف هو (مثل) فلا يتعرف بالإضافة لتوغله في الإبهام...

وإما أنْ يجعل العلم لاشتهاره بتلك الخلة، كأنّه اسم جنس موضوع لإفادة ذلك المعنى... وهذا كما قالوا: (لكلِّ فرعون موسى) أي لكلِّ جبار قهار، فيصرف فرعون وموسى لتنكيرهما بالمعنى المذكور»[2].

والتقدير الثاني أرجح، ألا ترى أنه لا يحسن تقدير (مثل) في كثير من

---

(١) «الخصائص» (٣/ ٢٧٠ ـ ٢٧٢).

(٢) «الرضي على الكافية» (١/ ٢٨٣).

التعبيرات ، فلا يقال في قولنا «هو حاتم هذا العصر»: هو مثل حاتم هذا العصر ، ولا في قولنا: هو فرعون الأمة: هو مثل فرعون الأمة ، ولا في «لا عمر مثله»: لا مثل عمر مثله.

تنكيره:

قد ينكّر العلم لاشتراك أكثر من واحد في اسمه ، فيكون كسائر النكرات في قبوله أل والإضافة وغير ذلك ، ويدل على ذلك أمور أبرزها:

١ ـ **تثنيته وجمعه**: إذا ثني العلم أو جمع أصبح نكرة بعد أن كان معرفة ، ولهذا تدخل عليه الألف واللام فيقال: (أقبل المحمدان) و(أقبل المحمدون) فإن قلت (أقبل محمدان) كان نكرة ، والمعنى أنه جاء رجلان اسم كل واحد منهما محمد ، بخلاف قولك: (جاء محمد) فإنه معرفة. جاء في (كتاب سيبويه): «فإن قلت: هذان زيدان منطلقان، وهذان عمران منطلقان، لم يكن هذا الكلام إلّا نكرة ، من قبل أنك جعلته من أمة كل رجل منها زيد وعمرو، وليس واحد منهما أولى به من الآخر... ألا ترى أنك تقول: هذا زيدٌ من الزيدين ، أي هذا واحد من الزيدين ، فصار كقولك: هذا رجل من الرجال...

وأما قولهم: أعطيكم سنّة العُمَرين ، فإنما أدخلت الألف واللام على عمرين وهما نكرة فصارا معرفة بالألف واللام»[1].

٢ ـ **تنوينه**: إذا كان لا يقبل التنوين ، كأن يكون مبنيًا أو ممنوعًا من الصرف ، فإذا قلت: (مررت بنفطويهٍ) كان نفطويه نكرة، أي مررت بشخص اسمه نفطويه، بخلاف ما إذا قلت: (مررت بنفطويه) بلا تنوين.

(١) «سيبويه» (١/ ٢٦٨) ، وانظر «ابن يعيش» (١/ ٤٦).

ونحوه (أقبلت حذام وحذامٌ أخرى) فإنّ حذام المنونة نكرة ، بخلاف غير المنونة ، ومعنى الكلام: أقبلت حذامِ وامرأة أخرى اسمها حذام. وكذا إذا قلت: (أقبل إبراهيمٌ). جاء في (شرح ابن يعيش): «فإذا قلت: (لقيت أحمدًا) فقد أعلمته أنك مررت بواحد ممن اسمه أحمد، وإذا قلت: (أحمد) بغير تنوين فأنت تعلمه أنك مررت بالرجل الذي اسمه أحمد وبينك وبينه عهد فيه وتواضع. والتنوين هو الدال على ذلك»[١].

وليس معنى ذلك أنّ المنصرف لا ينكر، بل قد يكون نكرة ، ولكن المبني والممنوع من الصرف يدل التنوين على تنكيرهما ، بخلاف المنصرف ، فإن التنوين لا يدل على ذلك ، وإنما يدل عليه السياق ، كما إذا قلت: رأيت محمدًا من المحمدين، ورأيت زيدًا من الزيدين[٢] ، وما من زيد كزيد بن ثابت[٣].

٣ ـ الإضافة: قد يشترك في الاسم أكثر من شخص فيكون نكرة ، فلا يتميز إلّا بالإضافة نحو (رأيت خالدكم) ، و(هذا خالدنا) ، قال الشاعر:

لشتانَ ما بين اليزيدينِ في الندى يـزيـدُ سُلَيـمٍ والأغـرّ بـن حـاتـمِ
يـزيـدُ سليـمٍ سـالـمُ المـالِ والفتـى فتـى الأزدِ لـلأمـوالِ غيـر مسـالـمِ

جاء في (شرح ابن يعيش): «اعلم أنّ العلم الخاص لا يجوز إضافته ولا إدخال لام التعريف فيه لاستغنائه بتعريف العلمية عن تعريف آخر ، إلّا أنه ربّما شورك في اسمه ، أو اعتقد ذلك ، فيخرج عن أن يكون معرفة ويصير من أمة كل واحد له مثل اسمه ، ويجري حينئذ مجرى الأسماء الشائعة، نحو رجل

(١) «ابن يعيش» (٩/ ٢٩) ، وانظر «الرضي على الكافية» (٢/ ١٤٣).
(٢) انظر «سيبويه» (١/ ٢٦٨).
(٣) انظر «الهمع» (١/ ٧٣).

وفرس ، فحينئذ يجترأ على إضافته وإدخال الألف واللام عليه كما يفعل ذلك في الأسماء الشائعة. فالإضافة نحو قولك: زيدكم وعمركم ، وقد أنشدوا أبياتًا تشهد بصحة الاستعمال ، ومن ذلك قول الشاعر:

علا زيدُنا يوم النَّقا رأسَ زيدِكمْ   بأبيضَ ماضي الشَّفرتينِ يمانِ»[١]

وذكر رضيِ الدين الإستراباذي أنَّ العلم قد يضاف مع بقائه على تعريفه ، نحو ربيعة الفَرَس ، وزيد الخيل ، جاء في (شرح الرضي على الكافية): «وعندي أنه يجوز إضافة العلم مع بقاء تعريفه ، إذ لا منع من اجتماع التعريفين إذا اختلفا ، كما ذكرنا في باب النداء ، وذلك إذا أضيف العلم إلى ما هو متصف به معنى نحو (زيد الصدقِ) ويجوز ذلك وإن لم يكن في الدنيا إلاّ زيد واحد. ومثله قولهم: مضر الحمراء ، وأنمار الشاء ، وزيد الخيل ، فإن الإضافة فيها ليست للاشتراك المتفق»[٢].

وظاهر أن في الإضافة هذه معنى لا يؤديه الإفراد ، ففي الإضافة زيادة توضيح ، ألا ترى فرقًا بين قولنا: مضر ، ومضر الحمراء ، وزيد ، وزيد الخيل ، فإن الإضافة أكسبت العلم توضيحًا لا يؤديه القطع عن الإضافة كما هو ظاهر.

صحيح أنّ الإضافة قد تكون لغير التعريف ، وذلك كما إذا كان العلم لا يشاركه فيه غيره ، نحو قولنا: عراق الخير ، وبغداد الرشيد ، وليس في الدنيا غير عراق واحد ، وبغداد واحدة ، فالإضافة ههنا ليست لغرض التعريف ، بل لتخصيص المضاف بأمر من الأمور. فالإضافة في الأكثر تكون للتعريف ، وقد تكون لغير التعريف أيضًا.

---

(١) «ابن يعيش» (١/ ٤٤) ، وانظر «المقتضب» (٢/ ١٦٤ ـ ١٦٥).
(٢) «الرضي على الكافية» (١/ ٣٠٠).

٤ ـ **التعريف بأل**: وهذا لا يكون في المثنى والجمع فقط، بل قد يكون في المفرد أيضًا ، كقولهم: «إذا ذكر جماعة اسم واحد منهم زيد فيقول المجيب: فما بين الزيد الأول والزيد الآخر؟ وهذا الزيد أشرف من ذلك الزيد»(١).

وليس معنى ذلك أن كل ما دخل عليه (أل) من الأعلام هو نكرة ، بل ربما تدخل (أل) على العلم لمحًا للأصل لا معرفة كما سنذكر ذاك.

٥ ـ **وقوعه بعد ما يختص بالنكرات**، كـ(لا) النافية للجنس، و(من) الاستغراقية الزائدة، و(رُبّ) وذلك نحو قولك: (ما من خالدٍ كخالد بن الوليد) و(لا عمرَ أفضل من عمر بن الخطاب) و(رُبّ زيدٍ أحسن من زيد) و(كم من هيثم مثل هيثمكم عندنا). جاء في (الهمع): «قد ينكر العلم تحقيقًا نحو (رأيت زيدًا من الزيدين)، و(ما من زيد كزيد بن ثابت)، أو تقديرًا كقول أبي سفيان (لا قريشَ بعد اليوم)، وقول بعض العرب (لا بصرةَ لكم) وحينئذ يثنى ويجمع وتدخله (أل) ويضاف»(٢).

وجاء في (شرح الرضي على الكافية): «وقد ينكر العلم قليلاً ، فإما أنْ يستعمل بعد على التنكير(٣) نحو (رُبَّ زيدٍ لقيته)، وقولك: (لكل فرعون موسى) لأنّ (ربّ) و(كل) من خواص النكرات. أو يُعرَّف وذلك بأن يؤوَّل بواحد من الجماعة المسماة به ، فيدخل عليه اللام ، كقوله:

رأيتُ الوليدَ بنَ اليزيدِ مباركًا ... شديدًا بأعباءِ الخلافةِ كاهلُهْ

---

(١) «ابن يعيش» (١/ ٤٥).

(٢) «الهمع» (١/ ٧٣).

(٣) كذا في المطبوع ، ولعل الأصل (بعد علم التنكير) لأن رب وكلا من أعلام التنكير ، أي من دلالاته.

أو الإضافة نحو قوله:

علا زيدُنا يوم النَّقا رأسَ زيدِكم بأبيضَ ماضي الشفرتينِ يمانِ»(١)

لمح الأصل:

قد تدخل (أل) على العلم المنقول للمح الأصل، ومعنى لمح الأصل: الالتفات إلى المعنى الذي نقل عنه العلم، وذلك نحو قولك: العباس، والحارث، والنعمان، والفضل، فالعباس يشير إلى معنى العبوس، والحارث إلى الحراثة، والنعمان إلى الدم؛ لأن النعمان هو الدم، وهكذا. فقولك: (جاء عباس) يشير إلى العلم لا إلى معناه، وأما قولك: (جاء العباس) فإنه يشير إلى معنى العبوس، كأنك قلت: جاء الذي يعبس كثيرًا.

وقولك: (أقبل حسن) لا تشير فيه إلى معنى العلم، وأما إذا قلت: (أقبل الحسن) فإنك تشير إلى معنى العلم وهو الحسن، وكذلك ما بعده. جاء في (شرح ابن عقيل): «وأشار بقوله: «للمح ما قد كان عنه نقلا» إلى أن فائدة دخول الألف واللام الدلالة على الالتفات إلى ما نقلت عنه من صفة أو ما في معناها.

وحاصله أنك إذا أردت بالمنقول من صفة ونحوه إنما سمي به تفاؤلاً بمعناه أتيت بالألف واللام للدلالة على ذلك، كقولك: (الحارث) نظرًا إلى أنه إنما سمي به للتفاؤل وهو أنه يعيش ويحرث، وكذا كل ما دل على معنى وهو مما يوصف به في الجملة، كفضل ونحوه. وإن لم تنظر إلى هذا ونظرت إلى كونه علمًا لم تدخل عليه الألف واللام، بل تقول: فضل وحارث ونعمان. فدخول الألف واللام أفاد معنى لا يستفاد بدونهما، فليستا بزائدتين، خلافًا لمن

---

(١) «الرضي على الكافية» (٢/ ١٥٣).

زعم ذلك. وكذلك أيضًا ليس حذفهما وإثباتهما على السواء كما هو ظاهر كلام المصنف، بل الحذف والإثبات ينزل على الحالتين اللتين سبق ذكرهما، وهو أنه إذا لمح الأصل جيء بالألف واللام، وإن لم يلمح لم يؤت بهما»[١].

والباب كله سماعي عند النحاة يقتصر على ما ورد «فلا يجوز في نحو محمد وصالح ومعروف أن يقال فيها: المحمد والصالح والمعروف حال العلمية؛ لأنه لم يسمع»[٢].

والذي يبدو لي أنّه جائز في كلّ علم منقول إذا أردت لمح أصله، فتقول فيمن اسمه (صفوان) إذا أردت أن اسمه مطابق لمعناه: أقبل الصفوان، بمعنى أقبل الصخر، وتقول فيمن اسمه (محمود) وقد حقق معنى اسمه، وأردت أن تلمح إلى ذلك: (أقبل المحمود) أي الذي يحمده الناس، فإذا أردت لمح أصل المعنى جاز ذلك في كل علم منقول، اللهم إلاّ إذا كان منقولاً عما لا يقبل (أل) كيزيد ويشكر[٣]، فإنه لا يجوز أن تدخل عليه (أل). وكذلك العلم المرتجل فإنه لا يجوز إدخال (أل) عليه لمحًا للأصل؛ لأنه ليس له أصل فيلمح.

العلم بالغلبة:

قد يغلب المعرف بأل، أو المعرف بالإضافة على بعض المسمَّين به، فيصير علمًا له دون غيره، فإذا أطلق لم ينصرف الذهن إلى غيره، وذلك كالمدينة، فإنها في الأصل معرّف (مدينة) وهي اسم جنس يطلق على كل

---

(١) «ابن عقيل» (١/ ٨٦ ـ ٨٧)، وانظر «التصريح» (١/ ١٥٢).
(٢) «التصريح» (١/ ١٥٢)، «الأشموني» (١/ ١٨٣).
(٣) «الأشموني» (١/ ١٨٣).

مدينة من مدن الأرض ، ثم اختصت بمدينة الرسول ﷺ دون غيرها من المدن ، وكالأعشى «فإنه في الأصل لكل من لا يبصر ليلاً ، ثم غلب على أعشى همدان»[١] . وكقولك : «فلان بن الصعِق ، والصعِق في الأصل صفة تقع على كل من أصابه الصعَق ، ولكنه غلب عليه حتى صار علمًا بمنزلة زيد وعمرو ، وقولهم : (النجم) صار علمًا للثريا»[٢] .

وكالجاحظ فإنه غلب على عمرو بن بحر دون غيره من الجَحَظة ، والطبري فإنه غلب على محمد بن جرير دون غيره من أهل طبرية ، والبخاري فإنه غلب على محمد بن إسماعيل دون غيره ، وهكذا .

ومن المعرف بالإضافة نحو ابن عمر ، وابن عباس ، وابن مسعود ، فإنها غلبت على العبادلة دون غيرهم من إخوتهم[٣] ، ونحو ابن الناظم ، فإنه أصبح علمًا على محمد بن محمد بن مالك النحوي دون غيره من أبناء نظمة الشعر .

كنايات الأعلام :

يكنى عن أعلام الأناسيّ بفلان للمذكر ، وفلانة للمؤنث ، قال تعالى : ﴿ لَيْتَنِي لَمْ أَتَّخِذْ فُلَانًا خَلِيلًا ﴾ [الفرقان : ٢٨] ، وقولهم : أبو فلان وأم فلان ، كناية عن الكنى نحو أبي محمد وأم سليم ، ولا يدخلهما الألف واللام . فإذا كنوا عن أعلام البهائم أدخلوا الألف واللام فقالوا : الفلان والفلانة .

وهن ، وهنة ، كنايتان عن اسم الجنس غير العلم ، فهن بمعنى رجل ، وهنة بمعنى امرأة ، تقول : يا هن أقبل ويا هنة أقبلي[٤] .

---

(١) «التصريح» (١/ ١٥٣) .
(٢) «سيبويه» (١/ ٢٦٧) .
(٣) «ابن يعيش» (١/ ٤٠) ، «التصريح» (١/ ١٥٣) .
(٤) «ابن يعيش» (١/ ٤٨) ، «الرضي على الكافية» (٢/ ١٥٤) ، «القاموس المحيط (هنو)» (٤/ ٤٠٤) .

ففلان كناية عن العلم ، وهن كناية عن النكرة .

الوصف بابن وابنة :

إذا وصف العلم بـ (ابن) مضافًا إلى علم حذف تنوينه ، سواء كان العلم اسمًا أم كنية أم لقبًا ، فتقول : (أقبل محمدُ بن سعيد) و(أقبل محمدُ بن أبي حفصة) و(أقبل محمدُ بن نور الدين) بحذف التنوين من محمد[١] في كل هذه الجمل ، وتحذف ألف (ابن) والحالة هذه خطًا[٢] . فإن لم يلِ كلمة (ابن) علم ، أو لم تل علماً بقي العلم على تنوينه ، ولم تحذف ألف (ابن) في الخط فتقول : (أقبل محمدٌ العالم ابن سعيد) و(أقبل محمدٌ ابن العالم سعيد) و(أقبل محمدٌ ابن أخيك) .

فإن لم يوصف العلم بكلمة (ابن) لم يحذف التنوين ، تقول إذا أخبرت (محمدٌ ابن سعيد) ، وتقول : حسبت محمدًا ابن سعيد[٣] .

وقد ذكروا أن سبب حذف التنوين هو أن العرب جعلوا الاسمين كالاسم الواحد ، جاء في (شرح الرضي على الكافية) : «أن التنوين إنما حذف في الموصوف لكونه مع الصفة كاسم واحد ، والتنوين علامة التمام ، وليست هذه العلة موجودة في المبتدأ مع خبره»[٤] .

ومن هذا يتبين أن قولك : (محمدُ بن سعيد) كالكلمة الواحدة ولا يتم

---

(١) انظر «سيبويه» (٢/ ١٤٧) ، «الرضي على الكافية» (٢/ ٤٤٦) ، «ابن يعيش» (٢/ ٥ ـ ٦) .

(٢) «الرضي على الكافية» (٢/ ٤٤٦) ، «التصريح» (٢/ ١٧٠) .

(٣) انظر «الرضي على الكافية» (٢/ ٤٤٦) ، «ابن يعيش» (٢/ ٦) ، «التصريح» (٢/ ١٧٠) .

(٤) «الرضي على الكافية» (٢/ ٤٤٦) ، وانظر «ابن يعيش» (٢/ ٥) .

الكلام به ، بخلاف قولك : (محمدٌ ابن سعيد) فإنه جملة ، وقد تم الكلام به . وكذا قولك : (حسبت محمدَ بن سعيد) فإنه ليس بجملة ولا يتم الكلام به حتى تقول مثلاً : (حسبت محمد بن سعيد مسافرًا) ، بخلاف قولك : (حسبت محمدًا ابن سعيد) فإنه جملة وتم الكلام به .

وحكم (ابنة) كحكم (ابن) دون كلمة (بنت) فتقول : (أقبلت هندُ بنة عتبة) بحذف التنوين ، و(أقبلت هندٌ بنت عتبة) فيمن صرف هندًا ، قال سيبويه : لأنه في ابن وابنة يلتقي ساكنان : التنوين والباء ، دون بنت[1] .

والذي يبدو لي أن ليست هذه هي العلة ؛ لأنه قد يلتقي الساكنان في غير الوصف ، نحو (خالدٌ ابن سعيد) ، قال تعالى : ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ﴾ [التوبة : ٣٠] ولا يحذف التنوين ، وإنما هو لجعل الاسمين كالاسم الواحد كما أسلفنا ، ويدلك على ذلك حذف الألف من كلمة (ابن) ، وأما الحذف مع (ابنة) دون (بنت) فلأنّ (ابنة) تشاكل لفظ (ابن) والله أعلم .

* * *

---

(١) انظر «سيبويه» (٢/ ١٤٧ ـ ١٤٨) ، «الرضي على الكافية» (٢/ ٤٤٦ ، ١/ ١٥١) .

اسـم الإشـارة

الأصل في أسماء الإشارة أن يشار بها إلى الأشياء المشاهدة المحسوسة، نحو (هذا الفتى أكبر من هذا) واستعماله في غير المشاهد وفي غير ما يدركه الحس مجاز لتنزيله منزلة المحسوس المشاهد[1] ، وذلك نحو ﴿ وَتِلْكَ ٱلْجَنَّةُ ٱلَّتِيٓ أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ [الزخرف: ٧٢] ، ونحو (أعجبني هذا الرأي) فالجنة غير مشاهدة ، والرأي غير محسوس ولا مشاهد.

أغراض الإشارة:

أبرز أغراض الإشارة هي :

١ ـ تمييز الشيء المقصود أكمل تمييز بالإشارة المحسوسة إليه ، نحو (أريد هذا) و(بكم ذاك؟).

٢ ـ تنزيل الأشياء المعقولة أو غير المشاهدة منزلة الأشياء المحسوسة المشاهدة، نحو ﴿ إِنَّمَا ذَٰلِكُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَآءَهُۥ ﴾ [آل عمران: ١٧٥] فالشيطان غير مشاهد ولا محسوس ، ولكن أشار إليه بقصد استحضار صفاته وعداوته للإنسان. ونحو ﴿ وَإِن تَصْبِرُواْ وَتَتَّقُواْ فَإِنَّ ذَٰلِكَ مِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ ﴾ [آل عمران: ١٨٦] فأشار إلى الصبر والتقوى ، وهما غير محسوسين.

٣ ـ بيان حال المشار إليه في القرب والبعد ، وذلك نحو قوله تعالى:

---

(١) انظر «الرضي على الكافية» (٢/ ٣٠ ، ٣٣).

﴿ هَٰذَا ٱلَّذِى رُزِقْنَا مِن قَبْلُ ﴾ [البقرة: ٢٥]، وقوله: ﴿ وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ ﴾ [البقرة: ٣٥] فهذا للقرب.

وأما البعد فنحو قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ أَنْهَكُمَا عَن تِلْكُمَا ٱلشَّجَرَةِ ﴾ [الأعراف: ٢٢]، وقوله: ﴿ أَكُفَّارُكُمْ خَيْرٌ مِّنْ أُوْلَٰٓئِكُمْ ﴾ [القمر: ٤٣].

٤ ـ **التعظيم**: وقد يكون التعظيم بلفظ القريب والبعيد، فالقريب يراد به استحضار عظمة المشار إليه أمام القلوب والعيون، نحو قوله تعالى: ﴿ لِمِثْلِ هَٰذَا فَلْيَعْمَلِ ٱلْعَٰمِلُونَ ﴾ [الصافات: ٦١] وقول الشاعر:

هذا الذي للمتقينَ إمامُ

والبعيد يراد به بعد منزلة المشار إليه وارتفاع مكانته نحو قوله تعالى: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾ [البقرة: ٥]، وقوله: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَٰتٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُهْتَدُونَ ﴾ [البقرة: ١٥٧]، وقوله: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ ﴾ [الأنعام: ٩٠].

٥ ـ **التحقير**: ويكون بلفظ القريب والبعيد[1] أيضًا. فلفظ القريب يراد به استحضار ضعف المشار إليه وحقارته، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا رَءَاكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِن يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُوًا أَهَٰذَا ٱلَّذِى يَذْكُرُ ءَالِهَتَكُمْ ﴾ [الأنبياء: ٣٦]، وقوله: ﴿ قَالَ أَرَءَيْتَكَ هَٰذَا ٱلَّذِى كَرَّمْتَ عَلَىَّ ﴾ [الإسراء: ٦٢] ونحوه أن تقول: (أيقدر هذا الصعلوك على شيء؟) و(هل يصلح هذا لشيء؟).

والبعيد يراد به بعده في الانحدار والانحطاط عن منزلة المشير أو المخاطب، نحو قوله تعالى: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشْتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلْهُدَىٰ فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمْ ﴾ [البقرة: ١٦]، وقوله: ﴿ إِنَّمَا ذَٰلِكُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَآءَهُۥ ﴾ [آل عمران: ١٧٥].

---

(١) انظر «الإيضاح» للقزويني (١/ ٣٨ ـ ٤١).

والناس قد تصف الشخص الساقط الحقير بالبعد ، فيقولون: (قاتل الله الأبعد) و(البعيد قال مثل هذا القول الرديء وفعل هذا الفعل الشنيع).

٦ ـ التعريض بغباوة المخاطب ، ويعني ذلك أنّ المخاطب لا يتميز الشيء عنده إلّا بالحس ، كأنْ تقول: هذا هوالشيء الذي لا أزال أذكره لك ، هذا هو انظره بعينك والمسه بيدك. وجعلوا منه قول الفرزدق:

أولئــك آبــائــي فجئنــي بمثلِهــمْ إذا جمعَتْنـا يـا جـريـرُ المجـامـعُ[(١)]

* * *

(١) انظر «الإيضاح» للقزويني (١/ ٣٩).

ألفاظ الإشارة

ذا:

وهو للمفرد المذكر ، تلحقه (ها) التنبيه في أوله فيكون للقريب نحو ﴿هَٰذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ﴾ [ق: ٢٣] .

وتلحقه كاف الخطاب في آخره فيكون للبعيد نحو ﴿ذَٰلِكَ رَجْعٌ بَعِيدٌ﴾ [ق: ٣] .

وأكثر النحاة على أن مراتب الإشارة ثلاث: القرب والوسط والبعد.

فللقربى (ذا) وتلحقها (ها) التنبيه كثيرًا ، وللوسطى (ذا) مع الكاف ، أي (ذاك) ، وللبعدى الكاف مع اللام ، أي (ذلك)[١] .

وذهب آخرون إلى أن للإشارة مرتبتين فقط ، قريبة ومتراخية ، فإن أرادوا القرب جاؤوا بذا ، أو بهذا ، وإن لم يريدوا القرب جاؤوا بالكاف وحدها ، أو باللام معها ، فيقال: ذاك أو ذلك ، وقالوا: إنه لا فرق بين ذاك وذلك ، وإنما هما لغتان ، فـ (ذلك) باللام لغة الحجاز ، و(ذاك) بلا لام لغة تميم[٢] . ولم يذكر سيبويه إلاّ مرتبتين: القرب والتراخي فقال: «وذاك بمنزلة هذا ، إلا أنك إذا قلت: (ذاك) فأنت تنبه لشيء متراخ»[٣] .

وأنا أميل إلى ما ذهب إليه الجمهور ، من أن مراتب الإشارة ثلاث ؛ وذلك لأمور منها: أن زيادة أحرف الكلمة توحي بزيادة التراخي ، فذا

---

(١) انظر «شرح ابن يعيش» (٣/ ١٣٥) ، «الهمع» (١/ ٧٦) .

(٢) انظر «ابن الناظم» (٣٢) ، «الرضي على الكافية» (٢/ ٣٤) .

(٣) «سيبويه» (١/ ٢٥٦) .

للقرب ، وذاك للمتوسط ، وذلك للبعد. ثم إن (ها) التنبيه قد تقترن بذي الكاف فيقال: هذاك ، كقوله:

رَأَيْتُ بَنِي غَبْرَاءَ لا يُنْكِرُونَنِي   وَلا أَهْلَ هذاكَ الطِّرافِ المُمَدَّدِ

ولا تلحق ذا اللام[1] ، فلا يقال: (هذلك) ، مما يدل على أن (ذلك) للبُعد ؛ لأن التنبيه والبعد يتنافيان ، ولا مانع من اقتران التنبيه بالمتوسط.

ويجوز أن ينوب اسم الإشارة الدال على القرب عن الدال على البعد وبالعكس ، فتنوب هذا عن ذلك ، وذلك عن هذا[2] ، وذلك لما ذكرناه من قصد التعظيم أو التحقير.

وذكروا موضعًا لا تجوز فيه نيابة هذا عن ذلك ، ولا ذلك عن هذا ، وذلك أنك لو «رأيت رجلين تنكر أحدهما لقلت للذي تعرف: من هذا الذي معك؟ ولا يجوز ههنا: من ذلك؟ لأنك تراه بعينه»[3].

ذه وتلك:

ويشار إلى المؤنث القريب بذي ، وذه ، وتي ، وتا ، وتلحقها (ها) التنبيه كثيرًا ، فيقال: هذي وهذه وهاتي وهاتا ، قال تعالى: ﴿هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمْ ءَايَةً﴾ [الأعراف: ٧٣].

ويشار إلى البعيد بـ(تلك) ، قال تعالى: ﴿تِلْكَ إِذًا كَرَّةٌ خَاسِرَةٌ﴾ [النازعات: ١٢] ، وقال: ﴿أَلَمْ أَنْهَكُمَا عَن تِلْكُمَا ٱلشَّجَرَةِ﴾ [الأعراف: ٢٢].

وتكون للجمع أيضًا. نقول: (هذه جذوع منكسرة) و(تلك النوافذ محطمة).

---

(١) انظر «الهمع» (١/ ٧٦)، «الرضي على الكافية» (٢/ ٣٢)، «الأشموني» (١/ ١٤٤).
(٢) «الرضي على الكافية» (٢/ ٣٢) ، وانظر «الهمع» (١/ ٧٧).
(٣) «معاني القرآن» للفراء (١/ ١١).

ذان وتان :

وللمثنى المذكر : ذان ، والمؤنث : تان ، وتلحقهما (ها) التنبيه فيكونان للقرب نحو هذين وهاتين ، قال تعالى : ﴿ إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ ﴾ [طه : ٦٣] ، وقال : ﴿ إِنِّىٓ أُرِيدُ أَنْ أُنكِحَكَ إِحْدَى ٱبْنَتَىَّ هَٰتَيْنِ ﴾ [القصص : ٢٧] .

وللبعد : ذانك وتانك ، قال تعالى : ﴿ فَذَٰنِكَ بُرْهَٰنَانِ مِن رَّبِّكَ ﴾ [القصص : ٣٢] ، ويقال : (تانك الشجرتان مثمرتان) .

أولاء مقصورة وممدودة :

وللجمع (أولاء) ممدودة أو مقصورة . وتلحقها (ها) التنبيه فتكون للقرب نحو ﴿ ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ ﴾ [البقرة : ٨٥] وتلحقها الكاف فتكون للبعد نحو ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ ﴾ [الأنعام : ٩٠] .

وأكثر ما تستعمل للعاقل ، وقد تستعمل لغيره قليلاً وذلك نحو قوله(١) :

ذُمَّ المنازلَ بعد منزلةِ اللوى ... والعيشَ بعد أولئكَ الأيامِ

ويراد به عند ذاك القلة ، فإذا أريدت الكثرة جيء بهذه أو تلك «قال الله تبارك وتعالى : ﴿ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ ﴾ [الإسراء : ٣٦] لقلتهن ، ولم يقل : (تلك) ولو قيلت كان صوابًا»(٢) .

هنا وثَمّ :

وهما ظرفان يشار بهما إلى المكان ، ولا يشار بهما إلى غير المكان ، أما أسماء الإشارة الأخرى ، أعني ذا وما تفرع منها ، فيشار بها إلى المكان

---

(١) انظر «شرح ابن عقيل» (١/ ٦٨) ، «حاشية الخضري» (١/ ٦٨) .
(٢) «معاني القرآن» للفراء (١/ ٤٣٥) .

وغيره[١]. جاء في (حاشية الخضري): «واعلم أن المكان والزمان لا يشار إليهما من حيث كونهما ظرفين إلاّ بهذه الأدوات [هنا. ثم. هنّا] فهي في محل نصب على الظرفية، أمّا من غير تلك الحيثية فلا يشار بها بل بغيرها نحو: هذا مكان طيب، وذاك زمان الربيع»[٢].

يعني أنّ المكان إذا كان ظرفًا فيشار إليه بهنا، أو ثَمّ، ولا يشار بغيرهما، فيقال: (هنا أقام الجيش) ولا يقال: (هذا أقام الجيش). أما إذا لم يكن المكان ظرفًا فيشار إليه بالأسماء الأخرى نحو (هذا مكان طيب) فهذا مبتدأ وليس ظرفًا، فإذا قلت: (هنا مكان طيب) كان (هنا) ظرفًا.

فهنا للقريب، وقد تلحقها (ها) التنبيه فيقال: (ههنا)، قال تعالى: ﴿إِنَّا هَٰهُنَا قَٰعِدُونَ﴾ [المائدة: ٢٤] وهناك للمتوسط، وهنالك للبعيد، نظير ذا، وذاك، وذلك، قال تعالى: ﴿هُنَالِكَ ٱبْتُلِيَ ٱلْمُؤْمِنُونَ وَزُلْزِلُوا۟ زِلْزَالًا شَدِيدًا﴾ [الأحزاب: ١١] وذكروا أنه قد يراد بهنا وهناك الإشارة إلى الزمان[٣]، قال تعالى: ﴿فَإِذَا جَآءَ أَمْرُ ٱللَّهِ قُضِىَ بِٱلْحَقِّ وَخَسِرَ هُنَالِكَ ٱلْمُبْطِلُونَ﴾ [غافر: ٧٨] أي في يوم القيامة.

ويبدو لي أن الإشارة إلى المكان لا تفارقها، فقوله: ﴿وَخَسِرَ هُنَالِكَ ٱلْمُبْطِلُونَ﴾ يختلف عن قولنا: وخسر عند ذاك المبطلون، أو يوم ذاك ونحوه، فـ(هناك) إشارة إلى مكان القضاء لا إلى الزمان وحده.

وأما ثَمّ بفتح الثاء فإنها يشار بها إلى المكان البعيد[٤]، قال تعالى:

---

(١) انظر «شرح ابن يعيش» (٣/ ١٣٧)، «الرضي على الكافية» (٢/ ٣٤).

(٢) «حاشية الخضري» (١/ ٦٩).

(٣) «الرضي على الكافية» (٢/ ٣٥).

(٤) «المغني» (١/ ١١٩)، «ابن يعيش» (٣/ ١٣٨).

﴿وَأَزْلَفْنَا ثَمَّ الْآخَرِينَ﴾ [الشعراء: ٦٤] أي هناك، وقال: ﴿مُطَاعٍ ثَمَّ أَمِينٍ﴾ [التكوير: ٢١] أي هناك في السماء.

ومن الطرافة تقارب (ثُمَّ) العاطفة و(ثَمَّ) اسم الإشارة من حيث اللفظ والمعنى، فالعاطفة لتراخي المعطوف عن المعطوف عليه، وبالفتح لتراخي المشار إليه عن المشير، أي بعده عنه.

ها التنبيه:

يُجَاء بـ (ها) التنبيه في أوائل أسماء الإشارة لتنبيه المخاطب على حضور المشار إليه وقربه وللمبالغة في إيضاحه، فيقال: (هذا أخي) و(هؤلاء أصدقاؤنا)، جاء في (**شرح الرضي على الكافية**): «فجيء في أوائلها بحروف ينبه بها المتكلم المخاطب حين يلتفت إليه وينظر إلى أي شيء يشير من الأشياء الحاضرة، فلا جرم لم يؤت بها إلّا فيما يمكن مشاهدته وإبصاره من الحاضر والمتوسط لا في البعيد الغائب، وكان مجيئها في الحاضر أكثر منه في المتوسط، فـ(هذا) أكثر استعمالاً من (هذاك)؛ لأن تنبيه المخاطب لإبصار الحاضر الذي يسهل إبصاره أولى من تنبيهه لإبصار المتوسط الذي ربّما يحول بينه وبينه حائل، ولم يدخل في البعيد الذي لا يمكن إبصاره، إذ لا ينبه العاقل أحدًا ليرى ما ليس في مرأى، فلذلك قالوا: لا يجتمع (ها) مع اللام»[1] فلا يقال: هذلك ولا هاتلك.

وإذا اجتمع الضمير واسم الإشارة فذكروا أن العرب تقدم التنبيه على الضمير فتقول: ها أناذا، وها أنت ذا، وها نحن أولاء، قال سيبويه: «وزعم الخليل أن (ها) هنا هي التي مع (ذا) إذا قلت: هذا، وإنما أرادوا أن يقولوا: هذا أنت، ولكنهم جعلوا (أنت) بين (ها) و(ذا)، وأرادوا أن يقولوا: (أنا

---

(١) «الرضي على الكافية» (٢/ ٣٢)، وانظر «ابن يعيش» (٣/ ١٣٦)، «الهمع» (١/ ٧٦).

هذا) و(هذا أنا) فقدموا (ها) وصارت (أنا) بينهما»[١].

وذكر أبو الخطاب الأخفش الأكبر ويونس أن العرب الموثوق بهم يقولون: أنا هذا ، وهذا أنا ، وها أناذا[٢].

وهذا لا شك فيه ، فقد ورد في القرآن الكريم تقديم التنبيه على الضمير وتأخير الإشارة فقال: ﴿هَٰٓأَنتُمْ أُوْلَآءِ تُحِبُّونَهُمْ﴾ [آل عمران: ١١٩] ، وورد دخوله على اسم الإشارة مع تأخيره عن الضمير فقال: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ﴾ [البقرة: ٨٥]، وورد تكراره فمرة أدخله على الضمير ، ومرة أدخله على اسم الإشارة فقال: ﴿هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ﴾ [آل عمران: ٦٦] ، ومرة جرد الضمير واسم الإشارة معًا من التنبيه فقال: ﴿هُمْ أُوْلَآءِ﴾ [طه: ٨٤] .

وههنا يحسن بيان سر هذا الاختلاف في التعبير ، وأثر ذلك على المعنى ، فما الفرق بين قولنا: أنت هذا ، وهذا أنت ، وها أنت ذا ، وها أنت هذا ، وأنت ذا؟

فنقول: إن تقديم الضمير أو الإشارة إنما هو بحسب الغرض والقصد ، وسيأتي بحث ذلك مفصلاً في باب المبتدأ والخبر .

وكذلك التنبيه ، فإنه يؤتى به بحسب الحاجة ، وفي المكان الذي يؤدي المعنى المقصود ، فقولك: (هذا أنت) يختلف عن قولك: (أنت هذا) وهكذا . وسأوضح ذلك بما يليق به المقام .

هذا أنت:

في هذه الجملة إخبار عن اسم الإشارة بالضمير ، بخلاف ما لو قلت:

---

(١) «سيبويه» (١/ ٣٧٩).

(٢) «سيبويه» (١/ ٣٧٩).

(أنت هذا) فإنّ هذه الثانية إخبار عن الضمير باسم الإشارة.

ونحوه في الأسماء الظاهرة أنْ تقول: (هذا خالد) و(خالد هذا)، فالأولى في تقدير جواب عن سؤال: من هذا؟ فيقال: هذا خالد.

والثانية في تقدير جواب عن سؤال: من خالد؟

وإيضاح ذلك أنك قد ترى شخصًا منطلقًا فتقول: من هذا؟ فيقال: هذا خالد. وقد تسأل عن خالد إذا كنت تعرف اسمه ولا تعرفه فتقول: من خالد؟ فيقال: خالد هذا.

وقد ترى شخصًا منطلقًا ثم تأتي سائلاً بعد: من هذا الشخص الذي كان منطلقًا، أو من ذاك الشخص الذي كان منطلقًا؟ فتقول: هذا أنا، أو ذلك أنا. أي الشخص الذي رأيته هو أنا.

وقد يقال: من هذا الذي فعل كذا وكذا؟ وأنت ترى أن الذي فعله هو السائل، وإنما يقولها متجاهلاً، فتقول له: هذا أنت. أي هذا الشخص الذي ذكرته هو أنت.

وقد يقال هذا التعبير على نحو آخر، وذلك مثلاً أنك رأيت شخصًا منطلقًا أو يفعل شيئاً ولم تعرفه، ثم رأيته بعد ذلك الانطلاق أو الفعل ورأيت هيئته فتقول: هذا أنت. على معنى هذا الشخص الذي رأيته قبل قليل هو أنت.

جاء في (الكتاب): «وحدثنا يونس أيضاً تصديقًا لقول أبي الخطاب أن العرب تقول: (هذا أنت تقول كذا وكذا) لم يرد بقوله: (هذا أنت) أن يعرّفه نفسه، كأنك تريد أن تعلمه أنه ليس غيره، هذا محال، ولكنه أراد أن ينبهه كأنه قال: الحاضر عندنا أنت، والحاضر القائل كذا وكذا أنت»[١].

---

(١) «سيبويه» (١/ ٣٧٩).

أنت هذا:

وأما (أنت هذا) فهو إخبار عن الضمير باسم الإشارة ، ومن ذلك أن تقول:

أنت ذلك الرجل الكريم.

أنت ذلك الشاعر الفحل.

أنت ذلك الشخص الذي نعلم ، مخبرًا عن الضمير بما تعلم عنه.

وتقول: (أنت هذا تفعل كذا وكذا) منكرًا عليه فعله أو مستغربًا منه. والمعنى أن المتوقع منك كان غير ذلك.

ونحو ذلك أن تقول: (كنت قد أعنتك حين لم يكن لك معين ، وأخذت بيدك حين تنكّر لك أهلك ، ثم أنت هذا تحاربني وتسعى في هلاكي) فأنت تعجب من فعله وتنكّره لك ، إذ ينبغي أن يعرف لك فضلك وحسن صنيعك.

وتقول: (كنت تفعل وتفعل فأمكن الله منك ، وأعطيت العهود والمواثيق على ألا تعود إلى ما كنت عليه ، ثم أنت هذا تعيث وتفسد). ومثل هذا قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَآءَكُمْ وَلَا تُخْرِجُونَ أَنفُسَكُم مِّن دِيَٰرِكُمْ ثُمَّ أَقْرَرْتُمْ وَأَنتُمْ تَشْهَدُونَ ﴿٨٤﴾ ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ وَتُخْرِجُونَ فَرِيقًا مِّنكُم مِّن دِيَٰرِهِمْ﴾ [البقرة: ٨٤ - ٨٥] ينكر عليهم فعلهم بعد إعطاء المواثيق.

جاء في (الكشاف) في هذه الآية: «﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ﴾ استبعاد لما أسند إليهم من القتل والإجلاء والعدوان بعد أخذ الميثاق منهم وإقرارهم وشهادتهم.

والمعنى: ثم أنتم بعد ذلك هؤلاء المشاهدون ، يعني أنكم قوم آخرون غير أولئك المقرّين تنزيلاً ، لتغير الصفة منزلة تغير الذات ، كما تقول:

رجعت بغير الوجه الذي خرجت به»(١).

ها أنت ذا وها أنا ذا:

ويستعمل هذا التعبير للإفصاح عن الشخص ومكانه، كأنه يقال: أين فلان؟ فيقال: ها أنا ذا وها هو ذا. قال عنترة:

أَحَولِي تَنْفُضُ اسْتُكَ مِذْرَوَيْهَا لِتَقْتُلَنِي فَهَا أَنَا ذَا عُمَارَا

وقال الشاعر:

إن الفتى من يقولُ ها أنذا ليس الفتى من يقولُ كان أبي

أي إنّ الفتى الحق من يفصح عن نفسه ومكانته هو، لا أن يدل على مكانة أبيه. جاء في (شرح السيرافي على الكتاب): «إنما يقول القائل: (ها أنا ذا) إذا طُلب رجل لم يدر أحاضر هو أم غائب، فقال المطلوب: (ها أنا ذا) أي الحاضر عندك أنا. وإنما يقع جوابًا لقول القائل: أين من يقوم بالأمر؟ فيقول له الآخر: أنا ذا أو ها أنت ذا. أي أنا في الموضع الذي التمست فيه من التمست، أو أنت في ذلك الموضع. ولو ابتدأ الإنسان على غير هذا الوجه فقال: (هذا أنت) و(هذا أنا) يريد أن يعرفه نفسه كان محالاً؛ لأنه إذا أشار له إلى نفسه فالإخبار عنه ثابت لا فائدة فيه؛ لأنك إنّما تعلمه أنه ليس غيره، ولو قلت: (ما زيد غير زيد) كان لغوًا لا فائدة فيه»(٢).

وقد يقال: (ها أنت ذا تعينه ولا يعينك) تخبره عن نفسه بحقيقة ربما كانت خافية عليه فتنبهه عليها وتحذره أمره، كما قال تعالى: ﴿هَٰٓأَنتُمْ أُوْلَآءِ تُحِبُّونَهُمْ وَلَا يُحِبُّونَكُمْ﴾ [آل عمران: ١١٩].

---

(١) «الكشاف» (١/ ٢٢٥).

(٢) «شرح السيرافي بهامش الكتاب» (١/ ٣٧٩).

وأما موقع التنبيه ابتداءً أو أخيرًا فله دلالته أيضًا ، فإن التنبيه يقدم أو يؤخر ويكرر بحسب الحاجة إليه ، وقد يحذف إذا لم يكن له داع ، فتقول: (ها أنت ذا) مقدمًا التنبيه ، وتؤخره قائلاً: (أنت هذا) والتنبيه في الخطاب الأول أهم ، والقائل به أعنى. تقول: (ها هو ذا) إذا أردت أن تنبه السامعين على المشار إليه ، قال تعالى: ﴿هَٰٓأَنتُمْ أُوْلَآءِ تُحِبُّونَهُمْ وَلَا يُحِبُّونَكُمْ﴾ فقدم التنبيه ؛ لأنه تحذير لعباده المؤمنين على ما هم فيه ، وأنهم ينبغي لهم أن يحذروا وينتبهوا.

وقال: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾ فأخر التنبيه ؛ لأنه أراد أن يحضر أنفسهم أمام أعينهم هم ليشهدوا أعمالهم وصفاتهم ، أي أنتم هؤلاء المشاهدون الحاضرون بصورتكم الواضحة البينة التي لا تخفى ، فهو لم يرد تحذيرهم من أمر كما كان في الآية الأولى. فالتنبيه في الأولى لتنبيه المؤمنين ولفت انتباههم إلى أمر قد يكونون غافلين عنه ، وأما الثانية فلإحضار صورتهم أمام أعينهم ليشاهدوها.

وقد يتكرر التنبيه إذا استدعى الأمر زيادة التنبيه فيقال: ها أنت هذا تفعل كذا وكذا ، إذا أنكرت عليه إنكارًا شديدًا ما لا يليق به ، أو أردت الزيادة في تنبيهه على أمر من الأمور. وعند النحاة أنّ (ها) التنبيه في نحوه إنما كرر توكيدًا[١].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لِمَ تُحَآجُّونَ فِىٓ إِبْرَٰهِيمَ وَمَآ أُنزِلَتِ ٱلتَّوْرَىٰةُ وَٱلْإِنجِيلُ إِلَّا مِنۢ بَعْدِهِۦٓ ۚ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴿٦٥﴾ هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ حَٰجَجْتُمْ فِيمَا لَكُم بِهِۦ عِلْمٌ فَلِمَ تُحَآجُّونَ فِيمَا لَيْسَ لَكُم بِهِۦ عِلْمٌ ۚ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [آل عمران: ٦٥ ـ ٦٦].

---

(١) انظر «الهمع» (١/ ٧٦) ، «البحر المحيط» (٢/ ٤٨٦) قوله تعالى: ﴿هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ﴾.

فأنت ترى أنه يقرّعهم ويزيد في تنبيههم ولومهم لأنهم جادلوا بالباطل وهم يعلمون ، فكرر التنبيه مرة قبل الضمير ومرة قبل اسم الإشارة فقال: ﴿هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ حَٰجَجْتُمْ﴾ .

ونحوه قوله تعالى: ﴿وَلَا تُجَٰدِلْ عَنِ ٱلَّذِينَ يَخْتَانُونَ أَنفُسَهُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ مَن كَانَ خَوَّانًا أَثِيمًا ﴿١٠٧﴾ يَسْتَخْفُونَ مِنَ ٱلنَّاسِ وَلَا يَسْتَخْفُونَ مِنَ ٱللَّهِ وَهُوَ مَعَهُمْ إِذْ يُبَيِّتُونَ مَا لَا يَرْضَىٰ مِنَ ٱلْقَوْلِ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطًا ﴿١٠٨﴾ هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ جَٰدَلْتُمْ عَنْهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا فَمَن يُجَٰدِلُ ٱللَّهَ عَنْهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ أَم مَّن يَكُونُ عَلَيْهِمْ وَكِيلًا﴾ [النساء: ١٠٧ ـ ١٠٩] فكرر تنبيههم ولومهم ليتعظوا فلا يقفوا مثل هذا الموقف. وأنت ترى أن الموقف يتطلب الزيادة في تنبيههم ووعظهم.

بخلاف قوله تعالى: ﴿هَٰٓأَنتُمْ أُوْلَآءِ تُحِبُّونَهُمْ﴾ فإن الموقف لا يحتاج إلى زيادة في التنبيه واللوم ، فإنه خطاب للمؤمنين ، قال تعالى: ﴿مَثَلُ مَا يُنفِقُونَ فِى هَٰذِهِ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا كَمَثَلِ رِيحٍ فِيهَا صِرٌّ أَصَابَتْ حَرْثَ قَوْمٍ ظَلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ فَأَهْلَكَتْهُ ۚ وَمَا ظَلَمَهُمُ ٱللَّهُ وَلَٰكِنْ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴿١١٧﴾ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ بِطَانَةً مِّن دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا وَدُّواْ مَا عَنِتُّمْ قَدْ بَدَتِ ٱلْبَغْضَآءُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ وَمَا تُخْفِى صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ ۚ قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ ٱلْءَايَٰتِ ۖ إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ ﴿١١٨﴾ هَٰٓأَنتُمْ أُوْلَآءِ تُحِبُّونَهُمْ وَلَا يُحِبُّونَكُمْ وَتُؤْمِنُونَ بِٱلْكِتَٰبِ كُلِّهِۦ وَإِذَا لَقُوكُمْ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْاْ عَضُّواْ عَلَيْكُمُ ٱلْأَنَامِلَ مِنَ ٱلْغَيْظِ ۚ﴾ [آل عمران: ١١٧ ـ ١١٩] ، فأنت ترى أنّ الموقف مختلف عما في الآيتين السابقتين ، وهو ليس موقف تقريع ولوم كما كان ثمّ.

وقد لا يحتاج الموقف إلى التنبيه فلا يذكره ، وذلك نحو قوله تعالى على لسان موسى عليه السلام مخاطبًا ربه: ﴿۞ وَمَآ أَعْجَلَكَ عَن قَوْمِكَ يَٰمُوسَىٰ ﴿٨٣﴾ قَالَ هُمْ أُوْلَآءِ عَلَىٰٓ أَثَرِى وَعَجِلْتُ إِلَيْكَ رَبِّ لِتَرْضَىٰ﴾ [طه: ٨٣ ـ ٨٤] فلم يأت بالتنبيه لأنهم غير مشاهدين.

فأنت ترى أن التنبيه يؤتى به في المكان المناسب بالقدر الذي يحتاج إليه ، فقد يقدم أو يؤخر ، أو يكرر ، أو لا يذكر البتة ، بحسب الحاجة إلى ذلك .

كاف الخطاب :

تلحق اسم الإشارة كاف تسمى كاف الخطاب وفيها وجهان[١] :

مطابقة الكاف للمخاطب إفرادًا وتثنية وجمعًا ، تذكيرًا وتأنيثًا ، فتقول : (ذلكَ) بفتح الكاف إذا كنت مخاطبًا ذكرًا و(ذلكِ) بكسر الكاف لخطاب الأنثى ، وذلكما وذلكم وذلكن وهكذا . قال تعالى : ﴿ ذَٰلِكَ مِمَّآ أَوْحَىٰٓ إِلَيْكَ رَبُّكَ مِنَ ٱلْحِكْمَةِ ﴾ [الإسراء : ٣٩] ، وقال : ﴿ قَالَ كَذَٰلِكِ قَالَ رَبُّكِ ﴾ [مريم : ٢١] ، وقال : ﴿ ذَٰلِكُمَا مِمَّا عَلَّمَنِى رَبِّىٓ ﴾ [يوسف : ٣٧] ، وقال : ﴿ أَلَمْ أَنْهَكُمَا عَن تِلْكُمَا ٱلشَّجَرَةِ ﴾ [الأعراف : ٢٢] ، وقال : ﴿ وَفِى ذَٰلِكُم بَلَآءٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَظِيمٌ ﴾ [الأعراف : ١٤١] وقال : ﴿ فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِى لُمْتُنَّنِى فِيهِ ﴾ [يوسف : ٣٢] .

والوجه الثاني إفراد الخطاب وتذكيره على كل حال فتقول : (ذلكَ) بفتح الكاف للمفرد والمثنى والجمع ، للمذكر والمؤنث ، وقد استعملها القرآن الكريم أيضًا فقال تعالى : ﴿ فَمَا جَزَآءُ مَن يَفْعَلُ ذَٰلِكَ مِنكُمْ ﴾ [البقرة : ٨٥] ، وقال : ﴿ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمُ ٱلْءَايَٰتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ ﴾ [البقرة : ٢١٩] ، وقال مخاطباً نساء النبي : ﴿ وَكَانَ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرًا ﴾ [الأحزاب : ٣٠] .

ومع أن الوجهين جائزان على سبيل السعة والكثرة ، فالمتكلم البليغ لا بدّ أنْ يرجح أحدهما على الآخر في موطن من مواطن الاستعمال لسبب يقتضيه المقام ، فيستعمل الإفراد في موطن ، والمطابقة في موطن آخر ، بل إننا نرى في القرآن الكريم المطابقة والإفراد في الآية الواحدة أحيانًا ، فقد قال تعالى :

---

(١) «التصريح» (١/ ١٢٨).

﴿ ذَٰلِكَ يُوعَظُ بِهِۦ مَن كَانَ مِنكُمْ يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ ۗ ذَٰلِكُمْ أَزْكَىٰ لَكُمْ وَأَطْهَرُ ۚ ﴾ [البقرة: ٢٣٢] فقد قال: (ذلك) ثم قال: (ذلكم).

وقد ذكر بعض النحاة أنّ «لإفراد الكاف إذا خوطب به جماعة تأويلين: **أحدهما**: أن يقبل بالخطاب على واحد من الجماعة لجلالته، والمراد له ولهم، **والثاني**: أن يخاطب الكل ويقدر اسم مفرد من أسماء الجموع يقع على الجماعة، تقديره: ذلك يوعظ يا فريق ويا جمع»(١).

وهناك أكثر من سبب بلاغي يدعو إلى المطابقة، أو إلى الإفراد، ومن هذه المواطن.

١ ـ ما ذكرناه آنفًا من أنه قد يقصد أحد من الجماعة بالخطاب لجلالته والمراد له ولهم، ويحتمل أن منه قوله تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا ﴾ [البقرة: ١٤٣]، وقوله: ﴿ فَإِن قَٰتَلُوكُمْ فَٱقْتُلُوهُمْ ۗ كَذَٰلِكَ جَزَآءُ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾ [البقرة: ١٩١] فالخطاب للرسول ﷺ؛ لأنه رأس الأمة وعليه يتنزل الوحي، والأمة مقصودة بالخطاب أيضًا.

٢ ـ قد يراد بالمفرد مخاطب غير معين، وهذا كثير في اللغة، فإنك قد تقول كلامًا ولا تخاطب به معينًا، وإنّما تقصد به كلّ سامع، وذلك نحو قوله:

وإذا المنيَّةُ أنْشبَتْ أظفارَها ... ألفيتَ كلَّ تميمةٍ لا تَنفَع

فهنا المخاطب غير معين. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَجَآءَتْ سَكْرَةُ ٱلْمَوْتِ بِٱلْحَقِّ ۖ ذَٰلِكَ مَا كُنتَ مِنْهُ تَحِيدُ ۝١٩ وَنُفِخَ فِى ٱلصُّورِ ۚ ذَٰلِكَ يَوْمُ ٱلْوَعِيدِ ﴾ [ق: ١٩ ـ ٢٠] جاء في **(البحر المحيط)** في قوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ يُوعَظُ بِهِۦ مَن كَانَ مِنكُمْ يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ ۗ ﴾: «ذلك خطاب للنبي ﷺ، وقيل: لكل سامع»(٢).

---

(١) «الهمع» (١/ ٧٦ ـ ٧٧).

(٢) «البحر المحيط» (٢/ ٢١٠).

٢ ـ وقيل قد يراد بإفراد الكاف البعد فقط دون الخطاب ، وذلك أن الأصل في الكاف أن يؤتى بها للخطاب والبعد ، وقد تعرى من قصد الخطاب ، فيراد بها البعد وحده.

وللكاف في ذلك نظائر نحو (إذا) ، فهي تكون ظرفية شرطية ، وقد تعرى من الشرط فتكون ظرفية فقط. ونحو (ما) المصدرية الظرفية وقد تعرى عن الظرفية فتكون مصدرية فقط.

فإذا جئت بالكاف مطابقًا أريد الخطاب قطعًا إضافة إلى البعد. جاء في (درة التنزيل) أنّ الكاف «لما قصد بها معنيان: الخطاب والتبعيد جاز أن يعرى من أحدهما وهو الخطاب ، ويقتصر على معنى التبعيد على حسب قصد القاصد. وإذا جاءت مثناة اللفظ أو مجموعة على حسب حال المخاطبين فهي على المعنيين»[١].

والذي يبدو لي أن القول بأنها ليست لخطاب واحد معين بل هي لكل سامع أولى من نزع معنى الخطاب عنها ؛ لأنك أبقيت لها معناها الأول ولم تفسد المعنى. وما دام المعنى يحتمل ذلك كان بقاؤها على أصلها أولى والله أعلم.

٤ ـ وقد يؤتى بالكاف مطابقًا إذا كان الأمر يعم الجميع على قدر واحد ، كما في قوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكُمَا مِمَّا عَلَّمَنِي رَبِّيٓ ﴾ [يوسف: ٣٧] فالخطاب للفتيين السجينين مع يوسف عليه السلام ، وقوله: ﴿ فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِى لُمۡتُنَّنِى فِيهِۖ ﴾ [يوسف: ٣٢] والخطاب موجه من امرأة العزيز للنسوة اللاتي نلن منها ، وهو خطاب على قدم المساواة للجميع.

٥ ـ وقد جاءت الكاف مطابقة للجمع في القرآن الكريم إذا كان السياق

(١) «درة التنزيل» (٥٠).

يقتضي الإطالة والتوسع في الكلام، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ نَبَاتَ كُلِّ شَىْءٍ فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ خَضِرًا نُّخْرِجُ مِنْهُ حَبًّا مُّتَرَاكِبًا وَمِنَ ٱلنَّخْلِ مِن طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ وَجَنَّـٰتٍ مِّنْ أَعْنَابٍ وَٱلزَّيْتُونَ وَٱلرُّمَّانَ مُشْتَبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَـٰبِهٍ ۗ ٱنظُرُوٓا۟ إِلَىٰ ثَمَرِهِۦٓ إِذَآ أَثْمَرَ وَيَنْعِهِۦٓ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكُمْ لَـَٔايَـٰتٍ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴾ [الأنعام: ٩٩].

بخلاف قوله تعالى: ﴿ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ ۖ وَٱلنُّجُومُ مُسَخَّرَٰتٌۢ بِأَمْرِهِۦٓ ۗ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَـَٔايَـٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾ [النحل: ١٢].

فجاء بالخطاب في الآية الأولى على صورة الجمع؛ لأن الموقف موقف إطالة وتوسع في الكلام، بخلاف آية النحل.

ونحوه قوله تعالى: ﴿ ٱنفِرُوا۟ خِفَافًا وَثِقَالًا وَجَـٰهِدُوا۟ بِأَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [التوبة: ٤١].

بخلاف قوله تعالى: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَأُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ ۖ فَإِن تَنَـٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴾ [النساء: ٥٩].

فجمع في آية التوبة وأفرد في آية النساء، ويوضح السياقان الفرق بينهما، فإن الكلام في سورة التوبة على الجهاد، وهو يبدأ بقوله تعالى: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمُ ٱنفِرُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱثَّاقَلْتُمْ إِلَى ٱلْأَرْضِ ۚ ... ٣٨ ... ٣٩ ... إلى الآية ٤٩ ﴾ بخلاف آية النساء، فالمقام مقام إطالة وتوسع في التوبة، فجاء بـ (ذلكم) فيها، بخلاف آية النساء.

وهناك سبب آخر لإفراد الخطاب في آية النساء، وهو أنه التفت إلى خطاب المفرد بعد هذه الآية فقال: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ ﴾ [النساء: ٦٠] بخلاف آية التوبة، فإن الكلام فيها كله إلى المخاطبين ولم يلتفت إلى المخاطب المفرد.

٦ ـ وقد استعمل القرآن الكريم مطابقة الجمع للزيادة في التوكيد ، فإنه إذا كان موقفان وكان أحدهما آكد من الآخر جاء في الموطن المؤكد بمطابقة الجمع دون الآخر ، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكُمْ تُوعَظُونَ بِهِۦ﴾ [المجادلة: ٣]، وقوله: ﴿ذَٰلِكَ يُوعَظُ بِهِۦ مَن كَانَ مِنكُمْ يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ﴾ [البقرة: ٢٣٢] فجاء في الآية الأولى بالجمع ، وفي آية البقرة بالإفراد ، مع أنّ الخطاب للجميع في الآيتين.

وسبب ذلك ـ والله أعلم ـ أنّ الوعظ في آية المجادلة أشد وآكد ، وهو في حكم الظهار ، وسبب نزول هذه الآيات حادثة الظهار التي وقعت لخولة بنت ثعلبة ، قال تعالى: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَٰدِلُكَ فِى زَوْجِهَا وَتَشْتَكِىٓ إِلَى ٱللَّهِ وَٱللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَآ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌۢ بَصِيرٌ ﴿١﴾ ٱلَّذِينَ يُظَٰهِرُونَ مِنكُم مِّن نِّسَآئِهِم مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ ۖ إِنْ أُمَّهَٰتُهُمْ إِلَّا ٱلَّٰٓـِٔى وَلَدْنَهُمْ ۚ وَإِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مُنكَرًا مِّنَ ٱلْقَوْلِ وَزُورًا ۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَعَفُوٌّ غَفُورٌ ﴿٢﴾ وَٱلَّذِينَ يُظَٰهِرُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا۟ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِّن قَبْلِ أَن يَتَمَآسَّا ۚ ذَٰلِكُمْ تُوعَظُونَ بِهِۦ ۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿٣﴾ فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِن قَبْلِ أَن يَتَمَآسَّا ۖ فَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا ۚ ذَٰلِكَ لِتُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ۚ وَتِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ ۗ وَلِلْكَٰفِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [المجادلة: ١ ـ ٤].

وآية البقرة في الطلاق ، قال تعالى: ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَن يَنكِحْنَ أَزْوَٰجَهُنَّ إِذَا تَرَٰضَوْا۟ بَيْنَهُم بِٱلْمَعْرُوفِ ۗ ذَٰلِكَ يُوعَظُ بِهِۦ مَن كَانَ مِنكُمْ يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ ۗ ذَٰلِكُمْ أَزْكَىٰ لَكُمْ وَأَطْهَرُ ۗ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٣٢].

وإذا قرأت السياقين رأيت أنّ التشديد كبير في سياق الظهار من مثل قوله: ﴿وَإِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مُنكَرًا مِّنَ ٱلْقَوْلِ وَزُورًا﴾ والطلب من قائله تحرير رقبة ، أو صيام شهرين متتابعين ، أو إطعام ستين مسكينًا ، بخلاف الطلاق ، ولذا أكّد الوعظ فيه وشدد على منعه ، فقال في الظهار: ﴿ذَٰلِكُمْ تُوعَظُونَ بِهِۦ﴾ ، وقال في الطلاق: ﴿ذَٰلِكَ يُوعَظُ بِهِۦ﴾.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكُمْ أَزْكَىٰ لَكُمْ وَأَطْهَرُ﴾ [البقرة: ٢٣٢]، وقوله: ﴿ذَٰلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَأَطْهَرُ﴾ [المجادلة: ١٢] فجمع في آية البقرة وأفرد في سورة المجادلة؛ وذلك لأن مقام التزكية في سورة البقرة آكد وأشد، ويوضح ذلك السياقان:

فإن الكلام في البقرة على ضمان حقوق المرأة وكبح جماح الرجل في العدوان عليها وهضم حقوقها، وهي أمور قلبية، ويظهر ذلك في قوله تعالى: ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ ٱلَّذِى عَلَيْهِنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ ۚ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ ۗ وَٱللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، وقوله: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَن تَأْخُذُوا۟ مِمَّآ ءَاتَيْتُمُوهُنَّ شَيْـًٔا إِلَّآ أَن يَخَافَآ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٢٩]، وقوله: ﴿وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِّتَعْتَدُوا۟ ۚ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُۥ ۚ وَلَا تَتَّخِذُوٓا۟ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ هُزُوًا ۚ﴾ [البقرة: ٢٣١]، وقوله: ﴿فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَن يَنكِحْنَ أَزْوَٰجَهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣٢].

وغير ذلك من الأمور القلبية التي مبعثها شدة الغضب وحدته والرغبة في الانتقام، فأكّد تزكية القلوب وطهارتها فقال: ﴿ذَٰلِكُمْ أَزْكَىٰ لَكُمْ وَأَطْهَرُ﴾.

في حين قال في سورة المجادلة: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِذَا نَٰجَيْتُمُ ٱلرَّسُولَ فَقَدِّمُوا۟ بَيْنَ يَدَىْ نَجْوَىٰكُمْ صَدَقَةً ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَأَطْهَرُ ۚ فَإِن لَّمْ تَجِدُوا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [المجادلة: ١٢].

والفرق واضح بين المقامين، فإن الآيات الأولى في أمر إنساني عام، وحكم خالد باق في تطهير القلوب وزكاتها مما يشتعل فيها من نار الغضب والحقد والرغبة في الانتقام.

في حين أنّ المقام في آية المجادلة يتعلق بدفع صدقة عند مناجاة الرسول ﷺ، وقد نسخ هذا الحكم وشيكًا.

فالفرق كبير بين المقامين والحكمين.

فأنت ترى أنّه لما كان (الوعظ) في آيات المجادلة أشدّ وآكد أكّده، وجاء به بصورة الجمع، بخلاف الوعظ في آية البقرة.

ولمّا كانت الزكاة وتطهير القلوب في آية البقرة أشد وآكد جاء به بصورة

الجمع ، بخلاف آية المجادلة ، وهذا أمر دقيق جليل .

٧ ـ وقد استعمل القرآن الكريم الخطاب بالجمع وبالإفراد للتمييز بين مجموعتين ، فقد تكون مجموعة أكبر من مجموعة ، فيستعمل لخطاب الجمع الكثير بصورة الجمع ، وللقليل بصورة الإفراد ، وذلك نحو ما مر في قوله تعالى : ﴿ ذَٰلِكُمْ أَزْكَىٰ لَكُمْ وَأَطْهَرُ ﴾ [البقرة : ٢٣٢] ، وقوله : ﴿ ذَٰلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَأَطْهَرُ ﴾ [المجادلة : ١٢] فإن الآية الأولى لخطاب المؤمنين عامة وتكليفهم إلى قيام الساعة .

وأما الآية الآخرى فلخطاب الصحابة وحدهم ، ولا يشمل غيرهم من المسلمين ، ثم إنه حكم ما لبث أن نسخ ، فجاء لما هو عام شامل بصيغة الجمع ، ولما هو خاص بصيغة الإفراد .

ونحوه قوله تعالى : ﴿ قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكَ مَثُوبَةً عِندَ اللَّهِ ۚ مَن لَّعَنَهُ اللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ وَجَعَلَ مِنْهُمُ الْقِرَدَةَ وَالْخَنَازِيرَ وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ ۚ أُولَٰئِكَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضَلُّ عَن سَوَاءِ السَّبِيلِ ﴾ [المائدة : ٦٠] ، وقوله : ﴿ قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكُمُ ۗ النَّارُ وَعَدَهَا اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ۖ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ ﴾ [الحج : ٧٢]. فإنّ الجماعة الثانية أكبر من الأولى ؛ لأنه لم يجعل من الكفرة كلهم قردة وخنازير ، ولكن الكفرة جميعهم يدخلون النار ، فلما كان الفريق الثاني أكبر وأعم جمع الخطاب والله أعلم .

وعلى كل فالأمور التي يفرق السياق بينها لا تكاد تنحصر ، وإنما هذه أمثلة ضربتها للتدرج إلى ما فوقها .

دخول كاف التشبيه على اسم الإشارة

هكذا :

هذا التعبير مركب من (ها) التنبيه ، والكاف الذي يفيد التشبيه ، و(ذا) اسم الإشارة ، ومعناه : مثل هذا . وهو عند النحاة بمعنى (كهذا) إعرابًا ومعنى ، غير أن كاف الجر قدّمت في (كهذا) وقدم التنبيه في (هكذا) .

وحقيقة الأمر أنهما لا يتطابقان في الاستعمال ولا في المعنى، مع أن مفردات تركيبهما واحدة.

فمن الفرق بينهما أنه لا يذكر المشار إليه بعد (هكذا)، بخلاف (كهذا)، فتقول: هذا الطير كهذا الطير، وهذا الأمر كهذا الأمر، ولا تقول: هذا الطير هكذا الطير، ولا هذا الأمر هكذا الأمر.

ثم إن المعنى يختلف أيضًا، فإن قولك: (إن الطير كهذا الطير)يفيد تشبيه طير بطير، وأما قولك: (إن هذا الطير هكذا) فإن معناه: أنّ هذا الطير على هذه الصورة، أو هو على هذه الحال، أو هذه الهيئة.

وتقول: هكذا يفعل الأبطال، وهكذا يفعل الرجال، وهو تعبير يفيد التشبيه، ومعناه هذه صورة فعل الرجال، ولا يجوز ذكر المشار إليه، فلا يقال: هكذا الفعل يفعل الأبطال، ولا هكذا الفعل يفعل الرجال، بخلاف ما لو قلت: كهذا يفعل الرجال، فإنه يصح ذكر المشار إليه بعد (كهذا).

وتقول: ما بال فلان يفعل كذا وكذا؟ فيقال: هو هكذا، أي هذا شأنه وهذا أمره، ولا تقول: هو كهذا.

ثم أنت تدرك الفرق بينهما في المعنى أيضًا، فقولك: (هو كهذا) معناه أنه شبيه بهذا، ولا يفيد (هو هكذا) هنا هذا المعنى.

إن (هكذا) كالمصطلح يلزم صورة واحدة في التعبير، فلا يصح تغير اسم الإشارة عن الإفراد والتذكير، فلا يقال: هكذي ولا هكذَيْن ولا هكأولاء، تقول مثلاً: كانت أمها تقرأ وتؤلف وهكذا هي، ولا تقول: وهكذي هي.

وتقول: وهكذا نحن، وهكذا هما، ولا تقول: وهكأولاء نحن، بخلاف (كهذا) فإن اسم الإشارة يتغير بحسب المشار إليه فيقال: كهذه وكهذين وكهؤلاء.

فهكذا وكهذا لا يتطابقان ، وإن كانا أحيانًا يتقاربان .

كذلك :

هذا الترتيب يفيد التشبيه ، ومعناه (مثل ذلك) ، تقول : (هذا الرجل كذلك الرجل) و(هذه المرأة كتلك المرأة) . ثم إن المشار إليه قد يذكر كما مثلنا ، وقد يحذف ، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ قَالُوا۟ بَلْ وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا كَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ ﴾ [الشعراء : ٧٤] أي مثل ذلك الفعل يفعلون .

وقد تكون بمعنى (أيضًا) وذلك نحو قولك : (أنت ضربت خالدًا وسرقت ماله كذلك) فلا أرى ههنا معنى للتشبيه ، إذ لا يصح أن يراد : وسرقت ماله كذلك الضرب ، وإنما هو بمعنى أيضًا .

ومن هذا فيما يبدو لي قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِى مَقَامٍ أَمِينٍ ۝٥١ فِى جَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ ۝٥٢ يَلْبَسُونَ مِن سُندُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ مُّتَقَٰبِلِينَ ۝٥٣ كَذَٰلِكَ وَزَوَّجْنَٰهُم بِحُورٍ عِينٍ ﴾ [الدخان : ٥١ ـ ٥٤] فلا أرى في هذا معنى للتشبيه وإنما المعنى كما يبدو : وزوجناهم بحور عين أيضًا ، وإنْ كان المفسرون يرون أنّ المعنى على التشبيه ، وأن المعنى يحتمل أن يكون : الأمر كذلك وزوجناهم بحور عين[1] .

وقد يحتمل المعنى في بعض التعبيرات التشبيه وغيره ، وذلك نحو قولك : (هو ضربه وكذلك توعّده) فإنه يحتمل أن يراد : وتوعّده مثل ذلك ، أي وتوعّده ضرباً كذلك الضرب ، فيكون المعنى على التشبيه ، وقد يراد : ضربه وتوعّده أيضًا ، أي لم يكتف بضربه ، بل توعّده مع ذلك .

إن (كذلك) التي يراد بها التشبيه تطابق المشار إليه فتقول : هي كتلك ، وهما كهذين ، وهم كأولئك .

---

(١) انظر «الكشاف» (٣/ ١١١) .

أما التي بمعنى أيضًا فهي تجمد على صورة واحدة وهي: أن يبقى اسم الإشارة بصورة الإفراد والتذكير، فلا يقال: كتلك، ولا كأولئك، يقال: (جاءت هند وجاءت أختها كذلك) ولا يصح أن يقال: كتلك. وتقول: (جاءت النساء وأطفالهن كذلك) ولا يقال: كأولئك. وليس بعدها مشار إليه فيذكر، بخلاف التي تفيد التشبيه.

والظاهر أن معناها القديم يفيد التشبيه؛ لأن طبيعة تركيب العبارة تدل على ذلك، ثم انتقل إلى معنى (أيضًا) والتراكيب قد تنتقل معانيها كما ذكرنا في بحث الجملة. والذي سهل انتقال معناها أنّ كثيرًا مما يفيد التشبيه تتضمن معنى (أيضًا)، وذلك كقولك: (فعل محمد كذلك الفعل) أي أن أحدًا فعل فعلاً معينًا، وأن محمدًا فعل أيضًا فعلاً شبيهًا بفعله. وقولك: (أكرمت محمدًا وخالدًا كذلك) والمعنى: أنك أكرمت محمدًا وأكرمت خالدًا أيضًا مثل إكرام محمد، ثم انتقل معنى التركيب في قسم من العبارات إلى معنى (أيضًا) وانفك عن معنى التشبيه الذي كان يلازمه والله أعلم.

* * *

المعـرف بـأل

أغراض التعريف بأل:

للتعريف بأل أغراض أهمها:

١ ـ تعيين واحد من أفراد الجنس، كقولك: (أقبل الرجل) و(اشتريت الكتاب)، ولا تقول ذلك إلاّ إذا كان المخاطب يعرف الرجل، إمّا أن يكون رآه أو جرى حديث عنه، أو نحو ذلك، ولا تقول ذلك ابتداء، فلا تقول لمخاطبك: (أقبل الرجل) وهو لا يعرفه ولم يجر له سابق ذكر.

وكذلك قولك: (اشتريت الكتاب) فإنّه لا يجوز أن تقول ذلك لمخاطبك إذا كان لا يعرف شيئًا عن الكتاب، ولم يجر له ذكر.

جاء في (الكتاب) أنّ المعرف بأل «إنما صار معرفة لأنك أردت بالألف واللام الشيء بعينه دون سائر أمره؛ لأنك إذا قلت: (مررت برجل) فإنك إنّما زعمت أنك إنّما مررت بواحد ممن يقع عليه هذا الاسم، لا تريد رجلاً بعينه يعرفه المخاطب، وإذا أدخلت الألف واللام فإنما تذكّره رجلاً قد عرفه فتقول: الرجل الذي من أمره كذا وكذا، ليتوهم الذي كان عهده بما تذكره من أمره»[١].

٢ ـ بيان الجنس، كقولك: (الفهد أسرع من الذئب) فأنت لا تقصد بالفهد

---

(١) «سيبويه» (١/ ٢٢٠).

واحدًا بعينه من أفراد الجنس ولا الذئب ، وإنّما قصدت أنْ تقول : هذا الجنس أسرع من هذا الجنس . وليس معناه أنّ كلّ فرد من أفراد الفهد أسرع من كلّ فرد من أفراد الذئب ، بل ربّما وجد من أفراد الذئب ما تفوق سرعته سرعة بعض أفراد الفهد .

٣ ـ استغراق كلّ أفراد الجنس ، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ وَخُلِقَ ٱلْإِنسَـٰنُ ضَعِيفًا ﴾ [النساء : ٢٨] فلا يشذ واحد من أفراد الجنس من هذا الضعف البشري .

٤ ـ الإشارة إلى واحد مما عرفت حقيقته في الذهن من دون قصد إلى التعيين ، وهو نحو قولك : (اذهب إلى السوق واشتر لنا كذا وكذا) لمن لم يدخل المدينة إلاّ هذه المرة ولم ير سوقها من قبل . فأنتَ هنا لا تقصد سوقًا بعينه .

وكقوله تعالى : ﴿ وَأَخَافُ أَن يَأْكُلَهُ ٱلذِّئْبُ ﴾ [يوسف : ١٣] فإنه لا يقصد ذئبًا بعينه ، بل واحدًا من أفراد الجنس مما استقر في الذهن معرفته .

٥ ـ الدلالة على الكمال كقولك : (هذا الرجل) و(هذا البطل) أي الكامل في هذا الوصف . ومن ذلك قولنا : (هذا الفتى كل الفتى) و(هذا الفتى حق الفتى) . جاء في (الكتاب) : «إذا قلت : (هذا الرجل) فقد يكون أن تعني كماله ، ويكون أن تقول : (هذا الرجل) وأن تريد كل ذكر تكلم ومشى على رجلين فهو رجل»[١] .

وأنت تحسّ الفرق بين قولنا : (هذا الرجل) و(هذا رجل) ، و(هذا البطل) و(هذا بطل) ، ففي التعريف من الدلالة على الكمال ما ليس في التنكير .

جاء في (دلائل الإعجاز) : «ويبين ذلك أن تقول : (لك في هذا غنى) فتنكر

---

(١) «سيبويه» (١/ ٢٦٣) .

إذا أردت أن تجعل ذلك من بعض ما يستغنى به. فإن قلت: (لك فيه الغنى) كان الظاهر أنك جعلت كل غناه به»[(١)] أي كماله، و(أل) ههنا تفيد الاستغراق.

٦ ـ القصر حقيقة أو تجوزًا بقصد المبالغة، فمن الأول قولك: (المؤمنون هم الأعلون في الآخرة)، وقوله تعالى: ﴿وَذَٰلِكَ ٱلۡفَوۡزُ ٱلۡعَظِيمُ﴾ [النساء: ١٣].

ومن الثاني قولك: (الشاعر البحتري)، وقولك: (حاتم هو الجواد) فقد قصرت الشعر على البحتري، والجود على حاتم، فكأن من عدا البحتري ليس بشاعر، ومن عدا حاتمًا ليس بجواد.

٧ ـ إيضاح ما لم يكن واضحًا للمخاطب وتبيينه له، وذلك نحو قولك لمن سمع بالدلدل مثلاً ولم يعرفه: (هذا هو الدلدل) تحضره أمام عينيه أو تصفه له، وكقولك: (هذا هو الماس) لمن سمع به ولم يره بإحضاره أمام عينيه أو بوصفه له كأنه يراه.

وقد يدق التفريق بين النكرة والمعرف بأل في بعض التعبيرات، فيحتاج إلى فضل نظر وزيادة تأمل، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَيَقۡتُلُونَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ بِغَيۡرِ ٱلۡحَقِّۗ﴾ [البقرة: ٦١]، وقوله: ﴿وَيَقۡتُلُونَ ٱلۡأَنۢبِيَآءَ بِغَيۡرِ حَقّٖۚ﴾ [آل عمران: ١١٢] فعرّف (الحق) في الأولى ونكّره في الثانية.

وكقوله تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيۡكُمۡ فِيمَا فَعَلۡنَ فِيٓ أَنفُسِهِنَّ بِٱلۡمَعۡرُوفِۗ﴾ [البقرة: ٢٣٤]، وقوله: ﴿فَإِنۡ خَرَجۡنَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيۡكُمۡ فِي مَا فَعَلۡنَ فِيٓ أَنفُسِهِنَّ مِن مَّعۡرُوفٖۗ﴾ [البقرة: ٢٤٠].

وقوله: ﴿وَمَنۡ أَظۡلَمُ مِمَّنِ ٱفۡتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ ٱلۡكَذِبَ﴾ [الصف: ٦]، وقوله: ﴿وَمَنۡ أَظۡلَمُ

---

(١) «دلائل الإعجاز» (٢٢٤).

مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا﴾ [هود: ١٨] ، وغير ذلك من المواضع .

والأصل الذي يرجع إليه للتفريق بين النكرة والمعرفة أنّ المعرفة لما هو محدد معلوم ، بخلاف النكرة ، وإليك إيضاح ذلك فيما مر ذكره من الآيات :

إنّ كلمة (الحق) المعرفة في آية البقرة تدلّ على أنّهم كانوا يقتلون الأنبياء بغير الحق الذي يدعو إلى القتل، والحق الذي يدعو إلى القتل معروف معلوم . وأمّا النكرة فمعناها أنهم كانوا يقتلون الأنبياء بغير حق أصلاً ، لا حقّ يدعو إلى قتل ولا غيره ، أي ليس هناك وجه من وجوه الحق يدعو إلى إيذاء الأنبياء ، فضلاً عن قتلهم، فكلمة (حق) ههنا نكرة عامة، وكلمة (الحق) معرّفة معلومة .

والقصد من التنكير الزيادة في ذمهم وتبشيع فعلهم أكثر مما في التعريف ؛ وذلك لأن التعريف معناه أنهم قتلوا الأنبياء بغير سبب يدعو إلى القتل ، وأما التنكير فمعناه أنهم قتلوا الأنبياء بغير سبب أصلاً ، لا سبب يدعو إلى القتل ولا غيره ، فمقام التشنيع والذم ههنا أكبر من ثم ، وكلاهما شنيع وذميم .

فجاء بالتنكير في مقام الزيادة في ذمهم ، وإليك سياق كل من الآيتين: قال تعالى: ﴿وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ ٱلذِّلَّةُ وَٱلْمَسْكَنَةُ وَبَآءُو بِغَضَبٍ مِّنَ ٱللَّهِ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا۟ يَكْفُرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَيَقْتُلُونَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَوا۟ وَّكَانُوا۟ يَعْتَدُونَ﴾ [البقرة: ٦١] فعرّف (الحق) فيها .

وقال: ﴿ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ ٱلذِّلَّةُ أَيْنَ مَا ثُقِفُوٓا۟ إِلَّا بِحَبْلٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَحَبْلٍ مِّنَ ٱلنَّاسِ وَبَآءُو بِغَضَبٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْمَسْكَنَةُ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا۟ يَكْفُرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَيَقْتُلُونَ ٱلْأَنۢبِيَآءَ بِغَيْرِ حَقٍّ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَوا۟ وَّكَانُوا۟ يَعْتَدُونَ﴾ [آل عمران: ١١٢] فنكّر (الحق) .

ومن الواضح أنّ موطن الذم والتشنيع عليهم والعيب على فعلهم في آية آل عمران أكبر منه في آية البقرة ، يدل على ذلك أمور منها :

أنّه في سورة البقرة جمع (الذلة والمسكنة) ، وأما في آية آل عمران فقد

أكد وكرر وعمم قال: ﴿ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ أَيْنَ مَا ثُقِفُوا﴾ فجعلها عامة، ثم قال: ﴿وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الْمَسْكَنَةُ﴾ فأعاد الفعل وحرف الجر للزيادة في التوكيد، فإن قولك: (أنهاك عن الكبر وأنهاك عن الرياء) آكد من قولك: (أنهاك عن الكبر والرياء).

ثم إنّه ذكر الجمع في آية البقرة بصورة القلة فقال: ﴿وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ﴾ وذكره في آية آل عمران بصورة الكثرة فقال: ﴿وَيَقْتُلُونَ الْأَنْبِيَاءَ﴾ أي يقتلون العدد الكثير من الأنبياء بغير حق.

فالتشنيع عليهم والعيب على فعلهم وذمهم في سورة آل عمران أشد. ومن هنا يتبين أن التعريف في آية البقرة أليق، والتنكير في آية آل عمران أليق.

وكذلك كلمتا (معروف) و(المعروف) اللتان وردتا في آيتي سورة البقرة ٢٣٤، ٢٤٠، قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ٢٣٤] فعرّف (المعروف).

وقال: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ فَإِنْ خَرَجْنَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ مِنْ مَعْرُوفٍ﴾ [البقرة: ٢٤٠] فنكّره.

وذكر أن المقصود بـ(المعروف) ههنا الزواج خاصة، وأما غير المعرف فيراد به ما لم يستنكر فعله من خروج أو تزين ونحوه. جاء في (درة التنزيل): «للسائل أن يسأل فيقول: ما الفائدة التي أوجبت اختصاص المكان الأول بالتعريف والباء فقال (بالمعروف) والمكان الثاني بالتنكير ولفظة (من)؟

والجواب عن ذلك أن يقال: إن الأول تعلق بقوله: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ ... بِالْمَعْرُوفِ﴾ أي لا جناح عليكم في أن يفعلن في أنفسهن بأمر الله، وهو

ما أباحه لهن من التزوج بعد انقضاء العدة ، فـ (المعروف) ههنا أمر الله المشهور ، وهو فعله وشرعه الذي شرعه وبعث عليه عباده.

والثاني المراد به: فلا جناح عليكم فيما فعلن في أنفسهن من جملة الأفعال التي لهن أن يفعلن من تزوج أو قعود ، فالمعروف ههنا فعل من أفعالهن يعرف في الدين جوازه ، وهو بعض ما لهن أن يفعلنه ، ولهذا المعنى خص بلفظة (من) ونكّر ، فجاء (المعروف) في الأول معرفًا باللفظ لما أشرت إليه ، وهو أن يفعلن في أنفسهن بالوجه المعروف المشهور الذي أباح الشرع من ذلك ، وهو الوجه الذي دلّ الله عليه وأبانه ، فعرف إذ كان معرفة مقصودًا نحوه ، وكذلك خص بالباء وهي للإلصاق ، والثاني كان وجهًا من الوجوه التي لهن أن يأتينه ، فأخرج مخرج النكرة لذلك»(١).

ومثله الكذب وكذب ، فقد استعمل القرآن الكريم (الكذب) بالتعريف لما هو خاص بأمر معين ، و(كذبًا) لما هو عام.

قال تعالى: ﴿ ۞ كُلُّ ٱلطَّعَامِ كَانَ حِلًّا لِّبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ إِلَّا مَا حَرَّمَ إِسْرَٰٓءِيلُ عَلَىٰ نَفْسِهِۦ مِن قَبْلِ أَن تُنَزَّلَ ٱلتَّوْرَىٰةُ ۗ قُلْ فَأْتُوا۟ بِٱلتَّوْرَىٰةِ فَٱتْلُوهَآ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٩٣﴾ فَمَنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ مِنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴾ [آل عمران: ٩٣ ـ ٩٤].

فجاء بالكذب ههنا معرفًا؛ لأنه مخصص بهذه المسألة ، أي مسألة الطعام.

ومثله قوله تعالى: ﴿ قَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا ۗ سُبْحَٰنَهُۥ ۖ هُوَ ٱلْغَنِىُّ ۖ لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۚ إِنْ عِندَكُم مِّن سُلْطَٰنٍۭ بِهَٰذَآ ۚ أَتَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٦٨﴾ قُلْ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ ﴾ [يونس: ٦٨ ـ ٦٩].

---

(١) «درة التنزيل» (٥٢ ـ ٥٣).

فعرف (الكذب) لأنه مخصص بمسألة معينة ، وهي زعمهم اتخاذ الله ولدًا سبحانه .

وقوله تعالى : ﴿ مَا جَعَلَ ٱللَّهُ مِنۢ بَحِيرَةٍ وَلَا سَآئِبَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ وَلَٰكِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ يَفْتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ وَأَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ ﴾ [المائدة : ١٠٣] .

فاستعمل (الكذب) معرفًا ؛ لأنه مخصص بمسألة الأنعام .

في حين قال : ﴿ وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ مُّصَدِّقُ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ وَلِتُنذِرَ أُمَّ ٱلْقُرَىٰ وَمَنْ حَوْلَهَا ۚ وَٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْءَاخِرَةِ يُؤْمِنُونَ بِهِۦ ۖ وَهُمْ عَلَىٰ صَلَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ ﴿٩٢﴾ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِىَ إِلَىَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَىْءٌ وَمَن قَالَ سَأُنزِلُ مِثْلَ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ ﴾ [الأنعام : ٩٢ ـ ٩٣] فالكذب ههنا عام ولم يخصص بمسألة معينة .

ونحوه قوله تعالى : ﴿ يَٰبَنِىٓ ءَادَمَ إِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ يَقُصُّونَ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتِى ۙ فَمَنِ ٱتَّقَىٰ وَأَصْلَحَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٣٥﴾ وَٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا وَٱسْتَكْبَرُواْ عَنْهَآ أُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٣٦﴾ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِـَٔايَٰتِهِۦٓ ۚ ﴾ [الأعراف : ٣٥ ـ ٣٧] .

وقوله تعالى : ﴿ قُل لَّوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا تَلَوْتُهُۥ عَلَيْكُمْ وَلَآ أَدْرَىٰكُم بِهِۦ ۖ فَقَدْ لَبِثْتُ فِيكُمْ عُمُرًا مِّن قَبْلِهِۦٓ ۚ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴿١٦﴾ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِـَٔايَٰتِهِۦٓ ۚ إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْمُجْرِمُونَ ﴾ [يونس : ١٦ ـ ١٧] .

وقوله : ﴿ أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا ۖ فَإِن يَشَإِ ٱللَّهُ يَخْتِمْ عَلَىٰ قَلْبِكَ ۗ وَيَمْحُ ٱللَّهُ ٱلْبَٰطِلَ ﴾ [الشورى : ٢٤] .

وقوله : ﴿ إِنْ هُوَ إِلَّا رَجُلٌ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا وَمَا نَحْنُ لَهُۥ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ [المؤمنون : ٣٨] .

فأنت ترى أنه استعمل المعرّف لأمر مخصص ، في حين استعمل المنكّر لما هو عام .

أقسام أل:

يقسم النحاة (أل) المعرّفة على قسمين: عهدية وجنسية.

أل العهدية:

وهي تدخل على واحد من أفراد الجنس بعينه، نحو (بعت البستان واشتريت الدار) فأنت تقصد بالبستان بستانًا معينًا يعرفه المخاطب، وكذلك الدار.

ومعنى العهد: المعرفة، ومنه قولهم: عهدي بموضع كذا[١]، تقول: عهدي بك أنك تركت كذا وكذا، أي معرفتي بك. وتقول: عهدتك تفعل كذا، أي عرفتك، وهي على ثلاثة أنواع:

١ ـ **العهد الذكري**: وهو أن يتقدم لمصحوبها ذكر في اللفظ نحو (زارنا رجل فأكرمت الرجل) والمعنى أنّك أكرمت الرجل الذي تقدم ذكره في العبارة. ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَآ إِلَيْكُمْ رَسُولًا شَٰهِدًا عَلَيْكُمْ كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ﴿١٥﴾ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ﴾ [المزمل: ١٥ ـ ١٦] أي الرسول الذي تقدم ذكره.

بخلاف ما لو قلت: (زارني رجل فأكرمت رجلاً) فإن ذلك يفيد أنك أكرمت رجلاً غير الأول، ففائدتها التنبيه على أنّ الثاني هو الأول، إذ لو جيء به منكّرًا لتوهم أنّه غيره[٢].

٢ ـ **العهد الذهني**: وهو أن يتقدم لمصحوبها علم المخاطب به، وذلك كأن تقول لصاحبك: (اشتريت الحصان) فلا بد أن يكون للمخاطب علم بالحصان المقصود، إما أن يكون رآه أو سبق ذكره له. ومنه قوله تعالى: ﴿إِذْ

---

(١) «القاموس المحيط» (عهد) (١/ ٣٢٠).

(٢) انظر «التصريح» (١/ ١٤٩).

أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ثَانِيَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي ٱلْغَارِ ﴾ [التوبة: ٤٠] فالغار معلوم، وقوله تعالى: ﴿ ۞ لَّقَدْ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ ﴾ [الفتح: ١٨] فالشجرة معلومة للمسلمين وإنْ لم يكن جرى لها ذكر في اللفظ.

٣ - **العهد الحضوري**: وهو أن يكون مصحوبها حاضرًا مشاهدًا أو محسوسًا، كأن تقول: (فاز هذا الغلام)، وكقولك: (اليوم نسافر) وتقول لشاتم رجل بحضرتك: لا تشتم الرجل، ومنه قوله تعالى: ﴿ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾ [المائدة: ٣] [١].

وقيل: إنه يعرض في العهدية الغلبة ولمح الأصل «فالتي للغلبة كالبيت للكعبة، والنجم للثريا، دخلت لتعريف العهد ثم حدثت الغلبة بعد ذلك، والتي للّمح لم تدخل أولاً على الاسم للتعريف؛ لأن الاسم علم في الأصل، لكن لمح فيه معنى الوصف فسقط تعريف العلمية فيه، وإنّما أنت تريد شخصًا معلومًا، فلم يكن بدّ من إدخال أل العهدية عليه لذلك»[٢].

أل الجنسية:

وهي التي تدخل على الجنس، ولا يراد بها واحد معين من أفراد الجنس كما في العهدية، فإن (أل) العهدية يراد بمصحوبها واحد بعينه من أفراد الجنس كما ذكرنا، بخلاف (أل) هذه، فإذا قلت مثلاً: (الغزال أسرع من الذئب) فأنت لا تقصد به غزالاً واحدًا معينًا. وكذا إذا قلت (الذئب مفترس) فأنت لا تريد واحدًا بعينه من أفراد الجنس، بل كأنك تقول: هذا الجنس من

---

(١) انظر «المغني» (١/ ٤٩ - ٥٠)، «التصريح» (١/ ١٤٩)، «الرضي على الكافية» (٢/ ١٤٧).

(٢) «الهمع» (١/ ٧٩).

الحيوان مفترس، فأل هذه تعرّف الجنس بأسره وليست تعرّف واحدًا بعينه من أفراد الجنس.

وقسموا (أل) الجنسية على قسمين:

١ ـ أن تكون للاستغراق، وهي على قسمين:

الأولى: وهي التي تفيد استغراق جميع أفراد الجنس، وهي التي تخلفها (كلّ) حقيقة وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَخُلِقَ ٱلۡإِنسَٰنُ ضَعِيفٗا﴾ [النساء: ٢٨] أي كلُّ إنسان بلا استثناء، وقولنا: (خلق الله الإنسان من الطين) أي كل إنسان، وقولنا: (الماس أثمن من الحصاة) فإنّ كل ماسة أثمن من كل حصاة. فأل ههنا استغرقت جميع أفراد الجنس.

والأخرى: وهي التي تفيد استغراق جميع خصائص الأفراد تجوزًا، مبالغة في المدح والذم، فالمدح كقولك: (هو الرجل علمًا) أي الكامل في هذه الصفة، ومعناه أنه اجتمع فيه ما تفرق في الجنس من هذه الصفة. ونحوه (هو الشجاع) أي اجتمع فيه ما تفرق في الجنس من صفة الشجاعة، وتسمى (أل) الكمالية.

ومن الذم قولك: (هو اللئيم) أي اجتمع فيه من هذه الصفة ما تفرق في غيره.

٢ ـ أن تكون لتعريف الحقيقة، وهي التي لا تخلفها (كل) وذلك نحو قولنا: (خلق الله آدم من الطين) فليس المقصود أنّ الطين كله استغرق في خلق آدم، بل معناه أنه خلقه من هذا الجنس. وكقوله تعالى: ﴿وَجَعَلۡنَا مِنَ ٱلۡمَآءِ كُلَّ شَيۡءٍ حَيٍّ﴾ [الأنبياء: ٣٠] أي من حقيقة الماء وليس المقصود استغراق الماء كله في خلق الأحياء[1]. ونحو قولنا: (الحصان أسرع من الثور) فهذا ليس على

(١) انظر «المغني» (١/ ٥٠)، «الهمع» (١/ ٧٩)، «التصريح» (١/ ١٤٩).

سبيل الاستغراق ، بل ربما وجد ثور أسرع من حصان ، ولكن هذه حقيقة عامة .

وقد فرقوا بين المعرف بأل هذه واسم الجنس النكرة ، فذهب قسم إلى أن تعريف الجنس تعريف لفظي ، وهو في معنى النكرة ، فقولك : (خلق الله الإنسان من الطين) هو بمعنى خلق الله الإنسان من طين ، وقولك : (هو ما يعطيني إلا التمرة أو التمرتين) هو بمعنى قولك : (ما يعطيني إلا تمرة أو تمرتين)[١] .

وذهب قسم إلى أنّ الفرق بينهما هو فرق ما بين المقيد والمطلق ، وذلك لأن المعرف بها يدل على الحقيقة بقيد حضورها في الذهن ، واسم الجنس النكرة يدل على مطلق الحقيقة لا باعتبار قيد[٢] .

والحق أنّ المعرف بأل الجنسية يختلف عن اسم الجنس النكرة ، كما ذهب إليه القسم الثاني ، وذلك أن المعرف بأل يقصد به استحضار الجنس وهيئته المعلومة في الذهن . فإذا قلت : (الأسد أجرأ من الثعلب) فكأنك قلت : الحيوان الذي أمره كذا أو المشهور بكذا أجرأ من الحيوان الذي من أمره كذا أو المعروف بكذا .

ونحوه قولك : (خلق الإنسان من الطين) فالطين ههنا جنس ، وهو معرف بأل ، أي من هذه المادة المعروفة التي من أمرها كذا ، فإذا قلت : (من طين) كان المعنى أنه خلق من مادة هذا اسمها ، ولست تشير إلى استحضار صفاتها ، وإنما يكون ذلك عرضًا غير مقصود .

فتعريف الجنس القصد منه استحضار ما عرف عن الجنس في الذهن ،

---

(١) انظر «الرضي على الكافية» (٢/ ١٤٤) .

(٢) انظر «المغني» (١/ ٥٠ _ ٥١) ، «التصريح» (١/ ١٤٩) .

والتنكير ليس القصد منه ذلك. جاء في (الكشاف) في قوله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ «وهو تعريف الجنس، ومعناه الإشارة إلى ما يعرفه كل أحد من أن الحمد ما هو»[١].

فأحالك إلى ما يعرفه الذهن عن حقيقة الحمد واستحضاره في الذهن، فتعريف الجنس شبيه بعلم الجنس[٢] الذي سبق أن ذكرناه في باب العلم، فقولك: (الأسد مفترس) يراد به ما يراد بقولك: (أسامة مفترس) فالفرق بين المعرف بأل الجنسية واسم الجنس النكرة كالفرق بين أسامة وأسد، وقد مرّ ذلك بما فيه الكفاية.

وقد يشار بأل هذه إلى واحد غير معين من الجنس المعروف المعلوم، كما مر في نحو قولنا: (ادخل السوق) فإن هذا الجنس معلوم للمخاطب، غير أنه لا يراد واحد بعينه من هذا الجنس، فأل هذه جنسية[٣] في حقيقتها؛ لأنه لا يراد بمدخولها شيء بعينه، بل يراد به واحد من الجنس المعهود، فالجنس معهود معلوم، وما دخلت عليه أل واحد غير معين من هذا الجنس. ونحوه قوله:

ولقد أمرُّ على اللئيمِ يسبُّني ... فمضيتُ ثمّتَ قلتُ لا يعنيني

فالشاعر لا يريد لئيمًا بعينه، بل يريد واحدًا غير معين من هذا الجنس المعلوم، فتعريف اللئيم ههنا يراد به الإشارة إلى استحضار خصائص هذا الجنس في الذهن، بخلاف قولك: (ولقد أمر على لئيم) فلا يراد ههنا الإشارة إلى خصائص الجنس واستحضارها في الذهن. جاء في (شرح الأشموني):

---

(١) «الكشاف» (١/ ٤٠).
(٢) انظر «حاشية الخضري» (١/ ٨٤)، «الأشموني» (١/ ١٧٩).
(٣) انظر «حاشية الخضري» (١/ ٨٤).

«وقد يشار به إلى حصة غير معينة في الخارج بل في الذهن نحو قولك: (ادخل السوق) حيث لا عهد بينك وبين مخاطبك في الخارج. ومنه ﴿وَأَخَافُ أَن يَأْكُلَهُ ٱلذِّئْبُ﴾ والأداة فيه لتعريف العهد الذهني، ومدخولها في معنى النكرة، ولهذا نعت بالجملة في قوله: (ولقد أمرّ على اللئيم يسبني)»[(١)].

فذكر أن الأداة فيه لتعريف العهد الذهني، وهذا مذهب البيانيين، فقد ذهبوا إلى أنها للعهد الذهني «لعهدية الحقيقة التي لذلك البعض في الذهن وإن كان هو مبهمًا»[(٢)].

فهي إذن ليست للعهد الذهني الذي سبق أنْ أوضحناه، وإنّما تفيد أنّ الجنس بأسره معهود.

على أن بعضهم يذهب إلى أنّ (أل) في جميع أحوالها لتعريف العهد، ويقسم المعهود إلى قسمين: معهود شخص ومعهود جنس. أما المعهود الشخصي فهو ما ذكرناه في باب أل العهدية، وذلك أنها تدل على واحد بعينه من أفراد الجنس. وأما معهود الجنس فهو ما أدرجناه في (أل) الجنسية، وحجتهم في ذلك أن الأجناس أمور معهودة في الأذهان معلومة للمخاطبين متميز بعضها عن بعض[(٣)].

ويبدو لي أن الخلاف لفظي بين الفريقين.

* * *

---

(١) «الأشموني» (١/ ١٧٩ ـ ١٨٠).

(٢) «حاشية الخضري» (١/ ٨٤).

(٣) انظر «المغني» (١/ ٥٠).

الاسم الموصول

الموصول في الأصل اسم مفعول من وصل الشيء بغيره ، إذا جعله من تمامه[1] . وسميت الأسماء الموصولة بذلك ؛ لأنها توصل بكلام بعدها هو من تمام معناها ، وذلك أنّ الأسماء الموصولة أسماء ناقصة الدلالة لا يتضح معناها إلاّ إذا وصلت بالصلة ، فإذا قلت : (جاء الذي) أو (رأيت التي) لم يفهم المعنى المقصود ، فإذا جئت بالصلة اتضح المعنى المقصود ، وذلك كأن تقول : (جاء الذي ألقى الخطبة) أو (رأيت التي فازت في مسابقة الشعر) . ومن ذلك يتبين أن الأسماء الموصولة معناها : الأسماء الموصولة بصلة .

جاء في (شرح ابن يعيش) : «معنى الموصول أنْ لا يتم بنفسه ، ويفتقر إلى كلام بعده تصله به ليتم اسمًا ، فإذا تم بما بعده كان حكمه حكم سائر الأسماء التامة ، يجوز أن يقع فاعلاً ومفعولاً ومضافًا إليه»[2] . وجاء فيه أيضًا : «فالموصول وحده اسم ناقص ، أي ناقص الدلالة ، فإذا جئت بالصلة قيل موصول حينئذ»[3] .

أغراض التعريف بالاسم الموصول:

للتعريف بالاسم الموصول أغراض أهمها :

---

(١) «التصريح» (١/ ١٣٠) .

(٢) «ابن يعيش» (٣/ ١٣٨) .

(٣) «ابن يعيش» (٣/ ١٥٠) .

١ ـ **عدم علم المخاطب بالأحوال المختصة به سوى الصلة**[١] ، كقولك: (الذي كان معنا أمس رجل عالم) فالمخاطب لا يعرف من أحوال هذا الشخص إلاّ أنه كان معه أمس.

٢ ـ **الإبهام** ، وذلك إذا كنت تريد إبهام الذات أو الشيء عن السامعين ، فتذكره لمخاطبك بصلة يعرفها هو ولا يعرفها الآخرون ، فتقول له: (إن الذي كان معنا أمس سافر) أو (الذي كلمك في شأن فلان حضر).

٣ ـ **استهجان التصريح باسمه** ، فيؤتى بالذي ونحوه موصولاً بما صدر منه من فعل أو قول[٢] ، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿فَبَرَّأَهُ ٱللَّهُ مِمَّا قَالُواْ﴾ [الأحزاب: ٦٩] أي (آدر) فلم يذكر ذلك ، وكقولك: (لقد فعل فلان ما فعل) فلم تذكر الفعلة استهجانًا لها.

٤ ـ **التعظيم** ، وذلك بأن تذكره بصلته المعظمة كقوله تعالى: ﴿تَنزِيلًا مِّمَّنْ خَلَقَ ٱلْأَرْضَ وَٱلسَّمَٰوَٰتِ ٱلْعُلَى﴾ [طه: ٤] ، وقوله: ﴿وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ﴾ [الزمر: ٣٣].

٥ ـ **التحقير** ، كقولك: (هذا الذي شتم أباه) و(هذا الذي أهنته). ومثله قوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ قَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ مِثْلَ قَوْلِهِمْ﴾ [البقرة: ١١٣] .

٦ ـ **التعريض** ، بذكر الصلة كقوله تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَقُولُ ٱئْذَن لِّى وَلَا تَفْتِنِّىٓ﴾ [التوبة: ٤٩] ، وقوله: ﴿وَفَعَلْتَ فَعْلَتَكَ ٱلَّتِى فَعَلْتَ﴾ [الشعراء: ١٩] ونحو أن يقال لشخص: أنت كذاب ، أنت خائن ، فيرد عليه بقوله: أنا لست كذابًا ولا خائنًا ، ولكن الكذاب الخائن هو الذي كنا نظن فيه خيرًا ، فأودعنا عنده

---

(١) «الإيضاح» (١/ ٣٦).
(٢) «معترك الأقران» (٣/ ٥٨٩).

مالاً وذهبًا فأنكره علينا ، معرّضًا به .

٧ ـ التفخيم ، كقوله تعالى : ﴿ فَغَشِيَهُم مِّنَ ٱلْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ ﴾ [طه : ٧٨][١] ، وقوله : ﴿ فَأَوْحَىٰٓ إِلَىٰ عَبْدِهِۦ مَآ أَوْحَىٰ ﴾ [النجم : ١٠] .

٨ ـ الاختصار ، نحو قوله تعالى : ﴿ لَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ ءَاذَوْا۟ مُوسَىٰ ﴾ [الأحزاب : ٦٩] إذ لو عدد أسماء القائلين بذلك لطال[٢] . ونحوه قوله : ﴿ قُل لِّمَن فِىٓ أَيْدِيكُم مِّنَ ٱلْأَسْرَىٰٓ ﴾ [الأنفال : ٧٠] ، وقوله : ﴿ وَيَقْطَعُونَ مَآ أَمَرَ ٱللَّهُ بِهِۦٓ أَن يُوصَلَ ﴾ [البقرة : ٢٧] فإنه جاء به كذلك للاختصار .

٩ ـ إرادة العموم ، نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُوا۟ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسْتَقَٰمُوا۟ ﴾ [فصلت : ٣٠][٣] ، وقوله : ﴿ وَعَلَى ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُۥ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ ﴾ [البقرة : ١٨٤] ، وقوله : ﴿ وَٱلَّٰتِى يَأْتِينَ ٱلْفَٰحِشَةَ مِن نِّسَآئِكُمْ فَٱسْتَشْهِدُوا۟ عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِّنكُمْ ﴾ [النساء : ١٥] .

١٠ ـ إرادة واحد من الجنس غير معين ، وذلك كأن تقول : (أنت كالذي بنى بنيانًا حتى إذا أتمه وأكمله هدمه) فأنت لا تريد واحدًا بعينه من أفراد الجنس ، بل أنت تفترض واحدًا هذا شأنه . ونحوه قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّتِى نَقَضَتْ غَزْلَهَا مِنۢ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنكَٰثًا ﴾ [النحل : ٩٢] ، وقوله : ﴿ مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّآ أَضَآءَتْ مَا حَوْلَهُۥ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ ﴾ [البقرة : ١٧] . جاء في (دلائل الإعجاز) في (الذي) : «يجيء كثيرًا على أنك تقدّر شيئًا في وهمك ثم تعبر عنه بـ(الذي) ، ومثال ذلك قوله :

أخـوك الـذي إن تـدعُـهُ لمُلِمَّـةٍ ... يُجبْك وإن تغضبْ إلى السيف يغضبِ

---

(١) «الإيضاح» (١/ ٣٦) .

(٢) «الإتقان» (١/ ١٥٠) ، «معترك الأقران» (٣/ ٥٩٠) .

(٣) «الإتقان» (١/ ١٩٠) ، «معترك الأقران» (٣/ ٥٨٩) .

وقول الآخر:

أخــوك الــذي إنْ رِبتَــهُ قــال إنّمــا أربــتَ وإنْ عــاتبتَــه لانَ جــانبُــهْ

فهذا ونحوه على أنك قدرت إنسانًا هذه صفته وهذا شأنه ، وأحلت السامع على من يتعين في الوهم دون أن يكون قد عرف رجلاً بهذه الصفة ، فأعلمته أن المستحق لاسم الأخوة هو ذلك الذي عرفه. حتى كأنك قلت: أخوك زيد الذي عرفت أنك إن تدعه لملمة يجبك.

ولكون هذا الجنس معهودًا من طريق الوهم والتخيل جرى على ما يوصف بالاستحالة ، كقولك للرجل وقد تمنى: (هذا هو الذي لا يكون) ، و(هذا ما لا يدخل في الوجود)[١].

صلة الموصول:

توصل الأسماء الموصولة عدا (أل) بجملة خبرية ، وهذه الجملة قد يكون معهودًا معناها ، أي معلومة للمخاطب ، وذلك نحو (قدم الذي أكرم خالدًا) ولا تقول ذلك إلاّ إذا كان المخاطب يعلم أنّ هناك شخصًا أكرم خالدًا ، ونحو قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِىٓ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ ﴾ [الأحزاب: ٣٧] فالصلة معهودة للمخاطب معلومة عنده ، والمخاطب هو الرسول ﷺ.

جاء في (شرح ابن يعيش): «وينبغي أن تكون الجملة التي تقع صلة معلومة عند المخاطب ؛ لأن الغرض بها تعريف المذكور بما يعلمه المخاطب من حاله ليصح الإخبار عنه بعد ذلك. . . فلذلك لا تقول: (جاءني الذي قام) إلاّ لمن عرف قيامه وجهل مجيئه. لأن (جاء) خبر ، و(قام) صلة ، وكذلك

---

(١) «دلائل الإعجاز» (١٤٣).

لا تقول: (أقبل الذي أبوه منطلق) إلاّ لمن عرف انطلاقه وجهل إقباله»[١].
فيكون الاسم الموصول ههنا كأل العهدية التي تعرّف المفردات.

وقد يراد به الجنس فلا تكون صلته معهودة وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَٱلَّٰتِي يَأۡتِينَ ٱلۡفَٰحِشَةَ مِن نِّسَآئِكُمۡ فَٱسۡتَشۡهِدُواْ عَلَيۡهِنَّ أَرۡبَعَةٗ مِّنكُمۡۖ﴾ [النساء: ١٥] فليس المقصود بذلك نساء معلومات، بل المقصود الجنس، وقوله: ﴿ٱلَّذِينَ يَأۡكُلُونَ ٱلرِّبَوٰاْ لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِي يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيۡطَٰنُ مِنَ ٱلۡمَسِّۚ﴾ [البقرة: ٢٧٥]، وقوله: ﴿إِنَّمَا ٱلتَّوۡبَةُ عَلَى ٱللَّهِ لِلَّذِينَ يَعۡمَلُونَ ٱلسُّوٓءَ بِجَهَٰلَةٖ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِن قَرِيبٖ﴾ [النساء: ١٧]. فيكون هنا الاسم الموصول كأل الجنسية، إلاّ أنّ (أل) تدخل على المفردات وهذا يدخل على الجمل.

وقد يراد تعظيم الموصول فتبهم صلته فلا تكون معهودة ولا تفيد الجنس، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿فَغَشِيَهُم مِّنَ ٱلۡيَمِّ مَا غَشِيَهُمۡ﴾ [طه: ٧٨]، وقوله: ﴿فَأَوۡحَىٰٓ إِلَىٰ عَبۡدِهِۦ مَآ أَوۡحَىٰ﴾ [النجم: ١٠]، وقوله:

فمثل الذي لاقيت يغلبُ صاحبه[٢]

وكذلك إذا أريد التحقير[٣] نحو: لقد فعل ما فعل.

فيتبين من هذا أنّ الاسم الموصول شبيه بأل المعرفة، فقد يكون للعهد وقد يكون للجنس، غير أن (أل) تدخل على المفردات، والاسم الموصول يدخل على الجمل، ولا يمكن التعريف بالجملة إلاّ عن طريق الاسم الموصول.

---

(١) «شرح ابن يعيش» (٣/ ١٥٤)، وانظر «الرضي على الكافية» (٢/ ٣٩ ـ ٤٠)، «التصريح» (١/ ١٤٠ ـ ١٤١).

(٢) انظر «الهمع» (١/ ١٨٥)، «التصريح» (١/ ١٤٠).

(٣) «حاشية الصبان» (١/ ٣).

الأسماء الموصولة:

يقسم النحاة الأسماء الموصولة على قسمين: مختص ومشترك[١].

فالمختص: ما استعمل لشيء واحد لا يتجاوز إلى غيره وهو «الذي، والتي» وما تفرع عنهما، فالذي للمفرد المذكر، والتي للمفردة المؤنثة، وهكذا، ويسمى (النص) أيضًا.

والمشترك: هو ما كان لعدة معان بلفظ واحد كمن وما وأيّ.

فـ(من) مثلاً تستعمل للمفرد، والمثنى، والجمع، والمذكر، والمؤنث، فتقول: حضر من فاز، ومن فازا، ومن فازوا، ومن فازت، ومن فازتا، ومن فزن، فلفظ (من) اشترك في عدة معان.

ونعرض الآن لهذين القسمين:

الذي:

للمفرد المذكر، ويقول النحاة: إنّ (الذي) وأخواته مما فيه (أل) إنما وضع توصلاً إلى وصف المعارف بالجمل[٢]، وذلك أنه لا يمكن أن تصف معرفة بالجملة، وإنما تصف بالجملة النكرة فتقول: (رأيت رجلاً يضرب أخاه)، فإذا أردت أن تصف المعرفة بالجملة جئت بـ(الذي) فقلت: (رأيت الرجل الذي يضرب أخاه) فتوصلت بالذي إلى وصف الرجل بكونه يضرب أخاه، وذلك أن نعت المعرفة يكون بأل إذا كان اسمًا فتقول: (أقبل الرجل الكريم) فوصفت الرجل بالكريم، وقد أدخلت (أل) عليه.

ولما كان لا يمكن إدخال (أل) على الجمل جيء بالذي لتقوم مقام (أل).

---

(١) انظر «التصريح» (١/ ١٣١ ـ ١٣٣).

(٢) «الخصائص» (١/ ٣٢١)، «الأشباه والنظائر» (٢/ ٢٦٠).

فكما أنّ (أل) تدخل على المفرد وتؤثر فيه التعريف تدخل (الذي) على الجملة ، فهي أداة يتوصل بها إلى التعريف بالجملة ، على أنّ العامة لا يزالون عندنا يعرفون الجملة بأل، فيدخلونها عليها فيقولون: (رأيت الرجل الهرب) و(اليعطي أحسن من اليأخذ) بمعنى (رأيت الرجل الذي هرب) ، و(الذي يعطي أحسن من الذي يأخذ) وأل ههنا موصولة ، وأصل التعبير عربي قديم .

وكما أنّ (أل) تكون عهدية وجنسية ، تكون (الذي) كذلك ، فهي للعهد في قولك : (سافر الذي كان معنا أمس) وهي للجنس في قولهم : (الذي يخالط الناس ويصبر على أذاهم خير من الذي لا يخالط الناس ولا يصبر على أذاهم) .

جاء في «**دلائل الإعجاز**» : «والقول المبين في ذلك أنْ يقال : إنّه إنّما اجتلبت (يعني الذي) حتى إذا كان قد عُرِف رجل بقصة وأمر جرى له ، فتخصص بتلك القصة وبذلك الأمر عند السامع ، ثم أريد القصد إليه ، ذكر (الذي) .

تفسير هذا أنك لا تصل (الذي) إلا بجملة من الكلام قد سبق من السامع علم بها ، وأمر قد عرفه له ، نحو أنْ ترى عنده رجلاً ينشد شعرًا فتقول له من غد : ما فعل الرجل الذي كان عندك بالأمس ينشدك الشعر ؟

هذا حكم الجملة بعد (الذي) إذا أنت وصفت به شيئًا، فكان معنى قولهم : (إنّه اجتلب ليتوصل به إلى وصف المعارف بالجمل) أنه إنما جيء به ليفصل بين أنْ يراد ذكر الشيء بجملة قد عرفها السامع له ، وبين أن لا يكون الأمر كذلك . . .

وعلى الجملة فكل عاقل يعلم بون ما بين الخبر بالجملة مع (الذي) ، وبينها مع غير (الذي) ، فليس من أحد به طِرْقٌ إلاّ وهو لا يشك أن ليس المعنى في قولك : (هذا الذي قدم رسولاً من الحضرة) كالمعنى إذا قلت : (هذا قدم

رسولاً من الحضرة) ، ولا (هذا الذي يسكن في محلة كذا) كقولك: (هذا يسكن محلة كذا)وليس ذاك إلا أنّك في قولك: (هذا قدم رسولاً من الحضرة) مبتدئ خبرًا بأمر لم يبلغ السامع ولم يبلّغه ولم يعلمه أصلاً. وفي قولك: (هذا الذي قدم رسولاً) معلم في أمر قد بلغه أن هذا صاحبه. فلم يخل إذن من الذي بدأنا به في أمر الجملة مع (الذي) من أنه ينبغي أن تكون جملة قد سبق من السامع علم بها. فاعرفه»[١].

ومن الواضح أن هذا الكلام يخص العهدية. وقد ذكرنا أنها تكون غير عهدية أيضًا.

اللذان:

للمثنى المذكر، قال تعالى: ﴿ وَٱلَّذَانِ يَأْتِيَـٰنِهَا مِنكُمْ فَـَٔاذُوهُمَا ﴾ [النساء: ١٦].

الذين:

لجماعة الذكور ويختص بالعقلاء، قال تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَوٰةِ فَـٰعِلُونَ ﴾ [المؤمنون: ٤] في حين أن مفرده وهو (الذي) يكون للعاقل وغيره[٢] تقول:

(رأيت الرجل الذي زاركم) و(قرأت الكتاب الذي اشتريته منك).

وقد تستعمل (الذين) لما ينزل منزلة العقلاء كقوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ ﴾ [الأعراف: ١٩٤] فنزل الأصنام لمّا عبدوها منزلة من يعقل[٣].

---

(١) «دلائل الإعجاز» (١٥٤ ـ ١٥٦).
(٢) «الأشموني» (١/ ١٥٠)، «التصريح» (١/ ١٣٢).
(٣) «الهمع» (١/ ٨٣).

الألى:

تستعمل للجمع مطلقًا عاقلاً كان أو غيره[1] ، مذكرًا أو مؤنثًا ، غير أن استعماله لجماعة الإناث قليل. تقول: (رأيت الألى هربوا) و(رأيت الألى هربن) قال الشاعر:

وَتُبْلِي الألَى يَسْتَلْئِمُونَ عَلَى الأُلَى تَـرَاهُنَّ يَـوْمَ الـرَّوْعِ كـالحِدَإِ القُبْـلِ

فـ(الألى يستلئمون) هم الفرسان وهم عقلاء ، و(الألى تراهن) هن الخيل ، فاستعملها مرة للعقلاء ، واستعملها مرة أخرى لغير العقلاء ، وقال المجنون:

محا حُبُّها حُبَّ الأُلى كُنَّ قبلَها وحَلَّت مكانًا لم يكنْ حلَّ من قبلُ

فاستعمل (الألى) لجماعة الإناث.

فـ(الذين) لجماعة الذكور العقلاء خاصة ، و(الألى) عامة للذكور والإناث ، العقلاء وغيرهم.

التي:

للمفردة المؤنثة سواء كانت شخصًا عاقلاً أو غيره ، تقول: (أقبلت البنت التي ربحت الجائزة) ، وتقول: (بعت البقرة التي اشتريتها) ، قال تعالى: ﴿مَا وَلَّىٰهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ ٱلَّتِى كَانُوا۟ عَلَيْهَا﴾ [البقرة: ١٤٢] .

وتستعمل أيضًا لجماعة غير العقلاء نحو (بعت الكتب التي اشتريتها).

قال تعالى: ﴿وَلَا تُؤْتُوا۟ ٱلسُّفَهَآءَ أَمْوَٰلَكُمُ ٱلَّتِى جَعَلَ ٱللَّهُ لَكُمْ قِيَـٰمًا﴾ [النساء: ٥].

ويبدو أنها تستعمل للكثرة في غير العاقل ، أما (اللاتي) فإنّها تستعمل للقلة معه ، نظير ما مر في هي وهن وهذه وهؤلاء ، تقول: (اشتريت الحقائب التي

---

(١) انظر «ابن عقيل» (١/ ٧٢) ، «حاشية الخضري» (١/ ٧٢).

عرضتها في المعرض) و(اشتريت الحقائب اللاتي عرضتهن في المعرض) فالحقائب التي عرضتها أكثر عددًا من الحقائب اللاتي عرضتهن.

ويجوز استعمال أحدهما مكان الآخر لغرض بلاغي.

اللتان:

للمثنى المؤنث نحو (أقبلت البنتان اللتان ألقتا شعرًا في الحفل).

اللاتي:

وهي جمع (التي) وتكون للعاقل وغيره، بخلاف (الذين) فإنه مختص بالعقلاء خاصة، أو ما نزل منزلتهم كما ذكرنا، وذلك لشبهه بجمع المذكر السالم الذي هو مختص بالعقلاء أو ما نزل منزلتهم. وأما (اللاتي) فإنه شبيه بلفظ جمع المؤنث السالم الذي يكون للعاقل وغيره، فتقول: طالبات وشجرات.

قال تعالى: ﴿وَأُمَّهَٰتُكُمُ ٱلَّٰتِيٓ أَرۡضَعۡنَكُمۡ﴾ [النساء: ٢٣] وتقول: (اشتريت الكتب اللاتي كانت عند محمد).

اللائي:

استعملت لجمع (التي) أيضًا فتقول: عادت اللائي ذهبن، واستعمال (اللائي) قليل بالنسبة إلى استعمال (اللاتي)، وقد وردت (اللائي) للذكور قليلاً، قال ابن مالك (واللاء كالذين نزرًا وقعا) قال الشاعر[١]:

فما آباؤنا بأمنَّ منهُ علينا اللاءِ قد مهدوا الحُجورا

فالفرق بين اللاتي واللائي أن (اللاتي) مختصة بالإناث، و(اللائي) قد ترد للذكور قليلاً.

---

(١) «ابن عقيل» (١/ ٧٣).

أل:

ذهب الجمهور إلى أنّ (أل) الداخلة على الصفة الصريحة اسم موصول، ويعنون بالصفه الصريحة اسم الفاعل واسم المفعول، وقيل: الصفة المشبهة أيضًا، وذلك نحو قولك: (القادم خالد) أي الذي قدم خالد، وأجمعوا على أن الداخلة على اسم التفضيل ليست موصولة[١].

واستدلوا على اسميتها بأمور أهمها:

١ ـ عود الضمير عليها في نحو (قد أفلح المتقي ربه) وهو أقوى ما يستندون إليه.

٢ ـ إعمال اسم الفاعل واسم المفعول معها، إذ لو كانت حرفًا لمنعت من إعمال اسمي الفاعل والمفعول؛ وذلك لأن الحرفية مختصة بالأسماء فتبعد الوصف عن شبهه بالفعل، كما يبعده التصغير والوصف فلا يعمل.

٣ ـ دخولها على الفعل في نحو قوله:

ما أنت بالحكمِ التُّرضى حكومتُه[٢]

وذهب الأخفش إلى أنها حرف تعريف[٣].

وهذا هو الراجح فيما نرى، وذلك لما يأتي:

١ ـ أنّ الإعراب يتخطاها[٤]، ولو كانت اسمًا ما تخطاها الإعراب، فتقول: (مررت بالضاربِ) و(جاء الضاربُ) فالإعراب يكون على (ضارب) لا على (أل).

---

(١) انظر «المغني» (١/ ٤٩)، «ابن عقيل» (١/ ٧٧).
(٢) انظر «المغني» (١/ ٤٩)، «الأشموني» (١/ ١٥٦).
(٣) انظر «المغني» (١/ ٤٩)، «الأشموني» (١/ ١٥٦).
(٤) انظر «الأشموني» (١/ ١٥٧).

٢ ـ قولهم: (إنه لو كانت حرف تعريف لمنعت إعمال اسم الفاعل والمفعول به ؛ لأنها من خصائص الأسماء ، كما يمنع التصغير والوصف إعمالهما) باطل ؛ وذلك لأن النداء لا يمنع من إعمال اسم الفاعل والمفعول ، مع أنه من خصائص الأسماء ، فتقول: يا طالعًا جبلاً .

٣ ـ استدلالهم بعود الضمير على (أل) في نحو (قد أفلح المتقي ربه) استدلال باطل ؛ وذلك أنه إذا كان الضمير يعود على (أل) في الجملة السابقة فعلى من يعود في نحو قولنا: (ما متقٍ ربه مضيَّع) مما ليس فيه أل؟ فالضمير ههنا يعود على الموصوف المحذوف أو على المتقي نفسه ، وكذا في الجملة السابقة .

ثم لماذا إذا قلنا: (ما المتقي ربه مضيَّع) كان الضمير عائدًا على (أل) ، وإذا حذفناها وقلنا: (ما متق ربه مضيع) عاد على غير (أل)؟

ونحوه قولنا: (ما المطيع خالقه خاسر) و(ما مطيعٌ خالقه خاسر) فالضمير في الجملة الأولى يعود على ما يعود عليه في الجملة الثانية وليس فيها (أل) .

ثم لماذا كان الضمير في قولنا: (قد أفلح المتقي ربه) يعود على (أل) ولا يعود عليها في نحو قولنا: (قدم القرشي نسبه) وقولنا: (مررت بالأفضل أبوه) مما لا يعدونه اسمًا موصولاً؟

فهذا ـ كما هو ظاهر ـ استدلال باطل ، وأن الضمير لا يعود على (أل) ، وإنّما يعود على الموصوف المحذوف ، أو على الاسم المذكور .

فأل حرف تعريف وليست اسمًا موصولاً .

نعم إنّ (أل) الداخلة على الفعل ، أو الجمل الاسمية ، نحو (ما أنت بالحكم الترضى حكومته) هي اسم موصول بمعنى (الذي) وليست حرفًا ، ولا داعي لجعل الداخلة على الفعل هي الداخلة على الاسم نفسها ، بل هما

أداتان مختلفتان ، ألا ترى أنّ كاف التشبيه تكون مرة حرفًا وتكون مرة اسمًا ، وكذلك عن وعلى؟ وهكذا الأمر ههنا .

من :

وتختص بأولي العلم سواء كانت موصولة ، أم استفهامية ، أم شرطية ، أم غير ذلك ، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿قَالَ مَعَاذَ ٱللَّهِ أَن نَّأْخُذَ إِلَّا مَن وَجَدْنَا مَتَٰعَنَا عِندَهُۥٓ﴾ [يوسف: ٧٩] ، وقوله : ﴿فَٱسْتَقِمْ كَمَآ أُمِرْتَ وَمَن تَابَ مَعَكَ﴾ [هود: ١١٢] .

ولا تقع على غير العاقل إلاّ في مواضع :

أحدها : أن ينزل غير العاقل منزلة العاقل ، نحو قوله تعالى : ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُۥٓ﴾ [الأحقاف: ٥] عبر عن الأصنام بـ (من) لتنزيلها منزلة العاقل لأنهم عبدوها . ونحوه قوله تعالى : ﴿وَإِذَا مَسَّكُمُ ٱلضُّرُّ فِى ٱلْبَحْرِ ضَلَّ مَن تَدْعُونَ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: ٦٧] . ومن ذلك قول عباس بن الأحنف :

أسربَ القطا هل مَن يعيرُ جناحَه لعلّي إلى مَن قد هَوِيتُ أطيرُ

الثاني : أن يجتمع غير العاقل مع العاقل في عموم، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ﴾ [النحل: ١٧] فإن (من لا يخلق) عام في العاقل وغيره ، وقوله : ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يُسَبِّحُ لَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [النور: ٤١] فاجتمع غير العاقل مع العاقل في التسبيح وعبر عن الجميع بـ (من) .

الثالث : أن يقترن غير العاقل مع العاقل في عموم فصل بـ (من) ، نحو قوله تعالى : ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ بَطْنِهِۦ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰٓ أَرْبَعٍ﴾ [النور: ٤٥] [1] .

---

(١) انظر «الهمع» (١/ ١٩١) ، «التصريح» (١/ ١٣٣ ـ ١٣٤) ، «الرضي على الكافية» (٢/ ٦١).

وهي تقع على المفرد والمثنى والجمع ، والمذكر والمؤنث ، فمن استعمالها للمفرد قوله تعالى: ﴿وَلِمَن جَآءَ بِهِۦ حِمۡلُ بَعِيرٖ﴾ [يوسف: ٧٢] ، ولجماعة الذكور قوله تعالى: ﴿وَمِنۡهُم مَّن يَسۡتَمِعُونَ إِلَيۡكَۚ﴾ [يونس: ٤٢] ، وقوله: ﴿فَصَعِقَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ [الزمر: ٦٨] ، وللمفردة المؤنثة قولك: (نظرت إلى مَنْ أحببتها فوجدتها جديرة بالحب) ، ولجماعة الإناث قولك: (جيء بمن أسرنَ كلهن).

ما:

وتقع على ذوات ما لا يعقل ، وعلى صفات من يعقل ، فمن الأول قولك: (آكل ما تأكل) ، و(أعجبني ما قدمته لي) ، قال تعالى: ﴿وَأَلۡقِ مَا فِي يَمِينِكَ تَلۡقَفۡ مَا صَنَعُوٓاْۖ﴾ [طه: ٦٩] فما في يمينه هي العصا ، وما صنعُوه هو أفاعيهم المتخيلة وهذا لغير العاقل.

ومن الثاني قوله تعالى: ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثۡنَىٰ﴾ [النساء: ٣] قالوا: أي الطيب منهن ، وقال: ﴿وَٱلسَّمَآءِ وَمَا بَنَىٰهَا ۝٥ وَٱلۡأَرۡضِ وَمَا طَحَىٰهَا ۝٦ وَنَفۡسٖ وَمَا سَوَّىٰهَا﴾ [الشمس: ٥ ـ ٧] أي والباني[(١)] ، وكذا ما بعده ، وقال: ﴿وَلَآ أَنتُمۡ عَٰبِدُونَ مَآ أَعۡبُدُ﴾ [الكافرون: ٣] أي معبودي.

فالفرق بين ما ومن ، أنّ (من) مختصة بالعقلاء ، ولا تنفرد لغير العقلاء إلاّ على سبيل تنزيله منزلة العاقل.

وأما (ما) فهي تقع لذوات ما لا يعقل ، ولصفات العقلاء.

ومن هذا يظهر أنّ (ما) أوسع استعمالاً مِنْ (مَنْ) وأكثر إبهامًا منها ، قال

---

(١) انظر «ابن يعيش» (١/ ١٤٥) ، «الرضي على الكافية» (٢/ ١٦١) ، «المقتضب» (٢/ ٥٢).

سيبويه: «ومن: وهي للمسألة عن الأناسيّ ، ويكون بها الجزاء للأناسي ، وتكون بمنزلة الذي للأناسي. . . و(ما) مثلها ، إلا أن (ما) مبهمة تقع على كل شيء»[(١)].

قالوا: وبناء (ما) يوافق استعمالها المتسع ، فإن مدة الألف المتسعة في آخرها تشاكل الاتساع في معناها ، وأمّا (من) فهي مقيدة بالسكون ، ولذا كان استعمالها مقيدًا بأولي العلم. جاء في (**بدائع الفوائد**) أن (ما) «لا تخلو من الإبهام أبدًا ، ولذلك كان في لفظها ألف آخرة لما في الألف من المد والاتساع في هواء الفم ، مشاكلة لاتساع معناها في الأجناس ، فإذا أوقعوها على نوع بعينه ، وخصوا به من يعقل ، وقصروها عليه ، أبدلوا الألف نونًا ساكنة فذهب امتداد الصوت فصار قصر اللفظ موازنًا لقصر المعنى»[(٢)].

ومعنى هذا أنّ (من) أصلها (ما) وهو الذي أيدته الدراسات الحديثة. جاء في (**التطور النحوي**) «إنّ (من) و(ما) أصلهما واحد ، يعني (ما) وألحقت بها النون ، وهي من العناصر الإشارية أيضًا ، وإن لم توجد في العربية بين أسماء الإشارة ، فتدل (ما) على الأشخاص إذا وقعت مع هذا الحرف اللاحق ، وعلى الأشياء إذا وقعت بدونه»[(٣)].

و(ما) مثل (من) تقع على المفرد والمثنى والجمع نحو (أعجبني ما صنعته ، وما صنعتهما ، وما صنعتهن).

ثم إن (ما) ـ مع أنها اسم موصول يشترك في المفرد والمثنى والجمع ، المذكر والمؤنث ـ قد تشترك في أكثر من معنى في التعبير الواحد.

---

(١) «سيبويه» (٢/ ٣٠٩).
(٢) «بدائع الفوائد» (١/ ١٣١).
(٣) «التطور النحوي» (٥٥ ـ ٥٦).

فهي قد تحتمل الموصولية الاسمية والحرفية نحو قوله تعالى: ﴿فَنُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوٓاْ﴾ [لقمان: ٢٣] فهذا يحتمل أنّ المعنى ننبئهم بعملهم ، وبالذي عملوه.

وقد تحتمل الموصولية والحرفية والاستفهامية نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَعۡلَمُ مَا نُرِيدُ﴾ [هود: ٧٩] فـ (ما) هنا تحتمل الموصولية الاسمية ، أي الذي نريده ، والحرفية أي إرادتنا ، والاستفهامية.

جاء في (البرهان) «إن وقعت بين فعلين سابقهما علم أو دراية أو نظر جاز فيها الخبر والاستفهام كقوله تعالى: ﴿وَأَعۡلَمُ مَا تُبۡدُونَ وَمَا كُنتُمۡ تَكۡتُمُونَ﴾ [البقرة: ٣٣] ، ﴿وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ مَا تُسِرُّونَ وَمَا تُعۡلِنُونَ﴾ [النحل: ١٩] ، ﴿وَإِنَّكَ لَتَعۡلَمُ مَا نُرِيدُ﴾ [هود: ٧٩] ، ﴿قَالَ هَلۡ عَلِمۡتُم مَّا فَعَلۡتُم﴾ [يوسف: ٨٩] ، ﴿وَمَآ أَدۡرِي مَا يُفۡعَلُ بِي وَلَا بِكُمۡۖ﴾ [الأحقاف: ٩] ، ﴿وَلۡتَنظُرۡ نَفۡسٞ مَّا قَدَّمَتۡ﴾ [الحشر: ١٨]»[(١)].

وقد تحتمل الموصولة والنافية ، نحو قولك: (ما عندي ما تريده) فـ (ما) في الموضعين تحتمل النفي والموصولة ، ونحوه قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَعۡلَمُ مَا يَدۡعُونَ مِن دُونِهِۦ مِن شَيۡءٖ﴾ [العنكبوت: ٤٢] فـ (ما) استفهامية ، وتحتمل أن تكون نافية أيضًا[(٢)].

وقد تحتمل الموصولة والشرطية وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا عَمِلَتۡ مِن سُوٓءٖ تَوَدُّ لَوۡ أَنَّ بَيۡنَهَا وَبَيۡنَهُۥٓ أَمَدَۢا بَعِيدٗاۗ﴾ [آل عمران: ٣٠] ، وقولك: (ما أعطيتني أعطيتك).

وقد تحتمل النكرة والمعرفة، فالمعرفة هي الموصولة ، والنكرة أن تكون بمعنى شيء ، نحو (أعطيته ما سُرّ به) أي شيئًا سُرّ به ، أو الذي سرّ به ،

---

(١) «البرهان» (٤/ ٤٠١).
(٢) «دراسات لأسلوب القرآن الكريم» (٣/ ١٣٥).

وكقوله تعالى: ﴿هَٰذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ﴾ [ق: ٢٣] فهذا يحتمل المعرفة والنكرة[١].

وكذا (مَنْ) قد تحتمل أكثر من معنى، غير أنها أقل إبهامًا من (ما)، فقد تحتمل الموصولة والاستفهامية في نحو قوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ مَن يَأْتِيهِ عَذَابٌ يُخْزِيهِ﴾ [هود: ٣٩].

وتحتمل الشرطية والموصولة في نحو قوله تعالى: ﴿وَمَن دَخَلَهُۥ كَانَ ءَامِنًا﴾ [آل عمران: ٩٧].

وتحتمل الموصولة والنكرة في نحو قوله تعالى: ﴿مِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلدُّنْيَا وَمِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلْءَاخِرَةَ﴾ [آل عمران: ١٥٢].

ومعنى (من) النكرة (أحد)، كقولك: (هل منكم من يساعدني؟) أي هل منكم أحد يساعدني؟

جاء في (دراسات لأسلوب القرآن الكريم): «تحتمل (من) أن تكون نكرة موصوفة واسم موصول في قوله تعالى: ﴿فَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ رَبَّنَآ ءَاتِنَا فِى ٱلدُّنْيَا وَمَا لَهُۥ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ﴾ [البقرة: ٢٠٠]»[٢].

جاء في (الكتاب): «(هذا باب ما يكون الاسم فيه بمنزلة الذي في المعرفة) إذا بني على ما قبله وبمنزلته في الاحتياج إلى الحشو ويكون نكرة بمنزلة رجل، وذلك قولك: (هذا من أعرف منطلقًا) و(هذا من لا أعرف منطلقًا) أي هذا الذي قد علمت أنّي لا أعرفه منطلقًا، وهذا ما عندي مهينًا. وأعرف ولا أعرف، وعندي حشو لهما يتمان به فيصيران اسمًا، كما كان (الذي) لا يتم إلا بحشوه.

---

(١) «البرهان» (٤/ ٣٩٨).
(٢) «دراسات لأسلوب القرآن الكريم» (٣/ ١٥٣).

وقال الخليل: إنْ شئت جعلت (مَنْ) بمنزلة إنسان، وجعلت (ما) بمنزلة شيء نكرتين، ويصير (منطلق) صفة لـ (من)، و(مهين) صفة لـ (ما). . .

ويقوّي أيضًا أن (من) نكرة قول عمرو بن قميئة:

يَا رُبَّ مَنْ يُبْغِضُ أَذْوَادَنَا رُحْنَ على بَغْضائهِ واغْتَدَيْنْ

ورُبَّ لا يكون ما بعدها إلا نكرة»[1].

الحمل على اللفظ والمعنى:

(مَنْ) و(ما) في اللفظ مفردان مذكران، وقد عرفنا أنهما صالحان للمفرد والمثنى والجمع، المذكر والمؤنث، فتقول: جاء من فاز، ومن فازت، ومن فازوا، ومن فزن، واشتريت ما باعه خالد، وما باعها، وما باعهن.

ويجوز مراعاة لفظهما ـ أعني الإفراد والتذكير ـ كما يجوز مراعاة المعنى، قال تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ﴾ [البقرة: ٨] فقد أعاد الضمير على لفظ (مَنْ)، وهو الإفراد والتذكير، فقال: ﴿مَن يَقُولُ ﴾ ثم أعاده فيما بعد على معناه وهو الجمع، فقال: ﴿وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾ فالمقصود بـ (مَنْ) في الآية الجمع، لكن حمل الكلام على لفظه في الأول، ثم حمله على معناه فيما بعد.

ونحوه قوله تعالى: ﴿ وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتَعْمَلْ صَـٰلِحًا نُّؤْتِهَآ أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ وَأَعْتَدْنَا لَهَا رِزْقًا كَرِيمًا﴾ [الأحزاب: ٣١] فقد أعاد الضمير أولاً على لفظ (من)، وهو الإفراد والتذكير فقال: ﴿ وَمَن يَقْنُتْ ﴾ ثم أعاده على معناه، وهو الإفراد والتأنيث فيما بعد، فقال: ﴿ وَتَعْمَلْ صَـٰلِحًا نُّؤْتِهَآ أَجْرَهَا﴾.

غير أنه يجب مراعاة المعنى إذا حصل لبس بمراعاة اللفظ، فلا تقول:

---

(١) «سيبويه» (١/ ٢٦٩ ـ ٢٧٠).

(أعط من سألك) إذا كان السائل أنثى ، بل تقول : (أعط من سألتك) لئلا يلتبس المذكر بالمؤنث .

وتقول : (لقيت من أحبها) إذا كان المحبوب أنثى ، ولا تقول : (من أحبه) إلا إذا كان هناك قرينة فإنه يجوز عند ذاك مراعاة اللفظ .

وكذلك يجب مراعاة المعنى إذا حصل قبح بمراعاة اللفظ ، وذلك كأن تقول : (من هي كريمة سعاد) فإنه يقبح أن يقال : (من هي كريم سعاد) لأنه يؤدي إلى الإخبار عن المؤنث بالمذكر ، وهذا لا يجوز ؛ لأن الخبر المشتق يطابق المبتدأ .

وفيما عدا ذلك يجوز مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى . وقيل : إن مراعاة اللفظ أحسن وأولى عند العرب . وإذا اجتمعت المراعاتان ، فالأولى تقديم مراعاة اللفظ ، ثم مراعاة المعنى ، كما هو شأن أكثر ما ورد في القرآن الكريم ، قال تعالى : ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ وَجَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ ﴾ [الأنعام : ٢٥] فقد بدأ بالحمل على اللفظ ثم حمل على المعنى(١) .

علمًا بأنه ورد في القرآن الكريم مراعاة المعنى ابتداء أيضًا وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ وَمِنَ ٱلشَّيَٰطِينِ مَن يَغُوصُونَ لَهُۥ وَيَعْمَلُونَ عَمَلًا دُونَ ذَٰلِكَ وَكُنَّا لَهُمْ حَٰفِظِينَ ﴾ [الأنبياء : ٨٢] ، وقوله : ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ ﴾ [يونس : ٤٢] (٢) .

والخلاصة أنه يجوز مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى ، إلاّ إذا اقتضى الموطن مراعاة المعنى للبس أو قبح . غير أنه لا بد أن يكون في الكلام البليغ مرجح لمراعاة اللفظ أو مراعاة المعنى وإن كان الأصل الجواز . فقد راعى القرآن

---

(١) انظر «الرضي على الكافية» (٢/ ٦٢) ، «الهمع» (١/ ٨٧) ، «معترك الأقران» (٣/ ٥٨٢) .

(٢) انظر «دراسات لأسلوب القرآن الكريم» (٣/ ٢٨٩) .

الكريم اللفظ مرة وراعى المعنى مرة ، قال تعالى : ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ أَفَأَنتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ وَلَوْ كَانُوا لَا يَعْقِلُونَ ﴿٤٢﴾ وَمِنْهُم مَّن يَنظُرُ إِلَيْكَ أَفَأَنتَ تَهْدِي الْعُمْيَ وَلَوْ كَانُوا لَا يُبْصِرُونَ ﴾ [يونس: ٤٢ ـ ٤٣] فقال مرة: (يستمعون) ، ومرة قال: (ينظر) . وقال: ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ وَجَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا ﴾ [الأنعام: ٢٥] فقال ههنا: ﴿ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ ﴾ ، وقال ثم ﴿ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ ﴾ فما السبب؟

وقال: ﴿ وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَذَٰلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴿١٣﴾ وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُّهِينٌ ﴿١٤﴾ ﴾ [النساء: ١٣ ـ ١٤] فقال مرة: ﴿ خَالِدًا فِيهَا ﴾ ، ومرة قال: ﴿ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾ فما سبب ذلك؟

فلا بدّ في الكلام البليغ من سبب يدعو إلى ترجيح أحد التعبيرين على الآخر ، وقد ذكروا في التفريق بين هذه الاستعمالات وأمثالها أوجهًا ، فمما ذكروه في التفريق بين الاستماعين المذكورين آنفًا ، أنّ قوله تعالى: ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ وَجَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً ﴾ [الأنعام: ٢٥] بالإفراد ، أنّ الآية نزلت في بضعة رجال من قريش ، وهم أبو سفيان والنضر بن الحارث وعتبة وشيبة وأمية وأبيّ بن خلف ، بخلاف آية يونس فإن المراد بهم جميع الكفار ممن يستمعون إليه ، فوحّد الاستماع في الأنعام لقلة المستمعين ، وجمعه في يونس لكثرتهم ، ففرق بين الجمعين ، فجعل الإفراد للقلة والجمع للكثرة ليوافق اللفظ المعنى(١) .

---

(١) انظر «معترك الأقران» (٣/ ٣٢٢).

ونحوه قوله تعالى: ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ حَتَّىٰٓ إِذَا خَرَجُواْ مِنْ عِندِكَ قَالُواْ ﴾ [محمد: ١٦] فجاء به بلفظ المفرد لأنهم بحضرته ، بدليل قوله: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا خَرَجُواْ مِنْ عِندِكَ﴾ أي هم قلة ، بخلاف آية يونس. فانظر أنه لما كان المستمعون في آية الأنعام وآية محمد قليلين أفرد اللفظ ، ولما كانوا كثيرين في آية يونس حمل على المعنى فجمع.

وأمّا إفراد النظر في قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَنظُرُ إِلَيْكَ﴾ فهو للسبب نفسه ، فإنّ المستمعين لما كانوا أكثر من الناظرين ، لأنه يراد بالمستمعين جميع الكفار كما ذكرنا ، جمع المستمعين ، وأفرد الناظرين. جاء في (روح المعاني): «﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾: وجمع الضمير الراجع إليه رعاية لجانب المعنى ، كما أفرد فيما بعد رعاية لجانب اللفظ ، ولعل ذلك للإيماء إلى كثرة المستمعين ، بناء على عدم توقف الاستماع على ما يتوقف عليه النظر من الشروط العادية أو العقلية»[١].

وأما قوله تعالى: ﴿يُدْخِلْهُ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا﴾ [النساء: ١٣] ، وقوله: ﴿يُدْخِلْهُ نَارًا خَٰلِدًا فِيهَا﴾ [النساء: ١٤] فقالوا فيهما: إنّ الحكمة في جمع الوصف أولاً للإشعار بالاجتماع المستلزم لزيادة الأنس والسعادة عند أهل الجنة ، فإن الوحدة لا تطاق ، وأفرده لزيادة التعذيب عند أهل النار ، فإنه تعذيب بالنار والوحدة. جاء في (حاشية يس على التصريح) في هاتين الآيتين: «ولعل الحكمة في جمع الوصف أولاً بذلك الاعتبار وإفراده ثانيًا باعتبار اللفظ ما في صيغة الجمع من الإشعار بالاجتماع المستلزم للتأنس زيادة في النعيم ، وما في الإفراد من

---

(١) «روح المعاني» (١١/ ١٢٥).

الإشعار بالوحدة المستلزم للوحدة زيادة في التعذيب كما ذكره المولى أبو السعود».

وقيل: إنه «لما ذكر في الأول جنات متعددة لا جنة واحدة وقال[١] يدخله، والضمير المنصوب في (يدخله) وإن كان مجموعًا في المعنى، فهو في اللفظ مفرد، والمفرد من حيث هو مفرد لا يصح أن يكون في جنات متعددة معًا، فجاء (خالدين) لرفع هذا الإيهام اللفظي، فهو اعتبار لفظي ومناسبة لفظية وإن كان المعنى صحيحًا. أما الآية الثانية فذكر فيها نارًا مفردة فناسبها الإفراد في (خالدًا)»[٢].

وعلى كلّ فلا بد من سبب يدعو إلى ذلك.

من وما والذي:

إنّ كلاًّ من (ما) و(مَنْ) و(الذي) اسم موصول، غير أنها لا تتطابق في المعنى والاستعمال، فقد عرفنا أن (من) غير (ما)، وأنهما غير (الذي)، وقد تستعمل (الذي) في تعبير لا تستعمل فيه (من) أو (ما) والعكس صحيح.

١ ـ فقد عرفنا أن (الذي) وضع صلة لوصف المعارف بالجملة، فهو في الأصل صفة، بخلاف (من) و(ما) فإنهما لا يقعان صفة[٣]؛ لأن المراد بهما الذوات. وليس معنى قولنا السابق إن (ما) تقع على صفات من يعقل، أنها تقع نعتًا له، بل المعنى أنها تقع على ذات متصفة بوصف ما من صفات العقلاء، ولذا تقع (الذي) في تعبيرات لا يصح وقوع (من) و(ما) فيها، فلا يصح في قوله تعالى مثلاً: ﴿ٱذْكُرُواْ نِعْمَتِيَ ٱلَّتِيٓ أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ٤٠] أن يقال: اذكروا

---

(١) كذا ولعل الأصل (قال) بحذف الواو.

(٢) «حاشية يس على التصريح» (١/ ١٤٠).

(٣) «حاشية الصبان» (١/ ١٠٧).

نعمتي ما أنعمت عليكم، ولا في قوله: ﴿وَفَعَلْتَ فَعْلَتَكَ ٱلَّتِي فَعَلْتَ﴾ [الشعراء: ١٩] أن يقال: وفعلت فعلتك ما فعلت.

٢ ـ إن كلًّا من (مَنْ) و(ما) اسم موصول مشترك في المفرد والمثنى والجمع، المذكر والمؤنث، بخلاف (الذي) فإنه مختص بالمفرد المذكر.

٣ ـ إن (الذي) تستعمل للعاقل وغيره، و(من) تستعمل لأولي العلم خاصة، (وما) تستعمل لذوات غير العقلاء ولصفات العقلاء كما مر، فإذا أردنا لأمر بلاغي أن ننزل غير العاقل منزلة العاقل فلا بد أن نضرب صفحًا عن استعمال (الذي) إلى (مَنْ)؛ لأنّ (الذي) إذا استعملت في العاقل وغيره كان استعمالها حقيقيًا، وكذا إذا أردنا أن ننزل العاقل منزلة غير العاقل استعملنا (ما) لا (الذي).

تقول: (مَنْ الذي كنت تكلمه؟) فيقول: (مَنْ كنت أكلمه حصاني). وتقول: (مَنْ الذي أنجاك؟) فيقول: (مَنْ أنجاني فرسي) فقد نزل حصانه منزلة العاقل باستعمال (مَنْ).

وتقول لصاحبك: (أتحدّث إلى ما ترى) منزلاً العاقل منزلة غير العاقل؛ لأنه لا يفهم عنك شيئًا.

ولا يتأتى هذا القصد باستعمال (الذي).

٤ ـ إنّ كلًّا من (ما) و(مَن) قد يحتمل أكثر من معنى، فقد تحتمل (مَنْ) الشرط والموصولية والاستفهام. وتحتمل (ما) الشرط والموصولية والاستفهام والنفي في كثير من التعبيرات، بخلاف (الذي) التي هي نص في الموصولية.

ومن هذا يتضح أنّ التعبير بـ (مَن) أو (ما) قد يكون محتملاً عدة معان في آن واحد، بخلاف الذي.

٥ ـ إن (الذي) أخص من (ما) و(مَنْ) لطبيعة اشتراكهما في أكثر من معنى،

ومعنى (أخص) أنها أكثر تحديدًا ووضوحًا من ذينك ، فهي على هذا أعرف منهما ، لتحديد معناها ووضوحه. جاء في (حاشية الصبان) أنّ الموصول «أعرفه ما كان مختصًا ، ثم ما كان مشتركًا. ويظهر أن أعرف كل منهما ما كان معهودًا معينًا ، ثم ما للاستغراق، ثم ما للجنس ، لمجيء الموصول للثلاثة كأل والإضافة»(١).

وكذا استعملها القرآن الكريم.

قال تعالى: ﴿ وَيَقُولُونَ طَاعَةٌ فَإِذَا بَرَزُوا مِنْ عِندِكَ بَيَّتَ طَآئِفَةٌ مِّنْهُمْ غَيْرَ ٱلَّذِى تَقُولُ وَٱللَّهُ يَكْتُبُ مَا يُبَيِّتُونَ ﴾ [النساء: ٨١] فقال: ﴿ غَيْرَ ٱلَّذِى تَقُولُ ﴾ ثم قال: ﴿ وَٱللَّهُ يَكْتُبُ مَا يُبَيِّتُونَ ﴾ فجاء في أحد الموضعين بـ (الذي) والآخر بـ (ما) ، وذلك أن أحد الموضعين أعرف من الآخر ، فالذي يقوله أعرف مما يبيتون ؛ لأن الأول معلوم عند المخاطب متفق عليه ، بخلاف ما يبيتون فإنه مجهول عنده ، إذ هو لا يدري ماذا يبيتون ، فجاء للأخص المعلوم بالذي والآخر بـ (ما).

وقال: ﴿ وَلَهُنَّ مِثْلُ ٱلَّذِى عَلَيْهِنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ ﴾ [البقرة: ٢٢٨].

وقال: ﴿ وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَن تَأْخُذُوا مِمَّآ ءَاتَيْتُمُوهُنَّ شَيْـًٔا إِلَّآ أَن يَخَافَآ ﴾ [البقرة: ٢٢٩] فجاء في الآية الأولى بـ (الذي) ، والثانية بـ (ما) ؛ لأن الأولى في حقوق النساء وواجباتهن ، وهي معلومة. والثانية في المهر ، وهو غير محدد ولا معلوم ، فجاء للمحدد المعلوم بـ (الذي) ، ولما هو عام بـ (ما).

وقال: ﴿ مَنْ عَمِلَ صَٰلِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُۥ حَيَوٰةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ [النحل: ٩٧].

وقال: ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَنُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّـَٔاتِهِمْ وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَحْسَنَ

---

(١) «حاشية الصبان» ١/ ١٠٧.

﴿ٱلَّذِى كَانُواْ يَعْمَلُونَ﴾ [العنكبوت: ٧].

فقد قال في آية النحل: ﴿بِأَحْسَنِ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ﴾، وقال في آية العنكبوت: ﴿أَحْسَنَ ٱلَّذِى كَانُواْ يَعْمَلُونَ﴾ وكل منهما هو المناسب لموطنه.

وذلك أن قوله: (من عمل) عام؛ لأن (مَنْ) شرطية وهي نكرة، فتشمل كل عامل، وفسره بقوله: ﴿مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ﴾ وهو نكرة، ثم نكر العمل فقال: ﴿مَنْ عَمِلَ صَٰلِحًا﴾ فجعله عامًّا أيضًا، ولذا جعل الجزاء عامًّا فجاء بـ(ما)، وقال: ﴿بِأَحْسَنِ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ﴾.

وأمّا آية العنكبوت فقد جاءت بـ (الذي) لا بـ (من) وهو اسم موصول معرفة، ثم عرف العمل الصالح فقال: ﴿وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ ولذا جعل الجزاء مخصصًا فجاء بالذي فقال: ﴿أَحْسَنَ ٱلَّذِى كَانُواْ يَعْمَلُونَ﴾ فجاء للعام بـ(ما) وللخاص بـ (الذي).

ونظير هذا قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ ۝٣٣ لَهُم مَّا يَشَآءُونَ عِندَ رَبِّهِمْ ۚ ذَٰلِكَ جَزَآءُ ٱلْمُحْسِنِينَ ۝٣٤ لِيُكَفِّرَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ أَسْوَأَ ٱلَّذِى عَمِلُواْ وَيَجْزِيَهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ ٱلَّذِى كَانُواْ يَعْمَلُونَ﴾ [الزمر: ٣٣ ـ ٣٥].

ألا ترى أنه لما قال: ﴿وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ﴾ فجاء به مخصصًا خصص الجزاء فقال: ﴿بِأَحْسَنِ ٱلَّذِى كَانُواْ يَعْمَلُونَ﴾. وهي نظيرة الآية السابقة، فاستعمل (ما) لما هو عام، و(الذي) لما هو خاص.

أيّ:

وهي مبهمة، ويتعين معناها بالمضاف إليه، فقد تستعمل للعاقل وغيره، فمن استعمالها للعاقل قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾ [مريم: ٦٩]. ومن استعمالها لغير العاقل قولك: (كلْ أيّ الطعام يعجبك).

و(أيّ) تكون استفهامية ، وشرطية ، وصفة ، وموصولة ، ويتميز كل منها عن الآخر بالاستعمال ، فإذا قلت مثلاً : (علمت أيَّهم هو قائم) بنصب (أيّ) كانت موصولة لا غير ، وإذا قلت : (علمت أيُّهم هو قائم) بالرفع كانت (أي) استفهامًا ؛ لأنّ الاستفهام له صدر الكلام فلا يعمل فيه ما قبله .

وتقول : (أيهم سألت أجابك) فإن قلتها بالرفع كانت موصولة ، وكان مفعول (سألت) محذوفًا والتقدير (أيّهم سألته أجابك) وحذف مفعول الصلة كثير ، وفعل الصلة لا ينصب الموصول ، وإن قلتها بالنصب كانت شرطاً .

وقد تحتمل (أيّ) أكثر من معنى ، فقد تحتمل الموصولة والشرطية في نحو قولنا : (أيّ الرجال سألته أجابك) . وتحتمل الموصولة والاستفهامية في نحو قولنا : (علمت أيهّم قائم) ، ونحو قوله تعالى : ﴿ وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَآ أَشَدُّ عَذَابًا وَأَبْقَىٰ ﴾ [طه : ٧١] .

ثم إنّ أيًّا ملازمة للإضافة في كل أحوالها التي ذكرناها ، فإنْ كانت موصولة أضيفت إلى المعرفة ، وإنْ كانت صفة أضيفت إلى النكرة نحو (مررت برجل أيّ رجل) وإنْ كانت شرطية أو استفهامية صحت إضافتها إلى النكرة والمعرفة ، وقد ينوى المضاف إليه نحو (مررت بأيّ هو أفضل) .

وهي معربة ، بخلاف سائر الأسماء الموصولة الأخرى ، وتبنى في حالة واحدة ، وذلك إذا أضيفت وحذف صدر صلتها نحو (احترم أيُّهم أكبر) ، قال الشاعر :

إذا ما لقيتَ بني مالك فسلِّمْ على أيُّهم أفضلُ

وبعض العرب يعربها مطلقًا[1] . فبناؤها في هذه الحالة لغة وإعرابها مطلقًا لغة .

---

(١) انظر «سيبويه» (١/ ٣٩٧)، «الرضي على الكافية» (٢/ ٦٤)، «ابن عقيل» (١/ ٧٩).

ذا:

وتكون اسمًا موصولاً بعد ما ومَنْ الاستفهاميتين نحو قولك: ماذا فعلت؟ ومَنْ ذا قابلت أمحمد أم سعيد؟ بمعنى ما الذي فعلت؟ ومن الذي قابلت؟[١] وسيرد لها مزيد من التفصيل في باب الاستفهام إن شاء الله تعالى.

ذو:

وترد اسمًا موصولاً في لغة طيّء، يقولون: (هذا ذو قال ذاك) يريدون: هذا الذي قال ذاك[٢].

وبقية العرب لا يستعملونها لهذا المعنى.

حذف الاسم الموصول:

يجوز حذف الاسم الموصول إذا علم، وذلك إذا عطف على مثله، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ءَامَنَّا بِٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ﴾ [العنكبوت: ٤٦] أي والذي أنزل إليكم؛ لأن المنزل إلينا ليس المنزل إليهم[٣]، وكقوله تعالى: ﴿بَل لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ كُلٌّ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ﴾ [البقرة: ١١٦]، وقوله: ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الرعد: ١٥] فههنا اسم موصول مقدر؛ لأن الذي في السماوات غير الذي في الأرض.

وقد يتكرر الموصول، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [النحل: ٤٩]، وقوله: ﴿يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الجمعة: ١].

وليس كل عطف بلا ذكر للاسم الموصول معناه أنّ الموصول محذوف،

---

(١) انظر «سيبويه» (١/ ٤٠٤).
(٢) «ابن يعيش» (٣/ ١٤٧).
(٣) «الهمع» (١/ ٨٨ ـ ٨٩).

وإنّما تقدير ذلك يعود إلى المعنى ، فليس في قوله تعالى: ﴿ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ۝ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ [البقرة: ٢ ـ ٣] اسم موصول محذوف ؛ لأنّ الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلاة هم صنف واحد وليسوا صنفين.

ونحوه قوله تعالى: ﴿ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ ﴾ [البقرة: ٣٠] فليس في هذه الآية حذفٌ ؛ لأن المقصود بمن يفسد في الأرض ويسفك الدماء واحد ، وهو الإنسان.

فالمعنى هو الذي يحدد ما إذا كان ثم حذف أو لا ، فإذا امتنعت صحة المعنى بدون تقدير محذوف كان لا بد من تقدير محذوف.

ومن هذا يتبين أنّه يجوز ذكر الاسم الموصول وحذفه إذا قام دليل على حذفه ، وقد ذكر القرآن الكريم الاسم الموصول في مواطن ، وحذفه في مواطن أخرى ، فقد قال مرة: ﴿ لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ﴾ [طه: ٦] ، وقال مرة أخرى: ﴿ لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ [البقرة: ١١٦]. وقال مرة: ﴿ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ﴾ [الحجرات: ١٦] ، وقال مرة أخرى: ﴿ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ [العنكبوت: ٥٢]. وقال مرة: ﴿ سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ﴾ [الحشر: ١] ، وقال مرة أخرى: ﴿ سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ [الحديد: ١] وهذا يقتضينا المساءلة عن سبب ذكر ما ذكر ، وحذف ما حذف ، إذ من المعلوم أنه لا بد في الكلام البليغ من سبب للذكر والحذف.

وذكر بعضهم أنه تأمل ما في التنزيل العزيز من قوله تعالى: ﴿ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ و﴿ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ ﴾ ، وقوله: ﴿ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ وقوله: ﴿ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ﴾ فوجد «أنه حيث قصد التنصيص على الإفراد ذكر الموصول والظرف ، ألا ترى إلى المقصود في

سورة يونس[١] من نفي الشركاء الذين اتخذوهم في الأرض ، وإلى المقصود في آية الكرسي[٢] من إحاطة الملك؟

وحيث قصد أمر آخر لم يذكر الموصول إلاّ مرة واحدة إشارة إلى قصد الجنس ، وللاهتمام بما هو المقصود في تلك الآية ، ألا ترى إلى سورة الرحمن[٣] ، المقصود منها علو قدرة الله تعالى وعلمه وشأنه وكونه مسؤولاً ولم يقصد إفراد السائلين»[٤].

وهذا صحيح ، فإنه إذا قصد التنصيص على الإفراد ذكر الموصول وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الزمر: ٦٨] فهنا قصد التنصيص على كل فرد من أفراد السماوات والأرض على وجه التخصيص ، فكرر (من) لذلك. ونحوه قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُنفَخُ فِي ٱلصُّورِ فَفَزِعَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُ﴾ [النمل: ٨٧].

غير أن هذا واحد من الأسباب التي تدعو إلى تكرار الاسم الموصول، وليس هو السبب الوحيد ، وهناك أسباب أخرى للتكرار منها:

أنه إذا كان الموطن دالاً على التفصيل والإحاطة كرر الاسم الموصول ، بخلاف ما إذا كان الكلام مجملاً غير مفصل ، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿يَوْمَ

---

(١) يعني قوله تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّ لِلَّهِ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ ۗ وَمَا يَتَّبِعُ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ شُرَكَآءَ ۚ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾ [يونس: ٦٦].

(٢) يعني قوله تعالى: ﴿لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

(٣) يعني قوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ ﴿٢٩﴾﴾ [الرحمن: ٢٩].

(٤) «البرهان» (٤/ ٧٣ ـ ٧٤).

يَبْعَثُهُمُ ٱللَّهُ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوٓا۟ ۚ أَحْصَىٰهُ ٱللَّهُ وَنَسُوهُ ۚ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ ﴿٦﴾ أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۖ مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَآ أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا۟ ۖ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوا۟ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ [المجادلة: ٦-٧].

فكرر (ما) قائلاً: ﴿يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾؛ وذلك لأن الموطن موطن إحاطة وتفصيل.

بخلاف قوله تعالى: ﴿قُلْ كَفَىٰ بِٱللَّهِ بَيْنِى وَبَيْنَكُمْ شَهِيدًا ۖ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۗ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱلْبَٰطِلِ وَكَفَرُوا۟ بِٱللَّهِ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ﴾ [العنكبوت: ٥٢] فلم يكرر (ما).

وأنت تحس الفرق واضحًا بين الموطنين والسياقين، فإن في آية المجادلة من ذكر لسعة علم الله وشموله وإحاطته بالجزئيات والتفصيلات ما ليس في آية العنكبوت، فقد ذكر في آية المجادلة أنه لا يندّ عنه شيء ولا يغيب عنه مجلس قل أو كثر، ثم ينبئ الله أهله بكل ما قالوا وما تناجوا به أحصاه الله ونسوه، وهو بكل شيء عليم، فأنت ترى في آية المجادلة من التفصيل ما ليس في آية العنكبوت، فلما فصّل في آية المجادلة أعاد ذكر (ما)، ولما أجمل في العنكبوت أجمل في ذكر الموصول، فلم يعد ذكره.

ومن ذلك قوله تعالى ﴿لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَمَا تَحْتَ ٱلثَّرَىٰ﴾ [طه: ٦] فكرر (ما) لأن الموطن موطن شمول وإحاطة وتفصيل، فقد ذكر أنّ له (ما في السموات) و(ما في الأرض) و(ما بينهما) و(ما تحت الثرى)، بخلاف قوله تعالى: ﴿وَلَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلَهُ ٱلدِّينُ وَاصِبًا ۚ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَتَّقُونَ﴾ [النحل: ٥٢] فأنت ترى الفرق واضحًا بين السياقين في التفصيل والإحاطة، فكرر في موطن التفصيل، وأجمل في موطن الإجمال.

ونحوه قوله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ وَلَهُ ٱلْحَمْدُ فِى ٱلْءَاخِرَةِ ۚ وَهُوَ ٱلْحَكِيمُ ٱلْخَبِيرُ ۝١ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا ۚ وَهُوَ ٱلرَّحِيمُ ٱلْغَفُورُ﴾ [سبأ: ١ ـ ٢] فالتفصيل في هاتين الآيتين واضح ولذا كرر الاسم الموصول في كل موطن، بخلاف قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا ۗ سُبْحَٰنَهُۥ ۖ بَل لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ كُلٌّ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ﴾ [البقرة: ١١٦].

ونحو ذلك قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا وَظِلَٰلُهُم بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْءَاصَالِ ۩﴾ [الرعد: ١٥] فلم يكرر الموصول، في حين قال: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَسْجُدُ لَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ وَٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ وَٱلنُّجُومُ وَٱلْجِبَالُ وَٱلشَّجَرُ وَٱلدَّوَآبُّ وَكَثِيرٌ مِّنَ ٱلنَّاسِ ۖ﴾ [الحج: ١٨]. فكرر (من) ههنا بخلاف الآية الأولى، ومقام التفصيل واضح في آية الحج فقد ذكر الشمس والقمر والنجوم والجبال والشجر والدواب وكثيرًا من الناس، بخلاف آية الرعد، ففي مقام التفصيل كرر وفصّل، وفي مقام الإجمال أجمل وأوجز.

وقد يكون إعادة ذكر الموصول لأمر آخر، وهو ذكر أمر يتعلق بصلته، فمن الملاحظ مثلاً في القرآن الكريم أنّه إذا كرر الاسم الموصول فقال: ﴿لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۗ﴾ فإنه يريد أن يخص أهل الأرض بذكر أمر من الأمور، وإذا لم يكرر (ما) فإنه لا يريد أن يذكرهم بأمر خاص بهم. وهذا في آيات التسبيح خاصة نحو قوله تعالى: ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ﴾ [الحديد: ١]، و﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۖ﴾ [الحشر: ١] فحيث كرر (ما) في آيات التسبيح فإنه ذكر أهل الأرض بعدها، وحيث أجمل لم يذكرهم.

وإليك أمثلة على ذلك:

قال تعالى في سورة الحديد: ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ۝١ لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ يُحْىِۦ وَيُمِيتُ ۖ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ۝٢ هُوَ ٱلْأَوَّلُ

وَٱلْـَٔاخِرُ وَٱلظَّـٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ﴿٣﴾ هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۚ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا ۖ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ ۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [الحديد: ١ ـ ٤].

وقال في سورة الحشر: ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۖ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿١﴾ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَخْرَجَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَـٰبِ مِن دِيَـٰرِهِمْ لِأَوَّلِ ٱلْحَشْرِ ۚ مَا ظَنَنتُمْ أَن يَخْرُجُوا۟ ۖ وَظَنُّوٓا۟ أَنَّهُم مَّانِعَتُهُمْ حُصُونُهُم مِّنَ ٱللَّهِ فَأَتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا۟ ۖ وَقَذَفَ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلرُّعْبَ ۚ يُخْرِبُونَ بُيُوتَهُم بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِى ٱلْمُؤْمِنِينَ فَٱعْتَبِرُوا۟ يَـٰٓأُو۟لِى ٱلْأَبْصَـٰرِ﴾ [الحشر: ١ ـ ٢] فأنت ترى أنه في آيات الحديد لم يعقب التسبيح بالكلام على أهل الأرض، بخلاف آية الحشر فقد قال بعدها: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَخْرَجَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟...﴾ ويستمر في ذكر أحوالهم.

ويدلّك على ذلك أنه في آخر سورة الحشر لم يكرر (ما) حين لم يذكر شيئًا عن أهل الأرض بعد الآية، فقد قال: ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلْخَـٰلِقُ ٱلْبَارِئُ ٱلْمُصَوِّرُ ۖ لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ يُسَبِّحُ لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [الحشر: ٢٤] فكرر في أول السورة وأجمل في آخرها لما ذكرناه والله أعلم.

ونحوه ما جاء في سورة الصف، قال تعالى: ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۖ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿١﴾ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ ﴿٢﴾ كَبُرَ مَقْتًا عِندَ ٱللَّهِ أَن تَقُولُوا۟ مَا لَا تَفْعَلُونَ ﴿٣﴾ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلَّذِينَ يُقَـٰتِلُونَ فِى سَبِيلِهِۦ صَفًّا كَأَنَّهُم بُنْيَـٰنٌ مَّرْصُوصٌ﴾ [الصف: ١ ـ ٤] ويمضي في الكلام على أهل الأرض. فكرر (ما) لأنه خص أهل الأرض بعدها بالذكر.

ونحوه قوله تعالى: ﴿يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ٱلْمَلِكِ ٱلْقُدُّوسِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَكِيمِ ﴿١﴾ هُوَ ٱلَّذِى بَعَثَ فِى ٱلْأُمِّيِّـۧنَ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَـٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَـٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا۟ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَـٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٢﴾ وَءَاخَرِينَ مِنْهُمْ لَمَّا يَلْحَقُوا۟ بِهِمْ ۚ وَهُوَ

﴿ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَكِيمِ﴾ [الجمعة: ١ ـ ٣] ويمضي في الكلام على أهل الأرض.

ونحوه قوله تعالى: ﴿يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ لَهُ ٱلْمُلْكُ وَلَهُ ٱلْحَمْدُ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ۝١ هُوَ ٱلَّذِي خَلَقَكُمْ فَمِنكُمْ كَافِرٌ وَمِنكُم مُّؤْمِنٌ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [التغابن: ١ ـ ٢] ويمضي في الكلام على أهل الأرض.

فكل موطن كرر فيه (ما) أعقبه بالكلام على أهل الأرض.

في حين قال في سورة النور: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يُسَبِّحُ لَهُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱلطَّيْرُ صَٰٓفَّٰتٍ كُلٌّ قَدْ عَلِمَ صَلَاتَهُ وَتَسْبِيحَهُ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ بِمَا يَفْعَلُونَ ۝٤١ وَلِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَإِلَى ٱللَّهِ ٱلْمَصِيرُ ۝٤٢ أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يُزْجِي سَحَابًا ثُمَّ يُؤَلِّفُ بَيْنَهُ ثُمَّ يَجْعَلُهُ رُكَامًا فَتَرَى ٱلْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَٰلِهِ وَيُنَزِّلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن جِبَالٍ فِيهَا مِنۢ بَرَدٍ فَيُصِيبُ بِهِ مَن يَشَآءُ وَيَصْرِفُهُ عَن مَّن يَشَآءُ يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ يَذْهَبُ بِٱلْأَبْصَٰرِ ۝٤٣ يُقَلِّبُ ٱللَّهُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً لِّأُوْلِي ٱلْأَبْصَٰرِ ۝٤٤﴾ [النور: ٤١ ـ ٤٤].

فلم يكرر (من) إذ لم يعقب التسبيح بالكلام على أهل الأرض.

وهذه نماذج لأسباب الذكر والحذف وليست حصرًا؛ لأن مواطن الكلام لا تنحصر، وإنما هي أمثلة يترقى بها إلى ما بعدها. فالمتكلم البليغ إذا فصل في موطن وأجمل في موطن فلا بد لذلك من سبب يقتضيه المقام.

حذف الصلة:

يجوز قليلاً حذف الصلة إذا علمت أو إذا أريد بها الإبهام، فمن الأول قوله:

نحن الألى فاجمعْ جمو عَك ثم وجّهْهُمْ إلينا

أي نحن الذين عرفوا بالشجاعة وعدم مبالاتهم بأعدائهم[1].

---

(١) «التصريح» (١/ ١٤٢)، «الهمع» (١/ ٨٩).

وقوله:

فـإنْ أدَع اللـواتـي مـن أنـاسٍ أضـاعـوهـن لا أدعُ الـذي[١]

أي إن أدع هجو هؤلاء النساء الضعاف اللاتي أضاعهن الرجال ، لا أدع هجو الرجال الذين أضاعوهن ، وذمهم على فعلهم[٢].

ومن الثاني قولهم: (بعد اللتيا والتي) أي بعد الداهية التي وصلت إلى حد من العظم لا يمكن شرحه وتقاصرت العبارة عن كنهه[٣]. واللتيا هي الداهية العظيمة.

فيجوز حذف الصلة إذا أردت إبهامها على السامع ليذهب الذهن بها كل مذهب ، أو لأنك تدعي أن الصلة لعظمتها وفخامتها لا تدخل في حيز البيان ولا يحيط بها اللفظ.

* * *

(١) «الرضي على الكافية» (٢/ ٦٧ ـ ٦٨) ، «وفي خزانة الأدب: لا أدع الذينا» (٢/ ٥٦٠).

(٢) «خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب» للبغدادي (٢/ ٥٦٠).

(٣) «ابن يعيش» (٣/ ١٥٢) ، «الرضي على الكافية» (٢/ ٦٨) ، «التصريح» (١/ ١٤٢ ـ ١٤٣).

المبتدأ والخبر

يحد النحاة المبتدأ بأنه «الاسم العاري عن العوامل اللفظية غير الزائدة مخبرًا عنه أو وصفًا رافعًا لمستغنى به.

فالاسم يشمل الصريح والمؤول نحو ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤]، وتسمعَ بالمعيدي خير من أن تراه، و(العاري عن العوامل اللفظية) مخرج لنحو الفاعل واسم كان، و(غير الزائدة) لإدخال نحو (بحسبك درهم) و﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾ [فاطر: ٣] و(مخبرًا عنه أو وصفًا إلى آخره) مخرج لأسماء الأفعال والأسماء قبل التركيب.

ورافعًا لمستغنى به يشمل الفاعل نحو: أقائم الزيدان؟ ونائبه نحو: أمضروبٌ العبدان... أي المبتدأ نوعان: مبتدأ له خبر، ومبتدأ له مرفوع أغنى عن الخبر»(١).

ومن هذا الحد نرى أن المبتدأ على قسمين:

١ ـ مبتدأ له خبر نحو: سعيد قائم.

٢ ـ مبتدأ له مرفوع سد مسد الخبر مثل: أقائم الزيدان؟

وأورد قسم من النحاة على هذا الحد أنه غير جامع، إذ لا يشمل نحو: (أقلّ رجل يقول ذلك) ولا(غير قائم الزيدان) فإنّ (أقل) مبتدأ ليس مخبرًا عنه،

---

(١) «الأشموني» (١/ ١٨٨ ـ ١٨٩)، وانظر «التصريح» (١/ ١٥٤ ـ ١٥٥).

ولا وصفًا رافعًا ؛ لأن جملة (يقول ذلك) صفة ، و(غير) ليست وصفًا ولا مبتدأ مخبرًا عنه[١].

وعلى أي حال فهذا الضرب الأخير قليل ، واستعمالاته محدودة.

التقديم والتأخير:

تقول العرب: يجتهد زيد ، وزيد يجتهد ، وزيد مجتهد ، ومجتهد زيد ، وزيد في الدار ، وفي الدار زيد ، فما الغرض من ذلك؟ ومتى نقول هذا التعبير أو ذاك؟

لقد ذكرنا في بحث تأليف الجملة العربية أنّ الأصل في الجملة التي مسندها فعل أنْ يتقدم الفعل على المسند إليه نحو (يقوم زيد) فإن تقدم المسند إليه على الفعل نظرنا في سبب هذا التقديم، كما أنّ الأصل في الجملة التي مسندها اسم أن يتقدم المسند إليه على الاسم ، أو بتعبير آخر: أن يتقدم المبتدأ على الخبر نحو: زيد قائم. فإن تقدم الخبر على المبتدأ نظرنا في سبب ذلك، وهذا الأخير هو ما يعنينا الآن في هذا البحث، فما أسباب تقديم الخبر على المبتدأ؟

أ ـ تقديم الخبر المفرد على المبتدأ:

الأصل كما ذكرنا قبل قليل أن يتقدم المبتدأ على الخبر[٢] نحو (زيد قائم) و(أخوك نائم) و(محمد مسافر) فمتى نقول: قائم زيد ، ونائم أخوك ، ومسافر محمدٌ؟

إنّ تقدم الخبر على المبتدأ في نحو هذا إنّما يكون لغرض من أغراض التقديم ، وأشهر هذه الأغراض هي:

---

(١) «حاشية الصبان» (١/ ١٨٩).

(٢) «الرضي على الكافية» (١/ ٩٣).

١ ـ التخصيص: إذا كان المخاطب خالي الذهن مما ستخبره قدمت له المبتدأ فتقول: (زيد قائم) و(محمد منطلق) فهذا إخبار أولي لا يعلمه السامع. ولكن إذا كان السامع يظنّ أنّ زيدًا قاعد لا قائم، انبغى أن تقدم له الخبر لإزالة الوهم من ذهنه فتقول له: قائم زيد. فجملة (زيد قائم) إخبار أولي، ولكن جملة (قائم زيد) تصحيح للوهم الذي في ذهن المخاطب، إذ كان يظن أنّ زيدًا قاعد فتقول له: (قائم زيد) أي لا قاعد.

جاء في (المثل السائر) في قولنا: (زيد قائم) و(قائم زيد): «فقولك: (قائم زيد) قد أثبت له القيام دون غيره، وقولك: (زيد قائم) أنت بالخيار في إثبات القيام له ونفيه عنه بأن تقول: ضارب أو جالس أو غير ذلك»[١].

وجاء في (الإيضاح): «وأما تقديمه ـ يعني المسند ـ فإما لتخصيصه بالمسند إليه كقوله تعالى: ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾ [الكافرون: ٦] وقولك: (قائم هو) لمن يقول: زيد إما قائم أو قاعد، فيردده بين القيام والقعود من غير أن يخصصه بأحدهما، ومنه قولهم: (تميمي أنا). وعليه قوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ﴾ [الصافات: ٤٧] أي بخلاف خمور الدنيا، فإنها تغتال العقول، ولهذا لم يقدم الظرف في قوله تعالى: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢] لئلا يفيد ثبوت الريب في سائر كتب الله تعالى»[٢].

وجاء في (الطراز): «فقولنا: (زيد منطلق) إخبار لمن يجهل انطلاقه، وقولنا: (منطلق زيد) إخبار لمن يعرف زيدًا وينكر انطلاقه، فتقديمه اهتمام بالتعريف بانطلاقه»[٣].

---

(١) «المثل السائر» (٢/ ٣٨).
(٢) «الإيضاح» (١/ ١٠١).
(٣) «الطراز» (٢/ ٣١).

وجاء فيه أيضًا في تقديم خبر المبتدأ عليه في «نحو قولك: (قائم زيد) في (زيد قائم) فإنك إذا أخرت الخبر فليس فيه إلا الإخبار بأن زيدًا قائم لا غير من غير تعرض لمعنى من المعاني البليغة، بخلاف ما إذا قدمته وقلت: (قائم زيد) فإنك تفيد بتقديمه أنه مختص بهذه الصفة من بين سائر صفاته من الأكل والضحك وغيرهما، أو تفيد تخصيصه بالقيام دون غيره من سائر أمثاله. وتفيد وجهًا آخر، وهو أنه يكون كلامًا مع من يعرف زيدًا وينكر قيامه فتقول: (قائم زيد) ردًّا لإنكار من ينكره»(١).

ومن هذا الباب قوله تعالى: ﴿وَٱقْتَرَبَ ٱلْوَعْدُ ٱلْحَقُّ فَإِذَا هِىَ شَٰخِصَةٌ أَبْصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [الأنبياء: ٩٧] فقدم الخبر (شاخصة) على المبتدأ (أبصار) لقصد التخصيص. جاء في (**المثل السائر**): «ومن غامض هذا الباب قوله تعالى: ﴿وَٱقْتَرَبَ ٱلْوَعْدُ ٱلْحَقُّ فَإِذَا هِىَ شَٰخِصَةٌ أَبْصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ فإنه إنّما قال ذلك ولم يقل: فإذا أبصار الذين كفروا شاخصة لأمرين:

أحدهما: تخصيص الأبصار بالشخوص دون غيرها. أما الأول فلو قال: فإذا أبصار الذين كفروا شاخصة لجاز أن يضع موضع شاخصة غيره فيقول: حائرة أو مطموسة أو غير ذلك، فلما قدم الضمير اختص الشخوص بالأبصار دون غيرها.

وأما **الثاني**: فإنه لما أراد أن الشخوص خاص بهم دون غيرهم دل عليه بتقديم الضمير أولاً ثم بصاحبه ثانيًا»(٢).

وجاء في (**الطراز**): «ومن رائق ذلك وبديعه قوله تعالى: ﴿وَٱقْتَرَبَ ٱلْوَعْدُ ٱلْحَقُّ فَإِذَا هِىَ شَٰخِصَةٌ أَبْصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ فإنما قدمه ولم يقل: (أبصار

---

(١) «الطراز» (٢/ ٦٨).

(٢) «المثل السائر» (٢/ ٤٢)، وانظر «البرهان» (٣/ ٢٧٦).

الذين كفروا شاخصة) لأمرين:

أمّا أولًا فلأنه إنما قدم الضمير في قوله (هي) ليدل به على أنهم مختصون بالشخوص دون غيرهم من سائر أهل المحشر.

وأمّا ثانيًا فلأنه إذا قدم الخبر أفاد أن الأبصار مختصة بالشخوص من بين سائر صفاتها من كونها حائرة أو مطموسة أو مزورّة، إلى غير ذلك من صفات العذاب»[1].

ومن هذا الباب قوله تعالى: ﴿وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُم مَّانِعَتُهُمْ حُصُونُهُم مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [الحشر: ٢] فقد قدم الخبر (مانعتهم) على المبتدأ (حصونهم) لنحو هذا الغرض.

جاء في **(المثل السائر)** في هذه الآية: «فإنه إنما قال ذلك ولم يقل: وظنوا أن حصونهم تمنعهم أو مانعتهم؛ لأن في تقديم الخبر الذي هو (مانعتهم) على المبتدأ الذي هو (حصونهم) دليلاً على فرط اعتقادهم في حصانتها وزيادة وثوقهم بمنعها إياهم. وفي تصويب ضميرهم اسمًا لـ (أن) وإسناد الجملة إليه دليل على تقريرهم في أنفسهم أنهم في عزة وامتناع لا يبالى معها بقصد قاصد ولا تعرض متعرض. وليس شيء من ذلك في قولك: وظنوا أن حصونهم مانعتهم من الله»[2].

٢ ـ **الافتخار**: كقولهم: (تميمي أنا)، فثمة فرق بين قولهم: (أنا تميمي) و(تميمي أنا)، فالأولى إخبار عن نفسه، وأما الثانية فللفخر بنفسه وقبيلته. جاء في **(شرح الرضي على الكافية)**: «وإذا كان تقديم الخبر يفهم منه معنى لا يفهم بتأخيره وجب التقديم، نحو قولك: (تميمي أنا) إذا كان المراد التفاخر بتميم، أو غير ذلك مما يقدم له الخبر»[3].

---

(١) «الطراز» (٢/ ٦٩).

(٢) «المثل السائر» (٢/ ٤١)، وانظر «تفسير الكشاف» (٣/ ٢١٣).

(٣) «شرح الرضي على الكافية» (١/ ١٠٧).

٣ ـ التفاؤل أو التشاؤم: كقولك: ناجح زيد، ومقتول إبراهيم.

إلى غير ذلك من أغراض التقديم الكثيرة[١].

وملاك ذلك أنّ العرب إنّما يقدمون اللفظة لغرض الاهتمام، وتتعدد صور هذا الاهتمام. قال سيبويه: «كأنّهم إنّما يقدمون الذي بيانه أهمّ لهم وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعًا يهمانهم ويعنيانهم»[٢].

وعلى هذا فإنّ قولَ النحاة: يجوز تقديم الخبر على المبتدأ كقولك: (تميمي أنا) و(مشنوء من يشنؤك)[٣] ليس معناه أنك تقدم متى شئت، ولكنك تقدم إذا اقتضى الأمر التقديم.

وينبغي أن نعلم أنّ التعبير الواحد قد تختلف أغراضه بحسب المقام، فيكون مرة للاختصاص، ويكون مرة أخرى للفخر. فقد يمكن أن تقول: (تميمي أنا) بقصد التخصيص، كما يمكن أن تطلقه في مقام آخر بقصد الفخر، والذي يعيّن ذلك إنما هو المقام.

ب ـ تقديم الخبر الظرف والجار والمجرور:

وهو كثير الشبه بالموضوع السابق. تقول: في الدار زيد، وزيد في الدار، فما الغرض من ذلك؟

نحن نعلم أنّ المبتدأ إذا كان نكرة ليس لها مسوغ في الابتداء وجب تقديم الخبر الظرف أو الجار والمجرور فتقول: (في الدار رجل) فتقديم الخبر هنا واجب، وليس لأمر بلاغي، ولا يسأل عن الغرض من هذا التقديم، وإنّما

---

(١) انظر «الإيضاح» للقزويني (١/ ١٠١)، «شرح المختصر» للتفتازاني (٧٠).

(٢) «سيبويه» (١/ ١٥).

(٣) «المفصل» (١/ ٧٢).

يسأل عن سبب تقديمه إذا كان المبتدأ صالحًا لأن يبتدأ به نحو: في الدار أخوك.

فالتعبير الطبيعي أن تقدم المبتدأ على الخبر فتقول: (زيد في الدار) فهذا إخبار أولي والمخاطب خالي الذهن، فإذا قلت: (في الدار زيد) كان المعنى أنّ المخاطب ينكر أن يكون زيد في الدار، أو يظن أنه في المكتب مثلاً فتقول له: في الدار زيد، أي لا في المكتب.

فهذا من باب الاختصاص.

إنّ أهم غرض من أغراض تقديم الظرف، هو الاختصاص والحصر، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿لَهُ ٱلْمُلْكُ وَلَهُ ٱلْحَمْدُ﴾ [التغابن: ١] قُدِّم الظرفان ليدل بتقديمهما على معنى اختصاص الملك والحمد بالله عز وجل لا بغيره[١]. ولو قال: (الملك له) لكان إخبارًا بأن الملك له دون نفيه من غيره، فتقديم الظرف أفاد حصره عليه واختصاصه به دون غيره.

وتقديم الظرف للاختصاص لا ينحصر في باب المبتدأ والخبر، بل إن تقديمه يفيد ذلك في غير هذا الباب. جاء في (الطراز) في تقديم الظرف: «هو على وجهين:

أحدهما: أن يكون واردًا دلالة على الاختصاص، وهذا كقوله تعالى: ﴿أَلَآ إِلَى ٱللَّهِ تَصِيرُ ٱلْأُمُورُ﴾ [الشورى: ٥٣] لأن المعنى أنّ الله تعالى مختص بصيرورة الأمور إليه دون غيره. ونحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ إِلَيْنَآ إِيَابَهُمْ ۝٢٥ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُم﴾ [الغاشية: ٢٥ ـ ٢٦]، وقوله تعالى: ﴿لَهُ ٱلْمُلْكُ وَلَهُ ٱلْحَمْدُ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [التغابن: ١] فهذه الظروف لا وجه لتقديمها على عاملها إلا ما ذكرناه من الاختصاص.

---

(١) «الكشاف» (٣/ ٢٣٦)، «المثل السائر» (٢/ ٤٣).

وثانيهما: أن يكون تقديمه من أجل مراعاة المشاكلة لرؤوس الآي في التسجيع، وهذا كقوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢ ـ ٢٣] ليطابق قوله: ﴿بَاسِرَةٌ﴾ و﴿فَاقِرَةٌ﴾، ونحو قوله: ﴿وَالْتَفَّتِ السَّاقُ بِالسَّاقِ ﴿٢٩﴾ إِلَىٰ رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ الْمَسَاقُ﴾ [القيامة: ٢٩ ـ ٣٠]»[١].

أما الوجه الثاني الذي ذكره فلا أراه كذلك، بل هو من باب الاختصاص أيضًا، ففي الآية الثانية تخصيص النظر إلى الرب سبحانه، وفي الآية الأولى تخصيص المساق إلى الرب سبحانه لا إلى غيره.

وجاء في (**البرهان**): «لا تختص إفادة الحصر بتقديم الضمير المبتدأ، بل هو كذلك إذا تقدم الفاعل، أو المفعول، أو الجار والمجرور المتعلقات بالفعل، ومن أمثلته قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ الرَّحْمَٰنُ آمَنَّا بِهِ وَعَلَيْهِ تَوَكَّلْنَا﴾ [الملك: ٢٩] فإن الإيمان لما لم يكن منحصرًا في الإيمان بالله، بل لا بد معه من رسله وملائكته وكتبه واليوم الآخر وغيره، مما يتوقف صحة الإيمان عليه، بخلاف التوكل، فإنه لا يكون إلاّ على الله وحده لتفرده بالقدرة والعلم القديمين الباقيين؛ قدم الجار والمجرور فيه ليؤذن باختصاص التوكل من العبد على الله دون غيره، لأن غيرَه لا يملك ضرًّا ولا نفعًا فيتوكل عليه»[٢].

وجاء في (**الإتقان**): «كاد أهل البيان يطبقون على أن تقديم المعمول يفيد الحصر، سواء كان مفعولاً أو ظرفًا أو مجرورًا، ولهذا قيل في ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥] معناه: نخصك بالعبادة والاستعانة، وفي ﴿لَإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾ [آل عمران: ١٥٨] معناه: إليه لا إلى غيره»[٣].

---

(١) «الطراز» (٢/ ٧٠ ـ ٧١).

(٢) «البرهان» (٢/ ٤١٤).

(٣) «الإتقان» (٢/ ٥١).

وقد يقدم الخبر الظرف للتنبيه من أول الأمر على أنه خبر لا نعت كقوله:

لــه همــم لا منتهــى لكبــارهــا وهمته الكبرى أجلّ من الدهر[(١)]

فلو قلت: همم له لا منتهى لكبارها، لكان الجار والمجرور صفة لا خبرًا؛ لأن المبتدأ نكرة، ويكون الخبر (لا منتهى لكبارها) ولكن الشاعر أراد أن يجعل (له) هو الخبر، فقدمه على المبتدأ ليعلم أنّ هذا هو الخبر لا قوله: (لا منتهى لكبارها).

وقد يكون تقديمه لأمر يقتضيه المقام كقولك: (زيد في الدار) جوابًا عن سؤال (أين زيد؟)، و(في الدار زيد) جوابًا عن سؤال (من في الدار؟)، فهذا ليس من باب الاختصاص أو غيره مما ذكرنا، وإنّما قدمت الذي يعلمه المخاطب وأخرت الذي يجهله، ففي الأولى يجهل مكان زيد فأخبرت به، وفي الثانية يعلم أنّ في الدار أحدًا ولكنه يجهل من فيها، فأخبرت بالذي يجهله وابتدأت بما يعلم.

فإن كان الكلام منفيًا، نحو (لا ريب فيه)، و(لا فيه ريب)، كان تأخير الظرف يفيد نفي الشيء عن المذكور، فقوله تعالى: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢] يفيد نفي الريب عن القرآن. وأما تقديم الظرف فهو يفيد النفي عن المذكور وإثباته لغيره، فلو قال: (لا فيه ريب) لنفى الريب عن القرآن وأثبته في غيره، فيكون تعريضًا بالكتب الأخرى.

جاء في (المثل السائر): «وأما الثاني ـ وهو تأخير الظرف وتقديمه في النفي ـ فنحو قوله تعالى: ﴿الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ١ ـ ٢]، وقوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ﴾ [الصافات: ٤٧] فإنه إنما أخر

(١) «الإيضاح» (١/ ١٠١)، «شرح المختصر» (٧٠).

الظرف في الأول ؛ لأن القصد في إيلاء حرف النفي الريب نفي الريب عنه، وإثبات أنه حق وصدق ، لا باطل وكذب ، كما كان المشركون يدعونه ، ولو أولاه الظرف لقصد أنّ كتابًا آخر فيه الريب لا فيه ، كما قصد في قوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾ فتأخير الظرف يقتضي النفي أصلاً من غير تفضيل ، وتقديمه يقتضي تفضيل المنفي عنه، وهو خمر الجنة على غيرها من خمور الدنيا، أي ليس فيها ما في غيرها من الغول ، وهذا مثل قولنا: (لا عيب في الدار) وقولنا: (لا فيها عيب) ، فالأول نفي للعيب عن الدار فقط ، والثاني تفضيل لها على غيرها ، أي ليس فيها ما في غيرها من العيب»[(١)].

وتقول: (لا ضرر عليك) فتنفي الضرر عنه من دون إثباته لشخص آخر ، وتقول: (لا عليك ضرر) فتنفيه عنه وتثبته لغيره ، أي كأنّك قلت: ليس عليك الضرر وإنّما على غيرك. جاء في (البرهان): «وأما تقديم الظرف ففيه تفصيل ، فإن كان في الإثبات دلّ على الاختصاص كقوله تعالى: ﴿ إِنَّ إِلَيْنَآ إِيَابَهُمْ ﴿٢٥﴾ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُم﴾ [الغاشية: ٢٥ ـ ٢٦]. . . وإنْ كان في النفي فإنّ تقديمه يفيد تفضيل المنفي عنه ، كما في قوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ﴾ [الصافات: ٤٧]»[(٢)].

والصواب ما أثبتناه ، وهو أنّ تأخير الظرف يفيد نفي الشيء عن المذكور ، وتقديمه يفيد النفي عن المذكور وإثباته لغيره ، ولا يفيد دائمًا تفضيل المنفي عنه ، وإلاّ فقولك: (لا عندك صواب) ذم لا مدح.

وربما قلت: ألست تقول: إنّه إذا تقدم الظرف وكان الاسم نكرة لم يسأل

---

(١) «المثل السائر» (٢/ ٤٤) ، وانظر «الكشاف» (١/ ٨٧ ـ ٨٨) ، «البرهان» (٢/ ٤١٤).

(٢) «البرهان» (٣/ ٢٣٦).

عن سبب تقديمه نحو: (في الدار رجل) فلماذا ذكرت هنا أنّ تقديمه لمعنى؟

والجواب واضح، وهو أنّه إذا كان ذاك في حيز الإثبات لم يكن له غرض؛ لأن تقديمه واجب، وأما إذا كان في حيز النفي فليس الأمر كذلك؛ لأن النفي من مسوغات الابتداء بالنكرة، إذ إنّه يجوز أنْ يبتدأ بالنكرة بعد النفي نحو (ما رجل في الدار) ولذلك كان تقديم الظرف لغرض من الأغراض.

والتحقيق أن التقديم إنّما يكون للاهتمام والعناية بالمتقدم، سواء كان لغرض الحصر أم غيره. قال الإمام عبد القاهر: «واعلم أنا لم نجدهم اعتمدوا فيه شيئًا يجري مجرى الأصل غير العناية والاهتمام، قال صاحب الكتاب وهو يذكر الفاعل والمفعول: كأنهم يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم بشأنه أعنى وإن كانا جميعًا يهمانهم ويعنيانهم»[١].

ج ـ تقديم المبتدأ على الفعل:

الأصل في الجملة التي مسندها فعل أن يتقدم الفعل على المسند إليه، أو بتعبير آخر أنْ يتقدم الفعل على الفاعل ـ كما ذكرنا ـ فإنْ تقدم المسند إليه على الفعل نظر في سبب ذلك. فالأصل أن يكون الكلام نحو (قدم سعيد) فإنْ قيل: (سعيد قدم) نظر في سبب ذلك، أو بتعبير الكوفيين نظر في سبب تقديم الفاعل على الفعل.

ويذكر البلاغيون أغراضًا لتقديم المسند إليه على الفعل أهمها:

١ ـ **التخصيص أو الحصر**: إذا قلت: (أعانني سعيد) كان إخبارًا ابتدائيًا، والمخاطب خالي الذهن، فإن قلت: (سعيد أعانني) فقد خصصت سعيدًا بالإعانة وقصرتها عليه، وذلك بأن كان المخاطب يظن أنّ الذي أعانك خالد

---

(١) «دلائل الإعجاز» (٨٤)، وانظر «كتاب سيبويه» (١/ ١٥).

مثلاً، فترد عليه بهذا القول. قال عبد القاهر: «فإذا عمدت إلى الذي أردت أن تحدث عنه بفعل فقدمت ذكره ثم بنيت الفعل عليه فقلت: زيد قد فعل، وأنا فعلت، وأنت فعلت، اقتضى ذلك أن يكون القصد إلى الفاعل، إلّا أنّ المعنى في هذا القصد ينقسم قسمين:

أحدهما: جلي لا يشكل، وهو أنْ يكون الفعل فعلاً قد أردت أنْ تنص فيه على واحد فتجعله له، وتزعم أنه فاعله دون واحد آخر أو دون كل أحد. ومثال ذلك أن تقول: (أنا كتبت في معنى فلان، وأنا شفعت في بابه)، تريد أن تدعي الانفراد بذلك والاستبداد به وتزيل الاشتباه فيه، وتردّ على من زعم أنّ ذلك كان من غيرك، أو أن غيرك قد كتب فيه كما كتبت. ومن البيّن في ذلك قولهم: أتعْلمني بضب أنا حرشته»[1].

ومنه قوله تعالى: ﴿وَبِٱلۡأٓخِرَةِ هُمۡ يُوقِنُونَ﴾ [البقرة: ٤] أي هم أهل اليقين المختصون به، وكأن غيرهم ليس من أصحاب اليقين. جاء في (**الكشاف**) في هذه الآية: «وفي تقديم (الآخرة) وبناء (يوقنون) على (هم) تعريض بأهل الكتاب وبما كانوا عليه من إثبات أمر الآخرة على خلاف حقيقته، وأنّ قولهم ليس بصادر عن إيقان، وأن اليقين ما عليه من آمن بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك»[2].

٢ ـ **تحقيق الأمر وإزالة الشك من ذهن السامع** كقولك: (هو يغيث الملهوف) لمن يظن أنه لا يفعل ذاك، فأنت لا تريد أن تقصر إغاثة الملهوف

(١) «دلائل الإعجاز» (٩٩)، وانظر «المختصر على تلخيص المفتاح» (٤٢)، «معترك الأقران» (١/ ١٨٧)، «البرهان» (٣/ ٢٣٦)، «نهاية الإيجاز» للفخر الرازي (١٢٢).

(٢) «الكشاف» (١/ ١٠٥).

عليه وتحصرها فيه ، ولكنك أردت أن تزيل الشك من ذهن السامع ، قال الإمام **عبد القاهر**: «والقسم الثاني: أن لا يكون القصد إلى الفاعل على هذا المعنى ، ولكن على أنك أردت أن تحقق على السامع أنه قد فعل ، وتمنعه من الشك ، فأنت لذلك تبدأ بذكره وتوقعه أولاً ، ومن قبل أن تذكر الفعل في نفسه لكي تباعده بذلك من الشبهة وتمنعه من الإنكار أو من أن يظن بك الغلط أو التزيد. ومثاله قولك: هو يعطي الجزيل ، وهو يحب الثناء ، لا تريد أن تزعم أنه ليس ههنا من يعطي الجزيل ويحب الثناء غيره ، ولا أن تعرض بإنسان وتحطه عنه وتجعله لا يعطي كما يعطى ، ولا يرغب كما يرغب ، ولكنك تريد أن تحقق على السامع أن إعطاء الجزيل وحب الثناء دأبه ، وأن تمكن ذلك في نفسه»[١].

ثم قال: «ويشهد لما قلنا أن تقديم المحدَّث عنه يقتضي تأكيد الخبر وتحقيقه له أنا إذا تأملنا وجدنا هذا الضرب من الكلام يجيء فيما سبق فيه إنكار من منكر نحو أن يقول الرجل: (ليس لي علم بالذي تقول) فتقول له: (أنت تعلم أن الأمر على ما أقول ، ولكنك تميل إلى خصمي). . . أو يجيء فيما اعترض فيه شك ، نحو أنْ يقول الرجل: (كأنك لا تعلم ما صنع فلان ولم يبلغك) ، فيقول: (أنا أعلم ولكني أداريه). أو في تكذيب مدّع كقوله عز وجل: ﴿وَإِذَا جَآءُوكُمْ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا وَقَد دَّخَلُواْ بِٱلْكُفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُواْ بِهِۦ﴾ [المائدة: ٦١] وذلك أن قولهم: (آمنا) دعوى منهم أنهم لم يخرجوا بالكفر كما دخلوا به ، فالموضع موضع تكذيب. أو فيما القياس في مثله أن لا يكون كقوله تعالى: ﴿وَٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً لَّا يَخْلُقُونَ شَيْـًٔا وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾ [الفرقان: ٣] ، وذلك أن عبادتهم لها تقتضي أن لا تكون مخلوقة.

---

(١) «دلائل الإعجاز» (٩٩) ، وانظر «نهاية الإيجاز» (١٢٢ ـ ١٢٣).

وكذلك في كل شيء كان خبراً على خلاف العادة وعما يستغرب من الأمر نحو أن تقول: ألا تعجب من فلان؟ يدعى العظيم وهو يعيا باليسير. . .

ومما يحسن ذلك فيه ويكثر، الوعد والضمان، كقول الرجل: أنا أعطيك، أنا أكفيك. . . وذلك أنّ من شأن من تعده وتضمن له أن يعترضه الشك في تمام الوعد وفي الوفاء به، فهو من أحوج شيء إلى التأكيد.

وكذلك يكثر في المدح كقولك: أنت تعطي الجزيل. . . وكذلك المفتخر.

ويزيدك بيانًا أنه إذا كان الفعل مما لا يشك فيه ولا ينكر بحال، لم يكد يجيء على هذا الوجه، ولكن يؤتى به غير مبني على اسم، فإذا أخبرت بالخروج مثلاً عن رجل من عادته أن يخرج في كل غداة قلت: قد خرج، ولم تحتج إلى أن تقول: هو قد خرج؛ ذاك لأنه ليس بشيء يشك فيه السامع فتحتاج إلى أن تحققه وإلى أن تقدم فيه ذكر المحدَّث عنه»[١].

٣ ـ لتعجيل المسرة أو المساءة نحو (أبوك عاد) لمن كان أبوه غائبًا، (السفاح حضر).

٤ ـ لإظهار تعظيمه أو تحقيره نحو قوله تعالى: ﴿ ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ ﴾ [البقرة: ١٥].

ونحو: السلطان حضر، الغبي جاء.

٥ ـ لغرابته: نحو: المقعد مشى، الأخرس نطق.

أو لغير ذلك[٢].

---

(١) «دلائل الإعجاز» (١٠٢ ـ ١٠٤).

(٢) انظر «المختصر على تلخيص المفتاح» للتفتازاني (٤١ ـ ٤٢)، «الإيضاح» =

فإن كان المسند إليه نكرة وتقدم على الفعل كان المراد تخصيص الجنس ، أو الواحد. تقول: (حضر رجل) إذا كان المخاطب خالي الذهن ، فإن قلت: (رجل حضر) كان السامع يعلم أنّ حضورًا حصل، ولكنه يجهل جنس الحاضر ، أو كان يظن أنه امرأة فيقال له: رجل حضر أي لا امرأة. أو كان يظن أنه رجلان فيقال له: رجل حضر ، أي لا رجلان. جاء في (**دلائل الإعجاز**): «إذا قلت: أجاءك رجل؟ فأنت تريد أن تسأله: هل كان مجيء من أحد الرجال إليه؟ فإن قدمت الاسم فقلت: أرجل جاءك؟ فأنت تسأله عن جنس من جاءه ، أرجل هو أم امرأة؟ ويكون هذا منك إذا كنت علمت أنّه قد أتاه آت ولكنك لم تعلم جنس ذلك الآتي... وإذا كان كذلك كان محالاً أن تقدم الاسم النكرة وأنت لا تريد السؤال عن الجنس...

وإذ قد عرفت الحكم في الابتداء بالنكرة في الاستفهام ، فابن الخبر عليه ، فإذا قلت: (رجل جاءني) لم يصلح حتى تريد أن تعلمه أن الذي جاءك رجل لا امرأة ، ويكون كلامك مع من عرف أن قد أتاك آت. فإن لم ترد ذاك كان الواجب أن تقول: (جاءني رجل) فتقدم الفعل»[1].

وجاء في (**الإيضاح**): «فإن بني الفعل على منكّر أفاد ذلك تخصيص الجنس أو الواحد بالفعل كقولك: رجل جاءني ، أي لا امرأة ولا رجلان ؛ وذلك لأن أصل النكرة أن تكون للواحد من الجنس فيقع القصد بها تارة إلى الجنس فقط ، كما إذا كان المخاطب بهذا الكلام قد عرف أن قد أتاك آت ولم يدر جنسه أرجل هو أو امرأة ، أو اعتقد أنه امرأة. وتارة إلى الوحدة فقط ، كما إذا عرف أن قد أتاك من هو من جنس الرجال ، ولم يدر أرجل هو أم رجلان ،

= (١/ ٥٢ ـ ٥٣) ، «البرهان» (٣/ ٢٣٥).

(١) «دلائل الإعجاز» (١٠٩).

أو اعتقد أنه رجلان»[١].

وجاء في (معترك الأقران): «أن يكون المسند إليه نكرة مثبتًا نحو (رجل جاءني) فيفيد التخصيص إما بالجنس أي لا امرأة، أو الوحدة أي لا رجلان»[٢].

إلى غير ذلك كالتعجب، نحو قولهم: أخرس نطق، سمكة طارت[٣]. وبالجملة فإنه يقدم للاهتمام والعناية به.

فإنْ سبق المسند إليه حرف نفي كان المراد نفي الحدث عن المسند إليه وإثباته لغيره. تقول: (ما تكلمت): فأنت نفيت التكلم عن نفسك ولم تثبته لغيرك، أي أنت لم تتعرض لغيرك بسلب أو إيجاب، فإن قلت: (ما أنا تكلمت)، فإنك قد نفيت التكلم عن نفسك وأثبته لغيرك. فإن المخاطب يعلم أنّ شخصًا ما قد تكلم فكان يظنك أنت، فقلت له: ما أنا تكلمت، أي أن المتكلم غيري.

جاء في (البرهان): «فإذا قلت: (ما ضربت زيدًا) كنت نافيًا للفعل الذي هو ضربك إياه، وإذا قلت: (ما أنا ضربته) كنت نافيًا لفاعليتك للضرب.

فإن قلت: الصورتان دلتا على نفي الضرب، فما الفرق بينهما؟ قلت من وجهين:

أحدهما: أنّ الأولى نفت ضربًا خاصًا، وهو ضربك إياه، ولم تدل على وقوع ضرب غيرك ولا عدمه، إذ نفي الأخص لا يستلزم نفي الأعم ولا ثبوته.

---

(١) «الإيضاح» (١/ ٥٩).
(٢) «معترك الأقران» (١/ ١٨٧).
(٣) «الأشموني» (١/ ٢٠٦).

والثانية: نفت كونك ضربته، ودلت على أن غيرك ضربه بالمفهوم»[١].

وجاء في (معترك الأقران): «أن يلي المسند إليه حرف النفي فيفيده نحو: (ما أنا قلت هذا) أي لم أقله، مع أنّ غيري قاله»[٢].

ونحو ذلك الاستفهام، فإن قلت: أضربت زيدًا؟ كان السؤال عن أصل الفعل أحصل منك أم لم يحصل؟ فإن قلت: أأنت ضربت زيدًا؟ كان السؤال عمن أوقع الفعل بزيد، فالسائل يعلم أنّ الفعل قد وقع على زيد، ولكنه يسأل عن الفاعل له.

جاء في (دلائل الإعجاز): «وهذه مسائل لا يستطيع أحد أن يمتنع من التفرقة بين تقديم ما قدم فيها وترك تقديمه. ومن أبين شيء في ذلك الاستفهام بالهمزة، فإن موضع الكلام على أنك إذا قلت: أفعلت؟ فبدأت بالفعل كان الشك في الفعل نفسه، وكان غرضك من استفهامك أنْ تعلم وجوده.

وإذا قلت: أأنت فعلت؟ فبدأت بالاسم كان الشك في الفاعل من هو؟ وكان التردد فيه. ومثال ذلك أنك تقول: (أبنيت الدار التي كنت على أن تبنيها؟)، (أقلت الشعرَ الذي كان في نفسك أن تقوله؟)، (أفرغت من الكتاب الذي كنت تكتبه؟) تبدأ في هذا ونحوه بالفعل؛ لأن السؤال عن الفعل نفسه والشك فيه، لأنك في جميع ذلك متردد في وجود الفعل وانتفائه، مجوّز أن يكون قد كان، وأن يكون لم يكن.

وتقول: أأنت بنيت هذه الدار؟ أأنت قلت هذا الشعر؟ أأنت كتبت هذا الكتاب؟ فتبدأ في ذلك كله بالاسم، ذلك لأنك لم تشكّ في الفعل أنه كان،

---

(١) «البرهان» (٢/ ٣٧٧).

(٢) «معترك الأقران» (١/ ١٨٧).

كيف وقد أشرت إلى الدار مبنية والشعر مقولاً ، والكتاب مكتوبًا؟ وإنما شككت في الفاعل من هو؟

فهذا من الفرق لا يدفعه دافع ولا يشك فيه شاكّ ، ولا يخفى فساد أحدهما في موضع الآخر .

فلو قلت : أأنت بنيت الدار التي كنت عزمت على أن تبنيها؟ أأنت قلت الشعر الذي كان في نفسك أن تقوله؟ أأنت فرغت من الكتاب الذي كنت تكتبه؟ خرجت من كلام الناس . وكذلك لو قلت : أبنيت هذه الدار؟ أقلت هذا الشعر؟ أكتبت هذا الكتاب؟ قلت ما ليس بقول»(١) .

وجاء في (الكشاف) في قوله : ﴿ ءَأَنتُمْ أَضْلَلْتُمْ عِبَادِى هَٰٓؤُلَآءِ أَمْ هُمْ ضَلُّوا۟ ٱلسَّبِيلَ ﴾ [الفرقان : ١٧] «فإن قلت : ما فائدة (أنتم) و(هم) ، وهلا قيل : أضللتم عبادي هؤلاء أم هم ضلوا السبيل؟ قلت : ليس السؤال عن الفعل ووجوده ؛ لأنه لولا وجوده لما توجه هذا العتاب ، وإنما هو عن متولّيه ، فلا بد من ذكره وإيلائه حرف الاستفهام حتى يعلم أنّه المسؤول عنه . . . والمعنى أأنتم أوقعتموهم في الضلال عن طريق الحق أم هم ضلوا عنه بأنفسهم؟»(٢) .

مثل وغير :

ومما استعمل مقدمًا بكثرة لفظتا (مثل) و(غير) إذا أريد بهما الكناية من غير تعريض ، تقول : (مثلك يرعى الحق والحرمة) فلا يقصد به إنسانًا غير المخاطب ، ولكنه عدل من الضمير إلى لفظة (مثل) لإفادة أن من كان مثله في المنزلة والصفة يفعل مثل هذا الفعل أو لا يفعله في نحو قولك : (مثلك لا يقول هذا) .

---

(١) «دلائل الإعجاز» (٨٦ ـ ٨٨) .
(٢) «الكشاف» (٢/ ٤٠٢ ـ ٤٠٣) .

وكذلك قوله: (غيري يقول الباطل) وهو هنا لم يرد التعريض بأحد ، وإنما صرف قول الباطل عن نفسه بلفظة (غير) ، والفرق بين قولك: (أنا لا أقول الباطل) و(غيري يقول الباطل) أنك في الجملة الأولى نفيت الأمر عن نفسك مباشرة ، وفي الثانية أسندت هذا الفعل إلى غيرك ، ولا تقصد بـ(غير) إنسانًا معينًا ، فكأن معنى الجملة الثانية: إنّ الذي يغايرني في خلقي وحالي هو الذي يقول الباطل ، فنفى الفعل عن نفسه بطريق غير مباشر. وقد التزمت العرب ، أو كادت في مثل هذا التعبير ، تقديم (مثل) و(غير) ، فلا تقول: (يرعى الحرمة مثلك) ولا (يقول الباطل غيري) بالقصد الذي ذكرناه.

جاء في (دلائل الإعجاز): «ومما يُرى تقديم الاسم فيه كاللازم (مثل) و(غير) في نحو قوله:

مثلُك يُثني الحزنَ عن صوبه ويستردُّ الدمعَ عن غربِهِ

وقول الناس: مثلك رعى الحق والحرمة... وما أشبه ذلك مما لا يقصد فيه بـ(مثل) إلى إنسان سوى الذي أضيف إليه ، ولكنهم يعنون أن كل من كان مثله في الحال والصفة ، كان مقتضى القياس وموجب العرف والعادة أن يفعل ما ذكر أو أن لا يفعل...

وكذلك حكم (غير) إذا سلك به هذا المسلك فقيل: (غيري يفعل ذاك) على معنى أني لا أفعله ، لا أن يومئ بـ(غير) إلى إنسان فيخبر عنه بأن يفعل ، كما قال:

غيري بأكثر هذا الناس ينخدعُ

وذلك أنه معلوم أنه لم يرد أن يعرّض بواحد كان هناك فيستنقصه ويصفه بأنه مضعوف يُغرّ ويُخدَع...

فأنت الآن إذا تصفحت الكلام وجدت هذين الاسمين يقدمان أبدًا على

الفعل إذا نحي بهما هذا النحو الذي ذكرت لك ، ونرى هذا المعنى لا يستقيم فيهما إذا لم يقدما ، أفلا ترى أنّك لو قلت : (يثني المزن عن صوبه مثلك) و(رعى الحق والحرمة مثلك) . . . و(ينخدع غيري بأكثر هذا الناس) . . . لرأيت كلامًا مقلوبًا عن جهته ، ومغيرًا عن صورته ، ورأيت اللفظ قد نبا عن معناه ، ورأيت الطبع يأبى أن يرضاه»[١] .

* * *

(١) «دلائل الإعجاز» (١٠٦ ـ ١٠٨) ، وانظر «الإيضاح» ١/٦٣ .

المبتدأ الذي له مرفوع أغنى عن الخبر

هذا هو الضرب الثاني من المبتدأ ، وهو أن يكون المبتدأ وصفًا اعتمد على نفي أو استفهام واكتفى بمرفوعه[١] نحو (أقائم الزيدان) ، ويبحث النحاة في هذا الموضوع صورًا متعددة للمبتدأ. جاء في (التصريح): «وإذا رفع الوصف ما بعده فله ثلاثة أحوال: وجوب الابتدائية ووجوب الخبرية وجواز الأمرين، وذلك أنّه إنْ لم يطابق الوصف ما بعده تعينت ابتدائيته نحو (أقائم أخواك؟) فـ (قائم) مبتدأ و(أخواك) فاعله سد مسد خبره ، ولا يجوز أن يكون (أخواك) مبتدأ مؤخرًا ، و(قائم) خبرًا مقدّمًا لأنه لا يخبر عن المثنى بالمفرد.

وإن طابقه ، أي طابق الوصف ما بعده في غير الإفراد وهو التثنية والجمع ، تعينت خبريته نحو (أقائمان أخواك وأقائمون إخوتك؟). . . فالوصف فيهن خبر مقدم ، والمرفوع بعده مبتدأ مؤخر ، ولا يجوز أن يكون الوصف فيهن مبتدأ والمرفوع فاعلاً سد مسد الخبر ؛ لأن الوصف إذا رفع ظاهرًا كان حكمه حكم الفعل في لزوم الإفراد على اللغة الفصحى. . .

وإن طابقه ـ أي الوصف ما بعده ـ في الإفراد. . . احتملهما ، أي الابتدائية والخبرية ، على السواء نحو: أقائم أخوك وأقائمة أختك؟»[٢].

والخلاصة أن الصور المستعملة هي نحو هذه:

---

(١) انظر «الأشموني» (١/ ١٩٠ ـ ١٩١).

(٢) «التصريح» (١/ ١٥٨)، وانظر «الأشموني» (١/ ١٩٢ ـ ١٩٣)، «ابن الناظم» (٤٣).

أقائم زيد ، أقائم الزيدان ، أقائمان الزيدان. فما الفرق بين هذه الاستعمالات؟

١ ـ إن جملة (أقائمان الزيدان) و(أقائمون الزيدون) مما طابق فيه الوصف ما بعده في المثنى والجمع يكون الوصف فيها خبرًا مقدّمًا وما بعده مبتدأ مؤخرًا وهذا أصله: الزيدان قائمان ، والزيدون قائمون ، فقدم الخبر على المبتدأ لغرض من أغراض التقديم التي سبق أن ذكرناها كالاختصاص والافتخار والتفاؤل ونحوها.

تقول: (الزيدان قائمان) إذا كان المخاطب خالي الذهن ، فإن كان السامع يظن أنهما قاعدان لا قائمان ، قدمت له الخبر وقلت: قائمان الزيدان.

إلى غير ذلك من الأغراض التي بيناها.

٢ ـ وأما جملة (أقائم الزيدان) مما لا يطابق الوصف فيه ما بعده فيعرب النحاة الوصف فيها مبتدأ ، وما بعده مرفوعًا أغنى عن الخبر ، وهو هنا فاعل.

إن هذه الجملة ليست من باب التقديم والتأخير كما في الجملة السابقة ، وإنما هذه الجملة هي أشبه شيء بالجملة الفعلية. والوصف في مكانه التعبيري ، وهو واقع موقع الفعل ، كما تقول: (قام الزيدان) و(يقوم الزيدان) ، فهو ليس مقدمًا من تأخير ، وإنما هو في مكانه ، وقد جيء به اسمًا للدلالة على الثبوت كما ذكرنا سابقًا. جاء في (شرح الرضي على الكافية) في هذا النوع من التعبير: «فقالوا: إن خبره محذوف لسد فاعله مسد الخبر.

وليس بشيء ، بل لم يكن لهذا المبتدأ أصلاً من خبر حتى يحذف ويسد غيره مسده. ولو تكلفت له تقدير خبر لم يتأتَّ ، إذ هو في المعنى كالفعل ، والفعل لا خبر له ، فمن ثم تم بفاعله كلامًا من بين جميع اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة ، ولهذا أيضًا لا يصغر ولا يوصف ولا يعرَّف

ولا يثنى ولا يجمع إلا على لغة أكلوني البراغيث»[١].

وقال ابن يعيش: «واعلم أنّ قولهم: (أقائم الزيدان) إنّما أفاد نظرًا إلى المعنى، إذ المعنى (أيقوم الزيدان) فتم الكلام به لأنه فعل وفاعل، و(قائم) هنا اسم من جهة اللفظ، وفعل من جهة المعنى... ولو قلت: (قائم الزيدان) من غير استفهام لم يجز عند الأكثر، وقد أجازه ابن السراج، وهو مذهب سيبويه، لتضمنه معنى الفعل»[٢].

٣ ـ وأما قولك: (أقائم زيد) فيحتمل معنيين:

المعنى الأول: أن تقصد أنك قدمت الخبر، كما مر في قولنا: (قائم زيد).

وأصل الكلام: (زيد قائم) فقدمنا الخبر لغرض من أغراض التقديم، كالتخصيص ونحوه، وكما مر في قولنا: (قائمان الزيدان) و(قائمون الزيدون)، وكما قالوا: (تميمي أنا) ونحوها، فهو من باب التقديم الذي سبق أن شرحناه.

ويحتمل أن يكون نحو قولنا: (أقائم الزيدان) أي ليس من باب تقديم الخبر على المبتدأ، وإنما هو تعبير أشبه شيء بالتعبير الفعلي، فهو يشبه: (قام زيد) و(يقوم زيد) إلاّ أنّه عدل به من الفعل إلى الاسم للدلالة على الثبوت، فإنْ أريد به هذا القصد وجب عند الجمهور سبقه بنفي أو استفهام، وإن أريد به التقديم لم يشترط ذلك، وإنما يصح أن تقول: (قائم زيد).

جاء في (كتاب سيبويه): «وزعم الخليل أنه يستقبح أن يقول: (قائم

---

(١) «الرضي على الكافية» (١/ ٩٢).
(٢) «ابن يعيش» (١/ ٩٦).

زيد)، وذلك إذا لم تجعل (قائمًا) مقدمًا مبنيًا على المبتدأ، كما تؤخر وتقدم فتقول: (ضرب زيدًا عمرو)، و(عمرٌو) على (ضرب) مرتفع. وكان الحد أن يكون مقدمًا، ويكون (زيدٌ) مؤخرًا. وكذلك هذا الحد فيه أن يكون الابتداء فيه مقدمًا، وهذا عربي جيد، وذلك قولك: (تميمي أنا)، و(مشنوء من يشنؤك)، و(رجلٌ عبد الله) و(خزّ صُفّتُك) فإذا لم يريدوا هذا المعنى وأرادوا أن يجعلوه فعلا كقوله: (يقوم زيد) و(قام زيد) قبح؛ لأنه اسم، وإنما حسُن عندهم أن يجري مجرى الفعل إذا كان صفة جرى على موصوف، أو جرى على اسم قد عمل فيه»[1].

فهو ـ كما ترى ـ يقول: إن هذا التعبير يحتمل معنيين: أنْ يكون (قائم) مقدمًا مبنيًا على المبتدأ، أي خبرًا مقدمًا، فيكون هذا عربيًا جيدًا كقولك: تميمي أنا، ومشنوء من يشنؤك، ورجلٌ عبد الله.

فإن لم يريدوا هذا وأرادوا أن يجعلوه فعلاً كقوله: (يقوم زيد) و(قام زيد) قبح، إلا بأن يتقدمه نفي أو استفهام أو أي مسوغ آخر.

* * *

(١) «سيبويه» (١/ ٢٧٨).

تعريف المبتدأ والخبر

الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة ، كما أنّ الأصل في الخبر أن يكون نكرة نحو: سعيد قائم ، ولكنهما قد يجيئان معرفتين نحو (سعيدٌ القائم) ، و(القائم سعيد) ، و(إبراهيم أخوك) ، و(أخوك إبراهيم). فأيّ منهما هو المبتدأ وما دلالة التعريف؟

١ ـ اختلف النحاة في المعرفتين أيّهما المبتدأ وأيهما الخبر ، فقد جاء في (**المغني**): «يجب الحكم بابتدائية المقدم من الاسمين في ثلاث مسائل:

أحدها: أن يكونا معرفتين تساوت رتبتهما نحو (الله ربنا) أو اختلفت نحو (زيد الفاضل) و(الفاضل زيد) ، هذا هو المشهور ، وقيل: يجوز تقدير كل منهما مبتدأ وخبرًا مطلقًا. وقيل: المشتق خبر وإن تقدم نحو: (القائم زيد).

والتحقيق أن المبتدأ ما كان أعرف كـ(زيد) في المثال ، أو كان هو المعلوم عند المخاطب ، كأن يقول: من القائم؟ فتقول: زيدٌ القائم. فإن علمهما وجهل النسبة فالمقدم المبتدأ»[١].

وجاء في (**المفصل**): «وقد يقع المبتدأ والخبر معرفتين معًا كقولك: (زيد المنطلق) و(الله إلهنا) و(محمد نبينا) ولا يجوز تقديم الخبر هنا ، بل أيهما قدمت فهو المبتدأ»[٢].

والتحقيق أن المبتدأ ما كان معلومًا عند المخاطب ، والمجهول هو الخبر. فتأتي بالأمر الذي يعلمه المخاطب فتجعله مبتدأ ، ثم تأتي بالمجهول عنده

---

(١) «مغني اللبيب» (٢/ ٤٥١).

(٢) «المفصل» (١/ ٧٨ ـ ٧٩).

فتجعله خبرًا عن المبتدأ. وذلك نحو أن يعرف المخاطب زيدًا ولكنه يجهل أنّه أخوك وأردت أن تعرفه بأنه أخوك قلت له: (زيدٌ أخي).

وإذا عرف أنّ لك أخًا، وعرف زيدًا ولكنه يجهل أنّه أخوك، وأردت أن تعلمه بأن أخاك هو زيد، قلت له: (أخي زيد) فكأن الأولى جواب عن سؤال: من زيد؟ والثانية جواب عن سؤال: مَنْ أخوك؟

ونحو هذا قولك: (زيد القائم) و(القائم زيد) فإذا رأى شخص ما رجلاً قائمًا ولكنه يجهل أنّه زيد، وهو يعرف زيدًا في الأصل، فأردت أَنْ تعرفه بأن القائم هو زيد قلت له: (القائم زيد). وإذا كان لا يعرف زيدًا في الأصل وأردت أن تعرفه له بأنه هو القائم قلت له: (زيد قائم).

جاء في (الإيضاح): «قد يكون للشيء صفتان من صفات التعريف، ويكون السامع عالمًا باتصافه بإحداهما دون الأخرى، فإذا أردت أن تخبره بأنه متصف بالأخرى تعمد إلى اللفظ الدال على الأولى وتجعله مبتدأ، وتعمد إلى اللفظ الدال على الثانية وتجعله خبرًا، فتفيد السامع ما كان يجهله من اتصافه بالثانية، كما إذا كان للسامع أخ يسمى زيدًا وهو يعرفه بعينه واسمه، ولكن لا يعرف أنه أخوه، وأردت أن تعرفه أنه أخوه فتقول له: (زيد أخوك) سواء عرف أن له أخًا ولم يعرف أن زيدًا أخوه، أو لم يعرف أن له أخًا أصلاً.

وإن عرف أن له أخًا في الجملة وأردت أن تعيّنه عنده قلت: (أخوك زيد).

أما إذا لم يعرف أن له أخًا أصلاً فلا يقال ذلك، لامتناع الحكم بالتعيين على من لا يعرفه المخاطب أصلاً، فظهر الفرق بين قولنا: (زيد أخوك) وقولنا: (أخوك زيد).

وكذا إذا عرف السامع إنسانًا يسمى زيدًا بعينه واسمه، وعرف أنه كان من إنسان انطلاق، ولم يعرف أنه كان من زيد أو غيره، فأردت أن تعرفه أن زيدًا

هو ذلك المنطلق فتقول: (زيد المنطلق) ، وإن أردت أن تعرفه أن ذلك المنطلق هو زيد قلت: (المنطلق زيد).

وكذا إذا عرف السامع إنسانًا يسمى زيدًا بعينه واسمه ، وهو يعرف معنى جنس المنطلق ، وأردت أن تعرفه أن زيداً متصف به فتقول: (زيد المنطلق) ، وإن أردت أن تعيّن عنده جنس المنطلق قلت: (المنطلق زيد).

لا يقال: زيدٌ دال على الذات ، فهو متعين للابتداء تقدم أو تأخر ، والمنطلق دال على أمر نسبي ، فهو متعين للخبرية تقدم أو تأخر ، لأنا نقول: (المنطلق) لا يُجعل مبتدأ إلاّ بمعنى الشخص الذي له الانطلاق ، وأنه بهذا المعنى لا يجب أن يكون خبرًا ، و(زيد) لا يُجعل خبرًا إلاّ بمعنى صاحب اسم (زيد) وأنه بهذا المعنى لا يجب أن يكون مبتدأ»[١].

وجاء في (شرح المختصر): «والضابط في التقديم أنّه إذا كان للشيء صفتان من صفات التعريف، وعرف السامع اتصافه بإحداهما دون الأخرى، فأيهما كان بحيث يعرف السامع اتصاف الذات به وهو كالطالب بحسب زعمك أن تحكم عليه بالآخر فيجب أن تقدم اللفظ الدال عليه وتجعله مبتدأ ، وأيهما كان بحيث يجهل اتصاف الذات به وهو كالطالب بحسب زعمك أن تحكم بثبوته للذات أو انتفائه عنه يجب أن تؤخر اللفظ الدال عليه وتجعله خبرًا.

فإذا عرف السامع زيدًا بعينه واسمه ، ولا يعرف اتصافه بأنه أخوه وأردت أن تعرّفه ذاك قلت: (زيد أخوك). وإذا عرف أخًا له ولا يعرفه على التعيين ، وأردت أن تعينه عنده قلت: (أخوك زيد) ولا يصح (زيد أخوك). ويظهر ذلك في نحو قولنا: (رأيت أسودًا غابها الرماح) ولا يصح: رماحها الغاب»[٢] ؛

---

(١) «الإيضاح» (١/ ٩٧ ـ ٩٨). وانظر «نهاية الإيجاز» (٤٤).
(٢) «شرح المختصر» للتفتازاني (٦٨).

لأن الأسود لا بدّ لها من الغاب فيكون معلومًا[١].

وجاء في (التصريح): «ويختلف المعنى باختلاف الغرض، فإذا عرف السامع زيدًا بعينه واسمه ولا يعرف المخاطب اتصافه بأنه أخو المخاطب، وأردت أن تعرفه ذلك قلت: (زيد أخوك) ولا يصح لك أن تقول: (أخوك زيد).

وإذا عرف أخًا له ولا يعرفه على التعيين باسمه وأردت أن تعينه عنده قلت: (أخوك زيد) ولا يصح لك أن تقول: زيد أخوك»[٢].

«ومن هنا اعترض ابن الطراوة قول المتنبي:

ثِيابُ كَريمٍ ما يَصُونُ حِسانها إذَا نُشِرتْ كان الْهِبات صِوانها

قال فذمّه وهو يرى أنه مدحه، ألا يرى أنه أثبت الصون ونفى الهبات، كأنه قال: الذي يقوم لها مقام الهبات أن تصان. انتهى.

وإيضاحه أن الواجب في مثل هذا كون الخبر ما يراد إثباته، ولهذا قال عبد الملك بن مروان: كان عقوبتك عزلك. ولو قال: (كان عزلك عقوبتك) كان معاقبًا لا معزولاً»[٣].

وذكر ابن الخباز أنّ الفرق بين قولنا: (زيد أخوك) و(أخوك زيد) من وجهين:

«أحدهما: أن (زيد أخوك) تعريف للقرابة و(أخوك زيد) تعريف للاسم.

---

(١) «حاشية الصبان» (١/ ٢٠٩ ـ ٢١٠).

(٢) «التصريح» (١/ ١٧١ ـ ١٧٢)، وانظر «ابن يعيش» (١/ ٩٨)، «حاشية الصبان» (١/ ٢٠٩ ـ ٢١٠)، «همع الهوامع» (١/ ١٠١).

(٣) «حاشية التصريح» (١/ ١٧٢).

والثاني: أنّ (زيد أخوك) لا ينفي أن يكون له أخ غيره ؛ لأنك أخبرت بالعام عن الخاص ، و(أخوك زيد) ينفي أن يكون له أخ غيره ؛ لأنك أخبرت بالخاص عن العام ، وهذا ما يشير إليه الفقهاء في قولهم: زيد صديقي ، وصديقي زيد»[(١)] .

فأنت ترى أنّ تقديم إحدى المعرفتين على الأخرى يتبعه اختلاف في المعنى ، فقولك: (زيد المنطلق) يختلف عن معنى (المنطلق زيد) ، قال تعالى: ﴿ مَوْعِدُكُمْ يَوْمُ ٱلزِّينَةِ ﴾ [طه: ٥٩] ولم يقل: (يوم الزينة موعدكم) فإنه لما كان الغرض تحديد الموعد أخبر عنه بأجل جعله لهم. فإن هذا جواب عن قولهم: ﴿ فَٱجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا لَّا نُخْلِفُهُۥ نَحْنُ وَلَآ أَنتَ ﴾ [طه: ٥٨].

ونحوه قوله تعالى: ﴿ إِنَّ مَوْعِدَهُمُ ٱلصُّبْحُ ﴾ [هود: ٨١] فهو إخبار عن الموعد أيضًا.

ومنه قوله: ﴿ قَالَ إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ ضَيْفِى فَلَا تَفْضَحُونِ ﴾ [الحجر: ٦٨] فهو إخبار عن المشار إليهم ، ولو قال: (إنّ ضيفي هؤلاء) لاختلف المعنى ، فكأن الأولى جواب عن سؤال: من هؤلاء؟ والثانية جواب عن سؤال: من ضيفك؟

ونحوه قوله تعالى في أزواج النبي ﷺ: ﴿ وَأَزْوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمْ ﴾ [الأحزاب: ٦] ولا يصح أن يقال: (وأمهاتهم أزواجه) كما لا يخفى.

ونحوه قوله: ﴿ هَٰذِهِۦ بِضَٰعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا ﴾ [يوسف: ٦٥] ، وقوله: ﴿ إِنْ هَٰذَآ إِلَّآ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾ [الأنعام: ٢٥] ولو عكس فقال: (إن أساطير الأولين إلّا هذا) لتغير المعنى.

ونحو هذا قوله تعالى: ﴿ هَلْ جَزَآءُ ٱلْإِحْسَٰنِ إِلَّا ٱلْإِحْسَٰنُ ﴾ [الرحمن: ٦٠] ولو

---

(١) «الأشباه والنظائر» (٢/ ٢٣٦).

قال: (هل الإحسان إلاّ جزاء الإحسان) لتغير المعنى.

ويوضح ذلك أنه يصح أن تقول: (نساؤكم أخواتي) ولا يصح أن تقدم الخبر فتقول: (أخواتي نساؤكم).

ونحوه قولك: (ما هذه إلا كتبي) و(ما كتبي إلا هذه) والفرق بينهما ظاهر. فإن الجملة الأولى تعني أن المشار إليها هي كتبك حصرًا ولا تعود إلى أحد آخر.

وأما الثانية فإنك حصرت بها كتبك بالمشار إليها وبينت أنه ليس لديك كتب غيرها.

ومثله قول المرأة: (ما هذا إلا أخي) و(ما أخي إلا هذا) فقد دلت الجملة الأولى على أن المشار إليه ليس إلا أخاها وليس له صفة أخرى، فهو ليس زوجها ولا عشيقها ولا شخصًا غريبًا عنها.

وأما الثانية فقد قصرت أخوّتها على هذا الشخص، وأنها ليس لها أخ سواه.

ولو كان معنى التقديم والتأخير في غير الحصر واحدًا ما اختلف معناه في الحصر.

٢ ـ **القصر الحقيقي**: تقول: (زيد منطلق) وتقول: (زيد المنطلق) فما الفرق بين التعبيرين؟

إنّ التعبير الأول يفيد ثبوت الانطلاق لزيد من دون نفيه عن غيره، وأما التعبير الثاني فإنّه يفيد قصر الانطلاق على زيد دون غيره، وهذا حين يظن ظان أنّ المنطلق هو غير زيد، كأن يظن أنه خالد أو سعيد، فقد عرف أنّ ثمة انطلاقًا ولكنه كان يظن أن المنطلق غير زيد، فقدمت زيدًا وقصرت الانطلاق عليه دون غيره. جاء في (دلائل الإعجاز): «ومن فروق الإثبات أنك تقول: زيد منطلق، وزيد المنطلق، والمنطلق زيد، فيكون في كل واحد من هذه

الأحوال غرض خاص وفائدة لا تكون في الباقي ، وأنا أفسر لك ذلك .

اعلم أنك إذا قلت: (زيد منطلق) كان كلامك مع من لم يعلم أن انطلاقًا كان ، لا من زيد ولا من عمرو ، فأنت تفيده ذلك ابتداء .

وإذا قلت : (زيد المنطلق) كان كلامك مع من عرف أنّ انطلاقًا كان ، إما من زيد وإما من عمرو ، فأنت تعلمه أنه كان من زيد دون غيره .

والنكتة أنك تثبت في الأول الذي هو قولك: (زيد منطلق) فعلاً لم يعلم السامع من أصله أنه كان ، وتثبت في الثاني الذي هو (زيد المنطلق) فعلاً قد علم السامع أنه كان ، ولكنه لم يعلمه لزيد ، فأفدته ذلك. فقد وافق الأول في المعنى الذي كان له الخبر خبرًا ، وهو إثبات المعنى للشيء. وليس يقدح في ذلك أنك كنت قد علمت أنّ انطلاقًا كان من أحد الرجلين ، لأنك إذا لم تصل إلى القطع على أنه كان من زيد دون عمرو ، كان حالك في الحاجة إلى من كان يثبته لزيد كحالك إذا لم تعلم أنه كان من أصله .

وتمام التحقيق أنّ هذا كلام يكون معك إذا كنت قد بُلّغت أنه كان من إنسان انطلاق من موضع كذا في وقت كذا لغرض كذا ، فجوزت أن يكون ذلك كان من زيد. فإذا قيل لك: (زيد المنطلق) صار الذي كان معلومًا على جهة الجواز ، معلومًا على جهة الوجوب. ثم إنّهم إذا أرادوا تأكيد هذا الوجوب أدخلوا الضمير المسمى فصلاً بين الجزأين فقالوا: زيد هو المنطلق»[١] .

وجاء في (نهاية الإيجاز): «إذا قلنا: (زيد منطلق) أفاد ثبوت الانطلاق لزيد. . . وإذا قلت: (زيد المنطلق) أو (زيد هو المنطلق) فاللام في الخبر تفيد

---

(١) «دلائل الإعجاز» (١٣٦ ـ ١٣٧).

انحصار الخبر به في المخبر عنه ، مع قطع النظر عن كونه مساويًا أو أخص منه»(١).

وجاء في (دلائل الإعجاز): «وأما قولنا: (المنطلق زيد) والفرق بينه وبين أن تقول: (زيد المنطلق) فالقول في ذلك أنك وإن كنت ترى في الظاهر أنهما سواء من حيث كون الغرض في الحالين إثبات انطلاق قد سبق العلم به لزيد ، فليس الأمر كذلك ، بل بين الكلامين فصل ظاهر.

وبيانه أنّك إذا قلت: (زيد المنطلق) فأنت في حديث انطلاق قد كان ، وعرف السامع كونه ، إلاّ أنّه لا يعلم أمنْ زيد كان أم عمرو؟

فإذا قلت: (زيد المنطلق) أزلت عنه الشك وجعلته يقطع بأنّه كان من زيد ، بعد أنْ كان يرى ذلك على سبيل الجواز.

وليس كذلك إذا قدّمت (المنطلق) فقلت: (المنطلق زيد) بل يكون المعنى حينئذ على أنك رأيت إنسانًا ينطلق بالبعد منك ، فلم تثبت ولم تعلم أزيدٌ هو أم عمرو فقال لك صاحبك: (المنطلق زيد) أي هذا الشخص الذي تراه من بعد هو زيد»(٢).

ومن هذا الضرب قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ أَنتَ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [طه: ٦٨]، جاء في (المثل السائر) في هذه الآية: «الأعلى: لام التعريف في قوله (الأعلى) ولم يقل: (أعلى) ولا (عال) لأنه لو قال ذلك لكان قد نكّره وكان صالحًا لكل واحد من جنسه كقولك: (رجل) فإنه يصلح أن يقع على كل واحد من الرجال. وإذا قلت: (الرجل) فقد خصصته من بين الرجال بالتعريف وجعلته علمًا فيهم ، وكذلك

---

(١) «نهاية الإيجاز» (٤٢ ـ ٤٣).

(٢) «دلائل الإعجاز» (١٤٤) ، وانظر «شرح المختصر» (٦٨) ، «الإيضاح» (١/ ٩٨ ـ ٩٩) ، «معترك الأقران» (١/ ٨٨).

جاء قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ أَنتَ ٱلْأَعْلَىٰ﴾»(١).

ومما يدل على الاختصاص والقصر الحقيقي قوله تعالى: ﴿وَأَنَا ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ١٦٠]، وقوله: ﴿وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْعَظِيمُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وقوله: ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُصَوِّرُكُمْ فِى ٱلْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَآءُ﴾ [آل عمران: ٦]، وقوله: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن طِينٍ﴾ [الأنعام: ٢]، وقوله: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ [الأنعام: ٧٣]، وقوله: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلنُّجُومَ لِتَهْتَدُوا۟ بِهَا فِى ظُلُمَٰتِ ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ﴾ [الأنعام: ٩٧]، وقوله: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَيَّدَكَ بِنَصْرِهِۦ﴾ [الأنفال: ٦٢]، وقوله: ﴿وَمَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ فِى جَهَنَّمَ خَٰلِدُونَ﴾ [المؤمنون: ١٠٣]، وقوله: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْءَاخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ﴾ [الحديد: ٣]، وقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا هُمْ أَصْحَٰبُ ٱلْمَشْـَٔمَةِ﴾ [البلد: ١٩]، وقوله: ﴿ذَٰلِكَ كَفَّٰرَةُ أَيْمَٰنِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ﴾ [المائدة: ٨٩] ونحوه كثير.

٣ ـ **القصر مبالغة**: وذلك كأن تقول: (زيد الشجاع) و(سعيد الشاعر) و(محمد الأديب) فكأنك قصرت الشجاعة على زيد، والشعر على سعيد، والأدب على محمد، كما فعلت في (زيد المنطلق) إلّا أنّ الفرق بينهما أنّ ذلك قصر حقيقي، وهذا قصر مبالغة وادعاء. جاء في (**الطراز**): «أن تقصد المبالغة في الخبر فتقصر جنس المعنى على المخبر عنه كقولك: زيد هو الجواد، وعمرو هو الشجاع، تريد أنّ هو المختص بالمعنى دون غيره، وأنت إذا قصدت هذا المعنى فلا يجوز العطف عليه على جهة الاشتراك، فلا يجوز أن تقول: (زيد هو الجواد وعمرو) لأنه يبطل المعنى، ومن هذا قوله تعالى: ﴿وَٱلْكَٰفِرُونَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [البقرة: ٢٥٤]، وقوله تعالى: ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ

---

(١) «المثل السائر» (٢/ ٢١).

ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا ﴾ [الأنفال: ٤] يريد أنّهم المختصون بهاتين الصفتين دون غيرهم»(١).

وجاء في (دلائل الإعجاز): «أن تقصر جنس المعنى على المخبر عنه لقصدك المبالغة وذلك قولك: (زيد هو الجواد) و(عمرو هو الشجاع) تريد أنه الكامل ، إلاّ أنك تخرج الكلام في صورة توهم أن الجود أو الشجاعة لم توجد إلا فيه»(٢).

وجاء في (الإيضاح) أن المعرف بلام الجنس قد يفيد القصر تحقيقًا «وإما مبالغة لكمال معناه في المحكوم عليه كقولك: (عمرٌو الشجاع) أي الكامل في الشجاعة ، فتخرج الكلام في صورة توهم أن الشجاعة لم توجد إلا فيه لعدم الاعتداد بشجاعة غيره لقصورها عن رتبة الكمال»(٣).

ومن هذا النوع قوله تعالى: ﴿ ۞ وَإِن تَعْجَبْ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ أَءِذَا كُنَّا تُرَٰبًا أَءِنَّا لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ ۗ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ ۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ ٱلْأَغْلَٰلُ فِىٓ أَعْنَاقِهِمْ ۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴾ [الرعد: ٥] هذا صنف من أصحاب النار ، وهناك أصناف أخرى غيرهم ، ولكن لكون إنكار اليوم الآخر كبيرة جعل منكريه هم أصحاب النار ، وقصرها عليهم مبالغة.

وقال تعالى: ﴿ مَن كَفَرَ بِٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِهِۦٓ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَٰكِن مَّن شَرَحَ بِٱلْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿١٠٦﴾ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمُ ٱسْتَحَبُّوا۟ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا عَلَى ٱلْءَاخِرَةِ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى

---

(١) «الطراز» (٢/ ٢١).

(٢) «دلائل الإعجاز» (١٣٨) وانظر «نهاية الإيجاز» (٤٢ ـ ٤٣) ، «معترك الأقران» (١/ ١٨٨) ، «شرح المختصر» (٦٨).

(٣) «الإيضاح» (١/ ١٩٨ ـ ١٩٩).

ﱡﭐ ٱلۡقَوۡمَ ٱلۡكَٰفِرِينَ ١٠٧ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ وَسَمۡعِهِمۡ وَأَبۡصَٰرِهِمۡۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡغَٰفِلُونَ ١٠٨ لَا جَرَمَ أَنَّهُمۡ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ هُمُ ٱلۡخَٰسِرُونَ ﱠ [النحل: ١٠٦ ـ ١٠٩] فالغافلون كثيرون، والذين طبع على قلوبهم من غير هؤلاء أصناف، والخاسرون غير هؤلاء كثير، ولكن لعظم جرم هؤلاء حصرها عليهم مبالغة.

٤ ـ قصر جنس المعنى على المبتدأ على دعوى أنّه لا يوجد إلاّ منه، وذلك حين يكون مقيدًا بحال أو وقت، وذلك كقولك: هو النصير إذا عز النصير، جاء في (دلائل الإعجاز): «أن تقصر جنس المعنى الذي تفيده بالخبر على المخبر عنه لا على معنى المبالغة... بل على دعوى أنه لا يوجد إلا منه، ولا يكون ذلك إلا إذا قيدت المعنى بشيء يخصصه ويجعله في حكم نوع برأسه، وذلك كنحو أن يقيد بالحال والوقت كقولك: هو الوفي حين لا تظن نفس بنفس خيرًا»(١).

٥ ـ أن توردَه على وجه اتضح أمره وعرف فتقول: (سعيد الجواد) لا على وجه القصر، وإنّما على وجه أنّ هذا شائع معروف بين الناس لا يخفى على أحد، كقوله تعالى في المنافقين: ﱡﭐ هُمُ ٱلۡعَدُوُّ فَٱحۡذَرۡهُمۡۚ ﱠ [المنافقون: ٤] فهذا ليس من باب القصر الحقيقي وإلا فقد ذكر القرآن اليهود وقال فيهم: ﱡﭐ لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ ٱلنَّاسِ عَدَٰوَةٗ لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلۡيَهُودَ وَٱلَّذِينَ أَشۡرَكُواْۖ ﱠ [المائدة: ٨٢] وإنما أورده على وجه اتضح أمره وعرف شأنه، أي هم المتضح أمرهم المنكشف سرهم في العداوة. وربما دل على كمالهم في العداوة.

وعليه قول الخنساء:

إذا قبح البكاء على قتيل ... رأيت بكاءك الحسن الجميلا

---

(١) «دلائل الإعجاز» (١٣٨)، وانظر «الطراز» (٢/ ٢٢)، «نهاية الإيجاز» (٤٢ ـ ٤٣).

«لم ترد أن ما عدا البكاء عليه فليس بحسن ولا جميل. . . ولكنها أرادت أن تقرّه في جنس ما حُسنُه الحسن الظاهر الذي لا ينكره أحد ، ولا يشك فيه شاك.

ومثله قول حسان:

وإنّ سنامَ المجدِ من آلِ هاشمٍ بنو بنتِ مخزومٍ ووالدُك العَبد

. . .

ولو قال: (ووالدك عبد) لم يكن قد جعل حاله في العبودية حالة ظاهرة متعارفة»[١]

٦ ـ أن توره على وجه ثبت عند المخاطب وعلمه أو وجه تعلمه به ، وذلك نحو قولك: (هو الشاعر) تقول هذا لا على وجه من الأوجه المذكورة ، وإنما كأنك تقول له: هل عرفت الشاعر وخبرت حقيقته وتمثله في نفسك؟ فهذا هو.

وهذا النوع على ضربين:

أ ـ الاعتماد على المعرفة السابقة والعلم بالشيء ، كما ذكرت من قولنا: (هو الشاعر). جاء في (دلائل الإعجاز): «واعلم أن للخبر المعرف بالألف واللام معنى غير ما ذكرت لك. . . وذلك قولك: (هو البطل المحامي) و(هو المتقى المرتجى) ، وأنت لا تقصد شيئًا مما تقدم. . . ولكنك تريد أن تقول لصاحبك: هل سمعت بالبطل المحامي؟ وهل حصّلت معنى هذه الصفة؟ وكيف ينبغي أنْ يكون الرجل حتى يستحق أن يقال ذلك له وفيه؟ فإن كنت قتلته علمًا وتصورته حق تصوره فعليك صاحبك واشدد به يدك فهو ضالتك وعنده بغيتك»[٢].

وجاء في (الطراز): «أن تقصد به مقصد التعريف بحقيقة عَقَلها المخاطب

---

(١) «دلائل الإعجاز» (١٤٠) ، وانظر «الطراز» (٢/ ٢٢) ، «الإيضاح» (١/ ٩٨ ـ ٩٩).
(٢) «دلائل الإعجاز» (١٤١).

في ذهنه لا في الخارج، أو توهّمت أنّه لم يعرفها فتقول له: تصور كذا، فإذا تصورته في نفسك فتأمل فلانًا، فإنه يحصل ما تصورته على الكمال، ويأتيك به تامًّا، ومثاله قولنا: هو الحامي لكل حقيقة، وهو المرتجى لكل ملمة، وهو الدافع لكل كريهة، كأنك قلت: هل تعقل الحامي والمرتجى وتسمع بهما؟ فإن كنت تعقل ذلك وتعرفه حقيقة معرفته فاعلم أنه فلان»[1].

ومن هذا الضرب قوله تعالى: ﴿قَالُواْ هَٰذَا ٱلَّذِي رُزِقۡنَا مِن قَبۡلُۖ﴾ [البقرة: ٢٥] اعتمادًا على معرفتهم السابقة، وقوله: ﴿مَا جِئۡتُم بِهِ ٱلسِّحۡرُۖ﴾ [يونس: ٨١]، وقوله: ﴿هَٰذَا مَا وَعَدَ ٱلرَّحۡمَٰنُ وَصَدَقَ ٱلۡمُرۡسَلُونَ﴾ [يس: ٥٢]، وقوله: ﴿هَٰذَا مَا وَعَدَنَا ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَصَدَقَ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥۚ﴾ [الأحزاب: ٢٢] اعتمادًا على الوعود السابقة المعلومة.

ب ـ **الاعتماد على التعريف في الكلام أو في المقام**، كأن تقول لمخاطبك: أتعرف الخاسر؟ الخاسر الذي خسر نفسه وأهله. أتعرف من ربي؟ ربي الذي أعطى كل شيء خلقه ثم هدى.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُۥ وَلَدٞ وَلَمۡ تَكُن لَّهُۥ صَٰحِبَةٞۖ وَخَلَقَ كُلَّ شَيۡءٖۖ وَهُوَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٞ ۝١٠١ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمۡۖ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۖ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ فَٱعۡبُدُوهُۚ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ وَكِيلٞ﴾ [الأنعام: ١٠١ ـ ١٠٢] فبعد أن عرّفهم بالله وصفاته التي يجهلونها قال لهم: ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمۡۖ﴾.

ومنه: ﴿إِنَّمَا ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتۡ قُلُوبُهُمۡ وَإِذَا تُلِيَتۡ عَلَيۡهِمۡ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتۡهُمۡ إِيمَٰنٗا﴾ [الأنفال: ٢] ونحوه: ﴿قَالَ رَبُّنَا ٱلَّذِيٓ أَعۡطَىٰ كُلَّ شَيۡءٍ خَلۡقَهُۥ ثُمَّ هَدَىٰ﴾ [طه: ٥٠] ومنه: ﴿إِنَّمَا ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَإِذَا كَانُواْ مَعَهُۥ عَلَىٰٓ أَمۡرٖ جَامِعٖ لَّمۡ يَذۡهَبُواْ حَتَّىٰ يَسۡتَـٔۡذِنُوهُۚ﴾ [النور: ٦٢]. ومنه: ﴿وَعِبَادُ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلَّذِينَ يَمۡشُونَ عَلَى ٱلۡأَرۡضِ هَوۡنٗا وَإِذَا خَاطَبَهُمُ ٱلۡجَٰهِلُونَ قَالُواْ سَلَٰمٗا﴾ [الفرقان: ٦٣].

---

(١) «الطراز» (٢/ ٢٣)، وانظر «نهاية الإيجاز» (٤٢ ـ ٤٣).

وهذا من باب التعريف بالكلام.

ومن التعريف في المقام قول امرأة العزيز للنسوة اللاتي لمنها في يوسف بعد أن أخرجته عليهن وقطعن أيديهن حين رأينه: ﴿فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِى لُمْتُنَّنِى فِيهِ﴾ [يوسف: ٣٢]. ومنه قوله تعالى: ﴿هَٰذَا يَوْمُكُمُ ٱلَّذِى كُنتُمْ تُوعَدُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠٣]. ونحوه ﴿هَٰذَا ٱلَّذِى كُنتُم بِهِۦ تَسْتَعْجِلُونَ﴾ [الذاريات: ١٤]، وقوله: ﴿هَٰذِهِ ٱلنَّارُ ٱلَّتِى كُنتُم بِهَا تُكَذِّبُونَ﴾ [الطور: ١٤].

٧ ـ **الدلالة على الكمال**: وذلك كقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢] أي الكتاب الكامل، وكقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْحَكِيمُ ٱلْخَبِيرُ﴾ [الأنعام: ١٨] أي الكامل فيهما، وكقوله: ﴿هُوَ ٱلْحَىُّ﴾ [غافر: ٦٥].

ونحوه قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [البقرة: ١٣٧]، و﴿هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الإسراء: ١] ليس معنى ذلك أنه لا يسمع أحد غيره، ولا يعلم أحد غيره، ولا يبصر أحد غيره، بل سبحانه وصف الإنسان بالسمع والبصر فقال: ﴿فَجَعَلْنَٰهُ سَمِيعًۢا بَصِيرًا﴾ [الإنسان: ٢]، ووصفه بالعلم فقال: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ [يوسف: ٧٦] بل معناه أن الله سبحانه هو الكامل في هذه الصفات. جاء في (حاشية السيد الشريف الجرجاني على الكشاف): «إن الخبر المعرّف بلام الجنس قد يقصد به تارة حصره على المبتدأ إما حقيقة أو ادعاء نحو (زيد الأمير) إذا انحصرت الإمارة فيه أو كان كاملاً فيها، كأنه قيل: زيد كل الأمير وجميع أفراده، فيظهر الوجه في إفادة الجنس الحصر»[1]. وأحرى أن يدخل هذا الجنس في قصر المبالغة.

* * *

---

(١) «حاشية الشريف» (١/ ١١٣).

إعادة المبتدأ

قد يعاد المبتدأ بلفظه ، وأكثر ما يقع ذلك في مقام التهويل والتفخيم ، تقول: زيدٌ ما زيد؟ أي: أيّ شيء هو؟ تفخيمًا له وتعظيمًا، قال تعالى: ﴿ٱلْحَآقَّةُ ۝ مَا ٱلْحَآقَّةُ﴾ [الحاقة: ١ ـ ٢] ، وقال: ﴿ٱلْقَارِعَةُ ۝ مَا ٱلْقَارِعَةُ﴾ [القارعة: ١ ـ ٢] تفخيمًا لأمرها وتهويلاً ، وقال: ﴿وَأَصْحَٰبُ ٱلْيَمِينِ مَآ أَصْحَٰبُ ٱلْيَمِينِ﴾ [الواقعة: ٢٧] ﴿وَأَصْحَٰبُ ٱلشِّمَالِ مَآ أَصْحَٰبُ ٱلشِّمَالِ﴾ [الواقعة: ٤١] تفظيعًا وتهويلاً لأمرهم.

جاء في (شرح الرضي على الكافية): «وأما وضع الظاهر مقام الضمير فإن كان في معرض التفخيم جاز قياسًا كقوله تعالى: ﴿ٱلْحَآقَّةُ ۝ مَا ٱلْحَآقَّةُ﴾ أي ما هي؟ وإن لم يكن فعند سيبويه يجوز في الشعر بشرط أن يكون بلفظ الأول ، قال:

لعمرك ما معنٌ بتاركِ حقِّهِ ولا منسئٌ معنٌ ولا متيسرُ

بجر (منسئ) ، فإذا رفعته فهو خبر مقدم على المبتدأ»(١).

وجاء في (الخصائص): «إنما يعاد لفظ الأول في مواضع التعظيم والتفخيم»(٢).

وجاء فيه: «وأما قول ذي الرمة:

ولا الخُرق منه يرهبون ولا الخنا عليهم ولكن هيبة هي ما هيا

---

(١) «الرضي على الكافية» (١/ ٩٨) ، وانظر «حاشية يس على التصريح» (١/ ١٦٥) ، «حاشية الصبان» (١/ ١٩٦) ، وانظر «التصريح» (١/ ١٦٦) ، «الهمع» (١/ ٩٧).

(٢) «الخصائص» (٣/ ٥٤).

فيجوز أن تكون (هي) الثانية فيه إعادة للفظ الأول كقوله عز وجل: ﴿ٱلْقَارِعَةُ ۝١ مَا ٱلْقَارِعَةُ﴾ وهو الوجه.

ويجوز أن تكون (هي) الثانية ضمير (هي) الأولى، كقولك: هي مررت بها، وإنما كان الوجه الأول؛ لأنه إنّما يعاد لفظ الأول في مواضع التعظيم والتفخيم، وهذا من مظانه»(١).

وجاء في (الكشاف) في قولنا: زيد ما زيد: «جعلته لانقطاع قرينه وعدم نظيره كأنّه شيء خفي عليك جنسه، فأنت تسأل عن جنسه وتفحص عن جوهره، كما تقول: ما الغول وما العنقاء؟ تريد: أي شيء هو من الأشياء؟ هذا أصله، ثم جرد للعبارة عن التفخيم»(٢).

وجاء في (التفسير الكبير) في قوله تعالى: ﴿ٱلْحَآقَّةُ ۝١ مَا ٱلْحَآقَّةُ﴾ [الحاقة: ١ ـ ٢]: «والأصل الحاقة ما هي؟ أي، أيّ شيءٍ هي؟ تفخيمًا لشأنها، وتعظيمًا لهولها، فوضع الظاهر موضع المضمر؛ لأنه أهول لها. ومثله قوله: ﴿ٱلْقَارِعَةُ ۝١ مَا ٱلْقَارِعَةُ﴾»(٣).

وقد يكرر المبتدأ لقصد الدلالة على الشهرة أو عدم التغير، تقول: (زيدٌ زيد) أي هو على ما تعهد، أي لم يتغير عن حاله الأولى، رفعة أو ضعة ودناءة، قال تعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلسَّٰبِقُونَ﴾ [الواقعة: ١٠].

جاء في (الكشاف): «يريد: والسابقون من عرفت حالهم وبلغك وصفهم، كقولهم: وعبد الله عبد الله، وقول أبي النجم: وشعري شعري.

---

(١) «الخصائص» (٣/ ٥٤).
(٢) «الكشاف» (٣/ ٤٠٣).
(٣) «التفسير الكبير» (٣٠/ ١٠٢).

كأنه قال: وشعري ما انتهى إليك وسمعت بفصاحته وبراعته»[١].

قال سيبويه: «وتقول: (قد جربتك فوجدتك أنت أنت) فـ(أنت) الأولى مبتدأة والثانية مبنية عليها، كأنك قلت: (فوجدتك وجهك طليق) والمعنى: أنك أردت أنْ تقول: فوجدتك أنت الذي أعرف. ومثل ذلك (أنت أنت) و(إن فعلت هذا فأنت أنت)، أي فأنت الذي أعرف، أو أنت الجواد والجلْد، كما تقول: (الناس الناس) أي الناس بكل مكان وعلى كل حال كما تعرف»[٢].

قال ابن يعيش: «وأما قولهم: (أنت أنت) فظاهر اللفظ فاسد؛ لأنه قد أخبر بما هو معلوم وأنه قد اتحد الخبر والمخبر عنه لفظاً ومعنًى، وحكم الخبر أن يكون فيه من الفائدة ما ليس في المبتدأ. وإنما جاز ههنا؛ لأن المراد من التكرير بقوله: (أنت أنت) أي أنت على ما عرفته من الوتيرة والمنزلة لم تتغير. ومعنى تكرير الاسم بمنزلة أنت على ما عرفته. وهذا معنى يتضمن ما ليس في الجزء الأول، وعليه قول أبي النجم:

أنا أبو النجمِ وشعري شعري

معناه: وشعري شعري المعروف الموصوف كما بلغت وعرفت، وعلى هذا قياس الباب»[٣].

وجاء في (شرح الرضي على الكافية): «الذي لا يغاير المبتدأ لفظاً يذكر للدلالة على الشهرة أو عدم التغير كقوله:

أنا أبو النجمِ وشعري شعري

---

(١) «الكشاف» (٣/ ١٩٣).
(٢) «سيبويه» (١/ ٣٨١ ـ ٣٨٢).
(٣) «ابن يعيش» (١/ ٩٨ ـ ٩٩).

أي هو المشهور المعروف بنفسه ، لا بشيء آخر ، كما يقال مثلاً : شعري مليح . وتقول : (أنا أنا) أي ما تغيرت عما كنت ، قال :

رَفَوْنِي، وَقَالُوا: يَا خُوَيْلِدُ لا تُرَعْ فقلتُ، وأَنْكَرْتُ الوُجوهَ هُمُ هُمُ»[١]

وجاء في (المثل السائر) في قول أبي تمام :

لا أنت أنت ولا الديارُ ديارُ خف الهوى وتولت الأوطارُ

«فقوله : (لا أنت أنت ولا الديار ديار) من المليح النادر في هذا الموضع ؛ لأنه هو هو والديار ديار ، وإنما البواعث التي كانت تبعث على قضاء الأوطار زالت ، فبقي ذلك الرجل وليس هو هو على الحقيقة ، ولا الديار في عينه من الحسن تلك الديار ، وعلى هذا ورد قول أبي الطيب المتنبي :

قَبِيلٌ أنْتَ أنتَ وأنْتَ منهم وَجَدُّكَ بِشْرٌ الْمَلِكُ الْهُمَامُ

فقوله : (أنت أنت) من توكيد الضميرين المشار إليهما ، وفائدته المبالغة في مدحه ، ولو مدحه بما شاء الله لما سد مسد قوله : (أنت أنت) أي أنك المشار إليه بالفضل دون غيرك»[٢] .

وجاء في (الخصائص) في قول الشاعر :

أنا أبو النجم وشعري شعري

وقوله :

إذ الناسُ ناسٌ والبلاد بغِرّةٍ وإذ أمّ عمّارٍ صديقٌ مساعفُ

وقوله :

بلادٌ بها كنّا وكنّا نحلّها إذ الناسُ ناسٌ والبلادُ بلادُ

---

(١) «الرضي على الكافية» (١/ ١٠٣) .

(٢) «المثل السائر» (٢/ ٢٣).

«ألا ترى أن المعنى: وشعري متناه في الجودة على ما تعرفه وكما بلغك، وقوله: (إذ الناس ناس) أي إذ الناس أحرار والبلاد أحرار»[١].

* * *

(١) «الخصائص» (٣/ ٣٣٧)، وانظر (٣/ ١٠٢ ـ ١٠٣)، «الكامل» للمبرد (١/ ٤٣)، «التفسير الكبير» (ج٢٦/ ٤٨).

المبتدأ النائب مناب الفعل

قد يعدل من الجملة الفعلية إلى الاسمية لقصد الدلالة على الثبوت ، ويكون المتبدأ نائبًا مناب الفعل. ولا نعني أنه ينوب عنه في عمله ، وإنما ينوب عنه في معناه ، أو يشبهه في معناه ، إلاّ في الدلالة على الحدوث ، فإنه يدل على الثبوت والفعل يدل على الحدوث ، تقول:

أحمدُ الله ـ الحمد لله .

غفر الله لك ـ مغفرةٌ لك .

رضي الله عنك ـ رضوانُ الله عليك .

وقد يؤتى بالمصدر منصوبًا نائبًا مناب الفعل ، وهو المفعول المطلق ، تقول: (أحمد الله) ثم تحذف الفعل وتأتي بمصدره منصوبًا نائبًا منابه فتقول: (حمدًا لله) .

وتقول: (أُسَلِّم عليك) ثم تحذف الفعل ، وتأتي بمصدره منصوبًا نائبًا منابه فتقول: (سلامًا عليك) .

وتقول: (سقاك الله) ثم تحذف الفعل ، وتأتي بمصدره منصوبًا نائبًا منابه ، فتقول: (سقيًا لك) ، وتقول: (أشكر لك فعلك) ثم تحذف الفعل وتأتي بمصدره منصوبًا منابه ، فتقول: شكرًا لك .

وهذه الجمل المبدوءة بمصادر منصوبة ، كلها جمل فعلية ؛ لأنها منصوبة بفعل محذوف ، فإذا رفعت هذه المصادر صارت الجملة اسمية .

فعلية	فعلية	اسمية
أحمد الله	حمدًا لله	الحمدُ لله
أُسَلِّم عليك	سلامًا عليك	سلامٌ عليك
أشكر لك فعلك	شكرًا لك	شكرٌ لك
سقاك الله	سقيًا لك	سقيٌ لك
رعاك الله	رعيًا لك	رعيٌ لك
تبت يده	تبًّا له	تبٌّ له
-	ويلاً له	ويلٌ له

فمعنى (أحمد الله) و(حمدًا لله) واحد ، فكلتا الجملتين فعلية ، وكلتاهما تدل على الحدوث والتجدد ، ولكن في الجمل الثانية اختزل الفعل وفاعله ؛ لأنه لا يتعلق غرض بذكرهما ، وجيء بمصدره الذي هو أقوى من الفعل .

وأما الجمل الثالثة فهي جمل اسمية . قال سيبويه في (باب ما ينصب من المصادر على إضمار الفعل غير المستعمل إظهاره): «وذلك قولك سقيًا ورعيًا ، ونحو قولك: خيبةً ودفرًا وجدعًا وعقرًا وبؤسًا وأُفّةً وتُفّةً وبعدًا وسحقًا. ومن ذلك قولك: تعسًا وتبًّا وجوعًا وجوسًا. . . وإنما ينتصب هذا وما أشبهه إذا ذُكر مذكور فدعوت له أو عليه على إضمار الفعل ، كأنك قلت: سقاك الله سقيًا ، ورعاك الله رعيًا. . . وإنما اختُزل الفعل ههنا لأنهم جعلوه بدلاً من اللفظ بالفعل ، كما جعل (الحذرَ) بدلاً من (احذرْ). وكذلك هذا ، كأنه بدل من (سقاك الله) و(رعاك الله). . .

وما جاء منه لا يظهر له فعل ، فهو على هذا المثال نصبٌ ، كأنك جعلت (بهرًا) بدلاً من (بهرك الله) فهذا تمثيل ولا يُتكلَّم به .

ومما يدل أيضًا على أنه على الفعل نُصب ، أنك لم تذكر شيئًا من هذه المصارد لتبني عليه كلامًا كما تبني على عبد الله إذا ابتدأته ، وأنك لم تجعله مبنيًا على اسم مضمر في نيتك ، ولكنه على دعائك له أو عليه . . .

وقد رفعت الشعراء بعض هذا فجعلوه مبتدأ ، وجعلوا ما بعده مبنيًا عليه ، قال أبو زبيد :

أَقَامَ وَأَقْوَى ذَاتَ يَوْمٍ وَخَيْبَةٌ لِأَوَّلِ مَنْ يَلْقَى وشَرٌّ مُيَسَّرُ

. . . ومثله قول الشاعر :

أهاجيتمُ حسانَ عند ذكائِهِ فغيٌّ لأولاد الحِماس طويلُ

وفيه المعنى الذي يكون في المنصوب ، كما أنّ قولك : (رحمة الله عليه) فيه معنى الدعاء ، كأنه قال : رحمه الله . . .

من ذلك قولك : حمدًا وشكرًا لا كفرًا وعجبًا . . .

فإنما ينتصب هذا على إضمار الفعل ، كأنك قلت : أحمد الله حمدًا . وإنما اختزل الفعل ههنا لأنهم جعلوا هذا بدلاً من اللفظ بالفعل . . . وقد جاء بعض هذا رفعًا يبتدأ ثم يبنى عليه . . .

واعلم أنّ (الحمد لله) وإن ابتدأته ففيه معنى المنصوب ، وهو بدل من اللفظ بقولك : (أحمد الله)»[1] .

والفرق بين الجملة الاسمية والفعلية ، هو أنّ الفعلية تدل على الحدوث والتجدد ، والاسمية تدل على الثبوت ـ كما ذكرنا ـ وإيضاح ذلك أنّ الفعل يدل على حدث مقرون بزمن ، فإذا كان الفعل ماضيًا فقد انقضى ، تقول : (حمدت الله) أي في الماضي ، وإذا كان مضارعًا فهو يدل على الحال أو

---

(١) «سيبويه» (١/ ١٥٦ ـ ١٦٦) .

الاستقبال ، تقول : (أحمد الله) أي في الحال ، أو في الاستقبال .

وأما الاسم فهو غير متخصص بزمن ، وإنما هو عام ثابت ، تقول : (الحمد لله) على قصد ثبوت الحمد له ودوامه غير مخصص بزمن معين .

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ قَالُواْ سَلَٰمًاۖ قَالَ سَلَٰمٌۖ ﴾ [هود : ٦٩] فنبي الله إبراهيم عليه السلام حياهم بتحية خير من تحيتهم ، إذ هم حيوه بجملة فعلية ، وهو حياهم بجملة اسمية دالة على الثبوت ، قال ابن يعيش : «ألا ترى أنك إذا قلت : (سلام عليك) و(ويل له) بالرفع كان معناه كمعناه منصوبًا ، وإذا كان منصوبًا كان منزلاً منزلة الفعل ، فقولك : (سلامًا عليك) وويلاً لك ، بمنزلة : سلم الله عليك ، وعذبك الله ، فلما كان المعنى فيه ينزع إلى معنى الفعل لم يغير عن حاله ؛ لأن مرتبة الفعل أن يكون مقدمًا»[1] .

وقال : «ومن ذلك قولهم : (سلام عليك) و(ويل له) قال الله تعالى : ﴿سَلَٰمٌ عَلَيۡكَۖ سَأَسۡتَغۡفِرُ لَكَ رَبِّيٓۖ ﴾ [مريم : ٤٧] و﴿ وَيۡلٌ لِّلۡمُطَفِّفِينَ﴾ [المطففين : ١] ومن ذلك (أمت في حجر لا فيك) فهذه الأسماء كلها إنما جاز الابتداء بها ؛ لأنها ليست أخبارًا في المعنى ، إنّما هي دعاء أو مسألة ، فهي في معنى الفعل ، كما لو كانت منصوبة ، والتقدير : ليسلم الله عليك وليلزمه الويل . وقولهم : (أمت في حجر لا فيك) معناه : ليكن الأمت في الحجارة لا فيك ، والأمت : اختلاف انخفاض وارتفاع . قال تعالى : ﴿لَّا تَرَىٰ فِيهَا عِوَجًا وَلَآ أَمۡتًا ﴾ [طه : ١٠٧] والمعنى : أبقاك الله بعد فناء الحجارة ؛ لأن الحجارة مما يوصف بالبقاء . . . فلما كانت في معنى الفعل كانت مفيدة كما لو صرحت بالفعل .

والفرق بين الرفع والنصب أنك إذا رفعت كأنك ابتدأت شيئًا قد ثبت عندك

---

(١) «ابن يعيش» (١/ ٩٣) .

واستقر ، وإذا نصبت كأنك تعمل في حال حديثك في إثباتها»[١] .

وجاء في (شرح الرضي على الكافية): «(سلام) في قولك (سلام عليك) بمعنى مصدر سلمك الله ، أي جعلك سالمًا ، فالأصل: سلمك الله سلامًا ، ثم حذف الفعل لكثرة الاستعمال فبقي المصدر منصوبًا ، وكان النصب يدل على الفعل ، والفعل على الحدوث. فلما قصدوا دوام نزول سلام الله عليك واستمراره أزالوا النصب الدال على الحدوث ، فرفعوا (سلام). وكذا أصل (ويل لك) هلكتَ ويلاً ، أي هلاكًا ، فرفعوه بعد حذف الفعل نفضًا لغبار معنى الحدوث»[٢] .

وجاء في (الكشاف) في قوله تعالى: ﴿وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ﴾ [المرسلات: ١٥] «فإن قلت: كيف وقع النكرة مبتدأ في قوله تعالى: ﴿وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ﴾؟ قلت: هو في أصله مصدر منصوب ساد مسد فعله ، ولكنه عدل به إلى الرفع للدلالة على معنى ثبات الهلاك ودوامه للمدعو عليه. ونحوه: سلام عليكم»[٣] .

قال الأشموني: «أصل (الحمد لله) أحمد أو حمدت حمدًا لله ، فحذف الفعل اكتفاء بدلالة مصدره عليه ، ثم عدل إلى الرفع لقصد الدلالة على الدوام والثبوت ، ثم أدخلت عليه (أل) لقصد الاستغراق»[٤] .

وقال الصبان تعليقًا على هذا القول: «هذا يقتضي أنه لو لم يعدل إلى الرفع لانتفت الدلالة على الدوام ، وهو كذلك ، كما صرح به الرضي في باب

---

(١) «ابن يعيش» (١/ ٨٧).

(٢) «الرضي على الكافية» (١/ ٩٦ ـ ٩٧).

(٣) «الكشاف» (٣/ ٣٠٢).

(٤) «الأشموني» (١/ ٩ ـ ١٠).

المبتدأ ؛ لأن بقاء النصب صريح في ملاحظة الفعل وتقديره وهو يدل على التجدد ، فلا يستفاد الدوام إلا بالعدول إلى الرفع»[١] .

وعلى هذا وضعت قواعد فقهية ، قال ابن عطية : «سبيل الواجبات الإتيان بالمصدر مرفوعًا كقوله تعالى : ﴿فَإِمْسَاكٌۢ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌۢ بِإِحْسَٰنٍ﴾ [البقرة : ٢٢٩] ، ﴿فَٱتِّبَاعٌۢ بِٱلْمَعْرُوفِ وَأَدَآءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَٰنٍ﴾ [البقرة : ١٧٨] .

وسبيل المندوبات الإتيان به منصوبًا كقوله تعالى : ﴿فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ﴾ [محمد : ٤] ولهذا اختلفوا : هل كانت الوصية للزوجات واجبة ، لاختلاف القراءة في قوله تعالى : ﴿وَصِيَّةً لِّأَزْوَٰجِهِم﴾ [البقرة : ٢٤٠] بالرفع والنصب .

قال أبو حيان : والأصل في هذه التفرقة قوله تعالى : ﴿قَالُوا۟ سَلَٰمًا قَالَ سَلَٰمٌ﴾ [هود : ٦٩] فإن الأول مندوب والثاني واجب .

والنكتة في ذلك أن الجملة الاسمية أثبت وآكد من الفعلية»[٢] .

* * *

(١) «حاشية الصبان» (١/ ٩ ـ ١٠) .
(٢) «الإتقان» (١/ ١٩٩) .

أنواع الخبر

يقسم النحاة الخبر إلى مفرد وجملة ، وأما شبه الجملة فيلحق تارة بالمفرد وتارة بالجملة بحسب التقدير ، فما الفرق بين أضرب الخبر هذه؟

لقد مر الفرق بين قولنا: زيد قائم ، وزيد يقوم ، ويقوم زيد. وعرفنا أنّ الأصل في الجملة الدالة على الحدوث أنْ يتقدم الفعل فتقول: (يقوم زيد) ، فإذا قدمت زيدًا كان ذلك لسبب من أسباب التقديم التي ذكرناها ، كالتخصيص والاهتمام ونحوها. وأن الأصل في الجملة الدالة على الثبوت أن نأتي بالمبتدأ ثم الخبر فنقول: (زيد قائم) وبهذا اتضح الفرق بين الخبر المفرد والإخبار بالجملة الفعلية.

وأمّا الإخبار بالجملة الاسمية فهو واضح ، فأنت تقدم المبتدأ لتخبر عنه ، ولكن الخبر بدل أن يأتي مفردًا يأتي جملة ، أي يكون المسند جملة ، فتقول مثلاً: (إبراهيم أخوه قائم) فأخبرت عن إبراهيم بجملة اسمية ، ويقال في هذه الجملة ما قيل في جملة المبتدأ والخبر. فإن قلنا: (إبراهيم أخوه يعيله) كانت جملة الخبر من باب تقديم المسند إليه لغرض من أغراض التقديم ، كالتخصيص ونحوها. وإن قلت: (إبراهيم قائم أخوه) كان في الخبر احتمالان ، الأول: أنّه من باب الإخبار بالمفرد ، ولكن أريدت الدلالة على الثبوت في نسبة القيام إلى الأخ.

والثاني: أنّه من باب تقديم الخبر (قائم) على المبتدأ الثاني (أخوه) للأغراض التي سبق أن ذكرناها.

الخبر شبه الجملة:

الخبر شبه الجملة هو الظرف والجار والمجرور، ويقدر النحاة لهما محذوفًا يتعلقان به هو عند أكثرهم فعل (استقر) أو (كان)، وعند قسم آخر اسم (كائن) أو (مستقر)[١]، فإذا قلت: (سالم في الدار) قدروا له: استقر في الدار، أو كائن في الدار، واختلفوا في الأولى منهما، فالذي يقدر الفعل يقول: إنّما يحسن تقدير الفعل لأنه أصل العمل، وهو هنا عامل في الظرف أو في المجرور، والذي يقدر الاسم يرى أن الأصل في الخبر أن يكون مفردًا، وذهب قسم إلى أن هذا قسم قائم برأسه ولا يتعلق بشيء[٢].

وقد رجح ابن هشام التقدير بحسب المعنى، قال: «وأما في البواقي نحو (زيد في الدار) فيقدر كونًا مطلقًا، وهو كائن أو مستقر، أو مضارعهما إنْ أريد الحال أو الاستقبال نحو (الصوم اليوم) أو (في اليوم)، و(الجزاء غدًا) أو (في الغد).

ويقدر (كان) أو (استقر)، أو وصفهما إن أريد المضي، هذا هو الصواب، وقد أغفلوه مع قولهم في نحو (ضربي زيدًا قائمًا) إن التقدير (إذ كان) إنْ أريد المضي، أو (إذا كان) إن أريد المستقبل، ولا فرق.

وإذا جهلت المعنى فقدّر الوصف، فإنه صالح في الأزمنة كلها وإنْ كانت حقيقته الحال... ولا يجوز تقدير الكون الخاص كقائم وجالس إلّا لدليل»[٣].

وأرى أنّ الراجح في التقدير، أنه إذا أريد الحدوث قدر فعل بحسب

---

(١) «الرضي على الكافية» (١/ ٩٩).

(٢) «ابن عقيل» (١/ ٢١١).

(٣) «المغني» (٢/ ٤٤٨).

الزمن ، وإذا أريد الثبوت قدر اسم ، فإذا قلت : (القط كالنمر) قدرت اسمًا (كائن) ، ولا تقدر فعلاً. ونحوه (الأرض كالكرة) ، وتقول : (الجنة تحت ظلال السيوف) وأرى أنه لا يصح تقدير فعل هنا ، فتقدير الفعل (استقرت) يعني أنها كانت على غير ذاك ، فاستقرت الآن على هذا. ولا يحسن تقدير (تكون أو تستقر) لما فيه من معنى الحدوث والتجدد ، وإنما هو أمر ثابت فتقدر (كائنة). ومثله (الحمد لله) فإنه لا يحسن تقدير (استقر) بل الأولى أن يقدر (كائن).

وإذا قلنا : (السفر غدًا) صح فيه تقدير (يكون) وهو الأولى ، أو (كائن) إذا نويت ثبوته ، أي كأنّ هذا أمر منتهٍ ومفروغ منه ، كقوله تعالى : ﴿إِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي خَٰلِقُۢ بَشَرًا مِّن طِينٍ ۝٧١ فَإِذَا سَوَّيْتُهُۥ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِي فَقَعُوا۟ لَهُۥ سَٰجِدِينَ﴾ [ص: ٧١ ـ ٧٢] فجاء باسم الفاعل الدال على الثبوت (خالق) في المستقبل.

ويرى الكوفيون أنّ الخبر إذا كان عين الأول ارتفع نحو (زيد قائم) ، وإذا كان مخالفًا له انتصب على الخلاف نحو (زيد أمامك) فزيد هو غير الأمام ، فالأمام جهة ، وزيد شخص. جاء في (همع الهوامع) ذاكرًا رأي الكوفيين : «وإذا قلت : (زيد أخوك) فالأخ هو زيد ، أو (زيد خلفك) فالخلف ليس بزيد ، فمخالفته له عملت النصب»[(١)] ولا يحتاج عندهم إلى تقدير شيء[(٢)].

ولسائل أن يسأل : ولم التقدير؟ أليس المعنى مفهومًا؟ أليس الأولى أن نأخذ برأي الكوفيين في عدم التعليق؟ وهل من الضروري أنه حين نقول : زيد

---

(١) «الهمع» (١/٩٨) ، وانظر «التصريح» (١/١٦٦) ، «الإنصاف في مسائل الخلاف» ـ المسألة (٢٩) ، «الرضي على الكافية» (١/٩٨).

(٢) «مغني اللبيب» (٢/٤٣٣) ، «الرضي على الكافية» (١/٩٨) ، «التصريح» (١/١٦٦).

في الدار ، أن نقدر : كائن في الدار؟ أليس الكلام مفهومًا من غير ذلك؟

وهذا أمر يحتاج إلى شرح وتوضيح.

إذا قلت : (زيد في الدار) فماذا يُفهم من هذا الكلام؟ أيُفهم أنه قائم في الدار أو جالس أو نائم ، أم يفهم مجرد الوجود في الدار بلا تخصيص لحالة؟ لا شك أن السامع يفهم مجرد الوجود ، فإذا أردت أمرًا بعينه فلا بد أن تذكر المتعلق ، ولا يجوز أن تحذفه إلاّ لقرينة ، فتقول : (زيد جالس في الدار ، أو عامل في الدار ، أو نائم ، ونحو ذلك). فإذا قلت : (زيد في الدار) قصدت الوجود المطلق فيه ، ولولا هذا التقدير لم يصح الكلام ، وإلاّ فما معنى زيد في الدار؟

معنى (في الدار) : داخل الدار أو باطنه ، فهل زيد هو باطن الدار ، أي فناؤه ورحبته؟

وتقول : (زيد على السطح) فما معنى هذا الكلام؟ معناه أنه موجود على السطح ، ولا بد من هذا القصد ، ولولا هذا القصد لكان المعنى أنّ زيدًا (على السطح) أي هو الفوق والعلو ، وهذا القصد لا يمكن أن يكون.

وكذلك الظرف ، تقول : (زيد خلفك) والمعنى أنّه موجود خلفك ، وإلا فما يكون المعنى إن لم يكن هذا القصد؟ أنت إمّا أن تقصد أنّه موجود خلفك ، فتنصب الظرف على هذا التقدير ، وإما أن تقصد أنّ زيدًا هو الخلف فترفع الخلف. جاء في (همع الهوامع) : «إذا قلت : (ظهرك خلفك) جاز رفع الخلف ونصبه ، أما الرفع فلأنّ الخلف في المعنى : الظهر ، وأمّا النصب فعلى الظرف ، وكذا ما أشبه ذلك نحو (نعلُك أسفلَك) ، قال تعالى : ﴿ وَٱلرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ ﴾ [الأنفال : ٤٢] قرئ بالوجهين.

فإن كان الظرف المخبر به غير متصرف تعين النصب نحو : (رأسك

فوقك) ، و(رجلاك تحتك) ، بالنصب لا غير ، لأن فوق وتحت لا يستعملان إلاّ ظرفًا.

وقيل: يجوز الرفع فيما كان من الجسد ، كالمثالين المذكورين ، بخلاف ما ليس منه نحو: فوقك قلنسوتك ، وتحتك نعلاك»(١).

قال سيبويه: «وأما (دونك) فهو لا يرفع أبدًا ، وإن قلت: (هو دونَك في الشرف) ؛ لأنّ هذا إنّما هو مَثَل ، كما كان هذا مكان ذا في البدل مثلاً. . .

وإن شئت قلت: (هو دونُك) إذا جعلت الأول الآخر ولم تجعله رجلاً يعني أنك جعلته أصغر من الذي فوقه. ويقولون: (هو دونٌ) في غير الإضافة ، أي هو دونٌ من القوم ، وهذا ثوب دونٌ إذا كان رديئًا. . .

وزعم يونس أن ناسًا من العرب يقولون:

أنصبٌ للمنيةِ تعتريهم   رجالي أم همُ درجُ السيولِ

فجعلهم هو الدَرَج ، كما تقول: (زيد قصدُك) إذا جعلت القصد زيدًا ، وكما يجوز لك أن تقول: (عبد الله خلفُك) إذا جعلته هو الخلف. . .

وإن قلت: (الليلة الهلالُ) ، و(اليوم القتالُ) نصبت ، والتقديم والتأخير في ذلك سواء ، وإن شئت رفعت فجعلت الآخر الأول»(٢).

تقول: (خلفَ زيد سعيدٌ) ، وتقول: (خلفُ زيد قبيح) والفرق واضح بين الجملتين في المعنى.

وتقول: (أسفلَ الجبل محمد) وتقول: (أسفلُ الجبل وعر) ، فالجملة الأولى على نية الوجود ، وليست الثانية كذلك.

---

(١) «الهمع» (١/ ١٠٠).
(٢) «سيبويه» (١/ ٢٠٤ ـ ٢٠٨).

وكذلك تقول: (السفر غدًا) أي ثابت أو كائن ، ولا يصح أن ترفع (غدًا) ، فتقول: (السفر غدٌ) ؛ لأن السفر ليس هو الغد ، أي ليس هو اليوم ، فالسفر حدث ، و(غد) هو زمن ، والسفر إنما يكون في الزمن ويحصل فيه «فإن استغرق ذلك المعنى جميع الزمان أو أكثره ، وكان الزمان نكرة ، رُفع غالبًا نحو: (الصوم يوم) ، و(السير شهر) إذا كان السير في أكثره ؛ لأنه باستغراقه أيامه كأنه هو ، ولا سيما مع التنكير المناسب للخبرية. ويجوز نصب هذا الزمان المنكَّر وجره بـ(في) نحو: الصوم في يوم أو يومًا. . . وإن كان الزمان معرفة نحو: (الصوم يوم الجمعة لم يكن الرفع غالباً كما في الأول عند البصريين وأوجب الكوفيون النصب). . . فإن وقع الفعل لا في أكثر الزمان سواء كان الزمان معرفًا أو منكرًا فالأغلب نصبه أو جره بـ(في) اتفاقًا بين الفريقين نحو: الخروج يومًا أو في يوم ، والسير يوم الجمعة أو في يوم الجمعة.

وأما قوله تعالى: ﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ﴾ [البقرة: ١٩٧] فلتأكيد أمر الحج ودعاء الناس إلى الاستعداد له حتى كأن أفعال الحج مستغرقة لجميع الأشهر الثلاثة»[١].

وربما كان ذاك على تقدير مضاف ، أي أشهر الحج أشهر معلومات ، فيكون الإخبار بالشيء عن نفسه.

* * *

(١) «الرضي على الكافية» (١/ ١٠٠) ، «الصبان» (١/ ٢٠٣).

الإخبار بالمصدر عن اسم الذات

المصدر هو الحدث المجرد فلا يخبر به عَن اسم الذات ، فلا يصح أن تقول: (زيد انطلاقٌ) و(محمد ركضٌ) و(خالد بكاءٌ) لأنّ زيدًا ليس انطلاقًا ، ومحمدًا ليس ركضًا . وخالدًا ليس بكاءً ، ولكن قد ورد في اللغة إخبار من هذا القبيل ، قال تعالى في ابن نوح: ﴿ إِنَّهُۥ لَيۡسَ مِنۡ أَهۡلِكَۖ إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيۡرُ صَٰلِحٖۖ ﴾ [هود: ٤٦] فقال عنه إنه عمل ، فأخبر بالمصدر عن الذات .

كما أخبر بالذات عن المصدر في قوله تعالى: ﴿ وَلَٰكِنَّ ٱلۡبِرَّ مَنۡ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ ﴾ [البقرة: ١٧٧] وقالوا: رجلٌ صَومٌ ، ورجلٌ فِطر ، وإنما أنت سيرٌ ، وقالت الخنساء تصف ناقتها:

ترتعُ ما رتعتْ حتى إذا ادَّكرتْ فإنَّما هيَ إقبالٌ وإدبارُ

فأخبرت عن الناقة بقولها: (هي إقبال وإدبار) والإقبال والإدبار لا يكونان خبرًا عن الناقة ، وإنما هي مقبلة مدبرة ، فما معنى هذا الإخبار؟ وما الغرض منه؟

الغرض من هذا الإخبار هو المبالغة بجعل العين هو الحدث نفسه ، أي إنّ ابنك يا نوح تحوّل إلى عمل غير صالح ولم يبق فيه عنصر من عناصر الذات . والناقة تحولت إلى حدث مجرد من الذات ، فليس فيها ما يثقلها من عنصر الذات ، وإنما هي تحولت إلى إقبال وإدبار . ومثل هذا الوصف بالمصدر نحو (أقبل رجلٌ عدلٌ) .

جاء في (**الخصائص**): «إذا وصف بالمصدر صار الموصوف كأنه في الحقيقة مخلوق من ذلك الفعل ، وذلك لكثرة تعاطيه له واعتياده إياه . ويدل

على أن هذا معنى لهم ومتصور في نفوسهم قوله:

ألا أصبحتْ أسماءُ جاذمةَ الحبلِ ... وضنّت علينا والضنينُ من البخلِ

أي كأنّه مخلوق من البخل لكثرة ما يأتي به منه. ومنه قول الآخر:

وهنّ من الإخلافِ والولعانِ

وقوله:

وهنّ من الإخلافِ بعدك والمطلِ

وأصل هذا الباب عندي قول الله عز وجل: ﴿ خُلِقَ ٱلۡإِنسَٰنُ مِنۡ عَجَلٖۚ ﴾ [الأنبياء: ٣٧]. . وقولك: (رجل دَنَف)، أقوى معنى، لما ذكرناه من كونه كأنه مخلوق من ذلك الفعل... وهذا معنى لا تجده ولا تتمكن منه مع الصفة الصريحة»(١).

وقال: «فإذا قيل: (رجل عدل) فكأنه وُصف بجميع الجنس مبالغة، كما تقول: استولى على الفضل، وحاز جميع الرياسة والنبل ولم يترك لأحد نصيبًا في الكرم والجود، ونحو ذلك. فوصف بالجنس أجمع تمكينًا لهذا الموضع وتوكيدًا.

وقد ظهر منهم ما يؤيد هذا المعنى ويشهد به، وذلك نحو قوله...

ألا أصبحت أسماءُ جاذمةَ الحبلِ ... وضنَّتْ علينا والضنينُ من البخلِ

فهذا كقولك: (هو مجبول من الكرم)، ومَطِين من الخير، وهي مخلوقة من البخل... وأقوى التأويلين في قولها:

فإنما هي إقبالٌ وإدبارُ

أن يكون من هذا، أي كأنها مخلوقة من الإقبال والإدبار، لا على أن يكون

---

(١) «الخصائص» (٣/ ٢٥٩ ـ ٢٦٠).

من باب حذف المضاف، أي ذات إقبال وذات إدبار. ويكفيك من هذا كله قول الله عز وجل: ﴿خُلِقَ ٱلْإِنسَـٰنُ مِنْ عَجَلٍ﴾ وذلك لكثرة فعله إياه واعتياده له»[١].

وقال: «قول الله سبحانه: ﴿إِنْ أَصْبَحَ مَآؤُكُمْ غَوْرًا﴾ [الملك: ٣٠] أي غائرًا، ونحو قولها:

فإنما هي إقبالٌ وإدبارُ

وما كان مثله، من قبل أنّ من وَصف بالمصدر فقال: هذا رجلٌ زور، وصوم، ونحو ذلك، فإنّما ساغ ذلك له؛ لأنه أراد المبالغة. وأن يجعله هو نفس الحدث لكثرة ذلك منه»[٢].

وجاء في (شرح الرضي على الكافية): «أو لكون واحد من المبتدأ والخبر معنى والآخر عيناً، ولزوم ذلك المعنى لتلك العين حتى صار كأنه هي، كقول الخنساء:

ترتعُ ما رتعتْ حتى إذا ادَّكرتْ فإنما هي إقبالٌ وإدبارُ

وقوله تعالى: ﴿وَلَـٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ﴾.

وإن قدرنا المضاف في مثله في المبتدأ، أي (لكن ذا البر من آمن) وحالها إقبال، أو في الخبر نحو (بر من آمن) و(ذات إقبال)، أو جعلنا المصدر بمعنى الصفة نحو (ولكن البار) و(هي مقبلة) جاز، لكنه يخلو من معنى المبالغة»[٣].

وجاء في (الكشاف) في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيْرُ صَـٰلِحٍ﴾ [هود: ٤٦]: «وجعلت ذاته عملاً غير صالح مبالغة في ذمه كقوله: (فإنما هي إقبال وإدبار)»[٤].

---

(١) «الخصائص» (٢/ ٢٠٢ ـ ٢٠٣).
(٢) «الخصائص» (٣/ ١٨٩).
(٣) «الرضي على الكافية» (١/ ١٠٣).
(٤) «الكشاف» (٢/ ١٠١).

وجاء فيه في قوله تعالى: ﴿وَجَآءُو عَلَىٰ قَمِيصِهِۦ بِدَمٍ كَذِبٍۚ﴾ [يوسف: ١٨]: «ذي كذب، أو وصف بالمصدر مبالغة، كأنه نفس الكذب وعينه، كما يقال للكذاب: هو الكذب بعينه والزور بذاته، ونحوه:

فهن به جودٌ وأنتم به بخلُ»[١]

وتقول: (زيد سيرًا)، و(زيد قيامًا)، بالنصب، وليس في هذا مبالغة، وإنّما هو إخبار طبيعي، وتقدير الكلام: زيد يسير سيرًا، ويقوم قيامًا، فإن قلت: (زيدٌ سيرٌ) بالرفع كان مما نحن فيه، وكان من المبالغة، فكأن زيدًا هو السير، أي تحول إلى حدث مجرد.

جاء في (الكتاب): «وذلك قولك: (ما أنتَ إلاّ سيرًا) و(إنما أنت سيرًا سيرًا) و(ما أنت إلاّ الضربَ الضربَ) و(ما أنت إلاّ قتلاً قتلاً) و(ما أنت إلاّ سيرَ البريد سيرَ البريد) فكأنه قال في هذا كله: ما أنت إلاّ تفعل فعلاً، وما أنت إلاّ تفعل الفعل، ولكنهم حذفوا الفعل لما ذكرت لك... واعلم أنّ السير إذا كنت مخبرًا عنه في هذا الباب فإنّما تخبر بسير متصل بعضه ببعض في أي الأحوال كان، وأما قولك: (إنّما أنت سيرٌ) فإنما جعلته خبرًا لأنت ولم تضمر فعلاً...

ومن ذلك قولك: (ما أنت إلا شربَ الإبل) و(ما أنت إلا ضربَ الناس) و(ما أنت إلا ضربًا الناس). وأمّا شرب الإبل فلا ينون؛ لأنه لم يشبّهه بشرب الإبل، ولأن الشرب ليس بفعل يقع منك على الإبل...

وإن شئت رفعت هذا كله، فجعلت الآخر هو الأول، فجاز على سعة الكلام، من ذلك قول الخنساء:

ترتعُ ما رتعتْ حتى إذا ادَّكرت ... فإنما هي إقبالٌ وإدبارُ

---

(١) «الكشاف» (٢/ ١٢٧)، وانظر (١/ ٢٧٠)، «التفسير الكبير» (٣/ ١٦٧).

فجعلها الإقبال والإدبار ، فجاز على سعة الكلام ، كقولك : نهارك صائم وليلك قائم»[١] .

وجاء نحو هذا في (المقتضب) قال : «زيد سيرًا ، وزيد أبدًا قيامًا ، وإنما جاز الإضمار ؛ لأن المخاطب يعلم أنّ هذا لا يكون إلاّ بالفعل، وأن المصدر إنّما يدل على فعله، فكأنك قلت : زيد يسير سيرًا ، وما أنت إلاّ تقوم قيامًا . وإن شئت قلت : زيد سيرٌ يا فتى، فهذا يجوز على وجهين :

أحدهما : أن يكون (زيد صاحب سير) ، فأقمت المضاف إليه مقام المضاف لما يدل عليه ، كما قال الله عز وجل : ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا﴾ [يوسف : ٨٢] إنّما هو : أهل القرية ، كما قال الشاعر :

تـرتـعُ مـا رتعـتْ حتـى إذا ادَّكـرَتْ   فـإنمـا هـي إقبـالٌ وإدبـارُ

أي ذات إقبال وإدبار .

ويكون على أنه جعلها الإقبال والإدبار لكثرة ذلك منها»[٢] .

والراجح أن هذا الضرب فيما أرى ليس من باب حذف المضاف ، ولا من باب تأويل المصدر بالوصف ، وإنّما هو ضرب آخر من الكلام وافتنان فيه بقصد المبالغة . فلا يجوز في نحو (زيدٌ صومٌ) «أن يكون التقدير : ذو صوم ؛ لأن هذا يصدق على من صام ولو يومًا ، وذاك إنما يصدق على المدمن»[٣] .

كما لا يصح التقدير بالوصف ، أي هو صائم للسبب نفسه .

* * *

---

(١) «سيبويه» (١/ ١٦٨ ـ ١٦٩) .

(٢) «المقتضب» (٣/ ٢٣٠) .

(٣) المساعد على تسهيل الفوائد (١/ ٢٢٦) .

الخبر النائب مناب الفعل:

قد ينوب الخبر عن الفعل كما ينوب المبتدأ عنه ، وقد ذكرنا ذلك قبلاً. تقول: صبرٌ جميل ، وسمعٌ وطاعةٌ ، يعني: لأصبر صبرًا جميلاً ، وأسمع وأطيع ، وهذا يذكره النحاة في باب حذف المبتدأ وجوبًا ، ويقدرونه: صبري صبرٌ جميل ، وأمري سمع ، ونحو ذلك. وإليك إيضاح ذلك:

الفعل	المصدر النائب عن فعله	المصدر النائب عن فعله مخبراً به
اصبرْ صبرًا جميلاً	صبرًا جميلاً	صبرٌ جميل
أطيعك	طاعةً لك	طاعةٌ لك
اسمع يا سعيد	سمعًا يا سعيد	سمعٌ يا سعيد
ارحم الفقراء	رحمةً بالفقراء	رحمةٌ بالفقراء

أنت ترى أنّ الجمل الأولى مبدوءة بفعل ، والجمل الثانية استغنينا فيها عن الفعل وجئنا بمصدر منصوب نائب عن فعله ، وفي هذه الحال يجب حذف الفعل ، والمصدر هنا مفعول مطلق لفعل محذوف وجوبًا ، فإنه من المعلوم إذا وقع المصدر بدلًا من فعله حذف عامله وجوبًا ، وهو مقيس في الأمر والنهي والدعاء والخبر أحيانًا ، وغير ذلك(١).

أما الجمل الثالثة فهي كالثانية ، إلا أنّ المصادر مرفوعة ، أي عدل بها من النصب إلى الرفع للدلالة على الثبوت والدوام ، كما عرفنا سابقًا ، غير أنّ

(١) انظر «شرح ابن عقيل» (١/ ٥٦٥).

المعنى العام واحد ، وهو الأمر بالصبر والطاعة ونحوها .

فالجمل الفعلية هي الأصل لما بعدها ، والجمل الثانية مبدوءة بمصادر حذف فعلها وجوبًا لأنها نابت منابه وتؤدي معناه ، والجمل الثالثة مصادر حذف مبتدؤها وجوبًا ، وهي لا تحتاج إلى المبتدأ لأنها في معنى الفعل ، وكما حذف الفعل وجوبًا في هذه المصادر حذف المبتدأ وجوبًا في هذا الخبر الذي هو يشبه الفعل ، فإن لم يكن المصدر المخبر به نائبًا مناب فعله لم يحذف مبتدؤه وجوبًا. تقول مثلاً : (صبري صبرٌ جميل) إذا قصدت الإخبار عن صبرك بأنه صبر جميل ، لا بقصد النيابة عن الفعل ، كما تقول: تمرك تمر جيد ، وعملي عمل عظيم. فإذا كان القصد النيابة عن الفعل ، أي اصبرْ أو لأصبرْ حذف مبتدؤه وجوبًا.

وتقول: (سمعُك سمعٌ شديد) كما تقول: (دارك دار واسعة) فإذا أردت النيابة عن الفعل قلت: (سمعٌ يا سعيد) بمعنى: اسمع ، للدلالة على الثبوت ، و(سمعًا يا سعيد) للدلالة على التجدد.

قال تعالى على لسان يعقوب عليه السلام: ﴿ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَٱللَّهُ ٱلْمُسْتَعَانُ ﴾ [يوسف: ١٨] أي فلأصبر صبرًا جميلاً ، قالها بالرفع ، ولم يقل صبرًا جميلاً بالنصب ؛ لأنه أراد الدلالة على الثبات والدوام ، أي صبر دائم ثابت لا صبرٌ موقوت ، فقد أمر نبي الله نفسه بالصبر الثابت الدائم ، الصبر الطويل الذي لا ينقطع ، وهذا المعنى لا يكون في النصب ، تقول: (صبرًا يا فلان على هذه المسألة) إذا كانت موقوتة ، فإذا أردت الصبر الطويل الدائم قلت: صبرٌ يا فلان.

جاء في كتاب سيبويه :

«فقالت: حنانٌ ما أتى بك ههنا أذو نسبٍ أم أنت بالحيِّ عارفُ

لم ترد: تحنّن ، ولكنها قالت: أمرنا حنان ، أو ما يصيبنا حنان ، وفي هذا المعنى كله معنى النصب . . .

ومثل ذلك قول الشاعر:

يشكو إليّ جَمَلي طولَ السُّرى صبرٌ جميلٌ فكلانا مبتلى

والنصب أكثر وأجود لأنه يأمره ، ومثل الرفع ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَٱللَّهُ ٱلْمُسْتَعَانُ﴾ كأنه يقول: الأمر صبر جميل.

والذي يُرفع عليه حنان وصبر وما أشبه ذلك لا يستعمل إظهاره ، وترك إظهاره كترك إظهار ما ينصب فيه»[(١)].

ولست أذهب إلى ما ذهب إليه سيبويه في أن النصب أكثر وأجود ، وإنما هو أمر يعود إلى المعنى ، فإن أراد الحدوث نصبه، وإن أراد الثبوت رفع كما علمت ، وكما ذكر ذلك سيبويه نفسه في أكثر من مناسبة.

جاء في (الكتاب): «وكذا إذا قال: رأيت فيما يرى النائم كذا وكذا ، فتقول: خيرًا لنا وشرًّا لعدونا. فإذا نصب فعلى الفعل ، وأما الرفع فعلى أنه جعل ذلك أمرًا ثابتًا ولم يرد أن يحمله على الفعل»[(٢)] والرفع في القرآن كثير.

وجاء في (التصريح) أنه يحذف المبتدأ وجوبًا إذا «أخبر عنه بمصدر جيء به . . . بدلاً . . . من اللفظ بفعله ، أي بفعل المصدر ، والمراد أنهم تلفظوا بالمصدر عوضًا عن تلفظهم بالفعل ، نحو: سمع وطاعة ، وقوله:

فقالت: حنانٌ ما أتى بك ههنا أذو نسبٍ أم أنت بالحي عارفُ

فـ(سمع) و(حنان) خبران لمبتدأين محذوفين وجوبًا ، والتقدير: أمري

---

(١) «الكتاب» (١/ ١٦١ ـ ١٦٢).

(٢) «سيبويه» (١/ ١٣٧).

حنان ، وأمري سمع وطاعة ، وأصل هذه المصادر النصب بفعل محذوف وجوبًا ؛ لأنها من المصادر التي جيء بها بدلاً من اللفظ بأفعالها ، ولكنهم قصدوا الثبوت والدوام فرفعوها وجعلوها أخبارًا عن مبتدآت محذوفة وجوبًا حملاً للرفع على النصب»[١].

وفي (حاشية الصبان) في (سمعٌ وطاعةٌ): «الأصل أسمع سمعًا وأطيع طاعة ، حذف الفعل اكتفاء بدلالة مصدره عليه ، ثم عدل إلى الرفع لإفادة الدوام ، وأوجبوا حذف المبتدأ إعطاء للحالة الفرعية حكم الحالة الأصلية التي هي حالة النصب إذ يجب فيها حذف الفعل»[٢].

وجاء في (الكشاف) في قوله تعالى: ﴿ وَقُولُواْ حِطَّةٌ ﴾ [البقرة: ٥٨]: «هي خبر مبتدأ محذوف ، أي مسألتنا حطة ، أو أمرك حطة ، والأصل: النصب بمعنى حط عنا ذنوبنا حطة ، وإنما رفعت لتعطي معنى الثبات ، كقوله:

صبرٌ جميلٌ فكلانا مبتلى

والأصل: صبرًا ، على: اصبرْ صبرًا»[٣].

وقال تعالى: ﴿ فَإِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ ﴾ [محمد: ٤] ولم يقل: فضربُ بالرفع ؛ لأن الضرب موقوت بالوقعة ، وليس دائمًا ثابتًا ، ولذلك جاء بها على الحالة الأصلية. جاء في (معاني القرآن): «وأما قوله: ﴿ فَٱتِّبَاعٌۢ بِٱلْمَعْرُوفِ وَأَدَآءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَٰنٍ ﴾ [البقرة: ١٧٨] فإنه رفع ، وهو بمنزلة الأمر في الظاهر كما تقول: من لقي العدو فصبرًا واحتسابًا ، فهذا نصب ، ورفعه جائز ، وقوله

(١) «التصريح» (١/ ١٧٧) ، وانظر «الأشموني» (١/ ٢٢١).
(٢) «حاشية الصبان» (١/ ٢٢١) ، وانظر «الهمع» (١/ ١٠٤) ، «حاشية الخضري» (١/ ١٠٩).
(٣) «الكشاف» (١/ ٢١٧).

تبارك وتعالى: ﴿ فَٱتِّبَاعٌۢ بِٱلۡمَعۡرُوفِ ﴾ رفع، ونصبه جائز. وإنّما كان الرفع فيه وجه الكلام؛ لأنها عامة فيمن فعل ويراد بها من لم يفعل، فكأنّه قال: فالأمر على هذا، فيرفع. وينصب الفعل إذا كان أمرًا عند الشيء يقع ليس بدائم، مثل قولك للرجل: إذا أخذت في عملك فجدًّا جدًّا وسيرًا سيرًا، نصبت لأنك لم تنو به العموم فيصير كالشيء الواجب على من أتاه وفعله... وأما قوله: ﴿ فَضَرۡبَ ٱلرِّقَابِ ﴾ فإنه حثهم على القتل إذا لقوا العدو، ولم يكن الحث كالشيء الذي يجب بفعل قبله، فلذلك نصب، وهو بمنزلة قولك: إذا لقيتم العدو فتهليلاً وتكبيرًا وصدقًا عند تلك الوقعة... كأنه حثّ لهم»[(١)].

العموم في الخبر:

لا بد في جملة الخبر من رابط يربطها بالمبتدأ[(٢)]. وقد يكون الرابط ضميرًا نحو (محمد أخوه مسافر)، وقد يكون اسم إشارة نحو ﴿ وَلِبَاسُ ٱلتَّقۡوَىٰ ذَٰلِكَ خَيۡرٌۚ ﴾ [الأعراف: ٢٦] وقد يكون الرابط العموم، ومعنى العموم أن يكون الخبر عامًّا يدخل فيه المبتدأ. تقول مثلاً: (الذي يعتدي على سعيد إنا سنعاقب الظالمين) ولم تقل: إنّا سنعاقبه، وثمة فرق بين التعبيرين، فإنك إذا قلت: سنعاقبه، انصرف العقاب إليه وحده. أما قولك: سنعاقب الظالمين، فإن العقوبة تنصرف فيه إلى كل ظالم، ولم تختص بالمعتدي على سعيد وحده، وبذلك يكون الكلام أوسع وأشمل.

وتقول: (من ضرب زيدًا إنّا للمعتدين بالمرصاد)، وتقول: (من ضرب زيدًا سنعاقبه)، وهناك فرق بين القولين، فقولك: سنعاقبه، يختص بمن

---

(١) «معاني القرآن» (١/ ١٠٩)، وانظر (٢/ ٣٩).

(٢) إذا لم يكن الخبر عين المبتدأ نحو: (قولي الله حسبي) فجملة (الله حسبي) هي (قولي) نفسه.

ضرب زيدًا دون غيره ، فليس هناك إشارة لمن ضرب خالدًا مثلاً ، أو لمن فعل فعله ، فإذا قلت : إنّا للمعتدين بالمرصاد ، شمل كل معتد ، ودخل ضارب زيد في زمرة المعتدين .

قال تعالى : ﴿ وَٱلَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِٱلْكِتَٰبِ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُصْلِحِينَ ﴾ [الأعراف: ١٧٠] ولم يقل: أجرهم ، فبالعدول إلى العموم أفاد فائدتين : إحداهما : أنّ هذا الصنف هم من المصلحين .

والأخرى : أنّ الأجر لا يختص بهؤلاء الصنف من الناس ، وإنّما يشمل كل المصلحين ، فدخل فيه هؤلاء وغيرهم من المصلحين .

قال ابن القيم في هذه الآية : إنه «لم يقل : أجرهم ، تعليقًا لهذا الحكم بالوصف وهو كونهم مصلحين ، وليس في الضمير ما يدل على الوصف المذكور»(١) .

ونحو ذلك قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ﴾ [الكهف: ٣٠] ولم يقل : (أجرهم) ، وقوله : ﴿ مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ فَإِنَّ ٱللَّهَ عَدُوٌّ لِّلْكَٰفِرِينَ ﴾ [البقرة: ٩٨] ولم يقل : (له) للغرض نفسه .

وشبيه بهذا الباب قوله تعالى : ﴿ وَٱلَّذِينَ عَمِلُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ ثُمَّ تَابُوا۟ مِنۢ بَعْدِهَا وَءَامَنُوٓا۟ إِنَّ رَبَّكَ مِنۢ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [الأعراف: ١٥٣] ولم يقل : (لغفور رحيم لهم) فلم يخصص المغفرة والرحمة بهم ، بل جعلها عامة مطلقة ، ولم يواجههم بغفران ذنوبهم ، وإنّما ذكر صفة المغفرة والرحمة ، فعسى أن تنالهم فيمن تنالهم ، ففي حذف الضمير فائدتان :

---

(١) «بدائع الفوائد» (٢/ ٤٧ ـ ٤٨).

١ ـ اتساع صفة المغفرة والرحمة ولم يقيدها بهم ، بل هي عامة شاملة .

٢ ـ لم يواجههم صراحة بالمغفرة ، وإنّما ذكر صفة المغفرة والرحمة فعسى أن تنالهم ، وذلك ليبقوا في حالة طاعة وخشية من معصية أخرى .

* * *

تعدد الأخبار

قد تتعدد الأخبار عن المبتدأ الواحد ، فيكون للمبتدأ خبران أو أكثر نحو قولهم: (الرمان حلو حامض) ، وكقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ۝١٤ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ﴾ [البروج: ١٤ ـ ١٥] وهذه الأخبار قد تأتي متعاطفة بالواو ، وقد تأتي غير متعاطفة.

ويذكر النحاة لها من حيث اقترانها بالواو أحوالاً ثلاثة:

١ ـ قسم يجب فيه ذكر الواو ، وهو أن يتعدد الخبر لتعدد ما هو له ، أو بعبارة أخرى: أن تكون الأخبار متعددة ؛ لأن المخبر عنهم متعددون ، كأن تقول: (بنوك كاتب وصائغ وفقيه) أي بعضهم كاتب ، وبعضهم صائغ ، وبعضهم فقيه. و(هما عالم وجاهل) ، وبهذا حصل الفرق «بين هذا النوع ونحو (هم سراة شعراء) ؛ لأن تعدد الخبر فيه ليس لتعدد المبتدأ ، لأن كلاًّ من أفراد المبتدأ فيه متصف بأنه سريّ شاعر ، بخلاف نحو (بنوك كاتب وصائغ وفقيه) فإنه لم يتصف كل من البنين بالأوصاف الثلاثة ، بل اختص كل بوصف ، فتعدد الخبر لتعدد المبتدأ»[١].

٢ ـ قسم يجب فيه ترك العطف ، وهو ما تعدد في اللفظ دون المعنى ، وضابطه أن لا يصدق الإخبار ببعضه عن المبتدأ ، كقولهم: (الرمان حلو حامض) بمعنى مزّ ، و(زيد أعسر أيسَر) بمعنى أضبط[٢].

فالخبر إنّما يكون بمجموع الكلمتين ، ولا يصح الاكتفاء بواحدة دون

---

(١) «الصبان» (١/ ٢٢٢ ـ ٢٢٣).

(٢) «شرح الأشموني» (١/ ٢٢٢).

الأخرى. وقد ذهب بعض النحاة إلى أنّه يجوز العطف في هذا القسم أيضًا[١].

٣ ـ قسم يجوز فيه العطف وتركه، كقولك: زيد كريم شجاع، وزيد كريم وشجاع[٢].

وهذا القسم هو محل نظرنا. فما الفرق بين العطف وتركه؟ ما الفرق بين قولنا: (زيد كريم شجاع) و(زيد كريم وشجاع)؟

يقول النحاة: «إذا تكررت النعوت لواحد فالأحسن ـ إن تباعد معنى الصفات ـ العطف نحو: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ﴾ [الحديد: ٣] وإلا تركه، نحو ﴿وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ ﴿١٠﴾ هَمَّازٍ مَّشَّآءٍ بِنَمِيمٍ ﴿١١﴾ مَّنَّاعٍ لِّلْخَيْرِ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ ﴿١٢﴾ عُتُلٍّ بَعْدَ ذَٰلِكَ زَنِيمٍ﴾ [القلم: ١٠ ـ ١٣]»[٣].

وقد جاء في (البرهان) في تعدد الصفات: «ومقتضاها ألّا يعطف بعضها على بعض لاتحاد محلها، ولجريها مجرى الوصف في الصدق على ما صدق، ولذلك يقل عطف بعض صفات الله على بعض في التنزيل، وذلك كقوله: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَيُّ ٱلْقَيُّومُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وقوله: ﴿ٱلْخَٰلِقُ ٱلْبَارِئُ ٱلْمُصَوِّرُ﴾ [الحشر: ٢٤].

وإنّما عطف قوله: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ﴾ لأنها أسماء متضادة المعاني في موضوعها، فوقع الوهم بالعطف عمن يستبعد ذلك في ذات واحدة؛ لأن الشيء لا يكون ظاهرًا باطنًا من وجه، وكان العطف فيه أحسن. ولذلك عطف (الناهون) على (الآمرون)، و(أبكارًا) على (ثيبات) في

(١) «الرضي على الكافية» (١/ ١٠٧ ـ ١٠٨).

(٢) «ابن الناظم على الألفية» (٥٢ ـ ٥٣)، «الأشموني» (١/ ٢٢٢ ـ ٢٢٣)، «الهمع» (١/ ١٠٨)، «الرضي على الكافية» (١/ ١٠٧ ـ ١٠٨).

(٣) «الإتقان» (٢/ ٧٠) وانظر «معترك الأقران» (١/ ٣٥٣)، «البرهان» (٢/ ٤٤٦).

قوله: ﴿ٱلتَّـٰٓئِبُونَ ٱلۡعَـٰبِدُونَ ٱلۡحَـٰمِدُونَ ٱلسَّـٰٓئِحُونَ ٱلرَّٰكِعُونَ ٱلسَّـٰجِدُونَ ٱلۡأٓمِرُونَ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَٱلنَّاهُونَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِ وَٱلۡحَـٰفِظُونَ لِحُدُودِ ٱللَّهِۗ﴾ [التوبة: ١١٢]، وقوله: ﴿أَزۡوَٰجًا خَيۡرًا مِّنكُنَّ مُسۡلِمَـٰتٍ مُّؤۡمِنَـٰتٍ قَـٰنِتَـٰتٍ تَـٰٓئِبَـٰتٍ عَـٰبِدَٰتٍ سَـٰٓئِحَـٰتٍ ثَيِّبَـٰتٍ وَأَبۡكَارًا﴾ [التحريم: ٥] فجاء العطف لأنه لا يمكن اجتماعهما في محل واحد، بخلاف ما قبله»[1].

* * *

(١) «البرهان» (٣/ ٤٧٥)، وانظر «بدائع الفوائد» (٣/ ٥٢ ـ ٥٤، ١/ ١٨٩).

الواو للاهتمام والتحقيق

التحقيق في هذه المسألة أنّ الواو تدل على الاهتمام وتحقيق الأمر ، ولذا عطف بها بين الصفات المتباعدة ، قال تعالى: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّاهِرُ وَٱلْبَاطِنُ﴾ إذ يبعد في الذهن اجتماع هذه الصفات المتباعدة المتناقضة في الظاهر في ذات واحدة ، فجاء بالواو تحقيقًا وتقريرًا لهذا الأمر ، تقول: (زيد شاعر فقيه) فإذا كان المخاطب يعجب من اجتماع هذين الوصفين فيه أو لا يظن أنّ زيدًا كذلك ، جئت بالواو. تقول مثلاً لصاحبك: (زيد شاعر) فيقول: أهو شاعر؟ لا أعلم عنه ذاك ، فتقول له: (وفقيه) فيعجب ويقول: (وفقيه أيضًا!) فتقول: (وطبيب). وهذا مكان الواو ؛ لأن فيها اهتمامًا وتحقيقًا وتوكيدًا ، ولا يحسن ههنا ترك الواو ، وبهذا يمكن أنْ نفهم كثيرًا من التعبيرات وسر الإتيان بالواو في الأخبار والأحوال والنعوت وغيرها.

قال ابن القيم: «إنّ الواو تقتضي تحقيق الوصف المتقدم ، وتقريره يكون في الكلام متضمنًا لنوع من التأكيد مع مزيد التقرير ، وبيان ذلك بمثال نذكره مرقاة إلى فهم ما نحن فيه. إذا كان لرجل مثلاً أربع صفات ، هي عالم ، وجواد ، وشجاع ، وغني ، وكان المخاطب لا يعلم ذلك ، أو لا يقرّ به ، ويعجب من اجتماع هذه الصفات في رجل ، فإذا قلت: (زيد عالم) وكان ذهنه استبعد ذلك فتقول: (وجواد) أي وهو مع ذلك جواد ، فإذا قدرت استبعاده لذلك قلت: (وشجاع) أي وهو مع ذلك شجاع وغني ، فيكون في العطف مزيد تقرير وتوكيد لا يحصل بدونه تدرأ به توهم الإنكار»[١].

---

(١) «بدائع الفوائد» (١/ ١٩١).

قال تعالى: ﴿ ٱلتَّـٰٓئِبُونَ ٱلْعَـٰبِدُونَ ٱلْحَـٰمِدُونَ ٱلسَّـٰٓئِحُونَ ٱلرَّٰكِعُونَ ٱلسَّـٰجِدُونَ ٱلْءَامِرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَٱلنَّاهُونَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَٱلْحَـٰفِظُونَ لِحُدُودِ ٱللَّهِ ۗ وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [التوبة: ١١٢] فأنت ترى أنه جاء مع الناهين عن المنكر بالواو ، لزيادة الاهتمام بهذه الخصلة ؛ لأنها قد تؤدي إلى الاحتكاك والصدام ، بخلاف الصفات الباقية ، وتحتاج إلى صبر وعناء وحكمة ومشقة ، قال الإمام الرازي: «في إدخال الواو على هؤلاء والناهون ؛ وذلك لأن كل ما سبق من الصفات عبادات يأتي بها الإنسان لنفسه ، ولا تعلق لشيء منها بالغير . أما النهي عن المنكر فعبادة متعلقة بالغير ، وهذا النهي يوجب ثوران الغضب وظهور الخصومة ، وربّما أقدم ذلك المنهي على ضرب الناهي ، وربما حاول قتله ، فكان النهي عن المنكر أصعب أقسام العبادات والطاعات ، فأدخل عليها الواو تنبيهًا على ما يحصل فيها من زيادة المشقة والمحنة»[١] .

قال تعالى: ﴿ وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ ﴾ [الحجر: ٤] ، وقال: ﴿ وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ ﴾ [الشعراء: ٢٠٨] قال الإمام الرازي: «فإن قلت: كيف عزلت الواو عن الجملة بعد (إلاّ) ولم تعزل عنها في قوله: ﴿ وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ ﴾؟ قلت: الأصل عزل الواو لأنّ الجملة صفة لقرية ، وإذا زيدت فلتأكيد وصل الصفة بالموصوف»[٢] .

وجاء في (الكشاف) في قوله تعالى: ﴿ سَيَقُولُونَ ثَلَـٰثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًۢا بِٱلْغَيْبِ ۖ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾ [الكهف: ٢٢]: «فإن قلت: فما هذه الواو الداخلة على الجملة الثالثة ، ولم دخلت عليها دون الأولين؟

(١) «التفسير الكبير» (١٦/ ٢٠٥).
(٢) «التفسير الكبير» (٢٤/ ١٧٠) وانظر «الكشاف» (٢/ ١٨٧).

قلت: هي الواو التي تدخل على الجملة الواقعة صفة للنكرة، كما تدخل على الواقعة حالاً عن المعرفة... وفائدتها تأكيد لصوق الصفة بالموصوف، والدلالة على أن اتصافه بها أمر ثابت مستقر. وهذه الواو هي التي آذنت بأن الذين قالوا: سبعة وثامنهم كلبهم، قالوه عن ثبات علم وطمأنينة نفس، ولم يرجموا بالظن كما غيرهم»(١).

وجاء فيه في قوله تعالى: ﴿ٱلصَّٰبِرِينَ وَٱلصَّٰدِقِينَ وَٱلْقَٰنِتِينَ وَٱلْمُنفِقِينَ وَٱلْمُسْتَغْفِرِينَ بِٱلْأَسْحَارِ﴾ [آل عمران: ١٧]: «الواو المتوسطة بين الصفات للدلالة على كمالهم في كل واحدة منها»(٢).

وانظر إلى الفرق بين قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا ٱدْخُلُوا۟ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةَ فَكُلُوا۟ مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَدًا وَٱدْخُلُوا۟ ٱلْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا۟ حِطَّةٌ نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطَٰيَٰكُمْ ۚ وَسَنَزِيدُ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة: ٥٨].

وقوله: ﴿وَإِذْ قِيلَ لَهُمُ ٱسْكُنُوا۟ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةَ وَكُلُوا۟ مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ وَقُولُوا۟ حِطَّةٌ وَٱدْخُلُوا۟ ٱلْبَابَ سُجَّدًا نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطِيٓـَٰٔتِكُمْ ۚ سَنَزِيدُ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ١٦١].

فانظر كيف جاء في الآية الأولى بالواو الدالة على الاهتمام والتنويع بقوله: ﴿وَسَنَزِيدُ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾، ولم يأت بها في الثانية.

والمقام في كل آية من الآيتين يقتضي ذلك، فبناء الفعل للمجهول في الثانية ﴿وَإِذْ قِيلَ لَهُمُ﴾ بخلاف الأولى ﴿وَإِذْ قُلْنَا﴾ بإسناد الفعل إلى نفسه سبحانه، وقوله: ﴿ٱسْكُنُوا۟ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةَ وَكُلُوا۟﴾ أي أنّ الأكل مع السكن

---

(١) «الكشاف» (٢/ ٢٥٥)، وانظر «التفسير الكبير» (٢١/ ١٠٥ ـ ١٠٦).
(٢) «الكشاف» (١/ ٣١٣).

والاستقرار لا بمجرد الدخول كما في الأولى (ادخلوا فكلوا). وحذف (رغدًا) من الثانية بخلاف الأولى. وقوله: ﴿نَّغۡفِرۡ لَكُمۡ خَطِيٓـَٔتِكُمۡۚ﴾ و(الخطيئات) جمع قلة، بخلاف الأولى ﴿نَّغۡفِرۡ لَكُمۡ خَطَٰيَٰكُمۡۚ﴾ و(الخطايا) جمع كثرة، ناسب ذلك حذف الواو الدالة على الاهتمام والتحقيق في الثانية، بعكس الآية الأولى[1].

* * *

(١) انظر «معترك الأقران» (١/ ٨٧ ـ ٨٨).

٤٠

الأفعال الناقصة (كان وأخواتها)

ذهب جمهور النحاة إلى أنّ هناك في العربية أفعالاً تسمى أفعالاً ناقصة وأشهرها: كان ، ظل ، أصبح ، أضحى ، أمسى ، بات ، صار ، ليس ، ما زال ، ما برح ، ما فتئ ، ما انفك ، ما دام.

واختلفوا في سبب تسميتها ناقصة ، فذهب أكثر النحاة إلى أنها سميت ناقصة ؛ لأن سائر الأفعال تدل على الحدث والزمن ، في حين أنّ هذه الأفعال لا تدل على الحدث ، وإنما هي تدل على الزمن فقط ، فكانت ناقصة لتجردها من الحدث.

وذهب آخرون إلى أنها سميت ناقصة ، لأنها لا تكتفي بمرفوعها ، وإنما هي تفتقر إلى المنصوب أيضًا ، فتسمية هذه الأفعال كذلك لنقصانها عن بقية الأفعال بالافتقار إلى شيئين[(١)].

ونحن هنا لا نريد أن نبحث فكرة النقص والتمام[(٢)]؛ لأن الذي يعنينا في بحثنا هذا هو الاستعمال والمعنى ، وهذا هو المقصد الأول من هذا البحث ،

---

(١) «الأشموني» (١/ ٢٢٥) ، «حاشية الصبان» (١/ ٢٢٥) ، «أسرار العربية» (١٣٣ ـ ١٣٤) ، «التصريح» (١/ ١٩٠) ، «ابن يعيش» (٧/ ٨٩) ، «الرضي على الكافية» (٢/ ٣٢١).

(٢) انظر لهذه المسألة كتابنا (تحقيقات نحوية) في موضوع (النقص والتمام في الأفعال) ص ٦٥ وما بعدها.

وعلى أية حال لا شك أن هذه الأفعال تدخل كثيرًا على اسم مرفوع ومنصوب ، أصلهما عند الجمهور مبتدأ وخبر ، وقد تكتفي بمرفوعها وتسمى حينئذ تامة .

وهي لا تدخل على المبتدأ اللازم الصدر كأسماء الشرط والاستفهام والمقرون بلام الابتداء عدا ضمير الشأن ، ولا تدخل على المبتدأ اللازم الحذف كالمخبر عنه بنعت مقطوع ، ولا ما لزم الابتداء كقولهم : أقلّ رجل يقول ذاك ، ولله درك ، وما التعجبية ، وما تضمن معنى الدعاء كقولهم : سلام عليك وويل له ، وكذا مصحوب لولا الامتناعية ، وإذا الفجائية(١) .

كما لا تدخل على الخبر إذا كان جملة طلبية ، فلا يقال : (كان زيد اضربْه) .

وشرط ما تدخل عليه (صار) وما بمعناها ، ودام وزال وأخواتها ، زيادة على ما سبق ، أن لا يكون خبره فعلاً ماضيًا ، فلا يقال : (صار زيد علم) ، وكذا البواقي ؛ لأنها تفهم الدوام على الفعل واتصاله بزمن الإخبار ، والماضي يفهم الانقطاع ، وهذا متفق عليه(٢) .

* * *

---

(١) «التصريح» (١/ ١٨٣ ـ ١٨٤) ، «حاشية التصريح» (١/ ١٨٣) «حاشية الخضري على شرح ابن عقيل» (١/ ١١٠) ، «همع الهوامع» (١/ ١١٣) ، «الرضي على الكافية» (٢/ ٣٢٩) .

(٢) «التصريح» (١/ ١٨٤) ، «همع الهوامع» (١/ ١١٣) ، «الرضي على الكافية» (٢/ ٣٢٩) ، «حاشية الصبان» (١/ ٢٢٦) ، «حاشية الخضري» (١/ ١١٠) .

كان

ذهب أكثر النحاة إلى أن (كان) ليس فيها عنصر الحدث ، وإنما تجردت للزمن فقط ، قال ابن يعيش : «وأما كونها ناقصة فإنّ الفعل الحقيقي يدل على معنى وزمان نحو قولك (ضرب) فإنه يدل على ما مضى من الزمان وعلى معنى الضرب . و(كان) إنما تدل على ما مضى من الزمان فقط ، و(يكون) تدل على ما أنت فيه ، أو على ما يأتي من الزمان ، فهي تدل على زمان فقط ، فلما نقصت دلالتها كانت ناقصة . . . إلاّ أنها لما دخلت على المبتدأ والخبر ، وأفادت الزمان في الخبر ، صار الخبر كالعوض من الحدث ، فلذلك لا تتم الفائدة بمرفوعها حتى تأتي بالمنصوب»[١] .

وجاء في (شرح الرضي على الكافية) : «وما قال بعضهم من أنها سميت ناقصة لأنّها تدل على الزمان دون المصدر ، ليس بشيء ؛ لأنّ (كان) في نحو : (كان زيد قائمًا) يدل على الكون الذي هو الحصول المطلق ، وخبره يدل على الكون المخصوص ، وهو كون القيام أي حصوله ، فجيء أولاً بلفظ دالّ على حصول ما ، ثم عين بالخبر ذلك الحاصل ، فكأنك قلت : حصل شيء ، ثم قلت : حصل القيام ، فالفائدة في إيراد مطلق الحصول أولاً ثم تخصيصه كالفائدة في ضمير الشأن على[٢] قبل تعيين الشأن . . . مع فائدة أخرى ههنا وهي دلالته على تعيين زمان ذلك الحصول المقيد ، ولو قلنا : (قام زيد) لم تحصل هاتان الفائدتان معًا ، فـ(كان) يدل على حصول حدث مطلق تقييده في

---

(١) «ابن يعيش» (٧/ ٨٩ ـ ٩٠) ، وانظر «أسرار العربية» (١٣٣ ـ ١٣٤) .
(٢) ورد في طبعة أخرى بحذف (على) وهو الراجح .

خبره ، وخبره يدل على حدث معين واقع في زمان مطلق تقييده في (كان) ، لكن دلالة (كان) على الحدث المطلق ، أي الكون: وضعية ، ودلالة الخبر على الزمان المطلق: عقلية . . .

فمعنى (كان زيد قائمًا): أنّ زيدًا متصف بصفة القيام المتصف بصفة الكون ، أي الحصول والوجود»[١] .

والحقيقة أنّها تدل على الحدث الذي هو الكون ، بدليل أنّه يأتي منها المصدر واسم الفاعل ، قال الشاعر:

وكونك إيّاه عليك يسيرُ

وقال:

وما كلُّ من يُبدي البشاشةَ كائنًا أخاك إذا لم تلفِهِ لك مُنجدا

والمصدر هو الحدث المجرد من الزمن ، واسم الفاعل يدل على الحدث وذات الفاعل ، فهي إذن تدل على الحدث وهو الكون .

* * *

(١) «الرضي على الكافية» (٢/ ٢٢١) .

معانيها واستعمالاتها

(كان) فعل ماض ناقص ، غير أنها لا تختص بالماضي فقط ، بل قد تكون لغيره كما يرى قسم كبير من النحاة ، وأبرز معانيها التي تأتي إليها هي :

١ ـ الماضي المنقطع : وهو الغالب عليها ، كأن تقول : (كان عمر عادلاً) و(كان خالد غنيًا وأصبح فقيرًا) . ومنه قوله تعالى : ﴿ كَانُوٓاْ أَشَدَّ مِنكُمْ قُوَّةً وَأَكْثَرَ أَمْوَٰلًا وَأَوْلَـٰدًا ﴾ [التوبة : ٦٩] ، وقوله : ﴿ وَكَانَ فِي ٱلْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ يُفْسِدُونَ فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ [النمل : ٤٨] [١] .

والماضي المنقطع على ضربين :

أ ـ ضرب يراد به الاتصاف بالحدث في الزمن الماضي على وجه الثبوت نحو (كان محمدٌ شاعرًا) و﴿ كَانُوٓاْ أَشَدَّ مِنكُمْ قُوَّةً ﴾ أي متصفين بهذه الصفات على وجه الثبوت ، وهذا إذا كان خبرها اسمًا .

ب ـ وضرب يراد به أنّه حصل مرة ، ولم يكن وصفًا ثابتًا ، وذلك إذا كان خبرها فعلاً ماضيًا ، وذلك كقوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ كَانُواْ عَـٰهَدُواْ ٱللَّهَ مِن قَبْلُ لَا يُوَلُّونَ ٱلْأَدْبَـٰرَ ﴾ [الأحزاب : ١٥] أي أحدثوا معه عهدًا سابقًا .

قال ابن يعيش : «لا يحسن وقوع الفعل الماضي في أخبار (كان) وأخواتها ؛ لأن أحد اللفظين يغني عن الآخر»[٢] .

وهذا مردود ، فقد ورد في القرآن ذلك في الشرط وغيره ، قال تعالى :

---

(١) «الهمع» (١/ ١٢٠) ، «البرهان» (٤/ ١٢٧ ، ١٢٢) ، «الإتقان» (١/ ١٦٨) .
(٢) «ابن يعيش» (٧/ ٩٧) .

﴿وَإِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٍ﴾ [يوسف: ٢٧]، وقال: ﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ﴾ [المائدة: ١١٦]، وقال: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا جَزَآءً لِّمَن كَانَ كُفِرَ﴾ [القمر: ١٤]، وقال: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَآ إِيمَٰنُهَآ إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ﴾ [يونس: ٩٨].

فإذا كان خبرها فعلاً ماضيًا دل على أن الأمر حصل مرة، فثمة فرق بين قولنا: (كان محمد كاتبًا) وقولنا: (كان محمد كتب في هذا الأمر) فالأول وصفٌ دائمٌ، والثاني لمن قام بالفعل مرة واحدة.

ونحوه قولك: (كان زيد فاجرًا) أي متصفًا بالفجور. و(كان زيد فجر) أي حصل له ذلك مرة. ومنه قوله:

فاغفرْ له اللهم إن كان فجرْ

ونحوه قولك: (كان زيد كاذبًا) أي متصفًا بالكذب، و(كان زيد كذب) أي مرة.

٢ ـ **الماضي المتجدد والمعتاد**: وذلك إذا كان خبرها فعلاً مضارعًا. وهو نوعان:

أ ـ الماضي المستمر: وهو ما حدث مرة وكان مستمرًا في حينه نحو (كنت أقرأ في كتابي فجاءني خالد) أي كنت مستمرًا على القراءة فجاءني خالد.

ب ـ الماضي المعتاد، أو الدلالة على العادة في الماضي، أي كان الفاعل يعتاد الفعل نحو (كان يقوم الليل) و(كان زيد يفعل هذا الأمر) قال تعالى: ﴿كَانُواْ قَلِيلًا مِّنَ ٱلَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ﴾ [الذاريات: ١٧] أي هذه عادتهم.

وقال: ﴿وَكَانَ يَأْمُرُ أَهْلَهُۥ بِٱلصَّلَوٰةِ﴾ [مريم: ٥٥] أي كان مستمرًا على ذلك.

وقال: ﴿وَدَمَّرْنَا مَا كَانَ يَصْنَعُ فِرْعَوْنُ وَقَوْمُهُۥ وَمَا كَانُواْ يَعْرِشُونَ﴾ [الأعراف: ١٣٧].

وقال: ﴿قَالُوٓاْ أَجِئۡتَنَا لِنَعۡبُدَ ٱللَّهَ وَحۡدَهُۥ وَنَذَرَ مَا كَانَ يَعۡبُدُ ءَابَآؤُنَا﴾ [الأعراف: ٧٠].

فهذه كلها تدل على الماضي المستمر أو العادة.

جاء في (البرهان): «ومن هذا الباب الحكاية عن النبي ﷺ بلفظ (كان يصوم) و(كنا نفعل) وهو عند أكثر الفقهاء والأصوليين يفيد الدوام، فإن عارضه ما يقتضي عدم الدوام مثل أن يروى (كان يمسح مرة) ثم نقل عنه (أنه يمسح ثلاثًا) فهذا من باب تخصيص العموم»(١).

وقد تدل على الاعتياد في الماضي إذا كان خبرها شرطاً نحو قولنا: (كان محمد إذا سئل أعطى)، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمۡ كَانُوٓاْ إِذَا قِيلَ لَهُمۡ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ يَسۡتَكۡبِرُونَ﴾ [الصافات: ٣٥].

٣ - **توقع الحدوث في الماضي**: تقول: (كان محمد سيفعل هذا) أي كان متوقعًا منه الفعل في الماضي، أو بمعنى أنه كان ينوي فعله في الماضي.

جاء في (الخصائص): «كان زيد سيقوم أمس: أي كان متوقعًا منه القيام فيما مضى»(٢).

٤ - **الدوام والاستمرار بمعنى (لم يزل)**، وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورٗا رَّحِيمٗا﴾ [النساء: ٩٦]، وقوله ﴿وَكُنَّا بِكُلِّ شَيۡءٍ عَٰلِمِينَ﴾ [الأنبياء: ٨١] أي لم نزل كذلك(٣)، وقوله: ﴿وَكَانَ ٱلۡإِنسَٰنُ عَجُولٗا﴾ [الإسراء: ١١] ونحوها.

جاء في (التسهيل): «وتختص (كان) بمرادفة (لم يزل) كثيرًا»(٤).

---

(١) «البرهان» (٤/ ١٢٥).
(٢) «الخصائص» (٣/ ٣٣٢).
(٣) «الإتقان» (١/ ١٦٨)، «البرهان» (٤/ ١٢٧، ١٢١).
(٤) «التسهيل» (٥٥).

وجاء في (الهمع): «تختص (كان) بمرادفة (لم يزل) كثيرًا ، أي أنها تأتي دالة على الدوام ، وإن كان الأصل فيها أن تدل على حصول ما دخلت عليه فيما مضى مع انقطاعه عند قوم ، وعليه الأكثر كما قال أبو حيان ، أو سكوتها عن الانقطاع وعدمه عند آخرين ، وجزم به ابن مالك .

ومن الدالة على الدوام الواردة في صفات الله تعالى نحو ﴿ وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًۢا بَصِيرًا﴾ [النساء: ١٣٤] ، أي لم يزل متصفًا بذلك»(١) .

وأنكر بعضهم مجيئها لهذا المعنى ، قال الرضي : «وذهب بعضهم إلى أنّ (كان) يدل على استمرار مضمون الخبر في جميع زمن الماضي ، وشبهته قوله تعالى: ﴿ وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًۢا بَصِيرًا ﴾ وذهل عن أن الاستمرار مستفاد من قرينة وجوب كون الله سميعًا بصيرًا ، لا من لفظ (كان). ألا ترى أنه يجوز (كان زيدٌ نائمًا نصف ساعة فاستيقظ) ، وإذا قلت: (كان زيدٌ ضاربًا) لم يُفد الاستمرار ، وكان قياس ما قال أن يكون (كن) و(يكون) أيضًا للاستمرار»(٢) .

وجاء في (الكشاف) في قوله تعالى: ﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ ﴾ [آل عمران: ١١٠]: «(كان) عبارة عن وجود الشيء في زمان ماضٍ على سبيل الإبهام ، وليس فيه دليل على عدم سابق ولا على انقطاع طارئ ، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ ، ومنه قوله تعالى: ﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ﴾ كأنه قيل: وجدتم خير أمة»(٣) .

وجاء في (البرهان): «وقد اختلف النحاة وغيرهم في أنها تدل على الانقطاع على مذاهب:

---

(١) «الهمع» (١/ ١٢٠).
(٢) «الرضي على الكافية» (٢/ ٣٢٤).
(٣) «الكشاف» (١/ ٣٤٢).

أحدها: أنها تفيد الانقطاع ؛ لأنها فعل يشعر بالتجدد.

والثاني: لا تفيده بل تقتضي الدوام والاستمرار. . .

وقال الراغب في قوله تعالى: ﴿وَكَانَ ٱلشَّيْطَٰنُ لِرَبِّهِۦ كَفُورًا﴾ [الإسراء: ٢٧] نبه بقوله: (كان) على أنّه لم يزل منذ أوجد منطويًا على الكفر.

والثالث: أنه عبارة عن وجود الشيء في زمان ماض على سبيل الإبهام ، وليس فيه دليل على عدم سابق ، ولا على انقطاع طارئ ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٠] ، قال الزمخشري في قوله تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾. . . والصواب من هذه المقالات مقالة الزمخشري ، وأنها تفيد اقتران معنى الجملة التي تليها بالزمن الماضي لا غير ، ولا دلالة لها في نفسها على انقطاع ذلك المعنى ولا بقائه ، بل إن أفاد الكلام شيئًا من ذلك كان لدليل آخر. . .

فحيث وقع الإخبار بـ (كان) عن صفة ذاتية «لله» ، فالمراد الإخبار عن وجودها ، وأنّها لم تفارق ذاته ، ولهذا يقررها بعضهم بما زال ، فرارًا مما يسبق إلى الوهم أنّ (كان) يفيد انقطاع المخبر به عن الوجود لقولهم: دخل في خبر كان. . .

وحيث وقع الإخبار بها عن صفة فعلية ، فالمراد تارة الإخبار عن قدرته عليها في الأزل نحو: كان الله خالقًا ورازقًا ومحييًا ومميتًا ، وتارة تحقيق نسبته إليه نحو ﴿وَكُنَّا فَٰعِلِينَ﴾ [الأنبياء: ٧٩] ، وتارة ابتداء الفعل وإنشاؤه نحو ﴿وَكُنَّا نَحْنُ ٱلْوَٰرِثِينَ﴾ [القصص: ٥٨]. . .

وحيث أخبر بها عن صفات الآدميين فالمراد التنبيه على أنها فيه غريزة وطبيعة مركوزة في نفسه نحو ﴿وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ عَجُولًا﴾ [الإسراء: ١١] ، ﴿إِنَّهُۥ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا﴾ [الأحزاب: ٧٢] . . .

وحيث أخبر بها عن أفعالهم دلت على اقتران مضمون الجملة بالزمان نحو ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ﴾ [الأنبياء: ٩٠]» (١).

والذي أراه في نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ [النساء: ٥٨]، وقوله: ﴿وَكَانَ الْإِنسَانُ عَجُولًا﴾ [الإسراء: ١١] أنّ معناه أنه هذا كونه، أي إنّ الله كونه عليم حكيم، أي هذا وجوده وحقيقته وصفته، وأنّ الإنسان كونه عجول منذ خلق. وكذلك قوله: ﴿وَكَانَ الْإِنسَانُ قَتُورًا﴾ [الإسراء: ١٠٠] أي هذا كونه الذي وجد عليه وخلقته التي خلق عليها. وكذلك قوله: ﴿إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾ [الإسراء: ٨١] أي هذا شأنه وكونه منذ القدم. ونحو ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْكَافِرِينَ كَانُوا لَكُمْ عَدُوًّا مُّبِينًا﴾ [النساء: ١٠١] أي منذ القديم، بخلاف قولنا: (هم لكم عدو) فإنه ليس فيه الوغول في القدم.

وقد يأتي لمعنى آخر، وذلك أنّ قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [النساء: ١١] أي يعلم الأمر قبل وقوعه، وهو أكمل من العلم عند الوقوع أو بعده. قال تعالى: ﴿وَكُنَّا بِكُلِّ شَيْءٍ عَالِمِينَ﴾ [الأنبياء: ٨١] وهذا فيما أرى أكمل من القول: ونحن بكل شيء عالمون؛ ذلك لأن هذا كائن قبل وقوعه، فهو علم بما لم يقع، بخلاف (نحن عالمون) فإنه ليس نصًّا في ذلك، وهذا كما تقول لصاحبك في أمر كنت تنهاه عنه فلم ينته، فجاءه منه سوء لم يكن في حسبانه: (أنا كنت عارفًا بهذه النتيجة منذ زمن طويل وكنت أعلمها علم اليقين) لتدل على مقدار علمك وصدق ظنك البعيد في الزمن.

قال تعالى: ﴿آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [النساء: ١١] فجاء بـ (كان)؛ ذلك أن الآية في مقام

---

(١) «البرهان» (٤/ ١٢١ ـ ١٢٥).

التشريع لأمر مجهول لا يعلم حقيقته البشر ، فإننا لا ندري من أقرب لنا نفعًا: آباؤنا أو أبناؤنا. والمطلوب من الشارع أن يكون عارفًا بالأمر قبل وقوعه حتى يكون تشريعه سليمًا صحيحًا ، ونحن لا نعلم بالشيء إلاّ بعد وقوعه أو بعد ظهور الأمارات الدالة عليه ، ولكن الله عليم بذلك منذ الأزل ، فناسب أن يجيء بـ(كان) مقابل جهل الإنسان المستمر ، فإنّه لما ذكر طبيعة الإنسان في الجهل بقوله: ﴿ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًاۚ ﴾ ناسب ذلك أن يجيء بعلم الله وحكمته القديمين فقال: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾ والله أعلم.

٥ ـ **الدلالة على الحال**: وجُعل منه قوله تعالى: ﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ ﴾ [آل عمران: ١١٠] ، وقوله: ﴿ إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ كَانَتْ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ كِتَٰبًا مَّوْقُوتًا ﴾ [النساء: ١٠٣] (١). ومنه قوله تعالى: ﴿ مَالِىَ لَآ أَرَى ٱلْهُدْهُدَ أَمْ كَانَ مِنَ ٱلْغَآئِبِينَ ﴾ [النمل: ٢٠] ، وقوله: ﴿ لِّيُنذِرَ مَن كَانَ حَيًّا وَيَحِقَّ ٱلْقَوْلُ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾ [يس: ٧٠] ، وقوله: ﴿ مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ ﴾ [الأحزاب: ٤٠].

والذي أراه أنّها بمعنى المضي ، فمعنى قوله: ﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ ﴾: «وجدتم خير أمة ، وقيل: كنتم في علم الله خير أمة ، وقيل: كنتم في الأمم قبلكم مذكورين بأنكم خير أمة موصوفين به»(٢) ، وقوله: ﴿ إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ كَانَتْ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ كِتَٰبًا مَّوْقُوتًا ﴾ أي فرضت عليهم أو كتبت عليهم ، كما قال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ ﴾ [البقرة: ١٨٣] فهي مفروضة على المؤمنين منذ القديم. وكذلك البواقي.

---

(١) «الإتقان» (١/ ١٦٨) ، «البرهان» (٤/ ١٢٧).
(٢) «الكشاف» (١/ ٣٤٢).

٦ ـ الاستقبال: وجُعل منه قوله تعالى: ﴿وَيَخَافُونَ يَوْمًا كَانَ شَرُّهُۥ مُسْتَطِيرًا﴾ [الإنسان: ٧] [١]، ونحوه قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ يَشْرَبُونَ مِن كَأْسٍ كَانَ مِزَاجُهَا كَافُورًا﴾ [الإنسان: ٥]، وقوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ كَانَتْ لَهُمْ جَنَّٰتُ ٱلْفِرْدَوْسِ نُزُلًا﴾ [الكهف: ١٠٧].

والذي أراه في مثل هذا أنه من باب تنزيل المستقبل منزلة الماضي، لبيان أنه محقق الوقوع وأنه بمنزلة ما مضى وفرغ منه، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَنُفِخَ فِى ٱلصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الزمر: ٦٨] وقوله: ﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ رَبَّهُمْ إِلَى ٱلْجَنَّةِ زُمَرًا﴾ [الزمر: ٧٣] وهذا في القرآن كثير، فإن القرآن كثيرًا ما يخبر عن المستقبل بلفظ الماضي لبيان أن هذا المستقبل بمنزلة ما مضى، فكما أن الذي وقع وحصل لا شك فيه، فهذا كذلك.

٧ ـ بمعنى صار: وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿وَفُتِحَتِ ٱلسَّمَآءُ فَكَانَتْ أَبْوَٰبًا ﴿١٩﴾ وَسُيِّرَتِ ٱلْجِبَالُ فَكَانَتْ سَرَابًا﴾ [النبأ: ١٩ ـ ٢٠]، وقوله: ﴿وَبُسَّتِ ٱلْجِبَالُ بَسًّا ﴿٥﴾ فَكَانَتْ هَبَآءً مُّنۢبَثًّا ﴿٦﴾ وَكُنتُمْ أَزْوَٰجًا ثَلَٰثَةً﴾ [الواقعة: ٥ ـ ٧] [٢].

جاء في (شرح ابن يعيش): «والعرب تستعير هذه الأفعال فتوقع بعضها مكان بعض، فأوقعوا (كان) هنا موقع (صار) لما بينها من التقارب في المعنى؛ لأن (كان) لما انقطع وانتقل من حال إلى حال، ألا تراك تقول: قد كنت غائبًا وأنا الآن حاضر، فـ(صار) كذلك تفيد الانتقال من حال إلى حال، نحو قولك: (صار زيد غنيًا) أي انتقل من حال إلى هذه الحال. كما استعملوا (جاء) في معنى (صار) في قولهم: ما جاءت حاجتك؟ لأن (جاء) تفيد الحركة

---

(١) «الإتقان» (١/ ١٦٨)، «البرهان» (٤/ ١٢٧).

(٢) «الأشموني» (١/ ٢٣٠)، «الهمع» (١/ ١١٤)، «أسرار العربية» (١٣٦ ـ ١٣٧)، «منثور الفوائد» (١١١)، «الإتقان» (١/ ١٦٨)، «البرهان» (٤/ ١٢٧).

والانتقال كما كانت (صار) كذلك»[١].

والذي أراه أنّه ليست (كان) بمعنى (صار) ، وإنّما لها معنى آخر ، فإنك لو أبدلت (صار) بـ (كان) ما سدت مسدها ، فإذا قلت بدل قوله تعالى: ﴿فَإِذَا ٱنشَقَّتِ ٱلسَّمَآءُ فَكَانَتۡ وَرۡدَةً كَٱلدِّهَانِ﴾ [الرحمن: ٣٧]: فصارت وردة ، أو بدل قوله تعالى: ﴿وَفُتِحَتِ ٱلسَّمَآءُ فَكَانَتۡ أَبۡوَٰبٗا ۝١٩ وَسُيِّرَتِ ٱلۡجِبَالُ فَكَانَتۡ سَرَابًا﴾ [النبا: ١٩ ـ ٢٠] فصارت أبوابًا وسرابًا لم تجد المعنى كما كان ثم. فإن المقصود بـ(صار) هو التحول والصيرورة ، وقد يكون هذا التحول بعد مدة ، كأن تقول: صار الطين حجرًا ، وصار محمد شيخًا. فالصيرورة قد تقتضي الزمن الطويل ، بخلاف (كان) فإنها تطوي الزمن ، فقوله تعالى: ﴿فَكَانَتۡ أَبۡوَٰبٗا﴾ أي كان هذا شأنها منذ الماضي وكان هذا هو وجودها ، ونحوه ﴿وَبُسَّتِ ٱلۡجِبَالُ بَسّٗا ۝٥ فَكَانَتۡ هَبَآءٗ مُّنۢبَثّٗا﴾ [الواقعة: ٥ ـ ٦] كأن حالتها الجديدة حاصلة قبل النظر والمشاهدة ، وكأنها هي هكذا منذ القدم.

٨ ـ بمعنى ينبغي وبمعنى القدرة والاستطاعة ، نحو: (ما كان له أن يفعله) أي ما انبغى له ذلك. ونحوه قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤۡتِيَهُ ٱللَّهُ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡحُكۡمَ وَٱلنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُواْ عِبَادٗا لِّي مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ٧٩] أي ما ينبغي له ، وذلك بدلالة قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ يَنۢبَغِي لَنَآ أَن نَّتَّخِذَ مِن دُونِكَ مِنۡ أَوۡلِيَآءَ﴾ [الفرقان: ١٨].

وفي (الكشاف): «ما يكون لي: ما ينبغي لي»[٢].

وتأتي بمعنى القدرة والاستطاعة نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِنَفۡسٍ أَن تَمُوتَ إِلَّا بِإِذۡنِ ٱللَّهِ كِتَٰبٗا مُّؤَجَّلٗا﴾ [آل عمران: ١٤٥] ، وقوله: ﴿فَأَنۢبَتۡنَا بِهِۦ حَدَآئِقَ

---

(١) «ابن يعيش» (٧/ ١٠٢).
(٢) «الكشاف» (١/ ٤٩١).

ذَاتَ بَهْجَةٍ مَّا كَانَ لَكُمْ أَن تُنۢبِتُوا۟ شَجَرَهَآ﴾ [النمل: ٦٠]، أي لا تستطيعون ذلك. جاء في (الإتقان): «وترد (كان) بمعنى (ينبغي) نحو ﴿مَّا كَانَ لَكُمْ أَن تُنۢبِتُوا۟ شَجَرَهَآ﴾ ﴿مَّا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّتَكَلَّمَ بِهَٰذَا﴾ [النور: ١٦]»[1].

جاء في (الكشاف) في قوله تعالى ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَن يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَـًٔا﴾ [النساء: ٩٢]: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ﴾: وما صح له ولا استقام ولا لاق بحاله، كقوله: ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِىٍّ أَن يَغُلَّ﴾ [آل عمران: ١٦١]، ﴿وَمَا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّعُودَ فِيهَآ﴾ [الأعراف: ٨٩]»[2].

وجاء في (التفسير الكبير) للرازي في قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِنَبِىٍّ أَن يَكُونَ لَهُۥٓ أَسْرَىٰ﴾ [الأنفال: ٦٧]: «ما كان: معناه النفي والتنزيه، أي ما يجب وما ينبغي أنْ يكون له المعنى المذكور، ونظيره ﴿مَا كَانَ لِلَّهِ أَن يَتَّخِذَ مِن وَلَدٍ﴾ [مريم: ٣٥]»[3].

٩ ـ قد تقتصر على مرفوعها فتكون تامة بمعنى وجد ووقع كقوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠]، وقوله: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢] وكقولهم: (المقدور كائن)[4] وكقوله:

إذا كان الشتاءُ فأدفئوني ... فإن الشيخَ يهدمُهُ الشتاءُ

قال سيبويه: «وقد يكون لكان موضع آخر يقتصر على الفاعل فيه، تقول: قد كان عبدُ الله، أي قد خلق، وقد كان الأمر، أي وقع الأمر»[5].

---

(١) «الإتقان» (١/١٦٨)، وانظر «البرهان» (٤/٣١١).

(٢) «الكشاف» (١/٤١٦).

(٣) «التفسير الكبير» (١٥/٢٠٠).

(٤) «شرح المفصل» (١/٩٧).

(٥) «سيبويه» (١/٢١).

وتأتي (كان) بمعنى (غزل)، وبمعنى (كفل)، يقال: كانت المرأة الصوف، إذا غزلته، وكان فلان الصبي، إذا كفله[١].

١٠ ـ قد تأتي زائدة، نحو (ما كان أحسن زيدًا) وليس معنى الزيادة ألاّ يكون لها معنى البتة في الكلام، بل إنها لم يؤت بها للإسناد[٢].

وهي تزاد للدلالة على أحد غرضين:

أ ـ الدلالة على الزمن نحو (ما كان أحسن زيدًا) فإنها تدل على الزمن الماضي. جاء في (الكتاب): «وتقول: (ما كان أحسن زيدًا) فتذكر (كان) لتدل أنه فيما مضى»[٣].

وبعض النحاة لا يسمي نحو هذا زائدًا، جاء في (شرح الرضي على الكافية): «اعلم أن (كان) تزاد غير مفيدة لشيء إلاّ محض التأكيد... وأما إذا دلت (كان) على الزمن الماضي ولم تعمل نحو (ما كان أحسنَ زيدًا)... ففي تسميتها زائدة نظر، لما ذكرنا أن الزائد من الكلام عندهم لا يفيد إلاّ محض التأكيد، فالأولى أنْ يقال: سميت زائدة مجازًا لعدم عملها. وإنما جاز أن لا تعملها مع أنها غير زائدة؛ لأنها كانت تعمل لدلالتها على الحدث المطلق الذي كان الحدث المقيد في الخبر يغني عنه، لا لدلالتها على زمن ماضٍ؛ لأن الفعل إنّما يطلب الفاعل والمفعول لما يدل عليه من الحدث لا للزمان، فجاز لك أن تجردها في بعض المواضع عن ذلك الحدث المطلق، لإغناء الخبر عنه، فإذا جردتها لم يبق إلاّ الزمان، وهو لا يطلب مرفوعًا ولا منصوبًا

---

(١) «الأشموني» (١/ ٢٣٦).

(٢) «شرح قطر الندى» (١٣٨)، «التصريح» (١/ ١٩١ ـ ١٩٢).

(٣) «سيبويه» (١/ ٣٧)، وانظر «ابن يعيش» (١/ ٩٨ ـ ٩٩)، «الصبان» (١/ ٢٣٩ ـ ٢٤٠).

فبقي كالظرف دالاً على الزمان فقط ، فلذا جاز وقوعه موقعًا لا يقع غيره فيه ، حتى الظرف ، تبيينًا لإلحاقه بالظروف التي يُتَّسع فيها فيقع بين (ما) التعجب وفعله وبين الجار والمجرور نحو : (على كان المسومة) ، فثبت أنّ (كان) المفيدة للماضي التي لا تعمل مجردةٌ عن الدلالة على الحدث المطلق»[١] .

وعلى أي حال فالخلاف فيما أراه لفظي ، لأنّ كليهما يقول إنّها ليست عاملة وإنما هي لمجرد الزمن . وأمّا قول الرضي : «إنّ الزائد من الكلم عندهم لا يفيد إلاّ محض التأكيد» ففيه نظر ، فمن المعلوم أنّ (من) الاستغراقية تزاد لا لمحض التأكيد ، وإنّما دفعًا لتوهم الوحدة نحو : هل جاءك من رجل؟ فالسؤال هنا عن الجنس نصًّا ، ولو قلت : هل جاءك رجل؟ لكان محتملاً في الجنس والواحد .

وكذلك قولهم : (جئت بلا زاد) فـ(لا) زائدة بين العامل والمعمول ، وفيها معنى النفي ، وليست لمحض التأكيد . وهذا نحو ذاك .

ب ـ أنْ تزاد لضرب من التأكيد ، وذلك كقول الشاعر :

جيادُ بني أبي بكرٍ تسامى ... على كانَ المسوَّمَةِ العرابِ

فليس في هذا دلالة على الزمن ، وإنما أدخلت لضرب من التأكيد[٢] .

جاء في (المقتضب) في قولنا : (إن زيدًا كان منطلق) أن (كان) زائدة مؤكدة للكلام[٣] .

ونحوه قول بعض العرب : (ولدت فاطمة بنت الخرشب الكملة من بني

---

(١) «الرضي على الكافية» (٢/ ٢٢٥) .

(٢) «ابن يعيش» (١/ ١٠٠) ، «الصبان» (١/ ٢٣٩ ـ ٢٤٠) ، «الرضي على الكافية» (٢/ ٣٢٥) .

(٣) «المقتضب» (٤/ ١١٦ ـ ١١٧) ، وانظر «الأصول» لابن السراج (١/ ١٠٦) .

عبس لم يوجد كان مثلهم) فإنها زيدت لتأكيد المضي[1].

ثم إنّ (كان) قد تزاد وحدها نحو (على كان المسومة العراب) أو تزاد مع مرفوعها نحو (وجيرانٍ لنا كانوا كرامِ) وهذا الأخير قريب الشبه بإلغاء (ظن) مع مـرفوعهـا في نحو قولنا: زيد ظننت قائم.

ثم إن الأصل في زيادتها أن تزاد بلفظ الماضي، وشذ زيادتها بلفظ المضارع، نحو قول أم عقيل:

أنت تكون ماجدٌ نبيلُ

* * *

---

(١) «التصريح» (١/ ١٩١ ـ ١٩٢).

نفيها

لا نريد أن نبحث ههنا كل حالات النفي ، فإنّ هناك حالات تتعلق بعموم الأفعال ، وإنّما نريد ههنا أنْ نبحث أربعة استعمالات تتعلق بـ(كان) كثيرًا وهي :

١ ـ ما كان يفعل .

٢ ـ كان لا يفعل .

٣ ـ ما كان ليفعل (لام الجحود) .

٤ ـ ما كان له أن يفعل .

١ ـ **ما كان يفعل**: نحو (ما كنت أكتب) و(ما كنت أحفظ). تقول هذا التعبير لأحد معنيين :

نفي الحدث في وقت معين ، كأن يقول لك صاحبك : (مررت بك أمس وأظنك كنت تكتب) فتقول له : ما كنت أكتب ، ولا تقول : كنت لا أكتب .

وتقول : (ما كنت أشرب الماء) لمن ظن أنك كنت تفعل ذاك في وقت ما ، ولا يصح أن تقول : كنت لا أشرب الماء . وتقول : (ما كنت أرد عليه) لمن ظن أنك كنت ترد على زيد في وقت ما ، ولا تقول : كنت لا أرد عليه .

والمعنى الثاني على نفي الحدث قبلاً ، كأن تقول : (ما كنت أقرأ ولا أكتب) أي ما كنت أعرف القراءة والكتابة ، ونحوها : (ما كنت أحفظ شعرًا) أي لم يتسنَّ لي ذلك لأي سبب كان . ونحو ذلك قوله تعالى : ﴿ وَمَا كُنتَ تَتْلُوا۟ مِن قَبْلِهِۦ مِن كِتَـٰبٍ وَلَا تَخُطُّهُۥ بِيَمِينِكَ ۖ إِذًا لَّٱرْتَابَ ٱلْمُبْطِلُونَ ﴾ [العنكبوت : ٤٨] .

٢ ـ **كان لا يفعل**: إن النفي في هذا التعبير مسلط على (يفعل) وليس على الكون، بخلاف (ما كان يفعل). ففي التعبير (كان لا يفعل) تثبت له عدم الفعل، وفي (ما كان يفعل) لا تثبت له الفعل. وهذا كما تقول: (ثبت أنه لا يفعل) و(ما ثبت أنه يفعل) ففي العبارة الأولى تثبت له عدم الفعل، وفي الثانية تنفي ثبات الفعل، وبعبارة أخرى أنّ الأمر في العبارة الأولى ثبت، وفي الثانية لم يثبت.

ونحو هذا قولك: (زعمت أنّه لا يقول الشعر) و(ما زعمت أنّه يقول الشعر) ففي الجملة الأولى أثبت الزعم، أي إنّه قال: هو لا يقول الشعر، وفي الثانية نفيت الزعم أصلاً، أي إنّه لم يقل ذلك.

ونحو هذا قولك: (قلت إنه لا يحضر) و(ما قلت إنه يحضر) ففي الأولى قال، وفي الثانية لم يقل.

وقولك: (ظننت أنه لا يفعل) و(ما ظننت أنه يفعل) ففي الأولى ظن، وفي الثانية لم يظن.

وأنت ترى الفرق واضحًا في نحو قولنا: (ما كنت أنتظرك ولكن جئت من غير انتظار)، وقولك: (كنت لا أنتظرك) أي أنا أتعمد عدم انتظارك.

وتقول: (ما كان يلتقي به) و(كان لا يلتقي به) ففي العبارة الثانية هو يتجنب الالتقاء به مع إمكانه ذلك، وفي الأولى نفيت الالتقاء به، وقد يكون ذلك لأنه لم يتهيأ له فرصة لقاء، فالعبارة الثانية أفادت أنه كان يتعمد عدم اللقاء، بخلاف الأولى.

وتقول: (ما كان يقرأ القرآن) وتقول: (كان لا يقرأ القرآن) أي يتعمد عدم قراءته، ففي الثانية من العمد والقصد على عدم الفعل ما ليس في الأولى، فقد يكون معنى الأولى أنه لم يكن يعرف قراءته، وقد يحتمل غير ذلك، وأما

الثانية فقد أثبت أنه لا يريد قراءته.

وبهذا يتضح أن ثمة فرقًا بين قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنتَ تَرْجُوٓاْ أَن يُلْقَىٰٓ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾ [القصص: ٨٦]، وقوله: ﴿إِنَّهُمْ كَانُواْ لَا يَرْجُونَ حِسَابًا﴾ [النبأ: ٢٧]، وقوله: ﴿بَلْ كَانُواْ لَا يَرْجُونَ نُشُورًا﴾ [الفرقان: ٤٠] ففي الآية الأولى أخبر الله عن حال رسوله قبل البعثة أنه لم يكن يفكر في الكتاب والوحي، بل لم يكن يعلم عنهما شيئًا كقوله تعالى: ﴿مَا كُنتَ تَدْرِي مَا ٱلْكِتَٰبُ وَلَا ٱلْإِيمَٰنُ﴾ [الشورى: ٥٢] ولم يكن يأمل أن ينزل عليه كتاب، بخلاف الثانية فإنّ الكفار كانوا لا يرجون اليوم الآخر عن إصرار، أي يتجنبون الإيمان به وينكرونه، فالأولى حال غفلة كما قال تعالى: ﴿وَإِن كُنتَ مِن قَبْلِهِۦ لَمِنَ ٱلْغَٰفِلِينَ﴾ [يوسف: ٣]، والثانية حال إصرار وعمد.

ثم إن التعبير بـ (كان لا يفعل) يفيد الدأب والعادة، وذلك نحو ما جاء في الأثر عن النبي ﷺ أنه (كان لا يقوم من مصلاه حتى تطلع الشمس) أي كان هذا دأبه وعادته. ونحوه ما جاء عنه ﷺ (أنه كان لا يطرق أهله ليلاً وكان يأتيهم غدوة أو عشية).

ولذا كان النفي بـ (كان لا يفعل) أطول زمنًا وأدوم وأعم من (ما كان يفعل) فإذا قال لك شخص: (كنت تحفظ شعرًا عند ما جئتك) وأردت أن تنفي قوله قلت: (ما كنت أحفظ شعرًا عندما جئتني) أو (لم أكن أحفظ شعرًا عندما جئتني) ولا تقول: (كنت لا أحفظ شعرًا عندما جئتني) لأنّ (لا يفعل) يفيد الدأب والعادة والاستمرار، ولكن يصح أن تقول: (كنت لا أحفظ شعرًا عندما تأتيني) أي كان هذا دأبي وعادتي.

وإذا قيل لك: (كان يسبح حينما ناديته) قلت: (ما كان يسبح حينما ناديته) أو (لم يكن يسبح)، ولا تقول: (كان لا يسبح حينما ناديته).

وإذا قيل لك: (كان يقرأ حينما جئتُه) قلت: (ما كان يقرأ حينما جئته)، ولا تقول: (كان لا يقرأ حينما جئته). فدل على أن (كان لا يفعل) أعم من (ما كان يفعل) وأدوم. قال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ كَانَتْ أَعْيُنُهُمْ فِى غِطَآءٍ عَن ذِكْرِى وَكَانُوا۟ لَا يَسْتَطِيعُونَ سَمْعًا﴾ [الكهف: ١٠١]، وقال: ﴿مَا كَانُوا۟ يَسْتَطِيعُونَ ٱلسَّمْعَ﴾ [هود: ٢٠].

قيل: ومعنى الآية الأولى أنهم «كانوا صمًّا عنه، إلاّ أنه أبلغ؛ لأن الأصم قد يستطيع السمع إذا صيح به، وهؤلاء كأنهم أصميت أسماعهم فلا استطاعة بهم للسمع»[١]. وهو نفي لسماعهم على أتم وجه[٢].

وأما معنى آية هود فإنهم كانوا يستثقلون سماع الحق الذي جاء به الرسول ﷺ ويستكرهونه إلى أقصى الغايات، وهو نظير قول القائل: هذا الكلام لا أستطيع سمعه، وهذا مما يمجه سمعي[٣].

فالصنف الثاني يسمع إلاّ أنه يكره أن يسمع هذا القول، بخلاف الصنف الأول فإنه أصم لا يسمع.

فعبر عن الصنف الأول بـ (كان لا يفعل) وهو يفيد عدم السماع على وجه الدوام والاستمرار، وعن الصنف الثاني بـ (ما كان يفعل).

وهذا لا يختص بـ(كان) وحدها، بل قد يكون في غيرها أيضًا، وذلك نحو قول الربيع بن ضبع الفزاري:

أصبحتُ لا أحملُ السلاحَ ولا أحملُ رأسَ البعيرِ إن نَفَرا

---

(١) «الكشاف» (٢/ ٢٧٢)، وانظر «البحر المحيط» (٦/ ١٦٥)، «التفسير الكبير» (٢١/ ١٧٣).

(٢) «روح المعاني» (١٦/ ٤٥).

(٣) انظر «الكشاف» (٢/ ٩٤)، «روح المعاني» (١٢/ ٣٢).

أي أصبح هذا شأنه وأمره ، بمعنى أصبح ضعيفًا لا يقوى على حمل السلاح ، ولو قال: (ما أصبحت أحمل السلاح) لاحتمل أن يكون ذاك من باب التوقيت ، أي لم يصبح يحمل السلاح هذا اليوم ، وربما حمله في وقت آخر ، فاتضح ما قلناه.

٣ ـ **ما كان ليفعل (لام الجحود)** ، وهي اللام الداخلة بعد كون ناقص ماض لفظاً أو معنى منفي بما ، أو لم ، أو إنْ ، وهذا التعبير يستعمل لتأكيد النفي ، وذلك أنّ إثباته (كان سيفعل) ، وفي السين معنى التأكيد ، قال تعالى: ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُۚ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [البقرة: ١٣٧] تقول: كان سيكتب ، فإذا أردت نفيه قلت: ما كان ليكتب. جاء في (الكتاب): «واعلم أنَ اللام قد تجيء في موضع لا يجوز فيها الإظهار (يعني أنْ) وذلك: (ما كان ليفعل) فصارت (أن) ههنا بمنزلة الفعل في قولك: إياك وزيدًا. وكأنك إذا مثّلت قلت: ما كان زيد لأن يفعل ، أي ما كان زيد لهذا الفعل ، فهذا بمنزلته ، ودخل فيه معنى نفي (كان سيفعل) فإذا قال هذا قلت: (ما كان ليفعل) كما كان (لن يفعل) نفيًا لسيفعل ، وصارت بدلاً من اللفظ»[1].

وجاء في (المغني) أن لام الجحود تفيد توكيد النفي ، «وهي الداخلة في اللفظ على الفعل مسبوقة بما كان أو بلم يكن. . . ووجه التوكيد عند الكوفيين أنّ أصل (ما كان ليفعل) ما كان يفعل ، ثم أدخلت اللام زيادة لتقوية النفي ، كما أدخلت الباء في (ما زيد بقائم) لذلك ، فعندهم أنها حرف زائد مؤكد غير جار ولكنه ناصب. . .

ووجهه عند البصريين أنّ الأصل: ما كان قاصدًا للفعل ، ونفي القصد أبلغ من نفيه ، ولهذا كان قوله:

---

(١) «سيبويه» (١/ ٤٠٨) ، وانظر «الأشباه والنظائر» (٢/ ٢٥٢).

يـا عـاذلاتـي لا تـردنَ مـلامتـي إن العـواذلَ لسـنَ لـي بـأميـرِ

أبلغ من (لا تلمنني) ؛ لأنه نهي عن السبب. وعلى هذا فهي عندهم حرف جر معدّ متعلق بخبر (كان) المحذوف ، والنصب بأنْ مضمرة وجوبًا»(١).

وجاء في (شرح الرضي على الكافية): «والتي لتأكيد النفي تختص من حيث الاستعمال بخبر (كان) المنفية إذا كانت ماضية لفظاً نحو: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾ [الأنفال: ٣٣] أو معنى نحو: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾ [النساء: ١٣٧] وكأن هذه اللام في الأصل هي التي في نحو قولهم (أنت لهذه الخطة) أي مناسب لها وهي تليق بك. فمعنى (ما كنت لأفعل): ما كنت مناسبًا لفعله ولا يليق بي ذلك ، ولا شك أنّ في هذا معنى التأكيد»(٢).

جاء في (الكشاف) في قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَآ أَنْ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ﴾ [الأعراف: ٤٣]: «اللام لتوكيد النفي ، يعنون: وما كان يستقيم أن نكون مهتدين لولا هداية الله وتوفيقه»(٣).

وجاء فيه في قوله تعالى: ﴿فَمَا كَانُوا۟ لِيُؤْمِنُوا۟ بِمَا كَذَّبُوا۟ مِن قَبْلُ﴾ [الأعراف: ١٠١] «ومعنى اللام: تأكيد النفي وأن الإيمان كان منافيًا لحالهم في التصميم على الكفر»(٤).

وجاء في (التفسير الكبير) في قوله تعالى: ﴿قَالَ لَمْ أَكُن لِّأَسْجُدَ لِبَشَرٍ﴾

---

(١) «المغني» (١/ ٢١١) ، «الأشموني» (٣/ ٢٩١ ـ ٢٩٣) ، «الصبان» (٣/ ٢٩٣) ، «حاشية الخضري» (٢/ ١١٣) ، «ابن الناظم» (٢٧٧) ، «التصريح» (٢/ ٢٣٥ ـ ٢٣٦) ، «حاشية التصريح» (٢/ ٢٣٥) ، «الهمع» (٢/ ٧ ـ ٨) ، «منثور الفوائد» (١١٢).

(٢) «الرضي على الكافية» (٢/ ٢٧٠ ـ ٢٧١).

(٣) «الكشاف» (١/ ٥٤٨).

(٤) «الكشاف» (١/ ٥٦٤) ، وانظر (١/ ٣٦٤).

[الحجر: ٣٣]: «اللام في قوله: (لأسجد) لتأكيد النفي، ومعناه: لا يصح أن أسجد لبشر»[١].

وعلى كلا الرأيين فالنفي مؤكد في مثل هذا التعبير.

فعند البصريين أنّ المعنى: ما كان مريدًا للفعل أو قاصدًا له أو مقدرًا له، وهذا أبلغ من نفي الفعل نفسه؛ لأن نفي القصد أبلغ من نفي الفعل نفسه.

وعند الكوفيين أنّ اللام زائدة لتوكيد النفي كالباء الزائدة في نحو (ما محمد بذاهب) وأصل الكلام عندهم: ما كان يفعل.

وأنا لا أرى أن (ما كان ليفعل) أصله (ما كان يفعل) أو هما بمعنى واحد، فإنّ قوله تعالى مثلاً: ﴿قَالَ لَمْ أَكُن لِّأَسْجُدَ لِبَشَرٍ خَلَقْتَهُۥ مِن صَلْصَٰلٍ مِّنْ حَمَإٍ مَّسْنُونٍ﴾ [الحجر: ٣٣] ليس بمعنى (لم أكن أسجد) فالبشر لم يكن موجودًا قبل ذاك، فلا يصح هذا التقدير. ونحوه قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمْ﴾ [البقرة: ١٤٣] فلا يصح أن يقال: هو بمعنى (ما كان الله يضيع إيمانكم)، وقوله: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ﴾ [الأنفال: ٣٣] لا يصح أن يقال: هو بمعنى (ما كان الله يعذبهم وأنت فيهم)، وقوله: ﴿۞ وَمَا كَانَ ٱلْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا۟ كَآفَّةً﴾ [التوبة: ١٢٢] ليس بمعنى (ما كان المؤمنون ينفرون كافة). فثمة فرق بعيد بين التعبيرين والقصدين، ولكن هو على معنى: لم أكن فاعلاً للسجود أو قاصدًا له، وكذلك في الآيات الأخرى، نحو ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمْ﴾ أي مريدًا لإضاعة الإيمان أو مريدًا للتعذيب ونحوها، فتقدير البصريين أقرب إلى المعنى فيما هو ظاهر.

جاء في (البرهان): «إذا قلت: (ما كنت أضربك) بغير لام جاز أن يكون

---

(١) «التفسير الكبير» (١٩/ ١٨٣).

الضرب مما يجوز كونه ، فإذا قلت (ما كنت لأضربك) فاللام جعلت بمنزلة ما لا يكون أصلاً»[١] .

٤ ـ ما كان له أن يفعل: ومعناها ما ينبغي ولا يصح ، كما مر شرح ذلك .

* * *

---

(١) «البرهان» (٣/ ٨٧).

إضمارها

١ ـ إضمار (كان) وحدها.

تضمر كان وحدها في نحو قولهم: (أمّا أنت منطلقًا انطلقتُ) بفتح الهمزة، والكلام قبل حذفها كان: (لأن كنتَ منطلقًا انطلقتُ)، وهذه اللام الداخلة على (أن) حرف جر يفيد التعليل، و(أن) مصدرية ومعناه: انطلقت لانطلاقك، وأصل الكلام: (انطلقتُ لأن كنتَ منطلقًا) ثم قدم الجار والمجرور للاهتمام، فصار (لأن كنتَ منطلقاً انطلقتُ)، فحذف حرف الجر لأمن اللبس، وهو جائز قياسًا، فصار (أنْ كنتَ منطلقًا انطلقتُ) ثم حذفت (كان) اختصارًا، فصار الكلام (أنْ أنتَ منطلقًا انطلقتُ)، والضمير هو اسم (كان) الذي كان متصلاً بها، ثم زيدت (ما) عوضًا عن المحذوف، فصار (أنْ ما) ثم أدغمت النون في الميم فصار: أمّا أنت منطلقًا انطلقتُ، والمصدر المؤول مفعول لأجله أو منصوب على نزع الخافض.

وهذا يمكن أن يحصل في كل موضع أريد فيه تعليل فعل بفعل[١].

وذهب الكوفيون إلى أنّ (أنْ) المفتوحة هنا شرطية، ولذلك دخلت الفاء في جوابها في قول الشاعر:

أبا خُراشةَ أمّا أنتَ ذا نَفَرٍ   فإنّ قومي لم تأكلهمُ الضبعُ

قال أبو سعيد السيرافي: «اتفق الكوفيون والبصريون على وجوب حذف الفعل في نحو: (أما أنت منطلقًا انطلقت) واختلفوا في المعنى، فالكوفيون

---

(١) انظر «شرح قطر الندى» (١٣٩)، «التصريح» (١/ ١٩٤ ـ ١٩٥)، «ابن عقيل» (١/ ١١٨)، «الأشموني» (١/ ٢٤٤).

يقولون: هو بمعنى (إنْ)، وإنّ (أنْ) المفتوحة فيها معنى (إنْ) التي للمجازاة، ويحملون قوله تعالى: ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ﴾ [البقرة: ٢٨٢] عليه.

والبصريون يقولون: إنّه على معنى التعليل، أي: لأن كنتَ منطلقًا أنطلق معك، وشبهوها بإذ. ولأجل أن الثاني استحق بالأول جاز دخول الفاء في الجواب»[(١)].

وأما إذا كانت (إمّا) مكسورة فلا يجوز حذف الفعل بعدها، وهي شرط محض، قال سيبويه: «من ذلك قول العرب: أما أنت منطلقًا انطلقت معك، وأما زيد ذاهبًا ذهبت معه، وقال الشاعر (العباس بن مرداس):

أبا خراشةَ أمّا أنتَ ذا نفر فإن قومي لم تأكلْهمُ الضبعُ

فإنما هي (أن) ضمت إليها (ما) وهي (ما) التوكيد، ولزمت كراهية أن يجحفوا بها، لتكون عوضًا من ذهاب الفعل... فإنْ أظهرت الفعل قلت: (إمّا كنتَ منطلقًا انطلقتُ) إنما تريد: إن كنتَ منطلقًا انطلقتُ، فحذفُ الفعل لا يجوز ههنا، كما لم يجز ثَمّ إظهارُه؛ لأن (أمّا) كثرت في كلامهم واستعملت حتى صارت كالمثل المستعمل، وليس كل حرف هكذا»[(٢)].

وقال ابن يعيش: «ولا يجوز إظهار الفعل بعد (أمّا) هنا لما ذكرناه من كون (ما) نائبة عنه، وإن أظهرت الفعل لم تكن (إما) إلا مكسورة نحو قولك: (إما كنت منطلقًا انطلقت معك) فيكون شرطًا محضًا، ولا يجوز حذف الفعل بعد إمّا المكسورة، كما لم يجز إظهاره بعد (أمّا) المفتوحة، وذلك أن (أمّا)

---

(١) «حاشية على المفصل» (١/ ٢١٤)، «حاشية الصبان» (١/ ٢٤٤).
(٢) «سيبويه» (١/ ١٤٧ ـ ١٤٨).

المفتوحة كثر استعمالها حتى صارت كالمثل الذي لا يجوز تغييره»[١].

وأرى أنّ ما ذهب إليه البصريون من أن (أمّا) المفتوحة تفيد التعليل أرجح ، إذ هما تعبيران أحدهما يفيد التعليل ، والآخر يفيد الشرط ، فأنت تقول: (أحبه إن عدل) أي أحبه إن فعل ذلك في المستقبل. وتقول: (أحبه أن عدل) أي أحبه لكونه عدل في الماضي ، أي أحبه لأنه عدل ، فهنا تعلل أمرًا قد حصل وذلك أمر مشروط. فالعبارة بحذف الفعل وفتح همزة (أنْ) تفيد التعليل ، وهي بكسر الهمزة وإبقاء الفعل تفيد الشرط.

وأظن أن هذا أقرب إلى طبيعة اللغة ، فالأصل أن يكون التعبيران المختلفان يؤديان معنيين مختلفين ، ثم إنّ الأصل في (أنْ) المفتوحة أن تكون مصدرية لا شرطية.

٢ ـ إضمارها مع اسمها:

وقد تضمر كان مع اسمها اختصارًا واعتمادًا على فهم السامع ، ويكثر ذلك بعد إن ولو الشرطيتين، ومن ذلك قولهم: (الناس مجزيون بأعمالهم إن خيرًا ، فخير وإن شرًّا فشر) أي إن كانت أعمالهم خيرًا فجزاؤهم خير ، وإن كانت شرًّا فجزاؤهم شر. ومنه الحديث (التمس ولو خاتمًا من حديد) أي ولو كان الملتمس ، وإن شئت أظهرت الفعل فتقول: إن كانت خيرًا فجزاؤهم خير[٢].

* * *

(١) «ابن يعيش» (٢/ ٩٩).

(٢) «انظر «كتاب سيبويه» (١/ ١٣٠)، «الأشموني» (١/ ٢٤٢)، «التصريح» (١/ ١٩٣)، «ابن عقيل» (١/ ١١٧) ، «الهمع» (١/ ١٢١ ـ ١٢٢) ، «ابن الناظم» (٥٨).

حذف نون (كان) المجزومة

يقول النحاة: إن نون (كان) قد تحذف تخفيفًا لكثرة الاستعمال، بشرط أن يكون الفعل مجزومًا بالسكون، وألّا يليه حرف ساكن. قال ابن عقيل: «حذفوا النون بعد ذلك تخفيفًا لكثرة الاستعمال فقالوا: (لم يكُ) وهو حذف جائز لا لازم، ومذهب سيبويه ومن تابعه أن هذه النون لا تحذف عند ملاقاة ساكن، فلا تقول: (لم يكُ الرجل قائمًا) وأجاز ذلك يونس...

وأما إذا لاقت متحركاً فلا يخلو: إما أن يكون ذلك المتحرك ضميرًا متصلاً، أو لا. فإن كان ضميرًا متصلاً لم تحذف النون اتفاقاً»[1].

وهذا الكلام صحيح، غير أن البليغ لا يحذف لمجرد التخفيف، وإنما لغرض بلاغي يقتضيه المقام، نعم قد يضطر إلى ذلك في شعر أو نحوه، ولكن في اختيار الكلام لا يفعل ذلك لمجرد التخفيف.

لقد حذفت النون من (كان) المجزومة سبع عشرة مرة في القرآن الكريم، ولم تحذف مع إمكان الحذف في سبعة وخمسين موطنًا، وما ذلك إلا لسبب بلاغي يقتضيه المقام، قال تعالى: ﴿وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ مِمَّا يَمْكُرُونَ﴾ [النحل: ١٢٧].

وقال: ﴿وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَلَا تَكُن فِي ضَيْقٍ مِمَّا يَمْكُرُونَ﴾ [النمل: ٧٠] فمرة حذف ومرة أبقى.

وقال: ﴿فَلَا تَكُ فِي مِرْيَةٍ مِنْهُ إِنَّهُ الْحَقُّ﴾ [هود: ١٧].

---

(١) «ابن عقيل» (١/ ١١٨) وانظر «التصريح» (١/ ١٩٦)، «الهمع» (١/ ١٢٢)، «الرضي على الكافية» (٢/ ٣٣٣)، «ابن الناظم» (٥٩).

وقال: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَـٰبَ فَلَا تَكُن فِى مِرْيَةٍ مِّن لِّقَآئِهِۦ﴾ [السجدة: ٢٣].
فمرة حذف ومرة أبقى.
وقال: ﴿يَـٰبُنَىَّ إِنَّهَآ إِن تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ فَتَكُن فِى صَخْرَةٍ﴾ [لقمان: ١٦].
فمرة حذف ومرة أبقى، وهكذا، وهذا لا يكون إلا لسبب.

جاء في (البرهان) «ويلحق بهذا القسم النون الذي هو لام فعل، فيحذف تنبيهًا على صغر مبدأ الشيء وحقارته، وأن منه ينشأ ويزيد، إلى ما لا يحيط بعلمه غير الله مثل ﴿أَلَمْ يَكُ نُطْفَةً﴾ [القيامة: ٣٧] حذفت النون تنبيهًا على مبتدأ الإنسان وصغر قدره بحسب ما يدرك هو من نفسه، ثم يترقى في أطوار التكوين ﴿فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ﴾ [يس: ٧٧] فهو حين كان نطفة كان ناقص الكون...

وكذلك ﴿وَإِن تَكُ حَسَنَةً يُضَـٰعِفْهَا﴾ [النساء: ٤٠] حذفت النون تنبيهًا على أنها، وإن كانت صغيرة المقدار حقيرة في الاعتبار، فإن إليه ترتيبها وتضاعيفها. ومثله ﴿إِن تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ﴾ [لقمان: ١٦].

وكذلك: ﴿أَوَلَمْ تَكُ تَأْتِيكُمْ رُسُلُكُم﴾ [غافر: ٥٠]. جاءتهم الرسل من أقرب شيء في البيان الذي أقل من مبدأ فيه، وهو الحس، إلى العقل إلى الذكر. ورقوهم من أخفض رتبة وهي الجهل، إلى أرفع درجة في العلم وهي اليقين. وهذا بخلاف قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَكُنْ ءَايَـٰتِى تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ [المؤمنون: ١٠٥] فإن كون تلاوة الآيات قد أكمل كونه وتم. وكذلك: ﴿أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ ٱللَّهِ وَٰسِعَةً فَتُهَاجِرُوا۟ فِيهَا﴾ [النساء: ٩٧] هذا قد تم كونه... وكذلك: ﴿فَلَمْ يَكُ يَنفَعُهُمْ إِيمَـٰنُهُمْ﴾ [غافر: ٨٥] انتفى عن إيمانهم مبدأ الانتفاع وأقله فانتفى أصله»[1].

إن أغراض الحذف متعددة يقتضيها المقام، ومن ذلك على سبيل المثال:

١ ـ الإسراع: فإن المقام يقتضي الإسراع ولا يقتضي الإطالة في الكلام،

---

(١) «البرهان» (١/ ٤٠٧ ـ ٤٠٨).

شأن التحذير والإغراء، فكما لا تقول لمن كانت العقرب بقربه وهو عنها غافل: احذر العقرب، أو عليك أن تحذر العقرب، وإنما تسرع في تبليغه فتذكر المحذر منه بأسرع بيان قائلاً: العقرب العقرب، وكذلك ههنا قد يقتضي المقام الإيجاز في الحديث، فتوجز في كل شيء حتى في حذف النون، فتقول لابنك الذي أدركه السفر العاجل مثلاً: لا تك غافلاً أو ما أشبه ذلك.

٢ ـ قد يكون الحذف إشارة إلى أن المتكلم لا يقوى على إتمام الكلام لما فيه من الضعف أو لرغبته عن الحديث، فيوجز في كلامه ما أمكنه ذلك، ولعل من ذلك قوله تعالى على لسان أهل النار: ﴿لَمْ نَكُ مِنَ ٱلْمُصَلِّينَ ﴿٤٣﴾ وَلَمْ نَكُ نُطْعِمُ ٱلْمِسْكِينَ﴾ [المدثر: ٤٣ ـ ٤٤].

٣ ـ النهي عن الشيء بقوة بحيث تطلب منه ألّا يحصل من الفعل شيء كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُ فِى ضَيْقٍ مِّمَّا يَمْكُرُونَ﴾ [النحل: ١٢٧].

قال تعالى: ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا۟ بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُم بِهِۦ ۖ وَلَئِن صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِّلصَّٰبِرِينَ ﴿١٢٦﴾ وَٱصْبِرْ وَمَا صَبْرُكَ إِلَّا بِٱللَّهِ ۚ وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَلَا تَكُ فِى ضَيْقٍ مِّمَّا يَمْكُرُونَ ﴿١٢٧﴾ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوا۟ وَّٱلَّذِينَ هُم مُّحْسِنُونَ﴾ [النحل: ١٢٦ ـ ١٢٨].

وقال في سورة النمل: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَءِذَا كُنَّا تُرَٰبًا وَءَابَآؤُنَآ أَئِنَّا لَمُخْرَجُونَ ﴿٦٧﴾ لَقَدْ وُعِدْنَا هَٰذَا نَحْنُ وَءَابَآؤُنَا مِن قَبْلُ إِنْ هَٰذَآ إِلَّآ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴿٦٨﴾ قُلْ سِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَٱنظُرُوا۟ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُجْرِمِينَ ﴿٦٩﴾ وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَلَا تَكُن فِى ضَيْقٍ مِّمَّا يَمْكُرُونَ﴾ [النمل: ٦٧ ـ ٧٠].

فقال في الأولى: ﴿وَلَا تَكُ فِى ضَيْقٍ﴾ وفي الثانية: ﴿وَلَا تَكُن﴾ وذلك أنّ السياق مختلف في السورتين، فالآيات الأولى نزلت حين مثّل المشركون بالمسلمين يوم أحد «بقروا بطونهم وقطعوا مذاكيرهم... فوقف رسول الله ﷺ على حمزة وقد مثل به فرآه مبقور البطن فقال: أما والذي أحلف به لئن

أظفرني الله بهم لأمثلنّ بسبعين مكانك ، فنزلت فكفّر عن يمينه وكفّ عما أراده»[١] وأوصاه بالصبر ثم نهاه أن يكون في ضيق من مكرهم فقال له: ﴿ وَلَا تَكُ فِى ضَيْقٍ مِّمَّا يَمْكُرُونَ﴾ أي لا يكن في صدرك أيُّ ضيق مهما قلّ. وهو تطمين من الله لرسوله وتطييب له مناسب لضخامة الأمر وبالغ الحزن، أو هو من باب تخفيف الأمر وتهوينه على المخاطب ، فخفف الفعل بالحذف إشارة إلى تخفيف الأمر وتهوينه على النفس.

أما الآيات الثانية فهي في سياق المحاجّة في المعاد ، وهو مما لا يحتاج إلى مثل هذا التصبير.

وقال في سورة هود: ﴿ أَفَمَن كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّهِۦ وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِّنْهُ وَمِن قَبْلِهِۦ كِتَٰبُ مُوسَىٰٓ إِمَامًا وَرَحْمَةً أُوْلَٰٓئِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِۦ وَمَن يَكْفُرْ بِهِۦ مِنَ ٱلْأَحْزَابِ فَٱلنَّارُ مَوْعِدُهُۥ فَلَا تَكُ فِى مِرْيَةٍ مِّنْهُ إِنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [هود: ١٧].

وقال في السجدة: ﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ فَلَا تَكُن فِى مِرْيَةٍ مِّن لِّقَآئِهِۦ وَجَعَلْنَٰهُ هُدًى لِّبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴿٢٣﴾ وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا۟ وَكَانُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا يُوقِنُونَ﴾ [السجدة: ٢٣ ـ ٢٤].

فقال في الأولى: ﴿ فَلَا تَكُ فِى مِرْيَةٍ﴾ وقال في الثانية: ﴿ فَلَا تَكُن﴾ وأنت ترى أنّ السياق مختلف في الآيتين ، فالأولى تثبيت للرسول بقوة ونهيه عن الريب والمرية ، فقد بدأ الكلام بقوله: إنه كان على بينة من ربه ، ثم يتلوه شاهد منه ، ثم قبله كتاب موسى ، وختمه بقوله: ﴿ إِنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ﴾ فناسب ذلك أن يقال: ﴿ فَلَا تَكُ فِى مِرْيَةٍ مِّنْهُ﴾ بخلاف الآية الأخرى ، فإنها ليس فيها مثل هذه الدواعي كما هو ظاهر.

---

(١) «الكشاف» (٢/ ٢٢٢) ، «تفسير ابن كثير» (٢/ ٥٩٢).

٤ ـ وقد يكون الحذف للوغول في نفي حصول الشيء ، فإنك تحذف للتنبيه على أن فعل الوجود لم يتم فكيف بالشيء نفسه؟ وذلك نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [النحل: ١٢٠] أي البتة. وقوله: ﴿أَوَلَا يَذْكُرُ الْإِنْسَانُ أَنَّا خَلَقْنَاهُ مِنْ قَبْلُ وَلَمْ يَكُ شَيْئًا﴾ [مريم: ٦٧].

وقد تقول: ألم يرد قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَذْكُورًا﴾ [الإنسان: ١] فلم يحذف ، فما الفرق بين الموضعين؟

ولو رجعت إلى السياق لتبين لك الفرق واضحًا بين المقامين ، فالآية الأولى في مقام التذكير بقدرة الله تعالى ، قال تعالى: ﴿وَيَقُولُ الْإِنْسَانُ أَإِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا ﴿٦٦﴾ أَوَلَا يَذْكُرُ الْإِنْسَانُ أَنَّا خَلَقْنَاهُ مِنْ قَبْلُ وَلَمْ يَكُ شَيْئًا﴾ [مريم: ٦٦ ـ ٦٧].

فالإنسان يعجب من الإحياء بعد الموت ، فيذكره ربه بقدرته وأنه خلقه من قبل ولم يك شيئًا ، فالنشأة الأولى أصعب في حساب العقل ، فناسب ذلك حذف النون ، فحذفها تنبيهًا على مقدار قدرة الخالق ، وكيف أنشأ الإنسان من العدم ، وليس المقام كذلك في سورة الإنسان.

ومن هذا الباب قوله تعالى: ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾ [مريم: ٢٠] فهذا أبعد في نفي البغي من (لم أكن) ، أي أنّ هذا لم يكن أصلاً وليس له وجود ، فحذفُ الآخر يوحي بأن فعل الوجود لم يتم فكيف بالشيء نفسه؟ وقد يكون الحذف ههنا للإسراع إضافة إلى ذلك. فهذا القول على لسان مريم للملَك الذي تمثل لها بشرًا سويًّا ، فهي لا تريد أن تتبسط في الكلام مع رجل غريب في خلوة كهذه ، وهو المناسب لمقام الحياء ههنا ، وهذا الحذف يؤدي الغرضين معاً.

ونحوه قوله تعالى: ﴿قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ ﴿٤٣﴾ وَلَمْ نَكُ نُطْعِمُ الْمِسْكِينَ﴾ [المدثر: ٤٣ ـ ٤٤] أي البتة لا في قليل ولا في كثير ، فحذف آخر الفعل تنبيهًا

على ذلك. وقد يكون الحذف ههنا أيضًا للعزوف عن الحديث، أو لأن المتكلم لا يقوى على الكلام لما فيه من الضعف والإرهاق.

٥ ـ قد يكون الحذف للتنبيه على مبدأ الشيء وحقارته ـ كما جاء في (البرهان) ـ وأنه في طور التكوين لم يكتمل بعد، كما أن الفعل لم يكتمل، قال تعالى: ﴿أَلَمْ يَكُ نُطْفَةً مِّن مَّنِيٍّ يُمْنَىٰ﴾ [القيامة: ٣٧].

ومن هذا الباب قوله تعالى: ﴿يَٰبُنَيَّ إِنَّهَآ إِن تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ فَتَكُن فِي صَخْرَةٍ أَوْ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ أَوْ فِي ٱلْأَرْضِ يَأْتِ بِهَا ٱللَّهُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٌ﴾ [لقمان: ١٦] فمرة جاء بالفعل بلا نون، ومرة جاء به بالنون. وقد يبدو أن كلا الأمرين واحد، والحقيقة ليست كذلك، فقد قال: ﴿إِنَّهَآ إِن تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ﴾ ولم يعين مكانها، ثم عين مكانها فيما بعد، فقال: ﴿فَتَكُن فِي صَخْرَةٍ أَوْ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ أَوْ فِي ٱلْأَرْضِ﴾ فالأولى أبعد في الوجود، أي هباءة تائهة لا مكان لها، فحذف النون.

إلى غير ذلك من الأغراض.

* * *

صار

إنّ معنى (صار) الانتقال والتحول من حال إلى حال ، تدخل على المبتدأ والخبر فتفيد هذا المعنى بعد أن لم يكن ، نحو قولك: (صار زيد عالمًا) أي انتقل إلى هذه الحال(١) ، و(صار زيد غنيًا) أي «إنّ زيداً متصف بصفة الغنى المتصف بصفة الصيرورة ، أي الحصول بعد أن لم يحصل»(٢).

وقد تأتي بمعنى جاء وانتقل ، فتكون تامة ، كقوله تعالى: ﴿أَلَآ إِلَى ٱللَّهِ تَصِيرُ ٱلْأُمُورُ﴾ [الشورى: ٥٣] ولم ترد صار في القرآن إلاّ في هذا الموضع ، ولم تجئ فيه ناقصة.

قال ابن يعيش: «وقد تستعمل بمعنى (جاء) فتتعدى بحرف الجر ، وتفيد معنى الانتقال أيضًا كقولك: (صار زيد إلى عمرو) ، و(كل حي صائر للزوال) ، فهذه ليست داخلة على جملة ، ألا تراك لو قلت: (زيد إلى عمرو) لم يكن كلامًا ، وإنما استعمالها هنا بمعنى (جاء) ، كما استعملوا (جاء) بمعنى (صار) في قولهم: (ما جاءت حاجتك؟) أي ما صارت؟ ولذلك جاء مصدرها المصير ، كما قالوا المجيء ، قال الله تعالى: ﴿وَإِلَى ٱلْمَصِيرُ﴾ [الحج: ٤٨]»(٣).

وجاء في (الرضي على الكافية): «قوله: (وصار للانتقال) ، هذا معناها إذا

---

(١) «ابن يعيش» (٧/ ١٠٣) ، «الأشموني» (١/ ٢٢٦ ـ ٢٢٧).
(٢) «الرضي على الكافية» (٢/ ٣٢١).
(٣) «ابن يعيش» (٧/ ١٠٣) ، «الأشموني» (١/ ٢٣٦) ، «التصريح» (١/ ١٩٠) ، «الرضي على الكافية» (٢/ ٢٢١).

كانت تامة كما تقدم ، ومعناها إذا كانت ناقصة: كان بعد أن لم يكن. . . ومعنى يصير: يكون بعد أن لم يكن»[(١)] .

وقد ذكر النحاة أنّ مثل (صار) في العمل ما وافقها في المعنى من الأفعال ، وهي: آض ، ورجع ، وعاد ، واستحال ، وقعد ، وحار ، وارتد ، وتحول ، وغدا ، وراح ، و(جاء) في نحو قولهم: ما جاءت حاجتك؟ أي ما صارت؟[(٢)] .

ولست أدري كيف يفسر معنى (صار) وأخواتها من ذكرَ أنّ النقص في الأفعال هو الدلالة على الزمن المجرد من الحدث.

إنّ معنى (صار) هو التحول والانتقال ، وهذا هو الحدث بعينه ، فقولك: (صار زيد عالمًا) معناه: حدث له أمر وحصل لم يكن قبلاً ، فهي تدل على الحدث والزمن كسائر الأفعال.

* * *

---

(١) «الرضي على الكافية» (٢/ ٢٢٦).

(٢) «سيبويه» (١/ ٢٤) ، «التسهيل» (٥٣) ، «الرضي على الكافية» (٢/ ٢٢١ ـ ٢٢٢) ، «الأشموني» (١/ ٢٢٩) ، «الهمع» (١/ ١١٢) ، «حاشية الخضري» (١/ ١١٢).

ظل وبات

الأصل أن يستعمل (ظل) لإفادة الحكم في النهار ، و(بات) لإفادة الحكم في الليل ، تقول: (ظل أخوك يفعل كذا) إذا فعله نهارًا ، و(بات يفعل كذا) إذا فعله ليلاً[١].

وقد يخرجان عن هذا الأصل فيستعملان «استعمال (كان) و(صار) مع قطع النظر عن الأوقات الخاصة ، فيقال: (ظل كئيبًا) و(بات حزينًا) وإن كان ذلك في النهار ؛ لأنه لا يراد به زمان دون زمان ، ومنه قوله سبحانه: ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِٱلْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا﴾ [النحل: ٥٨] والمراد أنه يحدث به ذلك ويصير إليه عند البشارة وإن كان ليلاً»[٢].

والظاهر أنّ استعمال (بات) لتخصيص الفعل بالليل أكثر من استعمال (ظل) لتخصيص الفعل بالنهار.

وقد وردت (ظل) في القرآن الكريم في ثمانية مواضع ، ليس فيها موضع واحد تخصص الفعل فيه بالنهار ، مما يدل على أنّ هذا الأصل قليل الاستعمال جدًّا ، قال تعالى: ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِٱلْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ﴾ [النحل: ٥٨] ، وقال: ﴿إِن نَّشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ءَايَةً فَظَلَّتْ أَعْنَـٰقُهُمْ لَهَا خَـٰضِعِينَ﴾ [الشعراء: ٤] ، وقال: ﴿وَٱنظُرْ إِلَىٰٓ إِلَـٰهِكَ ٱلَّذِى ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا﴾ [طه: ٩٧] ،

---

(١) «ابن يعيش» (٧/ ١٠٥) ، «درة الغواص» (١٣).

(٢) «ابن يعيش» (٧/ ١٠٦) ، «الأشموني» (١/ ٢٢٦ ، ٢٣٠) ، «التصريح» (١/ ١٩١) ، «ابن عقيل» (١/ ١١١) ، «الرضي على الكافية» (٢/ ٣٢٦) ، «الهمع» (١/ ١١٤) ، «حاشية الخضري» (١/ ١١٤ ـ ١١٥).

وقال: ﴿وَلَوْ فَتَحْنَا عَلَيْهِم بَابًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فَظَلُّوا۟ فِيهِ يَعْرُجُونَ ﴿١٤﴾ لَقَالُوٓا۟ إِنَّمَا سُكِّرَتْ أَبْصَٰرُنَا﴾ [الحجر: ١٤ ـ ١٥]، وقال: ﴿وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحًا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا لَّظَلُّوا۟ مِنۢ بَعْدِهِۦ يَكْفُرُونَ﴾ [الروم: ٥١]، وقال: ﴿لَوْ نَشَآءُ لَجَعَلْنَٰهُ حُطَٰمًا فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ ﴿٦٥﴾ إِنَّا لَمُغْرَمُونَ﴾ [الواقعة: ٦٥ ـ ٦٦]، وقال: ﴿إِن يَشَأْ يُسْكِنِ ٱلرِّيحَ فَيَظْلَلْنَ رَوَاكِدَ عَلَىٰ ظَهْرِهِۦٓ﴾ [الشورى: ٣٣]، وقال: ﴿قَالُوا۟ نَعْبُدُ أَصْنَامًا فَنَظَلُّ لَهَا عَٰكِفِينَ﴾ [الشعراء: ٧١].

ووردت (بات) في موضع واحد، وهو قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَبِيتُونَ لِرَبِّهِمْ سُجَّدًا وَقِيَٰمًا﴾ [الفرقان: ٦٤] وهو تخصيص الفعل بالليل.

وقد يأتي هذان الفعلان تامين فيقال: ظل اليوم، أي: دام ظله، وبات زيد، أي: دخل في المبيت[١].

* * *

(١) «الأشموني» (١/ ٢٣٥ ـ ٢٣٦)، «التصريح» (١/ ١٩١).

أصبح ، أضحى ، أمسى

١ ـ الأصل في هذه الأفعال الثلاثة أن تفيد اتصاف المسند إليه بالحكم في أزمنتها ، فمعنى (أصبح) اتصافه به في الصباح ، ومعنى (أضحى) اتصافه به في الضحى ، و(أمسى) اتصافه به في المساء ، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ فَطَافَ عَلَيْهَا طَآئِفٌ مِّن رَّبِّكَ وَهُمْ نَآئِمُونَ ﴿١٩﴾ فَأَصْبَحَتْ كَٱلصَّرِيمِ ﴾ [القلم: ١٩ ـ ٢٠] ، أي في وقت الصباح ، وقوله ﴿ فَأَصْبَحُواْ فِى دِيَٰرِهِمْ جَٰثِمِينَ ﴾ [هود: ٦٧] ، وقوله : ﴿ قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَٰدِمِينَ ﴾ [المؤمنون: ٤٠] .

قال ابن يعيش : «قد استعملت هذه الأفعال على ثلاثة معان. . .

أحدها : أن تدخل على المبتدأ والخبر لإفادة زمانها في الخبر ، فإذا قلت : (أصبح زيد عالمًا) و(أمسى الأمير عادلاً) و(أضحى أخوك مسرورًا) ، فالمراد أنّ علم زيد اقترن بالصباح ، وعدل الأمير اقترن بالمساء ، وسرور الأخ اقترن بالضحى ، فهي ككان في دخولها على المبتدأ وإفادة زمانها للخبر ، إلاّ أن أزمنة هذه الأشياء خاصة وزمان (كان) يعم هذه الأوقات وغيرها ، إلاّ أنّ (كان) لما انقطع ، وهذه الأفعال زمانها غير منقطع ، ألا ترى أنك تقول: (أصبح زيد غنيًا)وهو غني وقت إخبارك غير منقطع»[١] .

وجاء في (شرح الرضي على الكافية) أنّ هذه الأفعال بمعنى «كان في الصبح ، وكان في المساء ، وكان في الضحى ، فيقترن في هذا المعنى الأخير

---

(١) «ابن يعيش» (٧/ ١٠٣)، «الأشموني» (١/ ٢٢٦)، «الرضي على الكافية» (٢/ ٢٢١)، «التصريح» (١/ ١٩٠ ـ ١٩١)، «ابن عقيل» (١/ ١١١)، «حاشية الخضري» (١/ ١١٤ ـ ١١٥).

مضمون الجملة ، أعني مصدر الخبر مضافًا إلى الاسم بزمان الفعل ، أعني الذي يدل عليه تركيبه والذي تدل عليه صيغته. فمعنى (أصبح زيد أميرًا) أنّ إمارة زيد مقترنة بالصبح في الزمن الماضي ، ومعنى (يصبح قائمًا) أن قيامه مقترن بالصبح في الحال أو الاستقبال»(١) .

٢ ـ قد تأتي بمعنى (كان) و(صار) من غير أن يقصد بها وقت مخصوص ، كأن تقول: (أصبح أخوك عظيمًا) فهنا (أصبح) بمعنى (صار) من دون نظر إلى وقت الصباح ، قال تعالى: ﴿ فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِىَ بِٱلْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِّنْ عِندِهِۦ فَيُصْبِحُوا۟ عَلَىٰ مَآ أَسَرُّوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ نَٰدِمِينَ ﴾ [المائدة: ٥٢] ، وقال: ﴿ فَتَبَيَّنُوٓا۟ أَن تُصِيبُوا۟ قَوْمًۢا بِجَهَٰلَةٍ فَتُصْبِحُوا۟ عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَٰدِمِينَ ﴾ [الحجرات: ٦] ، وقال: ﴿ وَٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَآءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا ﴾ [آل عمران: ١٠٣] .

قال ابن يعيش: «الثالث أن تستعمل بمعنى (كان) و(صار) من غير أن يقصد بها إلى وقت مخصوص نحو قولك: (أصبح زيد فقيرًا وأمسى غنيًّا) تريد أنه صار كذلك مع قطع النظر عن وقت مخصوص. . . ومثله قول الآخر:

أصبحتُ لا أحملُ السلاحَ ولا أملكُ رأسَ البعيرِ إن نفرا»(٢)

وجاء في (شرح الرضي على الكافية) أن هذه الأفعال قد تأتي «بمعنى (صار) مطلقًا ، من غير اعتبار الأزمنة التي يدل عليها تركيب الفعل ، أعني الصباح ، والمساء ، والضحى ، بل باعتبار الزمن الذي يدل عليه صيغة الفعل ، أعني الماضي والحال والاستقبال»(٣) .

والطريف في استعمال القرآن لأصبح أنها وردت فيه في ثمانية وعشرين

---

(١) «الرضي على الكافية» (٢/ ٣٢٦).
(٢) «ابن يعيش» (٧/ ١٠٤ ـ ١٠٥).
(٣) «الرضي على الكافية» (٢/ ٢٢٦) ، وانظر «الأشموني» (١/ ٢٣٠) ، «الهمع» (١/ ١١٤) ، «التصريح» (١/ ١٩٠ ـ ١٩١).

موضعًا ، كلها في العقوبات والشر ، إلّا في ثلاثة مواطن هي قوله تعالى: ﴿فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا﴾ [آل عمران: ١٠٣] ، وقوله: ﴿فَأَيَّدْنَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ عَلَىٰ عَدُوِّهِمْ فَأَصْبَحُوا۟ ظَٰهِرِينَ﴾ [الصف: ١٤] ، وقوله: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٌ﴾ [الحج: ٦٣] .

قال تعالى: ﴿فَأَصْبَحَ مِنَ ٱلنَّٰدِمِينَ﴾ [المائدة: ٣١] ، و﴿فَأَصْبَحَ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [المائدة: ٣٠] ، و﴿فَأَصْبَحَ يُقَلِّبُ كَفَّيْهِ عَلَىٰ مَآ أَنفَقَ فِيهَا﴾ [الكهف: ٤٢] ، و﴿فَأَصْبَحَ هَشِيمًا تَذْرُوهُ ٱلرِّيَٰحُ﴾ [الكهف: ٤٥] ، و﴿فَأَصْبَحَ فِى ٱلْمَدِينَةِ خَآئِفًا يَتَرَقَّبُ﴾ [القصص: ١٨] ، و﴿فَأَصْبَحُوا۟ فِى دِيَٰرِهِمْ جَٰثِمِينَ﴾ [هود: ٦٧] ، ونحوها .

ولم يرد (أمسى) ناقصًا في القرآن الكريم. وأما (أضحى) فلم يرد البتة.

٣ ـ أن تكون تامة فتكتفي بمرفوعها ، ويراد بها الدخول في هذه الأوقات ، فيقال: أصبحنا ، أي دخلنا في وقت الصباح ، وأضحينا ، أي دخلنا في وقت الضحى ، وأمسينا ، أي دخلنا في المساء ، قال تعالى: ﴿فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾ [الروم: ١٧] .

قال ابن يعيش: «الثاني أن تكون تامة تجتزئ بمرفوع ولا تحتاج إلى منصوب كقولك: أصبحنا ، وأمسينا ، وأضحينا ، أي دخلنا في هذه الأوقات وصرنا فيها ، ومنه قولهم: أفجرنا ، أي دخلنا في وقت الفجر»[١].

٤ ـ وردت كل من (أصبح وأمسى) زائدة قليلاً ، وهو مما لا يقاس عليه عند الجمهور ، وذلك نحو قولهم: (ما أصبح أبردها ، وما أمسى أدفأها) وهما مفيدتان لهذين الوقتين[٢].

---

(١) «ابن يعيش» (٧/ ١٠٤) ، وانظر «الرضي على الكافية» (٢/ ٢٢٦) ، «الأشموني» (١/ ٢٢٦) ، «سيبويه» (١/ ٢١).

(٢) «الأشموني» (١/ ٢٤١ ـ ٢٤٢).

ما زال ، ما برح ، ما فتئ ، ما انفك

هذه الأفعال تفيد استمرار الفعل واتصاله بزمن الإخبار ، تقول: (ما زال زيد منطلقًا) أي هو مستمر في الانطلاق إلى زمن التكلم[1] .

جاء في (شرح الأشموني): «ومعنى الأربعة ملازمة الخبر المخبر عنه على ما يقتضيه الحال نحو (ما زال زيد ضاحكًا) و(ما برح عمرو أزرق العينين)»[2] .

قال الصبان: «أي ملازمة جارية على ما يقتضيه الحال من الملازمة مدة قبول المخبر عنه للخبر ، سواء دام بدوامه نحو: (ما زال زيد أزرق العينين) ، (ما زال الله محسنًا) أوْ لا نحو: (ما زال زيد ضاحكًا)»[3] .

وجاء في (شرح ابن يعيش): «أما ما في أوله منها حرف نفي نحو (ما زال وما برح وما انفك وما فتئ) فهي أيضًا كأخواتها تدخل على المبتدأ والخبر ، فترفع المبتدأ وتنصب الخبر ، كما أن (كان) كذلك ، فيقال: (ما زال زيد يفعل). . . ومعناها على الإيجاب وإن كان في أولها حرف النفي ، وذلك أنّ هذه الأفعال معناها النفي ، فزال ، وبرح ، وانفك ، وفتئ ، كلها معناها خلاف الثبات ، ألا ترى أنّ معنى زال: برح ، فإذا دخل حرف النفي نفى البراح فعاد إلى الثبات وخلاف الزوال ، فإذا قلت: (ما زال زيد قائمًا) فهو كلام معناه الإثبات ، أي هو قائم ، وقيامه استمر فيما مضى من الزمان ، فهو كلام معناه الإثبات ، ولهذا المعنى لم تدخل (إلّا) على الخبر ، فلا يجوز (لم

---

(١) «ابن يعيش» (٧/ ١٠٦) ، «الهمع» (١/ ١١٣) ، «الرضي على الكافية» (٢/ ٣٢١).
(٢) «الأشموني» (١/ ٢٢٧).
(٣) «الصبان» (١/ ٢٢٧).

يزل زيد إلا قائمًا) كما لم يجز: (ثبت زيد إلا قائمًا)»[١].

وجاء في (**شرح الرضي على الكافية**): «وأصل (ما زال وما برح وما فتئ وما أفتأ وما انفك) أن تكون تامة بمعنى (ما انفصل)، فتعدى بـ(من) إلى ما هو الآن مصدر خبرها فيقال في موضع (ما زال زيد عالمًا): (ما زال زيد من العلم) أي ما انفصل منه، لكنها جعلت بمعنى (كان) دائمًا، فنصبت الخبر نصب (كان)، وإنما جعلت بمعناه؛ لأنه إذا لم ينفصل شخص عن فعل كان فاعلاً له دائمًا.

وكذا أصل (برح ورام) أن يكونا تامين، بمعنى (زال عن مكانه) فيتعديان بأنفسهما وبمن نحو: (برحت بابك، ومن بابك)، و(رمت بابك، ومن بابك). وأصل (ونى): قصّر، فكان الأصل أن يعدى بفي نحو (ما ونى زيد في القيام) فجعل الثلاثة بمعنى (كان) دائمًا؛ لأنه إذا كان لا ينفصل عن الفعل، ولا يقصر فيه، يكون فاعلاً له دائمًا، وإنما أفاد دخول النفي على النفي دوام الثبوت؛ لأن نفي النفي إثبات.

وإذا قيدت نفي الشيء بزمان وجب أن يعم ذلك النفي جميع ذلك الزمان، بخلاف الإثبات، فإنك إذا قيدت إثبات الشيء بزمان لم يلزم استغراق الإثبات لذلك الزمان، إذا قلت مثلاً: (ضرب زيد) كفى في صدق هذا القول وقوع الضرب في جزء من أجزاء الزمن الماضي، وأما قولك: (ما ضرب) فإنه يفيد استغراق نفي الضرب بجميع أجزاء الزمن الماضي؛ وذلك لأنهم أرادوا أن يكون النفي والإثبات المقيدان بزمن واحد في طرفي نقيض، فلو جعل النفي كالإثبات مقيدًا بوقوعه، أي وقوع النفي في جزء غير معين من أجزاء ذلك الزمان المخصوص، لم يكن يناقض ذلك الإثبات، إذ يمكن كون الجزء الذي

---

(١) «ابن يعيش» (٧/ ١٠٦).

يقيد الإثبات به غير الجزء الذي يقيد به النفي فلا يتناقضان ، فاكتفى في الإثبات بوقوعه مطلقًا ولو مرة ، وقصدوا في النفي الاستغراق ، إذ استمرار الفعل أصعب وأقل من استمرار الترك ، فصار نحو (ضرب وما ضرب) كالموجبة الجزئية والسالبة الكلية اللتين تناقض إحداهما الأخرى. فتبين بهذا أنّ النفي يفيد التكرار على ما ذهب إليه أكثر الأصوليين ، فحصل من هذا كله أنّ نفي النفي يكون أيضًا دائمًا ، ونفي النفي يلزم منه الإثبات ، فيلزم من نفي النفي إثبات دائم وهو المقصود. . .

وقد يستعمل بعض هذه الأفعال المصدرة بـ(ما) للنفي تامة نحو: (ما برح من موضعه) قال تعالى: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ ٱلْأَرْضَ﴾ [يوسف: ٨٠] و(ما ونى في أمره) و(ما انفك من هذا الأمر)»[١].

فهذه إذن أفعال منفية تفيد الثبات والاستمرار ، ومعناها مثبتة هو الترك والزوال ، ونفيها نفي الترك والزوال ، فيؤدي معناها الاستمرار والثبات.

فأما زال: فمعناه ذهب وانفصل وترك ، وقد ورد لهذا الفعل ثلاثة أفعال مضارعة: زال يزول ، ومعناه الذهاب والاضمحلال ، قال تعالى: ﴿۞ إِنَّ ٱللَّهَ يُمْسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ أَن تَزُولَاۚ﴾ [فاطر: ٤١] أي أن تذهبا وتضمحلا.

وزال يزيل ، يقال: زال الشيءَ يَزيله زَيْلاً إذا مازه[٢] ، أي خلّص شيئًا من شيء وفصله عنه.

وزال يزال ، وهذا الأخير هو الفعل الناقص ، وهي ذات معان متقاربة ، كلها تفيد الذهاب والانفصال والترك ، فـ(زال) معناه: ذهب وترك وانفصل ، و(ما زال) معناه: ما ذهب وما ترك وما انفصل ، فإذا قلت: (ما زال زيد قائمًا)

---

(١) «الرضي على الكافية» (٢/ ٣٢٢ ـ ٣٢٣).
(٢) «لسان العرب» (زول) و(زيل).

كان معناه: لم يترك القيام وما انفصل عنه، أي بقي مستمرًا عليه، ومضارعه (لا يزال) ومعناه (يبقى)، فمعنى (ما زال المطر نازلاً): بقي المطر نازلاً.

ومعنى (لا يزال المطر نازلاً): (يبقى المطر نازلاً)، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَآءَكُمْ يُوسُفُ مِن قَبْلُ بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَمَا زِلْتُمْ فِى شَكٍّ مِّمَّا جَآءَكُم بِهِۦ﴾ [غافر: ٣٤]، أي بقيتم في شك، وقال: ﴿وَلَا يَزَالُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فِى مِرْيَةٍ مِّنْهُ﴾ [الحج: ٥٥]، أي يبقون في مرية لا ينفكون عنها ولا يتركونها، وقال: ﴿وَلَا تَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَىٰ خَآئِنَةٍ مِّنْهُمْ﴾ [المائدة: ١٣] أي ستستمر في الاطلاع على خائنة منهم.

فثمة فرق بين قولنا: (ما زلت تطّلع)، وقولنا: (لا تزال تطلع) فمعنى الأول: بقيت تطلع، ومعنى الثاني: أنك ستستمر في الاطلاع في المستقبل. قال تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ يُقَٰتِلُونَكُمْ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمْ عَن دِينِكُمْ إِنِ ٱسْتَطَٰعُوا۟﴾ [البقرة: ٢١٧] أي يبقون على ذلك مستمرين إلى أن يبلغوا قصدهم إن أمكن. ونحو ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴿١١٨﴾ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ﴾ [هود: ١١٨ـ١١٩].

ولا يفهم من قولنا: إنّ (ما زال) بمعنى (بقي)، و(لا يزال) بمعنى (يبقى) أنهما متطابقان في المعنى، فإنه لا يصح إبدال أحدهما بالآخر على وجه الدوام، وذلك أنّ (ما زال) تفيد توقع التحول والانقطاع، بخلاف (بقي)، فقولك: (لا تزال صغيرًا) لا يطابق (تبقى صغيرًا) فإنّ في الجملة الأولى مظنة التحول، بخلاف الثانية. وكذلك قولك: (ما تزال طالبًا تعتمد على أبيك) لا يطابق قولك: (تبقى طالبًا تعتمد على أبيك). وكذلك في الماضي، فقولك: (ما زلت صغيرًا) لا يطابق قولك: (بقيت صغيرًا) فإنّ الجملة الأولى تعني أنك في سن الصغر وأنّك ستفارق هذه السن، وأما الجملة الثانية فتفيد أنك باقٍ على الصغر على الرغم من كبر سنك.

وأما برح فأصله ترك المكان وغادره ، قال تعالى : ﴿ فَلَنْ أَبْرَحَ ٱلْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِيٓ أَبِيٓ أَوْ يَحْكُمَ ٱللَّهُ لِيۖ ﴾ [يوسف: ٨٠] أي لن أترك الأرض ، ومنه البارحة لليلة الخالية ، ومنه برح الخفاء ، أي ذهب.

فبرح : معناه : ترك المكان ، وما برح : معناه : لم يترك المكان ، أي بقي فيه ولازمه ، ثم نقل إلى الدوام والاستمرار في غيره.

قال ابن يعيش : «وأما (برح) من قولهم : (ما برح) فهو بمعنى (زال وجاوز) ومنه : قيل لليلة الخالية : البارحة. . . فقالوا : ما برح يفعل ، بمعنى : ما زال. وقد فرق بعضهم بين (ما زال) و(ما برح) فقال : (برح) لا يستعمل في الكلام إلا ويراد به البراح من المكان ، فلا بد من ذكر المكان معه أو تقديره ، وذلك ضعيف ؛ لأنه قد جاء في غير المكان ، قال الله تعالى : ﴿ لَآ أَبْرَحُ حَتَّىٰٓ أَبْلُغَ مَجْمَعَ ٱلْبَحْرَيْنِ ﴾ [الكهف: ٦٠] فـ(لا أبرح) هذه لا يجوز أن يراد بها البراح من المكان ؛ لأنه من المحال أن يبلغ مجمع البحرين وهو في مكانه لم يبرح منه ، وإذا لم يجز حمله على البراح تعين أن يكون بمعنى (لا أزال)»[١].

والصواب أن ذلك هو الكثير فيه وهو الأصل في استعماله ، قال تعالى : ﴿ فَلَنْ أَبْرَحَ ٱلْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِيٓ أَبِيٓ ﴾ [يوسف: ٨٠] ، وقال : ﴿ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ ﴾ [طه: ٩١] وهذا القول في العجل الذي عبده بنو اسرائيل ، أي : لا نترك مكاننا عاكفين على عبادته ، والعكوف يقتضي المكث في المكان والبقاء فيه. ومن ذلك قوله :

فقلتُ يمينُ اللهِ أبرحُ قاعدًا ... ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي

أي أبقى في مكاني قاعدًا ، وأبرح هنا معناه (لا أبرح).

---

(١) «ابن يعيش» (١٠٨/٧) ، وانظر «القاموس المحيط» (برح) ، «الأشموني» (٢٣٦/١) ، «التسهيل» (٥٣).

وقول عبد الله بن قيس الرقيات:

وَاللهِ أَبْــرَحُ فِــي مُقَــدَّمَــة   أُهْــدِي الْجُيــوشَ إلَــيَّ شكَّتِيــه

أي لا أترك مكاني في مقدمة العسكر.

ما فتئ: معنى فتئ: نسي، يقال: فتئت عن الأمر إذا نسيته وانقدعت[(١)]، ويأتي بمعنى: سكَن وأطفأ[(٢)].

قال الفراء: فتأته عن الأمر: سكنته، وفتأت النار: أطفأتها[(٣)]، فإذا قلت: ما فتئ كان معناه: ما نسي أو ما سكّن. هذا أصلها، ثم استعملت منفية لإفادة الدوام، فإذا قلت: (ما فتئت أفعل) كان المعنى: ما نسيت فعله، أي أنا أفعله مستمرًا لم أنسه، وما سكّنت عن فعله، ولم أكفّ عنه. ومنه قوله تعالى: ﴿ تَأَللَّهِ تَفۡتَؤُاْ تَذۡكُرُ يُوسُفَ ﴾ [يوسف: ٨٥] أي لا تنسى ذكره على تقادم العهد، ولا تسكّن نفسك، ولا تطفئ ما في جوانحك من نار التعلق به.

وهو أنسب فعل في هذا المقام لا يسد مسده (ما زال) أو (ما برح) أو غيرهما، وهو الموضع الوحيد الذي جاء فيه هذا الفعل في القرآن.

فثمة فرق بين قولنا: (لا تزال تذكر) و(لا تفتأ تذكر) فلا تفتأ معناه: لا تنسى، ولا تسكّن نفسك، ولا تطفئ نار جوانحك، كما تقول: إنّ الهوى بين جنبيّ لا يسكن والنار لا تنطفئ.

ما انفك: يقال: فك الشيء، أي فصله، والرهن: خلّصه، والرقبة: أعتقها، والفك: أن تفك الخلخال والرقبة. وفك الرقبة: تخليصها من إسار

---

(١) «لسان العرب» (فتأ) (١/ ١١٥).
(٢) «التسهيل» (٥٣).
(٣) «تاج العروس» (فتأ) (١/ ٩٥).

الرق ، وفك الرهن: تخليصه من غلق الرهن. وفي النوادر: أفكّ الظبي من الحبالة: إذا وقع فيه ثم انفلت. وكل مشتبكين فصلت أحدهما من الآخر فقد فككتهما[(١)].

هذا هو الأصل في استعمال (فك) ، فهو من (فك القيود والتخليص من الإسار والحبائل). فإذا قلت: (ما انفك) كان المعنى: لم يخلص ولم ينفصل ، ومن هنا استعملت في معنى الدوام والاستمرار.

فإذا قلت: (ما انفك محمد يفعل) كان معناه أنه لا يزال متصلاً بالفعل متشبثًا به مرتبطًا به بقيد مغلق لم ينفك. جاء في (شرح ابن يعيش): «وأما (انفك) من قولهم: (ما انفك يفعل) فهي أيضًا بمعنى (زال) من قولك: (فككت الشيء من الشيء) إذا خلصته منه ، وكل مشتبكين فصلت أحدهما من الآخر فقد فككتهما ، وفك الرقبة: أعتقها ، ثم جردت من الدلالة على الحدث ، ثم أدخلت على المبتدأ والخبر كما فعل بكان»[(٢)].

وجاء في (الكشاف) في قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ وَٱلْمُشْرِكِينَ مُنفَكِّينَ حَتَّىٰ تَأْتِيَهُمُ ٱلْبَيِّنَةُ﴾ [البينة: ١]: «وانفكاك الشيء من الشيء: أن يزايله بعد التحامه به ، كالعظم إذا انفك من مفصله ، والمعنى: أنهم متشبثون بدينهم لا يتركونه إلّا عند مجيء البينة»[(٣)].

* * *

(١) «لسان العرب» ، «القاموس المحيط» (فك) ، «الأشموني» (١/ ٢٣٦).
(٢) «ابن يعيش» (٧/ ١٠٨ ـ ١٠٩).
(٣) «الكشاف» (٣/ ٣٥٢).

ما دام

هذا الفعل هو (دام) الذي بمعنى استمرّ مسبوقًا بـ(ما) المصدرية ، وليست (ما) ههنا نافية كما في الأفعال التي ذكرناها آنفًا ، ولذلك لا يكتفى به ، وإنما يحتاج إلى كلام معه يكون معه المصدر جملة تامة ، لا تقول: (ما دام محمد حاضرًا) لأن المعنى لا يتم ، وإنما تقول: (لا أذهب ما دام محمد حاضرًا). و(ما) ههنا مصدرية ظرفية ، والمعنى: لا أذهب مدة دوام حضور محمد ، فعدم الذهاب موقت بدوام الحضور ، ولذا قالوا: إنها تفيد التوقيت[(١)] .

قال ابن يعيش: «أما (ما دام) من قولك: (ما دام زيد جالسًا) فليست (ما) في أولها حرف نفي ، على حدها في (ما زال) و(ما برح) ، إنما (ما) ههنا مع الفعل بتأويل المصدر ، والمراد به الزمان. فإذا قلت: (لا أكلمك ما دام زيد قاعدًا) فالمراد دوام قعوده ، أي زمن دوامه. . .

ومما يدل على أن (ما) مع ما بعدها زمان أنها لا تقع أولاً ، فلا يقال: (ما دام زيد قائمًا) ويكون كلامًا تامًّا ولا بد أن يتقدمه ما يكون مظروفًا ، وليس كذلك (ما زال) وأخواتها ، فإنك تقول: (ما زال زيد قائمًا) ويكون كلامًا مفيدًا تامًّا ، و(ما) من قولك: (ما دام) تقع لازمة لا بد منها ، ولا يكون الفعل معها إلاّ ماضيًا. وليس كذلك (ما زال) فإنه يجوز أن يقع موقع (ما) غيرها من حروف النفي ويكون الفعل مع النافي ماضيًا ومضارعًا نحو ما زال ولم يزل ولا يزال»[(٢)] .

---

(١) انظر «ابن يعيش» (٧/ ١١١).

(٢) «ابن يعيش» (٧/ ١١١) ، «الأشموني» (١/ ٢٢٨ ـ ٢٢٩) ، «التصريح» =

وقد تأتي مكتفية بمرفوعها فلا تحتاج إلى منصوب ، وذلك كقوله تعالى: ﴿ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ ﴾ [هود: ١٠٧] (١) .

* * *

= (١/ ١٨٦) ، «ابن عقيل» (١/ ١١١) ، «الهمع» (١/ ١١١) ، «الرضي على الكافية» (٢/ ٣٢١) ، «ابن الناظم» (٥٤) .

(١) انظر «الأشموني» (١/ ٢٣٦) .

التقديم والتأخير

الأصل في هذا الباب أن تأتي بالفعل الناقص فاسمه فخبره ، فنقول مثلاً : (كان محمد قائمًا) شأن الفعل والفاعل والمفعول به ، فإذا جاء على غير هذا التأليف كان ذلك لسبب يقتضيه المقام ، وذلك كأن تقول : (محمد كان قائمًا) أو (كان قائمًا محمد) أو (قائمًا كان محمد) .

١ ـ فأما قولنا : (كان محمد قائمًا) فيكون إذا كان المخاطب خالي الذهن .

٢ ـ وأما قولنا : (محمد كان قائمًا) فهو من باب تقديم المبتدأ على الخبر الفعلي للاختصاص والاهتمام ، وذلك كأن يظن المخاطب أنّ زيدًا كان القائم لا محمدًا فترد عليه بقولك : (محمد كان قائمًا) . فالفرق بين قولنا : (كان محمد قائمًا) و(محمد كان قائمًا) أنّ العبارة الأولى تكون إذا كان المخاطب خالي الذهن لا يعلم شيئًا عن هذا الأمر ، فإذا كان يعلم أنّ شخصًا ما كان قائمًا ولكن ظنه خالدًا صححت له وهمه بتقديم المبتدأ على الخبر الفعلي فتقول له : (محمد كان قائمًا) .

٣ ـ وأما قولنا : (كان قائمًا محمد) فهو من باب تقديم الخبر على الاسم للعناية به والاهتمام ، وذلك كأن يكون محمد مريضًا لا يقوى على القيام لمدة ثم قام ، فتقدم الخبر على الاسم وتقول : (كان قائمًا محمد) لأن الخبر ههنا أولى بالاهتمام من الاسم . ونحوه أن تقول : (كان نائمًا خالد) وذلك إذا كان خالد لم يتمكن من النوم مثلاً مدة لمرض أو نحوه .

وهكذا تقدم الخبر على الاسم إذا كان المخاطب به أعنى .

٤ ـ وأما تقديم الخبر على (كان) نحو قولنا : (قائمًا كان محمد) فهو من

باب التخصيص ، وذلك إذا كان المخاطب يظن أنّ محمدًا كان قاعدًا لا قائمًا ، فتصحح له هذا الوهم وتقول : إنه كان قائمًا لا قاعدًا .

وقد يقدم الخبر للاهتمام والعناية ؛ لأن العرب يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم به أعنى .

* * *

ما يعرف به الاسم من الخبر

إذا كان الاسم والخبر معرفتين فإنك تأتي بالاسم الذي يعلمه المخاطب وتجعله اسماً للفعل الناقص ، وتأتي بالذي يجهله فتجعله خبراً له ، كما مر في بحث المبتدأ والخبر ، وذلك كأن يكون المخاطب سمع بمحمد وقد كان رأى رجلاً منطلقًا وأردت أن تعلمه بأنّ محمدًا هو المنطلق قلت له : (كان محمدٌ المنطلق). وإذا كان رأى رجلاً منطلقًا ولم يعرف أنه محمد وأردت أن تعلمه بأن المنطلق هو محمد قلت له : (كان المنطلق محمدًا) .

جاء في (مغني اللبيب): «أن يكونا معرفتين ، فإن كان المخاطب يعلم أحدهما دون الآخر فالمعلوم الاسم والمجهول الخبر ، فيقال: (كان زيد أخا عمرو) لمن علم زيدًا وجهل أخوته لعمرو ، و(كان أخو عمرو زيدًا) لمن يعلم أخاً لعمرو ويجهل أنّ اسمه زيد. وإن كان يعلمهما ويجهل انتساب أحدهما إلى الآخر ، فإن كان أحدهما أعرف فالمختار جعله الاسم فتقول: (كان زيد القائم) لمن كان قد سمع بزيد وسمع برجل قائم، فعرف كلاًّ منهما بقلبه ولم يعلم أن أحدهما هو الآخر ، ويجوز قليلاً : كان القائم زيدًا»[١] .

والتحقيق ما ذكرناه أولاً .

فإن كان الاسم والخبر نكرتين فقد ذكر ابن هشام أنه إن «كان لكل منهما مسوغ للإخبار عنها ، فأنت مخير فيما تجعله منهما الاسم وما تجعله الخبر فتقول : (كان خير من زيد شرًا من عمرو) أو تعكس .

---

(١) «مغني اللبيب» (٢/ ٤٥٢) ، وانظر «الهمع» (١/ ١١٨ ـ ١١٩).

وإن كان المسوغ لإحداهما فقط جعلتها الاسم نحو: كان خير من زيد امرأة»[١].

والذي نراه صوابًا في هذا أن المعنى هو الذي يعين الاسم من الخبر ، فالذي أردت أن تخبر عنه تجعله اسمًا للفعل الناقص ، والذي أردت أن تخبر به تجعله خبرًا ، وليس لك أن تجعل أيًّا شئت منهما اسمًا أو خبرًا ، وليس المعنى واحدًا ، فإذا قلت مثلاً : (ذو دين متين ذو عرض مصون) كان المعنى صحيحًا ، ولكن إذا قلت : (ذو عرض مصون ذو دين متين) فليس القول على إطلاقه ، فقد يكون ذو العرض ليس ذا دين ، فقد ثبت أنّ معنى الجملتين مختلف ، وهكذا لو أدخلت الفعل الناقص على الجملتين.

ولو قلت: (ما كان ذو دين متين إلا ذا عرض مصون) كان المعنى صحيحًا ، ولكن لو قلت : (ما كان ذو عرض مصون إلا ذا دين متين) لم يستقم القول ، فإن هذا القول ليس على إطلاقه. ولو كان معنى الجملتين واحدًا في الحصر لكان معناهما في غير الحصر واحدًا.

ولو قلت مثلاً : (ما كان مثلك أحدٌ)[٢] لكان المعنى : لا يشبهك أحد. ولو قلت : (ما كان مثلك أحدًا) لكان المعنى : (ما كان مثلك إنسانًا) أي أن الذي يشبهك ليس إنسانًا «وذلك غير جائز إلاّ أن يراد به المثل على التعظيم لشأنه أو الوضع منه. كقولهم : (ما أنت إلاّ شيطان) و(ما فلان إلاّ ملك)»[٣].

جاء في (كتاب سيبويه) : «ولو قلت : (ما كان مثلك أحدًا) أو (ما كان زيدٌ أحدًا) كنت ناقضًا ؛ لأنه قد عُلم أنه لا يكون زيد ولا مثله إلا من الناس.

---

(١) «مغني اللبيب» (٢/ ٤٥٣).
(٢) نكرة موغلة بالإبهام لا تتعرف بالإضافة.
(٣) «الجمل» (٦٠).

وإذا قلت: (ما كان مثلك اليوم أحدٌ) فإنه يكون ألّا يكون في اليوم إنسان على حاله إلّا أن تقول: (ما كان زيدٌ أحدًا) أي من الأحدين، و(ما كان مثلك أحدًا) على وجه تصغيره، فتصير كأنك قلت: (ما ضرب زيد أحدًا) و(ما قتل مثلُك أحدًا)»[١]

* * *

(١) «كتاب سيبويه» (١/ ٢٧).

رابعًا

ليس والمشبهات بها

ليس:

استعمل العرب (ليس) استعمال الأفعال الماضية مهما قيل في أصلها، فقد قالوا: لست، ولسنا، ولستم، وليسوا، وليست، وزيد ليس حاضرًا، ونحوها.

وهي عند الجمهور فعل ماض ناقص، وذكر الخليل أنّ أصلها (لا أيس) طرحت الهمزة وألزقت اللام بالياء، والدليل على ذلك قول العرب: (ائتني به من حيث أيس وليس) أي من حيث هو وليس هو.

جاء في (القاموس المحيط): «ليس: كلمة نفي، فعل ماض، أصله: لَيِسَ كفرح، فسكنت تخفيفًا، أو أصله (لا أيْسَ) طرحت الهمزة وألزقت اللام بالياء، والدليل قولهم: (ائتني من حيث أيْسَ وليس) أي من حيث هو ولا هو، أو معناه: لا وجد، أو (أيس) أي موجود، و(لا أيس) لا موجود، فخففوا، وإنما جاءت بمعنى (لا) التبرئة»[1].

و(أيس) كلمة قد أميتت كانت تستعمل بمعنى الوجود، جاء في (لسان العرب): «قال الليث: (أيس) كلمة قد أميتت، إلاّ أنّ الخليل ذكر أنّ العرب تقول: جيء به من حيث أيس وليس، لم تستعمل (أيس) إلاّ في هذه الكلمة

---

(١) «القاموس المحيط» (ليس) (٢/ ٢٥٠)، «لسان العرب» (ليس) (٨/ ٩٥)، «تفسير الرازي» (٥/ ٣٨ ـ ٣٩).

وإنما معناها كمعنى حيث هو في حال الكينونة والوجد، وقال: إن معنى (لا أيس) أي لا وجد»(١).

وإذا كان ذلك كذلك فـ (ليس) مركبة من حرف نفي وأيس، الذي هو بمعنى الكينونة، ومعناه الحرفي (لا وجد) كما مر، ثم استعمل في العربية على ما نرى.

جاء في كتاب (التطور النحوي): «وقد اشتقت العربية من (لا) أدوات أخرى للنفي لا توجد في سائر اللغات السامية، إلاّ (ليس) فيقابلها في الآرامية (Lait)، وهي مركبة من (لا) واسم معناه: الوجود، يحتمل أن يكون لفظه القديم (iitai) أو قريبًا من ذلك، وهو (ies) في العبرية و(itai) في الآرامية العتيقة، ويقاربها في الأكدية فعل وهو (isu) أي يملك الشيء وهو له، فمعنى (Lait) لا يوجد، وهذا هو عين معنى (ليس) الأصلي، غير أن حروفهما لا تتطابق تماما، فإنّا قد كنّا بينا أن السين العربية لا يقابلها في اللغات السامية الشمالية إلاّ السين بعينها أو الشين، ولا يقابلها التاء أو الثاء الآراميتان. ولا يوجد بين الحروف العربية حرف يقابلها في الآرامية التاء أو الثاء، وفي العبرية والأكدية: الشين إلا الثاء فكان يلزم أن تكون (Lait) في العربية (Laita). وقيام السين في (ليس) مقام التاء نقض لقوانين الأصوات السامية لا بد له من سبب ولا نعرفه»(٢).

وهذا الفعل يستعمل في العربية لنفي الحال عند الإطلاق، وإذا قيد فبحسب ذلك التقييد، تقول: (ليس زيد قائمًا) أي الآن، وقال تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا﴾ [هود: ٨] أي في المستقبل. وليس صحيحًا ما ذهب

---

(١) «لسان العرب» (ليس) (٧/ ٣١٧).

(٢) «التطور النحوي» (١١١).

إليه بعض النحاة من أنّها لا تنفي إلاّ الحال[١]. بل هي كذلك إذا أطلقت ـ كما ذكرنا ـ فإذا قيدت فنفيها على حسب القيد[٢].

ومن استعمالاتها في غير الحاضر قولهم: (ليس خلق الله مثله) فهي في هذا للماضي واسمها ضمير الشأن، وقوله تعالى: ﴿وَلَسْتُم بِـَٔاخِذِيهِ إِلَّآ أَن تُغْمِضُواْ فِيهِۚ﴾ [البقرة: ٢٦٧] وهي هنا للاستقبال[٣].

ما:

أعملت (ما) عمل (ليس) في لغة أهل الحجاز، قال تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١] ولم تعملها تميم. ويذكر النحاة أوجه المشابهة بينهما فيقولون:

إنّ كلتيهما تدخل على المبتدأ والخبر، وإنْ كانت (ما) لا تختص بالدخول على الجمل الاسمية، وكلتاهما لنفي الحال، ويقوي هذه المشابهة بينهما دخول الباء في خبرها كما تدخل في خبر ليس[٤].

وقد ذهب بعض النحاة إلى أنّ نفيها مختص بالحال[٥]. والصحيح أنها كـ(ليس) تنفي الحال عند الإطلاق، وإذا قيدت فهي بحسب ذلك التقييد، قال تعالى: ﴿وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنَ ٱلنَّارِ﴾ [البقرة: ١٦٧]، وقال: ﴿وَمَا هُمْ عَنْهَا بِغَآئِبِينَ﴾ [الانفطار: ١٦] وهي في ذلك للاستقبال[٦].

---

(١) انظر «ابن يعيش» (٧/ ١١٢) وانظر «التطور النحوي» (١١٥).

(٢) «الأشموني» (١/ ٢٢٧)، «الصبان» (١/ ٢٢٧)، «حاشية التصريح» (١/ ١٨٣)، «ابن عقيل» (١/ ١١١ ـ ١١٢)، «حاشية الخضري» (١/ ١١١ ـ ١١٢).

(٣) «الرضي على الكافية» (٢/ ٣٢٨)، «شرح الألفية» لابن الناظم (٥٣)، «المغني» (١/ ٢٩٣)، «الهمع» (١/ ١١٥)، «الصبان» (١/ ٢٢٧).

(٤) «أسرار العربية» (١٤٣)، «ابن يعيش» (١/ ١٠٨)، «المقتضب» (٤/ ١٨٨).

(٥) «ابن يعيش» (١/ ١٠٨ ـ ١٠٩).

(٦) «ابن عقيل» (١/ ١١٩)، «الهمع» (١/ ١١٥، ١٢٣)، «الرضي على الكافية» =

الفرق بين ما وليس:

الذي يظهر لي أنّ (ليس) و(ما) ليستا متماثلتين في النفي تمامًا ، بل بينهما أوجه شبه وأوجه مخالفة ، فهما أداتان تستعملان للنفي ، وقد تعملان عملاً واحدًا، وهما لنفي الحال عند الإطلاق. ولكن بينهما خلافًا ، وليس من حكمة العربية أن تجعل أداتين مختلفتين متشابهتين تمامًا في المعنى، ولا بدّ أن يكون لكل واحدة منهما خصوصية ليست في الأخرى. فـ (ليس) فعل أو استعملت استعمال الأفعال ، و(ما) حرف ، ولا يكون الفعل كالحرف ، والعربية ـ كما يقول برجستراسر ـ تميل إلى التفريق والتخصيص[(١)] .

إنّ الذي يبدو لي أنّ (ما) أقوى في النفي من (ليس) والذي يدل على ذلك أمور منها:

١ ـ استعملت العرب (ليس) استعمال الأفعال كما ذكرنا ، فقالوا: لست ، وليسا ، وليست ، وعلى هذا فالجملة المبدوءة بها فعلية ، والجملة المنفية بـ (ما) اسمية ، والجملة الاسمية أثبت من الجملة الفعلية.

٢ ـ وردت (ليس) في القرآن الكريم في (٤١) واحد وأربعين موطنًا ، اسمها نكرة ، لم تدخل (من) الزائدة المؤكدة على موطن واحد منها ، بل كلها مجردة منها.

في حين وردت (ما) في القرآن في (٩١) واحد وتسعين موطنًا مرفوعها نكرة ، كلها دخلت عليها (من) الزائدة الدالة على الاستغراق والتوكيد ، وذلك كقوله تعالى: ﴿ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ ﴾ [الأعراف: ٥٩] .

= (١/ ٢٩١) ، «حاشية الصبان» (١/ ٢٤٧).

(١) «التطور النحوي» (٥٨ ، ٦٧).

قال تعالى: ﴿لَيْسَ لَهُم مِّن دُونِهِۦ وَلِىٌّ وَلَا شَفِيعٌ﴾ [الأنعام: ٥١]، وقال: ﴿وَذَكِّرْ بِهِۦٓ أَن تُبْسَلَ نَفْسٌۢ بِمَا كَسَبَتْ لَيْسَ لَهَا مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلِىٌّ وَلَا شَفِيعٌ﴾ [الأنعام: ٧٠].

وقال: ﴿وَلَيْسَ لَهُۥ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءُ﴾ [الأحقاف: ٣٢].

في حين قال: ﴿وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَالٍ﴾ [الرعد: ١١].

وقال: ﴿وَمَا لَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِن وَلِىٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ [البقرة: ١٠٧، التوبة: ١١٦، العنكبوت: ٢٢، الشورى: ٣١].

وقال: ﴿مَا لَكَ مِنَ ٱللَّهِ مِن وَلِىٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ [البقرة: ١٢٠، الرعد: ٣٧].

فجرد اسم (ليس) من (من) وقرن اسم (ما) بها.

وقال تعالى: ﴿وَمَا لَيْسَ لَهُم بِهِۦ عِلْمٌ﴾ [الحج: ٧١].

وقال: ﴿مَّا لَيْسَ لَكُم بِهِۦ عِلْمٌ﴾ [النور: ١٥] وانظر الإسراء ٣٦، لقمان ١٥، غافر ٤٢.

في حين قال: ﴿مَّا لَهُم بِذَٰلِكَ مِنْ عِلْمٍ﴾ [الزخرف: ٢٠، الجاثية: ٢٤] وهذا كسابقه مما يدل على أنّ (ما) آكد وأقوى.

٣ ـ ورد خبر (ما) مقترنًا بالباء الزائدة الدالة على التوكيد في (٧٦) ستة وسبعين موطنًا، وورد في ثلاثة مواطن فقط غير مؤكد بالباء الزائدة، وهي قوله تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١]، وقوله: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾ [المجادلة: ٢]، وقوله: ﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَٰجِزِينَ﴾ [الحاقة: ٤٧].

في حين ورد خبر (ليس) في ٢٣ ثلاثة وعشرين موطنًا مؤكدًا بالباء الزائدة، وفي خمسة مواطن مجردًا منها.

٤ ـ إن الجمل التي تحتاج إلى توكيد كثير استعملها القرآن منفية بـ(ما)،

كقوله تعالى: ﴿مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾ ولم يرد مثل هذا التعبير في القرآن منفيًا بـ(ليس)، وهذا من أهم المواطن التي تحتاج إلى التوكيد؛ لأنه في نفي الشرك.

قال تعالى: ﴿وَكَذَّبَ بِهِۦ قَوْمُكَ وَهُوَ ٱلْحَقُّ ۚ قُل لَّسْتُ عَلَيْكُم بِوَكِيلٍ﴾ [الأنعام: ٦٦].

وقال: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكُوا۟ ۗ وَمَا جَعَلْنَٰكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا ۖ وَمَآ أَنتَ عَلَيْهِم بِوَكِيلٍ﴾ [الأنعام: ١٠٧].

وقال: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ لِلنَّاسِ بِٱلْحَقِّ ۖ فَمَنِ ٱهْتَدَىٰ فَلِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا ۖ وَمَآ أَنتَ عَلَيْهِم بِوَكِيلٍ﴾ [الزمر: ٤١].

وقال: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهُ حَفِيظٌ عَلَيْهِمْ وَمَآ أَنتَ عَلَيْهِم بِوَكِيلٍ﴾ [الشورى: ٦].

وقال: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَكُمُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ ۖ فَمَنِ ٱهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِى لِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا ۖ وَمَآ أَنَا۠ عَلَيْكُم بِوَكِيلٍ﴾ [يونس: ١٠٨].

فأنت ترى أنّه في الآية الأولى قال: ﴿قُل لَّسْتُ عَلَيْكُم بِوَكِيلٍ﴾ وفي الآيات الأخرى قال: ﴿وَمَآ أَنتَ عَلَيْهِم بِوَكِيلٍ﴾ أو ﴿وَمَآ أَنَا۠ عَلَيْكُم بِوَكِيلٍ﴾ وذلك راجع إلى قوة النفي الذي يظهر من السياق، والذي هو أبين من أنْ يدلّ على مواطنه، بخلاف استعمال (ليس).

فإن في الآيات المنفية بـ(ما) من إسناد المشيئة إلى الله نحو ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكُوا۟﴾ أو جعل الاختيار إلى الناس نحو قوله: ﴿فَمَنِ ٱهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِى لِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا﴾، ونفي أن يكون الرسول حفيظًا عليهم نحو قوله: ﴿وَمَا جَعَلْنَٰكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا﴾، وإثبات الحفظ لله وذلك قوله: ﴿ٱللَّهُ حَفِيظٌ عَلَيْهِمْ﴾ ما ليس في المنفية بـ(ليس) مما دعا إلى النفي بـ(ما) وذلك ظاهر.

٥ ـ والذي يدل على أنّها تفيد التوكيد أنّها تقع جوابًا للقسم نحو (والله ما زيد بحاضر). وذكر سيبويه أن قولهم: (ما فعل) نفي لقولهم: (لقد فعل)[١] ، مما يدلّ على أنّ فيها توكيدًا.

جاء في (الإتقان): «ومقتضى كلام سيبويه أنّ فيها معنى التأكيد؛ لأنه جعلها في النفي جوابًا لـ(قد)[٢] ، فكما أنّ (قد) فيها معنى التأكيد فكذلك ما جعل جوابًا لها»[٣].

وجاء في (الأشباه والنظائر) أنّ النفي فيها آكد[٤].

وقد وردت في القرآن الكريم في مواطن عدة جوابًا للقسم في الجمل الاسمية والفعلية. قال تعالى: ﴿وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُم بَعْدَ الَّذِي جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ [البقرة: ١٢٠] ، وقال: ﴿لَئِن بَسَطتَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقْتُلَنِي مَا أَنَا بِبَاسِطٍ يَدِيَ إِلَيْكَ لِأَقْتُلَكَ﴾ [المائدة: ٢٨] ، وقال: ﴿وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُم بَعْدَ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا وَاقٍ﴾ [الرعد: ٣٧] ، وقال: ﴿ن وَالْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ ۝١ مَا أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ﴾ [القلم: ١ ـ ٢] .

ومن ورودها في الجمل الفعلية قوله تعالى: ﴿وَاللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: ٢٣] ، وقوله: ﴿يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ مَا قَالُوا﴾ [التوبة: ٧٤] ، وقوله: ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ۝١ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ﴾ [النجم: ١ ـ ٢] .

وجواب القسم فيه توكيد مثبتًا كان أو منفيًّا. ولم ترد (ليس) في القرآن الكريم جوابًا للقسم البتة ، فدل ذلك على أنها آكد من (ليس) في النفي.

---

(١) «سيبويه» (١/ ٤٦٠).
(٢) في «سيبويه» أنها جواب لـ(لقد) (١/ ٤٦٠).
(٣) «الإتقان» (١/ ١٧٦).
(٤) «الأشباه والنظائر» (٢/ ٦٢) ، وانظر «البرهان» (٢/ ٤١٧).

وقد يعترض معترض على هذا الاستدلال بالقول: إنّه ربما دلّ وجود الباء الزائدة في خبر (ما) أكثر من (ليس) وغير ذلك مما ذكرته على ضعف (ما) في التوكيد، فاحتيج إلى توكيدها بما ذكرت بخلاف (ليس).

وهذا الاعتراض مردود، فهو شبيه بقول من يقول: إنّ القسم ضعيف، فاحتيج إلى تقوية جوابه بإنّ واللام، وإن الجملة المصدرة بإنّ ضعيفة، بدليل أنها تقع جوابًا للقسم. فقولنا: (محمد حاضر) آكد من (إنّ محمدًا لحاضر) بدليل أنّ الجملة الأخيرة تقع جوابًا للقسم خلافًا للأولى، أو يقول: إنّ (إنّ) ضعيفة في التوكيد بدليل وقوع اللام في خبرها، أو يقول: إنّ (نون التوكيد) ضعيفة ولذا تقع في جواب القسم، أو يقول: إن (ما) الزائدة لا تفيد التوكيد بدليل اقترانها بنون التوكيد في الكلام كثيرًا، ومن المعلوم أنّ (ما) الزائدة بعد (إنْ) الشرطية يكثر توكيد شرطها بالنون، وقد جاءت في القرآن الكريم في مواضع كثيرة كذلك، كقوله تعالى: ﴿وَإِمَّا تُعْرِضَنَّ عَنْهُمُ﴾ [الإسراء: ٢٨]، وقوله: ﴿وَإِمَّا يُنسِيَنَّكَ ٱلشَّيْطَٰنُ﴾ [الأنعام: ٦٨]، و﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً﴾ [الأنفال: ٥٨]، و﴿فَإِمَّا تَثْقَفَنَّهُمْ فِي ٱلْحَرْبِ﴾ [الأنفال: ٥٧]، و﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا﴾ [مريم: ٢٦]، ومع غير الشرط أيضًا كقوله تعالى: ﴿قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَٰدِمِينَ﴾ [المؤمنون: ٤٠].

فالمعترض إما أن يسلب نون التوكيد توكيدها، وإما أن يسلب (ما) توكيدها، و(ما) هذه مؤكدة كما ذكر سيبويه (٢/ ١٥٢، ٢/ ٣٠٥). و(إنّ) مؤكدة كما ذكر سيبويه. قال سيبويه: «فإن (إنّ) حرف توكيد فلها لام كلام اليمين»[١].

فإن حرف التوكيد قد يؤتى معه بمؤكد آخر لتقويته وزيادة توكيده، كما ذكر سيبويه في (إن)، وليس الأمر معكوسًا كما يظن ظان.

---

(١) «سيبويه» (٢/ ٤٥٦).

ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿وَٱضْرِبْ لَهُم مَّثَلًا أَصْحَٰبَ ٱلْقَرْيَةِ إِذْ جَآءَهَا ٱلْمُرْسَلُونَ ﴿١٣﴾ إِذْ أَرْسَلْنَآ إِلَيْهِمُ ٱثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ فَقَالُوٓا۟ إِنَّآ إِلَيْكُم مُّرْسَلُونَ ﴿١٤﴾ قَالُوا۟ مَآ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا وَمَآ أَنزَلَ ٱلرَّحْمَٰنُ مِن شَىْءٍ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ ﴿١٥﴾ قَالُوا۟ رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّآ إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ ﴿١٦﴾ وَمَا عَلَيْنَآ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ﴾ [يس: ١٣ ـ ١٧].

أقول: ألا ترى كيف أكد الكلام أولاً بـ(إنّ) دون اللام: ﴿إِنَّآ إِلَيْكُم مُّرْسَلُونَ﴾، ثم لمّا اشتد التكذيب احتاج الأمر إلى توكيد أشدّ فقال: ﴿رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّآ إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ﴾ فأكّده بإنّ واللام؟[١].

فهذا مثل ذاك، وأظنه من الوضوح بمكان.

إنْ:

وأما (إنْ) فأنكر إعمالها جمهور البصريين، وأجازه جماعة مستندين إلى طائفة من النصوص. وقيل: هي لغة أهل العالية[٢]. ومن ذلك قولهم: (إنْ أحد خيرًا من أحد إلا بالعافية)، وقوله:

إن هو مستوليًا على أحدٍ إلا على أضعفِ المجانينِ

ولم ترد معملة في القرآن الكريم في القراءة المشهورة.

ويذكر لنا النحاة أنها بمنزلة (ما) في نفي الحال[٣]، والصحيح أنها تأتي لغيره، قال تعالى: ﴿۞ إِنَّ ٱللَّهَ يُمْسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ أَن تَزُولَا ۚ وَلَئِن زَالَتَآ إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّنۢ بَعْدِهِۦٓ﴾ [فاطر: ٤١].

---

(١) انظر «الإتقان» (٢/ ٦٤ ـ ٦٥).

(٢) «الأشموني» (١/ ٢٥٥)، «التصريح» (١/ ٢٠١)، «المغني» (١/ ٢٣ ـ ٢٤)، «ابن عقيل» (١/ ١٢١ ـ ١٢٢)، والعالية: هي ما فوق نجد إلى أرض تهامة وإلى ما وراء مكة وما والاها «التصريح» (١/ ٢٠١).

(٣) «المفصل» (٢/ ٢٠٠)، «الهمع» (١/ ١٢٤).

والذي يبدو أنها آكد من (ما) في النفي ، كما تستعمل كثيرًا في الإنكار. قال تعالى على لسان النسوة في يوسف عليه السلام: ﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا إِنْ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ ﴾ [يوسف: ٣١] فنفى مرة بـ(ما) ومرة بـ(إنْ). ولما أريد إثبات صورة الملك ليوسف ، وهو أمر به حاجة إلى توكيد في النفي والإثبات قال: ﴿ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ ﴾.

وقال: ﴿ مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ ۖ إِنْ أُمَّهَٰتُهُمْ إِلَّا ٱلَّٰٓـِٔى وَلَدْنَهُمْ ۚ ﴾ [المجادلة: ٢] فنفى مرة بـ(ما) ومرة بـ(إنْ) ، فإنه لما أراد الإنكار على هؤلاء المظاهرين[(١)] من الرجال وأراد أن يرجعهم إلى حقيقة كأنهم جهلوها قال منكرًا عليهم: ﴿ إِنْ أُمَّهَٰتُهُمْ إِلَّا ٱلَّٰٓـِٔى وَلَدْنَهُمْ ۚ ﴾.

وقال: ﴿ قَالُوا۟ مَآ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا وَمَآ أَنزَلَ ٱلرَّحْمَٰنُ مِن شَىْءٍ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ ﴾ [يس: ١٥] فإن نفي الثاني أقوى فجاء به بـ(إن) ، فإنّ الأول إثبات البشرية والثاني الكذب ، وهم بشر لا شكّ في ذلك فجاء به بـ(ما). والثاني إثبات الكذب للرسل عليهم السلام وإنكار أن يكونوا صادقين ، وهو يحتاج إلى توكيد أكثر فجاء به بـ(إنْ).

قال مجاهد: «كل شيء في القرآن (إنْ) فهو إنكار»[(٢)]. وقال الراغب: «وأكثر ما يجيء يتعقبه (إلا) نحو ﴿ إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا ﴾ [الجاثية: ٣٢] ، ﴿ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا قَوْلُ ٱلْبَشَرِ ﴾ [المدثر: ٢٥]، ﴿ إِن نَّقُولُ إِلَّا ٱعْتَرَىٰكَ بَعْضُ ءَالِهَتِنَا بِسُوٓءٍ ۗ ﴾ [هود: ٥٤]»[(٣)].

وقال برجستراسر: «و(إنْ) تكاد تطابق (ما) في وظيفتها ، وأكثر وقوعها

---

(١) الظهار هو أن يقول الرجل لزوجه: أنت علي كظهر أمي فتحرم عليه وهي عادة جاهلية أبطلها الإسلام.

(٢) «الإتقان» (١/ ١٥٥).

(٣) «مفردات الراغب» (٢٧).

قبل (إلّا) للجناس بينهما نحو ﴿ إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ ﴾ [يوسف: ٤٠]»[١].

وهذه الملاحظة جديرة بالانتباه ، وهي تؤيد ما ذهبنا إليه ، فإن القصر بالنفي و(إلّا) يعطي النفي قوة وتوكيدًا ، فلما كانت (إنْ) أكثر من (ما) في ذلك دلّ على أنها أقوى منها .

لا :

وهي أقدم أدوات النفي في العربية ، ويقابلها في الأكدية والآرامية (la) وفي العبرية (ة ا)[٢] . وقد أنكر كثير من النحاة إعمال (لا) عمل (ليس) ، وقال الآخرون: هو قليل خاص بلغة أهل الحجاز ، والغالب على خبرها أن يكون محذوفًا ، حتى قيل: هو لازم الحذف ، والصحيح جواز ذكره[٣] إذا عُلم ، ووجوب ذكره إذا جهل ، قال الشاعر:

تعزّ فلا شيءٌ على الأرضِ باقيا ولا وَزَرٌ مما قضى اللهُ واقيا

و(لا) هذه التي يقال عنها: إنها تعمل عمل (ليس) ، تنفي الجنس برجحان ، ويحتمل أن يكون نفيها للوحدة . فإن قلت: (لا رجل حاضرًا) نفيت أن يكون أحد من جنس الرجال حاضرًا ، ويجوز أن يراد بذلك لا رجل واحد ، وهو أمر مرجوح . ولا فرق بين قولنا: (لا رجلَ حاضر) و(لا رجلٌ حاضرًا) فإن كليهما لنفي الجنس ، غير أنّ في الجملة الأولى هذا الاحتمال . ومن ظن أن العاملة عمل (ليس) لا تكون إلا للوحدة كان غالطًا[٤] .

---

(١) «التطور النحوي» (١١٥).

(٢) «التطور النحوي» (١١٠).

(٣) «الأشموني» (١/ ٢٥٣ـ٢٥٤)، «التصريح» (١/ ١٩٩)، «ابن عقيل» (١/ ١٢١ـ١٢٢)، «الهمع» (١/ ١٢٥) ، «المغني» (١/ ٢٣٩ ـ ٢٤٠).

(٤) «التصريح» (١/ ١٩٩) ، «الرضي على الكافية» (١/ ١٢٠).

لات :

إن هذا الحرف من ابتداعات العربية ، ولا يوجد له نظير في سائر اللغات السامية، كما هو مفهوم من قول براجستراسر. قال: «وقد اشتقت العربية من (لا) أدوات أخرى للنفي لا توجد في سائر اللغات السامية إلا (ليس)»(١).

وقال: «فـ(لات) مقصورة على نفي وجود الحين نحو (لات حين مناص) ويقابل هذه العبارة في العبرية مثل (Lo' e't he a's e'l hammiqne') أي لات حين جمع المال.

فلات يقابلها (ة ا) المطابقة لـ(لا) بدون التاء»(٢).

يرى الجمهور أنَّ هذا الحرف مركب من (لا) النافية وتاء التأنيث ، وهذه التاء لتأنيث الكلمة ، ومثلها: تاء ثمت وربت ، وقيل: دخلت للمبالغة في النفي ، كما قالوا: علّامة ونسّابة. وذهب آخرون إلى أنّها (لا) والتاء الزائدة في أول الحين. وقال آخرون: هي فعل ، وهؤلاء على قولين:

أحدهما: أنها في الأصل (لات يليت) بمعنى نقص.

والآخر: «أنّ أصلها لِيس بكسر الياء ، فقلبت الياء ألفًا لتحريكها وانفتاح ما قبلها وأبدلت السين تاء»(٣).

والذي نراه أنها (لا) زيدت عليها التاء لتخصيصها عنها بأحكام ، فهي أكثر ما تستعمل في نفي الزمن ، قال تعالى: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص: ٣] وقيل: (ندم البغاة ولات ساعة مندم) ، وقال الآخر: (طلبوا صلحنا ولات أوان) ، وقد

---

(١) «التطور النحوي» (١١١).

(٢) «التطور النحوي» (١١٥).

(٣) «ابن يعيش» (١/ ١٠٩) ، «الأشموني» (١/ ٢٥٧) ، «التصريح» (١/ ١٩٩ ـ ٢٠٠) ، «الهمع» (١/ ١٢٦) ، «الرضي على الكافية» (١/ ٢٩٦) ، «المغني» (١/ ٢٥٣ ـ ٢٥٤) ، «الإتقان» (١/ ١٧٢).

تستعمل في غيره قليلاً نحو قوله: (يبغي جوارك حين لات مجير).

وهي عند بعض العرب تستعمل حرفًا جارًّا لاسم الزمان خاصة، كما أنّ (منذ ومذ) كذلك[1].

والزيادة على الكلمة لتخصيصها بأحكام ليست للأولى كثيرة في اللغة، فمن ذلك أنّ (إنّ) مثلاً مختصة بالجمل الاسمية، فإذا دخلت عليها (ما) جعلتها صالحة للاسمية والفعلية.

و(ذا) اسم إشارة للقريب، فإن دخلت عليها كاف الخطاب جعلتها للمتوسط (ذاك)، فإن دخلت عليها اللام كانت للبعيد (ذلك). ونحو هذا كثير.

وجعلُ كل أداة من هذه الأدوات مختصة بشيء هو الأقرب إلى طبيعة اللغة؛ لأن من حكمة العربية أن تكون الأدوات المختلفة تؤدي معاني مختلفة.

* * *

---

(١) «التصريح» (١/ ٢٠٠).

الباء الزائدة

تدخل الباء الزائدة على أخبار ليس ، وما ، ولا ، وكان المنفية ، لتأكيد النفي. قال تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ﴾ [البقرة: ٨] .

ويبدو أن العرب استعملت الباء لتأكيد النفي ، كما استعملت اللام في تأكيد الإثبات ، ولذلك قالوا: قولك: (ما زيد بمنطلق) جواب (إنَّ زيدًا لمنطلق) كما هو رأي الكوفيين[١] .

قال سيبويه: «وقد تكون باء الإضافة بمنزلتها في التوكيد وذلك قولك: ما زيد بمنطلق ، ولست بذاهب ، أراد أن يكون مؤكدًا ، حيث نفىٰ الانطلاق والذهاب»[٢] .

ولاستعمالها لتأكيد النفي لم تدخل على الخبر المنتقض بإلا[٣] .

ويبدو أن استعمال الباء لتأكيد النفي أوسع من دائرة هذه الأدوات ، فقد وردت لتأكيد النفي في باب ظن نحو: ما ظننته بخارج ، قال:

دعاني أخي والخيلُ بيني وبينه فلما دعاني لم يجدني بِقَعْدَدِ

ودخلت في خبر (لا) النافية للجنس، وجعلوا منه (لا خير بخير بعده النار).

وزيدت في الحال المنفية نحو:

فما رجعت بخائبة ركاب حكيم بن المسيب منتهاها

---

(١) «التصريح» (١/ ٢٠١) ، «البرهان» (٢/ ٤١٧).

(٢) «سيبويه» (٢/ ٣٠٧) ، «لسان العرب» (ليس) (٨/ ٩٦).

(٣) «الرضي على الكافية» (٢/ ٢٩٢) ، «التصريح» (١/ ٢٥٠).

كما زيدت في خبر (أنّ) بعد (رأيت) المنفية ، قال تعالى : ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعْيَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ ﴾ [الأحقاف: ٣٣] [١].

وقال البصريون: هي لرفع توهم الإثبات «فإن السامع قد لا يسمع أول الكلام»[٢] فإذا سمع الباء في الخبر عرف أنّ الكلام منفي ؛ لأنها لا تزاد في الإيجاب.

وواضح أنّ كلا التعليلين يؤدي إلى التوكيد ، فالأول ظاهر ، وعلى قول البصريين نقول: لماذا أراد العربي أن يرفع توهم إرادة الإثبات في هذه الجمل دون غيرها مما لم يذكر فيه الباء؟

لماذا لا يريد العربي أن يرفع توهم إرادة الإثبات في نحو قولهم: (ليس أخوك حاضرًا) ويريد أن يرفع هذا التوهم في قولهم: ليس أخوك بحاضر؟

لماذا يريد العربي أن يعرّف المخاطب أنّ هذا نفي، وأنّه إذا كان ساهيًا ينبهه على ذلك في آخر الكلام لو لم يرد أن يؤكد له النفي ، وأنّ النفي ههنا له قيمته؟

فمآل تعليل البصريين يعود إلى التوكيد كما صرح به الكوفيون.

* * *

(١) «الرضي على الكافية» (٢/ ٢٩٢) ، «جواهر الأدب في معرفة كلام العرب» (٢١ ـ ٢٢) ، «الأشموني» (١/ ٢٥٠ ـ ٢٥٢) ، «الصبان» (١/ ٢٥٠) ، «التصريح» (١/ ٢٠١ ـ ٢٠٢) ، «ابن عقيل» (١/ ١٢١) ، «حاشية الخضري» (١/ ١٢١) ، «الهمع» (١/ ١٢٧) ، «المغني» (١/ ١٠٦) ، «البرهان» (٢/ ٤١٧).

(٢) «التصريح» (١/ ٢٠١) ، «الصبان» (١/ ٢٥٠).

العطف

لا نريد ههنا أن نبحث أحكام العطف ، فإنّ لهذا البحث موضعًا غير هذا ، ولكن نريد ههنا أن نبحث أحكامًا تخص موضوعنا الذي نحن فيه ، فمن ذلك :

١ ـ **العطف على المحل**: تقول العرب: (ما محمد بكاتبٍ ولا شاعرٍ) ، وتقول: (ما محمد بكاتب ولا شاعرًا) فهل ثمة فرق في المعنى بين القولين؟

جاء في (كتاب سيبويه): «هذا باب ما تُجريه على الموضع لا على الاسم الذي قبله ، وذلك قولك: (ليس زيد بجبان ولا بخيلاً) ، و(ما زيد بأخيك ولا صاحبَك) ، والوجه فيه الجر ؛ لأنك تريد أن تشرك بين الخبرين ، وليس ينقض إجراؤه عليه المعنى ، فأن يكون آخره على أوله أولى ، ليكون حالهما في الباء سواء كحالهما في غير الباء مع قربه منه . . .

ومما جاء في الشعر في الإجراء على الموضع قول عقيبة الأسدي:

معاويَ إننا بشرٌ فأسجحْ فلسنا بالجبالِ ولا الحديدا»[١]

وجاء في (شرح الرضي على الكافية): «وإذا عطفت على خبر (ما) أو خبر (ليس) المجرور بالباء منفيًّا نحو (ما زيد بقائم ولا قاعد) ، جاز في المعطوف الجر حملاً على اللفظ ، والنصب على المحل . قال:

معاوي إننا بشر فأسجح . . .»[٢]

والذي يبدو لي أنّ ثمة فرقًا في المعنى بين العطف على اللفظ والعطف

---

(١) «سيبويه» (١/ ٣٣ ـ ٣٤).

(٢) «الرضي على الكافية» (١/ ٢٩٣).

على المحل ، فإذا قلت : (ما محمد بكاتب ولا شاعر) كان المعطوف مؤكدًا ، لأنه على إرادة الباء الزائدة للتوكيد. وإذا قلت (ما محمد بكاتب ولا شاعرًا) كان المعطوف غير مؤكد ؛ لأنه ليس على إرادة الباء ، فيكون المعطوف عليه آكد في النفي من المعطوف ، وهذا واضح. جاء في (كتاب سيبويه): «وتقول: (ما زيد كعمرو ولا شبيهًا به) ، و(ما عمرو كخالد ولا مفلحًا) ، النصب في هذا جيد ؛ لأنك إنما تريد: ما هو مثل فلان ولا مفلحًا ، هذا معنى الكلام. فإن أردت أن تقول: (ولا بمنزلة من يشبهه) جررت نحو قولك: (ما أنت كزيد ولا شبيهٍ به) فإنما أردت ولا كشبيه به»[١].

فإن النصب ليس على إرادة الكاف ، والجر على إرادته.

وجاء فيه : (ما كان عبد الله منطلقًا ولا زيد ذاهبٌ) إذا لم تجعله على (كان) وجعلته غير ذاهب الآن»[٢].

فأنت ترى أنّ الجملة المعطوفة ـ كما يقول سيبويه ـ على غير إرادة معنى (كان) أي: على غير إرادة معنى المضي. ولو قلت: (ما كان عبد الله منطلقًا ولا زيد ذاهبًا) لكانا بمعنى واحد ، أي على إرادة كان. وهذا مثل ذاك.

وقد يقول قائل: كيف يمكن عطف ما هو أقل توكيدًا على المؤكد أو بالعكس؟ وهل يوافق هذا وظيفة العطف التي تفيد التشريك ولا سيما الواو؟ فإنه إذا كان الأول مؤكدًا كان الثاني مؤكدًا بحكم العطف.

ولإزالة هذه الشبهة نقول: إنّ العطف لا يعني تمام التشريك ، فالواو كما يقول النحاة (لمطلق الجمع) ولا تفيد التشريك التام ، ولذا يعطف بها المنفي

---

(١) «سيبويه» (١/ ٣٥).
(٢) «سيبويه» (١/ ٢٩).

على المثبت ، تقول: ذهب ولم يعد ، والإنشاء على الخبر ، كقوله تعالى: ﴿ وَأُخْرَىٰ تُحِبُّونَهَا نَصْرٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَتْحٌ قَرِيبٌ وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الصف: ١٣] وأجاز سيبويه (جاء زيد ومن عمرو العاقلان)[١] ، وتعطف النهي على الأمر ، قال تعالى: ﴿ فَٱسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَآنِّ سَبِيلَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [يونس: ٨٩] .

حتى إنّ جمهور البصريين قالوا: إنّ واو المعية، وفاء السببية، حرفا عطف في نحو (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) و(لا تقصر فتفشل) كما هو معلوم.

ثم قد يعطف الاسم المشبه للفعل على الفعل وبالعكس ، كقوله تعالى: ﴿ يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَىِّ ﴾ [الأنعام: ٩٥] ، وقوله: ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا۟ إِلَى ٱلطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَٰٓفَّٰتٍ وَيَقْبِضْنَ ﴾ [الملك: ١٩]. ومن المسلمات الأولى أنّ الاسم غير الفعل في الدلالة ، ويذكر النحاة أنّ الاسم يدل على الثبوت ، والفعل يدل على الحدوث والتجدد ، نحو قولك: (زيد مطّلع) و(زيد يطلع) والاسم أقوى وأثبت.

وقال تعالى: ﴿ وَٱلْعَٰدِيَٰتِ ضَبْحًا ۝١ فَٱلْمُورِيَٰتِ قَدْحًا ۝٢ فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا ۝٣ فَأَثَرْنَ بِهِۦ نَقْعًا . . . ﴾ [العاديات: ١ ـ ٤] فعطف الفعل على الاسم ، والمعطوف عليه مقسم به ، وليس كذلك المعطوف الفعلي ، فإنّ حرف الجر لا يدخل على الفعل كما هو معلوم.

ثم إنّ مما يبحثه النحاة قولهم: إنّ الفاء اختصت بعطف ما ليس صلة على الصلة ، وتعطف ما لا يصلح أن يكون خبرًا على ما هو خبر ، وما لا يصلح أن يكون حالاً على ما هو حال ، وما لا يصلح أن يكون نعتًا على ما هو نعت ، كقولهم: (محمد يضحك فتبكي هند) ، وكقوله تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ ٱلرِّيَٰحَ

---

(١) «المغني» (٢/ ٤٨٢).

فَتُثِيرُ سَحَابًا ﴾ [فاطر: ٩] فعطف (تثير) ـ وهو لا يصلح أن يكون صلة ـ على (أرسل) الذي هو صلة.

وقد شرَكَ الرضي الواو في قسم من المواطن كقولك: (الذي تقوم القيامة ولا ينتبه أنت)[1].

وبعد ذلك ألسنا نقول: (أقبل محمد نفسه وخالد) فيكون المعطوف عليه مؤكدًا بخلاف المعطوف؟ ونقول: (رأيت الطلاب كلهم لا بعضهم) فيكون المعطوف والمعطوف عليه مختلفين من حيث التوكيد؟ ومن هنا جاء النظر في قراءة ﴿ إِمَّا يَبْلُغانِّ عِندَكَ ٱلْكِبَرَ أَحَدُهُمَآ أَوْ كِلَاهُمَا ﴾ بإثبات الألف في (يبلغانّ)، واختلاف النحاة في إعراب (كلاهما) توكيدًا أوْ لا، مع أنها معطوفة على غير التوكيد.

فاتضح بهذا ما قلناه.

وهذا الذي ذكرناه إنما يكون في اختيار الكلام. أما في الشعر فقد يضطر إلى ذلك الشاعر اضطرارًا، فإن للشعر لغته، وذلك كقول الشاعر:

معاويَ إننا بشرٌ فأسجحْ ... فلسنا بالجبال ولا الحديدا

أديروها بني حرب عليكم ... ولا ترموا بها الغرض البعيدا

٢ ـ **عطف الجملة على الجملة**، تقول: (ما كان زيد ذاهبًا ولا محمد حاضرًا) فتشرك الجملة الثانية مع الأولى في النفي في المضي، أي ولا كان محمد حاضرًا.

فإن قلت: (ولا محمد حاضر) لم تكن على إرادة المضي، بل على إرادة الحال، فهي غير مشتركة في المضي مع الجملة الأولى.

---

(١) انظر «الرضي على الكافية» (١/ ٣٥٤).

جاء في (الكتاب): «تقول: (ما عبد الله خارجًا ولا معنٌ ذاهبٌ) ترفعه على ألا تشرك الاسم الآخر في (ما) ولكن تبتدئه، كما تقول: (ما كان عبد الله منطلقًا ولا زيدٌ ذاهبٌ)، إذا لم تجعله على (كان) وجعلته غير ذاهب الآن. وكذلك (ليس).

وإن شئت جعلتها (لا) التي يكون فيها الاشتراك فتنصب، كما تقول في (كان): (ما كان زيد ذاهبًا ولا عمرو منطلقًا)، وذلك قولك: (ليس زيد ذاهبًا ولا أخوك منطلقًا) وكذلك (ما زيد ذاهبًا ولا معن خارجًا)...

فـ(ما) يجوز فيها الوجهان، كما يجوز في (كان) إلاّ أنك إنْ حملته على الأول أو ابتدأت فالمعنى أنّك تنفي شيئًا غير كائن في حال حديثك. وكان الابتداء في (كان) أوضح؛ لأن المعنى يكون على ما مضى وعلى ما هو الآن. وليس يمتنع أن تريد به الأول كما أردت في (كان). ومثل ذلك قولك: (إن زيدًا ظريف وعمروٌ وعمرًا) فالمعنى في الحديث واحد. وما تريد من الإعمال مختلف في كان وليس وما»[1].

وجاء في (شرح الرضي على الكافية): «(ما كان زيد قائمًا ولا قاعد غلامه) فيكون من عطف اسمية على فعلية ويكون مضمون المعطوف عليه ههنا ماضيًا لأن (ما كان) لنفي الماضي، ومضمون المعطوف حال؛ لأنه ليس مبنيًا على (ما كان) بل هو كقولك: (غلامه قاعد) فظاهره الحال.

وأما في (ما) و(ليس) فمضمون المعطوف والمعطوف عليه حال، رفعت الوصف الذي بعد حرف العطف أو نصبته؛ لأن (ما) و(ليس) للنفي المطلق، فظاهرهما الحال.

---

(١) «سيبويه» (١/ ٢٩ ـ ٣٠).

ونقول على هذا: (ما كان زيد قائمًا ولا عمرو قاعدًا أو قاعد) فإذا نصبت فالقيام والقعود منتفيان في الماضي، وإذا رفعت فالقيام منتف في الماضي والقعود في الحال.

وأما في (ما زيد) أو (ليس زيد قائمًا ولا عمرو قاعدًا أو قاعد) فالجملتان حاليتان، رفعت (قاعدًا) أو نصبته»[1].

والذي يبدو لي أنّ معنى النصب يختلف عن معنى الرفع في (ليس) و(ما) أيضًا، فقولك: (ليس زيد قائمًا ولا عمرو قاعدٌ) يختلف عن قولك: (ولا عمرو قاعدًا) وليسا متماثلين، فنصب الخبر في المعطوف يقتضي أنّ المعنى على إرادة (ليس)، ورفعه ليس على إرادتها، فتكون جملة (ولا عمرو قاعدًا) في التقدير فعلية، وجملة (ولا عمرو قاعد) اسمية، والاسمية أثبت وآكد من الفعلية.

وكذلك النفي بـ(ما)، فإنّ نصب الخبر في المعطوف، إنّما هو على إرادة (ما) أي أنّ النفي مقيد بهذا الحرف ومعناه، ورفعه ليس على تقدير ذلك، بل هو لمطلق النفي وليس مقيدًا بـ(ما).

ومما يدخل في هذا الباب قولهم: (ما زيد قائمًا بل قاعد) أو (لكن قاعد) أي (بل هو قاعد) فليس النفي داخلاً على ما بعد حرف العطف، بل إنّ ما بعد الحرف مثبت. وأجاز المبرد أن يقال: (ما زيد قائمًا بل قاعدًا) فيقتضي على هذا أن تكون الجملة الثانية مشتركة في النفي مع ما قبلها، أي على تقدير: بل ما هو قاعدًا.

جاء في (حاشية الصبان): «وأجاز المبرد كون (بل) ناقلة النفي إلى

---

(١) «الرضي على الكافية» (١/ ٢٩٤).

ما بعدها ، فعليه يجوز : (ما زيد قائمًا بل قاعدًا) بالنصب ، أي : بل ما هو قاعدًا»[١] .

أي أضربت عن الإخبار الأول فأخبرت خبرًا آخر . وهو كقولك : (زيد قائم بل قاعد) أردت أن تخبر عن قيام زيد ، ثم أضربت عن هذا فأخبرت عن قعوده . وهو نحو قولك : (اضرب زيدًا بل خالدًا) أي بل اضرب خالدًا .

٣ ـ **العطف على المعنى** : وهو ما يسميه النحاة (العطف على التوهم) نحو (ليس زيد قائمًا ولا قاعدٍ) وهو غير مقيس عند الجمهور .

جاء في (**التسهيل**) : «وقد يجرّ المعطوف على الخبر الصالح للباء مع سقوطها»[٢] . قال الدماميني : «وهذا هو المعروف بالعطف على التوهم ، والذي عليه جمهور النحاة أنّه غير مقيس»[٣] . ومن ذلك قوله :

بدا ليَ أني لستُ مدركَ ما مضى ولا سابقٍ شيئًا إذا كان جائيا

قال سيبويه : «فجعلوا الكلام على شيء يقع هنا كثيرًا . ومثله قول الأحوص :

مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعبٍ إلا ببينٍ غرابُها

حملوه على : ليسوا بمصلحين ، ولست بمدرك»[٤] .

ويبدو أنّ هذا العطف على إرادة معنى مغاير للأول ، فالمجرور أقوى من

---

(١) «الصبان» (١/ ٢٥٠) ، «التصريح» (١/ ١٩٨) .
(٢) «التسهيل» (٥٨) ، «الرضي على الكافية» (١/ ٢٩٣) ، «حاشية الصبان» (١/ ٢٥٠) .
(٣) «حاشية الصبان» (١/ ٢٥٠) .
(٤) «سيبويه» (١/ ١٥٤ ، ١٥٥) .

المنصوب وآكد ؛ لأنه على تقدير الباء ، فقولك : (ما زيد قائمًا ولا مسافرٍ) يفيد أنّ نفي السفر آكد ، ولذلك جئت به مجرورًا ، وهو مقابل لقولنا : (ما زيد بقائم ولا مسافرًا) .

* * *

أفعال الرجاء والمقاربة والشروع

أفعال الرجاء

يذكر النحاة أن أفعال الرجاء ثلاثة: عسى وحرى واخلولق[١].

عسى:

استعملت (عسى) فعلاً لرجاء حصول الفعل في المستقبل. تقول: (عسى محمد أن يحج في العام القابل). جاء في (شرح الرضي على الكافية): «(عسى)... لطمع حصول مضمونه مطلقًا، سواء ترجى حصوله عن قريب أو بعد مدة مديدة، تقول: (عسى الله أن يدخلني الجنة)، و(عسى النبي عليه السلام أن يشفع لي)، فإذا قلت: (عسى زيد أن يخرج) فهو بمعنى: لعله يخرج، ولا دنوّ في (لعل) اتفاقًا»[٢].

وقال ابن يعيش: «وهو فعل غير متصرف ومعناه المقاربة على سبيل الترجي. قال سيبويه: معناه الطمع والإشفاق، أي طمع فيما يستقبل وإشفاق أن لا يكون»[٣].

والكثير في خبرها أن يكون فعلاً مضارعًا مقترنًا بـ(أنْ)، وذلك أنّها لما

---

(١) «الأشموني» (١/ ٢٥٨)، «التصريح» (١/ ٢٠٣)، «ابن عقيل» (١/ ١٢٣).

(٢) «الرضي على الكافية» (٢/ ٣٣٣).

(٣) «ابن يعيش» (٧/ ١١٥).

كانت للاستقبال جاؤوا بـ (أنْ) الدالة على الاستقبال فأدخلوها على خبرها ، فإذا أرادوا أن يقربوها من الحال حذفوا (أنْ) وهو قليل. جاء في (شرح ابن يعيش): «لما كانت (عسى) طمعًا ، وذلك لا يكون إلا فيما يستقبل من الزمان جعلوا الخبر مثالاً يفيد الاستقبال ، إذ لفظ المصدر لا يدل على زمان مخصوص ، وأما لزوم (أنْ) الخبر فلما أريد من الدلالة على الاستقبال وصرف الكلام إليه ؛ لأن الفعل المجرد من (أنْ) يصلح للحال والاستقبال ، و(أنْ) تخلصه للاستقبال ، والذي يؤيد ذلك أن الغرض بـ (أنْ) الدلالة على الاستقبال لا غير. وأما قول الشاعر:

عسى طيّئٌ من طيّءٍ بعد هذه ستطفئُ غلات الكُلى والجوانحِ

لما كانت السين كـ (أن) في الدلالة على الاستقبال وضعها موضعها وإن اختلف من حيث إن الفعل لا يكون معها في تأويل المصدر»[١].

وجاء في (أسرار العربية): «فإن قيل: فلم أدخلت في خبره (أنْ)؟

قيل: لأن (عسى) وضعت لمقارنة الاستقبال ، و(أنْ) إذا أدخلت على الفعل المضارع أخلصته للاستقبال ، فلما كانت (عسى) موضوعة لمقارنة الاستقبال ، و(أنْ) تخلص الفعل للاستقبال ، ألزموا الفعل الذي وضع لمقارنة الاستقبال (أنْ) التي هي علم الاستقبال»[٢].

ووقع النحاة في إشكال إعرابي في نحو قولنا: (عسى زيد أنْ يذهبَ) فـ (أنْ) وما بعدها مصدر ، ولا يصح الإخبار بالمصدر عن الذات ، إذ لا يصح أن يقال: (عسى زيد ذهابًا) ولذلك اختلفوا على آراء عدة:

---

(١) «ابن يعيش» (٧/ ١١٨).

(٢) «أسرار العربية» (١٢٧) ، وانظر «الصبان» (١/ ٢٦٠) ، «الرضي على الكافية» (٢/ ٣٨٨).

فمنهم من ذهب إلى أنّه على تقدير مضاف ، أي (عسى حال زيد أن يقوم) ، أو (عسى زيد ذا أن يقوم). قال الدماميني : وفي هذا العذر تكلف ، إذ لم يظهر المضاف الذي قدره يومًا من الدهر لا في الاسم ولا في الخبر[(١)].

ومنهم من ذهب إلى أنه على سبيل المبالغة. قال ابن الناظم : «فإن قلت : كيف جاز اقتران الخبر ههنا بـ(أنْ) المصدرية مع أنه يلزم منه الإخبار عن اسم العين بالمصدر؟ قلت : يجوز ذلك على المبالغة»[(٢)].

«وقيل : المصدر المؤول قد يصح حمله على الاسم من غير تأويل. وقيل : يقدر أن الإخبار إنما وقع أولاً بالفعل ثم جيء بـ(أنْ) لتؤذن بالتراخي لا لقصد السبك. . .

وقيل : المقرون بـ(أنْ) مفعول به على تضمين الفعل معنى قارب ، أو على إسقاط الخافض على تضمينه معنى قرب.

وقيل : بدل اشتمال من الفاعل على تضمينه معنى (قرب).

وعسى على هذين القولين تامة.

وقيل : بدل اشتمال من المرفوع ، وسدّ هذا البدل مسدّ الجزأين»[(٣)].

والذي يبدو لي أن الرأي الراجح هو الذي يذهب إلى أن (أنْ) ليست مصدرية ، وإنما هي مؤذنة بتراخي الفعل ، أي جيء بها للدلالة على الاستقبال ، والدليل على ذلك :

---

(١) «حاشية الصبان» (١/ ٢٦٠) ، «حاشية الخضري» (١/ ١٢٤).

(٢) «ابن الناظم» (٦٢ ـ ٦٣) ، «الصبان» (١/ ٢٦٠).

(٣) «حاشية الصبان» (١/ ٢٦٠) ، «الهمع» (١/ ١٣٠) ، «الرضي على الكافية» (٢/ ٣٣٥) ، «المغني» (١/ ١٥١ ـ ١٥٢).

١ ـ سقوط (أن) لضرورة أو لعدم إرادة تخصيص الفعل بالاستقبال كقوله :

عسى الله يغني عن بلاد ابن قادر   بمنهمر جون الرباب سكوب

وقول الآخر :

عسى الكربُ الذي أمسيت فيه   يكون وراءه فرجٌ قريبُ

٢ ـ مجيء خبرها وصفًا كقوله : إني عسيت صائمًا .

٣ ـ دخول سين الاستقبال بدلاً من (أن) في الخبر ؛ لأن كليهما للاستقبال، كقوله :

عسى طيّءٌ من طيّءٍ بعد هذه   ستطفئُ غلات الكُلى والجوانحِ

٤ ـ ليس ثمة ضرورة للقول بأنّ (أن) الناصبة للفعل مصدرية دائمًا ، فقد تكون مصدرية وقد تكون غير ذاك ، وعندنا في العربية نظائر لذلك ، فقد يختلف معنى الحرف الواحد فيكون مرة لشيء ومرة لغيره نحو (ما) المصدرية، فقد تكون مرة ظرفية مصدرية ، وقد تكون مصدرية غير ظرفية ، و(لو) الشرطية قد تكون مرة حرف امتناع لامتناع نحو (لو زارني لأكرمته) وقد تكون شرطية بمعنى (إنْ) ليس فيها الامتناع كقوله تعالى: ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ ﴾ [لقمان: ٢٧] ونحو ذاك كثير ، فلماذا يصر النحاة على أن (أن) الناصبة مصدرية ليس غير؟

ويمكن أن يقال أيضًا: إن الحروف المصدرية مهيئة لإقامة الجملة مقام المفرد ، فتهيئها لتكون فاعلة ومفعولة وغير ذلك نحو (سرّني أنْ عدت) فقد يصح في المعنى أن تؤول بالمصدر ، وأحيانًا لا يصح ذلك ، وفي كلتا الحالتين يراد معنى الجملة لا معنى المفرد. ألا ترى أنك تقدر (أن تصوم خير لك) و(أن صمت خير لك) تقديرًا واحدًا فتقول: (صيامك خير لك) مع أن الزمانين مختلفان .

أو لا ترى أنك تقدر هذه الجمل كلها :

سرّني أنْ تعود .

سرّني أنْ عدت .

سرّني لو تعود .

سرّني أنّك عائد .

سرّني أنّك عدت .

سرّني أنّك تعود .

تقديرًا واحدًا فتقول : (سرني عودك) على ما فيها من اختلاف في الزمن والثبوت والحدوث؟

فمعنى المصدر المؤول يختلف عن معنى المصدر الصريح ؛ لأن المصدر المؤول يراد منه معنى الجملة ، بخلاف المصدر الصريح .

وربما لم يستقم التأويل بالمفرد كما أسلفنا ، نحو قولك : (عسى أنْ يزورنا خالد) و(عسى الله أن يأتي بالفتح) و(حسبت أنّ خالدًا قادم) لأنّ المراد في الحقيقة معنى الجملة لا المفرد ، ولا يشترط أن يؤدي المفرد معنى الجملة دائمًا .

استعمالاتها :

استعملت (عسى) على ثلاثة أضرب :

١ ـ فعل ماض جامد ، مسندًا إلى اسم ظاهر أو ضمير بارز ، نحو ﴿ عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ ﴾ [الإسراء : ٨] وعسيتما أن تفعلا ، قال تعالى : ﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ أَن تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ ﴾ [محمد : ٢٢] .

٢ ـ فعل ماض جامد مسندًا إلى (أن) والفعل ، نحو : (عسى أن يقوم زيد)

قال تعالى: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡۖ﴾ [البقرة: ٢١٦] وهو ههنا فعل تام كما يقول النحاة، أي (عسى قيام زيد) بمعنى (قرب قيام زيد) ولا يصح أن يقال: عسى قيام زيد.

ويقال في (أنْ) هنا ما قلناه ثم.

٣ ـ حرف شبيه بلعل يدخل على الضمير فينصبه نحو قولهم: عساك أن تفعل. جاء في (الكتاب): «وأما قولهم: (عساك) فالكاف منصوبة، قال الراجز وهو رؤبة:

يا أبتا علَّكَ أو عساكا

والدليل على أنها منصوبة أنك إذا عنيت نفسك كانت علامتك (ني) قال عمران بن حطان:

ولي نفسٌ أقولُ لها إذا ما   تنازِعُني لعلي أو عساني

فلو كانت الكاف مجرورة لقال: (عساي) ولكنهم جعلوها بمنزلة (لعل) في هذا الموضع»[١].

حرى، اخلولق:

وهما فعلان شبيهان بـ(عسى) في المعنى والعمل، تقول: حرى زيد أن يفعل، واخلولق أن يفعل.

فمعنى (حرى) صار خليقًا وجديرًا بالأمر. تقول: هو حرىً بأن يفعل، وحريٌّ بأن يفعل، وحرٍ بأن يفعل، أي جدير بالفعل.

وأمّا (اخلولق) فهو افعوعل من الفعل (خلُق)، ومعنى (خلُق) صار خليقًا، أي جديرًا. تقول: هو خليق بهذا الأمر، أي جدير. جاء في (الرضي

---

(١) «سيبويه» (١/ ٣٨٨)، وانظر (١/ ٤٧٧)، «ابن يعيش» (٧/ ١٢٢).

على الكافية): «ومعناهما صار حريًا وحرى، أي جديرًا، وصار خليقًا، وأصلهما: حَرِيَ بأن يفعل، واخلولق بأن يقوم، فحذف حرف الجر، كما هو القياس مع أنْ وأنّ»[١].

تقول: (حرى زيد أنْ يفعل) أي صار جديرًا بالفعل، و(اخلولق سعيد أن يسود) أي صار جديرًا بالسيادة.

وخبرهما كخبر عسى، فعل مضارع، غير أنه مقترن بأنْ وجوبًا فلا يجرد منها؛ وذلك لأن هذين الفعلين للاستقبال دائمًا، فلزم لذلك اقتران خبرهما بأنْ.

جاء في (التصريح): «لأن الفعل المترجى وقوعه قد يتراخى حصوله، فاحتيج إلى (أنْ) المشعرة بالاستقبال»[٢].

* * *

(١) «الرضي على الكافية» (٢/ ٣٣٧)، وانظر «القاموس المحيط» (خلق) و(الحارية).

(٢) «التصريح» (١/ ٢٠٦، ٢٠٣)، وانظر «الأشموني» (١/ ٢٦١)، «ابن عقيل» (١/ ١٢٦).

أفعال المقاربة

أفعال المقاربة هي: كاد وكرب وأوشك[١].

كاد:

تستعمل (كاد) لمقاربة حصول الفعل ، أي قارب الحصول ولم يحصل ، تقول: (كاد زيد يغرق) أي أشرف عليه. وهي أقرب من (عسى) إلى الحصول «ألا ترى أنك لا تقول: (كاد زيد يدخل المدينة) إلاّ وقد شارفها ، وقد يجوز أن تقول: (عسى زيد أن يحج) وهو لم يبرح من منزله»[٢].

وجاء في (المفصل): «والفصل بين معنيي (عسى) و(كاد) أنّ (عسى) لمقاربة الأمر على سبيل الرجاء والطمع ، تقول: (عسى الله أن يشفي مريضي) ، تريد أن قرب شفائه مرجوّ من عند الله مطموع فيه ، و(كاد) لمقاربته على سبيل الوجود والحصول ، تقول: (كادت الشمس تغرب) تريد أنّ قربها من الغروب قد حصل»[٣].

وخبرها فعل مضارع غير مقترن بـ (أنْ) في الغالب وذلك لقربها من الوقوع ، بخلاف (عسى) فناسب ذلك أن يجرد من (أن) ، لأن (أنْ) للدلالة على الاستقبال كما ذكرنا ، وقد يراد بها تنفيس الوقت وتبعيد المقاربة فيجاء بـ (أنْ) في خبرها ، فقولك: (كاد زيد أن يموت) أبعد عن الحصول من قولك: (كاد زيد يموت) والجملة الثانية أقرب إلى وقوع الفعل ، ولذلك جردت من (أنْ).

---

(١) «الأشموني» (١/ ٢٥٨) ، «التصريح» (١/ ٢٠٣) ، «ابن عقيل» (١/ ١٢٣).
(٢) «الجمل» للزجاجي (٢١٠).
(٣) «المفصل» (٢/ ١٦٤).

قال ابن يعيش: «من أفعال المقاربة (كاد)، تقول: (كاد زيد يفعل) أي قارب الفعل ولم يفعل، إلاّ أن (كاد) أبلغ في المقاربة من (عسى)، فإذا قلت: (كاد زيد يفعل) فالمراد قرب وقوعه في الحال، إلاّ أنه لم يقع بعد؛ لأنك لا تقوله إلا لمن هو على حد الفعل كالداخل فيه لا زمان بينه وبين دخوله. قال الله تعالى: ﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِۦ يَذْهَبُ بِٱلْأَبْصَـٰرِ﴾ [النور: ٤٣] ومن كلام العرب: (كاد النعام يطير)... واشترطوا أن يكون الخبر فعلاً؛ لأنهم أرادوا قرب وقوع الفعل، فأتوا بلفظ الفعل ليكون أدل على الغرض وجود ذلك الفعل من (أن)؛ لأنهم أرادوا قرب وقوعه في الحال، و(أنْ) تصرف الكلام إلى الاستقبال، فلم يأتوا بها لتدافع المعنيين، ولما كان الخبر فعلاً محضًا مجردًا من (أن) قدروه باسم الفاعل؛ لأن الفعل يقع في الخبر موقع اسم الفاعل نحو (زيد يقوم) والمراد قائم»(١).

وقال: «إن الأصل في (عسى) أنْ يكون في خبرها (أنْ) لما فيها من الطمع والإشفاق، وهما معنيان يقتضيان الاستقبال، و(أن) مؤذنة بالاستقبال، وأصل (كاد) أن لا يكون في خبرها (أن)؛ لأن المراد بها قرب حصول الفعل في الحال، إلا أنه قد تشبه (عسى) بكاد فينزع من خبرها أن...

وقد تشبه (كاد) بعسى فيشفع خبرها بـ(أن)، فيقال: (كاد زيد أن يقوم)، وقد جاء في الحديث (كاد الفقر أن يكون كفرًا)...

فحملوا كل واحد من الفعلين على الآخر لتقارب معنييهما، وطريق الحمل والمقاربة أن (عسى) معناها الاستقبال، وقد يكون بعض المستقبل أقرب إلى الحال من بعض، فإذا قال: (عسى زيد يقوم) فكأنه قرب، حتى أشبه قرب

---

(١) «ابن يعيش» (٧/ ١١٩)، وانظر «التصريح» (١/ ٢٠٧)، «درة الغواص» (٩١)، «الرضي على الكافية» (٢/ ٣٣٨).

(كاد) ، وإذا أدخلوا (أنْ) في خبر (كاد) فكأنه بعد عن الحال حتى أشبه (عسى) ، ومن قال: (عسى زيد يفعل) فقد أجرى (عسى) مجرى (كاد) ويجعل الفعل موضع الخبر ، كأنه قال: (عسى زيد فاعلاً). وقد صرح الراجز عند الضرورة بذلك قال:

أكثرت في العذل ملحًّا دائما لا تكثرَنْ إني عسيتُ صائما»[١]

وجاء في (أسرار العربية): «فإن قيل: ولم كان الاختيار مع (كاد) حذف (أن) وهي كعسى في المقاربة؟ قيل: هما وإن اشتركا في الدلالة على المقاربة ، إلاّ أن (كاد) أبلغ في تقريب الشيء من الحال ، و(عسى) أذهب في الاستقبال ، ألا ترى أنك لو قلت: (كاد زيد يذهب بعد عام) لم يجز ؛ لأن (كاد) توجب أن يكون الفعل شديد القرب من الحال ، ولو قلت: (عسى الله أن يدخلني الجنة برحمته) لكان جائزًا وإن لم يكن شديد القرب من الحال ، فلما كانت (كاد) أبلغ في تقريب الشيء من الحال حذف معها (أن) التي هي علم الاستقبال ، ولما كانت (عسى) أذهب في الاستقبال أتي معها بـ(أن) التي هي علم الاستقبال»[٢] .

نفيها:

ذهب قسم من النحاة إلى أن (كاد) إثباتها نفي ، ونفيها إثبات ، فإن قلت: (كاد يفعل) فمعناه: (لم يفعل) ، وإن قلت: (ما كاد يفعل) فمعناه: أنه فعله بعد جهد ، والدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة: ٧١] .

وقيل: هي إثباتها إثبات ، ونفيها نفي ، فإنّ معنى (كاد) مقاربة الفعل ،

---

(١) «ابن يعيش» (٧/ ١٢١ ـ ١٢٢).
(٢) «أسرار العربية» (١٢٩).

فإذا قلت: (كاد يفعل) فإنك أثبتّ المقاربة ولم تثبت الفعل، وإذا قلت: (ما كاد يفعل) فإنك تنفي مقاربة الفعل، أي لم يقارب الفعل، أي لم يفعله ولم يقرب من فعله، فهم متفقون في معنى الإثبات مختلفون في معنى النفي.

جاء في (الكشاف) في قوله تعالى: ﴿يَتَجَرَّعُهُۥ وَلَا يَكَادُ يُسِيغُهُۥ﴾ [إبراهيم: ١٧]: «(يتجرعه) يتكلف جرعه، ﴿وَلَا يَكَادُ يُسِيغُهُۥ﴾ دخل (كاد) للمبالغة، يعني: ولا يقارب أن يسيغه فكيف تكون الإساغة، كقوله: ﴿لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا﴾ أي لم يقرب من رؤيتها فكيف يراها»[1].

وجاء فيه في قوله تعالى: ﴿إِذَآ أَخْرَجَ يَدَهُۥ لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا﴾ [النور: ٤٠]: «مبالغة في لم يرها، أي لم يقرب أن يراها فضلاً عن أن يراها. ومثله قول ذي الرمة:

إذا غيّر النأيُ المحبين لم يكدْ   رسيسُ الهوى من حبِّ ميةَ يبرحُ

أي لم يقرب من البراح فما باله يبرح؟»[2].

وجاء في (الكامل) للمبرد في قوله تعالى ﴿إِذَآ أَخْرَجَ يَدَهُۥ لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا﴾: «أي لم يقرب من رؤيتها، وإيضاحه: لم يرها ولم يكد»[3].

وجاء في (الأشموني): «وإذا قال: (لم يكد يبكي) فمعناه: لم يقارب البكاء، فمقاربة البكاء منتفية، ونفس البكاء منتف انتفاء أبعد من انتفائه عند ثبوت المقاربة... وكذا قوله تعالى: ﴿إِذَآ أَخْرَجَ يَدَهُۥ لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا﴾ هو أبلغ في نفي الرؤية من أن يقال: لم يرها؛ لأن من لم ير قد يقارب الرؤية، بخلاف من لم يقارب. وأما قوله تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾ فكلام تضمن كلامين، مضمون كل واحد منهما في وقت غير وقت الآخر، والتقدير:

---

(١) «الكشاف» (١/ ١٧٥).
(٢) «الكشاف» (١/ ٣٩١).
(٣) «الكامل» (١/ ١٦٧).

فذبحوها بعد أن كانوا بعداء من ذبحها غير مقاربين له»[١].

وجاء في (دلائل الإعجاز): «وروي عن عنبسة أنه قال: قدم ذو الرمة الكوفة فوقف ينشد الناس بالكناسة قصيدته الحائية التي منها:

هي البرءُ والأسقامُ والهمُّ والمنى ... وموتُ الهوى في القلب مني المبرِّحُ
وكان الهوى بالنأي يُمحَى فيمّحي ... وحبُّكَ عندي يستجدُّ ويربحُ
إذا غيَّر النأي المحبين لم يكد ... رسيس الهوى من حبِّ ميةَ يبرحُ

قال: فلما انتهى إلى هذا البيت ناداه ابن شبرمة: يا غيلان أراه قد برح. قال: فشنق ناقته وجعل يتأخر بها ويتفكر ثم قال:

إذا غيَّرَ النأي المحبين لم أجدْ ... رسيسَ الهوى من حبِّ ميةَ يبرحُ

قال: فلما انصرفت حدّثت أبي، قال: أخطأ ابن شبرمة حين أنكر على ذي الرمة، وأخطأ ذو الرمة حين غير شعره لقول ابن شبرمة، إنما هذا كقول الله تعالى: ﴿ظُلُمَٰتُۢ بَعۡضُهَا فَوۡقَ بَعۡضٍ إِذَآ أَخۡرَجَ يَدَهُۥ لَمۡ يَكَدۡ يَرَىٰهَاۗ﴾، وإنما هو لم يرها ولم يكد.

واعلم أن سبب الشبهة في ذلك أنه قد جرى العرف أن يقال: (ما كاد يفعل)، و(لم يكد يفعل) في فعل قد فعل، على معنى أنه لم يفعل إلاّ بعد الجهد، وبعد أن كان بعيدًا في الظن أن يفعله، كقوله تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفۡعَلُونَ﴾ فلما كان مجيء النفي في (كاد) على هذا السبيل توهم ابن شبرمة أنه إذا قال: (لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح) فقد زعم أن

---

(١) «الأشموني» (١/ ٢٦٨ ـ ٢٦٩)، «الهمع» (١/ ١٣٢)، «الرضي على الكافية» (٢/ ٣٣٨ ـ ٣٤٠)، «المغني» (٢/ ٦٦٢)، «المقتضب» (٢/ ٧٥)، «حاشية الخضري» (١/ ١٢٥)، «التفسير القيم» (٣٨٣ وما بعدها)، «البرهان» (٤/ ١٣٦ ـ ١٣٧).

الهوى قد برح ، ووقع لذي الرمة مثل هذا الظن .

وليس الأمر كما ظناه ، فإن الذي يقتضيه اللفظ إذا قيل : (لم يكد يفعل) و(ما كاد يفعل) أن يكون المراد أن الفعل لم يكن من أصله ، ولا قارب أن يكون ، ولا ظن أنه يكون ، وكيف بالشك في ذلك وقد علمنا أن (كاد) موضوع لأن يدل على شدة قرب الفعل من الوقوع ، وعلى أنه قد شارف الوجود ، وإذا كان كذلك كان محالاً أن يوجب نفيه وجود الفعل ؛ لأنه يؤدي إلى أن يوجب نفي مقاربة الفعل الوجود وجوده ، وأن يكون قولك : (ما قارب أن يفعل) مقتضيًا على البت أنه قد فعل»(١) .

وقال ابن يعيش في قوله تعالى : ﴿ إِذَآ أَخْرَجَ يَدَهُۥ لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا ﴾ : «قد اضطربت آراء الجماعة في هذه الآية ، فمنهم من نظر إلى المعنى وأعرض عن اللفظ ، وذلك أنه حمل الكلام على نفي المقاربة ؛ لأن (كاد) معناها (قارب) ، فصار التقدير : لم يقارب رؤيتها ، وهو اختيار الزمخشري ، والذي شجعهم على ذلك ما تضمنته الآية من المبالغة بقوله : ﴿ ظُلُمَٰتُۢ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ ﴾ . . .

والذي أراه أن المعنى أنه يراها بعد اجتهاد ويأس من رؤيتها ، والذي يدل على ذلك قول تأبط شرًا :

فأبتُ إلى فهمٍ وما كدتُ آئبا

والمراد : ما كدت أؤوب ، كما يقال : (سلمت وما كدت أسلم) ، ألا ترى أن المعنى أنه آب إلى فهم ، وهي قبيلة ، ثم أخبر أن ذلك بعد أن كاد لا يؤوب ، وعلة ذلك أن (كاد) دخلت لإفادة معنى المقاربة في الخبر ، كما دخلت (كان) لإفادة الزمان في الخبر ، فإذا دخل النفي على (كاد) قبلها كان أو بعدها لم يكن إلاّ لنفي الخبر ، كأنك قلت : إذا أخرج يده يكاد لا يراها ، فكاد

---

(١) «دلائل الإعجاز» (٢١٢ ـ ٢١٣) .

هذه إذا استعملت بلفظ الإيجاب كان الفعل غير واقع ، وإذا اقترن بها حرف النفي كان الفعل الذي بعدها قد وقع .

هذا مقتضى اللفظ فيها وعليه المعنى ، والقاطع في هذا قوله تعالى: ﴿ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ ﴾ وقد فعلوا الذبح بلا ريب»[١] .

والذي يبدو لي أن الرأي الذي ذكره ابن يعيش أرجح ، بدلالة قوله تعالى: ﴿ أَمْ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْ هَٰذَا ٱلَّذِى هُوَ مَهِينٌ وَلَا يَكَادُ يُبِينُ ﴾ [الزخرف: ٥٢] وهذا الكلام على لسان فرعون في موسى عليه السلام ، ولا شك أن موسى كان يبين بدلالة المحاجات المتعددة التي يذكرها القرآن مع فرعون. ولو ذهبنا إلى الرأي الأول لكان عليه السلام أبكم لا يبين ولا يقارب الإبانة .

ويدل على ذلك أيضًا قوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ بَيْنَ ٱلسَّدَّيْنِ وَجَدَ مِن دُونِهِمَا قَوْمًا لَّا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ قَوْلًا ﴿٩٣﴾ قَالُواْ يَٰذَا ٱلْقَرْنَيْنِ إِنَّ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ مُفْسِدُونَ فِى ٱلْأَرْضِ فَهَلْ نَجْعَلُ لَكَ خَرْجًا عَلَىٰٓ أَن تَجْعَلَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ سَدًّا ﴿٩٤﴾ قَالَ مَا مَكَّنِّى فِيهِ رَبِّى خَيْرٌ فَأَعِينُونِى بِقُوَّةٍ أَجْعَلْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ رَدْمًا ﴾ [الكهف: ٩٣ ـ ٩٥] .

وهذه المحاورة تدل على أنهم يفقهون ولكن بصعوبة[٢] ، وليس معنى الآية ﴿ لَّا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ قَوْلًا ﴾ أنهم لا يفقهون ولا يقاربون الفقه ، وإلّا فما هذا الكلام والمحاورة بينهما؟

ويدل على ذلك قوله تعالى: ﴿ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ ﴾ فإنهم فعلوا الذبح .

ويمكن الجمع بين الرأيين بالقول: إنّ الأصل ما ذكرناه ، ويمكن أن يراد المعنى الأول بالقرائن وذلك كقوله تعالى: ﴿ إِذَآ أَخْرَجَ يَدَهُۥ لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا ﴾ وقوله:

---

(١) «ابن يعيش» (٧/ ١٢٤ ـ ١٢٥).

(٢) انظر «رسالة ابن كمال باشا في تحقيق معنى (كاد)».

﴿وَيُسْقَىٰ مِن مَّآءٍ صَدِيدٍ ۝١٦ يَتَجَرَّعُهُۥ وَلَا يَكَادُ يُسِيغُهُۥ﴾ فإنّ هاتين الآيتين يمكن حملهما على الوجه الأول ، كما يمكن حملهما على الوجه الذي رجحناه .

وليست دلالة الجملة الواحدة على معنيين متغايرين أمرًا غريبًا في اللغة ، فقد ذكر البيانيون أن كلمة (كل) مثلاً إذا وقعت في حيز النفي كان النفي موجهًا إلى الشمول خاصة ، وأفاد بمفهومه ثبوت الفعل لبعض الأفراد ، كقولك : (ما جاء كل القوم) ، و(لم آخذ كل الدراهم) أي جاء بعض القوم ، وأخذت بعض الدراهم .

وإنْ وقع النفي في حيزها اقتضى السلب عن كل فرد ، كقوله عليه الصلاة والسلام لما قال له ذو اليدين: أنسيت أم قصرت الصلاة؟ : (كل ذلك لم يكن) .

قال ابن هشام: «وقد يشكل على قولهم في القسم الأول قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ﴾ [الحديد: ٢٣] . . . والجواب عن الآية أن دلالة المفهوم إنما يعول عليها عند عدم المعارض ، وهو هنا موجود ، إذ دل الدليل على تحريم الاختيال والفخر مطلقًا»[١] .

ونحو ذلك قوله: «على لاحب لا يهتدى لمناره» إذ يحتمل القول أن يكون المعنى أن له منارًا لا يهتدى إليه ، كما يحتمل أن يكون أنه ليس له منار فيهتدى إليه . وهذا مثل ذاك .

والذي يدل على ذلك ما ذكره الفراء من أن العرب تجعل (لا يكاد) فيما قد فُعل وفيما لم يفعل .

---

(١) «مغني اللبيب» (١/ ٢٠٠ ـ ٢٠١) .

جاء في (معاني القرآن) في قوله: ﴿وَلَا يَكَادُ يُسِيغُهُ﴾: «فهو يسيغه. والعرب قد تجعل (لا يكاد) فيما قد فُعل وفيما لم يفعل، فأما ما قد فُعِل فهو بيّن هنا من ذلك؛ لأن الله عز وجل يقول لما جعله لهم طعامًا: ﴿إِنَّ شَجَرَتَ الزَّقُّومِ ﴿٤٣﴾ طَعَامُ الْأَثِيمِ ﴿٤٤﴾ كَالْمُهْلِ يَغْلِي فِي الْبُطُونِ﴾ [الدخان: ٤٣ ـ ٤٥] فهذا أيضًا عذاب في بطونهم يسيغونه. وأما ما دخلت فيه (كاد) ولم يفعل فقولك في الكلام: (ما أتيته ولا كدت)، وقول الله عز وجل في النور: ﴿إِذَآ أَخْرَجَ يَدَهُۥ لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا﴾ فهذا عندنا ـ والله أعلم ـ أنه لا يراها، وقد قال ذلك بعض الفقهاء؛ لأنها لا ترى فيما هو دون هذا من الظلمات، وكيف بظلمات قد وصفت بأشد الوصف»[(١)].

أوشك:

معنى أوشك في الأصل: أسرع، واشتقاقه من (وشك الأمر) كـ(كرم)، بمعنى (سرع)، والوشيك: السريع، ويوشك: يسرع، وقد يستعمل على الأصل فيقال: أوشك فلان في السير، أي أسرع[(٢)].

والكثير في خبرها أن يقترن بـ(أنْ)، لأنها أبعد في الاستقبال من (كاد)، و«لأنها موضوعة للإسراع المفضي إلى القرب، بخلاف (كاد) و(كرب) فللقرب، فلهذا اختصت عنهما بغلبة الاقتران بـ(أن)»[(٣)].

جاء في (التصريح): «قال الشاطبي: والصحيح ما ذكره الشلوبين وتلامذته ابن الضائع والأبدي وابن أبي الربيع، أنّ (أوشك) من قسم (عسى) الذي هو

---

(١) «معاني القرآن» (٢/ ٧١ ـ ٧٢).

(٢) «القاموس المحيط» (وشك)، «درة الغواص» (٩٠)، «الرضي على الكافية» (٢/ ٣٣٧).

(٣) انظر «رسالة ابن كمال باشا في تحقيق معنى كاد».

للرجاء. قال ابن الضائع: والدليل على ذلك أنك تقول: (عسى زيد أن يحج)، و(يوشك زيد أن يحج) ولم يخرج من بلده، ولا تقول: (كاد زيد يحج) إلاّ وقد أشرف عليه. ولا يقال ذلك وهو في بلده. انتهى كلام الشاطبي.

وأما إذا جعلت للمقاربة ـ كما ذهب إليه الموضح تبعًا للناظم وابنه ـ فيشكل كون الغالب معها الاقتران، كالاقتران الغالب في (عسى)»[1].

وقد تشبه بـ (كاد) فيراد بها القرب فيجرد خبرها من (أن).

كرب:

معنى (كرب): دنا وقرب، ومصدره: كروب، يقال: (كربت الشمس) أي دنت للغروب. والإكراب: الإسراع، وخذ رجليك بإكراب، إذا أمر بالسرعة، أي أعجل وأسرع.

وكربه الغمّ فاكترب فهو مكروب، والكرب: الحزن والغم الذي يأخذ بالنفس، وكربتُ القيد إذا ضيّقته على المقيد، والمُكْرَب من الخيل: الشديد الخلق، والأسر. والمكرب من المفاصل: الممتلئ عصبًا، والشديد الأسر من حبل أو بناء أو مفصل.

وكارب الشيء قاربه[2]، والمكاربة المقاربة.

فكربَ وقربَ متشابهان لفظاً ومعنى.

فمعنى (كرب يفعل): (قرب يفعل) أو (دنا من الفعل بإسراع)، فهو بمعنى (كاد) إلاّ أن فيه معنى آخر وهو الشدة والإسراع في الفعل، بخلاف (كاد) فإن فيها معنى المقاربة حسب.

---

(١) «التصريح» (١/ ٢٠٦).

(٢) «لسان العرب» (كرب)، «القاموس المحيط» (كرب)، «الرضي على الكافية» (٢/ ٣٣٧).

وخبره قليل الاقتران بأنْ مثل (كاد)[١] ، وذلك لشدة قربه من الوقوع ، جاء في (شرح الرضي على الكافية) : «وإذا حذفت (أن) من أخبار هذه الأفعال الثلاثة ، فإما أن يقدر مع المحذوف . . . وإما أن يحذف رأسًا بلا تقدير لها لاستعمال كاد وكرب وأوشك ، لشدة دلالتها على مقاربة الفعل استعمال (كان)»[٢] .

وقد يصحبه معنى الكرب ، وهو الغم والحزن أيضًا ، كقوله :

كربَ القلبُ من جواهُ يذوبُ

فإن فيه ـ إضافة إلى المقاربة ـ معنى الغم والحزن ، وقد وفق الشاعر لاختيار هذه اللفظة في هذا الموطن . فقد جمع المقاربة والحزن في لفظ واحد .

هلهل:

هذا الفعل يذكره قسم من النحاة مع أفعال الشروع ، مع أنه من أفعال المقاربة . جاء في (لسان العرب) : «و(هلهل يدركه) أي كاد يدركه ، والهلهلة : الانتظار والتأني»[٣] .

وجاء في (شرح الرضي على الكافية) : «وأما هلهل فإنما ألزم تجريد خبره من (أن) مع أنه بمعنى كاد لا بمعنى (طفق) ؛ لأن المبالغة في القرب فيه أكثر ، ومثل هذا التركيب يدل على المبالغة كزلزل ، وصرصر ، فكأنه

---

(١) «الأشموني» (١/ ٢٦٢) ، «ابن عقيل» (١/ ١٢٦) ، «حاشية الخضري» (١/ ١٢٥ ـ ١٢٦) .

(٢) «الرضي على الكافية» (٢/ ٣٣٧) .

(٣) «لسان العرب» (هلل) ، «القاموس المحيط» (الهلال) ، «الرضي على الكافية» (٢/ ٣٣٧) .

للمبالغة في القرب لاحق بالأفعال الدالة على الشروع ، فاستعمل خبره بغير أن»[١] .

فهلهل إذن من أفعال المقاربة ، وهو أقرب إلى الشروع من (كاد) ، ولشدة مقاربته حصول الفعل امتنعت في خبره (أن) كأفعال الشروع ، وفيه انتظار وتأنٍّ مع هذا القرب .

* * *

(١) «الرضي على الكافية» (٢/ ٣٢٨) .

أفعال الشروع

وهي الدالة على البدء بالفعل والقيام به ، وهي كثيرة أشهرها : أخذ ، وأنشأ ، وجعل ، وطفق ، وقام ، وهبّ ، وعلق .

فأخذ : أصله : أخذ الشيء ، أي حازه لنفسه وأمسكه ، و(أخذ في الفعل) : أي بدأ يفعله ، فعندما تقول : (أخذ يفعل) كان المعنى كأنما حاز الفعل لنفسه وأخذه فهو يفعله .

وأما جعل وأنشأ فأصل معناهما أوجد ، قال تعالى : ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلنُّجُومَ لِتَهْتَدُوا۟ بِهَا ﴾ [الأنعام : ٩٧] ، وقال : ﴿ ءَأَنتُمْ أَنشَأْتُمْ شَجَرَتَهَآ أَمْ نَحْنُ ٱلْمُنشِـُٔونَ ﴾ [الواقعة : ٧٢] لكن في (أنشأ) خصوصية أنّ فيها معنى التربية والتنشئة ، يقال : نشأ ينشأ ، أي ربا وشب . فإذا قلت : (جعل يفعل) كان المعنى ، كأنه أوجد الفعل فهو يفعله .

وإذا قلت : (أنشأ يفعل) كان المعنى ، كأنه أوجده وهو يربيه وينشئه ، أي هو مستمر عليه وعلى نمائه .

وأما قام فهو من القيام ضد الجلوس ، وقد يأتي بمعنى العزم ، وقد يأتي بمعنى المحافظة والإصلاح ، كقوله تعالى : ﴿ ٱلرِّجَالُ قَوَّٰمُونَ عَلَى ٱلنِّسَآءِ ﴾ [النساء : ٣٤] ويقال : قام بالفعل ، أي فعله .

فإذا قلت : (قام يفعله) كان المعنى كأنك قلت : نهض به ، فهو عليه قدير وأنه محافظ على هذا الفعل فهو يفعله .

وأصل طفق : من طفق الموضع أي لزمه ، فإذا قلت : (طفق يفعل) كان المعنى أنه لزم الفعل وواصله واستمر عليه ، قال تعالى : ﴿ وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا

مِن وَرَقِ ٱلْجَنَّةِ﴾ [طه: ١٢١] أي لازما هذا الفعل وواصلاه.

وأما هبّ فهو من: هبّت الريح هبوبًا وهبيبًا، أي ثارت وهاجت، وهبت الناقة في سيرها: أسرعت، والهباب: نشاط كل شيء وسرعته، فإذا قلت: (هبّ يفعل) كان المعنى أنه ثار ثوران الريح مسرعًا نشيطًا.

وأما علق فهو من علق بالشيء علقًا، وعلقه: أي نشب فيه. وفي الحديث: (فعلقت الأعراب به) أي نشبوا وتعلقوا، والعلاقة: الهوى والحب اللازم للقلب، وعلقت هي بقلبي: تشبثت به، والعَلَق أيضًا: الخصومة والمحبة اللازمتان، والذي تعلّق به البكرة، والحبل المعلق.

ومن هنا جاء معنى الشروع، فإذا قلت: (علق يفعل) كان المعنى أنه تعلق بالفعل وتشبث به، كما يعلق الشيء بالشيء، فهو يفعله مستمرًا عليه ملازمًا له[١].

وخبر أفعال الشروع فعل مضارع مجرد من(أنْ) وجوبًا لما بينهما من المنافاة، فإنّ (أن) للاستقبال، وأفعال الشروع للحال[٢].

جاء في (شرح الرضي على الكافية): «وإنما ألزم كون أخبار أفعال الشروع فعلاً مضارعًا مجردًا عن (أن) دون الاسم والماضي والمضارع المقترن بأن؛ لأن المضارع المجرد عن علامات الاستقبال ظاهر في الحال... بدليل أنك إذا قلت: (كان زيد وقت الزوال قائمًا) لم يدل على حدوث القيام في ذلك الوقت، ومن حيث ظهوره في الحال يدل على كونه مشتغلاً به دون الماضي،

---

(١) انظر «لسان العرب» و«القاموس المحيط» مادة: أخذ، جعل، أنشأ، قام، طفق، هبّ، علق.

(٢) «ابن عقيل» (١/ ١٢٦)، «الأشموني» (١/ ٢٦٢)، «التصريح» (١/ ٢٠٣، ٢٠٦) «الهمع» (١/ ١٣٠)، «ابن الناظم» (٦٣).

بدليل أنك إذا قلت: (كان زيد وقت الزوال قام)، دل على أنه كان فرغ من القيام في ذلك الوقت، وإذا قلت: (كان زيد وقت الزوال يقوم)، دل على اشتغاله بالقيام في ذلك الوقت مع حدوث القيام»[١]

* * *

(١) «الرضي على الكافية» (٢/ ٣٣٨).

الأحرف المشبهة بالفعل

أطلق النحاة اسم (الأحرف المشبهة بالفعل) على بضعة أحرف ينتصب بعدها المبتدأ ويرتفع الخبر وهي: إنّ وأنّ وليت ولعل ولكنّ وكأنّ.

ويسمي النحاة المبتدأ المنتصب بعدها: اسمها، والخبر: خبرها، نحو (إن الله غفور رحيم). وليس من شأننا الآن أن نبحث سبب هذه التسمية وأوجه شبهها بالفعل، فإنّ النحاة يذكرون ذلك في مواطنه.

وظاهرة نصب الاسم بعد (إنّ) قديمة، قال برجستراسر: «ومبتدأ الجملة الاسمية منصوب بعد (إنّ) وأخواتها، وكثرة ذلك من خصائص العربية، مع كون أصله ساميًّا شائعًا في غير العربية أيضًا، ومما يدل على أنّ (إنّ). وهي أقدم الكل ـ كانت تعمل النصب في الأصل كما تعمله في العربية»[1].

والأحرف المشبهة بالفعل لا تدخل على كل مبتدأ وخبر، فإنّ من المبتدأ ما لا تدخل عليه، كالمبتدأ المحذوف، كقولك: (الحمد لله الحميدُ) برفع (الحميد)، على أنّه خبر لمبتدأ محذوف، والواجب الابتداء كطوبى للمؤمن، وأيمن الله، والواجب التصدير غير ضمير الشأن كأيّ، وكم ومن الاستفهامية والشرطية نحو: من عندكم؟

ومن الخبر ما لا تدخل عليه، كالطلبي والإنشائي، نحو (زيدٌ اضربه)

---

(١) «التطور النحوي»: (٩١).

و(أين محمد؟) ويستثني النحاة من الجمل الطلبية الجملة الدعائية الواقعة خبرًا لـ (أنْ) المفتوحة المخففة نحو (والخامسة أنْ غَضِبَ الله عليها) في قراءة من قرأ بتخفيف النون بعدها جملة فعلية[1].

معانيها

إنّ:

تأتي (إنّ) لمعان عدة أشهرها:

١ ـ التوكيد: وهو الأصل فيها، ويدور معها حيث وردت، قال تعالى: ﴿أَنَا۠ رَٰوَدتُّهُۥ عَن نَّفْسِهِۦ وَإِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ [يوسف: ٥١] فانظر كيف جاء بالجملة الأولى غير مؤكدة ﴿أَنَا۠ رَٰوَدتُّهُۥ﴾، والثانية مؤكدة، وسر ذلك ـ والله أعلم ـ أن هذا على لسان امرأة العزيز، وقد فعلت فعلاً لا يليق بالنساء، وهي الآن في موطن إقرار بالذنب واعتراف بالخطأ، فذكرت ما صدر عنها غير مؤكد، إذ لا يحسن في مثل هذا الفعل التوكيد، وهي تريد أن تفر منه وتتوارى من فعلتها، وقد أنكرت فيما مضى أن تكون قد صنعته. بخلاف نسبة الصدق إلى سيدنا يوسف عليه السلام، فجاءت به مؤكدًا بإنّ واللام.

والدليل على أنها تأتي للتوكيد، أنها يجاب بها القسم، قال تعالى: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِى سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الحجر: ٧٢]، وقال: ﴿أَهَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ أَقْسَمُوا۟ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ ۙ إِنَّهُمْ لَمَعَكُمْ ۚ﴾ [المائدة: ٥٣]، وقال: ﴿وَقَاسَمَهُمَآ إِنِّى لَكُمَا لَمِنَ ٱلنَّٰصِحِينَ﴾ [الأعراف: ٢١]، وقال: ﴿وَيَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ إِنَّهُمْ لَمِنكُمْ﴾ [التوبة: ٥٦]، وقال: ﴿قُلْ إِى وَرَبِّىٓ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ﴾ [يونس: ٥٣].

---

(١) انظر «التصريح» (١/ ٢١٠)، «حاشية الصبان» (١/ ٢٦٩)، «حاشية الخضري» (١/ ١٢٩)، «الهمع» (١/ ١٣٥)، «التسهيل» (٦١).

قال ابن يعيش: «فأما فائدتهما ـ يعني إنّ وأنّ ـ فالتأكيد لمضمون الجملة ، فإنّ قول القائل: (إنّ زيدًا قائم) ناب مناب تكرير الجملة مرتين ، إلا أنّ قولك: (إنّ زيدًا قائم) أوجز من قولك: (زيد قائم زيد قائم) مع حصول الغرض من التأكيد. فإن أدخلت اللام وقلت: (إنّ زيدًا لقائم) ازداد معنى التأكيد ، وكأنه بمنزلة تكرار اللفظ ثلاث مرات»[١].

أما ما ذكره ابن يعيش من أنّ (إنّ) نائبة مناب تكرير الجملة مرتين، وهي مع اللام مناب تكريرها ثلاث مرات، فلا أظن أنّه يعني أنّ تكرير الجملة و(إنّ) بمنزلة واحدة ، وهما متماثلان. وإنْ عناه فليس بصحيح ، فإنّ تكرير الجملة من التوكيد اللفظي، والتوكيد اللفظي له أغراض ، منها: أنّه يرفع توهم السهو من المتكلم، فإنّ المخاطب قد يظن أنّ المتكلم عندما ذكر زيدًا أو عليًا كان ساهيًا أو غافلاً، فتكرير الاسم يرفع هذا الظن.

ومن أغراضه أيضًا أن يرفع توهم الغفلة عن المخاطب ، فقد يظن المتكلم أن المخاطب كان غافلاً لم يسمع الجملة ، أو لم يسمع الكلمة ، فيكررها له دفعًا لذلك ، وفي هذين الموطنين لا يجدي التوكيد المعنوي ولا التوكيد بإنّ أو غيرها ، وإنما الذي يجدي ههنا التوكيد اللفظي فقط.

وجاء في (**الهمع**): «فـ(إنّ) للتأكيد ولذا أجيب بها القسم ، كما يجاب باللام في قولك: (والله لزيد قائم). وزعم ثعلب أنّ الفراء قال: (إنّ) مقررة لقسم متروك استغني عنه بها ، والتقدير: والله إن زيدًا لقائم»[٢].

وقال ابن الناظم: (إنّ) «لتوكيد الحكم ونفي الشك فيه أو الإنكار له»[٣].

---

(١) «ابن يعيش» (٨/ ٥٩) ، وانظر «الأشباه والنظائر» (١/ ٢٩).

(٢) «الهمع» (١/ ١٣٢).

(٣) «شرح ألفية ابن مالك» (٦٥).

وجاء في (التصريح): «وهما ـ يعني إنّ وأنّ ـ لتوكيد النسبة بين الجزأين ونفي الشك عنها ونفي الإنكار لها بحسب العلم بالنسبة والتردد فيها والإنكار لها ، فإن كان المخاطب عالمًا بالنسبة فهما لمجرد توكيد النسبة ، وإذا كان مترددًا فيها فهما لنفي الشك عنها ، وإن كان منكرًا لها فهما لنفي الإنكار لها. فالتوكيد لنفي الشك عنها مستحسن ، ولنفي الإنكار واجب ، ولغيرهما لا ولا»[1].

ويرى عبد القاهر أنّ الأصل في (إنّ) أن تكون للجواب ، يقول: «فالذي يدل على أن لها أصلاً في الجواب أنّا رأيناهم قد ألزموها الجملة من المبتدأ والخبر إذا كانت جوابًا للقسم نحو (والله إنّ زيدًا منطلق) وامتنعوا من أن يقولوا: (والله زيد منطلق).

ثم إنّا إذا استقرينا الكلام وجدنا الأمر بيّنًا في الكثير من مواقعها ، أنه يقصد بها إلى الجواب كقوله تعالى: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَن ذِى ٱلْقَرْنَيْنِ ۖ قُلْ سَأَتْلُوا۟ عَلَيْكُم مِّنْهُ ذِكْرًا ﴿٨٣﴾ إِنَّا مَكَّنَّا لَهُۥ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الكهف: ٨٣ ـ ٨٤]. . . وكقوله تعالى: ﴿فَإِنْ عَصَوْكَ فَقُلْ إِنِّى بَرِىٓءٌ مِّمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [الشعراء: ٢١٦]. . . وقوله: ﴿وَقُلْ إِنِّىٓ أَنَا ٱلنَّذِيرُ ٱلْمُبِينُ﴾ [الحجر: ٨٩] وأشباه ذلك مما يُعلَم به أنّه كلام أُمر النبي ﷺ بأن يجيب به الكفار في بعض ما جادلوا وناظروا فيه. . .

ثم إنّ الأصل الذي ينبغي أن يكون عليه البناء هو الذي دُوّن في الكتب من أنّها للتأكيد. وإذا كان قد ثبت ذلك فإذا كان الخبر بأمر ليس للمخاطب ظَنٌّ في خلافه البتة ، ولا يكون قد عقد في نفسه أنّ الذي تزعم أنه كائن غير كائن، وأنّ

---

(١) «التصريح» (١/ ٢١١) ، وانظر «سيبويه» (١/ ١٢١) ، «التسهيل» (٦١) ، «المقرب» (١/ ١٠٦) ، «الأشموني» (١/ ٢٧٠) ، «ابن عقيل» (١/ ١٢٨) ، «شرح قطر الندى» (١٤٨).

الذي تزعم أنه لم يكن كائن فأنت لا تحتاج هناك إلى (إنّ)، وإنما تحتاج إليها إذا كان له ظن في الخلاف، وعقدُ قلبٍ على نفي ما تثبت، أو إثبات ما تنفي، ولذلك تراها تزداد حسنًا إذا كان الخبر بأمر يبعد مثله في الظن، ولشيء قد جرت عادة الناس بخلافه، كقول أبي نواس:

عليك باليأسِ من الناسِ إنّ غنى نفسِك في الياسِ

...

ومن لطيف مواقعها أن يُدّعى على المخاطب ظنٌّ لم يظنه ولكن يراد التهكم به. وأن يقال: (إن حالك والذي صنعته يقتضي أن تكون قد ظننت ذلك). ومثال ذلك قول الأول:

جاء شقيقٌ عارضًا رمحَهُ إنّ بني عمِّك فيهم رماحُ

يقول: إنّ مجيئه هكذا مُدِلاًّ بنفسه وبشجاعته، قد وضع رمحه عرضًا، دليل على إعجاب شديد، وعلى اعتقاد منه أنّه لا يقوم له أحد، حتى كأن ليس مع أحد منا رمح يدفعه به، وكأنا كلنا عُزْل.

وإذا كان كذلك وجب إذا قيل إنها جواب سائل أن يشترط فيه أن يكون للسائل ظن في المسؤول عنه، على خلاف ما أنت تجيبه به. فأما أن يجعل مجرد الجواب أصلاً فيه فلا»[1].

وقيل: هي آكد من اللام[2]، ولفظها وثقلها يوحي بذلك. وهي قريبة الشبه بنون التوكيد الثقيلة التي تؤكد الفعل، غير أنّها مسبوقة بالهمزة. ومن أوجه الشبه بينهما أنّ كلتيهما للتوكيد، وأنّ نون التوكيد يفتح معها الفعل، وهذه ينصب معها الاسم، وأنّها تخفف كما تخفف تلك.

---

(١) «دلائل الإعجاز» (٢٤٩ ـ ٢٥١).

(٢) «البرهان» (٢/ ٤٠٥)، «معترك الأقران» (١/ ٦٠٩)، «الإتقان» (١/ ١٥٦).

٢ ـ الربط: قد تأتي (إنّ) لربط الكلام بعضه ببعض، فلا يحسن سقوطها منه، وإن أسقطتها رأيت الكلام مختلاً غير ملتئم، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿قَالُوا۟ سُبْحَـٰنَكَ لَا عِلْمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَآ ۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [البقرة: ٣٢]، وقوله: ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَـٰتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ٣٧] فأنت لو أسقطتها لوجدت الكلام مختلاً نابيًا.

وانظر إلى قوله تعالى: ﴿فَٱعْفُوا۟ وَٱصْفَحُوا۟ حَتَّىٰ يَأْتِىَ ٱللَّهُ بِأَمْرِهِۦٓ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ١٠٩]، وقوله: ﴿فَرِيضَةً مِّنَ ٱللَّهِ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [النساء: ١١]، وقوله: ﴿وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُۥ مِنْهُمْ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾ [المائدة: ٥١]، وقوله: ﴿وَإِن تَعُدُّوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ ۗ إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ﴾ [إبراهيم: ٣٤] وجرّب أن تسقط (إنّ) فستجد الكلام نابيًا غير ملتئم ولا مرتبط.

قال عبد القاهر في قول الشاعر:

بكّرا صاحبَيَّ قبل الهجيرِ ... إنّ ذاك النجاحَ في التبكيرِ

«واعلم أنّ من شأن (إنّ) إذا جاءت على هذا الوجه، أن تغني غَناء الفاء العاطفة مثلاً، وأن تفيد من ربط الجملة بما قبلها أمرًا عجبًا، فأنت ترى الكلام بها مستأنفاً غير مستأنف، ومقطوعًا موصولاً معًا. أفلا ترى أنّك لو أسقطت (إنّ) من قوله: (إنّ ذاك النجاح في التبكير) لم تر الكلام يلتئم، ولرأيت الجملة الثانية لا تتصل بالأولى، ولا تكون منها بسبيل حتى تجيء بالفاء فتقول: بكّرا صاحبي قبل الهجير فذاك النجاح في التبكير، ومثله قول بعض العرب:

فغنّها وهي لك الفداءُ ... إنّ غناءَ الإبلِ الحُداءُ

فانظر إلى قوله: (إنّ غناء الإبل الحداء) وإلى ملاءمته الكلام قبله، وحسن

تشبثه به ، وإلى حسن تعطف الكلام الأول عليه ، ثم انظر إذا تركت (إنّ) فقلت: (فغنّها وهي لك الفداء ، غناء الإبل الحداء) كيف تكون الصورة ، وكيف ينبو أحد الكلامين عن الآخر؟. . . حتى تجتلب لهما الفاء فتقول: (فغنها وهي لك الفداء ، فغناء الإبل الحداء) ، ثم تعلم أن ليست الألفة بينهما من جنس ما كان ، وأن قد ذهبت الأنسة التي كنت تجد ، والحسن الذي كنت ترى»(١) .

وقال: «واعلم أنّ الذي قلنا في (إنّ) من أنها تدخل على الجملة ، من شأنها إذا هي أسقطت منها أنْ يحتاج فيها إلى الفاء ، لا يطّرد في كل شيء وكل موضع ، بل يكون في موضع دون موضع ، وفي حال دون حال ، فإنّك قد تراها قد دخلت على الجملة ليست هي مما يقتضي الفاء ، وذلك فيما لا يحصى كقوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِى مَقَامٍ أَمِينٍ ﴿٥١﴾ فِى جَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ ﴾ [الدخان: ٥١ ـ ٥٢] وذاك أنّ قبله: ﴿ إِنَّ هَٰذَا مَا كُنتُم بِهِۦ تَمْتَرُونَ ﴾ [الدخان: ٥٠] ومعلوم أنك لو قلت: (إنّ هذا ما كنتم به تمترون فالمتقون في جنات وعيون) لم يكن كلامًا»(٢) .

٣ ـ **التعليل**: وقد تأتي (إنّ) للتعليل وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِ ۚ إِنَّهُۥ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ ﴾ [البقرة: ١٦٨] ، وقوله: ﴿ فَمَنِ ٱضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [البقرة: ١٧٣] ، وقوله: ﴿ وَلَا تَعْتَدُوٓا۟ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْمُعْتَدِينَ ﴾ [المائدة: ٨٧] ، ﴿ وَأَحْسِنُوٓا۟ ۛ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾ [البقرة: ١٩٥] ، وكقوله: ﴿ مَآ أَنَا۠ بِبَاسِطٍ يَدِىَ إِلَيْكَ لِأَقْتُلَكَ ۖ إِنِّىٓ أَخَافُ ٱللَّهَ رَبَّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [المائدة: ٢٨]، وقوله: ﴿ وَصَلِّ عَلَيْهِمْ ۖ إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ ۗ ﴾ [التوبة: ١٠٣]،

---

(١) «دلائل الإعجاز» (٢١١ ـ ٢١٢) ، وانظر (٢٤٣).

(٢) «دلائل الإعجاز» (٢٤٨).

وقوله: ﴿ مَا جِئْتُم بِهِ ٱلسِّحْرُ إِنَّ ٱللَّهَ سَيُبْطِلُهُۥٓ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُصْلِحُ عَمَلَ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴾ [يونس: ٨١] .

فأنت ترى أنّ (إنّ) في هذه المواطن تفيد التعليل.

جاء في (**الإتقان**): «الثاني: التعليل أثبته ابن جني وأهل البيان، ومثلوه بنحو ﴿ وَٱسْتَغْفِرُوا۟ ٱللَّهَ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌۢ ﴾ [المزمل: ٣٠]، و﴿ وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ ﴾ . . . وهو نوع من التأكيد»(١) .

وقال **سيبويه**: «تقول: (جئتك أنك تريد المعروف) إنما تريد: لأنك تريد المعروف، ولكنك حذفت اللام ههنا كما تحذفها من المصدر إذا قلت:

وأغفر عوراءَ الكريمِ ادّخاره وأعرضُ عن شتمِ اللئيمِ تكرّما

أي لادخاره . . .

ولو قلت: (جئتك إنك تحب المعروف) مبتدأ، كان جيدًا . . .

واعلم أنّ العرب تنشد هذا البيت على وجهين، على إرادة اللام، وعلى الابتداء، قال الفرزدق:

منعت تميمًا منك أني أنا ابنها وشاعرُها المعروفُ عند المواسمِ

وسمعنا من العرب من يقول: إنّي أنا ابنها. وتقول لبيك إنّ الحمد والنعمة لك، وإن شئت قلت: أنّ»(٢) .

وجاء في (**حاشية يس على التصريح**) في قولهم (لبيك إنّ الحمد والنعمة لك): «واعلم أنّ النووي وكثيرًا من الحنفية عللوا كون الكسر أجود بأنّ من

(١) «الإتقان» (١/ ١٥٦)، وانظر «البرهان» (٢/ ٤٠٦ ـ ٤٠٧)، «معترك الأقران» (١/ ٦٠٩ ـ ٦١٠).

(٢) «سيبويه» (١/ ٤٦٤ ـ ٤٦٥).

كسر (إنّ) قال: الحمد والنعمة لك على كل حال، ومن فتحها قال: لبيك بهذا السبب أ هـ.

وحاصله أن الكسر يحصل به عموم استحقاقه تعالى الحمد والنعمة، سواء وجدت تلبية أم لا، بخلاف الفتح، فإنّ فيه ضعفًا من حيث تعليل التلبية باستحقاق ما ذكر، مع كونه غير مناسب لخصوصها، ومن حيث إبهامه قصر استحقاق ما ذكر على التلبية...

وظاهره تسليم كلام الفقهاء أنّ المكسورة هنا ليست للتعليل، وهو خلاف ما ذكره النحاة هنا، فإنّ كلامهم صريح في أنّها للتعليل»[1].

والذي يبدو لي أنّ ما ذهب إليه النووي أرجح، فإن التعليل بـ (إنّ) لا يماثل التعليل بـ (أنّ)، فإنّ التعليل بـ(أنّ) المفتوحة إنّما هو على إرادة اللام، قال سيبويه في (جئتك أنّك تريد المعروف): أي: لأنّك تريد المعروف، فالتعليل ههنا مقيد بعامله مقصور عليه، أي إنّما حصل هذا لهذا، بخلاف التعليل بـ(إنّ) المكسورة، فإنه تعليل واسع وحكم عام مستأنف، غير مقيد بالعامل.

فهي في الحقيقة ليست للتعليل المحض كـ (أنّ)، وإنّما هي حكم عام، وكلام مستأنف فيه تعليل، يشمل ما ذكر وما لم يذكر.

والذي يوضح ذلك أنّ الكلام مع (أنّ) المفتوحة هو جملة واحدة، بخلاف المكسورة، فقولك: (لا تضرب محمدًا أنّه عونك) جملة واحدة، أي لأنه عونك، وقولك: (لا تضرب محمدًا إنّه عونك) جملتان: الأولى (لا تضرب محمدًا) والأخرى (إنه عونك) فكأنّه لما نهاه عن ضرب محمد قال له: ولماذا

---

(١) «حاشية يس على التصريح» (١/ ٢١٩).

تنهاني؟ فأجابه: إنّه عونك. فقد ابتدأت كلامًا جديدًا.

وانظر إلى هاتين الجملتين: (جئت أنّك صرت أميرًا) بالفتح، و(جئت إنّك صرت أميرًا) بالكسر، تجد ما ذكرناه واضحًا. جاء في (التصريح) في مواطن كسر وفتح (إنّ): «الثالث: أن تقع في موضع التعليل نحو (إنه هو البر الرحيم) من قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُنَّا مِن قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ﴾ [فاطر: ٢٨] قرأ نافع والكسائي بالفتح، على تقدير لام العلة، أي لأنه، وحرف الجر إذا دخل على (أن) لفظًا أو تقديرًا فتح همزتها، فهو تعليل إفرادي. وقرأ الباقون من السبعة بالكسر، على أنّه تعليل مستأنف بياني، فهو في المعنى جواب سؤال مقدر تضمنه ما قبله، فكأنهم لما قالوا: ﴿إِنَّا كُنَّا مِن قَبْلُ نَدْعُوهُ﴾ قيل لهم: لم فعلتم ذلك؟ فقالوا: إنّه هو البر الرحيم. فهو تعليل جملي مثل ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ﴾ بكسر (إن) على أنه تعليل مستأنف.

ومثله في جواز الوجهين (لبيك إن الحمد والنعمة لك) يروى بكسر (إنّ) وفتحها، فالفتح على تقدير لام العلة، والكسر على أنّه تعليل مستأنف، وهو أرجح؛ لأنّ الكلام حينئذ جملتان لا جملة واحدة. وتكثير الجمل في مقام التعظيم مطلوب، قاله الموضح في (شرح بانت سعاد)»[١].

أنّ:

لـ(أنّ) معانٍ وغايات في الكلام مرتبطة لا يكاد ينفك أحدها عن الآخر، فإنّ أهم وظيفة لها أنّها توقع الجملة موقع المفرد، فتهيئها لتكون فاعلة ومفعولة ومبتدأ ومجرورة ونحو ذلك. وذلك نحو أن تقول: يعجبني أنّك فزت، وأخشى أنّك لا تعود، وأرغب في أنّك تكون معنا.

---

(١) «التصريح» (١/ ٢١٨).

ولا يتم الكلام بها إلّا مع ضميم معها ، بخلاف (إنّ) المكسورة ، فقولك: (إنّك فائز) كلام تام ، بخلاف (أنّك فائز) فإنه جزء من كلام ، وهو لا يؤدي معنى يحسن السكوت عليه.

قال ابن يعيش: «وكذلك (أنّ) المفتوحة تفيد معنى التأكيد كالمكسورة ، إلّا أنّ المكسورة الجملة معها على استقلالها بفائدتها ، ولذلك يحسن السكوت عليها ؛ لأنّ الجملة عبارة عن كل كلام تام قائم بنفسه مفيد لمعناه ، فلا فرق بين قولك: (إنّ زيدًا قائم) وبين قولك: (زيد قائم) إلّا معنى التأكيد. ويؤيده عندك أنّ الجملة بعد دخول (إنّ) عليها على استقلالها بفائدتها أنّها تقع في الصلة ، كما كانت كذلك قبل ، نحو قولك: (جاءني الذي إنه عالم) قال الله تعالى: ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ مِنَ ٱلْكُنُوزِ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِٱلْعُصْبَةِ أُو۟لِى ٱلْقُوَّةِ﴾ [القصص: ٧٦] وليست (أنّ) المفتوحة كذلك ، بل تقلب معنى الجملة إلى الإفراد ، وتصير في مذهب المصدر المؤكد ، ولولا إرادة التأكيد لكان المصدر أحق بالموضع ، وكنت تقول مكان: (بلغني أنّ زيدًا قائم): بلغني قيام زيد.

والذي يدلك على أنّ (أنّ) المفتوحة في معنى المصدر ، وأنّها تقع موقع المفردات ، أنّها تفتقر في انعقادها جملة إلى شيء يكون معها ويضم إليها ؛ لأنّها مع ما بعدها من منصوبها ومرفوعها بمنزلة الاسم الموصول ، فلا يكون كلامًا مع الصلة إلّا شيء آخر من خبر يأتي به أو نحو ذلك ، فكذلك (أنّ) المفتوحة ؛ لأنّها في مذهب الموصول ، إلّا أنها نفسها ليست اسمًا كما كانت (الذي) كذلك ، ألا ترى أنّها لا تفتقر في صلتها إلى عائد كما تفتقر في الأسماء الموصولة إلى ذلك؟»[١].

---

(١) «ابن يعيش» (٨/ ٥٩).

وجاء في (كتاب شرح المقدمة الكافية) لابن الحاجب: «وأما (أنّ) المفتوحة فهي مع جملتها في حكم المفرد ، ألا ترى أنك إذا قلت: (زيد قائم) ثم أدخلت المكسورة كانت على حالها في استقلالها بفائدتها ، ولو أدخلت المفتوحة صارت الجملة معها بتأويل مصدر من خبرها أو ما في حكمه ، فافتقرت إلى جزء آخر تكون به كلامًا نحو (أعجبني أن زيدًا منطلق) فتكون فاعلة ، و(كرهت أنّ زيدًا منطلق) فتكون مفعولاً . . . ومن ثمة وجب الكسر في موضع الجمل ، والفتح في موضع المفرد ، يعني: ومن أجل أنّ المكسورة تبقى معها الجملة على فائدتها ، والمفتوحة تقلبها إلى حكم المفرد ، وجب الكسر في موضع الجمل ، والفتح في موضع المفرد ، من حيث كان ذلك معناهما»[١] .

قال سيبويه: «أما (أنّ) فهي اسم ، وما عملت فيه صلة لها ، كما أنّ الفعل صلة لأنْ الخفيفة ، وتكون (أنّ) اسمًا. ألا ترى أنّك تقول: (قد عرفت أنّك منطلق) ، فـ(أنّك) في موضع اسم منصوب ، كأنّك قلت: قد عرفت ذاك ، وتقول: (بلغني أنّك منطلق) فـ(أنّك) في موضع اسم مرفوع ، كأنك قلت: بلغني ذاك. فـ(أنّ) الأسماءُ التي تعمل فيها صلة لها ، كما أنّ (أنْ) الأفعالُ التي تعمل فيها صلة لها»[٢] .

وهي في ذلك تلتقي مع سائر الأحرف المصدرية ، فإنّ من أهم وظائف الحرف المصدري أن يوقع الجملة موقع المفرد ، ثم إنّ الحرف المصدري يجعل ما بعده في حكم المصدر[٣] ، والمصدر معنى ذهني غير متشخص ،

---

(١) «شرح المقدمة الكافية» (١٢٣).

(٢) «سيبويه» (١/ ٤٦١).

(٣) أقول في حكم المصدر ولا أقول: (مصدرًا) لأنه قد يصعب التأويل في بعض المواطن إلا بتكلف.

فـ(أنّ) على هذا تجعل الأمر معنويًا ذهنيًا ، فثمة فرق بين قولك : (أرى محمدًا واقفًا) و(أرى أنّ محمدًا واقف) ، فالأول موقف متشخص ورأى بصرية ، والثاني موقف عقلي ورأى عقلية ، أي أرى أنّه فاعل ذلك وأحسبه.

ونحو ذلك قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّ﴾ [إبراهيم: ١٩] فهذه رؤية بالتدبر والتفكر ، ونحوه قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ سَخَّرَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ وَٱلْفُلْكَ تَجْرِى فِى ٱلْبَحْرِ بِأَمْرِهِۦ﴾ [الحج: ٦٥].

فهذه كلها رؤية بالتدبر والتفكر. وأظنك ترى الفرق واضحًا بين ما ذكرت من الآيات ونحو قوله تعالى: ﴿أَرِنَا ٱللَّهَ جَهْرَةً﴾ [النساء: ١٥٣] ، و﴿حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهْرَةً﴾ [البقرة: ٥٥] ، و﴿أَوْ نَرَىٰ رَبَّنَا﴾ [الفرقان: ٢١] ، وقوله: ﴿قَالَ رَبِّ أَرِنِىٓ أَنظُرْ إِلَيْكَ قَالَ لَن تَرَىٰنِى﴾ [الأعراف: ١٤٣].

ولم يرد فعل الرؤية في القرآن الكريم معدى إلى اسم الله تعالى في غير هذه المواطن التي ذكرتها. وأنت ترى الفرق واضحًا بين المعنيين والقصدين ، فـ(أنّ) ـ كما ذكرت ـ تحوّل الأمر إلى ذهني. وأنت تلاحظ الفرق جليًا بين قولنا: (سمعتك تقول الشعر) و(سمعت أنّك تقول الشعر) ففي العبارة الأولى أنت سمعته وهو يقول الشعر ، وأما في الثانية فهو قد سمع هذا الأمر عنك ولم يسمعك تقوله.

فـ(أنّ) إذن تحوّل المحسوس إلى معقول ، والمتشخص إلى ذهني ، ولذا يصح أن تقول: (ظننت محمدًا إنّه عاقل) ولا يصح أن تقول: (ظننت محمدًا أنّه عاقل) بالفتح ، فإنه لا يخبر بالذهني عن المتشخص ، فإنّ المعنى يكون بمنزلة (ظننت محمدًا عقلاً) ، وهذا لا يصح.

جاء في (كتاب الأصول) لابن السراج: «(أنّ) المفتوحة الألف مع ما بعدها بتأويل المصدر ، وهي تجعل الكلام شأنًا وقصة وحديثًا ، ألا ترى أنّك إذا

قلت: (علمت أنّك منطلق) فإنما هو: علمت انطلاقك، فكأنك قلت: علمت الحديث. ويقول القائل: ما الخبر؟ فيقول المجيب: الخبر أنّ الأمير قادم...

والموضع التي تقع فيها (أنّ) المفتوحة لا تقع فيها (إنّ) المكسورة، فمتى وجدتهما يقعان في موقع واحد فاعلم أنّ المعنى والتأويل مختلف»(١).

واختلف في كون (أنّ) مؤكدة أو لا، فذهب أكثر النحاة إلى أنها مؤكدة مثل: (إنّ)، وأنها فرع عليها(٢).

«واستشكله بعضهم قال: لأنّك لو صرحت بالمصدر المنسبك لم يفد توكيدًا، ويقال: التوكيد للمصدر المنحل، لأنّ محلها مع ما بعدها المفرد. وبهذا يفرق بينها وبين (إنّ) المكسورة، فإنّ التأكيد في المكسورة للإسناد، وهذه لأحد الطرفين»(٣).

وهناك شبهة أثارها بعض المحدثين في دلالتها على التوكيد، قالوا: لو كانت تدل على التوكيد لوقعت في جواب القسم مثل (إنّ).

وهذه الشبهة مردودة من ناحيتين:

الأولى: إنّ مجيئها للتوكيد لا يعني أنْ تشبه (أنّ) من جميع الأوجه، فنحن نعلم أنّ (اللام) للتوكيد و(إنّ) للتوكيد، وهناك خلاف بينهما في الاستعمال، بل إن (أنْ) المخففة من الثقيلة قد تختلف معها في بعض الأحكام، فيجوز في

---

(١) «الأصول» (١/ ٣٢٢ ـ ٣٢٣).

(٢) «المغني» (١/ ٣٩)، «جواهر الأدب في معرفة كلام العرب» (٢٠٧)، «ابن يعيش» (٨/ ٥٩)، «المقرب» (١/ ١٠٦)، «ابن الناظم» (٦٥)، «الأشموني» (١/ ٢٧٠)، «ابن عقيل» (١/ ١٢٨)، «التصريح» (١/ ٢١١)، «شرح قطر الندى» (١٤٨).

(٣) «البرهان» (٢/ ٤٠٧)، «الإتقان» (١/ ١٥٦)، «معترك الأقران» (١/ ٦١٠)، وانظر الخلاف في فرعيته وأصل كل واحد منهما في «شرح المغني للدماميني» (١/ ٨٦)، «الهمع» (١/ ١٢٨).

(أنْ) المخففة أن يكون خبرها جملة دعائية ، بخلاف الثقيلة كما هو معلوم[١] .

ومن المعلوم أنّ نون التوكيد الخفيفة لا تقع في بعض مواطن الثقيلة ، ولها أحكام خاصة بها .

والناحية الأخرى أنّ (أنّ) كما ذكرنا تحول الجملة إلى مفرد في المعنى هو المصدر ، والقسم يجاب بجملة لا بمفرد ، ولذلك لا يجاب بها القسم ، ومع ذلك أجاز بعض النحاة أن يجاب بها القسم[٢] .

والصواب أنّها تدل على التوكيد إضافة إلى ما ذكرناه من المعاني ، فقولك : (علمت أنّ محمدًا قائم) آكد من قولك : (علمت محمدًا قائمًا) إضافة إلى إيقاع الجملة المؤكدة موقع المفرد ، أي علمت هذا الأمر . قال تعالى : ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا جَآءَكُمُ ٱلْمُؤْمِنَـٰتُ مُهَـٰجِرَٰتٍ فَٱمْتَحِنُوهُنَّ ٱللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَـٰنِهِنَّ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَـٰتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى ٱلْكُفَّارِ ﴾ [الممتحنة: ١٠] ولم يقل: فإن علمتم أنّهن مؤمنات ؛ لأنّ الإيمان أمر قلبي لا يطلع على حقيقته إلا الله ، ولذلك قال: ﴿ ٱللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَـٰنِهِنَّ ﴾ فاكتفى بالأمارات والدلالات الظاهرة التي تدل على الإيمان ، ولم يؤكده بـ(أن) ؛ لأنه لا سبيل إلى اليقين القاطع .

وقال : ﴿ ٱلْـَٔـٰنَ خَفَّفَ ٱللَّهُ عَنكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا ﴾ [الأنفال: ٦٦] فجاء بـ(أنّ) لأنه علم مؤكد .

وقال : ﴿ ۞ إِنَّ شَرَّ ٱلدَّوَآبِّ عِندَ ٱللَّهِ ٱلصُّمُّ ٱلْبُكْمُ ٱلَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ ﴿٢٢﴾ وَلَوْ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّواْ وَّهُم مُّعْرِضُونَ ﴾ [الأنفال: ٢٢ ـ ٢٣] فقال : ﴿ وَلَوْ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا ﴾ أي ولو علم فيهم جانبًا ضعيفًا من الخير غير محقق ولا متيقن لأسمعهم ، أي أنّ هؤلاء ليس فيهم شيء من الخير المحتمل ، بله

(١) «ابن عقيل» (١/ ١٣٩).
(٢) «الهمع» (١/ ١٣٧).

المحقق ، ولذا لم يأت بـ (أن) والله أعلم .

وقال على لسان يوسف عليه السلام لإخوته : ﴿ أَلَا تَرَوْنَ أَنِّيٓ أُوفِي ٱلْكَيْلَ وَأَنَا۠ خَيْرُ ٱلْمُنزِلِينَ ﴾ [يوسف: ٥٩] فقال أولاً : ﴿ أَنِّيٓ أُوفِي ٱلْكَيْلَ ﴾ على التوكيد بأنّ ، ثم قال : ﴿ وَأَنَا۠ خَيْرُ ٱلْمُنزِلِينَ ﴾ على غير سبيل التوكيد ، وذلك ـ والله أعلم ـ أنّه في الحكم الأول متأكد من أنّه يوفي الكيل تأكدًا لا شك فيه ؛ لأنّ هذا أمر يستطيع الجزم به ، بخلاف ما بعده ﴿ وَأَنَا۠ خَيْرُ ٱلْمُنزِلِينَ ﴾ فإنّ هذا الحكم ليس بمنزلة الأول في التحقيق والتيقن ، فجاء به غير مؤكد ، فخالف بين التعبيرين لاختلاف الحكمين .

ومما يدل على أنّها للتوكيد ، أنّ القرآن الكريم إذا قرن الظن بها أفاد اليقين ـ كما يقول النحاة ـ ؛ فحيث اقترنت به في القرآن الكريم أفاد الظن معنى العلم واليقين . قال تعالى : ﴿ وَٱسْتَعِينُوا۟ بِٱلصَّبْرِ وَٱلصَّلَوٰةِ ۚ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى ٱلْخَٰشِعِينَ ﴿٤٥﴾ ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُوا۟ رَبِّهِمْ وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَٰجِعُونَ ﴾ [البقرة: ٤٥ ـ ٤٦] ، وقال : ﴿ قَالَ ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُوا۟ ٱللَّهِ كَم مِّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةًۢ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۗ ﴾ [البقرة: ٢٤٩] .

وقال : ﴿ إِنِّى ظَنَنتُ أَنِّى مُلَٰقٍ حِسَابِيَهْ ﴿٢٠﴾ فَهُوَ فِى عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ ﴾ [الحاقة: ٢٠ ـ ٢١] فإنّ الظن قد يلحق بالعلم واليقين . وقد يكون للرجحان فقط كقوله تعالى : ﴿ فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُۥ مِنۢ بَعْدُ حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُۥ ۗ فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَآ أَن يَتَرَاجَعَآ إِن ظَنَّآ أَن يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِ ۗ ﴾ [البقرة: ٢٣٠] فلم يأت بـ (أنّ) ههنا ؛ لأنه ليس المقصود بالظن ههنا اليقين ، بل الرجحان فقط ، فهو ليس بمنزلة ما مر من الآيات .

فدل ذلك على ما ذكرناه .

وقد تأتي (أنّ) بمعنى (لعلّ)، بل هي لغة في (لعل) كما يذكر النحاة[١].

قال سيبويه في قوله تعالى: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام: ١٠٩]: «وأهل المدينة يقولون: (أنّها) فقال الخليل: هي بمنزلة قول العرب (ائت السوق أنك تشتري لنا شيئًا) أي لعلك»[٢].

وقال ابن يعيش: «وقد تستعمل (أنّ) المفتوحة بمعنى (لعل)، يقال: (ايتِ السوق أنّك تشتري لنا كذا) أي لعلك. وقيل في قوله تعالى: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام: ١٠٩] على لعلها، ويؤيد ذلك قراءة أبيّ (لعلها) كأنّه أبهم أمرهم فلم يخبر عنهم بالإيمان ولا غيره. ولا يحسن تعليق (أن) بـ(يشعركم)؛ لأنه يصير كالعذر لهم، قال حطائط بن يعفر:

أريني جوادًا مات هزلًا لأنّني أرى ما ترين أو بخيلاً مخلّدا

قال المرزوقي: هو بمعنى (لعل) وقد روي: لعلني أرى ما ترين»[٣].

فتح وكسر همزة إنّ:

يذكر النحاة أنّ لـ(أنّ) ثلاثة أحوال: وجوب الكسر، ووجوب الفتح، وجواز الأمرين. وضابط ذلك أنّه يتعين المكسورة حيث لا يجوز أن يسد المصدر مسدها ومسد معموليها، وتتعين المفتوحة حيث يجب ذلك، ويجوز الأمران إن صح الاعتباران[٤].

وكل الأمور التي يذكرها النحاة في مواطن الوجوب والجواز إنّما هي تفسير

---

(١) «التسهيل» (٦٦)، «المغني» (١/ ٤٠)، «الهمع» (١/ ١٣٤)، «الإتقان» (١/ ١٥٦).
(٢) «سيبويه» (١/ ٤٦٣).
(٣) «ابن يعيش» (٨/ ٧٨ ـ ٧٩).
(٤) انظر «التصريح» (١/ ٣١٤ ـ ٣١٥)، «ابن عقيل» (١/ ١٣٠ ـ ١٣١)، «حاشية الخضري» (١/ ١٣٠).

لهذا الضابط. وإيضاح ذلك أنّ (إنّ) المكسورة لا تغير معنى الجملة، وإنّما تفيد توكيدها، وأما المفتوحة فهي تهيّء الجملة لأن تقع موقع المفرد وتجعل ما دخلت عليه غير تام الفائدة بعد أن كان مفيدًا قبل دخولها ـ كما سبق أن ذكرنا ـ فأنت تقول: (أنّ محمدًا قائم) بالفتح فهي ليست تامة المعنى، وإنّما وقعت الجملة موقع المفرد، فمتى كان الكلام لا يحتمل الإفراد وإنما هو موطن الجملة تعين كسر (إن)، ومتى كان الكلام لا يحتمل الجملة وإنما هو موطن المفرد تعين الفتح، ومتى جاز الاعتباران جاز الوجهان، جاء في (المفصل): «والذي يميز بين موقعيهما أنّ ما كان مظنة للجملة وقعت فيه المكسورة كقولك مفتتحًا: (إنّ زيدًا منطلق)... وما كان مظنة للمفرد وقعت فيه المفتوحة، نحو مكان الفاعل والمجرور... وكذلك (ظننت أنّك ذاهب) على حذف ثاني المفعولين، والأصل ظننت ذهابك حاصلاً... ومن المواضع ما يحتمل المفرد والجملة، فيجوز فيه إيقاع أيتهما شئت»[(١)].

تقول: (إنّ الله سميع الدعاء) فهي هنا واجبة الكسر، وتقول: (يسرني أنّك عائد) فهي هنا واجبة الفتح؛ لأنه موطن المفرد فقط وهو الفاعل، وتقول: (حلفت أنّك مسافر وإنّك مسافر) فهنا يجوز الأمران ولكل معنى.

فإذا أردت حلفت على هذا الأمر، أي (حلفت على سفرك) فتحت، وإن أردت أنّ هذا جواب الحلف، كما تقول: (والله إنّك مسافر) كسرت.

وهذا ملاك الأمر.

فليس معنى الفتح والكسر واحدًا في المواضع التي يجوز فيها الوجهان، وإنّما المعنى مختلف.

جاء في (الأصول): «والمواضع التي تقع فيها (أنّ) المفتوحة لا تقع فيها

---

(١) «ابن يعيش» (٨/ ٦٠ ـ ٦١).

(إنّ) المكسورة، فمتى وجدتهما يقعان في موقع واحد فاعلم أنّ المعنى والتأويل مختلف»[١].

قال سيبويه: «وتقول: (أما في الدار فإنّك قائم) لا يجوز فيه إلاّ (إنّ) تجعل الكلام قصة وحديثًا ولم ترد أن تخبر أنّ في الدار حديثه، ولكنك أردت أن تقول: (أما في الدار فأنت قائم). فمن ثم لم تقل (أنّ). وإن أردت أن تقول: (أما في الدار فحديثك وخبرك) قلت: (أما في الدار فأنّك منطلق) أي هذه القصة»[٢].

وقال: «وسمعت من العرب ينشد هذا البيت كما أخبرك به:

وكنت أرى زيدًا كما قيل سيدا إذا إنه عبدُ القفا واللهازمِ

فحال (إذا) ههنا كحالها إذا قلت: إذا هو عبد القفا واللهازم، وإنما جاءت (إنّ) ههنا؛ لأنّك هذا المعنى أردت، كما أردت في (حتى) معنى حتى هو منطلق، ولو قلت: مررت فإذا أنه عبد، تريد: مررت به فإذا العبودية واللؤم، كأنك قلت: مررت فإذا أمره العبودية واللؤم، ثم وضعت (أنّ) في هذا الموضع، جاز»[٣].

وجاءَ في (المقتضب): «تقول: (قد قاله القوم حتى إنّ زيدًا يقوله)، و(قد شربوا حتى إنّ أحدهم يجر بطنه) لأنه موضع ابتداء. ألا ترى أنّك تقول: قد قاله القوم حتى زيد يقوله.

ولو قلت في هذا الموضع (أنّ) كان محالاً، لأن (أنّ) مصدر ينبئ عن قصة فلو كان قد قاله القوم حتى قول زيد، كان محالاً.

---

(١) «الأصول» (١/ ٣٢٣).
(٢) «سيبويه» (١/ ٤٧٠).
(٣) «سيبويه» (١/ ٤٧٢).

ولكن لو قلت: (بلغني حديثك حتى أنك تظلم الناس) كان من مواضع (أنّ) المفتوحة ؛ لأنّ المعنى: بلغني أمرك حتى ظلمك الناس ، وإنّما يصلح هذا ويفسد بالمعنى»[١] .

وجاء في (**حاشية يس على التصريح**): «قال الدنوشري ، قال ابن الضائع في قولهم: (سألت عنه فإذا أنه عبد): فمن فتح أراد العبودية ، ومن كسر أراد العبد نفسه ، وتقدير الفتح مشاهدة نفس المعنى الذي هو الخدمة ، وتقدير الكسر مشاهدة الشخص نفسه على غير صفة العمل ، ففتحت موضع المفرد ، وكسرت موضع الجملة»[٢] .

وجاء في (**شرح الرضي على الكافية**): «ونقول: (أما في الدار فإنّك قائم) بالكسر ، إذا قصدت أنّ قيام المخاطب حاصل في الدار . وأما إن أردت أنّ في الدار هذا الحديث وهذا الخبر فإنه يجب الفتح»[٣] .

وهنا سؤال قد يعرض في هذا الباب وهو: هل يسد المصدر الصريح مسد المصدر المؤول ويقوم مقامه دومًا؟

والذي هو ظاهر في هذا الباب أنّ المصدر الصريح غير المؤول وليسا متطابقين ، فإنّ الإسناد حاصل في المصدر المؤول ، ولكن أقيم هذا الإسناد مقام المفرد .

إنّ المصدر المؤول أصله جملة تامة ، بخلاف الصريح فإنه كلمة ، ولذا

---

(١) «المقتضب» (٢/ ٣٥٠).

(٢) «حاشية يس» (١/ ٢١٨).

(٣) «الرضي على الكافية» (٢/ ٢٩٠) ، وانظر «ابن الناظم» (٦٧ ـ ٦٨) ، «الأشموني» (١/ ٢٧٦ ـ ٢٧٨) ، «التصريح» (١/ ٢١٨ ـ ٢٢٠) ، «حاشية الخضري» (١/ ١٣٣) ، «شذور الذهب» (٢٠٦ ، ٢٠٧).

قد يقع المصدر المؤول في مواطن لا يقع فيها المصدر الصريح ، ولو حاولت إيقاع المصدر الصريح مكان المصدر المؤول لاختل الكلام ، وذلك نحو أن تقول: (ظننت أنّ سعيدًا حاضر) ، أو تقول. (ليت أنّ سعيدًا غني) قال الشاعر:

تعلقتُ ليلى وهي ذاتُ مؤصدٍ ولم يبدُ للأترابِ من ثديها حجمُ

صغيرين نرعى البَهْمَ يا ليت أننا إلى الآنَ لم نكبرْ ولم تكبر البهمُ

ففي مثل هذه المواطن لا يصح وضع المصدر الصريح مكان المؤول لفساد المعنى واختلاله، إلاّ بتكلف وتقدير محذوف لا موجب له، والمعنى تام بدونه.

إن قسمًا من النحاة يقدرون في نحو ذلك: (ظننت حضور سعيد حاصلاً) ، و(ليت غنى سعيد ثابت) ، وهذا فاسد ، ويظهر فساده عند إظهار المحذوف مع المصدر المؤول، فلو قلت: (ظننت أنّ سعيدًا حاضر حاصل) ، و(ليت أنّ سعيدًا غني ثابت) لكان واضح الفساد، ولم يقله أحد من العرب.

جاء في (المقتضب): «فإذا قلت: (ظننت أنّ زيدًا منطلق) لم تحتج إلى مفعول ثان ؛ لأنك قد أتيت بذكر (زيد) في الصلة ، لأن المعنى: ظننت انطلاقًا من زيد ، فلذلك استغنيت»[1].

ليت:

للتمني ، والتمني يكون في المستحيل نحو (ليت الشباب يعود) ، وفي الممكن غير المتوقع نحو (ليت سعيدًا يسافر معنا) ، فإن كان متوقعًا دخل في الترجي.

---

(١) «المقتضب» (٢/ ٣٤١) ، وانظر «سيبويه» (١/ ٤٦١ ـ ٤٦٢).

ولا يكون في الواجب حصوله كأن تقول: (ليت غدًا آت) فإن غدًا واجب المجيء[١].

ليت شعري:

من الاستعمالات الشائعة في العربية (ليت شعري) نحو: ليت شعري هل أعود إلى الأهل؟ والشعر ههنا معناه الشعور والفطنة، والخبر عند الجمهور محذوف وجوبًا إذا أردف باستفهام كما مثلنا، أي ليت شعري حاصل[٢].

وذهب بعضهم إلى أنّ جملة الاستفهام هي الخبر، ورده النحاة بأنه يؤدي إلى الإخبار بالجملة الطلبية، وإلى خلو المخبر بها عن الرابط[٣].

والحقيقة أنّه لا يمكن أن تكون جملة الاستفهام خبرًا عن الشعر؛ لأنه لا رابط يربطها بالمبتدأ، ولا بد من الرابط، فإنه لا يصح أن يقال: (شعري هل محمد حاضر)؛ لأنك بينما تتحدث عن شعرك تقطع الكلام ولا تخبر عنه وتستأنف كلامًا جديدًا هو (هل محمد حاضر) وهو نظير قولك: أخوك هل خالد عندكم؟

وهو غير مقبول.

والصحيح أنّه من باب حذف الخبر وجوبًا؛ لأنّه كون عام مفهوم من السياق، أي ليت إدراكي حاصل أو ثابت أو كائن ونحو ذلك. وهو نظير ما بعد (لولا) نحو قوله تعالى: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [سبأ: ٣١].

والعرب تحذف الكلمة إذا كان ذكرها يؤدي إلى العبث لوضوحها

---

(١) «الأشموني» (١/ ٢٧١)، «المغني» (١/ ٢٨٥)، «ابن عقيل» (١/ ١٢٩)، «ابن يعيش» (٨/ ٨٤)، «التصريح» (١/ ٢١٢ ـ ٢١٣)، «الصبان» (١/ ٢٧١).
(٢) «الرضي على الكافية» (٢/ ٤٠١)، «الهمع» (١/ ١٣٦)، «التسهيل» (٦٢).
(٣) «الهمع» (١/ ١٣٦).

وظهورها ولا يزيد المخاطب شيئًا كالخبر بعد (لولا) إذا كان كونًا عامًّا ، ونحو: ﴿ لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِى سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ [الحجر: ٧٢] فإنه لا فائدة من أنْ تقول: لعمرك قسمي ؛ لأنه واضح أنه قسم ولا يفيد المخاطب ذكره ، ونحو ذلك.

لعلّ:

هي لتوقّع شيء محبوب أو مكروه ، فتوقع المحبوب يسمى ترجيًا وإطماعًا ، وتوقع المكروه يسمى إشفاقًا. فالترجي نحو قوله تعالى: ﴿ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ [البقرة: ١٨٩] والإشفاق نحو (لعله يهينك)(١).

والترجي لا يكون إلّا في الممكن ، وأما قوله تعالى على لسان فرعون: ﴿ يَٰهَٰمَٰنُ ٱبْنِ لِى صَرْحًا لَّعَلِّىٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ﴿٣٦﴾ أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ ﴾ [غافر: ٣٦ ـ ٣٧] فهو من باب الجهل أو من باب السخرية(٢).

والفرق بين تمني الممكن وترجيه ، أن المترجّى متوقع حصوله ، بخلاف المتمنى ، فإنه غير متوقع الحصول(٣). فالفرق بين قولك: (ليت زيدًا يأتينا) ، و(لعل زيدًا يأتينا) أنّ الأولى تمنٍّ وقائله غير متوقع لحصوله ، بخلاف الثانية فإنه متوقع لمجيئه.

وقيل: قد تتجرد (لعلّ) لمطلق التوقع ، ولا تختص بكونه محبوبًا أو مكروهًا ، وجُعل منه قوله تعالى: ﴿ فَلَعَلَّكَ تَارِكُۢ بَعْضَ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيْكَ ﴾ [هود: ١٢] جاء في (حاشية على الكشاف) للسيد الجرجاني: «هي موضوعة

---

(١) «ابن الناظم» (٦٥) ، «ابن عقيل» (١/ ١٢٩) ، «المغني» (١/ ٢٨٧) ، «الكشاف» (١/ ٢٧٧) ، «المقرب» (١/ ١٠٦) ، «الهمع» (١/ ١٣٤) ، «الأشموني» (١/ ٣٧١) ، «التصريح» (١/ ٢١٣) ، «الصبان» (١/ ٢٧١).

(٢) انظر «المغني» (١/ ٢٨٧) ، «التصريح» (١/ ٢١٣).

(٣) «حاشية الخضري» (١/ ١٢٩).

لإنشاء توقع أمر إما مرغوب ويسمى ترجّيًا ، أو مرهوب ويسمى إشفاقًا . . . وقد يكون من غيرهما ممن له نوع تعلق بالكلام ، كأنها جردت لمطلق التوقع ، كما في قوله تعالى: ﴿ فَلَعَلَّكَ تَارِكُۢ بَعْضَ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيْكَ ﴾ على أحد الوجهين وهو أنك قد بلغت من التهالك على إيمانهم مبلغاً يرجون أن تترك بعض ما يوحى إليك»[١] .

وقيل: إنها تأتي للتعليل ، وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿ فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ ﴾ [طه: ٤٤] ومن لم يثبت ذلك يحمله على الرجاء ، ويصرفه للمخاطبين ، أي اذهبا على رجائكما[٢] .

جاء في (التصريح): «قال الأخفش والكسائي: وتأتي (لعل) للتعليل نحو ما قال الأخفش: يقول الرجل لصاحبه: (أفْرِغ عملك لعلنا نتغدى) و(اعمل عملك لعلك تأخذ أجرك) أي لنتغدى ولتأخذ. انتهى.

ومنه ، أي من التعليل (لعله يتذكر) أي ليتذكر ، قال في المغني: ومن لم يثبت ذلك يحمله على الرجاء ويصرفه للمخاطبين ، أي اذهبا على رجائكما»[٣] .

وجاء في (الكشاف) في قوله تعالى: ﴿ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ [البقرة: ٢١]: «و(لعل) للترجي أو الإشفاق ، تقول: (لعل زيدًا يكرمني) ، و(لعله يهينني) ، وقال الله تعالى: ﴿ لَعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ ﴾ [طه: ٤٤] ، ﴿ لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ ﴾ [الشورى: ١٧] ألا ترى إلى قوله ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مُشْفِقُونَ مِنْهَا ﴾ [الشورى: ١٨] وقد

---

(١) «حاشية على الكشاف» (١/ ١٧٧).
(٢) «المغني» (١/ ٢٨٨) ، «ابن يعيش» (٨/ ٨٥) ، «التسهيل» (٦١) ، «الهمع» (١/ ١٣٤) ، «الأشموني» (١/ ٢٧١).
(٣) «التصريح» (١/ ٢١٣).

جاء على سبيل الإطماع في مواضع من القرآن ، ولكن لأنه إطماع من كريم رحيم إذا أطمع فعل ما يطمع فيه لا محالة ، لجري إطماعه مجرى وعده المحتوم وفاؤه به. قال من قال: إنّ (لعل) بمعنى (كي). و(لعلّ) لا تكون بمعنى (كي) ولكن الحقيقة ما ألقيت إليك. وأيضًا فمن ديدن الملوك وما عليه أوضاع أمرهم ورسومهم أن يقتصروا في مواعيدهم التي يوطنون أنفسهم على إنجازها ، على أن يقولوا: عسى ، ولعل ، ونحوهما من الكلمات ، أو يخيلوا إخالة ، أو يظفر منهم بالرمزة ، أو الابتسامة ، أو النظرة الحلوة. فإذا عثر على شيء من ذلك منهم لم يبق للطالب ما عندهم شك في النجاح والفوز بالمطلوب ، فعلى مثله ورد كلام مالك الملوك ذي العز والكبرياء ، أو يجيء على طريق الإطماع دون التحقيق لئلا يتكل العباد ، كقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ تُوبُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ تَوْبَةً نَّصُوحًا عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يُكَفِّرَ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ﴾ [التحريم: ٨]. . .

فهم في صورة المرجو منهم أن يتقوا ليترجح أمرهم»[١].

وقيل: تأتي للاستفهام ، وأثبته الكوفيون ، وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿لَا تَدْرِى لَعَلَّ ٱللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَٰلِكَ أَمْرًا﴾ [الطلاق: ١] وحديث (لعلنا أعجلناك)[٢].

جاء في (شرح الرضي على الكافية): «وقيل: إنّ (لعل) تجيء للاستفهام ، تقول: لعلّ زيدًا قائم؟ أي: هل هو كذلك»[٣].

وقيل: تأتي للتشبيه ، وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿وَتَتَّخِذُونَ مَصَانِعَ لَعَلَّكُمْ

---

(١) «الكشاف» (١/ ١٧٧ ـ ١٧٨).
(٢) «المغني» (١/ ٢٨٨) ، «التسهيل» (٦١) ، «الهمع» (١/ ١٣٤).
(٣) «الرضي على الكافية» (٢/ ٣٨٤).

تخلدون﴾ [الشعراء: ١٢٩] يعني كأنكم[١].

وقيل هي كلمة شك، جاء في (لسان العرب): «قال الجوهري: (لعل) كلمة شك... وهي كلمة رجاء وطمع وشك، وقد جاءت في القرآن بمعنى كي»[٢].

والبصريون يرجعون كل هذه المعاني إلى الترجي والإشفاق[٣]، وهو الصحيح، فإنّها للتوقع مطلقًا، ويمكن رجع كل ما ذكر إلى هذا المعنى من ترجٍّ أو إشفاق، فنحو قوله تعالى: ﴿لَا تَدْرِى لَعَلَّ ٱللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَٰلِكَ أَمْرًا﴾، وقوله: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ﴾ [عبس: ٣] من باب الترجي. وحديث (لعلنا أعجلناك) من باب الإشفاق، أي أشفق من أن يكون أعجله. وقوله تعالى: ﴿وَتَتَّخِذُونَ مَصَانِعَ لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ﴾ أي تفعلون فعل من يرجو الخلود ويتوقعه.

ولو أردنا تجزئة المعاني لأمكننا توسعة ذلك إلى أكثر مما قيل.

لكنّ:

المشهور أنّ (لكنّ) للاستدراك، واختلف في تفسير الاستدراك. فقيل: «هو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم عدم ثبوته أو نفيه كقولك: (ما زيد شجاعًا ولكنه كريم)، فإنّك لمّا نفيت الشجاعة عنه أوهم ذلك نفي الكرم لأنهما كالمتضايفين، فلما أردت رفع هذا الإيهام عقبت الكلام بلكنّ مع مصحوبها»[٤]. وقيل: هو مخالفة حكم ما بعد (لكن) لحكم ما قبلها[٥]،

---

(١) «الإتقان» (١/ ١٧٢).
(٢) «لسان العرب» (لعل) (١٤/ ١٢٨)، وانظر «الهمع» (١/ ١٣٤).
(٣) «الهمع» (١/ ١٣٤).
(٤) «ابن الناظم» (٦٥)، «التصريح» (١/ ٢١١ ـ ٢١٢)، «الصبان» (١/ ٢٧٠).
(٥) «المغني» (١/ ٢٩٠ ـ ٢٩١)، «الصبان» (١/ ٢٧٠).

قيل: «ولذلك لا بد أنْ يتقدمها كلام ملفوظ به أو مقدر ولا بدّ أن يكون نقيضًا لما بعده ، أو ضدًّا له ، أو خلافًا على رأي نحو (ما هذا ساكن لكنّه متحرك) و(ما هذا أسود لكنّه أبيض) و(ما هذا قائم لكنه شارب)»[١] .

وقيل: تأتي للتوكيد على قلة نحو: (لو جاء لأكرمته لكنه لم يجئ) إذ عدم المجيء معلوم من (لو) الامتناعية[٢] .

وقيل: هي للتوكيد دائمًا مثل (إنّ) ويصحب التوكيد معنى الاستدراك[٣] .

والصواب أنّ الأصل فيها أن تكون للاستدراك ، وقد تكون للتحقيق . فهي للاستدراك في نحو قولك: (سعيد حاضر لكنّ أخاه غائب) و(الشمس مشرقة لكنّ الجو بارد) وهي كذلك في كل ما خالف ما بعدها حكم ما قبلها .

أما إذا لم يخالف ما بعدها حكم ما قبلها فتكون للتوكيد نحو (ما زيد نائم لكنه مستيقظ) وكذلك نحو (لو جاءني علي لأكرمته لكنه لم يجئ) .

واختلف في كونها مركبة أو مفردة ، فهي عند البصريين مفردة غير مركبة ، وقال الكوفيون: هي مركبة من (لا) و(إنّ) المكسورة ، والكاف الزائدة بينهما لا للتشبيه ، وحذفت الهمزة تخفيفًا بعد نقل حركتها إلى الكاف ، وأصلها لا كإنّ[٤] .

---

(١) «الهمع» (١/ ١٣٢ ـ ١٣٣) ، وانظر «حاشية الخضري» (١/ ١٢٩) .

(٢) «المغني» (١/ ٢٩٠ ـ ٢٩١) ، «التصريح» (١/ ٢١١ ـ ٢١٢) ، «الأشموني» (١/ ٢٧٠) ، «الصبان» (١/ ٢٧٠) ، «الهمع» (١/ ١٣٢ ـ ١٣٣) ، «حاشية الخضري» (١/ ١٢٩) .

(٣) «المغني» (١/ ٢٩٠ ـ ٢٩١) ، «البرهان» (٢/ ٤٠٨) .

(٤) «التصريح» (١/ ٢١٢) ، «حاشية يس» (١/ ٢١٢) ، «الرضي على الكافية» (٢/ ٣٩٩) ، «الهمع» (١/ ١٣٣) .

وقال برجستراسر: إنّ «لكنّ مركبة من (لا) و(كن) المقابلة لـ Ken العبرية وKen الآرامية التي معناها هكذا، فمعنى (لاكن) ليس كذا»[١].

وهذا الكلام في (لكن) الساكنة كما هو واضح، فإذا كانت (لكنْ) مركبة فلكنّ مثلها، ولا تختلف عنها إلا بتثقيل النون، وهما بمعنى واحد.

كأنّ:

للتشبيه، وهي مؤلفة على رأي النحويين من كاف التشبيه، وأنّ.

قال سيبويه: «سألت الخليل عن (كأنّ) فزعم أنها (إنّ) لحقتها الكاف للتشبيه ولكنها صارت مع (إنّ) بمنزلة كلمة واحدة، وهي نحو (كأيٍّ رجلًا) ونحو (له كذا وكذا درهمًا)»[٢].

وقال ابن يعيش: «وأما (كأنّ) فحرف معناه التشبيه، وهو مركب من كاف التشبيه وإنّ، فأصل قولك: (كأنّ زيدًا الأسد): إنّ زيدًا كالأسد، فالكاف هنا تشبيه صريح، وهي في موضع الخبر تتعلق بمحذوف تقديره: إنّ زيدًا كائن كالأسد، ثم أرادوا الاهتمام بالتشبيه الذي عقدوا عليه الجملة، فأزالوا الكاف من وسط الجملة وقدموها إلى أوّلها لإفراط عنايتهم بالتشبيه، فلما أدخلوها على (إنّ) وجب فتحها؛ لأن المكسورة لا يقع عليها حروف الجر، ولا تكون إلّا أولاً، وبقي معنى التشبيه الذي كان فيها متأخرة، فصار اللفظ: كأن زيدًا أسد، إلّا أنّ الكاف لا تتعلق الآن بفعل، ولا معنى فعل؛ لأنها أزيلت عن الموضع الذي كان يمكن أن تتعلق فيه بمحذوف، وقدمت إلى أول الجملة، فزال ما كان لها من التعلق بخبر إن المحذوف...

---

(١) «التطور النحوي» (١١٩).

(٢) «سيبويه» (١/ ٤٧٤)، وانظر «ابن الناظم» (٦٥)، «الصبان» (١/ ٢٧٠)، «الأشموني» (١/ ٢٧١، ٢٧٢)، «المغني» (١/ ١٩١).

فإن قيل: فما الفرق بين الأصل والفرع في كأنّ؟

قيل: التشبيه في الفرع أقعد منه في الأصل، وذلك إذا قلت: (زيد كالأسد) بنيت كلامك على اليقين ثم طرأ التشبيه بعد، فسرى من الآخر إلى الأول، وليس كذلك في الفرع الذي هو قولك: (كأنّ زيدًا أسد) لأنك بنيت كلامك من أوله على التشبيه»(١).

وجاء في (**التصريح**): «وهو للتشبيه المؤكد بفتح الكاف... نحو (كأنّ زيدًا أسد، أو حمار) مما الخبر فيه أرفع من الاسم أو أخفض منه، ففيه تشبيه مؤكد بكأنّ؛ لأنه مركب من الكاف المفيدة للتشبيه، وأنّ المفيدة للتوكيد، والأصل: إنّ زيدًا كالأسد، أو كالحمار، فقدمت الكاف على (إنّ) ليدل أول الكلام على التشبيه من أول وهلة، وفتحت همزة (أنّ) وصارا كلمة واحدة، ولهذا لا تتعلق الكاف بشيء»(٢).

والتشبيه بكأنّ أبلغ من التشبيه بالكاف. جاء في (**دلائل الإعجاز**):

«أن تقصد تشبيه الرجل بالأسد فتقول: (زيد كالأسد)، ثم تريد هذا المعنى بعينه فتقول: (كأنّ زيدًا الأسدُ)، فتفيد تشبيهه أيضًا بالأسد، إلاّ أنك تزيد في معنى تشبيهه به زيادة لم تكن في الأول، وهي أن تجعله من فرط شجاعته وقوة قلبه وأنّه لا يروعه شيء بحيث لا يتميز عن الأسد ولا يقصر عنه، حتى يتوهم أنّه أسد في صورة آدمي»(٣).

وجاء في (**البرهان**): «وقال الإمام في نهاية الإيجاز: اشترك الكاف وكأنّ

---

(١) «ابن يعيش» (٨/ ٨١ ـ ٨٢)، وانظر «الرضي على الكافية» (٢/ ٣٩٨).
(٢) «التصريح» (١/ ٢١٢)، «الإتقان» (١/ ١٦٨).
(٣) «دلائل الإعجاز» (١٩٩).

في الدلالة على التشبيه ، وكأنّ أبلغ. وبذلك جزم حازم في (منهاج البلغاء) وقال: وهي إنما تستعمل حيث يقوى الشبه ، حتى يكاد الرائي يشك في أنّ المشبه هو المشبه به أو غيره ، ولذلك قالت بلقيس: ﴿ كَأَنَّهُۥ هُوَۚ ﴾ [النمل: ٤٢]»[1].

وربما كان أصل (كأنّ) ما ذكره النحاة ، ولكن التعبيرين ـ أعني الأصل والفرع ـ لا يزالان مستعملين. فنحن لا نزال نقول: (كأنه الأسد) و(إنه كالأسد). وهذان التعبيران غير متماثلين في الاستعمال ولا في المعنى.

ومن أوجه الخلاف بينهما على سبيل المثال:

١ ـ أن (كأن) يمكن أن تقع خبرًا لإنّ فتقول: (إنها كأنها البدر) و(إن محمدًا كأنه بحر) وليس هذا التعبير بمعنى: إنها إنها كالبدر ، ولا: إن محمدًا إنه كبحر.

فالفرع يختلف اختلافًا بيّنًا عن الأصل.

٢ ـ أن التشبيه بكأنّ يمكن أن يقع على الفعل نحو (كأنك تسعى إلى مأدبة) وكقوله تعالى: ﴿ كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَ مَا يُوعَدُونَ لَمْ يَلْبَثُوٓاْ إِلَّا سَاعَةً مِّن نَّهَارٍۭ ﴾ [الأحقاف: ٣٥] ومثل هذا التعبير لا يمكن أنْ يؤدى بإنّ والكاف فلا تقول: إنك كتسعى إلى مأدبة ، وكذلك الآية.

٣ ـ ومن أوجه الفرق بين التعبيرين أن المشبه به الداخلة عليه الكاف قلما يكون نكرة ، فلا يحسن أن يقال: (إنه كأسد ، أو كبدر) بل هو إما أن يعرّف أو يخصص فيقال: إنه كالبدر ، أو كبدر التمام ، أو كبدر مكتمل ، ونحو ذاك.

---

(١) «البرهان» (٢/ ٤٠٧ ـ ٤٠٨) ، «الإتقان» (١/ ١٦٨).

وأما خبر (كأنّ) فلا يقبح كونه نكرة ، تقول: كأنّها قمر . قال النابغة:

كـأنّـكَ شمـسٌ والملـوكُ كـواكـبٌ إذا طلعـتْ لـم يبـدُ منهـنَّ كـوكـبُ

٤ ـ تقع اللام في خبر (إنّ) مثل: (إنّه لكالبحر) ولا تقع في خبر كأنّ.

٥ ـ هناك تعبيرات خاصة بكأنّ لا يصح استعمال (إنّ) والكاف فيها ، نحو قولهم: (كأنّك بالشتاء مقبل) و(كأنّك بالثلج وقد ذاب).

فأنت ترى أنّه لا يصح استعمال (إنّ) والكاف في نحو هذا.

٦ ـ هناك تعبيرات تستعمل فيها (كأنّ) ، ولو استعملنا بدلها (إنّ) والكاف لتغير معنى الكلام أو لتقطعت أواصره ، وذلك كقوله تعالى: ﴿ ۞ وَإِذْ نَتَقْنَا ٱلْجَبَلَ فَوْقَهُمْ كَأَنَّهُۥ ظُلَّةٌ ﴾ [الأعراف: ١٧١] فأنت ترى أنّنا لو أعدنا هذا التعبير إلى الأصل الذي يدعيه النحاة وقلنا: (وإذ نتقنا الجبل فوقهم إنه كظلة) لانفصل الكلام بعضه من بعض ، ولتقطعت وشائجه ، بخلاف التعبير الأول ، إلى غير ذلك من وجوه الاختلاف بينهما.

ويمكن أن يقال إنّ الفرع لا ينبغي أن يشابه الأصل في كل شيء.

وعند البصريين أنّ (كأن) لا تكون لغير التشبيه[(١)].

و«قال الزجاج: هي للتشبيه إذا كان خبرها جامدًا نحو (كأن زيدًا أسد) وللشك إذا كان صفة مشتقة نحو (كأنّك قائم) لأنّ الخبر هو الاسم ، والشيء لا يشبه بنفسه. والأولى أن يقال: هي للتشبيه أيضًا ، والمعنى: (كأنك شخص قائم) حتى يتغاير الاسم والخبر حقيقة. فيصح تشبيه أحدهما بالآخر ، إلا أنه لما حذف الموصوف وأقيم الوصف مقامه ، وجعل الاسم بسبب التشبيه كأنه الخبر بعينه ، صار الضمير في الخبر يعود إلى الاسم لا إلى الموصوف المقدر ،

---

(١) «الهمع» (١/ ١٣٣).

فلهذا تقول: كأني أمشي ، وكأنك تمشي ، والأصل، كأني رجل يمشي ، وكأنك رجل يمشي»[١].

«وقيد البطليوسي كونها للتشبيه بما إذا كان خبرها اسمًا أرفع من اسمها أو أحط وليس صفة من صفاته نحو (كأن زيدًا ملك) ، و(كأن زيدًا حمار). فإن كان خبرها فعلاً أو ظرفًا أو جارًا ومجرورًا أو صفة من صفات اسمها كانت للظن نحو (كأن زيدًا قام ، أو عندك ، أو في الدار) لأن زيدًا نفس القائم ونفس المستقر ، والشيء لا يشبه بنفسه»[٢].

والصواب أنها للتشبيه أيضًا إما على تقدير محذوف ـ كما ذكر الرضي ـ وإما على تشبيه شيء في حالة بنفسه في حالة أخرى. جاء في (الهمع): «وزعم الكوفيون والزجاجي أنها إذا كان خبرها اسمًا جامدًا كانت للتشبيه نحو (كأن زيدًا أسد) ، وإذا كان مشتقًّا كانت للشك بمنزلة (ظننت ، وتوهمت) نحو (كأن زيدًا قائم) لأنّ الشيء لا يشبه بنفسه ، وأجيب بأنّ الشيء يشبه في حالة ما به في حالة أخرى ، فكأنك شبهت زيدًا وهو غير قائم به قائمًا ، أو التقدير: كأنّ هيئة زيد هيئة قائم. ووافق الكوفيين على ذلك ابن الطراوة وابن السيد»[٣].

وأرى أن هذا أرجح مما ذهب إليه الرضي لعدم التقدير والتغيير ، فعندما تقول: (كأنك تمشي) فأنت شبهت المخاطب في حالة غير المشي به في حالة المشي ، أي شبهت زيدًا وهو في حالة به في حالة أخرى.

وهي ليست في نحو ذلك للظن ، فهناك فرق بين الظن والتشبيه ، فإنّ

---

(١) «الرضي على الكافية» (٢/ ٢٨٣).

(٢) «الصبان» (١/ ٢٧٢) ، «حاشية الخضري» (١/ ١٢٨) ، «التصريح» (١/ ٢١٢) ، «المغني» (١/ ١٩٢).

(٣) «الهمع» (١/ ١٣٣).

الظان وقع في نفسه هذا الأمر وتصوره على ما ذكر ، والمشبِّه يعلم حقيقة الأمر ، فعندما تقول: (كأن زيدًا يمشي) أنت تعلم أنه لا يمشي ، وإنّما هو مشبه لشخص يمشي ، وأن حالته تشبه حالة شخص يمشي ، بخلاف قولك: (ظننت زيدًا يمشي) فإنّ المتكلم ظن ذلك واعتقده في قلبه وتصوره حقيقة ، وليس كذلك المشبه ، وإلاّ لم يقل: كأنّ.

وقيل: هي للتقريب في نحو قولك: (كأنك بالدنيا لم تكن) ، و(كأنّك بالآخرة لم تزل) ، و(كأنك بالليل قد أقبل) ، و(كأنّك بالفرج آت)[١].

وأبو علي الفارسي يرى في مثله أنّ الكاف حرف خطاب ، والباء زائدة في اسم (كأن) فيكون المعنى: كأنَّ الدنيا لم تكن ، فيبقي كأنّ للتشبيه.

وقال ابن عمرون: «المتصل بكأن اسمها ، والظرف خبرها ، والجملة بعده حال ، بدليل قولهم: كأنّك بالشمس وقد طلعت»[٢].

قال الرضي: «والأولى أن تقول ببقاء (كأنّ) على معنى التشبيه ، وأن لا تحكم بزيادة شيء ، وتقول: التقدير: كأنّك تبصر بالدنيا ، أي تشاهدها ، من قوله تعالى: ﴿ فَبَصُرَتْ بِهِۦ عَن جُنُبٍ ﴾ [القصص: ١١] والجملة بعد المجرور بالباء: حال ، أي: كأنّك تبصر بالدنيا وتشاهدها غير كائنة ، ألا ترى إلى قولهم: (كأني بالليل وقد أقبل) ، و(كأني بزيد وهو ملك). والباء لا تدخل الجمل إلا إذا كانت أخبارًا لهذه الحروف»[٣].

ورأي الرضي فيما أرى أرجح مما ذهب إليه أبو علي ؛ لأنك تقول: (كأنّي بك تقول الشعر) ، وليس ههنا حرف خطاب ، ويضعفه زيادة الاسم ، وأرجح

---

(١) «الهمع» (١/ ١٢٣)، «المغني» (١/ ١٩٢)، «حاشية الخضري» (١/ ١٢٨ ـ ١٢٩).
(٢) «المغني» (١/ ١٩٣) ، «الرضي على الكافية» (٢/ ٣٨٣).
(٣) «الرضي على الكافية» (٢/ ٣٨٣).

مما ذهب إليه ابن عمرون ، فإنّ المعنى بعيد على تقديره.

ولم أر رأيًا مقبولاً موافقًا للمعنى في قولهم: (كأنك بالشتاء مقبل) مما كان فيه الخبر اسمًا. والذي أراه في نحو ذلك أنّ الأصل (كأنك بالشتاء وهو مقبل) على تقدير: (كأنّك تبصر بالشتاء وهو مقبل) ، وجملة (هو مقبل) حالية ، فحذف منها المبتدأ وواو الحال، وبقي الخبر ، فصار على ما ذكر. وهو الموافق للمعنى.

ونظير هذا الحذف ـ وإن لم يكن من هذا الباب ـ ما قيل في قولهم: (أنت أعلم ومالك) فإنّ أولى ما قيل فيه أنّ الأصل: (أنت أعلم بمالك فأنت ومالك) فحذف ما حذف ، حتى صار كما ترى.

وقيل: هي للتحقيق في نحو قوله:

فأصبحَ بطنُ مكةَ مقشعرًّا ... كأنّ الأرضَ ليس بها هشامُ

أي: إنّ الأرض ليس بها هشام ؛ لأنّه قد مات ورثاه بذلك.

وخرجه ابنُ مالك على أنّ الكاف للتعليل كاللام ، أي لأنّ الأرض[1].

وجاء في (التصريح) أنها تفيد التشبيه «فإن الأرض ليس بها هشام حقيقة ، بل هو فيها مدفون»[2].

وذكر السيوطي أنّ هذا من باب تجاهل العارف ، كقوله:

أيا شجرَ الخابورِ مالك مورقًا ... كأنّك لم تجزعْ على ابنِ طريفِ[3]

وهو أرجح مما ذهبوا إليه ، وفيه إبقاء (كأنّ) على معناها.

---

(١) «الهمع» (١/ ١٣٣) ، وانظر «المغني» (١/ ١٩٢).
(٢) «التصريح» (١/ ٢١٢).
(٣) «الهمع» (١/ ١٣٣) ، وانظر «حاشية الشمني على المغني» (٢/ ٢١).

قيل: وقد تكون للجحد، قال الكسائي: «قد تكون (كأنّ) بمعنى الجحد كقولك: (كأنّك أميرنا فتأمرنا) معناه: لست أميرنا، قال: و(كأنّ) أخرى بمعنى التمني كقولك: (كأنّك بي قد قلتُ الشعر فأجيده) معناه: ليتني قد قلت الشعر فأجيده، ولذلك نصب (فأجيده)»[١].

والصواب أنها لا تكون للنفي، بل هي على معناها، فقوله: (كأنك أميرنا فتأمرنا) معناه: أنت متشبه بالأمير فتفعل ذلك، ومعنى النفي متأت من التشبيه، فأنت حين تشبه شيئًا بشيء تنفي أن يكون الأول الثاني وإلا لم تشبهه به، فقولك: (كأنها بدر) معناه أنها ليست بدرًا وإنما هي شبيهة بالبدر.

وكذلك هي لا تكون للتمني، وما ذكره الكسائي في قوله: (كأنك بي قد قلت الشعر فأجيده) هو من باب ما خرجه الرضي، أي: كأنّك تبصر بي قد قلت الشعر.

وقيل: تأتي بمعنى العلم نحو قولك: (كأنّ الله يفعل ما يشاء)[٢].

والأولى أن تكون على بابها، وقائل هذا كأنّه كان غافلاً عن ذلك، ومنه على ما أرى قوله تعالى: ﴿وَيْكَأَنَّ ٱللَّهَ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ وَيَقْدِرُ﴾ [القصص: ٨٢] فقائل هذا كأنه كان غافلاً عن هذه الحقيقة جاهلاً بها، فقد كان يتمنى أن يكون له مثل ما أوتي قارون، فلما خسف الله بقارون انتفضت هذه الحقيقة في ذهنه، وصحا من غفلته، فقال ذلك، فقد كان يجهل سر أفعال الخالق، فلما بدا له ما بدا، بدأ يفسر الأمر على ما ظهر له ولم يقطع بذلك، فكأنه قال: يخيّل إلى ويبدو وتتشبه أفعال الخالق على هذه الشاكلة، فكأنّه قال: (كأنّ ربنا يفعل على هذه الشاكلة) والله أعلم.

---

(١) «لسان العرب» (انن) (١٦/ ١٧٣)، وانظر «التصريح» (١/ ٢١٢).
(٢) «لسان العرب» (انن) (١٦/ ١٧٣).

قيل: «وقد تدخل (كأنّ) في التنبيه والإنكار والتعجب، تقول: (فعلت كذا وكذا كأنّي لا أعلم). و(فعلتم كذا كأنّ الله لا يعلم ما تفعلون)»[(١)].

وهي في ذلك على بابها وقد خرجت إلى ما خرجت إليه، فقولك: (فعلت كذا وكذا كأنّي لا أعلم)، معناه: أنّك فعلت ذلك وشبّهتني بمن لا يعلم.

* * *

(١) «الهمع» (١/ ١٣٣).

لام الابتداء

قد تدخل على المبتدأ، والفعل المضارع، وبعض المواطن الأخرى، لام تسمى لام الابتداء نحو: (لَمحمد قائم) وهي تفيد التوكيد. قال تعالى:

﴿ وَلَا تَنكِحُواْ ٱلْمُشْرِكَٰتِ حَتَّىٰ يُؤْمِنَّ ۚ وَلَأَمَةٌ مُّؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ ۗ وَلَا تُنكِحُواْ ٱلْمُشْرِكِينَ حَتَّىٰ يُؤْمِنُواْ ۚ وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ ۗ ﴾ [البقرة: ٢٢١].

وقال: ﴿ لِّلَّذِينَ أَحْسَنُواْ فِي هَٰذِهِ ٱلدُّنْيَا حَسَنَةٌ ۚ وَلَدَارُ ٱلْءَاخِرَةِ خَيْرٌ ۚ وَلَنِعْمَ دَارُ ٱلْمُتَّقِينَ ﴾ [النحل: ٣٠].

وقال: ﴿ وَمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَآ إِلَّا لَعِبٌ وَلَهْوٌ ۖ وَلَلدَّارُ ٱلْءَاخِرَةُ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ يَتَّقُونَ ۗ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴾ [الأنعام: ٣٢].

فأكد كل ذلك باللام.

في حين قال: ﴿ أَلَمْ يُؤْخَذْ عَلَيْهِم مِّيثَٰقُ ٱلْكِتَٰبِ أَن لَّا يَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ وَدَرَسُواْ مَا فِيهِ ۗ وَٱلدَّارُ ٱلْءَاخِرَةُ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ يَتَّقُونَ ۗ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴾ [الأعراف: ١٦٩] فلم يؤكده باللام.

وسر ذلك ـ والله أعلم ـ أنّ السياق في آيات الأنعام والنحل هو عن الدار الآخرة، وليس كذلك السياق في آيات الأعراف.

قال تعالى في سورة الأنعام: ﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُواْ عَلَى ٱلنَّارِ فَقَالُواْ يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٢٧﴾ بَلْ بَدَا لَهُم مَّا كَانُواْ يُخْفُونَ مِن قَبْلُ ۖ وَلَوْ رُدُّواْ لَعَادُواْ لِمَا نُهُواْ عَنْهُ وَإِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ ﴿٢٨﴾ وَقَالُوٓاْ إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ ﴿٢٩﴾ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُواْ عَلَىٰ رَبِّهِمْ ۚ قَالَ أَلَيْسَ هَٰذَا بِٱلْحَقِّ ۚ قَالُواْ بَلَىٰ وَرَبِّنَا ۚ قَالَ فَذُوقُواْ ٱلْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ ﴿٣٠﴾ قَدْ خَسِرَ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِلِقَآءِ ٱللَّهِ ۖ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَتْهُمُ ٱلسَّاعَةُ بَغْتَةً قَالُواْ يَٰحَسْرَتَنَا عَلَىٰ مَا فَرَّطْنَا فِيهَا وَهُمْ يَحْمِلُونَ

أَوْزَارَهُمْ عَلَىٰ ظُهُورِهِمْ ۚ أَلَا سَاءَ مَا يَزِرُونَ ﴿٣١﴾ وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا لَعِبٌ وَلَهْوٌ ۖ وَلَلدَّارُ الْآخِرَةُ خَيْرٌ لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ ۗ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [الأنعام: ٢٧ ـ ٣٢].

فأنت ترى أنّ الكلام على الدار الآخرة، وليس الأمر كذلك في آيات الأعراف، بل هو في العقوبات الدنيوية لبني إسرائيل، قال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَتْ أُمَّةٌ مِنْهُمْ لِمَ تَعِظُونَ قَوْمًا ۙ اللَّهُ مُهْلِكُهُمْ أَوْ مُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا ۖ قَالُوا مَعْذِرَةً إِلَىٰ رَبِّكُمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴿١٦٤﴾ فَلَمَّا نَسُوا مَا ذُكِّرُوا بِهِ أَنْجَيْنَا الَّذِينَ يَنْهَوْنَ عَنِ السُّوءِ وَأَخَذْنَا الَّذِينَ ظَلَمُوا بِعَذَابٍ بَئِيسٍ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ ﴿١٦٥﴾ فَلَمَّا عَتَوْا عَنْ مَا نُهُوا عَنْهُ قُلْنَا لَهُمْ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ ﴿١٦٦﴾ وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكَ لَيَبْعَثَنَّ عَلَيْهِمْ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ مَنْ يَسُومُهُمْ سُوءَ الْعَذَابِ ۗ إِنَّ رَبَّكَ لَسَرِيعُ الْعِقَابِ ۖ وَإِنَّهُ لَغَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿١٦٧﴾ وَقَطَّعْنَاهُمْ فِي الْأَرْضِ أُمَمًا ۖ مِنْهُمُ الصَّالِحُونَ وَمِنْهُمْ دُونَ ذَٰلِكَ ۖ وَبَلَوْنَاهُمْ بِالْحَسَنَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴿١٦٨﴾ فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ وَرِثُوا الْكِتَابَ يَأْخُذُونَ عَرَضَ هَٰذَا الْأَدْنَىٰ وَيَقُولُونَ سَيُغْفَرُ لَنَا وَإِنْ يَأْتِهِمْ عَرَضٌ مِثْلُهُ يَأْخُذُوهُ ۚ أَلَمْ يُؤْخَذْ عَلَيْهِمْ مِيثَاقُ الْكِتَابِ أَنْ لَا يَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ وَدَرَسُوا مَا فِيهِ ۗ وَالدَّارُ الْآخِرَةُ خَيْرٌ لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ ۗ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [الأعراف: ١٦٤ ـ ١٦٩].

فلما كان الكلام في آيات الأنعام على الدار الآخرة أكّدها باللام، ولما كان الكلام في آيات الأعراف على عقوبات الدنيا لم يؤكّد الآخرة باللام، بل أكّد سرعة العقاب؛ لأنه عاجلهم به في الدنيا فقال: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَسَرِيعُ الْعِقَابِ﴾.

وكذلك آية النحل، فالسياق فيها يتحدث عن الدار الآخرة، قال تعالى: ﴿ثُمَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُخْزِيهِمْ وَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تُشَاقُّونَ فِيهِمْ ۚ قَالَ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ إِنَّ الْخِزْيَ الْيَوْمَ وَالسُّوءَ عَلَى الْكَافِرِينَ ﴿٢٧﴾ الَّذِينَ تَتَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ ۖ فَأَلْقَوُا السَّلَمَ مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِنْ سُوءٍ ۚ بَلَىٰ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٢٨﴾ فَادْخُلُوا أَبْوَابَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا ۖ فَلَبِئْسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ ﴿٢٩﴾ ۞ وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ ۚ قَالُوا خَيْرًا ۗ لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا فِي هَٰذِهِ الدُّنْيَا حَسَنَةٌ ۚ وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ ۚ وَلَنِعْمَ دَارُ

ٱلْمُتَّقِينَ ﴿٣٠﴾ جَنَّٰتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا تَجْرِي مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ لَهُمْ فِيهَا مَا يَشَآءُونَ كَذَٰلِكَ يَجْزِي ٱللَّهُ ٱلْمُتَّقِينَ ﴿٣١﴾ ٱلَّذِينَ تَتَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ طَيِّبِينَ يَقُولُونَ سَلَٰمٌ عَلَيْكُمُ ٱدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النحل: ٢٧ ـ ٣٢].

فأنت ترى أنّ الكلام على الدار الآخرة فأكدها باللام، بخلاف آية الأعراف. والذي يدل على أنها للتوكيد أنها يتلقى بها القسم مثل إنّ، قال تعالى: ﴿فَيُقْسِمَانِ بِٱللَّهِ لَشَهَٰدَتُنَآ أَحَقُّ مِن شَهَٰدَتِهِمَا﴾ [المائدة: ١٠٧].

وقال: ﴿وَلَئِن قُتِلْتُمْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ أَوْ مُتُّمْ لَمَغْفِرَةٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَحْمَةٌ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾ [آل عمران: ١٥٧].

وقال: ﴿وَلَئِن صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِّلصَّٰبِرِينَ﴾ [النحل: ١٢٦].

وقد أطبق النحاة على أنّها للتوكيد. قال ابن يعيش: «اعلم أنّ هذه اللام أكثر اللامات تصرفًا، ومعناها التوكيد، وهو تحقيق معنى الجملة وإزالة الشك»[١].

وعند الكوفيين أنّ هذه اللام هي لام القسم، وليس عندهم لام ابتداء، فقولك: (لمحمد قائم) إنما هو جواب قسم مقدر، كأنّك قلت. والله لَمحمد قائم.

جاء في (شرح الرضي على الكافية): «ومذهب الكوفيين أنّ اللام في مثل (لزيد قائم) جواب القسم أيضًا، والقسم قبله مقدر، فعلى هذا ليس عندهم لام الابتداء»[٢].

وعلى كلا الرأيين هي للتوكيد.

---

(١) «ابن يعيش» (٩/ ٢٥، ٨/ ٦٣)، وانظر «الرضي على الكافية» (٢/ ٣٩٣)، «المغني» (١/ ٢٢٨)، «الهمع» (١/ ١٣٩)، «الأشموني» (١/ ٢٧٩)، «التصريح» (١/ ٢٢١).

(٢) «الرضي على الكافية» (٢/ ٣٧٤).

وهذه اللام لتوكيد الإثبات ، كما أنّ الباء في نحو قولك: (ما محمد بحاضر) لتوكيد النفي ، فلا تقول: (إنّ محمدًا لما حاضر) ، ولا(لما أخوك قائم) «وذلك لأن اللام للتقرير والإثبات ، وحرف النفي للدفع والإزالة ، فبينهما في ظاهر الأمر تناقض»[١] .

قال **الزمخشري** في كشافه القديم: «الباء في خبر (ما) و(ليس) لتأكيد النفي ، كما أن اللام لتأكيد الإيجاب»[٢] .

«وقد ذهب معاذ الهراء وثعلب إلى أنّها جيء بها إزاء الباء في خبر (ما) ، فقولك: (إنّ زيدًا منطلق) جواب (ما زيد منطلقًا) ، و(إن زيدًا لمنطلق) جواب (ما زيد بمنطلق)»[٣] .

وقال أكثر النحاة: إنها إذا دخلت على الفعل المضارع خلصته للحال بعد أن كان يحتمل الحال والاستقبال ، فإنّك إذا قلت: (إنّ أخاك ليسعى في الخير) دلّ على أنّه يفعل ذلك في الحال. «وذهب آخرون إلى أنّها لا تقصره على أحد الزمانين ، بل هو مبهم فيهما على ما كان. واستدل على ذلك بقوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَـٰمَةِ ﴾ [النحل: ١٢٤] فلو كانت اللام تقصره للحال كان محالاً. وهو الاختيار عندنا ، فعلى هذا يجوز أن نقول: (إنّ زيدًا لسوف يقوم) ، وعلى القول الأول ـ وهو رأي الكوفيين ـ لا يجوز ذلك ، كما لا يجوز أن تقول: (إن زيدًا لسوف يقوم الآن) ؛ لأنّ اللام تدل على الحال كما يدل عليه (الآن)»[٤] .

---

(١) «الرضي على الكافية» (٢/ ٣٧٥)، وانظر «ابن الناظم» (٦٩)، «الهمع» (١/ ١٤٠)، «الأشموني» (١/ ٢٨١)، «الصبان» (١/ ٢٧٩ ، ٢٨١)، «حاشية الخضري» (١/ ١٣٤).

(٢) «الإتقان» (٢/ ٦٥).

(٣) «الهمع» (١/ ١٤٠).

(٤) «ابن يعيش» (٩/ ٢٦) ، وانظر «المغني» (١/ ٢٢٨).

قال ابن **القيّم**: «ولقائل أنْ يقول: التخلص إنّما يكون باللام المجردة وأما إذا اقترن بالفعل قرينة تخلصه للاستقبال لم تكن للحال وهذا كسوف كما في قوله تعالى: ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ ﴾ [الضحى: ٥] فلولا هذه القرائن لتخلص للحال»(١).

والذي يبدو لي أنها تدل على الحال كثيراً، وقد تخرج إلى غيره بدلالة القرائن وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ ﴾ [النحل: ١٢٤] وفي غير المضارع قوله: ﴿ وَإِنَّا لَجَـٰعِلُونَ مَا عَلَيْهَا صَعِيدًا جُرُزًا ﴾ [الكهف: ٨].

وجاء في (**الكتاب**): «وقد يستقيم في الكلام (إنّ زيداً ليضرب وليذهب) ولم يقع ضرب والأكثر على ألسنتهم كما خبرتك في اليمين، فمن ثم ألزموا النون في اليمين لئلا يلتبس بما هو واقع، قال الله عز وجل: ﴿ إِنَّمَا جُعِلَ ٱلسَّبْتُ عَلَى ٱلَّذِينَ ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ ۚ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ ﴾»(٢).

إنّ واللام:

وقد يقول قائل: إنّ كلاً من (إنّ) و(اللام) يفيد التوكيد فهل ثمة فرق بينهما؟

وللإجابة عن هذا السؤال نقول: إنّ النحاة اختلفوا في ذلك، فقد ذهب بعض النحاة إلى أنه لا فرق بينهما في المعنى، قال الرضي: «وكان حقها ـ أي اللام ـ أن تدخل في أول الكلام، ولكن لما كان معناها هو معنى (إنّ) سواء، أعني التأكيد والتحقيق، وكلاهما حرف ابتداء، كرهوا اجتماعهما، فأخّروا

(١) «بدائع الفوائد» (٤/ ١٩٢).
(٢) «سيبويه» (١/ ٤٥٦).

اللام وصدروا (إنّ) لكونها عاملة»[١].

وقال الكسائي: إن (اللام) لتوكيد الخبر، و(إنّ) لتوكيد الاسم[٢]، والبصريون على أنّها لتوكيد الجملة بأسرها[٣].

ولست أدري أيعني الكسائي أنّ هذا الفرق إنّما يكون عند اجتماعهما، أو يكون ذلك مطلقًا؟ كما لست أدري من أين له هذا الفرق، واللام قد تدخل على المبتدأ نحو (لَمحمد حاضر) وعلى اسم (إنّ) وخبرها نحو ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَسَرِيعُ ٱلْعِقَابِ وَإِنَّهُۥ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [الأعراف: ١٦٧]، و﴿إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا﴾ [الأعراف: ١١٣]، فمن أين له أنّ (اللام) تؤكد الخبر بخلاف (إنّ)؟

وذهب بعض النحاة إلى أنّ التأكيد بـ (إنّ) أقوى من التأكيد باللام[٤]، والظاهر أنّ بينهما خلافًا في الاستعمال، ولا يصح أن نبدل إحداهما بالأخرى على وجه الدوام.

١ ـ فقد ذكرنا أنّ (إنّ) قد تأتي لربط الكلام بعضه ببعض، ولا يحسن الكلام بدونها، وذلك كقوله تعالى: ﴿فَٱعْفُواْ وَٱصْفَحُواْ حَتَّىٰ يَأْتِيَ ٱللَّهُ بِأَمْرِهِۦٓ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ١٠٩]، وقوله: ﴿فَٱنتَظِرُوٓاْ إِنِّى مَعَكُم مِّنَ ٱلْمُنتَظِرِينَ﴾ [الأعراف: ٧١]، وقوله: ﴿وَقُلِ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ إِنَّآ أَعْتَدْنَا لِلظَّٰلِمِينَ نَارًا أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَا﴾ [الكهف: ٢٩].

فلا يحسن في مثل هذه المواطن حذف (إنّ)، كما لا يحسن إبدال (اللام)

---

(١) «الرضي على الكافية» (٢/ ٣٩٣).

(٢) «الهمع» (١/ ١٤٠)، «البرهان» (٢/ ٤٠٩)، «الإتقان» (٢/ ٦٥)، «معترك الأقران» (١/ ٣٣٦ ـ ٣٣٧).

(٣) «الهمع» (١/ ١٤٠)، وانظر «ابن يعيش» (٩/ ٢٥)، «المغني» (١/ ٢٢٨).

(٤) «البرهان» (٢/ ٤٠٥)، «الإتقان» (١/ ١٥٦)، «الأشباه والنظائر» (٢/ ٦٥).

بها ، إذ لا يسد (اللام) مسد (إنّ) في مثل هذه المواطن .

٢ ـ وقد ذكرنا أيضًا أنّ (إنّ) تفيد التعليل ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ ﴾ [التوبة : ١٠٣] ، وقوله : ﴿ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِ إِنَّهُۥ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ ﴾ [البقرة : ١٦٨] ، وقوله : ﴿ وَلَا تَقْرَبُوا۟ ٱلزِّنَىٰٓ إِنَّهُۥ كَانَ فَٰحِشَةً وَسَآءَ سَبِيلًا ﴾ [الإسراء : ٣٢] .

ولا يحسن في مثل هذه المواطن إبدال (اللام) بها .

٣ ـ إنّ (إنّ) مختصة بتوكيد الجمل الاسمية ، ولا تدخل على الأفعال . بخلاف اللام ، فإنها تدخل على الجمل الاسمية والفعلية ، كقولك : (ليقوم زيد) و﴿ وَلَنِعْمَ دَارُ ٱلْمُتَّقِينَ ﴾ [النحل : ٣٠] .

٤ ـ الذي يبدو لي أنّ الأصل في (اللام) ، أن يؤتى بها في مواطن الرد والإنكار ، وفي مواطن الجواب ، أو ما ينزل منزلة ذلك ، كقوله تعالى على لسان إخوة يوسف : ﴿ لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَىٰٓ أَبِينَا مِنَّا وَنَحْنُ عُصْبَةٌ إِنَّ أَبَانَا لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴾ [يوسف : ٨] منكرين على أبيهم هذا الأمر .

بخلاف (إنّ) فإنها لعموم التوكيد ، فإنّك تأتي باللام إذا كنت رادًّا على المخاطب كلامه أو تصوره أو منكرًا عليه ، وذلك كأن يقول قائل : (رأيت سعيدًا أكرم الخلق) فيردّ عليه آخر قائلاً : (لَمحمد أكرم منه) . ويقول قائل : (إنّ خالدًا سيهين إبراهيم) فتقول : (لإبراهيم أعزُّ من ذلك) . قال تعالى : ﴿ فَيُقْسِمَانِ بِٱللَّهِ لَشَهَٰدَتُنَآ أَحَقُّ مِن شَهَٰدَتِهِمَا ﴾ [المائدة : ١٠٧] فهذا رد شهادة الشاهدين الأولين .

وقال : ﴿ وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ تَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ وَلَذِكْرُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ ﴾ [العنكبوت : ٤٥] فأنت ترى أنه علل ذلك بقوله : ﴿ إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ تَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ ﴾ ثم رد على من يتصور أنّ هذا هو كل

المقصود بقوله: ﴿ وَلَذِكْرُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ ﴾.

ونحو ذلك قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَنكِحُواْ ٱلْمُشْرِكَٰتِ حَتَّىٰ يُؤْمِنَّ وَلَأَمَةٌ مُّؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ ﴾ [البقرة: ٢٢١] فإنه بعد أن نهى عن نكاح المشركات، قد يظن ظان أنّ جمال المرأة وما إلى ذلك مما يعجب الرجال سوى الإيمان داع إلى تفضيلها، فردّ ذلك بقوله: ﴿ وَلَأَمَةٌ مُّؤْمِنَةٌ ... ﴾. وكذلك بعد أن نهى عن إنكاح المشركين، قد يظن ظان أن سمت الرجل ومكانته وغير ذلك مما هو مرغوب فيه سوى الإيمان مما يدعو إلى تفضيله، فردّ هذا الظن بقوله: ﴿ وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ ﴾.

والذي يدل على ذلك ويوضح الفرق بينهما أنّ كل ما ورد في القرآن الكريم من مبتدأ دخلت عليه لام الابتداء، أو القسم مما كان خبره مفرداً، أعني ليس جملة، جيء بخبره اسم تفضيل، ولم يرد غير ذلك. وقد ورد ذلك في (٢٣) ثلاثة وعشرين موطنًا. قال تعالى: ﴿ وَلَأَمَةٌ مُّؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ ﴾ [البقرة: ٢٢١].

﴿ وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ ﴾ [البقرة: ٢٢١].

﴿ فَيُقْسِمَانِ بِٱللَّهِ لَشَهَٰدَتُنَآ أَحَقُّ مِن شَهَٰدَتِهِمَا ﴾ [المائدة: ١٠٧].

﴿ وَلَئِن قُتِلْتُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَوْ مُتُّمْ لَمَغْفِرَةٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَحْمَةٌ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ ﴾ [آل عمران: ١٥٧].

﴿ وَلَلدَّارُ ٱلْءَاخِرَةُ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ يَتَّقُونَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴾ [الأنعام: ٣٢].

﴿ لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ ﴾ [التوبة: ١٠٨].

﴿ لَخَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ ٱلنَّاسِ ﴾ [غافر: ٥٧].

﴿ لَأَنتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً فِى صُدُورِهِم مِّنَ ٱللَّهِ ﴾ [الحشر: ١٣].

﴿وَلَذِكْرُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ﴾ [العنكبوت: ٤٥] .

إلى غير ذلك من المواطن.

ووجه الاستدلال في هذا أنّنا نرى فرقًا بين قولنا: (محمد كريم) و(محمد أكرم ممن ذكرت) فإن العبارة الثانية إنّما هي رد للأولى وجواب عليها، بخلاف (إنّ) التي قد تخرج عن هذا الأصل، ولذلك جاء خبرها في القرآن عامًّا، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ١١٥]، وقال: ﴿إِنَّهُۥ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ﴾ [البقرة: ١٦٨] .

ولسنا نعني بقولنا هذا أنّ اللام لا تجاب إلاّ باسم التفضيل، كما لا نعني أنّ (إنّ) لا تكون للجواب والرد، ولكنا نقول: إنّ الأصل في اللام أن تكون للرد والإنكار، وما ورد من الشواهد القرآنية الكثيرة يؤيد ذلك. بخلاف (إن) فإنها قد تكون لمجرد التوكيد. جاء في (البرهان): «قال ـ يعني عبد القاهر الجرجاني ـ: «وأكثر مواقع (إنّ) بحكم الاستقراء هو الجواب، لكن بشرط أن يكون للسائل فيه ظن بخلاف ما أنت تجيبه به، فأما أن تجعل مرد الجواب أصلاً فيها فلا؛ لأنه يؤدي إلى قولك: (صالح) في جواب: كيف زيد؟ حتى تقول: إنه صالح، ولا قائل به.

بخلاف (اللام) فإنه لا يلحظ فيها غير أصل الجواب»[1] .

اجتماع إنّ واللام:

ذكرنا فيما سبق أنّ كلاًّ من (إنّ) واللام يفيد التوكيد، فاجتماعهما يؤدي ولا شك إلى الزيادة في التوكيد، وهو أقوى من التوكيد بإنّ وحدها، أو باللام وحدها، قال تعالى: ﴿وَٱضْرِبْ لَهُم مَّثَلًا أَصْحَٰبَ ٱلْقَرْيَةِ إِذْ جَآءَهَا ٱلْمُرْسَلُونَ ﴿١٣﴾ إِذْ

---

(١) «البرهان» (٢/ ٤٠٥ ـ ٤٠٦)، وانظر «دلائل الإعجاز» (٢٥١).

أَرْسَلْنَآ إِلَيْهِمُ ٱثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ فَقَالُوٓاْ إِنَّآ إِلَيْكُم مُّرْسَلُونَ ﴿١٤﴾ قَالُواْ مَآ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا وَمَآ أَنزَلَ ٱلرَّحْمَٰنُ مِن شَيْءٍ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ ﴿١٥﴾ قَالُواْ رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّآ إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ ﴿١٦﴾ وَمَا عَلَيْنَآ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ﴾ [يس: ١٣ ـ ١٧].

فأنت ترى أنّه في المرة الأولى قالوا: ﴿إِنَّآ إِلَيْكُم مُّرْسَلُونَ﴾ بدون اللام، غير أنّهم لما أوغلوا في تكذيبهم جاؤوا باللام مع (إن) زيادة في التوكيد ﴿قَالُواْ رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّآ إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ﴾. جاء في (الإتقان): «ويتفاوت التأكيد بحسب قوة الإنكار وضعفه، كقوله تعالى حكاية عن رسل عيسى، إذ كذبوا في المرة الأولى: ﴿إِنَّآ إِلَيْكُم مُّرْسَلُونَ﴾ فأكدوا بإن واسمية الجملة. وفي المرة الثانية ﴿رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّآ إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ﴾ فأكّد بالقسم وإنّ واللام واسمية الجملة، لمبالغة المخاطبين في الإنكار، حيث قالوا: ﴿مَآ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا وَمَآ أَنزَلَ ٱلرَّحْمَٰنُ مِن شَيْءٍ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ﴾.

وقد يؤكد بها والمخاطب به غير منكر، لعدم جريه على مقتضى إقراره، فينزل منزلة المنكر، وقد يترك التأكيد وهو معه منكر؛ لأن معه أدلة ظاهرة لو تأملها لرجع عن إنكاره»(١).

وقال تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ سَرِيعُ ٱلْعِقَابِ وَإِنَّهُۥ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [الأنعام: ١٦٥].

وقال: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَسَرِيعُ ٱلْعِقَابِ وَإِنَّهُۥ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [الأعراف: ١٦٧] فجاء في الآية الأولى بـ(إنّ) دون اللام ﴿سَرِيعُ ٱلْعِقَابِ﴾ وفي الثانية بإنّ واللام ﴿لَسَرِيعُ ٱلْعِقَابِ﴾: «والفرق بين هذه الآية وآية الأنعام، حيث أتى هنا باللام فقال: ﴿لَسَرِيعُ ٱلْعِقَابِ﴾ دون هناك، أنّ اللام تفيد التوكيد، فأفادت هنا تأكيد سرعة العقاب؛ لأنّ العقاب المذكور هنا عقاب عاجل، وهو عقاب بني

---

(١) «الإتقان» (٢/ ٦٤ ـ ٦٥)، وانظر «الإيضاح» (١/ ١٨).

إسرائيل بالذل والنقمة وأداء الجزية بعد المسخ، لأنه في سياق قوله: ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكَ لَيَبْعَثَنَّ عَلَيْهِمْ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ مَن يَسُومُهُمْ سُوءَ الْعَذَابِ﴾ فتأكيد السرعة أفاد بيان التعجيل، وهو مناسب. بخلاف العقاب المذكور في سورة الأنعام فإنه آجل، بدليل قوله: ﴿ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُم مَّرْجِعُكُمْ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ﴾ فاكتفى فيه بتأكيد (إنّ). ولما اختصت آية الأعراف بزيادة العذاب عاجلاً اختصت بزيادة التأكيد»[1].

ومما يوضح ذلك أيضًا قوله تعالى: ﴿فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ لَشَهَادَتُنَا أَحَقُّ مِن شَهَادَتِهِمَا﴾ [المائدة: ١٠٧]، وقوله: ﴿أَهَٰؤُلَاءِ الَّذِينَ أَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ إِنَّهُمْ لَمَعَكُمْ﴾ [المائدة: ٥٣] فأنت ترى أنّ جواب القسم الأول تلقي باللام وحدها، والثاني تلقي بإنّ واللام، وذلك لاختلاف القسمين، فإنّ في الثانية مبالغة في القسم، بخلاف الأولى، ويدلك على ذلك قوله تعالى: ﴿جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ﴾ فلما بالغوا في القسم بالغوا في التوكيد، بخلاف القسم الأول.

يتضح من هذا أنّ التوكيد على درجات، ويؤتى به على قدر المقام، فقد يكون المخاطب خالي الذهن، والكلام ليس فيه ما يدعو إلى الإنكار والتردد، فلا يؤكد الكلام عند هذا. فإن كان مترددًا أكّد الكلام بحسب هذا التردد. جاء في (الإيضاح): «فإن كان المخاطب خالي الذهن من الحكم بأحد طرفي الخبر على الآخر والتردد فيه، استغني عن مؤكدات الحكم، كقولك: (جاء زيد) و(عمرو ذاهب) فيتمكن في ذهنه لمصادفته إيّاه خاليًا.

وإن كان متصور الطرفين مترددًا في إسناد أحدهما إلى الآخر طالبًا له، حسن تقويته بمؤكد، كقولك: (لزيد عارف) أو (إنّ زيدًا عارف).

---

(١) «البرهان» (٤/ ٦٥ ـ ٦٦).

وإن كان حاكمًا بخلافه وجب توكيده بحسب الإنكار ، فتقول : (إني صادق) لمن ينكر صدقك ولا يبالغ في إنكاره ، و(إني لصادق) لمن يبالغ في إنكاره»[١] .

وجاء في **(دلائل الإعجاز)** : «روي عن ابن الأنباري أنه قال : ركب الكندي المتفلسف إلى أبي العباس وقال له : إني لأجد في كلام العرب حشوًا . فقال له أبو العباس : في أيّ موضع وجدت ذلك؟ فقال : أجد العرب يقولون : (عبد الله قائم) ، ثم يقولون : (إنّ عبد الله قائم) ، ثم يقولون : (إن عبد الله لقائم) ، فالألفاظ متكررة والمعنى واحد .

فقال أبو العباس : بل المعاني مختلفة لاختلاف الألفاظ ، فقولهم : (عبد الله قائم) إخبار عن قيامه ، وقولهم : (إن عبد الله قائم) جواب عن سؤال سائل ، وقولهم : (إن عبد الله لقائم) جواب عن إنكار منكر قيامه ، فقد تكررت الألفاظ لتكرر المعاني . قال : فما أحار المتفلسف جوابًا»[٢] .

فاجتماع (إنّ) و(اللام) يكون عند المبالغة في التوكيد ، وذلك عندما يكون المخاطب منكرًا أو منزلاً هذه المنزلة .

* * *

---

(١) «الإيضاح» (١/ ١٨) ، «البرهان» (٢/ ٣٩٠ ـ ٣٩١) ، «ابن يعيش» (٨/ ٦٣) .
(٢) «دلائل الإعجاز» (٢٤٢) .

زيادة (ما) بعد الأحرف المشبهة بالفعل

تزاد (ما) بعد الأحرف المشبهة بالفعل ، كما تزاد بعد طائفة غير قليلة من الكلم ، فهي تزاد بعد طائفة من الحروف والأسماء والأفعال ، وهي في كل ذلك إما أن تكون كافة عن العمل أو غير كافة ، فمن مجيئها كافة قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ﴾ [فاطر: ٢٨] و(صلّوا كما رأيتموني أصلي) و﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ﴾ [الحجر: ٢] و(قلما يسافر خالد).

ومن مجيئها غير كافة قوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٩] و(ليتما زيدًا قائم بالأمر) و(غضبت من غير ما جرمٍ) و﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠].

وهناك فرق رئيس بين (ما) الكافة و(ما) الزائدة غير الكافة أينما كانت ، فإنّ (ما) الكافة مهيئة لإدخال الكلمة على ما لم تكن تدخل عليه. فالأحرف المشبهة بالفعل مثلاً مختصة بالجمل الاسمية ، فإن دخلت عليها (ما) هذه وسعت دائرة استعمالها فأدخلتها على الجمل الفعلية أيضًا ، تقول: (إنّ محمدًا قائم) فإن أدخلت (ما) عليها قلت: (إنّما محمد قائم) و(إنما يقوم محمد). فهي توسع دائرة التوكيد والترجي والتشبيه ، نحو (لعلّما يحضر زيد) و﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلْمَوْتِ وَهُمْ يَنظُرُونَ﴾ [الأنفال: ٦] وفي غير الأحرف المشبهة بالفعل أيضًا نحو ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [الحجر: ٢] و(صلوا كما رأيتموني أصلي) ، فبعد أن كانت (رب) منحصرة في دائرة ضيقة من الاستعمال وهو الاسم النكرة نحو (رب ليل كأنه الصبح في الحسن) هيأتها (ما) الكافة للدخول على ما لم تكن تدخل عليه من اسم معرفة أو جملة فعلية فتوسع معنى التقليل

الذي كان منحصرًا في دائرة معينة ، وكذلك التشبيه بالكاف ، فبعد أن كان منحصرًا بالأسماء الظاهرة اتّسع بدخول (ما) عليه ، ونحو ذلك : (قلّ وطال وكثر) فتقول : قلّما وطالما وكثرما .

وأمّا غير الكافة فهي لا تغير الاستعمال ، وإنّما تبقيه على حاله وتؤكّد المعنى نحو قوله تعالى : ﴿ مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ أُغْرِقُوا۟ ﴾ [نوح: ٢٥] و(ماويّ يا ربّتما غارة) و(ليتما زيدًا حاضرٌ) .

هذا هو الفارق الرئيس بين (ما) الكافة وغير الكافة . وقد ذكرت أمور أخرى نوردها في مواطنها .

قال ابن يعيش : «قد زيدت (ما) في الكلام على ضربين : كافة وغير كافة ، ومعنى الكافة أن تكف ما تدخل عليه عما كان يحدث فيه قبل دخولها من العمل ، وقد دخلت كافة على الكلم الثلاث : الحرف والاسم والفعل .

أما دخولها على الحرف للكف ، على ضربين :

أحدهما : أن تدخل عليه فتمنعه العمل الذي كان له قبل ، وتدخل على ما كان دخل عليه قبل الكف غير عامل فيه ، نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَـٰهٌ وَٰحِدٌ ﴾ [النساء : ١٧١] . . .

والآخر : أن تدخل على الحرف وتكفه عن عمله وتهيئه للدخول على ما لم يكن يدخل عليه قبل الكف ، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَـٰٓؤُا۟ ﴾ [فاطر : ٢٨] . . .

الثاني : استعمالها زائدة مؤكدة غير كافة ، وذلك على ضربين :

أحدهما : أن تكون عوضًا من محذوف نحو (أما أنت ذا نفر) . . .

والآخر : أن تكون مؤكدة لا غير . . .

وأما الضرب الثاني وهو أن تزاد لمجرد التأكيد غير لازمة للكلمة فهو كثير في التنزيل والشعر وسائر الكلام، ومن ذلك قوله «غضبت من غير ما جرمٍ». . . وقيل: (إنما زيدًا منطلق) فيجوز في (إنّ) الإعمال والإلغاء، فمن ألغى ورفع وقال: (إنما زيد منطلق) كانت (ما) كافة. . . ومن أعملها وقال: (إنما زيدًا منطلق) كانت ملغاة والمراد بها التأكيد»[١].

أما بالنسبة لزيادة (ما) مع الأحرف المشبهة بالفعل، فهي تدخل عليها في الغالب كافة لها، ويذكر النحاة أنها تدخل عليها غير كافة أيضًا[٢]. فإن كانت كافة لها كانت مهيئة لدخولها على ما لم تكن تدخل عليه، وإن كانت زائدة غير كافة كانت مؤكدة كما سبق أن ذكرنا.

تقول: (إنّما محمدًا قائم)، و(لعلّما بكرًا جالس)، و(ليتما أخاك معنا)، فإنّ (ما) ههنا لم تُزِل اختصاصها بالأسماء، وإنّما هي مؤكدة. وإليك تفصيل ذلك:

إنّما وأنّما:

تدخل (ما) على (إنّ) فتكفها عن العمل وتهيئها للدخول على ما لم تكن تدخل عليه من جمل فعلية. واختلف في (ما) الداخلة على الأحرف المشبهة بالفعل، فزعم «ابن درستويه وبعض الكوفيين أنّ (ما) مع هذه الحروف اسم مبهم بمنزلة ضمير الشأن في التفخيم والإبهام، وفي أنّ الجملة بعده مفسرة له

---

(١) «ابن يعيش» (٨/ ١٣١ ـ ١٣٣)، وانظر «الرضي على الكافية» (٢/ ٤٢٦)، «بدائع الفوائد» (١/ ١٤٤).

(٢) انظر «الرضي على الكافية» (٢/ ٣٨٥ ـ ٣٨٦)، «الهمع» (١/ ١٤٣ ـ ١٤٤)، «التسهيل» (٦٥)، «ابن يعيش» (٨/ ٥٧)، «الأشموني» (١/ ٢٨٤)، «حاشية الخضري» (١/ ١٣٦)، «الأصول» لابن السراج (١/ ٢٨١).

ومخبر بها عنه ، ويرده أنها لا تصلح للابتداء بها ، ولا لدخول ناسخ غير (إنّ) وأخواتها»[١] .

«وزعم جماعة من الأصوليين والبيانيين أنّ (ما) الكافة التي مع (إنّ) نافية ، وأن ذلك سبب إفادتها للحصر ، قالوا: لأن (إنّ) للإثبات ، و(ما) للنفي ، فلا يجوز أن يتوجها معًا إلى شيء واحد ؛ لأنه تناقض. . .

وهذا البحث مبني على مقدمتين باطلتين بإجماع النحويين ، إذ ليست (إنّ) للإثبات ، وإنما هي لتوكيد الكلام ، إثباتًا كان مثل (إنّ زيدًا قائم) أو نفيًا مثل (إنّ زيدًا ليس بقائم). ومنه ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ ٱلنَّاسَ شَيْـًٔا ﴾ [يونس: ٤٤].

وليست (ما) للنفي ، بل هي بمنزلتها في أخواتها: ليتما ، ولعلما ، ولكنما ، وكأنما»[٢] .

والجمهور على أنّها زائدة كافة ، مهيئة لدخول ما لم تكن تدخل عليه ، وأنّ (إنّما) تفيد الحصر ، وذكر أبو حيان وطائفة يسيرة أنها لا تفيد الحصر[٣] .

والصواب رأي الجمهور وأنها تفيد الحصر ، قال تعالى: ﴿ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَـٰنِ ۚ إِنَّهُۥ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ ﴿١٦٨﴾ إِنَّمَا يَأْمُرُكُم بِٱلسُّوٓءِ وَٱلْفَحْشَآءِ وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة: ١٦٨ ـ ١٦٩] أي لا يأمركم إلّا بذاك ولا يأمر بالخير ، وقال: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَٰلَ ٱلْيَتَـٰمَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِى بُطُونِهِمْ نَارًا ۖ وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا ﴾ [النساء: ١٠] ، وقال: ﴿ وَلَا تَقُولُوا۟ ثَلَـٰثَةٌ ۚ ٱنتَهُوا۟ خَيْرًا لَّكُمْ ۚ إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَـٰهٌ وَٰحِدٌ ۖ ﴾ [النساء: ١٧١] أي: ما هو إلا إله واحد. ويدل على ذلك قوله

---

(١) «المغني» (١/ ٣٠٧)، «الهمع» (١/ ١٤٤)، «الرضي على الكافية» (٢/ ٣٨٥ ـ ٣٨٦).

(٢) «المغني» (١/ ٣٠٨ ـ ٣٠٩) ، «الإتقان» (٢/ ٤٩ ـ ٥٠) ، «التفسير الكبير» (١٦/ ١٠٥).

(٣) «الهمع» (١/ ١٤٤) ، «الإتقان» (٢/ ٤٩ ـ ٥٠) ، وانظر «التصريح» (١/ ٢٢٥).

تعالى: ﴿لَّقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّآ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [المائدة: ٧٣]، وقال: ﴿قُلْ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ وَإِنَّنِى بَرِىٓءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ١٩]، وقال: ﴿إِنَّمَا الْغَيْبُ لِلَّهِ﴾ [يونس: ٢٠] أي: ما الغيب إلا لله، ويدلّ على ذلك قوله تعالى: ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِى السَّمَٰوَٰتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [النمل: ٦٥]، وقال: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ وَالْمَسَٰكِينِ وَالْعَٰمِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِى الرِّقَابِ وَالْغَٰرِمِينَ وَفِى سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [التوبة: ٦٠] وهي حصر في هذه الأقسام لا تتعداهم.

جاء في (لسان العرب): «ومعنى (إنّما) إثبات لما يذكر بعدها، ونفي لما سواه، كقوله: (وإنما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي) المعنى: ما يدافع عن أحسابهم إلاّ أنا أو من هو مثلي...

وإن زدت على (إنّ) (ما) صار للتعيين كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ﴾ لأنه يوجب إثبات الحكم للمذكور ونفيه عما عداه»(١).

واستدلّ أبو علي الفارسي على أنّها للحصر بنحو قولهم: (إنما يفعل هذا أنا) ولو لم تكن للنفي والإثبات لم يصح هذا؛ لأنك تقول: (أفعلُ هذا) ولا تقول: (يفعل هذا أنا). و(إنّما) ههنا بمنزلة النفي وإلاّ فكأنك قلت: ما يفعل هذا إلاّ أنا.

جاء في (دلائل الإعجاز): «قال الشيخ أبو علي في الشيرازيات: يقول ناس من النحويين في نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّىَ الْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ﴾ [الأعراف: ٣٣] إنّ المعنى: ما حرم ربي إلاّ الفواحش. قال: وأصبت ما يدل

---

(١) «لسان العرب» (انن) (١٦/ ١٧٣ ـ ١٧٤).

على صحة قولهم في هذا ، وهو قول الفرزدق :

أنا الذائد الحامي الذمار وإنّما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي

فليس يخلو هذا الكلام من أن يكون موجبًا أو منفيًا ، فلو كان المراد به الإيجاب لم يستقم ، ألا ترى أنك لا تقول: (يدافع أنا) و(لا يقاتل أنا) وإنما تقول: (أدافع) و(أقاتل) إلاّ أن المعنى لما كان: (ما يدافع إلاّ أنا) فصلت الضمير كما تفصله مع النفي إذا ألحقت معه (إلاّ) حملاً على المعنى»[1] .

وجاء في (الإتقان): «الجمهور على أنها للحصر. . . واستدل مثبتوه بأمور ، منها قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ ﴾ [البقرة: ١٧٣] بالنصب ، فإن معناه: ما حرم عليكم إلاّ الميتة ؛ لأنه المطابق في المعنى لقراءة الرفع ، فإنها للقصر. . . ومنها قوله تعالى: ﴿ قَالَ إِنَّمَا ٱلْعِلْمُ عِندَ ٱللَّهِ ﴾ [الأحقاف: ٢٣] ، ﴿ قَالَ إِنَّمَا يَأْتِيكُم بِهِ ٱللَّهُ ﴾ [هود: ٣٣] ، ﴿ قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ رَبِّي ﴾ [الأعراف: ١٨٧] فإنه إنّما تحصل مطابقة الجواب إذا كانت (إنّما) للحصر ليكون معناها: لا آتيكم به إنما يأتي به الله ، ولا أعلمها إنما يعلمها الله ، وكذا قوله: ﴿ وَلَمَنِ ٱنتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِۦ فَأُو۟لَٰٓئِكَ مَا عَلَيْهِم مِّن سَبِيلٍ ﴾ [الشورى: ٤١] إلى قوله: ﴿ إِنَّمَا ٱلسَّبِيلُ عَلَى ٱلَّذِينَ يَسْتَـْٔذِنُونَكَ وَهُمْ أَغْنِيَآءُ ﴾ [التوبة: ٩٣] [2] . . .

لا يستقيم المعنى في هذه الآيات ونحوها إلاّ بالحصر»[3] .

و(أنّما) مثلها في إفادة القصر ، وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰ

---

(١) «دلائل الإعجاز» (٢٥٠ ـ ٢٥٣) .

(٢) وأما ما بعد آية الشورى المذكورة فهو قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا ٱلسَّبِيلُ عَلَى ٱلَّذِينَ يَظْلِمُونَ ٱلنَّاسَ وَيَبْغُونَ فِى ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ ﴾ [الشورى: ٤٢] .

(٣) «الإتقان» (٢/ ٤٩) .

إلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [الأنبياء: ١٠٨] (١).

وقال تعالى: ﴿وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّمَآ أَمْوَٰلُكُمْ وَأَوْلَٰدُكُمْ فِتْنَةٌ وَأَنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥٓ أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ [الأنفال: ٢٨] فمرة قال: (أنما) ومرة قال: (أنّ)، وسر ذلك أنَّ (أنّما) للحصر، أي ليست الأموال والأولاد إلاّ للفتنة والاختبار لإظهار الصلحاء من غيرهم، ثم قال: ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥٓ أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ ولم يقل: (أنّما) لأنه لا موجب للحصر، فإن الله عنده أجر عظيم وعقاب أليم.

وقال: ﴿فَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّمَآ أُنزِلَ بِعِلْمِ ٱللَّهِ وَأَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [هود: ١٤] أي لم ينزل إلاّ بعلم الله.

وقال: ﴿فَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّمَا عَلَىٰ رَسُولِنَا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ﴾ [المائدة: ٩٢] أي ليس عليه إلا البلاغ.

قيل: والفرق بين (إنّما) والنفي والاستثناء في القصر، أنّ (إنّما) تستعمل لما لا ينكره المخاطب ولا يدفع صحته. قال عبد القاهر: «اعلمْ أنّ موضوع (إنّما) على أن تجيء خبرًا لا يجهله المخاطب ولا يدفع صحته، أو لما ينزل هذه المنزلة.

تفسير ذلك أنّك تقول للرجل: (إنّما هو أخوك)، و(إنّما هو صاحبك القديم)، لا تقوله لمن يجهل ذلك ويدفع صحته، ولكن يعلمه ويقرّ به، إلاّ أنك تريد أن تنبّهه للذي عليه من حق الأخ وحرمة الصاحب، ومثله قول الآخر:

إنّما أنت والدٌ والأبُ القا طعُ أحنى من واصلِ الأولادِ

...

---

(١) «الصبان» (١/ ٢٨٣).

وأما مثال ما ينزل هذه المنزلة فكقوله:

إنما مصعب شهابٌ من الله تجلتْ عن وجههِ الظلماءُ

ادّعى في كون الممدوح بهذه الصفة أنه أمر ظاهر معلوم للجميع...

وأمّا الخبر بالنفي والإثبات نحو (ما هذا إلاّ كذا) و(إن هو إلاّ كذا) فيكون للأمر ينكره المخاطب ويشك فيه. فإذا قلت: (ما هو إلاّ مصيب) أو (ما هو إلاّ مخطئ) قلته لمن يدفع أن يكون الأمر على ما قلته»[١].

وجاء فيه: «ومن ذلك قوله تعالى حكاية عن اليهود: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ [البقرة: ١١] دخلت (إنّما) لتدل على أنهم حين ادعوا لأنفسهم أنّهم مصلحون، أظهروا أنهم يدعون في ذلك أمرًا ظاهرًا معلومًا، ولذلك أكّد الأمر في تكذيبهم والرد عليهم، فجمع بين (ألا) الذي هو للتنبيه وبين (إنّ) الذي هو للتأكيد فقيل: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَٰكِن لَّا يَشْعُرُونَ﴾ [البقرة: ١٢]»[٢].

وجاء في (الكشاف) في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾: «و(إنما) لقصر الحكم على شيء، كقولك: (إنما ينطلق زيد) أو لقصر الشيء على حكم كقولك: (إنما زيد كاتب). ومعنى ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ أنّ صفة المصلحين خلصت لهم. وتمحضت من غير شائبة قادح فيها من وجه من وجوه الفساد»[٣].

قالوا: وأحسن ما يستعمل (إنما) هو في مواقع التعريض نحو ﴿إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُوا

---

(١) «دلائل الإعجاز» (٢٥٤ ـ ٢٥٥)، وانظر «شرح المختصر» للتفتازاني (٨٦، ٨٧).
(٢) «دلائل الإعجاز» (٢٧٤).
(٣) «الكشاف» (١/١٣٧ ـ ١٣٨).

ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [الرعد: ١٩] معرضًا بأهل الجهل، ونحو ذلك أن تكون في مقام الثناء على أحد بالفهم وبعد الإدراك، والتعريض بآخر بأنه ليس عنده هذا الفهم والبعد في الإدراك فتقول: (إنما يعلم هذا اللبيب).

جاء في (دلائل الإعجاز): «ثم اعلم أنك إذا استقريت وجدتها أقوى ما تكون وأعلق ما ترى بالقلب إذا كان لا يراد بالكلام بعدها نفس معناه، ولكن التعريض بأمر هو مقتضاه، نحو إنّا نعلم أن ليس الغرض من قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ أن يعلم السامعون ظاهر معناه، ولكن أن يذم الكفار، وأن يقال: إنهم من فرط العناد ومن غلبة الهوى عليهم في حكم من ليس بذي عقل...

ثم إنّ العجب في أن هذا التعريض الذي ذكرت لك لا يحصل من دون (إنما)، فلو قلت: (يتذكر أولو الألباب) لم يدل على ما دل عليه في الآية... وإذا أسقطت من الكلام فقيل: (يتذكر أولو الألباب) كان مجرد وصف لأولي الألباب بأنّهم يتذكرون، ولم يكن فيه معنى نفي للتذكر ممن ليس منهم...

فالتعريض بمثل هذا ـ أعني بأن يقول: (يتذكر أولو الألباب) بإسقاط (إنّما) ـ يقع إذن إن وقع بمدح إنسان بالتيقظ وبأنه فعل ما فعل، وتنبّه لما تنبه له، لعقله ولحسن تمييزه، كما يقال: (كذلك يفعل العاقل)، و(هكذا يفعل الكريم)»[1].

قال ابن يعيش: «ومعناها التقليل، فإذا قلت: (إنّما زيد بزاز)، فأنت تقلل أمره وذلك أنك تسلبه ما يدعى عليه غير البز، ولذلك قال سيبويه في (إنّما سرت حتى أدخلها) أنّك تقلل»[2].

---

(١) «دلائل الإعجاز» (٢٧٢ ـ ٢٧٣)، وانظر «شرح المختصر» (٨٧).
(٢) «ابن يعيش» (٨/ ٥٦).

وجاء في (الأصول): «والفرق بين إنّ وإنما في المعنى أن (إنّما) تجيء لتحقير الخبر. قال سيبويه: تقول: (إنّما سرت حتى أدخلها) إذا كنت محتقرًا لسيرك إلى الدخول»(١).

والحقيقة أنها ليست للتقليل، ولكن هذا من باب قصر الموصوف على صفة، فجاء معنى التقليل من هنا، وذلك كأن تقول: (ما محمد إلاّ شاعر) فقد قصرت محمدًا على صفة واحدة هي الشعر، ونفيت عنه الصفات الأخرى، كأن يكون كاتبًا أو فقيهًا، بعكس ما لو قلت: (ما شاعرٌ إلاّ محمد) فإنك تكون قد قصرت الشعر على محمد، وكأن من عداه ليس بشاعر، ولم تنف عنه الصفات الأخرى، وهو ثناء ومدح، بعكس الأولى.

فإن لم تكن (ما) كافة، فهي زائدة لغرض الزيادة في التوكيد، وليس فيها معنى الحصر نحو (إنّما محمدًا حاضر).

كأنّما:

تزاد (ما) الكافة بعد (كأن) فتكفها، وتهيئها للدخول على الجملة الفعلية، وتوسع دائرة التشبيه بها بعد أن كانت مقصورة على الجمل الاسمية، وذلك كقوله تعالى: ﴿ كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلْمَوْتِ وَهُمْ يَنظُرُونَ ﴾ [الأنفال: ٦]، وقوله: ﴿ كَأَنَّمَآ أُغْشِيَتْ وُجُوهُهُمْ قِطَعًا مِّنَ ٱلَّيْلِ مُظْلِمًاۚ ﴾ [يونس: ٢٧] وذلك يكون بحسب الغرض من التشبيه، إذ قد يكون الغرض الاهتمام بالمشبه، وقد يكون الغرض الاهتمام بذكر الحالة المشبه بها، دون الاهتمام بالمشبه؛ لأنه لا يتعلق بذكره غرض، ومن ذلك على سبيل المثال أن تقول: (كأن محمدًا شُدّ في قرن) و(كأنّما شدّ محمد في قرن) فأنت ترى أنّ ثمة فرقًا بين التعبيرين، فقد قدم (محمد) على الفعل في الجملة الأولى للعناية والاهتمام

---

(١) «الأصول» (١/ ٢٨٣ ـ ٢٨٤)، وانظر «الكتاب» (١/ ٤١٥).

به ، بخلاف الثانية ، فإنّ الاهتمام إنما هو بالحالة الفعلية المشبه بها لا المشبه. قال تعالى: ﴿ أَنَّهُۥ مَن قَتَلَ نَفْسًۢا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِى ٱلْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ ٱلنَّاسَ جَمِيعًا ﴾ [المائدة: ٣٢] ولم يقل (فكأنّه قتل الناس) لأنّ الغرض إنما هو بيان شناعة الفعل أيًّا كان الفاعل ، فجيء به على ما ترى.

أما إذا وليتها جملة اسمية نحو قولك: (كأنّما خالدٌ أسد) فالذي يظهر أنّ القصد منها إنّما هو قصر المشبه على مشبه به معين ، وهو مقتضى قول النحاة ، وذلك أنّ النحاة يقولون: إنّ أصل (كأن خالدًا أسد): (إن خالدًا كأسد) فقدمت الكاف لقصد العناية بالتشبيه ، وعلى هذا نقول: إن أصل (كأنما خالد أسد): (إنّما خالد كأسد) ، و(إنّما) تفيد الحصر ، فقدمت الكاف لفرط العناية بالتشبيه فصارت (كأنما خالد أسد) وبقي معنى الحصر في الجملة ، أي اقتصر على شبهه بالأسد ، فهو ردّ على من يقول: (هو كالنمر) مثلاً ، أي هو كالأسد لا كالنمر.

فإنْ لم تكن (ما) كافة كانت زائدة ، لغرض القوة في التشبيه وتأكيده ، وذلك نحو قولك: (كأنما محمدًا أسد) كما مر في (إنّما).

ليتما:

أكثر النحاة على أن (ما) لا تزيل اختصاص (ليت) من الجمل الاسمية ، وأنه يجوز إعمال ليت مع (ما) وإهمالها. تقول: (ليتما محمدًا حاضر) ، و(ليتما محمدٌ حاضر)[١].

وذهب آخرون إلى أنّها إذا كفت «قد تدخل على الجمل الفعلية»[٢] نحو: (ليتما يحضر أخوك).

---

(١) «الهمع» (١/ ١٤٣) ، «سيبويه» (١/ ٢٨٢) ، «ابن الناظم» (٧٠) ، «الأشموني» (١/ ٢٨٣ _ ٢٨٤).

(٢) «الهمع» (١/ ١٤٣) ، «الرضي على الكافية» (٢/ ٣٨٥).

والذي يبدو لي أنّ (ليت) كأخواتها إذا دخلت عليها (ما) الكافة استعملت لأحد غرضين:

التهيئة للدخول على الجمل الفعلية قليلاً ، أو تكون لغرض قصر التمني ، فأنت إذا قلت: (ليت الشباب يعود) تمنيت عود الشباب ، فإن قلت: (ليتما الشبابُ يعود) قصرت تمنيك على هذا الأمر.

فإن لم تكن (ما) كافة كانت زائدة لغرض توكيد التمني وتقويته ، بدون قصر ، وذلك نحو قولك: (ليتما الشبابَ يعود).

لعلما ولكنّما:

وحكم (لعلّ) و(لكنّ) لا يختلف عن حكم أخواتهما السابقات ، فإن كففتهما بـ(ما) استعملتا لأحد غرضين:

التهيئة للدخول على الجمل الفعلية وتوسيع دائرة الترجي والاستدراك نحو قولك: (لعلّما يحضر أخوك) وقولك: (أنا لا أسعى إلى هذا ، ولكنّما أسعى إلى المجد) ، فالعناية منصبّة ههنا على ترجي الفعل أو استدراكه لا على الشخص المترجي أو المستدرك ، بخلاف ما لو قلت (ولكنّي أسعى) فإنّ العناية ستكون منصبّة على المتكلم ، لا على الأمر المستدرك.

والغرض الآخر هو الدلالة على حصر الترجي والاستدراك ، تقول: (لعلّما سعيد فائز) فأنت ههنا تقصر ترجيك على هذا ، بخلاف ما لو قلت: (لعلّ سعيدًا فائز) ، إذ ليس ههنا حصر للترجي ، وكذلك بالنسبة للاستدراك.

فإن لم تكن (ما) كافة كانت مؤكدة للترجي والاستدراك.

والخلاصة مما مر:

أنّ (ما) تدخل على الأحرف المشبهة بالفعل ، ولها حالتان:

١ ـ الكف عن العمل، ولها غرضان:

الأول: التهيئة وتوسيع دائرة الاستعمال بعد أن كان استعمالها مقيدًا بنوع من الجمل، فيطلق الترجي، والتمني، والتشبيه، والاستدراك، بعد أن كان مقيدًا وذلك بدخولها على الجمل الفعلية.

والغرض الثاني أنّها تفيد الحصر، ولا يقتصر الحصر على (إنَّما وأنما) بل قد يكون أيضًا في التمنّي والترجّي والتشبيه والاستدراك كما مر.

٢ ـ عدم الكف: وعند ذلك يبقى كل حرف على معناه واستعماله، ويكون الغرض توكيد معنى ذلك الحرف وتقويته.

وبقاء الجملة على ما هي عليه من دون تغيير يدلّ على أنّ المعنى لم يتغير وإنّما أريد تقوية هذا المعنى وتوكيده.

* * *

العطف على اسم إن بالرفع

ورد في اللغة رفع المعطوف على اسم (إنّ)، وقد جاء ذلك في القرآن الكريم وغيره، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [المائدة: ٦٩]، وقال: ﴿وَأَذَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلنَّاسِ يَوْمَ ٱلْحَجِّ ٱلْأَكْبَرِ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِىٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ۙ وَرَسُولُهُۥ﴾ [التوبة: ٣] برفع كلمة (رسول).

وقال جرير:

إنّ الخلافةَ والنبوةَ فيهم ... والمكرماتُ وسادةٌ أطهارُ

برفع المكرمات وسادة.

وقال بشر بن أبي حازم:

وإلّا فاعلموا أنّا وأنتم ... بغاةٌ ما بقينا في شقاقِ

وقال الآخر:

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ ... فَإِنِّى وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبُ

إلى غير ذلك من النصوص.

وألحقت بإنّ: (أنّ) و(لكنّ) فيما تقدم من جواز العطف بالرفع، من دون (ليت) و(لعلّ) و(كأنّ) وذلك كقول الشاعر:

وَمَا قَصَّرَتْ بِي فِي التَّسَامِي خُؤُولَةٌ ... وَلَكِنَّ عَمِّي الطَّيِّبُ الأَصْلِ وَالْخَالُ(١)

---

(١) «الأشموني» (١/ ٢٨٧)، «ابن يعيش» (٨/ ٦٨)، «الرضي على الكافية» (٢/ ٣٩٢).

واختلف النحاة في تخريج ذلك ، فذهب بعضهم إلى أنّه معطوف على اسم (إنّ) باعتبار محله قبل دخول (إن)[(١)].

قال ابن يعيش: «ويجوز الرفع بالعطف على موضع (إنّ) لأنها في موضع ابتداء وتحقيق ، ذلك أنّها لما دخلت على المبتدأ والخبر لتحقيق مؤداه وتأكيده من غير أن تغير معنى الابتداء صار المبتدأ كالملفوظ به ، وصار (إنّ زيدًا قائم) و(زيد قائم) في المعنى واحدًا ، فجاز لذلك الأمران: النصب والرفع. فالنصب على اللفظ ، والرفع على المعنى»[(٢)].

وذهب بعضهم إلى أنّه مرفوع على الابتداء ، وخبره محذوف ، والجملة ابتدائية عطفت على محل ما قبلها من الابتداء ، أو هو معطوف على الضمير في الخبر[(٣)].

وقيل: الواو اعتراضية. جاء في (شرح الرضي على الكافية) في قوله تعالى: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾ : «فنقول: إن قوله تعالى: (ورسولُه) عطف على الضمير في (بريء). . . أو نقول: (رسوله): مبتدأ ، خبره محذوف ، أي ورسوله كذلك ، والواو اعتراضية لا عاطفة. ونقول في قوله:

وإلا فاعلموا أنّا وأنتم بغاةٌ ما بقينا في شقاقِ

إن (ما بقينا في شقاق) خبر (أنّا) ، وقوله: (وأنتم بغاة) جملة اعتراضية ،

---

(١) «المقتضب» (٤/ ١١١) ، «الكامل» (١/ ٢٧٦) ، «ابن الناظم» (٧٠) ، «ابن عقيل» (١/ ١٣٦ ـ ١٣٧) ، «التصريح» (١/ ٢٢٦ ـ ٢٢٧) ، «الصبان» (١/ ٢٨٤).

(٢) «ابن يعيش» (٨/ ٦٦ ـ ٦٧) ، وانظر «سيبويه» (١/ ٢٨٥).

(٣) «سيبويه» (١/ ٢٨٥) ، «المقتضب» (٤/ ١١٢) ، «الكامل» (١/ ٢٧٦) ، «ابن عقيل» (١/ ١٣٦ ـ ١٣٧)، «الأشموني» (١/ ٢٨٤ ـ ٢٨٥)، «التصريح» (١/ ٢٢٦ ـ ٢٢٧).

لكن لا يتم لنا مثل هذا في قوله:

ولا أنا ممن يزدهيه وعيدُكمْ ولا أنني بالمشي في القيد أخرقُ

بعد قوله:

فلا تحسبَن أني تخشعتُ بعدكم لشيءٍ ولا أني من الموتِ أفرقُ

لأنّ قوله: (ولا أنني بالمشي في القيد أخرق) عطف على (أني تخشعت) فلو جعلنا قوله: (ولا أنا ممن يزدهيه وعيدكم) جملة اعتراضية لكان (لا) داخلة على معرفة بلا تكرير، ولا يجوز ذلك إلاّ عند المبرد، ولو روي (ولا أنني بالمشي في القيد) بالكسر لارتفع الإشكال، وكان قوله: (ولا أنا ممن يزدهيه) مستأنفًا و(لا) مكررة»[١].

وجاء في (الكشاف) في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ﴾ [المائدة: ٦٩]: «(والصابئون): رفع على الابتداء، وخبره محذوف، والنية به التأخير عما في حيز (إنّ) من اسمها وخبرها، كأنه قيل: إن الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى حكمهم كذا، والصابئون كذلك... فإن قلت: فقوله: (والصابئون) معطوف لا بدّ له من معطوف عليه، فما هو؟ قلت: هو مع خبره المحذوف جملة معطوفة على جملة قوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾... إلخ ولا محل لها، كما لا محل للتي عطفت عليها.

فإن قلت: ما التقديم والتأخير إلاّ لفائدة فما فائدة هذا التقديم؟ قلت: فائدته التنبيه على أنّ الصابئين يتاب عليهم إن صح منهم الإيمان والعمل الصالح، فما الظن بغيرهم؟

وذلك أنّ الصابئين أبين هؤلاء المعدودين ضلالاً وأشدهم غيًا، وما سموا

---

(١) «الرضي على الكافية» (٢/٣٩١ـ٣٩٢)، وانظر «حاشية يس على التصريح» (١/٢٢٧).

صابئين إلاّ لأنهم صبؤوا عن الأديان كلها ، أي خرجوا. . . ومجرى هذه الجملة مجرى الاعتراض في الكلام»[١] .

وجاء في (التفسير الكبير) في هذه الآية: «والصابئون كذلك ، فحذف خبره ، والفائدة في عدم عطفهم على من قبلهم هو أن الصابئين أشدّ الفرق المذكورين في هذه الآية ضلالاً ، فكأنّه قيل: كل هؤلاء الفرق إن آمنوا بالعمل الصالح قبل الله توبتهم وأزال ذنبهم ، حتى الصابئون فإنهم إن آمنوا كانوا أيضًا كذلك»[٢] .

وجاء في (الانتصاف من الكشاف) : «ولكن ثم سؤال متوجه وهو أن يقال: لو عطف الصابئين ونصبه ، كما قرأ ابن كثير ، لأفاد أيضًا دخولهم في جملة المتوب عليهم ، ولفُهم من تقديم ذكرهم على النصارى ما يفهم من الرفع من أن هؤلاء الصابئين ، وهم أوغل الناس في الكفر ، يتاب عليهم ، فما الظن بالنصارى ، ولكان الكلام جملة واحدة بليغًا مختصرًا والعطف إفرادي ، فلم عدل إلى الرفع وجعل الكلام جملتين؟ وهل يمتاز بفائدة على النصب والعطف الإفرادي؟

ويجاب عن هذا السؤال بأنه لو نصبه وعطفه لم يكن فيه إفهام خصوصية لهذا الصنف ؛ لأنّ الأصناف كلها معطوف بعضها على بعض عطف المفردات وهذا الصنف من جملتها والخبر عنها واحد ، وأمّا مع الرفع فينقطع عن العطف الإفرادي وتبقى بقية الأصناف مخصصة بالخبر المعطوف به ، ويكون خبر هذا الصنف المنفرد بمعزل تقديره مثلاً: (والصابئون كذلك) فيجيء كأنه مقيس على بقية الأصناف وملحق بها ، وهو بهذه المثابة ؛ لأنه لما استقر بعد

(١) «الكشاف» (١/ ٤٧٤) ، انظر «ابن الناظم» (٧٠).
(٢) «التفسير الكبير» (١١/ ٥١).

الأصناف من قبول التوبة فكانوا أحقاء بجعلهم تبعًا وفرعًا مشبهين بمن هم أقعد منهم بهذا الخير»[١].

والذي يبدو لي في هذا الأمر أن ثمة فرقًا في المعنى بين الرفع والنصب، فإنّ العطف بالنصب على تقدير إرادة (إنّ)، والعطف بالرفع يكون على غير إرادة (إنّ)، ومعنى هذا أن العطف بالرفع غير مؤكد، فعلى هذا يكون المعطوف في قولك: (إنّ محمدًا مسافر وخالدًا) مؤكدًا، بخلاف ما لو قلت: (إنّ محمدًا مسافر وخالدٌ) فإن المعطوف غير مؤكد. وهذا شبيه بما مر في قولنا: (ليس محمد بجبان ولا بخيل، ولا بخيلًا) في بحث (ليس والمشبهات بها).

وهذا المعنى حام حوله النحاة ولم يذكروه صراحة، فهم حين يقولون: إنّه معطوف على اسم (إنّ) قبل دخولها، يعنون أنّه معطوف على غير إرادة التوكيد، أي إن المعطوف عليه مؤكد، بخلاف المعطوف، وقد رأيت قبل قليل في كلام المفسرين في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ﴾ ما يشير إلى أنّ كلمة (الصابئون) خولف حكمها عن أخواتها؛ لأن هذه الفرقة أبعد ضلالاً من الآخرين، فجاءت أقل توكيداً من أخواتها.

وما ذكره الرضي من كونها اعتراضية يشير إلى ذلك أيضًا، فإن الجملة الاعتراضية ليست من صميم الجملة المعقود بها الكلام، وإنّما هي تبع. فالنحاة يدركون أنّ هذا المعطوف يختلف عن المعطوف عليه في الحكم.

والذي يدل على ذلك إشراكهم (لكنّ) مع (إنّ) في هذا الحكم دون سائر أخواتها؛ لأن (لكنّ) لا تغير معنى الابتداء، بخلاف (ليت ولعل وكأن) حيث

---

(١) «الانتصاف من الكشاف» (١/ ٤٧٤).

لا يجوز مع هذه الثلاث إلاّ النصب لزوال معنى الابتداء بها[١].

وإيضاح ذلك أنّ معنى قولك: (محمد مسافر) و(إن محمدًا مسافر) واحد، غير أنّ في الجملة الثانية توكيدًا، فإن (إنّ) لا تغير معنى الجملة، بخلاف ليت ولعل وكأنّ، فهناك فرق بين قولنا: (ليت محمدًا معنا) وقولنا: (محمد معنا) كما لا يخفى. فلا يصح أن يقال: (ليت محمدًا معنا وخالدٌ) بالرفع؛ لأنّ الكلام مقصود به التمني، ورفع المعطوف يدل أنه على غير نية (ليت)، أي ليس داخلاً في التمني، فلا يكون لذكره معنى، ويكون ضربًا من العبث.

وكذلك لو قلت: (لعل أخاك معنا وخالد) إذ معنى ذلك أن خالدًا غير داخل في الترجي؛ لأنه ليس على تقدير (لعل)، فلا يكون لذكره معنى. وكذلك بالنسبة لكأنّ. بخلاف (إنّ) فإنّها تؤكد معنى الابتداء، وزوالها لا يزيل معنى الابتداء، وهذا ظاهر.

جاء في (المغني): «ومن ثم أجمعوا على جواز (زيد قائم وعمرو) و(إن زيدًا قائم وعمرو) وعلى منع (ليت زيدًا قائم وعمرو)، وكذا في (لعل) و(كأنّ)؛ لأنّ الخبر المذكور متمنى أو مترجّى أو مشبه به، والخبر المحذوف ليس كذلك؛ لأنه خبر المبتدأ»[٢].

وجاء في (التصريح): «ويعطف بالرفع على محل أسماء هذه الأحرف بشرطين: استكمال الخبر، وكون العامل أنّ أو إنّ أو لكنّ مما لا يغير معنى الجملة»[٣].

---

(١) انظر «الأشموني» (١/ ٢٨٧)، «التصريح» (١/ ٢٢٦ ـ ٢٢٧)، «سيبويه» (١/ ٢٨٦)، «التسهيل» (٦٦).

(٢) «المغني» (٢/ ٦٠٦).

(٣) «التصريح» (١/ ٢٢٦ ـ ٢٢٧).

وجاء في (كتاب سيبويه): «واعلم أنّ (لعل) و(كأنّ) و(ليت) ثلاثتهن يجوز فيهن جميع ما جاز في (إنّ) إلاّ أنّه لا يرفع بعدهن شيء على الابتداء، ومن ثم اختار الناس (ليت زيدًا منطلق وعمرًا) وقبح عندهم أن يحملوا (عمرًا) على المضمر، حتى يقولوا: (هو) ولم تكن (ليت) واجبة ولا (لعلّ) ولا (كأنّ) فقبح عندهم أن يدخلوا الواجب في موضع التمني، فيصيروا قد ضموا إلى الأول ما ليس على معناه بمنزلة (إنّ)، و(لكنّ) بمنزلة (إنّ)»(١).

وأنت لو استقريت ما ورد في القرآن الكريم لوجدت المعنى على ما ذكرت، قال تعالى: ﴿ وَأَذَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلنَّاسِ يَوْمَ ٱلْحَجِّ ٱلْأَكْبَرِ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِىٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ۙ وَرَسُولُهُۥ ﴾ [التوبة: ٣] برفع (رسوله) معطوفة على لفظ الجلالة المنصوب، وسر ذلك أن براءة الرسول تابعة لبراءة الرب سبحانه، فهي أقل توكيدًا منها وليستا بمنزلة واحدة؛ لأن الأصل براءة الله سبحانه، أمّا براءة الرسول فهي براءة تبعية، ولذلك وردت كذلك، والله أعلم.

ونحوه ما جاء في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ ﴾ ذلك أن الصابئين لما كانوا أبعد المذكورين ضلالاً ـ كما ذكر المفسرون ـ خولف في توكيدهم فكانوا أقل توكيدًا.

وقد تقول: لقد ورد مثل هذا التعبير في سورة البقرة فلم يجئ بالرفع، فما الفرق؟

وها أنا أذكر ذلك موضحًا الفرق:

١ ـ جاء في سورة المائدة ٦٩: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾.

---

(١) «سيبويه» (١/ ٢٨٦).

٢ ـ وجاء في سورة البقرة ٦٢ : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ .

فأنت ترى أنه في آية المائدة رفع الصابئين وقدمهم على النصارى ، وفي آية البقرة نصبهم وأخرهم عن الملل الأخرى .

وسر ذلك أنه في آية المائدة رفعهم ؛ لأنهم أبعد المذكورين ضلالاً ، فكان توكيدهم أقل من غيرهم ، وأما تقديمهم على النصارى فلأن الكلام فيما بعد هذه الآية على ذم عقيدة النصارى وتسفيه عقيدة التثليث ، فكأنّ النصارى لم يؤمنوا بالله حقًّا ، وإنما هم من صنف المشركين ، ويبدأ الكلام عليهم بقوله تعالى : ﴿ لَقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ ۖ وَقَالَ ٱلْمَسِيحُ يَٰبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبَّكُمْ ۖ إِنَّهُۥ مَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ ٱلْجَنَّةَ وَمَأْوَىٰهُ ٱلنَّارُ ۖ وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ ﴿٧٢﴾ لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ ۘ وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّآ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ۚ وَإِن لَّمْ يَنتَهُواْ عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٧٣﴾ أَفَلَا يَتُوبُونَ إِلَى ٱللَّهِ وَيَسْتَغْفِرُونَهُۥ ۚ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٧٤﴾ مَّا ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ وَأُمُّهُۥ صِدِّيقَةٌ ۖ كَانَا يَأْكُلَانِ ٱلطَّعَامَ ۗ ٱنظُرْ كَيْفَ نُبَيِّنُ لَهُمُ ٱلْءَايَٰتِ ثُمَّ ٱنظُرْ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ ﴿٧٥﴾ قُلْ أَتَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا ۚ وَٱللَّهُ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴿٧٦﴾ قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لَا تَغْلُواْ فِى دِينِكُمْ غَيْرَ ٱلْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعُوٓاْ أَهْوَآءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّواْ مِن قَبْلُ وَأَضَلُّواْ كَثِيرًا وَضَلُّواْ عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ ﴾ [المائدة : ٧٢ ـ ٧٧] .

فقدم الصابئين عليهم ، وهو المناسب للمقام. وليس نحو هذا الأمر موجودًا في آية البقرة ، فجرت الآية على نسق واحد ، وجعلهم في مكانهم بعد الملل .

وقال جرير:

إنّ الخلافةَ والنبوةَ فيهم … والمكرماتُ وسادةٌ أطهار

ففصل بين الخلافة والنبوة من جهة، والمكرمات والسادة الأطهار من جهة أخرى. فجعل الفريق الثاني أقل رتبة من النبوة والخلافة، بحذف توكيده، ولم يجعل الكلام بمنزلة واحدة، وأحسب أنّ جريرًا وفق في هذا، مختارًا كان أو مضطرًّا.

وهذا الذي ذكرناه هو ما يقتضيه القياس ويؤيده الاستعمال والله أعلم.

تخفيفها:

تخفف (إنّ) و(أنّ) و(كأنّ) فتكون لها أحكام خاصة بها، وإليك تفصيل ذلك:

إنّ:

إذا خففت (إنّ) المكسورة الهمزة بطل اختصاصها بالأسماء، وجاز فيها إذا دخلت على الجمل الاسمية وجهان: الإهمال، والإعمال، تقول: (إنْ محمدًا منطلق) و(إنْ محمد لمنطلق)، قال تعالى: ﴿قَالُوٓاْ إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ [طه: ٦٣] فإن دخلت على الجمل الفعلية أهملت وجوبًا، وتلزمها اللام عند الإهمال فرقًا بينها وبين (إنْ) النافية، قال تعالى: ﴿وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ﴾ [الأعراف: ١٠٢]، وقال: ﴿وَإِن كُنتَ مِن قَبْلِهِۦ لَمِنَ ٱلْغَٰفِلِينَ﴾ [يوسف: ٣] إلاّ إذا كان الخبر منفيًا فيجب حينذاك ترك اللام نحو قولك: (إنْ خالد لن ينام) ومنه قوله:

إنِ الحقُّ لا يخفى على ذي بصيرة

وقد يستغنى عنها إذا كانت هناك قرينة معنوية تشير إلى معناها كقول الطرماح:

أنا ابن أباةُ الضيمِ من آل مالك وإنْ مالكٌ كانت كرامَ المعادنِ

فإنّ معنى البيت واضح في مدح (مالك) ، و(إنْ) هنا بمعنى (إنّ) وليست نافية[١] .

والكثير في (إن) المخففة إذا دخلت على جملة فعلية أن يكون فعلها من الأفعال الناسخة كقوله تعالى: ﴿ وَإِن يَكَادُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَٰرِهِمْ ﴾ [القلم: ٥١] وقوله: ﴿ وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ ﴾ [الشعراء: ١٨٦]. وربما دخلت على غيره كقوله:

شلَّتْ يمينُك إنْ قتلتَ لمسلما

وأجاز الكوفيون والأخفش وقوع أي فعل بعدها ، قال ابن مالك: «ويقاس على نحو (إنْ قتلت لمسلمًا) وفاقًا للكوفيين والأخفش»[٢] .

ومذهب الكوفيين أنّ (إنّ) لا تخفف ، وإنْ الخفيفة هذه «إنما هي حرف ثنائي الوضع ، وهي النافية ، فلا عمل لها البتة ، ولا توكيد فيها ، واللام بعدها للإيجاب بمعنى (إلا)»[٣] فقولك: (إنْ محمد لقائم) معناه: ما محمد إلاّ قائم.

ويردهم أنها أعملت مع التخفيف ، قال سيبويه: «وحدثنا من نثق به أنه

---

(١) «سيبويه» (١/ ٢٨٣) ، «المقتضب» (١/ ٥٠ . ٢/ ٣٦٣) ، «التسهيل» (٦٥) ، «ابن الناظم» (٧٢) ، «ابن يعيش» (٨/ ٧١ ـ ٧٢) ، «الأشموني» (١/ ٢٨٩) ، «الهمع» (١/ ١٤١) ، «التصريح» (١/ ٢٣٠ ـ ٢٣١).

(٢) «التسهيل» (٦٥) ، وانظر «ابن يعيش» (٨/ ٧١ ـ ٧٢).

(٣) «التسهيل» (٦٥) ، «المغني» (١/ ٣٧) ، «ابن يعيش» (٨/ ٧١ ـ ٧٢) ، «الرضي على الكافية» (٢/ ٣٩٧) ، «الهمع» (١/ ١٤٢) ، «التصريح» (١/ ٢٣١ ـ ٢٣٢) ، «شرح الدماميني على المغني» (١/ ٥٢).

سمع من العرب من يقول: (إنْ عمرًا لمنطلق). وأهل المدينة يقرؤون ﴿وَإِنْ كُلًّا لَّمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَٰلَهُمْ﴾ [هود: ١١١] يخففون وينصبون، كما قالوا: كأنْ ثدييه حقان»[١].

وذهب الفراء إلى أنّ (إنْ) المخففة بمنزلة (قد)، إلاّ أن (قد) تختص بالأفعال، و(إنْ) تدخل عليها وعلى الأسماء[٢].

وجاء في (فقه اللغة) للثعالبي أن «(إنْ) الخفيفة بمعنى (لقد)، كما قال جل ذكره: ﴿إِن كُنَّا عَنْ عِبَادَتِكُمْ لَغَٰفِلِينَ﴾ [يونس: ٢٩] أي ولقد كنا»[٣].

وجاء في (لسان العرب) عن أبي زيد: «قال: وتجيء (إنْ) في موضع (لقد) ضربُ قوله تعالى: ﴿إِن كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولًا﴾ [الإسراء: ١٠٨] المعنى: لقد كان من غير شك من القوم. ومثله ﴿وَإِن كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ﴾ [الإسراء: ٧٣]، ﴿وَإِن كَادُوا لَيَسْتَفِزُّونَكَ﴾ [الإسراء: ٧٦]»[٤].

وأظن أن المقصود بقولهم: إنّها بمعنى (قد) أنها تفيد توكيد الجمل الفعلية إذا دخلت عليها، لا أنها بمعنى (قد) تمامًا؛ وذلك لأنها تختلف عنها.

فإنّ (قد) فيها معنى تقريب الفعل والتوقع، وأمّا (إنْ) هذه فلمحض التوكيد ليس فيها توقع أو تقريب. ثم إنّ الأكثر في (قد) إذا دخلت على المضارع أن تفيد التقليل، بخلاف هذه التي لا تفيد غير التوكيد، وذلك كقوله تعالى: ﴿وَإِن يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَٰرِهِمْ﴾ [القلم: ٥١].

---

(١) «سيبويه» (١/ ٢٨٣)، وانظر «المغني» (١/ ٢٤، ٣٧)، «الرضي على الكافية» (٢/ ٣٩٧).

(٢) «الهمع» (١/ ١٤٢).

(٣) «فقه اللغة» (٥٣٢)، وانظر «تأويل مشكل القرآن» (٤١٩).

(٤) «لسان العرب» (إنْ) (١٦/ ١٧٦).

قال الليث: «إذا وقعت (إنَّ) على الأسماء والصفات[١] فهي مشددة، وإذا وقعت على فعل أو حرف لا يتمكن في صفة أو تصريف فخففها، تقول: (بلغني أنْ قد كان كذا وكذا) وتخفف من أجل (كان) لأنها فعل... وهي مع الصفات مشددة (إنّ لك)، و(إنّ فيها)، و(إنّ بك) وأشباهها»[٢].

وجاء في (التفسير الكبير) في (إنْ) هذه أنها «تفيد توكيد المعنى في الجملة بمنزلة (إنّ) المشددة، كقولك: (إنْ زيدًا لقائم)، قال الله تعالى: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق: ٤]، وقال: ﴿إِن كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولًا﴾ ومثله في القرآن كثير.

والغرض في تخفيفها إيلاؤها ما لم يجز أن يليها من الفعل، وإنما لزمت اللام هذه المخففة للعوض عما حذف منها، والفرق بينها وبين التي للجحد»[٣].

والذي يبدو لي أنّ (إنْ) المخففة هذه تختلف عن الثقيلة في توكيدها واستعمالها.

أما من حيث الاستعمال فهي تدخل على الجمل الفعلية والاسمية، وذلك أنه قد يراد توكيد الحدث الفعلي فيؤتى بإنْ المخففة، بخلاف (إنّ) التي لا تؤكد إلاّ الجمل الاسمية، وذلك كقولك: (إنْ كنا لفاعلين) و(إنّا كنا فاعلين) فأنت تلحظ أنّ الأولى أكدت الحدث الفعلي، بخلاف الثانية فإن الاهتمام منصب على فاعل الحدث وصاحبه لا على الحدث الفعلي.

إنّ (إنْ) المخففة تمكننا من إيقاع الجملة الفعلية في حيز التوكيد، كما

---

(١) المقصود بالصفات هنا: حروف الجر، وهو مصطلح كوفي.

(٢) «لسان العرب» (إنن) (١٦/ ١٧٠ ـ ١٧١).

(٣) «التفسير الكبير» (٤/ ١١٨).

تفعل (إنّ) مع الجمل الاسمية ، ولذلك هي تختلف عنها في استعمالها ، وذلك بحسب الحاجة والقصد ، فإن كنت ترمي إلى توكيد الحدث الفعلي جئت بـ(إنْ) ، وإنْ أردت توكيد الجملة الاسمية جئت بـ(إنّ).

أما من حيث التوكيد فالذي يبدو لي أنها أقل توكيدًا من الثقيلة ، والذي يدل على ذلك أمور منها :

١ ـ أن تخفيف نونها يشير إلى تخفيف توكيدها ، مشبهة في ذلك نون التوكيد الخفيفة. وقد ذكر النحاة أن نون التوكيد الثقيلة آكد من الخفيفة ، وهذه نظيرة تلك.

٢ ـ أنك لو لاحظت ـ مثلاً ـ التعبيرين (إنْ كنت لفاعلاً) و(إني كنت فاعلاً) ، و(إنْ كنتم لمسرفين) و(إنكم كنتم مسرفين) لوجدت الفرق واضحًا بينهما من حيث التوكيد ، فأنت تجد ضميرًا واحدًا مع الخفيفة هو (التاء) في الجملة الأولى ، و(تم) في الجملة الثانية ، في حين أنك تجد مع الثقيلة ضميرين هما : الياء والتاء في الجملة الأولى ، و(كم) و(تم) في الجملة الثانية ، فالإسناد حصل مرتين مع الثقيلة ، بخلاف الخفيفة ، وذلك يشير إلى قوة التوكيد في الثقيلة كما هو واضح.

٣ ـ والذي يدل على أن الثقيلة آكد من الخفيفة استعمالها القرآني ، قال تعالى في سورة يوسف : ﴿قَالُواْ تَٱللَّهِ لَقَدۡ ءَاثَرَكَ ٱللَّهُ عَلَيۡنَا وَإِن كُنَّا لَخَٰطِـِٔينَ ﴿٩١﴾ قَالَ لَا تَثۡرِيبَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡيَوۡمَۖ يَغۡفِرُ ٱللَّهُ لَكُمۡۖ وَهُوَ أَرۡحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ﴾ [يوسف : ٩١ ـ ٩٢] ، وقال : ﴿قَالُواْ يَٰٓأَبَانَا ٱسۡتَغۡفِرۡ لَنَا ذُنُوبَنَآ إِنَّا كُنَّا خَٰطِـِٔينَ ﴿٩٧﴾ قَالَ سَوۡفَ أَسۡتَغۡفِرُ لَكُمۡ رَبِّيٓۖ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلۡغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [يوسف : ٩٧ ـ ٩٨].

فأنت ترى أنّ إخوة يوسف قالوا لأخيهم : ﴿وَإِن كُنَّا لَخَٰطِـِٔينَ﴾ بـ(إنْ)

المخففة، وقالوا لأبيهم: ﴿ إِنَّا كُنَّا خَاطِئِينَ ﴾ بالثقيلة. وقد يتبادر إلى الذهن أنّ هذا يدل على عكس ما ذهبنا إليه، فإنهم مع من أساؤوا إليه إساءة مباشرة جاؤوا بالمخففة، ومع أبيهم جاؤوا بالثقيلة، فكيف يدل هذا على صحة ما ذهبنا إليه؟

وللجواب عن ذلك نقول:

إنّ إخوة يوسف لما رأوا أباهم، وما حل به من جراء فعلتهم من الوهن واللوعة وحرقة الفؤاد وذهاب عينيه من الحزن، دعاهم ذلك إلى توكيد الاعتذار والاعتراف بالخطيئة، بخلاف حالة أخيهم، فإنّ الله أكرمه بعدهم وبوأه مكانة عالية ومكن له في الأرض، وكأن فعلتهم تلك عادت عليه بالخير والرفعة، بعكس ما جرّت على أبيهم، فهناك فرق بين الحالتين، فكان الشعور بالخطيئة مع والدهم أكبر وأعظم، فقالوا ما قالوا.

والذي يدل على ذلك السياق القرآني، فإن يوسف دعا لهم بالمغفرة من دون أن يسألوها منه، قال: ﴿ لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ يَغْفِرُ اللَّهُ لَكُمْ وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ ﴾.

وأما أبوهم فلم يستغفر لهم مع طلبهم الاستغفار منه، وإنّما وعدهم بالاستغفار ﴿ قَالُوا يَا أَبَانَا اسْتَغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا إِنَّا كُنَّا خَاطِئِينَ ﴿٩٧﴾ قَالَ سَوْفَ أَسْتَغْفِرُ لَكُمْ رَبِّي إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ ﴾ فوعدهم بالاستغفار في المستقبل. ثم انظر كيف جاء بـ (سوف) لا بالسين، و(سوف) أبعد في الاستقبال من السين، مما يدل على عمق الأثر في نفسه.

ومما يدل على ذلك أيضًا قوله تعالى في سورة الأعراف: ﴿ ۞ وَإِلَىٰ عَادٍ أَخَاهُمْ هُودًا قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴿٦٥﴾ قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِن قَوْمِهِ إِنَّا لَنَرَاكَ فِي سَفَاهَةٍ وَإِنَّا لَنَظُنُّكَ مِنَ الْكَاذِبِينَ ﴿٦٦﴾ قَالَ يَا قَوْمِ لَيْسَ بِي

سَفَاهَةٌ وَلَٰكِنِّي رَسُولٌ مِّن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٦٧﴾ أُبَلِّغُكُمْ رِسَٰلَٰتِ رَبِّي وَأَنَا۠ لَكُمْ نَاصِحٌ أَمِينٌ ﴿٦٨﴾ أَوَعَجِبْتُمْ أَن جَآءَكُمْ ذِكْرٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنكُمْ لِيُنذِرَكُمْ وَٱذْكُرُوٓاْ إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَآءَ مِنۢ بَعْدِ قَوْمِ نُوحٍ وَزَادَكُمْ فِي ٱلْخَلْقِ بَصْۜطَةً فَٱذْكُرُوٓاْ ءَالَآءَ ٱللَّهِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [الأعراف: ٦٥ ـ ٦٩] .

وقوله في سورة الشعراء: ﴿قَالُوٓاْ إِنَّمَآ أَنتَ مِنَ ٱلْمُسَحَّرِينَ ﴿١٨٥﴾ وَمَآ أَنتَ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ ﴿١٨٦﴾ فَأَسْقِطْ عَلَيْنَا كِسَفًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴿١٨٧﴾ قَالَ رَبِّيٓ أَعْلَمُ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴿١٨٨﴾ فَكَذَّبُوهُ فَأَخَذَهُمْ عَذَابُ يَوْمِ ٱلظُّلَّةِ إِنَّهُۥ كَانَ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ [الشعراء: ١٨٥ ـ ١٨٩] .

فأنت ترى أنه قال في سياق آيات الأعراف: ﴿وَإِنَّا لَنَظُنُّكَ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾ وفي سياق آيات الشعراء: ﴿وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾ .

ويظهر سياق الآيات أنّ التكذيب في آيات الأعراف أشدّ منه في آيات الشعراء. والذي يوضح ذلك أنه في آيات الأعراف قال: ﴿قَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِن قَوْمِهِۦٓ﴾ ، بخلاف آيات الشعراء فإنه قال: ﴿قَالُوٓاْ إِنَّمَآ أَنتَ مِنَ ٱلْمُسَحَّرِينَ﴾ .

وأنت ترى الفرق بين القائلين ، ففي الآيات الأولى قول الملأ الذين كفروا. والقائلون في الآيات الثانية مختلطون فإن فيهم الشديد التكذيب والقليل والإمّعة والخائف ، فهو تكذيب مختلط لا يصل إلى تكذيب الذين كفروا خصوصًا. والذي يدل على ذلك قوله تعالى بعد آيات الشعراء: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَةً وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُم مُّؤْمِنِينَ﴾ أي إنّ فيهم قلة مؤمنة. فهو نسب الكلام في آيات الشعراء إلى أصحاب الأيكة عمومًا ، بخلاف آيات الأعراف فإنه نسب الكلام إلى الذين كفروا خاصة.

ثم انظر إلى السياق مرة أخرى وكيف تعقّب الرسول كلام قومه بعد كل من

الآيتين يتبين لك ما ذكرته واضحًا ، فإن هودًا عليه السلام ردّ على قومه بآيات عدة ﴿ قَالَ يَٰقَوۡمِ لَيۡسَ بِي سَفَاهَةٌ . . . إلخ﴾ بخلاف آية الشعراء فإنه لم يزد على قوله : ﴿ قَالَ رَبِّيٓ أَعۡلَمُ بِمَا تَعۡمَلُونَ﴾ .

ومن هنا يتبين الفرق واضحًا بين التعبيرين ، فدلّ ذلك على أنّ (إنّ) الثقيلة آكد من الخفيفة .

أنّ :

تخفف (أنّ) كما تخفف (إنّ). وعند الجمهور أنها إذا خففت لا تلغى ، ولا يظهر اسمها إلا للضرورة ، كقول الشاعر :

فلو أنْكِ في يومِ الرخاءِ سألتِني فـراقَـكِ لـم أبخـلْ وأنـتِ صـديـقُ

ولا يجيء خبرها إلاّ جملة ، واسمها ضمير الشأن محذوف ، وذلك نحو قولك : (علمت أنْ سوف يحضر سعيد) والتقدير (أنه)[(١)] .

جاء في (الكتاب) : «ومن ذلك ﴿ وَٱلۡخَٰمِسَةَ أَنۡ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيۡهَآ﴾ فكأنه قال : أنه غضبُ اللهِ عليها ، لا تخففها في الكلام أبدًا وبعدها الأسماء إلاّ وأنت تريد الثقيلة مضمرًا فيها الاسم . . .

والدليل على أنهم إنما يخففون على إضمار الهاء أنّك تستقبح (قد عرفت أنْ يقولُ ذاك) حتى تقول (أنْ لا) أو تدخل سوف أو السين أو قد ، ولو كانت بمنزلة حروف الابتداء لذكرت الفعل مرفوعًا بعدها ، كما تذكره بعد هذه الحروف ، كما تقول : إنّما تقولُ ، ولكنْ تقول»[(٢)] .

---

(١) «التسهيل» (٦٥ ـ ٦٦) ، «ابن عقيل» (٧٢) ، «المغني» (١/ ٣١) ، «ابن يعيش» (٨/ ٧٢ ـ ٧٣) ، «ابن عقيل» (١/ ١٣٩) ، «التصريح» (١/ ٢٣٢) .

(٢) «سيبويه» (١/ ٤٨٠ ـ ٤٨١).

ومذهب الكوفين أنها لا تعمل شيئًا[١].

والصواب أنّها قد تعمل. وقد ورد شيء من ذلك كما ذكرنا في قوله: (فلو أنْك).

ويذكر النحاة وجه الاختلاف بينها وبين (أنْ) الخفيفة الناصبة للأفعال، بأنّ (أنْ) المخففة من الثقيلة تفيد التحقيق واليقين، بخلاف الناصبة فإنها لا تدل على اليقين.

جاء في (الكتاب): «وذلك قولك: (قد علمت أنْ لا يقولُ ذاك)، و(قد تيقنت أنْ لا تفعلُ ذاك) كأنه قال أنّه لا يقول وأنّك لا تفعل... وليست (أنْ) التي تنصب الأفعال تقع في هذا الموضع؛ لأنّ ذا موضع يقين وإيجاب...

فأمّا ظننت، وحسبت، وخلت، ورأيت، فإنّ (أنْ) تكون فيها على وجهين:

على أنها تكون (أنْ) التي تنصب الفعل، وتكون الثقيلة، فإذا رفعت قلت: (قد حسبت أنْ لا يقولُ ذاك)، و(أُرَى أنْ سيفعل ذاك) ولا تدخل هذه السين في الفعل ههنا حتى تكون أنه... وإنّما حسنت (أنه) ههنا؛ لأنك قد أثبت هذا في ظنك كما أثبتّه في علمك، وأنّك أدخلته في ظنك على أنّه ثابت الآن كما كان في العلم، ولولا ذلك لم يحسن (أنك) ههنا ولا (أنه) فجرى الظن ههنا مجرى اليقين لأنه نفيه.

وإن شئت نصبت فجعلتهن بمنزلة (خشيت، وخفت)، فتقول: (ظننت أنْ لا تفعلَ ذاك)، ونظير ذلك ﴿تَظُنُّ أَن يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٥]، و﴿إِن ظَنَّآ أَن يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٣٠]... ولو قال رجل: (أخشى أنْ لا تفعلُ ذاك)،

---

(١) «المغني» (١/ ٣١)، «الهمع» (١/ ١٤٢).

يريد أن يخبر أنّه يخشى أمرًا قد استقر عنده أنه كائن جاز ، وليس وجه الكلام. . .

وتقول: (ما علمت إلاّ أنْ تقومَ) و(ما أعلم إلاّ أن تأتيَه) إذا لم ترد أن تخبر أنك قد علمت شيئًا كائنًا البتة ، ولكنّك تكلمت به على وجه الإشارة ، كما تقول: أرى من الرأي أن تقوم ، فأنت لا تخبر أنّ قيامًا قد ثبت كائنًا أو يكون فيما يستقبل البتة ، فكأنه قال: لو قمتم ، فلو أراد غير هذا المعنى لقال: ما علمت إلاّ أنْ سيقومون»[١] .

فهنا جاءت الناصبة مع العلم كما ذكر سيبويه ، لأنه ليس المقصود بها اليقين والتحقيق ، وإنما هو بمعنى قولك: أنْ تقوم خير لك في رأيي.

وجاء في (المقتضب): «أما ما كان من العلم فإن (أنّ) لا تكون بعده إلاّ ثقيلة ؛ لأنه شيء قد ثبت واستقر ، وذلك قولك: (قد علمت أنّ زيدًا منطلق). فإن خففت فعلى إرادة التثقيل والإضمار ، تقول: (قد علمت أنْ سيقوم زيد) ، تريد: أنه سيقوم زيد. قال الله عز وجل: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾ [المزمل: ٢٠] لأنه شيء قد استقر.

ألا ترى أنه لا يصلح (علمت أنْ يقومَ زيد) لأنّ (أنْ) الخفيفة إنّما تكون لما لم يثبت ، نحو: (خفت أنْ تقوم يا فتى) و(أرجو أنْ تذهب إلى زيد) ؛ لأنه شيء لم يستقر. فكل ما كان من الرجاء والخوف فهذا مجازه.

فأما الأفعال التي تشترك فيها الخفيفة والثقيلة فما كان من الظن.

فأما وقوع الثقيلة فعلى أنه قد استقر في ظنك ، كما استقر الأول في علمك ، وذلك قولك: ظننت أنَّك تقوم ، وحسبت أنَّك منطلق. . .

---

(١) «سيبويه» (١/ ٤٨١ ـ ٤٨٢).

وأما النصبُ فعلى شيء لم يستقر ، فقد دخل في باب (رجوت وخفت) بهذا المعنى»[١].

وجاء في (المغني): «أنْ تكون مخففة من الثقيلة فتقع بعد فعل اليقين أو ما نزل منزلته نحو ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ [طه: ٨٩]»[٢].

وجاء في (**حاشية الشمني على المغني**) بيان المقصود بقول المغني (أو ما نزل منزلتهُ) قال: «وأما المنزل منزلته فهو الظن بتأويل أن يكون غالبًا مقاربًا للعلم»[٣].

وجاء في (**كتاب الجمل**) للزجاجي: «تقول: (أريد أنْ تقوم) ، و(أحب أنْ تخرج). . . فتنصب الفعل بـ(أنْ) ، وكذلك إن كان قبلها الأفعال التي تطلب الاستقبال نصبت بها الفعل.

فإن وقعت قبلها الأفعال التي تدل على إثبات الحال والتحقيق ارتفع الفعل ههنا وكانت مخففة من الثقيلة ، كقولك: (علمت أنْ تقومُ) ترفع الفعل لا غير ؛ لأن العلم لما قد تيقن ، و(أنْ) ههنا مخففة من الثقيلة المشددة. . .

فإن وقع قبلها الظن جاز فيما بعد (أنْ) الرفع ، كقولك: (ظننت أنْ لا تقومَ) بالنصب ، إذا لم ترد تحقيق الظن ، و(ظننت أنْ لا تقومُ) بالرفع ، إذا أردت به معنى (علمت) ؛ لأن الظن في كلام العرب قد يكون بمعنى العلم ، قال الله جل وعز: ﴿ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٤٦]»[٤].

وجاء في (**شرح الرضي على الكافية**): «أن (أنْ) التي ليست بعد العلم ولا

---

(١) «المقتضب» (٣/ ٧) ، وانظر (٢/ ٣٠) ، «التسهيل» (٢٢٨).
(٢) «المغني» (١/ ٣٠).
(٣) «حاشية الشمني» (١/ ٦٥).
(٤) «الجمل» (٢٠٦ ـ ٢٠٧) ، وانظر «ابن يعيش» (٨/ ٧٧).

ما يؤدي معناه ، ولا ما يؤدي معنى القول ، ولا بعد الظن ، فهي مصدرية لا غير ، سواء كانت بعد فعل الترقب كحسبت ، وطمعت ، ورجوت ، وأردت ، أو بعد غيره من الأفعال كقوله تعالى: ﴿أَوَ لَمْ يَكُن لَّهُمْ ءَايَةً﴾ [الشعراء: ١٩٧] وأعجبني أن قمت. . . أو لا بعد فعل كقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَآ أَن كَتَبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمُ ٱلْجَلَآءَ﴾ [الحشر: ٣]. . .

والتي بعد العلم مخففة لا غير ، وكذا التي بعد ما يؤدي معنى العلم إن لم يكن فيه معنى القول، كتحققت، ونظرت، وانكشف، وظهر، وإن كان فيه معنى القول، كأمر، ونزّل، وأوحى، ونادى، فإنّ فيها معنى: أعلم وقال معًا»(١).

وجاء في (المغني) في (أنْ) الناصبة: «أن تكون حرفًا مصدريًا ناصبًا للمضارع ، وتقع في موضعين:

أحدهما: في الابتداء ، فتكون في موضع رفع نحو ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤]. . .

والثاني: بعد لفظ دال على معنى غير اليقين»(٢).

فاتضح بهذا أنّ (أنْ) المخففة من الثقيلة إنّما هي تفيد التحقيق واليقين ، بخلاف الناصبة للأفعال.

وهناك فرق آخر بين المخففة و(أنْ) الناصبة للأفعال ، وهو أنّ الناصبة تكون للاستقبال كقولك: (أرغب في أنْ تزورني) ، وأما المخففة فإنها غير مقيدة بزمن ، فقد تكون للمضي كقوله تعالى: ﴿وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا﴾ [المائدة: ١١٣] ، والحال كقوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ [طه: ٨٩]

---

(١) «الرضي على الكافية» (٢/ ٢٥٩).
(٢) «المغني» (١/ ٢٧ ـ ٢٨) ، وانظر «الهمع» (٢/ ٢).

و(أشهد أنْ لا إله إلا الله) ، والاستقبال كقوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾ [المزمل: ٢٠] .

والذي يبدو أنّ (أنْ) تخفف للأغراض الآتية:

١ ـ إيقاع الجملة موقع المصدر سواء كانت اسمية أم فعلية ، وهذا فارق رئيس بين الثقيلة والمخففة ، فإنّ الثقيلة مختصة بإيقاع الجملة الاسمية موقع المصدر ، أما المخففة فإنها توقع الجمل الاسمية والفعلية موقع المصدر ، فالاسمية كقوله تعالى: ﴿وَظَنُّوٓاْ أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيْهِ﴾ [التوبة: ١١٨] ، وقوله: ﴿فَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّمَآ أُنزِلَ بِعِلْمِ ٱللَّهِ وَأَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [هود: ١٤]. والفعلية كقوله: ﴿وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا﴾ [المائدة: ١١٣] ، وقوله: ﴿وَأَلَّوِ ٱسْتَقَٰمُواْ عَلَى ٱلطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَٰهُم مَّآءً غَدَقًا﴾ [الجن: ١٦] وذلك بحسب الحاجة والقصد ، فإن أردت إقامة الجملة الاسمية مقام المصدر جئت بالثقيلة أو بالخفيفة ، مع بعض اختلاف بينهما ، فقد تدخل الخفيفة على ما لا تدخل عليه الثقيلة من الجمل الاسمية ، كقوله تعالى: ﴿فَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّمَآ أُنزِلَ بِعِلْمِ ٱللَّهِ وَأَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ فقد أوقعت الجملة المنفية بلا النافية للجنس موقع المصدر ، ولا يصح للثقيلة أن تباشر مثل هذه الجمل ، والنحاة يقدرون ضمير الشأن في نحو هذا.

وإن أردت إقامة الجملة الفعلية مقام المصدر جئت بالمخففة كقوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾ [المزمل: ٢٠] .

وهي في ذلك غير عاملة ـ فيما أرى ـ نظيرة (إنْ) ولا موجب لتقدير ضمير الشأن ، فكما أنّ (إن) إذا خففت وقعت بعدها الجمل الفعلية والاسمية فهذه نظيرتها ، وقد اختلف حكمها بعد تخفيفها عن الثقيلة ، ولذلك هي تدخل بعد تخفيفها على جمل إنشائية مصدرة بنهي أو دعاء ، مما لا يصلح أن يكون خبرًا للثقيلة ، كقوله تعالى: ﴿أَلَّا تَعْلُواْ عَلَيَّ وَأْتُونِي مُسْلِمِينَ﴾ [النمل: ٣١] ، وقوله:

﴿ وَٱلۡخَٰمِسَةَ أَنۡ غَضِبَ ٱللَّهِ عَلَيۡهَآ ﴾ [النور: ٩] في قراءة من قرأ بالفعل، وقولهم: (أما أنْ جزاك الله خيرًا) مما يدل على أنها اختلفت عن الثقيلة في بعض أحكامها.

قال الليث: «إذا وقعت (إنّ) على الأسماء والصفات فهي مشددة، وإذا وقعت على فعل أو حرف لا يتمكن في صفة أو تصريف فخففها، تقول: بلغني أنْ قد كان كذا وكذا، تخفف من أجل (كان) لأنها فعل، ولولا (قد) لم تحسن على حال من الفعل، حتى تعتمد على (ما) أو على الهاء كقولك: (إنّما كان زيد غائبًا) و(بلغني أنّه كان أخو بكر غنيًا)، وكذلك (بلغني أنه كان كذا وكذا) تشددها إذا اعتمدت، ومن ذلك قولك: (إنْ رُبَّ رجل) فتخفف، فإذا اعتمدت قلت: (إنّه رُبّ رجل) شددت، وهي مع الصفات مشددة؛ (إنّ لك) و(إنّ فيها) و(إنّ بك) وأشباهها»[(١)].

٢ ـ إنّها تؤكد الجمل الفعلية والاسمية، بخلاف الثقيلة، فإنها مختصة بتأكيد الجمل الاسمية. والذي يدل على أنها للتأكيد ما سبق أن ذكرناه من اقتران أفعال العلم واليقين بها، أو ما نزل منزلته، كقوله تعالى: ﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرۡضَىٰ ﴾ [المزمل: ٢٠] مما يشاركها في التحقيق.

وهذا يكون بحسب الحاجة والقصد، فإنّ الاهتمام في الكلام قد يكون منصبًّا على صاحب الحدث فيؤتى بـ(أنّ) الثقيلة في الغالب، وقد يراد بالكلام توكيد الحدث الفعلي فيجاء بالمخففة، وذلك كقوله تعالى: ﴿ أَلَمۡ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ بِٱلۡحَقِّۚ ﴾ [إبراهيم: ١٩]، وقوله: ﴿ وَأَلَّوِ ٱسۡتَقَٰمُواْ عَلَى ٱلطَّرِيقَةِ لَأَسۡقَيۡنَٰهُم مَّآءً غَدَقٗا ﴾ [الجن: ١٦] فإنّ الأولى ثقيلة أكدت صاحب الحدث، فإن الكلام على الله تعالى. والثانية أكدت الحدث الفعلي وأوقعته موقع المفرد.

---

(١) «لسان العرب» (انن) (١٦/ ١٧٠ ـ ١٧١).

وهي في ذلك نظيرة (إنّ) تؤكد الحدث الفعلي والجمل الاسمية إذا خففت كما أسلفنا.

٣ ـ إنّ (أنّ) الثقيلة آكد من الخفيفة ، وما ذكرناه من الحجج في (أنْ) المخففة ينطبق عليها. قال تعالى في سورة الأعراف: ﴿ وَٱتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَىٰ مِنۢ بَعْدِهِۦ مِنْ حُلِيِّهِمْ عِجْلًا جَسَدًا لَّهُۥ خُوَارٌ ۚ أَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّهُۥ لَا يُكَلِّمُهُمْ وَلَا يَهْدِيهِمْ سَبِيلًا ۘ ٱتَّخَذُوهُ وَكَانُوا۟ ظَٰلِمِينَ ﴾ [الأعراف: ١٤٨] .

وقال في سورة طه: ﴿ فَأَخْرَجَ لَهُمْ عِجْلًا جَسَدًا لَّهُۥ خُوَارٌ فَقَالُوا۟ هَٰذَآ إِلَٰهُكُمْ وَإِلَٰهُ مُوسَىٰ فَنَسِىَ ﴿٨٨﴾ أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا وَلَا يَمْلِكُ لَهُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا ﴾ [طه: ٨٨ ـ ٨٩] .

فأنت ترى أنه جاء مرة بـ(أن) الثقيلة ، ومرة جاء بـ(أنْ) المخففة ، ولو رجعت إلى سياق الآيتين لبان الفرق بينهما ، فإنّ آيات الأعراف تذكر قصة بني إسرائيل وعصيانهم لربهم ومخالفتهم لموسى عليه السلام ، بخلاف سورة (طه) فإنه ليس السياق في ذاك ، وإنّما هو في نجاة بني إسرائيل من فرعون ، وفرق بين السياقين ، فقد بدأت قصة بني إسرائيل في سورة الأعراف بعد قوله تعالى: ﴿ وَمَا وَجَدْنَا لِأَكْثَرِهِم مِّنْ عَهْدٍ ۖ وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ ﴾ [الأعراف: ١٠٢] .

وقال في سورة طه: ﴿ يَٰبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ قَدْ أَنجَيْنَٰكُم مِّنْ عَدُوِّكُمْ وَوَٰعَدْنَٰكُمْ جَانِبَ ٱلطُّورِ ٱلْأَيْمَنَ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكُمُ ٱلْمَنَّ وَٱلسَّلْوَىٰ ﴾ [طه: ٨٠] .

فلذا جاءت (أنّ) ثقيلة في سورة الأعراف ، مخففة في سورة طه ؛ لأن الثقيلة آكد من الخفيفة ، وذلك يتناسب مع مقام التبكيت في الأعراف بخلاف سورة (طه) ، والله أعلم.

كأنّ:

تخفف (كأنّ) ويكون حكمها في العمل كحكم (أنّ) المفتوحة ، ويكون

خبرها جملة اسمية أو فعلية فصلت بلم أو قد. فمن مجيئه جملة اسمية قوله:

ووجـــهٍ مشـــرقِ اللـــون كـــأنْ ثـــديـــاه حقـــانِ

ونحو قولك: كأنْ محمد قائم.

ومن مجيئه جملة فعلية قوله تعالى: ﴿كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ﴾ [يونس: ٢٤]، وقول الشاعر:

أفِـدَ التَّـرحُّـلُ غيـرَ أنّ ركـابَنـا لمـا تـزلْ بـرحـالِنـا وكـأنْ قـد

ويقدر اسمها في كل ما مر ضمير الشأن، أي: كأنه.

وقد يرد مفردًا كقوله:

كأنْ وريديه رشاء خلبِ

وورد: كأنْ ثدييه حقان(١).

وتخفف (كأنّ) لغرضين فيما أرى:

١ ـ أن تدخل على الجملة الفعلية إضافة إلى الاسمية، بعد أن كانت مقصورة على الجمل الاسمية، وذلك إنّما يكون بحسب الغرض، فإن كانت العناية منصبة على المسند إليه (المشبه) جيء بها مشددة في الأكثر، كقوله تعالى: ﴿كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَ مَا يُوعَدُونَ لَمْ يَلْبَثُوٓاْ إِلَّا سَاعَةً مِّن نَّهَارٍۭ﴾ [الأحقاف: ٣٥]. وقد تكون العناية منصبة على الحالة التشبيهية لا على المشبه، فيؤتى بها مخففة، كقوله تعالى: ﴿فَجَعَلْنَٰهَا حَصِيدًا كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ﴾ [يونس: ٢٤]، وكقول الشاعر:

كأنْ لم يكن بين الحجون إلى الصفا أنيـسٌ ولـم يسمـرْ بمكـةَ سـامـرُ

---

(١) «التسهيل» (٦٦)، «ابن الناظم» (٧٣)، «ابن يعيش» (٨/ ٨٢)، «ابن عقيل» (١/ ١٤٠ ـ ١٤١)، «الأشموني» (١/ ٢٩٣ ـ ٢٩٤)، «الهمع» (١/ ١٤٣)، «التصريح» (١/ ٢٣٤ ـ ٢٣٥).

فهناك فرق بين أن تقول: (كأنّ أنيسًا لم يكن بين الحجون إلى الصفا) وقولك: (كأنْ لم يكن بين الحجون إلى الصفا أنيس) فأنت في الثانية تقصد إلى الحالة التشبيهية الفعلية، بخلاف الأولى، فإنك عمدت إلى لفظ المشبه وقدمته للاهتمام والعناية.

وكذلك قوله تعالى: ﴿ فَجَعَلْنَاهَا حَصِيدًا كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِالْأَمْسِ ﴾ ولم يقل (كأنّها)؛ لأنه ليس المقصود ذكر المشبه، بل المقصود ذكر الحالة التشبيهية، فطوى ذكر المشبه.

إنّ المقصود بالآية الكريمة هو الموازنة بين حالتين: حالة الماضي وحالة الحاضر، وهذا لا يتعلق بلفظ المشبه كثيرًا.

ولذا ـ فيما أرى ـ لا موجب لتقدير ضمير الشأن، بل هي داخلة على الجملة الفعلية نظيرة (أنْ).

٢ ـ أنّ الثقيلة آكد في التشبيه من المخففة، فإنّ (كأنّ) كما سبق أن ذكرنا للتشبيه المؤكد، وتخفيفها يؤدي إلى تخفيف التوكيد، وما ذكرناه في (أنْ) يستأنس به ههنا، وبخاصة إذا علمنا أنّ رأي الجمهور أنّ أصلها (إنّ) قدمت عليها الكاف للعناية.

لكنّ:

تخفف (لكنّ) فتهمل وجوبًا عند الجمهور، وذكر عن يونس والأخفش جواز إعمالها قياسًا على (إنْ). وتدخل على الجمل الاسمية والفعلية إذا خففت. تقول: (جاء محمد لكنْ أخوه غائب)، و(جاء محمد لكن غاب أخوه)، قال تعالى: ﴿ وَلَٰكِن كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ ﴾ [الزخرف: ٧٦] [١].

---

(١) «المغني» (١/ ٢٩٢)، «الهمع» (١/ ١٤٣)، «التصريح» (١/ ٢٣٥)، «حاشية =

والذي يظهر أنّ المخففة تستعمل لغرضين كأخواتها السابقات:

١ - الدخول على الجمل الفعلية إضافة إلى الاسمية، فبعد أن كان الاستدراك منحصرًا بالجمل الاسمية اتسع بالتخفيف وشمل الجمل الفعلية أيضًا، وهذا - كما ذكرنا سابقًا - يكون بحسب القصد من الكلام.

ثم إنّ الخفيفة قد تدخل على المفردات، نحو: (ما جاء محمد لكنْ خالد)، و(ما رأيت محمدًا لكنْ خالدًا)، وهذه عند الجمهور خفيفة بأصل الوضع، وليست مخففة من الثقيلة[1]. فالمخففة حرف ابتداء وهي التي تدخل على الجمل، والخفيفة حرف عطف وهي التي تدخل على المفردات.

والذي أراه أنّ (لكنْ) الخفيفة والمخففة إنّما هي حرف واحد، معناه الاستدراك يدخل على المفردات والجمل، اسمية كانت أو فعلية، بخلاف الثقيلة التي هي مختصة باستدراك الجمل الاسمية.

٢ - تخفيف الاستدراك، فإن الثقيلة آكد من الخفيفة كما سبق أن ذكرنا في أخواتها.

يتبين مما مر أنّ ما يخفف من الأحرف المشبهة بالفعل إنما يخفف لغرضين:

١ - إيقاع معانيها على الجمل الفعلية إضافة إلى الاسمية.

٢ - تخفيف التوكيد، فإن المثقلة آكد من المخففة في كل ما مر والله أعلم.

* * *

= الخضري» (١/ ١٤١)، «لسان العرب» (لكن) (١٧/ ٢٧٧).

(١) «المغني» (١/ ٢٩٢).

ذكر النون مع ياء المتكلم وضمير المتكلمين

يقال: (إنّي) و(إنّني)، و(إنّا) و(إنّنا)، قال تعالى: ﴿فَٱنتَظِرُوٓاْ إِنِّي مَعَكُم مِّنَ ٱلۡمُنتَظِرِينَ﴾ [الأعراف: ٧١].

وقال: ﴿أَلَّا تَعۡبُدُوٓاْ إِلَّا ٱللَّهَۚ إِنَّنِي لَكُم مِّنۡهُ نَذِيرٞ وَبَشِيرٞ﴾ [هود: ٢].

وقال: ﴿إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجۡرَ ٱلۡمُصۡلِحِينَ﴾ [الأعراف: ١٧٠].

وقال: ﴿قَالَا رَبَّنَآ إِنَّنَا نَخَافُ أَن يَفۡرُطَ عَلَيۡنَآ أَوۡ أَن يَطۡغَىٰ﴾ [طه: ٤٥].

فهل هناك من غرض لغوي أو بلاغي في ذكر النون أو حذفها؟

يجوّز النحاة الذكر والحذف في ذلك، ولم يذكروا لذلك غرضًا لغويًا أو بلاغيًا.

وأنا لا أظن أنّ البليغ يرجح استعمالاً على استعمال بلا سبب، بل لا بد لذلك من سبب. وقد وقع الاستعمالان في كتاب الله (إنّي وإنّني) و(إنّا وإنّنا).

والذي يبدو أنّ ذكر النون إنّما يكون لغرض الزيادة في التوكيد، فـ(إنني) آكد من (إني)، و(إننا) آكد من (إنّا)، وذلك أنّ اجتماع ثلاث نونات يزيد في التأكيد.

قال تعالى على لسان إبراهيم عليه السلام: ﴿فَلَمَّا رَءَا ٱلشَّمۡسَ بَازِغَةٗ قَالَ هَٰذَا رَبِّي هَٰذَآ أَكۡبَرُۖ فَلَمَّآ أَفَلَتۡ قَالَ يَٰقَوۡمِ إِنِّي بَرِيٓءٞ مِّمَّا تُشۡرِكُونَ﴾ [الأنعام: ٧٨].

وقال على لسانه أيضًا: ﴿وَإِذۡ قَالَ إِبۡرَٰهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوۡمِهِۦٓ إِنَّنِي بَرَآءٞ مِّمَّا تَعۡبُدُونَ ٢٦ إِلَّا ٱلَّذِي فَطَرَنِي فَإِنَّهُۥ سَيَهۡدِينِ﴾ [الزخرف: ٢٦ ـ ٢٧].

فمرة قال: (إني)، ومرة قال: (إنني)، وأنت ترى الفرق بين المقامين،

فإنّ إبراهيم عليه السلام في آية الأنعام في مقام الحيرة والبحث عن الحقيقة لا يعرف ربه على وجه التحقيق، فقد ظن أنّ الكوكب ربّه، ثم القمر، ثم الشمس، ثم أعلن البراءة من كل ذلك.

أما في آية الزخرف فهو في مقام التبليغ، فقد أصبح نبيًّا مرسلاً من ربه، أعلن حربه على الشرك، وأعلن البراءة مما يعبد قومه، فهناك فرق بين المقامين والبراءتين، ولذا جاء بالآية الأولى بـ (إني) وفي الثانية بـ (إنني) لأنه في مقام أكثر توكيدًا.

ثم انظر الفرق بين التعبيرين، فقد قال في الآية الأولى: (بريء). وفي الثانية: (براء) فإن البراءة في آية الزخرف أشد، وقد جاء بها على صيغة المصدر، وهو المناسب لزيادة النون، بخلاف الأولى، فحصل التوكيد في آية الزخرف من جهتين:

زيادة النون والعدول إلى المصدر، بخلاف آية الأنعام.

ونحو ذلك ما جاء في سورة طه، قال تعالى: ﴿ فَلَمَّآ أَتَىٰهَا نُودِيَ يَٰمُوسَىٰٓ ﴿١١﴾ إِنِّيٓ أَنَا۠ رَبُّكَ فَٱخۡلَعۡ نَعۡلَيۡكَ إِنَّكَ بِٱلۡوَادِ ٱلۡمُقَدَّسِ طُوٗى ﴿١٢﴾ وَأَنَا ٱخۡتَرۡتُكَ فَٱسۡتَمِعۡ لِمَا يُوحَىٰٓ ﴿١٣﴾ إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعۡبُدۡنِي وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِذِكۡرِيٓ ﴾ [طه: ١١ - ١٤].

فأنت ترى أنّه مرة قال: (إني)، ومرة قال: (إنني) بزيادة النون، والسياق يظهر الفرق بينهما، فإنّ في الثانية زيادة توكيد؛ لأنه في مقام إعلامه بالنبوة وتكليفه بالرسالة. وأنت ترى الفرق بين المقامين: المقام الأول ﴿ إِنِّيٓ أَنَا۠ رَبُّكَ فَٱخۡلَعۡ نَعۡلَيۡكَ ﴾، والثانية: ﴿ إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعۡبُدۡنِي ﴾ فاقتضى ذلك التفريق بين المقامين.

ونحو ذلك (إنّا) و(إننا)، قال تعالى: ﴿ إِنَّا هَٰهُنَا قَٰعِدُونَ ﴾ [المائدة: ٢٤]، وقال: ﴿ قَالَا رَبَّنَآ إِنَّنَا نَخَافُ أَن يَفۡرُطَ عَلَيۡنَآ أَوۡ أَن يَطۡغَىٰ ﴿٤٥﴾ قَالَ لَا تَخَافَآ إِنَّنِي مَعَكُمَآ

﴿أَسْمَعُ وَأَرَىٰ﴾ [طه: ٤٥ـ٤٦] . فمرة قال: (إنا)، ومرة قال: (إننا) والفرق بين المقامين ظاهر ، ففي آية طه كان الخوف شديدًا من فرعون فقال: (إننا) ولذا أجابهم بالتأكيد نفسه ﴿لَا تَخَافَآ إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ﴾ بإثبات النون لتأكيد المعية ربطًا للقلب ودفعًا للخوف.

والذي يدل على ما قلناه أنّ نون التوكيد قد تلحق بإنّ إذا اتصلت بضمير المتكلم أو ضمير المتكلمين في بعض اللغات السامية، جاء في (التطور النحوي): «وفي العبرية تلحق بها ـ أي إنّ ـ الضمائر على الطريقة التي تلحق بمضارع الفعل وأمره نحو hinnenni أي إنني، والنون الثانية من enni هي نون الضمير المنصوب، والأولى هي نون التأكيد المستعملة في المضارع والأمر، مثل yiqtlenni وتوجد في hinnennu أي (إننا) أيضًا»[1].

وربما كان لإلحاقها غرض آخر، هو مراعاة مقام الإطالة، فقد يقتضي المقام الإطالة والتفصيل فيؤتى بها، وقد يقتضي الإيجاز فلا تلحق، ومن ذلك على سبيل المثال قوله تعالى على لسان ثمود: ﴿قَالُوا۟ يَٰصَٰلِحُ قَدْ كُنتَ فِينَا مَرْجُوًّا قَبْلَ هَٰذَآ ۖ أَتَنْهَىٰنَآ أَن نَّعْبُدَ مَا يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَا وَإِنَّنَا لَفِى شَكٍّ مِّمَّا تَدْعُونَآ إِلَيْهِ مُرِيبٍ﴾ [هود: ٦٢].

وقوله: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَبَؤُا۟ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ ۛ وَٱلَّذِينَ مِنۢ بَعْدِهِمْ ۛ لَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا ٱللَّهُ ۚ جَآءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَرَدُّوٓا۟ أَيْدِيَهُمْ فِىٓ أَفْوَٰهِهِمْ وَقَالُوٓا۟ إِنَّا كَفَرْنَا بِمَآ أُرْسِلْتُم بِهِۦ وَإِنَّا لَفِى شَكٍّ مِّمَّا تَدْعُونَنَآ إِلَيْهِ مُرِيبٍ﴾ [إبراهيم: ٩].

ففي آية هود قال: (إننا)، وفي آية إبراهيم قال: (إنّا) والسياق يظهر الفرق بين المقامين، فآيات هود تذكر تفاصيل الأقوام البائدة وقصصهم واحدة واحدة، قصة قوم نوح، وقوم هود، وقوم صالح، وقوم إبراهيم، وقوم

---

(١) «التطور النحوي» (٩١).

لوط ، ومدين ، وقصة موسى مع فرعون ، بخلاف آية إبراهيم ، فإنها بيان لموقف الأمم من الرسل عمومًا على وجه الإجمال لا على وجه التفصيل ، فأطال في مقام التفصيل ، وأوجز في مقام الإيجاز . وفي (معترك الأقران) أن إثبات النون في قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّنَا لَفِى شَكٍّ مِّمَّا تَدْعُونَآ إِلَيْهِ مُرِيبٍ ﴾ [هود : ٦٢] إنما هو للتأكيد[١] .

* * *

(١) «معترك الأقران» (٣/ ٣٥٧) .

لا النافية للجنس

تدخل (لا) النافية للجنس على النكرة فتنفيها نفيًا عامًّا ، ويكون الاسم بعدها مبنيًّا على الفتح أو منصوبًا ، قال تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ﴾ [البقرة: ٢] . وهي ـ كما يقول النحاة ـ تدخل على المبتدأ والخبر ، وتعمل في المبتدأ النصب ، بشرط أن يكون نكرة ، وأن يكون المقصود بها النفي العام ، وأن لا تتكرر ، فإن تكررت لم يتعين إعمالها وإنما جاز. وأن لا يكون مفصولاً بينها وبين اسمها بفاصل وإلاّ أهملت وجوبًا ، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوۡلٞ﴾ [الصافات: ٤٧] .

ويذكرون شرطاً آخر ، هو أن لا تكون النكرة معمولة لغير (لا) ، بخلاف نحو (جئت بلا زاد) فإن النكرة معمولة للباء وهي مجرورة به[١] .

وهذا الشرط الأخير غريب ، فإنهم يقولون: إنّها تدخل على المبتدأ والخبر ، أي تدخل على الجمل ، و(بلا زاد) ليست جملة ، بل هي مفرد ، والمعنى: جئت بغير زاد ، فهذا الشرط فيه نظر. وعند الكوفيين أنّ (لا) هنا اسم بمعنى (غير) ، والمعنى: جئت بغير زاد ، وما بعدها مجرور بالإضافة[٢] .

وهذا القول أقرب إلى المعنى.

---

(١) «الهمع» (١/ ١٤٤ ـ ١٤٥) ، «التصريح» (١/ ٢٣٧) ، «ابن الناظم» (٧٤) ، «الأشموني» (١/ ٢٥٣) .

(٢) «التصريح» (١/ ٢٣٧) .

وقد دخلت على العلم وذلك نحو قولهم: (قضية ولا أبا حسن لها)، وقولهم: (لا بصرة لكم)، وقوله:

لا هيثمَ الليلةَ للمطيّ

والنحاة يؤولون العلم هنا بالنكرة، وهم في ذلك على ثلاثة أقوال:

القول الأول: فمنهم من ذهب إلى أن التقدير: ولا مسمى بأبي حسن، فقولهم: (قضية ولا أبا حسن لها) معناه عندهم: ولا مسمى بأبي حسن[1].

وهذا التقدير غير صحيح؛ لأن المسمَّين بأبي حسن أو بهيثم كثيرون. ثم إنه ليس كل مسمى بهذا الاسم يحصل به المقصود[2].

والقول الثاني: على تقدير (مثل)، أي: ولا مثل أبي حسن لها «كأنه نفى منكورين كلهم في صفة علي، أي لا فاصل ولا قاضي مثل أبي الحسن، فالمراد بالنفي هنا العموم والتنكير لا نفي هؤلاء المعرّفين... وليس المعنى على نفي كل من اسمه هيثم أو أمية أو علي، وإنما المراد نفي منكورين كلهم في صفة هؤلاء، فالعلم إذا اشتهر بمعنى من المعاني ينزل منزلة الجنس الدال على ذلك المعنى»[3].

وهذا التقدير ـ وإن كان سليمًا من حيث الدلالة على المعنى ـ ضعيف من أكثر من وجه، من ذلك:

أنّ العرب التزمت تجريد الاسم الداخلة عليه (لا) من (أل)، فلا تقول: (ولا أبا الحسن) ولا (لا البصرة) أو (لا الصعق) بل لا بد من تجريده من

---

(١) انظر «شرح ابن عقيل» (١/ ١٤١).
(٢) انظر «حاشية الخضري» (١/ ١٤١)، «حاشية الصبان» (٢/ ٥).
(٣) «شرح ابن يعيش» (٢/ ١٠٤)، وانظر «سيبويه» (١/ ٣٥٤ ـ ٣٥٥).

(أل)[١] «ولو كانت إضافة (مثل) منوية لم يحتج إلى ذلك الالتزام»[٢] ؛ لأن (مثلاً) لا تخرج عن التنكير.

ومن ناحية أخرى ، أنّ العرب أخبروا عن الاسم المذكور بـ (مثل) ، قال الشاعر:

بكيتُ على زيدٍ ولا زيد مثلُه   بريءٌ من الحمى سليم الجوانحِ

فلو كانت إضافة (مثل) منوية لكان التقدير: ولا مثل زيد مثله ، وهو فاسد[٣].

والقول الثالث: أن يستخلص من العلم معنى الوصف الذي اشتهر به ذلك العلم فيكون هو المنفي ، فقولك: (لا حاتم اليوم) معناه: لا كريم ، وقوله: (لا هيثم الليلة للمطي) معناه: لا سائق ، وقولهم: (قضية ولا أبا حسن لها) معناه: لا فيصل لها ، وهكذا. جاء في (شرح الرضي على الكافية): «وإما أن يجعل العلم لاشتهاره بتلك الخلة كأنه اسم جنس موضوع لإفادة ذلك المعنى ؛ لأن معنى (قضية ولا أبا حسن لها): لا فيصل لها... فصار اسمه رضي الله عنه كالجنس المفيد لمعنى الفصل والقطع ، كلفظ الفيصل ، وعلى هذا يمكن وصفه بالمنكر ، وهذا كما قالوا: (لكل فرعون موسى) أي: لكل جبار قهار ، فيصرف فرعون وموسى لتنكيرهما بالمعنى المذكور»[٤].

وهذا القول أقربها إلى الصواب.

---

(١) انظر «الرضي على الكافية» (١/ ٢٨٣).

(٢) «حاشية الصبان» (٢/ ٤ ـ ٥).

(٣) «حاشية الصبان» (٢/ ٤ ـ ٥) ، وانظر «حاشية يس على التصريح» (١/ ٢٣٦).

(٤) «الرضي على الكافية» (١/ ٢٨٣) ، وانظر «المقتضب» (٤/ ٣٦٢ ـ ٣٦٣).

الفرق بينها وبين لا المشبهة بليس:

يذكر النحاة أنَّ (لا) هذه نص في نفي الجنس ، ولا يراد بها نفي الوحدة ، فحين تقول : (لا رجلَ ههنا) نفيت أن يكون أحد من جنس الرجال هناك ، وقد استغرقت في نفيك جنس الرجال عامة ، بخلاف قولك : (لا رجلٌ ههنا) فإنها محتملة لنفي الجنس ولنفي الوحدة وليست نصًّا في أحدهما. وقد وهم من قال : إنها لا تنفي إلاّ الوحدة ، بل هي لنفي الجنس برجحان ، فأنت إذا قلت : (لا رجلٌ ههنا) احتمل أن تكون نفيت جنس الرجال ، كما احتمل أن تكون نفيت واحدًا من هذا الجنس ، فيصح أن تقول : (لا رجلٌ ههنا بل رجلان) ولا يصح ذلك في (لا) النافية للجنس ، وذلك أنّ لا النافية للجنس جواب لـ (هل من) ، فقولك : (لا رجلَ) جواب في التقدير لـ (هل من رجل) ، و(من) هذه تفيد استغراق الجنس. وقولك : (لا رجلٌ) جواب لـ (هل رجلٌ) ، فأنت إذا سألت : هل من رجل؟ كان الجواب : (لا رجلَ) بالفتح ، وإذا سألت : هل رجلٌ؟ كان الجواب : (لا رجلٌ) بالرفع. والفرق بين التعبيرين أنّ ما فيه (من) هو نص في السؤال عن الجنس ، وما ليس فيه (من) يحتمل أن يكون السؤال عن الجنس وعن الوحدة ، فجوابها كذلك.

جاء في (شرح الرضي على الكافية) : «والحق أن نقول : إنه مبني لتضمنه لمن الاستغراقية ، وذلك لأن قولك : (لا رجلَ) نص في نفي الجنس ، بمنزلة (لا من رجل) ، بخلاف (لا رجلٌ في الدار ولا امرأة) فإنه وإن كان النكرة في سياق النفي تفيد العموم لكن لا نصًّا بل هو الظاهر ، كما أن (ما جاءني من رجل) نص في الاستغراق ، بخلاف (ما جاءني رجل) إذ يجوز أن يقال : (لا رجلٌ في الدار بل رجلان) و(ما جاءني رجل بل رجلان). ولا يجوز : (لا رجلَ في الدار ـ بالفتح ـ بل رجلان) و(ما جاءني من رجل بل رجلان)

للزوم التناقض ، فلما أرادوا التنصيص على الاستغراق ضمّنوا النكرة معنى (من) فبنوها»[(١)].

وجاء في (الكتاب): «فـ (لا) لا تعمل إلاّ في نكرة ، من قبل أنها جواب فيما زعم الخليل لقوله: (هل من عبد أو جارية) فصار الجواب نكرة ، كما أنّه لا يقع في هذه المسألة إلاّ نكرة»[(٢)].

وقال السيرافي: «لما كان (لا رجل في الدار) نفيًا عامًّا ، كانت المسألة عنه مسألة عامة ، ولا يتحقق لها العموم إلاّ بإدخال (مِنْ) ، وذلك أنه لو قال في مسألة: (هل رجل في الدار) جاز أن يكون سائلاً عن رجل واحد ، كما تقول: هل عبد الله في الدار؟ فالذي يوجب عموم المسألة دخول (من) ؛ لأنها لا تدخل إلا على واحد منكور في معنى الجنس»[(٣)].

وجاء في (المغني): «إذا قيل: (لا رجلَ في الدار) بالفتح تعين كونها نافية للجنس ، ويقال في توكيده: (بل امرأة) ، وإن قيل بالرفع تعين كونها عاملة عمل (ليس) وامتنع أن تكون مهملة ، وإلاّ تكررت كما سيأتي. واحتمل أن تكون لنفي الجنس وأن تكون لنفي الوحدة ، ويقال في توكيده على الأول: (بل امرأة) وعلى الثاني: (بل رجلان أو رجال).

وغلط كثير من الناس فزعموا أنّ العاملة عمل (ليس) لا تكون إلاّ نافية

---

(١) «الرضي على الكافية» (١/ ٢٧٩) ، وانظر «ابن يعيش» (١/ ١٠٥) ، «الأشموني» (٢/ ٥ ـ ٦) ، «المقتضب» (٤/ ٣٥٧) ، «أسرار العربية» (٢٤٦) ، «التصريح» (١/ ٢٣٨ ـ ٢٤٠) ، «حاشية الخضري» (١/ ٤٢).

(٢) «سيبويه» (١/ ٣٤٥).

(٣) «شرح السيرافي بهامش الكتاب» (١/ ٣٤٥).

للوحدة ، ويرد عليهم نحو قوله :

تعزّ فلا شيءٌ على الأرضِ باقيا وَلا وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللهُ واقيا»[1]

فاتضح بها أنّ (لا) التي للجنس من التعبيرات النصية ، وأن المشبهة بليس من التعبيرات الاحتمالية ، فنحن نعلم أنّ عندنا في العربية صنفين من التعبيرات : تعبيرات نصية تؤدي معنى واحدًا لا تحتمل غيره ، وتعبيرات احتمالية تحتمل أكثر من معنى .

فمن التعبيرات النصية نحو قولك : (ما جاءني من رجل) وهو نص في نفي الجنس ، وقولك : (أنا مكرمٌ سعيدًا) وهو نص في زمن الحال أو الاستقبال . و(اشتريت قدحًا ماء) وهو نص في أن المشترى هو الماء لا القدح ، بخلاف قولك : (ما جاءني رجل) و(أنا مكرم سعيدٍ) و(اشتريت قدح ماءٍ) فإنّ هذه من التعبيرات الاحتمالية ، فالأول يحتمل نفي الجنس والوحدة ، والثاني يحتمل فعل ذلك في المضي والحال الاستقبال ، والثالث يحتمل أنك اشتريت القدح كما يحتمل أنك اشتريت الماء .

ويذكر النحاة أنّ هذا الفرق بين (لا) النافية للجنس والمشبهة بليس إنّما يكون في المفرد فقط ولا يكون في المثنى والجمع ، فقولك : (لا رجلين في الدار) مطابق في المعنى لقولك : (لا رجلان في الدار) ، جاء في (**حاشية الصبان**) أن «(لا) العاملة عمل (إنّ) إنما تكون نصًا في نفي الجنس إذا كان اسمها مفردًا . فإن كان مثنى نحو (لا رجلين) أو جمعًا نحو (لا رجال) كانت محتملة لنفي الجنس ولنفي قيد الاثنينية أو الجمعية كما أوضحه السعد في مطوله .

---

(١) «المغني» (١/ ٢٤٠) ، «الأشموني» (٢/ ٣) ، «جواهر الأدب» (١٣٤ ـ ١٣٥) .

وأما (لا) العاملة عمل (ليس)، فإنّها عند إفراد اسمها لنفي الجنس ظهورًا لعموم النكرة مطلقًا في سياق النفي ولنفي وحدة مدخولها المفرد بمرجوحية، فتحتاج إلى قرينة، ولهذا يجوز بعدها أن تقول: بل رجلان أو رجال. فإن ثنّي اسمها أو جمع كانت في الاحتمال مثل (لا) العاملة عمل (إنّ) إذا ثنّي اسمها أو جمع، فالاختلاف بين العاملة عمل (إنّ) والعاملة عمل (ليس) إنّما هو عند إفراد الاسم»[1].

وفي هذا القول نظر، فإنه ليس على إطلاقه، فلا يصح في نحو قوله:

تعزّ فلا إلفَينِ بالعيشِ مُتّعا

فهناك فرق بين هذا القول، وقولك: (تعزّ فلا إلفان بالعيش مُتّعا)، فإن الأولى نص في النفي المطلق، بخلاف الثانية فإنها تحتمل النفي العام وتحتمل نفي إلفين فقط، أي لا إلفان بل أكثر.

وكذلك لو قلت: (لا زوجين مفترقان) فإنك نفيت هذا الأمر نفيًا عامًّا، بخلاف ما لو قلت: (لا زوجان مفترقين) فإنه يحتمل أن يكون نفيًا عامًّا كالأول، ويحتمل أن يكون: لا زوجان بل أكثر.

ويرده كذلك نحو قوله تعالى: ﴿فَقَٰتِلُوٓاْ أَئِمَّةَ ٱلْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَآ أَيْمَٰنَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَنتَهُونَ﴾ [التوبة: ١٢] فلا يصح في نحو هذا أن يقال: إن لهم يمينًا أو يمينين، بل هو واضح في النفي العام.

الفرق بين (لا) و(ما):

يقال: (لا رجلَ في الدار) ويقال: (ما من رجل في الدار) فما الفرق

---

(١) «حاشية الصبان» (٢/ ٢)، «حاشية الخضري» (١/ ١٤١)، وانظر «مختصر المعاني» للتفتازاني (٣٥).

بينهما؟ إنّ كلا التعبيرين نص في نفي الجنس ، فهل من فرق بينهما؟

الظاهر أنّ بينهما فرقًا في المعنى والاستعمال ، فإنّ (لا) جواب لسؤال حاصل أو مقدر هو (هل من) كما ذكرنا ، أما (ما) فهي رد على قول أو ما نزل هـذه المنـزلة ، وإيضاح ذلك أنّك تقول: (ما من رجل في الدار) لمن قال: (إن في الدار لرجلاً) رادًّا كلامه. وتقول (لا رجل في الدار) لمن سأل عن وجود أحد من الرجال فيه. فالجواب بـ (لا) يكون إعلامًا للمخاطب بما لم يكن يعلم ، أو مـا نزل هذه المنزلة ، أمّا (ما) فهي رد على قول وتصحيح ظن.

قال تعالى: ﴿ لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّآ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ﴾ [المائدة: ٧٣] .

فقد ردّ على قولهم: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ ﴾ بـ (ما).

وقال: ﴿ إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ۝٥٩ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ فَلَا تَكُن مِّنَ ٱلْمُمْتَرِينَ ۝٦٠ فَمَنْ حَآجَّكَ فِيهِ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ فَقُلْ تَعَالَوْاْ نَدْعُ أَبْنَآءَنَا وَأَبْنَآءَكُمْ وَنِسَآءَنَا وَنِسَآءَكُمْ وَأَنفُسَنَا وَأَنفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَل لَّعْنَتَ ٱللَّهِ عَلَى ٱلْكَٰذِبِينَ ۝٦١ إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ ۚ وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّا ٱللَّهُ ۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴾ [آل عمران: ٥٩ ـ ٦٢] .

وقال: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ﴾ [البقرة: ٨] .

وقال: ﴿ وَيَسْتَـْٔذِنُ فَرِيقٌ مِّنْهُمُ ٱلنَّبِىَّ يَقُولُونَ إِنَّ بُيُوتَنَا عَوْرَةٌ وَمَا هِىَ بِعَوْرَةٍ ﴾ [الأحزاب: ١٣] .

وقال: ﴿ وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ ﴾ [آل عمران: ٧٨] .

وقال: ﴿وَيَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ إِنَّهُمْ لَمِنكُمْ وَمَا هُم مِّنكُمْ وَلَٰكِنَّهُمْ قَوْمٌ يَفْرَقُونَ﴾ [التوبة: ٥٦].

فأنت ترى في ذلك كله أنّه رد على أقوالهم بـ (ما).

وقال: ﴿لَآ إِكْرَاهَ فِى ٱلدِّينِ ۖ قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشْدُ مِنَ ٱلْغَىِّ ۚ﴾ [البقرة: ٢٥٦].

وقال: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ۛ﴾ [البقرة: ٢].

وقال: ﴿فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [محمد: ١٩].

وقال: ﴿فَقَٰتِلُوٓاْ أَئِمَّةَ ٱلْكُفْرِ ۙ إِنَّهُمْ لَآ أَيْمَٰنَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَنتَهُونَ﴾ [التوبة: ١٢].

وأنت ترى الفرق بين التعبيرين واضحًا، فإنّ (لا) إعلام للمخاطب، و(ما) ردّ على قول أو ظن أو ما كان منزلاً هذه المنزلة كما ذكرنا.

ويختلفان أيضًا من ناحية الاستعمال، فإنّه يستطاع نفي الجنس بـ (ما)، متصلة بمنفيها أو منفصلة عنه، ولا ينفى الجنس بـ (لا) نصًا إلاّ متصلة به، قال تعالى: ﴿فَمَا لَنَا مِن شَٰفِعِينَ﴾ [الشعراء: ١٠٠]، وقال: ﴿مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾ [الأعراف: ٥٩] ولا يقال: (لا في الدار رجلَ) بالفتح، فـ(ما) أوسع استعمالاً في هذه الناحية؛ وذلك لأنّ (لا) تركبت مع منفيها فأصبحتا كالكلمة الواحدة، ولذلك لا يصح الفصل بينهما، فإن فصلت بينهما وجب إهمالها وتكرارها وتخلّف التنصيص على الجنس، وذلك كقوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ﴾ [الصافات: ٤٧].

وقد تقول: أليس قوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾ نصًّا في نفي الجنس؟

والجواب أنّ نفي الجنس ههنا متعين؛ لأن المقام يدل عليه، ولكن يصح أن يراد في تعبير آخر مثله نفي الواحد ونفي الجنس، كأن تقول: (لا فيها رجل

ولا امرأة) بخلاف ما لو جاء بعدها مفتوحًا أو منصوبًا ، فإنّه لا يصح إرادة الواحد البتة ، وفي غير القرآن الكريم يمكن أن يراد بالتعبير ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾ نفي الجنس والوحدة ، ولكن هنا دل المقام على أنّ ذلك لنفي الجنس.

وأنت إذا أردت نفي الغول الواحد تعين أن تقول ذلك بالرفع.

إنّ المقصود بقولنا: إنّ (لا) الناصبة تنفي الجنس ، أنّها لا تحتمل الوحدة البتة ، وأما المشبهة بليس فإنها قد تنفي الجنس ، وقد يتعين في بعض التعبيرات ذلك إذا كان المقام يقتضيه ، ولكن يصح أن يراد في التعبير نفسه نفي الوحدة في مقام آخر.

تقديم خبرها على اسمها:

ذكرنا أنّه لا يصح أن يتقدم خبر (لا) على اسمها مع بقائها نصًا في نفي الجنس ، فلا تقول: (لا في الصف طالبَ) وإنّما تقول إذا أردت التنصيص على الجنس مع التقديم (ما في الصف من طالب).

فإن قدمت خبر (لا) على اسمها وجب الإهمال والتكرار كقولك: (لا في الصف طالب ولا طالبة) ثم إن المعنى يختلف.

فإنك تقول مثلاً: (لا عاصمَ لك) والمعنى نفي العاصم له مطلقًا من دون أن تتعرض لغيره ، فإن قدمت الخبر وقلت: (لا لك عاصم ولا ملجأ) كان المعنى نفي العاصم له وإثباته لغيره ، أي ليس لك عاصم وإنّما هو لغيرك.

جاء في (الكشاف) في قوله تعالى: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾: «فإن قلت: فهلا قدم الظرف على الريب ، كما قدم على الغول في قوله: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾ [الصافات: ٤٧]؟ قلت: لأن القصد في إيلاء الريب حرف النفي نفي الريب عنه ، وإثبات أنه حق وصدق ، لا باطل وكذب ، كما كان المشركون يدّعونه ، ولو أولى الظرف لقصد إلى ما يبعد عن المراد ، وهو أنّ كتابًا آخر فيه الريب

لا فيه ، كما قصد في قوله: ﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ ﴾ تفضيل خمر الجنة على خمور الدنيا بأنها لا تغتال العقول كما تغتالها هي ، كأنّه قيل: ليس فيها ما في غيرها من هذا العيب والنقيصة»[١].

وجاء في (البرهان): «إذا قلنا: (لا عيب في الدار) كان معناه: نفي العيب في الدار ، وإذا قلنا: (لا في الدار عيب) كان معناه أنها تفضل على غيرها بعدم العيب»[٢].

وتقول: (لا ضعف فيك) والمعنى أنك نفيت عنه الضعف ولم تثبته لغيره. فإن قلت: (لا فيك ضعف ولا خور) كان المعنى أنك نفيت عنه الضعف ، وأثبته لشخص آخر معرّضًا بذلك الشخص.

فإن أردت التنصيص على الجنس مع التقديم جئت بـ(ما) و(من) كقوله تعالى: ﴿ يَوْمَ تُوَلُّونَ مُدْبِرِينَ مَا لَكُم مِّنَ ٱللَّهِ مِنْ عَاصِمٍ ﴾ [غافر: ٣٣] فإنه نفى العاصم لهم وأثبته لغيرهم ممن آمن بالرسل. قال تعالى: ﴿ ٱسْتَجِيبُواْ لِرَبِّكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَّا مَرَدَّ لَهُۥ مِنَ ٱللَّهِ مَا لَكُم مِّن مَّلْجَإٍ يَوْمَئِذٍ وَمَا لَكُم مِّن نَّكِيرٍ ﴾ [الشورى: ٤٧]. فأنت ترى أنه نفى أولاً بـ(لا) نفيًا عامًّا ﴿ لَّا مَرَدَّ لَهُۥ مِنَ ٱللَّهِ ﴾ ، ثم قدم الخبر ، ونفى بـ(ما) ﴿ مَا لَكُم مِّن مَّلْجَإٍ يَوْمَئِذٍ وَمَا لَكُم مِّن نَّكِيرٍ ﴾ وذلك أنّه أراد نفي الملجأ لهم وإثباته لغيرهم ، أي ليس لكم الملجأ وإنما لغيركم ، فقدم الجار والمجرور للتخصيص ، وذلك كما تقول: (ما مررت بمحمد) و(ما بمحمد مررت) فأنت في الأولى نفيت المرور بمحمد ، ولم تثبته لغيره ، وفي الثانية نفيت المرور بمحمد وأثبته لغيره ، أي أنني لم أمر بمحمد ولكني مررت بغيره ، ولا يقال ذلك بـ(لا) مع إرادة التنصيص على الجنس.

---

(١) «الكشاف» (١/ ٨٧ ـ ٨٨).
(٢) «البرهان» (٣/ ٢٣٧).

اسم لا:

يقسم النحاة اسم (لا) على ثلاثة أقسام:

مفرد نحو (لا رجلَ في الدار)، ومضاف نحو (لا صاحبَ برٍّ ممقوت)، وشبيه بالمضاف، وهو العامل فيما بعده نحو: لا كريمًا أبوه حاضر، ولا طالعًا جبلاً ظاهر.

والمفرد عند الجمهور مبني، والمضاف والشبيه بالمضاف معربان منصوبان[١]. أما المضاف فهو واضح، ولكن قد يلتبس أحيانًا المفرد بالشبيه بالمضاف، والتفريق بينهما يكون بترك البناء في الشبيه بالمضاف، والمعنى هو الحاكم.

تقول: (لا كريمَ أبوه حاضر) و(لا كريمًا أبوه حاضر) والمعنى مختلف، فالأولى تنفي حضور أبي الكريم، أي ليس هناك كريم حضر أبوه، و(حاضر) خبر عن الأب. أما الثانية فمعناها أنّه ليس كريم الأب حاضرًا، فـ(حاضر) خبر (لا) والكرم للأب لا للابن.

وتقول أيضًا: (لا قاتلَ في الدار) و(لا قاتلاً في الدار) والمعنى مختلف، فمعنى الأولى أنّه ليس في الدار قاتل، أي لا يوجد فيه شخص حصل منه قتل، سواء حصل منه القتل في الدار أم في الخارج.

أما الثانية فمعناها أنّ الذي قتل في الدار غير موجود، فأنت تنفي وجود قاتل أوقع قتله في الدار.

---

(١) «المقتضب» (٤/ ٣٥٧)، «أسرار العربية» (٢٤٦)، «ابن الناظم» (٧٤)، «الأشموني» (٢/ ٥ ـ ٦)، «التصريح» (١/ ٢٣٨ ـ ٢٤٠)، «حاشية الخضري» (١/ ١٤٢).

جاء في (شرح الرضي على الكافية): «وتقول: (لا مصليًا في الجامع) إذا نفيت في الوجود من يوقع صلاته في الجامع ، أي: ليس في الوجود من يصلي في الجامع ويجوز أن يكون مستقرًا في الجامع من يصلي في غيره.

وإذا قلت: (لا مصلي في الجامع) فالمعنى ليس في الجامع مصلٍّ ، سواء صلى في الجامع أو في غيره»(١).

وجاء في (الكتاب): «وقال الخليل كذلك: (لا آمرًا بالمعروف لك) إذا جعلت (بالمعروف) من تمام الاسم وجعلته متصلاً به ، كأنك قلت: (لا آمرًا معروفًا لك) ، وإن قلت: (لا آمرَ بمعروف) فكأنك جئت (بمعروف) بعدما بنيت على الأول كلامًا كقولك: (لا آمرَ في الدار يوم الجمعة) وإن شئت جعلته كأنك قلت: (لا آمرَ يوم الجمعة فيها) فيصير المبني على الأول مؤخرًا ويكون الملغى مقدمًا . . . وإن شئت قلت: (لا آمرًا يوم الجمعة) إذا نفيت الآمرين يوم الجمعة لا من سواهم من الآمرين ، فإذا قلت: (لا آمرَ يومَ الجمعة) فأنت تنفي الآمرين كلهم ، ثم أعلمت في أي حين»(٢).

وجاء في (المقتضب): «ومما لا يكون معها اسمًا واحدًا ما وصل بغيره نحو قولك: (لا خيرًا من زيد لك) و(لا آمرًا بالمعروف لك) تثبت التنوين ؛ لأنه ليس منتهى الاسم ؛ لأن ما بعده من تمامه فصار بمنزلة حرف من حروف الاسم.

ولو قلت: (لا خيرَ عند زيد) و(لا آمرَ عنده) لم يكن إلاّ بحذف التنوين ؛ لأنك لم تصله بما يكمله اسمًا ، ولكنه اسم تام ، فجعلته مع (لا) اسمًا واحدًا.

---

(١) «الرضي على الكافية» (١/ ٢٨٠).
(٢) «سيبويه» (١/ ٣٥٠).

وتقول: (لا آمرَ يومَ الجمعة لك) إذا نفيت جميع الآمرين، وزعمت أنهم ليسوا له يوم الجمعة.

فإن أردت أن تنفي آمرًا يوم الجمعة قلت: (لا آمرًا يوم الجمعة لك) جعلت يوم الجمعة من تمام الاسم»[١].

العطف على اسم (لا):

يذكر النحاة أوجهًا متعددة في المعطوف على اسم (لا) النافية للجنس، فهم يجوزون أن تقول مثلاً:

لا رجلَ ولا امرأةَ (بفتح المعطوف).

لا رجلَ ولا امرأةٌ (بالرفع).

لا رجلَ ولا امرأةً (بالنصب).

هذا إذا كان المعطوف عليه مبنيًا، وكذلك إذا كان منصوبًا نحو:

لا غلامَ رجلٍ ولا امرأةَ.

لا غلامَ رجلٍ ولا امرأةٌ.

لا غلامَ رجلٍ ولا امرأةً.

فإن كان المعطوف عليه مرفوعًا لم يجز النصب، تقول:

لا رجلٌ ولا امرأةَ (بفتح المعطوف).

لا رجلٌ ولا امرأةٌ (برفعهما).

هذا إذا تكررت (لا).

---

(١) «المقتضب» (٤/ ٣٦٥).

فإن لم تتكرر لم يجز بناء المعطوف ، تقول :

لا رجلَ وامرأةً (بالنصب) .

لا رجلَ وامرأةٌ (بالرفع) .

ولا تقول : لا رجلَ وامرأةَ (بالفتح)[١] .

إن المفهوم من قول النحاة في جواز الأوجه أنّ للمتكلم أن يقول ذلك متى شاء ، أي أن يقول مثلاً : لا رجلَ ولا امرأةَ ، ولا رجلَ ولا امرأةً ، أو لا رجلَ ولا امرأةٌ ، أو لا رجلَ وامرأةً ، وغير ذلك متى أراد دون تقييد .

والحق أنّه مقيد بالمعنى ، فإن أراد معنى معينًا التزم أن يقول تعبيرًا خاصًّا به لا يحق له العدول عنه ، فإن أراد التنصيص على الجنس جاء بالناصبة ، وإن أراد التنصيص على الوحدة جاء بالرافعة ، وإن أراد غير ذلك جاء به على حسب المعنى .

جاء في (حاشية يس على التصريح) : «قال الدنوشري : تجويز النحاة الخمسة الأوجه المذكورة الظاهر أنه بحسب قصد المتكلم واحتمال التركيب لذلك ، وإلاّ فالظاهر أنه إذا قصد نفي الجنس وجب فتح الثاني والأول ، وإذا أريد نفي الوحدة لم يجز الفتح ، ولعل هذا مرادهم»[٢] .

وإليك إيضاح ذلك :

---

(١) انظر «المقتضب» (٤/ ٣٦٧ ـ ٣٦٨) ، «سيبويه» (١/ ٣٥٢ ، ١/ ٣٤٩) ، «ابن الناظم» (٧٥) ، «ابن عقيل» (١/ ١٤٤) ، «الرضي على الكافية» (١/ ٢٨٤ ـ ٢٨٥) ، «الأشموني» (٢/ ١٣) ، «الهمع» (٢/ ١٤٣) ، «التصريح» (١/ ٢٤٢) .

(٢) «حاشية يس» (١/ ٢٤٠) .

١ ـ رفع المتعاطفين :

تقول: (لا رجلٌ ولا امرأةٌ في الدار) ، قال تعالى: ﴿ مِن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خِلَٰلٌ ﴾ [إبراهيم: ٣١] ، وقال: ﴿ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ [البقرة: ٢٧٧] .

والنحاة على أنّ هذا جواب لقولك: (أرجلٌ أم امرأة في الدار؟) فتجيب (لا رجلٌ ولا امرأةٌ في الدار) .

قال سيبويه: «(هذا باب ما لا تغير فيه الأسماء عن حالها التي كانت عليها قبل أن تدخل لا): ولا يجوز ذلك إلاّ أن تعيد (لا) الثانية من قبل أنّه جواب لقوله: أغلامٌ عندك أم جارية؟ إذا ادّعيت أنّ أحدهما عنده ، فلا يحسن إلاّ أن تعيد (لا) ، كما أنّه لا يحسن إذا أردت المعنى الذي تكون فيه (أم) إلاّ أن تذكرها مع اسم بعدها»(١) .

وجاء في (الهمع) أن العرب «جعلتها في جواب من سأل بالهمزة وأم ، والسؤال بهما لا بد فيه من العطف ، فكذلك الجواب»(٢) .

هذا إذا كررت (لا) ، فإن لم تكرر (لا) فقلت: (لا رجلٌ وامرأةٌ في الدار) احتمل أن يكون المعنى كما ذكرنا في (لا رجل ولا امرأة) ، كما احتمل أن يكون نفيًا للجمع بينهما ، أي قد يكون الرجل وحده موجودًا ، وقد تكون المرأة وحدها موجودة ، ولكنْ ليسا موجودين معًا ، وهذا كما قالوا في قولهم: (ما جاء زيد وعمرو) و(ما جاء زيد ولا عمرو) قال ابن هشام: «وكذلك

---

(١) «سيبويه» (١/ ٣٥٤ ـ ٣٥٦) ، «المقتضب» (٤/ ٣٥٩).
(٢) «الهمع» (١/ ١٤٧ ـ ١٤٨) ، «أسرار العربية» (٢٤٩) ، «ابن يعيش» (٢/ ١١١) ، «التصريح» (١/ ٢٣٧).

(لا) المقترنة بالعاطف في نحو (ما جاءني زيد ولا عمرو)، ويسمّونها زائدة، وليست بزائدة البتة، ألا ترى أنّه إذا قيل: (ما جاءني زيد وعمرو) احتمل أن المراد نفي مجيء كل منهما على كل حال، وأن يراد نفي اجتماعهما في وقت المجيء، فإذا جيء بـ (لا) صار الكلام نصًّا في المعنى الأول»[١].

وقد يحتمل هذا التعبير معنى آخر غير العطف، فقولك: (لا رجلٌ وامرأة في الدار) يحتمل أن يكون النفي للرجل فقط، وإثبات وجود امرأة في الدار، والواو استئنافية، أي ليس رجلٌ موجودًا وإنّما فيه امرأة. ويحتمل أن تكون الواو حالية، أي لا رجل في حالة وجود امرأة في الدار، إلاّ أنّ الاحتمال الأخير فيه ضعف عند النحاة، بسبب حذف العامل المعنوي، والصواب عندهم أن يقال: (لا رجل في الدار وامرأة فيه).

٢ ـ بناء المتعاطفين:

تقول: (لا رجلَ ولا امرأةَ في الدار) وهو نص في نفي الجنس، أي ليس فيها أحد من هذين الجنسين البتة. قال ابن يعيش: «فإن كررتها وأردت إعمالها على هذا الوجه جاز فقلت: (لا رجلَ ولا امرأةَ) ويكون جواب: هل من رجلٍ ومن امرأةٍ»[٢].

والنحاة لا يجوزون في ذلك إلاّ تكرار (لا)، فلا يصح قولك: (لا رجلَ وامرأةَ) بفتح المعطوف[٣]. ومنعهم قائم على أنّ سبب البناء عندهم تركيب (لا) مع اسمها كتركيب خمسة عشر، وواو العطف تمنع ذلك.

---

(١) «المغني» (١/ ٢٤٥).
(٢) «ابن يعيش» (٢/ ١١١).
(٣) «ابن الناظم» (٧٦)، «الأشموني» (٢/ ١٣)، «التصريح» (١/ ٢٤٤).

والذي أراه جواز ذلك ، وقد حكاه الأخفش[١] . ومعناه محتمل لأن يكون كالأول ، وهو نفي وجود هذين الجنسين ، سواء كانا مجتمعين أم مفردين ، كما يحتمل أن يكون نفي وجود الجنسين مجتمعين ، فقد يكون فيها جنس الرجال وحده أو جنس النساء وحده ، كما مرّ في قولنا: (لا رجلٌ وامرأةٌ) فالنفي يكون عن اجتماع الجنسين.

٣ ـ بناء الأول ورفع الثاني:

تقول: (لا رجلَ ولا امرأةٌ في الدار) فتكون الأولى نصًّا في نفي الجنس ، والثانية محتملة للجنس والوحدة ، ليس فيها نصوصية على الاستغراق.

قال الرضي: «و(لا) في الجميع ألغيت ، فلم يبق فيها النصوصية على الاستغراق»[٢] يشير إلى أحوال الرفع كلها.

ويبدو أنّ لـ (لا) الناصبة دلالة أخرى هي توكيد النفي ، وذلك أنّها متضمنة معنى (من) الاستغراقية دون الأخرى ، وقد ذكر النحاة ذلك ، فقد قالوا: إنّ (لا) العاملة عمل (إن) لتوكيد النفي ، وهي نظيرة (إنّ) في توكيد الإيجاب[٣] . ويدل على ذلك قوله تعالى: ﴿ وَمَا تَكُونُ فِي شَأْنٍ وَمَا تَتْلُواْ مِنْهُ مِن قُرْءَانٍ وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُودًا إِذْ تُفِيضُونَ فِيهِ وَمَا يَعْزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا فِي ٱلسَّمَآءِ وَلَآ أَصْغَرَ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْبَرَ إِلَّا فِي كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾ [يونس: ٦١].

وقوله: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَا تَأْتِينَا ٱلسَّاعَةُ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ لَا

---

(١) «ابن الناظم» (٧٦) ، «الأشموني» (٢/ ١٣).

(٢) «الرضي على الكافية» (١/ ٢٨٥).

(٣) «ابن الناظم» (٧٤) ، «الهمع» (١/ ١٤٤) ، «التصريح» (١/ ٢٣٥) ، «الإتقان» (٢/ ٦٤) ، «جواهر الأدب» (١٣٥).

يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلْأَرْضِ وَلَآ أَصْغَرُ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْبَرُ إِلَّا فِي كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾ [سبأ: ٣] .

فأنت ترى أنه قال في آية يونس: ﴿وَلَآ أَصْغَرَ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْبَرَ﴾ بالنصب ، وقال في سورة سبأ: ﴿وَلَآ أَصْغَرُ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْبَرُ﴾ بالرفع .

والنفي في سورة يونس أقوى وآكد ، ويدل على ذلك قوله: ﴿وَمَا يَعْزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ﴾ بزيادة (من). بخلاف سورة سبأ التي قال فيها: ﴿لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ﴾ بدون (من) ، فجاء بـ (لا) النافية للجنس مجانسة لقوة النفي وتوكيده في آية يونس ، بخلافها في آية سبأ ، وهو المتناسب مع السياق. وذلك أنّ الكلام في سورة يونس على مقدار علم الله وإحاطته بالغيب ، واطلاعه على أفعال خلقه أينما كانوا ، فناسب هذه التأكيدات والاستغراق الدالة عليه (من) ولا النافية للجنس ، بخلاف سورة سبأ التي كان الكلام فيها على الساعة .

فإذا أريد تأكيد منفي وإعطاؤه أهمية ، جيء بـ (لا) الاستغراقية دون المنفي الآخر ، وذلك كأن تقول: (لا عدوانَ ولا إكراهٌ) أو تقول: (لا عدوانَ ولا مسٌّ بسوء) و(لا قتلَ ولا إيذاءٌ) فأنت تؤكد أحد المنفيات دون الآخر بحسب قصد المتكلم ، وجعلوا من هذا الضرب قراءة من قرأ ﴿فَلَا رَفَثٌ وَلَا فُسُوقٌ وَلَا جِدَالَ فِي ٱلْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٩٧] جاء في (التفسير الكبير): «أما الذين قرؤوا الأولين بالرفع مع التنوين والثالث بالنصب[١] ، فذلك يدل على أنّ الاهتمام بنفي الجدال أشدّ من الاهتمام بنفي الرفث والفسوق ؛ وذلك لأن الرفث عبارة عن قضاء الشهوة ، والجدال مشتمل على ذلك»[٢] .

---

(١) كذا ، والأولى أن يقول: (بالفتح).

(٢) «التفسير الكبير» (٥/ ١٧٩).

وقد يكون الاختلاف سببه اختلاف المعاني ، كأن تكون واحدة للنفي والأخرى للنهي. جاء في (الكشاف) في هذه القراءة: «وقرأ أبو عمرو وابن كثير الأولين بالرفع ، والآخر بالنصب ؛ لأنهما حملا الأولين على معنى النهي ، كأنه قيل: فلا يكونن رفث ولا فسوق ، والثالث على معنى الإخبار بانتفاء الجدال ، كأنه قيل: ولا شك ولا خلاف في الحج ، وذلك أن قريشًا كانت تخالف سائر العرب فتقف بالمشعر الحرام، وسائر العرب يقفون بعرفة، وكانوا يقدّمون الحج سنة ويؤخرونه سنة ، وهو النسيء ، فرد إلى وقت واحد ورد الوقوف إلى عرفة ، فأخبر الله تعالى أنّه قد ارتفع الخلاف في الحج ، واستدل على أنّ المنهي عنه هو الرفث والفسوق دون الجدال بقوله ﷺ «من حجّ فلم يرفث ولم يفسق خرج كهيئة يوم ولدته أمه» وأنّه لم يذكر الجدال»(١) .

فجعلوا التعبيرين الأولين للنهي ، والثالث للنفي ، فخالف ما بين ذلك للإشارة إلى اختلاف المعاني.

ويمكن أن يكون لمثل هذا التعبير معنى آخر ، وذلك كأن تقول: (لا رجلَ ولا امرأةٌ في الدار) تعني بذلك أنّه ليس هناك رجل في حالة عدم وجود امرأة في الدار ، فتكون الجملة المنفية حالية. ومن ذلك أن تقول: (لا غنى ولا مالٌ موفور) و(لاخلقَ ولا دينٌ للإنسان) أي لا غنى في حالة عدم المال ، ولا خلق في حالة عدم الدين والواو للحال.

أما مع عدم تكرار (لا) نحو (لا رجلَ وامرأةٌ في الدار) فإن المعنى يحتمل أن يكون كما مر في التكرار ، كما يحتمل أن يكون القصد أن تنفي وجود الرجل ، وتثبت وجود المرأة في الدار ، فالواو استئنافية أو حالية ، أي

---

(١) «الكشاف» (١/ ٢٦٣ ـ ٢٦٤) ، «بديع القرآن» (٣٣٨ ـ ٣٣٩) ، «التفسير الكبير» (٥/ ١٧٩).

لا رجل في هذه الحالة. ونحو ذلك أن تقول: (لا فقرَ وقناعةٌ عندك) أي لا فقر في حالة وجود القناعة، والواو حالية. ويضعف الدلالة على الحال ما ذكرناه سابقًا من حذف العامل المعنوي.

٤ ـ بناء الأول ونصب الثاني:

تقول: (لا رجلَ ولا امرأةً في الدار)، وعند النحاة أن هذا أضعف الوجوه. وعند يونس وجماعة من النحويين أنّه مختص بالضرورة كتنوين المنادى المفرد(١).

وعند الزمخشري أنه منصوب على تقدير فعل محذوف. جاء في (شرح المفصل): «قال صاحب الكتاب: وأما قوله: (لا نسب اليوم ولا خلةً) فعلى إضمار فعل، كأنّه قال: (ولا أرى خلة) كما قال الخليل في قوله (ألا رجلاً جزاه الله خيرًا) كأنّه قال: ألا تُرونني رجلاً»(٢).

وعلى هذا يكون ما بعد (لا) جملة فعلية دالة على الحدوث والتجدد، بخلاف الأولى، فقولك: (لا رجلَ ولا امرأةً) جملتان: الأولى جملة اسمية وهي (لا رجلَ)، والثانية جملة فعلية دالة على الحدوث والتجدد وهي (لا امرأةً) والجملة الأولى أقوى نفيًا وآكد.

وعند جمهرة النحاة أن (لا) الثانية زائدة لتوكيد النفي، دخولها كخروجها، ومعنى الجملة عند ذكرها وعدمه سواء، فقولك: (لا رجلَ وامرأةً) أو (لا رجلَ ولا امرأةً) واحد في المعنى، غير أنّ (لا) الثانية زائدة لتوكيد النفي.

---

(١) «ابن يعيش» (٢/ ١٠١)، «التصريح» (٢/ ٢٤٢).
(٢) «ابن يعيش» (٢/ ١٠١).

جاء في (شرح الرضي على الكافية): «والثاني فتح الأول ونصب الثاني، على أن تكون (لا) الثانية زائدة لتأكيد نفي الأول، كما في قولك: (ما جاءني زيد ولا عمرو) فكأنك قلت: لا حولَ وقوةً كقوله:

فلا أبَ وابناً مثل مروان وابنه

على ما يجيء»[١].

وجاء في (شرح ابن يعيش): «أما قوله:

لا نسبَ اليومَ ولا خُلَّةً اتسعَ الخرقُ على الراقعِ

البيت لأنس بن العباس، والكلام في نصب الخلة وتنوينها يحتمل أمرين:

أحدهما: أن تكون (لا) مزيدة لتأكيد النفي، دخولها كخروجها، فنصبت الثاني ونونته بالعطف على الأول بالواو وحدها، واعتمد بـ (لا) الأولى على النفي، وجعل الثانية مؤكدة للجحد، كما يكون كذلك في (ليس) إذا قلت: (ليس لك غلام ولا جارية)، فيكون في الحكم كقوله:

ولا أب وابناً مثل مروان وابنه إذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا»[٢]

والتخريج الثاني: هو تخريج الزمخشري الذي ذكرناه.

فعلى هذا يكون قولك: (لا رجلَ ولا امرأةً) بمعنى (لا رجلَ وامرأةً)، وفي هذا نظر، إذ هم نظّروها بقولهم: (ما جاءني زيد ولا عمرو)، وقد ذكرنا أنّ هذا يختلف عن قولنا: (ما جاءني زيد وعمرو) فإنّ الثانية تحتمل نفي مجيء كل منهما، وتحتمل نفي اجتماعهما في المجيء.

---

(١) «الرضي على الكافية» (١/ ٢٨٤).

(٢) «ابن يعيش» (٢/ ١٠١)، «التصريح» (١/ ٢٤٢)، «سيبويه» (١/ ٣٤٩)، «ابن الناظم» (٧٥).

بخلاف قولنا: (ما جاءني زيد ولا عمرو) فإنها لا تحتمل إلاّ نفي مجيئهما مجتمعين أو منفردين.

وكذلك قولك: (لا رجل وامرأةً) يحتمل نفي اجتماعهما، ويحتمل نفي كل منهما.

بخلاف قولك: (لا رجل ولا امرأة) فإنه لا يمكن أن يراد به احتمال نفي واحد مع وجود الآخر.

ونحو ذلك أن نقول: (لا تعذيبَ وسلبًا) أي لا يجمع بينهما، فالواو للمعية. وقد يراد نفيهما كليهما.

بخلاف قولك: (لا تعذيبَ ولا سلبًا) فإنه لا يمكن أن يراد به إثبات أحدهما ونفي الآخر، بل المراد نفي إيقاع كل منهما مجتمعين أو غير مجتمعين.

ويمكن أن يراد بقولنا: (لا رجلَ ولا امرأةً) و(لا تعذيبَ ولا سلبًا) ونحوهما معنى المعية، أي: لا تعذيب مع عدم السلب، أي: مهما فعل بالشخص فإنه لا يسمى تعذيبًا ما لم يكن معه سلب.

ونحو (لا إيذاء ولا ضربًا) أي لا إيذاء مع عدم الضرب، والمعنى أنه مهما فعل بالشخص فلا يعد إيذاء إن لم يكن ثمة ضرب، وما بعده مفعول معه.

٥ ـ رفع الأول ونصب الثاني:

نحو قولك: (لا رجلٌ ولا امرأةً حاضران) وقد منعه النحاة. وجاء في **(حاشية الخضري)** أنه إذا كان على تقدير محذوف ـ كما فعل الزمخشري ـ جاز[١].

---

(١) «حاشية الخضري» (١/ ١٤٥).

والذي أرى في هذا أنه يجوز ذلك إنْ أردنا نفي المعية، كأن تقول: (لا تعذيبٌ وسلبًا) و(لا تعذيبٌ ولا سلبًا). والواو تفيد المصاحبة في الحالتين كما مر بنا آنفًا.

* * *

نعت اسم لا

يجوّز النحاة في نعت اسم (لا) إذا كان مبنيًا وكان النعت مفردًا متصلاً بالمنعوت ثلاثة أوجه: بناءه على الفتح ونصبه ورفعه. فتقول: لا رجلَ ظريفَ، ولا رجلَ ظريفًا، ولا رجلَ ظريفٌ.

«وإن فصل النعت عن اسم (لا) تعذر بناؤه على الفتح، لزوال التركيب بالفصل، وجاز فيه النصب نحو (لا رجلَ فيها ظريفًا) والرفع أيضًا نحو (لا رجلَ فيها ظريفٌ)، وكذلك إن كان النعت غير مفرد، تقول: (لا رجلَ قبيحًا فعله عندك)، و(لا رجلَ قبيحٌ فعله عندك). ولا يجوز: لا رجل قبيحَ فعله عندك»[1].

فإن لم يكن اسم (لا) مبنيًا تعذر بناء الصفة أيضًا، وجاز فيها وجهان: الرفع والنصب، تقول: لا صاحبَ برٍّ ممقوتٌ، أو ممقوتًا[2].

وقد يقول قائل: هل هذه التعبيرات كلها بمعنى واحد؟ أي هل معنى: لا رجل ظريفَ، ولا رجل ظريفًا، ولا رجل ظريفٌ واحد؟

إنّ النحاة أجازوا أن تقال هذه الأوجه من دون أن يبينوا ما إذا كان هناك اختلاف في معاني هذه التعبيرات، وإنّما هم عللوا سبب هذه الاختلافات فقالوا: إنّ البناء على أنّ الصفة ركبت مع الموصوف كتركيب خمسة عشر،

---

(١) «ابن الناظم» (٧٦).

(٢) «الأشموني» (٢/ ١٢ـ١٣)، «التصريح» (١/ ٢٤٣ـ٢٤٤)، «ابن يعيش» (٢/ ١٠٩).

والنصب على إتباع الصفة لمحل اسم لا ، والرفع على إتباعها لمحل (لا) مع اسمها[١] .

وقال سيبويه : «اعلم أنك إذا وصفت المنفي فإن شئت نونت صفة المنفي ، وهو أكثر في الكلام ، وإن شئت لم تنون وذلك قولك : (لا غلام ظريفًا لك) و(لا غلامَ ظريفَ لك) . فأمّا الذين نوّنوا فإنّهم جعلوا الاسم و(لا) بمنزلة اسم واحد ، وجعلوا صفة المنصوب في هذا الموضع بمنزلته في غير المنفي .

وأما الذين قالوا : (لا غلامَ ظريفَ لك) فإنهم جعلوا الموصوف والوصف بمنزلة اسم واحد»[٢] .

وجاء في (شرح الرضي على الكافية) : «وإنما جاز بناء النعت المذكور مع انفصاله عن (لا) التي هي سبب البناء ، إذ بها يقوم معنى الاستغراق الموجب لتضمن (من) لاجتماع ثلاثة أشياء فيه :

أحدها : كونه في المعنى هو المبني الذي وليها ، أعني اسم (لا) ، وفي اللفظ متصلاً به .

والثاني : كون النفي في المعنى داخلاً فيه ؛ لأن المنفي في قولك : (لا رجلَ ظريفَ) هو الظرافة لا الرجل ، فكأنّ (لا) دخلت عليه ، فكأنّك قلت : (لا ظريف) فلذا لم يبن صفة المنادى في نحو (يا زيد الظريف) لأنّ النداء متعلق بالموصوف .

والثالث : قربه من (لا) التي هي سبب البناء ، إذ الفاصل بينهما ليس إلاّ واحدًا هو هو»[٣] .

---

(١) «ابن الناظم» (٧٦) .

(٢) «سيبويه» (١/ ٣٥١) .

(٣) «الرضي على الكافية» (١/ ٢٨٦) .

والذي يبدو لي أنّ لكل تعبير معنى ، وليس من حكمة العربية أن تجعل تعبيرات مختلفة ذات دلالة على معنى متّحد.

أما البناء فهو ـ كما قال النحاة ـ أنّ الصفة والموصوف أصبحتا كالكلمة الواحدة ، وقد وقع النفي عليهما معًا. فالمنفي في قولنا: (لا رجلَ ظريفَ) ـ كما يقول الرضي ـ هو الظرافة لا الرجل ، فكأن (لا) دخلت عليه ، فكأنك قلت: لا ظريف.

فالنفي هو لاستغراق الرجل المتصف بهذه الصفة لا للرجل على وجه العموم ، فكأنه قال: لا من رجل لا من ظريف.

وأما النصب ـ فيما أرى ـ فعلى تقدير فعل محذوف. فإن قلت: (لا رجلَ ظريفًا) كان التقدير: لا رجل أعني ظريفًا. أي نفيت جنس الرجال على وجه العموم أولاً ، ثم بدا لك أن تبين للمخاطب أن ذلك ليس على وجه العموم فاستأنفت إخبارًا ثانيًا فقلت: (أعني ظريفًا). وجملة (أعني) استئنافية لا محل لها من الإعراب ، وهو نظير ما قال الخليل في قولهم: (يا زيد الطويلَ) بالنصب.

جاء في (الكتاب): «قلت: أرأيت قولهم: (يا زيدُ الطويلَ) علام نصبوا (الطويل) قال: نصب لأنه صفة لمنصوب ، وقال: وإن شئت كان نصبًا على (أعني)»[1].

وأما الرفع فعلى القطع وتقدير مبتدأ محذوف ، فقولك: (لا رجلَ ظريفٌ) تقديره (هو ظريف) والجملة استئنافية أيضًا.

جاء في (حاشية الصبان) في قولهم: (لا غلام سفر ماهرٌ فيها): «قوله:

---

(١) «سيبويه» (١/ ٣٠٣).

(ماهرٌ فيها) بالرفع على القطع ، قيل: أو بالعطف على محل (لا) مع اسمها»[١].

وقد تسأل: وهل ثمة فرق في المعنى بين رفع الصفة ونصبها؟ وأظنّ الجواب قد اتضح ، فإنّ الرفع على تقدير أنّ النعت جزء من جملة اسمية (هو ظريف) ، والنصب على تقدير أنّه جزء من جملة فعلية (أعني ظريفًا) ، ونحن نعلم أنّ الاسم أثبت وأقوى من الفعل ؛ لأنّ الفعل يدل على الحدوث والتجدد ، والاسم يدل على الثبوت ، فقولك: (محمد حافظ) أقوى وأثبت من (يحفظ محمد) ، و(سعيد مجتهد) أثبت من (يجتهد سعيد).

فتبين من هذا أنّ البناء على تقدير (من) الاستغراقية ، وأنّ النعت المبني جزء من الجملة المنفية ، بخلاف المرفوع والمنصوب ، فإنّهما إخبار ثانٍ ، وهما جزء من جملة مستأنفة غير الجملة المنفية الأولى.

* * *

(١) «حاشية الصبان» (٢/ ١٣).

لا جرم

الجَرْم: القطع. وجرمه يجرمه جَرْمًا: قطعه، ولا جَرَم، قيل: معناه: لا بدّ ولا محالة، وقيل: معناه حقًّا[١]، وقيل غير ذلك.

فقد ذهب سيبويه إلى أن (لا) صلة أي زائدة، و(جرم) فعل ماض.

جاء في (الكتاب): «وأما قوله عز وجل: ﴿لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ﴾ [النحل: ٦٢] فإنّ (جرم) عملت فيها لأنها فعل، ومعناها: لقد حقّ أنّ لهم النار، ولقد استحق أنّ لهم النار. وقول المفسرين: معناها (حقًّا أنّ لهم النار) يدلك أنها بمنزلة هذا الفعل إذا مثّلت.

فجرم قد عملت في (أن) عملها في قول الفزاري:

ولقد طعنتُ أبا عُيَينةَ طعنةً جرمت فزارة بعدها أن يغضبوا

أي أحقّت فزارة»[٢].

وذهب الخليل إلى أن (لا) ردّ لما قبلها من الكلام، و(جرم) فعل ماض.

جاء في (الكتاب): «فزعم الخليل أن (لا جرم) إنما تكون جوابًا لما قبلها من الكلام، يقول الرجل: (كان كذا وكذا)، و(فعلوا كذا وكذا) فتقول: لا جرم أنهم سيندمون، وأنه سيكون كذا وكذا»[٣].

وجاء في (لسان العرب): «وقال غير الفراء: حقيقة معنى (لا جرم) أن (لا)

---

(١) «لسان العرب» (جرم).

(٢) «سيبويه» (١/ ٤٦٩).

(٣) «سيبويه» (١/ ٤٦٩).

نفي ههنا لما ظنّوا أنّه ينفعهم ، فرد ذلك عليهم فقيل : لا ينفعهم ذلك ، ثم ابتدأ فقال : جرم أنهم في الآخرة هم الأخسرون ، أي كسب ذلك العمل لهم الخسران»(١).

وعند الفرّاء أنها بمعنى (لا بد) و(لا محالة) ثم كثر استعمال العرب إيّاها حتى صارت بمعنى حقًّا. جاء في (**معاني القرآن**) : «لا جرم أنهم : كلمة كانت في الأصل بمنزلة (لا بدّ أنك قائم) و(لا محالة أنك ذاهب) فجرت على ذلك وكثر استعمالهم إياها حتى صارت بمنزلة حقًّا ، ألا ترى أنّ العرب تقول : لا جرم لآتينك ، لا جرم قد أحسنت ، وكذلك فسرها المفسرون بمعنى الحق»(٢).

وجاء في (**شرح الرضي على الكافية**) : «وقال الفراء : هي ، أي (لا جرم) كلمة كانت في الأصل بمعنى (لا بد) و(لا محالة) ؛ لأنه يروى عن العرب : لا جُرْم ، والفُعْل والفَعَل يشتركان في المصادر ، كالرُّشد والرَّشَد والبُخْل والبَخَل. والجَرْم : القطع ، أي : لا قطع من هذا ، كما أن (لا بدّ) بمعنى (لا قطع) فكثرت وجرت على ذلك حتى صارت بمعنى القسم للتأكيد الذي فيها ، فلذلك تجاب بما يجاب به القسم ، فيقال : لا جرم لآتينك ، ولا جرم لقد أحسنت ، ولا جرم أنك قائم ، فمن فتح فللنظر إلى أصل (لا جرم) كما تقول : لا بد أن تفعل كذا ، و(لا محالة أنك تفعل كذا) ، أي من أن تفعل ، ومَنْ كسر فلمعنى القسم العارض في لا جرم»(٣).

ومن الصعب البتّ بترجيح أحد الأقوال على ما عداه ، غير أنّ الذي تميل

---

(١) «لسان العرب» (جرم).
(٢) «معاني القرآن» للفراء (٢/ ٨).
(٣) «الرضي على الكافية» (٢/ ٣٨٩).

إليه نفسي ترجيح قول الفراء لأكثر من سبب ، من ذلك :

١ ـ ما ذكره النحاة من أنّ همزة (أنّ) بعد لا جرم يجوز فيها الفتح والكسر[١]. تقول : (لا جرم أنّه سيعود) و(لا جرم إنّه سيعود) والفتح أشهر ، فلو كانت فعلاً لامتنع الكسر ؛ لأنّ الفعل يبقى عند ذاك بلا فاعل .

وقيل : إنّ الفتح والكسر لغتان . جاء في (الهمع) : «وبعض العرب أجراها مجرى اليمين فكسر (أن) بعدها»[٢] .

وعلى أية حال فإنه يستأنس باللغة الثانية على ما ذكرناه .

٢ ـ ما روي عن العرب من أنّهم يقولون أيضًا : (لا جُرْم) بالضم[٣] ، والجُرْم مصدر ، فيستدل من هذا أن الجَرَم مصدر أيضًا .

جاء في (شرح الرضي على الكافية) : «يروى عن العرب : لا جُرْم ، والفُعْل والفَعَل يشتركان في المصادر كالرُّشْد والرَّشَد ، والبُخْل والبَخَل»[٤] .

ويضعفه أنّ العرب تقول أيضًا : (لا جَرُم) ككرُم ، مما يقوي فعليتها ، غير أن صاحب التاج عدّ هذا مصدرًا أيضًا فقال : «ويقال أيضًا : لا جرُم ككَرُم ، ولا جُرْم بالضم ، كل ذلك (أي لا بد) أو معناه (حقًّا) أو (لا محالة) أو هذا أصله ثم كثر استعمالهم إيّاه حتى تحول إلى معنى القسم»[٥] .

٣ ـ ما ورد عن العرب أنّ (لا جرم) تنزّل منزلة اليمين فتقول : لا جرم

---

(١) انظر «الرضي على الكافية» (٢/ ٣٨٩) ، «شرح الأشموني» (١/ ٢٧٩) .

(٢) «همع الهوامع» (١/ ١٣٧) .

(٣) «تاج العروس» (جرم) (٨/ ٣٢٥) .

(٤) «الرضي على الكافية» (٢/ ٣٨٩) .

(٥) «تاج العروس» (جرم) (٨/ ٣٢٥) .

لآتينك ، لا جرم لقد أحسنت ، «وفي حديث قيس بن عاصم : لا جرم لأفلّنّ حدها»[١].

٤ ـ ما ذكره قسم من اللغويين والمفسرين أنّ معناها حقًّا[٢].

٥ ـ لا أرى في نفسي اطمئنانًا إلى أنّ (لا) زائدة في (لا جرم) وبخاصة أنه يمكن حملها على غير الزيادة ، وذلك إذا جعلت نافية للجنس.

ولذلك وغيره أراني أميل إلى ما رآه الفراء ، والله أعلم.

* * *

(١) «لسان العرب» (جرم) ، وانظر «معاني القرآن» للفراء (٢/ ٨).
(٢) انظر «سيبويه» (١/ ٤٦٩) ، «معاني القرآن» (٢/ ٨) ، «لسان العرب» (جرم).

لا سيما

سيّ اسم بمعنى (مثل) يقال: هو سيّك، أي مثلك: وهو ليس لك بسيّ، أي هو ليس نظيرًا لك، ويقولون: (لا سيّ لمن فعل ذلك)[١] أي لا مثل له.

و(لا سيّما) تعبير معناه (لا مثل)، فقولك: (أحب أصدقائي ولا سيما محمد) معناه (ولا مثل محمد) أي إنّ محبتك له تفوق محبتك لأصدقائك الآخرين، جاء في (كتاب سيبويه): «وسألت الخليل عن قول العرب: (ولا سيما زيدٍ) فزعم أنه مثل قولك: (ولا مثل زيد) و(ما) لغو»[٢].

ومن هذا يتبين أنّ (لا سيما) تعبير يراد به أن ما بعده منبه على أولويته بالحكم، فقولك: (أحبّ العلماء ولا سيما العاملين) معناه أنّ العاملين من العلماء أولى بمحبتك ممن تقدمهم.

جاء في (التسهيل): «والمذكور بعد لا سيما منبَّه على أولويته بالحكم»[٣].

وجاء في (تاج العروس) أنّ (لا) و(سيّما) «تركبا وصارا كالكلمة الواحدة وتساق لترجيح ما بعدها على ما قبلها، فيكون كالمخرج عن مساواته إلى التفضيل»[٤].

وقد يقع بعدها الشرط والظرف وغيرهما فتكون بمعنى خصوصًا[٥]،

---

(١) «لسان العرب» (سيّ).

(٢) «سيبويه» (١/ ٣٥٠).

(٣) «التسهيل» (١٠٧)، وانظر «الرضي على الكافية» (١/ ٢٧٠).

(٤) «تاج العروس» (١٠/ ١٨٨).

(٥) انظر «الرضي على الكافية» (١/ ٢٧١).

تقول: (إن فلانًا كريم ولا سيما إن أتيته صبحًا) أي وخصوصًا إن أتيته صبحًا. ويقال: (تستحب الصدقة في شهر رمضان ولا سيما في العشر الأواخر) أي وخصوصًا في العشر الأواخر.

وهذا المعنى لا يختلف عن المعنى الذي ذكرناه لها آنفًا، فإن معناها البتة تخصيص ما بعدها بالأولوية، فقولك: (أحب أصدقائي ولا سيما محمد) معناه: وخصوصًا محمدًا.

غير أنّ الذي دعا النحاة إلى ذكر هذا المعنى أنهم لم يروا أحيانًا اسمًا بعدها منبهًا على أولويته فذكروا لها هذا المعنى. فإنه لا يستقيم أن يقولوا في نحو (أحب الشعر ولا سيما إن كان رقيقًا): إنّ المعنى (ولا مثل إن كان رقيقًا) فقالوا: إنّ معناه: وخصوصًا إنّ كان رقيقًا، بل أعربوها كذلك.

جاء في (شرح الرضي على الكافية): «وقد يحذف ما بعد (لا سيما) على جعله بمعنى: خصوصًا، فيكون منصوب المحل على أنه مفعول مطلق»[1].

وذكر أنّ (لا سيما) باق «على نصبه الذي كان له في الأصل حين كان اسم (لا) التبرئة مع كونه منصوب المحل على المصدر لقيامه مقام خصوصًا»[2].

وذكر بعضهم أنّ «في قولهم: (إن فلانًا كريم لا سيما إنْ أتيته قاعدًا): (ما) ههنا عوضًا عن المضاف إليه، أي: ولا مثله إنْ أتيته قاعدًا»[3]، وقيل أيضًا: إنّ (ما) كافة عن الإضافة[4].

وأرى أنّ عدّ (ما) كافة عن الإضافة أولى؛ لأن ذلك لا يخرج (لا سيما)

---

(١) «الرضي على الكافية» (١/ ٢٧١).
(٢) «الرضي على الكافية» (١/ ٢٧١).
(٣) «الرضي على الكافية» (١/ ٢٧١)، وانظر «لسان العرب» (سيّ).
(٤) انظر «الهمع» (١/ ٢٣٤).

عن حقيقتها اللغوية والمعنوية ، بخلاف إعرابها مفعولاً مطلقًا ، فإنّ فيه بعدًا إعرابيًا ، حيث أوقع (لا) مع اسمها مفعولاً مطلقًا.

وذهب بعض النحاة إلى أن (لا سيما) كلمة يستثنى بها[١].

والصحيح أنّها لا يستثنى بها ؛ لأنّ ما بعدها داخل في حكم ما قبلها ، بل هو أولى مما قبله بالدخول. جاء في (الهمع): «والصحيح أنها لا تعد من أدوات الاستثناء ؛ لأنه مشارك لهم في القيام [يعني في: قام القوم لا سيما زيد] وليس تأكيد القيام في حقه يخرجه عن أن يكون قائمًا. ومما يبطل ذلك دخول الواو عليها وعدم صلاحية (إلا) مكانها ، بخلاف سائر الأدوات. فالمذكور بعدها ليس مستثنى ، بل منبه على أولويته بالحكم المنسوب لما قبلها»[٢].

إن (لا سيما) ـ كما هو ظاهر قول النحاة ـ جملة مؤلفة من (لا) واسمها ، وخبرها محذوف يقدره النحاة (موجود)[٣]. غير أنها لا تستقل بالاستعمال ، فلا يقال: (لا سيما خالدٍ) مع أن المعنى مكتمل ، وهو (لا مثل خالد) ، وسبب ذلك أنها ـ كما ذكرنا ـ تستعمل لبيان أولوية ما بعدها على ما قبلها ، ولذلك لا تستقل بالكلام.

ويأتي بعدها الاسم مجرورًا أو مرفوعًا كما ذكر سيبويه ، تقول: «أحب العلماء ولا سيما محمودٍ ، أو لا سيما محمودٌ».

فالجر على أنّ (ما) زائدة مؤكدة ، و(محمود) مضاف إليه ، فهي مزيدة بين المضاف والمضاف إليه ، كما زيدت في قوله تعالى: ﴿ أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا

---

(١) انظر «ابن يعيش» (٢/ ٢٨٥) ، «الهمع» (١/ ٢٣٤).

(٢) «الهمع» (١/ ٢٣٤).

(٣) «الرضي على الكافية» (١/ ٢٧١) ، «حاشية الخضري» (١/ ٨١).

عُدْوَانَ عَلَيَّ﴾ [القصص: ٢٨][١]، وقولهم: (غضبت من غير ما جرمٍ).

وذكر سيبويه أنّ زيادتها لازمة لا يجوز حذفها، إذ قد يكون الشيء زائدًا لازمًا. قال: «ومثل ذلك: (ولا سيما زيدٍ) فربّ توكيد لازمٌ حتى يصير كأنه من الكلمة»[٢].

وذكر غيره أنها ليست لازمة، جاء في (الهمع): «وزيادة (ما) بين المضافين مسموعة ويجوز حذفها نحو (لا سي زيد) نص عليه سيبويه، وزعم ابن هشام الخضراوي أنها زائدة لازمة لا تحذف، وليس كما قال»[٣].

والصواب ما أثبتناه، فإنّ سيبويه نص على أنها لازمة.

والرفع على أنّ (ما) موصولة أو نكرة موصوفة، والتقدير: ولا مثل الذي هو محمود، أو لا مثل شخص هو محمود. ويضعفه إطلاق (ما) على من يعقل، وحذف العائد المرفوع وجوبًا مع عدم الطول[٤]، فإنّه لا يقال: ولا سيّ من محمود.

والفرق بين معنى الرفع والجر، أنّ معنى الجر في قولك: (أحب العلماء ولا سيما محمود): أحبّ العلماء ولا مثل محمود، و(ما) زائدة تفيد التوكيد. وإذا جاز حذفها ـ كما ذكر بعض النحاة ـ فإنّ التعبير بـ (ما) آكد؛ لأن الأحرف الزائدة غالبًا ما يؤتى بها للتوكيد، وقد ذكر ذلك سيبويه، فإنّه عدها زائدة مؤكدة، قال: «ومثل ذلك (ولا سيما زيد) فرب توكيد لازم حتى يصير كأنّه من الكلمة».

---

(١) «المغني» (١/ ١٤٠)، «الهمع» (١/ ٢٣٤)، «سيبويه» (١/ ٣٥٠).
(٢) «سيبويه» (١/ ٢٩٨).
(٣) «الهمع» (١/ ٢٣٤).
(٤) «المغني» (١/ ١٤٠)، «الأشموني» (٢/ ١٦٧).

وأما الرفع فإنه أقوى من الجر كما هو ظاهر قول النحاة ، وكما هو ظاهر كلام الخليل. جاء في (الكتاب): «وسألت الخليل عن قول العرب: (ولا سيما زيدٍ) فزعم أنه مثل قولك: (ولا مثل زيد) ، و(ما) لغو. وقال: (ولا سيما زيدٌ) كقولهم: دع ما زيدٌ»[١].

وأنت ترى الفرق واضحًا بين الجر والرفع ، ففي قوله: (دع ما زيد) من الأولوية والتفضيل والترجيح ما ليس في الإضافة المباشرة. وهذا ظاهر كلام النحاة أيضًا ، سواء قدرت (ما) اسمًا موصولاً أم نكرة موصوفة ، فإنّ فيها من الإيضاح بعد الإبهام ما ليس في الإضافة ، فإن قولك: (ولا سيما محمودٌ) معناه كما يقول النحاة: (ولا مثل الذي هو محمود) فهذا إيضاحٌ بعد الإبهام. بخلاف ما لو قلت: (ولا مثل محمود). فدلّ ذلك على أنّ الرفع أقوى في الترجيح والتنبيه على أولويته من الجر ، والله أعلم.

* * *

(١) «سيبويه» (١/ ٢٩٨)

الفهرس

* * *